مخطوط رقم	3584 م.ك	الموضوع	بلاغة
العنوان	المصباح في شرح المفتاح		
المؤلف	الجرجاني ; السيد الشريف علي بن محمد ـ 816 هـ		
أوله			
آخره			
تاريخ النسخ	880 هـ		
إسم الناسخ	احمد الدين بن محمد بن علي بن حسن المدني		
نوع الخط	تعليق	عدد الأوراق	283
لغة المخطوط		عدد الأسطر	0
تاريخ التأليف		المقاس	
الملاحظات			
مصدر المخطوط	شستربيتي		
المراجع			

ام ثور نمش بالموشي اكدرة اي منقش فوايمه بنقوش والوان مختلفة بقال وشبث الثوب وشبا
اي نقشه والكراع مندق الساق من الغنم والبقر وغامه مشقع الخد غاد ناشط شبث
والمشقع كاسود والغادي البكر يذهب غدوة والناشط الخارج من ارض الى اخرى نشط
والشبث المسن من بنات الوحش الذي اتى له سنة وقال بعد عدة ابيات اذاكم ام خاضب المنع عنه
ارنا ابن امسع او منقلب اي اذاكر الثور الوحشي ثبت ام خاضب اي ذكر من
الظباء الذي فاحمر ظهره او اصفر والمنع كارض المستوية اي ثلثين اي ذو ثلثين فخا

اسنويت انت ومن معك على الفلك لكنه ممنوع في حقه تعالى فيظهر ان المراد اما استيلاؤه عليه مجازا كما يقال
استوى على العراق اي استولى عليه واما الملك على طريقة الكناية والمعنى الوجيه لقوله والارض فبسطناها
اهوان الارض مفروضة في كفه وان السبع المطويات بيمينه والم يكن الجواري في حقه تعالى
ان يحمل الفضة على الشيء القليل المستحقر واليمين على القدرة القاهرة او يحمل الكلام من باب التمثيل
والتصوير الاقتداري كما ان كونها تحت تصرف كيف شاء لا اجراحي ومنشاها

ان السباب فالامر مفتوح وانما كانت من كامور مفسدة عظيمة لان السباب داع الى ايناء الاذى وايقاع
هو انتفاء الموانع عن ارتكابه والحق السباب بتوصل بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية في المفسدة و
كاية منكرة لاد حال ما هو اكثر في حكم واحد فالقبيل كثير معكوس فتوقع بينهما تباينا كما اوقع الشاعرين
توال الغمام وتوال كامير وهما من نوع واحد تباينا بكون كل واحد قطرة ماء والكثير بدرة عين ثم تضيف
اى تنسب الى كل واحد من الجزايين اولا جزاء على التعيين ما هو له عندك وبهذا القيد امتاز التقسيم عن اللف
والنشر اذ لا اضافة على التعيين هناك فان قلت من اين التعيين في قوله فهذا طويل وهذا قصير فان
كل واحد منهما يصلح للاشارة الى كل واحد من جزئي قوله اديبان قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة
ان يقارن اشارة حسية معينة لما اريد به فان الشبه الحاصل على السامع لم يقع في قصد التعيين فانه
شبه الصدع والخلق بالمسك فهذا جمع بينهما وقد جعل وجه الشبه في كل واحد السواد وفي الكل الطيب
فهذا تفريق بينهما وسمي جمع امورا كثيرة تحت حكم اى جمع ما فوق الواحد من كامور تحت حكم واحد
يشملها ثم يقتضي اى يوقع التقسيم في اجزاء كل كامور الكثيرة فان تضيف الى كل منها ما هو له عندك
والمصطاف موضع كافامة بالصيف والمربع موضع كافامة في الربيع في كونها خالصة للممدوح اذ لم يرد
بكون ارضهم مصطافا له ومرتعا جرد شكناه فيها بل اراد انها مع ما فيها تحت تفرقه خالصة له فقد جمع
في حكم واحد ثم قسم في البيت الاول بان اضاف السبي الى المنكوحات والغنل الى الاولاد والنهب الى الاموال
والاحراق الى الزروع وغير عن المنكوحات والاولاد بكلمة استخفارا لها او توفيقا في العبارة بينها وبين
ما جعلوا وما زعموا قوم اذا حاربوا قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضد الاعداء وقسم الاولياء
ثم ثلثها في البيت الثالث حكم واحد وهو السجية اى الغريزة التي جبل عليها الانسان والخلائق جمع خليقة
بمعنى الطبيعة والخلق والمراد بالبدع مستحدثات الاخلاق ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم لم يقع
مفهومه لظهوره مما سبق واشار بقوله كما اذا قلت على الخطاب الى ان المنكر من استعارة وقد جمع فيه
محيا الحبيب وبارق المحيا في التشبيه بالنار وفرق بان وجه الشبه في الاول الضوء وفي الثاني الحر ثم قسم
بان اضاف الى المحيا الاختيارى اى تكبر الدلال واضاف الى البارق اضطرار الحال وكل ان يلحق هذا
القبيل اى بالجمع مع التفريق والتقسيم فان قوله لا تكلم نفسي اى تتكلم جمع لجمع اهل الموقف في انها لا تتكلم
يومئذ الا باذن الله اى امره وقوله فمنهم شقي وسعيد تفريق وايقاع تباين بينهم الا انه ليس تفريقا باعتبار

جهة كما هو حال في عدم التكلم فلذلك قال ان تلحقه بهذا القبيل ولم يقل منه وقوله واما الذين شقوا
واما الذين سعدوا التقسيم اذ قد اضاف فيه الى كل واحد من الشقي والسعيد ما هو له من عذاب النار
او نعيم الجنة ولا يخفى ان قوله الا ما شاء ربك مجرى على ظاهره في حق اهل النار لان فساق الموحدين
يخرجون منها واما في حق اهل الجنة فمحمل على ان لهم نعما اخرى فوق نعيم الجنة كلقاء الله سبحانه ونيل
رضوانه فليسوا مقصورين على نعيمها ولدفع توهم انقطاع نعيم الجنة باجراء الاستثناء على ظاهره
كما في قوله عقيب بقوله اعطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع ولا خلل في النظم بسبب اختلاف الاستثناء
اذ قد نصبت القرينة اجراءه على خلاف ظاهره واما ما يقال من ان الكل انما يجري على ظاهره لان
فساق الموحدين يسعدون بالايمان وان شقوا بالكفر فدخلوا الجنة اياما العذاب فلا يكونون
مخلدين في الجنة من وقت دخول اهل الجنة فان الخلود في زمان كما سيفض باخرج سيفض
بقوله ايضا فليس بشئ لان خلود كل شخص في الجنة انما يتصور بعد دخوله فيها فلا يصح استثناء
الفساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم فيها وايضا جعل الفساق
داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبار من خلاف ظاهر لانه اذ قد فرق فيهما بين اهل
الموقف بالشقاوة والسعادة وذهب صاحب الكشاف الى ان الاشقياء هم الكافرون
لان اهل النار لهم عقوبات اخر كالزمهرير ولدغ الحيات والعقارب فليسوا مقصورين
على المعذب بالنار بل يعذبون من نوع من العذاب الى نوع آخر منه وهو
ان يكون للفظ استعمالان في قريب وبعيد وصف بالاستعمال بالقرب والبعد نظرا الى المعنى
حسب التبادر الى الذهن سواء كانا حقيقتين او مجازيين او مختلفين فعدى
بالنصب على صفة المفعول اى يذكر ذلك اللفظ لاجل المعنى القريب وهو المراد
في ابتداء الحال الى ان يظهر له بما في المآل اما بالتأمل او بالقرينة الصارفة ان المراد باللفظ هو
المعنى البعيد كما في الصفات فان الاشاعرة اولوها اول كلا بارجاع العذاب على كلا نواع الاثم
اى السود من قولهم فرس ادهم اى اسود مع ان المراد تقبيحهم بالاثم اى الذنوب ومن الحديد
ووضعها على ارجلهم كما يدل عليه قوله خلعنا عليهم اى البسناهم بسبب الطغيان ملابس
حمرا من الدماء والمعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى هو الجلوس والاستقرار فاذا

ولا ذلال وبين الضحك والبكآء وبين الفلة والكثرة وبين الالفاظ والوفود ان يجمع بين شيئين متوافقين
لم يرد بالتوافق ههنا التناسب بل خلاف التضاد سواء كان هناك تناسب اولا كما بين الضحك والفلة
وبين البكآء والكثرة مثلا ولابد في الكلام من تقدير معطوف يقع في مقابلة او اكثرا اى وبين ضدتهما او اضدادها
ثم اذا شاركت مناكحة اى اذا اعتبرت فيما بين المتوافقين او اكثر شرطا اى قيدا اعتبرت ضدة ذلك القيد
مناكحة اى فيما بين ضديهما او اضدادها وعبارة اخرج عن المقابلة نحو قولنا ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
وافيح الكفر والافلاس بالرجل اذا لم يعتبر في الكفر والافلاس ضدة الاجتماع بل المعنى على اعتبار الاجتماع وبدخل
فيها نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اذ ليس هناك شرط في شيء من الطرفين فيه مقابلة والاصل بين
نحو الضحك والفلة ونحو البكآء والكثرة وان كان فيه مطابقة كما عرفت اعطى اى حقوق ماله و
اتقى الله فلم يعصه وصدق بالملة الحسنى اى دين الاسلام او بالمثوبة الحسنى وهي الجنة فسنيسره اى نهيئه لليسرى
اى سنلطف به ونوفقه حتى يكون الطاعة اليسرا لامور عنده واستغنى اى زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم
يتقه او استغنى بنعيم الدنيا عن نعيم الجنة فلم يثق وبهذا الاعتبار اعتبر كون الكل متغايرا مستلزما لعدم الكل
للاستغناء ضدة الاتقاء فسنيسره للعسرى اى سنخذله حتى يكون الطاعة اعسر شيء عليه اوسع طريق الخير بالنسبة
لان عاقبتها اليسرى وطريق الشر بالعكس لان عاقبتها العسرى فوله للتفسير اشارة الى ان التيسير للعسرى تفسير
للعلم وهي ان تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز
من العلاقات المشهورة فلا اشكال وبكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزآئها وان لم يكن
كما بين الطبخ والخياطة فلابد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة معتبرة للجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به
عنه وكاقتراح السوال بالاكرام وتجدهم جواب للامر من اجاد الشيء حسنه اطبخوا اى خيطوا غيره
به عنه لوقوعه في صحبته فيقال واما قوله تعالى صبغة الله اى تطهير الله على انه مصدر مؤكد لقوله آمنا بالله
فقد وقع في صحبة الصبغ تقديرا وذلك ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية
ويجعلون ذلك تطهيرا لهم واذا فعل احدهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فقيل للمسلمين قولوا صبغنا
الله بالايمان صبغة وكلفونا به تطهيرا مثل صبغتكم وتطهيركم ايانا النصارى وجزآء كاعتداء اعتدى فطبخا فصله
اعتداء مشاكلة والمكر الحيلة في ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر به فلا يطلق على فعله تعالى الا بطريق
المشاكلة وكذا لا يطلق لفظ النفس عليه وان اريد به الذات لمشاكلة وفي قوله بل يداه مبسوطتان

مغلولة مع قول اليهود يد الله مغلولة ومع قوله غلت ايديهم كما ذكر لكن التحقيق ان بسط الدين كناية عن
الجود التام ولما لم يكن ههنا المغ كان مجازا متفرعا على الكناية كما مر وج فلا مشاكلة واطلاق المبسوطة
على جزآئها مشاكلة ايضا وقد يقال مبسوطة في اللغة حقيقة لانها من ساء يسوء اى غبره وهي عبارة
عن الجمع بين المتشابهات وذلك اما قسمي احدهما ان يذكر معان متشابهة بالفاظها كقوله تعالى والشمس والقمر
بحسبان وقول البحتري في صفة كابل كالاقصا كالاصيل المعطفا بل كالسهم مبريه بل كالاوتار والثاني ان يذكر
معان غير متشابهة بالفاظ لها معان اخرى متشابهة كقول المعري وعرف اى نافة مهامة كنون اى حوت
والسعر والنافة او كحرف النون في الضمير والكاف والتآء تحت رآء مهواسم فاعل من رانيته اذا ضربت بينه
والدال اسم فاعل من دلوت الناقة رفقت بها وسيرتها سيرا رويدا نؤمه اى يقصد ذلك الرآئي
الرسم اى اثر الديار غيره النقط اى غير ما يفاظ على الرسوم من المطر والكاولى ان يسمى القسم الثاني
ايهاما مراعاة النظير لان هذه الامور انما تكون متشابهة حقيقة اذا اريد بالحرف حرف الهجآء وبالنون والرآء
والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقطة على الحرف وهي ان تزاوج اى توقع انت كلا من
بين المتباينين واقعين في الشرط والجزآء بان تركب امرا واحدا على كل منهما كما ركب البحتري على الشرط الاول
في البيت الاول لجاج الهوى اى ازديادك ولزومه على الجزآء اعني اصغاءك اى الحسود الى الواشي اى النمام الذي يشي
الحديث وتزيينه لجاج الهجر وهو ان تلف وحدة الضمير الراجع الى اللف والنشر لانها معانوع واحد من
المحسنات المعنوية وقال بعض شيوخنا الاقرب لظهور جريان اللف والنشر في الكثرة ايضا كقولك فعل الغلامان
اعمالهما وهذا فاتها في مقلته ووجنته وريقه والذكر بيناول كما في قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة
الا من كان هودا او نصارى والتفصيل اوجه قد يكون النشر على ترتيب اللف كما في البيت المذكور وفي
قوله تعالى جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله لعلكم تشكرون فانه يجب
اسلوب الحكيم وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقبه الى خطاب وقد اورد في قوله تعالى
تنبيها على انه كان يجب ان يعبد بغير لفظ مفعول له لترك التعبيد لاجل قد يقع الضمير المجرور في لتسكنوا
للعود الى الليل فلا يكون من باب اللف والنشر لانا نقول هذا التعبيد انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان
ذكل الضمير عائد الى النهار من حيث اللفظ فالتعبيد لفظيا اصلا وهو ان يدخل الشيء فصاعدا
في نوع واحد اى في امر كلي ما وورد في الكتاب ان السباب بكسر الهمزة وفتح الواو علث يا مجاشع بن مسعود

اى تلك اللطايف الحصر بنصب الحصر ويروى برفعه وبتذكير الفعل اى لا يسع الحصر تلك اللطائف لان المقصود
اى لم اذكر جميع ما ادركت من لطايفها لان المقصود لم يكن الا مجرد كلا رشاد الكيفية اى الى كيفية اجتناء اثمار
العلمين والى ان لا علم في باب التفسير بعد علم اصول الدين اى الكلام اذ لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها
الى المحكمات وسواء العدل الكبرى في معرفة معاقد القرآن افراد منها اى من علمي العلمين ويروى مناى من علم
المعاني والبيان والطرفان اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان بافراد عامين انهما افراد من
كل علم في باب التفسير بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بمعنى النفع المستفاد من لا علم ولفظ افراد اوعطف
عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا اوصفة لاسمها محلا والخبر محذوف كما عرف وابانة النصب بالوصفية الكشف
للقناع عن وجه الجمان اراد به كشف القناع عن وجه البلاغة القرآنية للمجتنى وتوصيلها الى ادراك النفس
كالجمان بالذوق فلا ينافي ما مر من ان لا مجاز لا يمكن وصفه بحيث يدرك به خصوصيته ويعرف حقيقته
وهو الذي يؤتى وحدة الضمير لانه راجع الى علم المعاني فان البيان شعبة منه او الى علم المعاني والبيان اعني ان
يقدر لفظ العلم مفردا مضافا اليهما كما قررنا آنفا على ما عرفت وابانة منه بدل منهما ونونية كلام رب العزة ضمن
من البلاغة من حيث انه يعرف به كونه في اعلى طبقاتها والتاويل صرف اللفظ عن ظاهر الى ما هو اقوى و
الكشف ما يدل عليه اللفظ بظاهره وقيل التاويل هو احد قسمي التفسير الذي هو الكشف عن ظاهر او باطنه
وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية والتاويل ما يتعلق بالدراية وروق السيف ماؤه وحسنه ومنه رونق
الضحى وقد نعت حقها اى جزمت ومنه من بناه حقه اى فاز له فيه ونقضه وكسنبيت على صيغة المجهول
من سلبته الشيء اذا اخذته منه بغتة ان وقفت بفتح الهمزة اى لان وقفت او بان وقفت فاختفا بها
اى سلكوا بها في مأخذ اى مسالك مردودة وعملوا بها عاملا اى عملا غير مقصود والعويل رفع الصوت
بالبكاء وويل مثل ويح الا انها كلمة عذاب تقال فلان على وبل من كذا اى يقول يا وبلا من امر كذا كان كذا
بسبب ما خذهم نزوح امية انها بالبكاء وبسبب ما خذهم يقول يا وبلا من بين الجهلة ثم مع متعلق
بلا نرى اى نرى ما ثبت لهذا العلم اى علم البلاغة المتناول للعلمين من الشرف الظاهر والفضل الباهر
اى العالي على كثير من العلوم لان غايته كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز المؤدي الى تصديق النبي عليه السلام
المستتبع لسعادة الدارين لانرى لها اشوا احالا منه وذكل لفظة المعنيين لشانه وكثر الناهبين من
من هوانه واركانه والعديم الظهير اى بناء وساعدا حسفا اى ولاه ذلا وخاسفه مشفه واسار الى قلة

من يعتني به بقوله اين الذي مهد له قواعده ويتبع موطيها ورتب له شواهده اى امثلته يستشهد عليها
ويبين له حدوده اى سوما يكتسب بها ضوء برانها النظرية ووضع له اصولا وقوانين يبنى عليها مسائله انهم عنه
وهو له حجج وبراهين قطعية يستدل بها على احكامه الكسبية واشار الى كثرة تفرقه في ابدي المتقابلة بقوله
وشتر الى آخره والرجل عم راجل والخيل الفرسان علم اى هو علم واياد اى سبا اولاد سبا ابن يشجب
ابن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم فتفرقوا في البلاد لحق غسان بالشام وانمار سرب
وكاد ولخم وصاروا على اثر التفرق فيقال ذهبوا ايدي سبا والصنابح تهب من
مطلع الشمس والدبور ما يقابلها قوله بل فتح اى انظر صفحات اكثر ابواب اصول الفقه من الحقيقة و
المجاز والصريح والكناية وغيرها فانها من هذا العلم وقرنوا لها صاحب الاصول وعدوا عدا اى عد غيرها
ذكرنا مرة بعد اخرى فانك تجد كثيرا من مباحث هذا العلم متفرقة في كتب النحو والتفاسير ولكن الله يهدي
على ابتلى به هذا العلم من الضبم والتفرق اى لم يوفق الله سبحانه لجمع متفرقاته واصلاح شاته احدا فيما اكتفى
عسى ان يوفقني لذلك حيث وفق لتحريك القلم فيه فاقوم بها موضحة عما ينبغي واذ وفق شرط جزاؤه
والحاجز كالحز وان بعطى فدصحح في بعض نسخ الرواية عاصيغة المبني للمفعول وفي المثل اعط القوس باريها
اى باريها ومصلحها يضرب في تفويض الشيء الى من يعرفه ويقوم باصلاحه والحول الحيلة والفرق ايضا
واذ قد تقرر اراد بترجمة البلاغة على المعاني والبيان وبنوعي الفصاحة المعنوي واللفظي والحال ان ازاره
رداء ولا يطلق على ثوب واحد لقصد تحسين الكلام يريد ان لكل الوجهين تفيد الكلام حسنا ما
للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن ذاتي للكلام الحقيق البليغ الفصيح بدل على ذلك قوله وبرفعه
الى درجات التحسين وقوله فلا علينا اى لا بأس علينا دلالة صريحة على ان الوجه المخصوصة لا محذور
فيها في كاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكر اذ لو كانت كذلك لوجب عليه ان يفصلها
كسائر اجزاء علم البلاغة فلا يجوز ان يجعل كالمسلمات في حد علم المعاني والحسنات البديعية كما حققناه سابقا
فذكر المطابقة والتنبيه على انها ليست من مباحث النظر في علم المعاني على سبيل الاستطراد والتنبيه كما
اشرنا اليه وهما ان نجمع بين متضادين اى متقابلين في الجملة وانما سمي الجمع بينهما مطابقة اذ فيه ايفاق
واتفاق وتطابق بينهما وهو في بين البينين اذا جعلت احدهما ظاهرا والآخر كالمتوارى وقد فيهن كالكاف و
لاشتراك طابقه وكما بين لا نانه ولا ابا له وكما بين لا عطاء ولا تفاء وبين النوع وبين كالمجاز

وثم ختم عطف عما ثم فاك يريد انه عرّض بدعاء الهلاك على قوم نوح بان سالكي مسلكهم يستحقون هذا الهلاك والدعاء عليهم وانما فاك ظلما لانفسهم لاغير لان مضرة التكذيب راجعة اليهم لاحقة بهم لا تتعدّاهم الى غيرهم وقوله ختم مصدر ختم وانما كان ختم لظهار لمكان السخط ولجهة استخفافهم اياه اى استخفافهم اياه لان الدعاء بالهلاك بعد هلاكهم والوصف بالظلم يدلان على السخط العظيم واستخفافهم اياه لكونهم ظالمين وان فياضة عطف على مكان السخط اى واظهار ان فياضة الطوفان ولكل الصور الهائلة فى اسلافكم ما كانت الا لظلمهم كما ينبئ به تعليق الحكم بوصف بنائيه وهو النظر فى فائدة كل فيها اى فى كلية والمراد بيان الخواص المستفادة من مرورانها باعتبار انها واقعة فيها فكثرة استعمال سبب لاختيار ما على احوالها كلها ودلالتها على بعد المنادى سبب لاختيار ما على اى والعزة والعظمة والجبروت الكبرياء والقهر ونحوها كامر الذى يسند عنه مقام اظهار العظمة يقال تهاون به اى استخف واضافة الارض الى نفسه تقتضى نشر بقا الارض ونكرها فتركها اعدادا للتهاون ولم يقل يا ابنتها لان مع كثرتها فى نداء اسماء الاجناس قصدا الى الاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه المشعر بالفضل لا يناسب ذلك المقام ولفظ الارض اخصر وادور فى الاستعمال من الغبراء والمقلة ولفظ السماء من الخضراء والمظلة وفى اختيار لفظ السماء رعاية المطابقة ايضا لانها بهذا الاسم اشتهرت مقابلة الارض واما التجانس بين ابلعى واقلعى او فى لان همزة الوصل ان اعتبرت لنساء بائى عدد الحروف والا تقارب فيه كما فى ابلعى ولا يستنبه عادى خبرة بقواعد البلاغة ان ذكر التجنيس والمطابقة على سبيل التبعية لكن لم الكف اذ لا يستلزم ما يستلزم قول نظرا الى مقام ورود كامر بيان ان اطلاق البلع عن ذكر المفعول فى مقابلة امر المهيب وكمال الفياد المامور بقتضى ان يبلغ الارض كل ما كان عليها من الماء كثيرا ونبيا ولما علم ان المراد بلع الماء وعلم ان المقصود بالافلاع امساك السماء عن ارسال الماء فلم يذكر متعلق اقلعى اختصارا واحترازا عما لا يحسن المستنع عنه ونحوه لاختصار للاحتراز عن احسنه نحوه لا تترك ذكر مفعول المامور به بعد كامر لان مقام الكبرياء وكمال الفياد يقتضى عن ذكر الذى ربما اوهم امكان المخالفة والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك اما لان اللام بدل من المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين واما لانها تعرض منه كما صار فى كاشد الى المعهود واختير استنوت على استوت مع ان الاصل فيه انسب باضافة السفينة للمفعول اعتبار الكون الفعل المقابل للاستقرار اعنى الجرى

منسوبا الى السفينة على صيغة المبنى للفاعل فى قوله وهى تجرى بهم مع ان استوت اخصر من استوت واختير المصدر اعنى بعدا على ابعد الفعل طلبا لتاكيد معنى الفعل بالمصدر مع كاختصار فى العبارة وهو نزول بعدا وحط منزلة ليبعد وابعدا مع فايدة اخرى هى الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر اللام واطلاق الظلم من غير تقييد تنزيلا لكل نوع فيدخل فيه ظلمهم على انفسهم لزيادة التنبيه على فضاعة سوء اختيارهم فى التكذيب من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود اليهم جريا على سنن التغليب لقدم النداء وقصد التغليب لجريا او لقدم مفيدا بالتغليب كالاول وبذلك اشتاق الى الجرى على مقتضى اللائم فمن كان مامورا حقيقة والمقصود تنزيلا كالمستعاني المكتبة فى كارض والسماء حيث شبهتها بالمامور ثم سلك معها الطريقة التى تسلك مع لابتداء الطوفان منها اى من كارض حيث فارت تنورها اولا فوله ثم ابتعها اى جعل فوله وغيض الماء تابعا لامر كارض والسماء لاتصاله بقصة الماء كما يقتضيه وانما قيل الماء بالنازل من السماء وان كان فى كتابه مطلقا لان ابتلاع كارض ماء انما فهم من قولهم ابلعى ماءك ثم ابتعه اى اتبع غيض الماء ما هو المقصود كما فى من القصة ثم اتبع ذكر المقصود حديث السفينة لتاخره عنه فى الوجود ثم خفف الفصة بالتعريض الذى سبق تعقيبه من جانبى البلاغة اى علم المعانى الباحث عن خواص التراكيب وعلم البيان الكاشف عن انواع التشبيه والمجاز والكناية ملخصة مبنية مما عاصيغة المفعول فى نسخ الروايه والاتقان كما هو عاى واشاكل الطريق جعله ذا شوك والمراد المطلوب من راذ الكلا ونحوه طلبه وقوله بل اذا جرت اضراب عن قوله لا تفقيد ولفظ تسابق فى الموضعين بضم التاء هو المطابق للدرايه والروايه المعول عليها وجعله من التسابق بحذف احدى تائى المضارع وهو وقوله اسبق الى قلبك اشارة الى ان المعنى يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ فى كاذان عربيته اى اصليته استعمالا كذا فى السنة فصحائهم ليست مما احدثه المولدون او اخطاب فيه العامة انجادية عما قوا بان اللغة سليقة من شانها الحروف والكلمات بعيدين عن البشاعة اى الكراهة فى السمع فيقال شئ بشع اى كريه الطعم وعذبة اللسان بالتحريك طرفه وكاسلة المذاق من اللسان ولدودة سنان التغريل ينجب من شانه والشمائل ما تكمل لاجمع ولذلك بينه بقوله لا بناقل العالم الخ واراد به التنبيه على ان كثرة اللطائف ليست تختصة بهذه كاية بل هى عامة لابانه وان كاية المذكورة ليست مقصودة على ما ذكر من النكت لانها

الذى عبر عنه بالبلع والابتلاع ولا خلاف معنى المراد فى الموضعين اعاد الطاهر وهذا التشبيه الخ مصرح
لايراد صيغة الامر وتتمة للتشبيه كالاول كانها شئ واحد كما ينبئ عليه وقوله فلا تكون المفعول متعلق
بالنافذ واشار الى وجه الشبه وهو تكون للمفعول مما تتعلق به سرعة مايه السهولة على القاصد وقوله
تصويرا تعليل لبناء الكلام على التشبيهين اى بناء الكلام عليهما تصويرا لافتدار العظيم والسهولة
له وانما صح عطف ما ن الاجرام على السموات والارض لتغاير المفهوم وان كانت الذات متحدة وقوله
كانها عقلاء فى موقع الحال من المستتر فى نابعة وفيهم بذل المجهود عطف على يوجب الانقياد وقوله
عطف على عرفن والضمير فى سمادن للهاية وكذا فى عجماء الدار والكاف فى فكابلوه وكابرد للفور
وقوله لانلق تاكيد وتقرير لما تقدمه وقوله لاشارته ليس صلة للتلق والاوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو جر لا وبغير لا معنا متعلق بالخبر ثم ان على تشبيه هذا اراد به مجموع التشبيهين المذكورين
وليس يلزم من بناء نظم الكلام عليهما ان يكون جميع ما فسره به قوله فقال جل وعلا مبنيا عليهما
بل يكفى بناء البعض عليهما اذا لم يكن الكلام ملتبسا بقوله سبحانه قبل مجاز مرسل عن كارادة كانه قيل اريد
ان يرتدعا التجمن كارض وان ينقطع طوفان السماء وصح هذا التجوز لان كارادة سبب لوقوع
الفعل فى الجملة وليس هذا المجاز مبنيا على ما ذكر من التشبيهين كما لايخفى وقرينة هذا المجاز كون المقول
خطاب الجماد اذ يصح ان يراد حصول معقول شئ متعلق بالجماد ولا يصح ان يقال له قول وخطاب
للارض والسماء بطريق النداء على سبيل الاستعارة بالكناية مبنى على التشبيه كالاول اعنى تشبيه المراد منه
بالمامور الموصوف بتلك الصفة فانه اثبت ههنا للمشبه بعض ما هو من خواص المشبه به اعنى الخطاب و
النداء وقد يقال اراد ان الاستعارة ههنا تصريحية تبعية فى حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد
بتعلق النداء والخطاب بالمنادى المخاطب وليس بشئ اذ لا يحسن هذا التشبيه ابتداء بل بعد التشبيه الاول
فكيف يحمل اصلا المتبوعة على ان قوله للتشبيه المذكور يدفع الحمل على هذا المعنى وقوله ثم استعار لفظ
الماء عطف على فقال او ثم قال وان لم يكن هو ولا قوله ثم استعار الماء مبنيا على احد التشبيهين المذكورين
كما ان قوله فقال كذلك على ما مر ولا محذور فى ذلك اذ لا التباس فى شئ منها كما ترى ولا يجوز عطفه على يبنى
الكلام ولا على ثم يبنى على تشبيه بلا شبهة وجعل البلع استعارة لنشف كارض الماء قوله كما فى الكشف
اولى مما ذكر اذ لا فعل للارض فى غور الماء كما فى الشخص فى البلع وانما قيد بقوله فى المطعوم لان البلع

حقيقة فيه واما فوكل بلعت الماء وابتلعت الريق فمن قبيل المجاز ثم ان من الاستعارة عامة
الالف فيكون ابلعى استعارة تصريحية تبعية ومع ذلك يكون بحسب اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية فى الماء
كما مر فى يقضون عهد الله واما عند فينبغى ان يكون البلع بافيا على حقيقته كالانبات فى ابت الربيع
ومن بعيد او يجعل استعارة لامر متوهم كما فى نطقت الحال فيلزمه القول بالاستعارة التبعية كما مر
واما حمل قرينة استعارة الماء للغذاء لفظ ابلعى باعتبار اصل معناه المراد ههنا اعنى غور
الماء او نشفه ليس من خواص المشبه به اعنى الغذاء للتشبيه المتقدم ذكره اى التشبيه الخ ومن شانه
تكوين المراد بالامر الجزم النافذ فى لفظ ابلعى باعتبار جوهره استعارة لغور الماء وباعتبار صورته
اعنى كونه صيغة امر استعارة اخرى لتكوين المراد وباعتبار كونه امر خطاب تريشح للاستعارة الغذاء
يعنى كالاستعارة المكنية الخ فى المنادى فان قرينتها الغذاء وهذا ادعى قرينة المكنية يكون ترشيحا لها كما
اشير اليه واما جعل الغذاء استعارة تصريحية تبعية حتى يكون خطاب الامر ترشيحا لها فقد عرفت فيه
تشبيها لانصبار الماء بالارض بانصبار الملك بالمالك فيه نظر لان المجاز ههنا لغوى فى الهيئة كاضافة
الدالة على الاختصاص الملكى لا عقلى فى النسبة كاضافة كما توهم ولهذا جعل الخطاب فى ما لك ترشيحا
لهذه الاستعارة من حيث ان الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية للتشبيه بينهما فى عدم ما كان
بعيدا ما كان من المطاوعة والفعل لمثل ما تقدم فى ابلعى يريد ان الامر ههنا ايضا على سبيل الاستعارة للتشبيه
المتقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ وان الخطاب فى الامر ترشيح للاستعارة الغذاء
ثم قال وغيض له يريد ان الفعل اذا قيس لفاعل بعينه استتبع ذلك ان يترك ذكره ويبنى
الفعل لمفعوله او يذكر ما هو اثر لذلك الفعل على صيغة الخ للفاعل ويسند الى ذلك المفعول فيكون كناية
عن تخصيص الصفة الخ من الفعل عود موصوفها وقال بعدا عطف على سوى السفينة وقوله سلوكا مفعول
له لعدم التصريح اى ترك التصريح بفاعل من الافعال كلها سلوكا وقوله ان تلك الامور الخ بيان لسبيل
الكناية او تعليل لسلوكا بتقدير اللام اى سلك سبيلها لان تلك الامور العظام لا تنافى الامن فاعل معين
فلا محال لذهاب الوهم الى غيره او يكون منسوبة وفى بعض النسخ اوان يكون وهو عطف على ان يكون غيره
وانما غيره لاسلوب حيث لم يقل ولا مستوى السفينة لان الفعل ههنا كان مبنيا للفاعل كما تقدم
وكاضافة فى او اقرارا اى جعل السفينة فانه ساكنة الى المفعول فى اقرار الى الفاعل اى الغير

وغيض

ماخوذ الخ تعريف البلاغة حتى يرد عليه انه تعريف دوري ضرورة ان مفهوم البلغاء يتوقف معرفته على معرفة البلاغة
فيحتاج في الى ان يجاب عنه بان معرف البلغاء تتوقف على معرف البلاغة بوجه ما لا على معرفتها بهذا الوجه وقد
يجاب ايضا بان المراد بالتراكيب ههنا تراكيب المتكلم وليس ببعيد اذ لم يعرف لها خواص حتى تضاف اليها لا تدرك
كيف يتصور توفيه المتكلم خواص تراكيب غيره حقها لانا نقول لا يريد بها انه يوفيها حقها بحسب اشخاصها بل بحسب
انواعها على معنى ان يورد تراكيبه مشتملة على امثال تلك الخواص الموجودة في تراكيب غيره مشتملا على ما هو حقها
هناك وكذا الحال في ايراد تلك الانواع على وجهها فتراكيب المتكلم مفهومة من قوله تاديته المعنى كما اشرنا اليه لا
من قوله خواص التراكيب ولها اعني البلاغة يريد بها بلاغة الكلام المفهومة من حد بلاغة المتكلم اعني كون
الكلام بحيث وفى فيه خواص التراكيب حقها واورد فيه انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وعدم تراخي قرائن
طرفيها عبارة عن غاية البعد بينهما وما ذكر من التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة على ما لا يخفى
يقوت الحصر انما هو بحسب التفاوت في معرفة كميات الاحوال ومقتضياتها ولا تفاوت عار عنها كما هو حقها او
بحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات والمجازات والكنايات والقدر على ايرادها على وجهها وتقرر
فيما سبق الى ان مجرد الاحاطة بقواعد يزين العلمين لا تفيد ذلك بل لا بد معها من فضل الهي وجد بليغ ومع ذلك
ايضا فهناك مراتب من الدعاية والايراد المذكورين لا يبلغ بها علم البشر اصلا ولا يدخل تحت قدرته فقط او هي
المسماة بحد الاعجاز اي المرتبة التي يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهي مشتملة على شيئين احدهما الطرف
الاعلى من البلاغة اعني ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور تجاوزها اياه والثاني ما يقرب من الطرف الاعلى المراتب
العلية التي تتقاصر القوى البشرية عنها ايضا لا يبعد ان ايات الكلام المجيد باسرها في مرتبة الاعجاز مع
كونها متفاوتة في طبقات البلاغة ولقد احسن من قال در بيان و در فصاحت كي بود بكسان سخن
واما الطرف الاعلى من بلاغة الكلام اعني قدرا من ورچه كويند بود چون حافظ و چون اصعى
البلاغة اذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام باصوات در كلام ايزد بيچون كه وحي منزلست
الحيوانات كما ذكرنا في صدر الكتاب فهو مما يقرب منه كي بود نقش بداچون قبل با ارض بلقي
من المراتب النازلة داخلة تحت قدرة البشر فقد ظهر بما قررنا انه لم يرد بتوفيه الخواص حقها وبايراد تلك
على وجهها توفيه لكل الخواص باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة انه توفيه الحق وايراد
الوجه بدرك ولا يمكن وصفه بحيث يدرك به ان الاعجاز مع كونه مدركا لنا لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما

يدرك به غيره ناسوا كان غير المحدد بها او شبيها وذلك لغاية لطفه ودقته وشبهه في حضور الوصف
عنه بامرين احدهما وجداني اعني استقامة الوزن في الشعر فانا ندرك وجدانا بلا شبهة وتقصر
عبارتنا عن كشف حقيقتها والكاشف اعني الملاحة فانا نحس بها ونعجز عن وصفها لغيرنا ومدرك
الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا اي ما يدرك به الاعجاز هو الفرق الذوقية التي يدرك بها دقائق
الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة لا التحديد ولا التعبير على وجه التنبيه ولا امر آخر ينوصل به الى ادراك الا
ثم الذوق ان كان فطريا سليما فذاك والا اجتهد في اكتسابه الى طول خدمة مرين العلمين واذا تاكد
الفطري بقواعد الا كتسابي هو الغاية في ادراك الاعجاز نعم للبلاغة يعني ان الاعجاز نفسه وان لم يكن
وصفه وكشفه بحيث يدرك به لكل الامور الموديه الى كون الكلام معجزا اعني وجوده من البلاغة قد
تجب عنك بلنامها ربما يتيسر كشفها واماطة اللثام عنها لنصير محلقين فينتفوى بذلك دفوك
على مشابهة الاعجاز وقد اشار بما ذكر الى ما اختاره في آخر الكلمة من ان وجه الاعجاز هو امر من جنس
البلاغة والفصاحة كما يجيء ارباب الذوق لما ذهب اليه بعضهم من الصرفة اي صرف الله
دواعي العرب عن معارضته مع قدرتهم عليها او من وروده على اسلوب مباين لاساليب
كلامهم في خطبهم واشعارهم لا سيما في مطالع السور ومقاطع الآي مثل يؤمنون يعلمون
يفقهون او من سلامته مع طوله جدا عن التناقض او من اشتماله على الغيوب فهذه اقوال
عندنا في وجه الاعجاز لا اساس لها والصواب منها ما اختاره كما قرر هناك واما الفصاحة
لما بين البلاغة واشار الى طرفيها والمراتب التي بينهما كان مظنة لتردد السامع في امر الفصاحة
انها ما ذا فناسب ذلك ان يصدر بكلمة اما ثم انه قسم ما يطلق عليه الفصاحة تارة كالاشتراك اللفظي
فسر كلا منها على حدة وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد راجعا الى المعنى لانه بالنظر
الى افادته اياه وفي قوله خلوص الكلام اشارة الى ما اخذ كالاشتقاق والمناسبة بين المعنى كالاصطكاك في
واللغوي يقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لبأه وفصح الاعجمي اذا خلصت عبارته
عن اللكنة الخ وقيد الكلمة في تعبير الفصاحة الراجعة الى اللفظ بكونها عربية لان الكلام في فصاحة
الفاظهم وذكر كونها عربية اصلية علامة يعرف بها واراد بكون الكلمة ادور على السنتهم واكثر في
استعمالهم كثرة دورانها واستعمالها الا ان يكون مناك كلمة اخرى بمعناها هي اقل منها دورانا واستعمالا

سبحانه وتعالى

مشابهة

صاحب مصباح

اصل الصاد فيه الخاء والغين المعجمة
اول اللبن وهو ما يتحلب قبل نزول اللبن
وزغوة وهي ما يعلو اللبن من زبده
من

كاصلين الى المجاز والكناية وحصرها بالذكر لانه قرر فيها كلام السلف ورتب فيها كانواع وذكر كل نوع
ما كان يليق بها وطبق بعضها بالبعض وذكر في كل واحد من التقرير والترتيب والتذييل والتطبيق حظه
الوجه الذي يوجبه مقتضى صناعة البيان ولم يكن له اشارة الى ان الفرقان في اصل النشبه لان المباحثة
كانت مستوفاة مرتبة على ما ينبغي في كلامهم فاشار الى ان ما اورده في مرتبين كاصلين مجرد عند ذوي البصائر و
وصاهم ان لا يتخذوا ذلك اي ما ذكر من ابواب كلامه نوع اشتغال وفوانه في كلامهم تعرف السلف اي
موضع قدح وطعن فيهم ولا فضل لهم عليهم لانهم كانوا مخترعين للفن فعملوا ما بقي به الفن البتة وهذا
لنا موائد فوائدهم فلزمنا ان نظهر ما احسن تقريرها وترتيبها ابلغ ترتيب وتطبيقها افضل تطبيق و
تضيف اليها ما يزداد به حسنها ورونقها فالفضل لهم ونحن مقتدون بهم ومهتدون بهداهم منه
كانواظرف لقوله ان نزل من زل عنه الشيء اذا خانه واما يتبدع ذلك اي ان نزل عما هو اشبه ممن ذكر
قره اي امضاه عما يهمل وكله تلك صفة لما بدئهم وقوله ثم لم يقوا استبعاد واصول الفن ما يبتنى عليه جزئياته
وقواعد كاصول ما يبتنى عليه والضمير في ابوابها وفصولها وتفاريعها للاصول وفي امثلتها وبها للتفاريع
وحدها ومع كاصول وفي تلقطها وملافطها للامثلة وفي بها للامثلة ايضا او للملافط مع ما تعلق
بقوله في احزائه وما عطف عليه وضمير نفسها للشعب او لهذا النوع باعتبار ما وقع حالا منه اعني افانين
وقوله ففعلوا خبر كانوا مع نعرته عن لفظ قد واذ ذاك ظرف لقوله وقف اي اذ ذاك كما ذكر اي حاصل
واما بعد فان خلاصة كاصلين هذا ضبط اجمالي لما فصل من مباحث كاصلين ومثل ذلك بسبر فذلكة
الحساب ولم يتعرض ههنا ايضا لخلاصة التشبيه لكونها مضبوطة وقوله لا يفيد البتة الا بالوضع اشارة
الى رد الدلالة الذاتية فالاول هو الحقيقة في المفرد اراد به ما يقابل الحقيقة في ابدا ان كالسناد وكذا الكلام
في قوله والثاني هو المجاز في المفرد ولا بد اي للثالث الذي هو الكناية من دلالة حال ليعلم بها ان معنى
معنى ما مراد ايضا ولولا ما لم يعلم الا قصد معنى ما وحده فاذا قلت مثلا فلان كثير الرماد في معرض المدح كان
كناية من كونه معنى فاذا خلاف ما اذا قلته في عامي واراد بالحقيقة في قوله يترك ان في كونها حقيقتين
ما بيناه ول الحقيقة التي اريد بها معنى ما وهي اعني الحقيقة التفريجية وما يراد بها معنى ما ومع معنى ما معا اعني الكناية
فانها داخلة في الحقيقة المعرفة بما يراد بها معنى ما كائنا ما كان بلا تقييد بعدم ارادة غيره كما اشير اليه في حد الحقيقة
وقد صرح ههنا بان المعنى لا بد ان يراد في الكناية قطعا وقد مر في مبحث الكلام والمجاز المرسل هو الخالي عن العلاقة في

التشبيه فكونه غير المفيد وخلافيه كما سبق به وانبات ما هو مقتض مختص بالشبه به للشبه في مثل قولك نطف الجار
اذا عدل عما للكنية ونسبتها اليه في مثل قولك مخالب المنية قوله دون رابنا اشارة الى ما اختاره من رد المجاز
العقلي الى الاسناد بالكناية فليس عند مجازا عقليا بل المجاز كله عند لغوي وقوله عما وقع في عقلي وعلى اشارة
الى ان المعتبر موافقته عما عند المتكلم ومخالفته كما مر وفي عبارته اشعار بان الاسناد هو المنتصف بالحقيقة والمجاز
العقليين اصالة وقوله باعادة مستلزم على صيغة اسم المفعول هو الرواية ومعناه اللازم وفي بعض النسخ
صيغة اسم الفاعل ومعناه اللازم الملزوم وكلاهما صحيح بحسب المعنى فان منع الكناية عما كانتقال من اللازم
الى الملزوم ومآلها كانتقال من الملزوم الى اللازم كما ولي اي الحقيقة في الجملة المقرونة باعادة اللازم ولفظ
في الكناية لانها تكون كناية عن النسبة فاذا قلت رأيتك بنهامن اللوم قصدا به افادة نهاتها عنه كان كناية عن النسبة
واذا قلت نهت عن اللوم كان تصريحا بها فالحقيقة في الجملة على ما سبق الحقيقة في المفرد وتنقسم الى التصريح والكناية

واذ قد عرفنا هذه بنوعيها انه بالتشديد من التعريف والصواب انه بالتخفيف من العرفة كما يشهد له قوله
وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وقضينا الوطن على كمال كاطلاع بتشديد الطاء ومقصوده بهذا
الكلام تمهيد ضبط يتوصل به الى مزيد في تعريف البلاغة كانه قال لما فرغنا عن معرفة مقاصد علم البيان بعد
فراغنا عن معرفة خواص التراكيب في علم المعاني جاز لنا ان نبين ونوضح البلاغة التي يتوصل بها بين العلمين
الى تحصيلها ومن المقصود منها وعرفنا فيها اي في الحقيقة في المفرد وفي الحقيقة في الجملة التصريح والكناية

ومن كاصلية والتبعية على راي كاصحاب دون رابنا اشارة الى ما اختاره من رد التبعية الى المكنية
وقوله الى الضعف والقص اشارة الى مراتب التشبيه المذكورة في مباحثه وانما نقض التشبيه في هذا الضبط
لكونه مذكورا في حد البلاغة وبهذا يعلم انه من مقاصد علم البيان حقيقة لا ادعاء والتشبيه المرسل كما ليس
تمثيلا والتمثيل الساذج كما ليس بمثل كاستعطاف فتقول على البلاغة هي بلوغ المتكلم بها في تركيب لفظا
المتكلم للبلاغة الكلام اي هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني تركيبه حد الاختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة
في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها فالمراد بالتراكيب
التي اضاف اليها الخواص ههنا ما فسره في صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة ممن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة
الخواص اليها وليس قوله هناك ومن تراكيب البلغاء داخلا في تفسيرها بل هو حكم على الكل التراكيب بانه يصدق
عليها تراكيب البلغاء بمعنى انها مساوية لها صدقا لانها متحدتان مفهوما فلا يلزم ان يكون مفهوم البلغاء

في غيره او صفة له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى دل بذلك المعنى على معنى آخر لم يذكر فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الآخر الذي هو المعرّض به والا كان المعنى الآخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على المعنى الآخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق ولذلك قال وكانه اماله الكلام الى عرض اي جانب واشار به الى وجه تسمية التعريض والا شكل ان المعنى المستعمل فيه يكون واقعا نفسه بالكناية او المجاز لا استفاده لاي جانب من جوانب الكلام اليه وكذا الكلام ابن كاثير يدل بصريحه على ان المعنى المعرّض به لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشاره وسياقا فاذا الصواب ما لخصه بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة وبقابلها المجاز واما الكناية فمستعمل فيما لم يوضع له اصاله وفي الموضوع له تبعا والتعريض جامع في الوجوه كلها من الثلثة وذلك بان يقصد بعض اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ويدل بسياقه على المعنى المعرّض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود من الثلثة فلا يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي او المجازي او المكنى عنه تعريضا بل لا بد ان يكون هناك معنى آخر فاذا فلك المسلم من سلم المملوك من لسانه ويده وأريد به التعريض فالمعنى الاصلي الحصار كالسلام فيمن يسلم امنه والمعنى المكنى عنه المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام عن الموذى مطلقا وهو المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرّض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن الموذى المعين وفي هذا ذكر الحقيقة والمجاز اذا قصد بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا بحسب اصله وكذلك الكناية قد تصير بكثرة الاستعمال في المكنى عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلي بل يستعمل ذلك اللفظ حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا استعملا في شأن تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله وان صح ان مجازا متفرعا على الكناية وكذلك التعريض قد يصير بحيث تكون الالتفات فيه الى المعنى المعرّض به كانه المقصود لا الاصلي الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فانه تعريض بانه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرّض به هو المقصود لا الاصلي هناك دون المعنى الحقيقي واذا تحققت ما ذكرناه علمت ان قوله التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما توهمه وشنيعه بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون حقيقة

فيه او مجازا او كناية فان تشييدهم هذا منقوض بمستنبطات التراكيب المستفادة منها على سبيل النبعية كما مرت ومنقوض ايضا بالمعنى المعرّض به فانه وان كان مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا بالاستعمال اللفظي فيه كما عرفته بل اراد ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد المعنى التعريضي وحده فقولك آذيتني فسنعرف اذا اردت به تهديدا معادل على طريقة الكناية الا ان تهديد المخاطب مرادا باللفظ استعمالا وتهديد غيره مرادا سياقا واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعرّض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما تحققته وللتنبيه على ما ذكرناه زاد لفظ على سبيل في الموضعين فتنبه فتامل اي تامل المثال الذي اوردناه للتعريض وعلى ما ذكرناه فيه فقس حال سائر الامثلة وفرعها عليه فقد تهتدي على ما هو الاصل من ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة لكنه مطبقون بنسبة الاطناب على ما ذكر ارباب البلاغة المكتسبة اعني على آلة البيان ظاهرة واما ارباب البلاغة السليقية فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب المعنى لانهم كانوا يعلمون من المعاني جملة ويعبرون عنها في موارد الكلام وان لم يعلموا من الاصطلاحات وتفاصيلها وابلغ من المبالغة لا من البلاغة اي المجاز الكل وافوى في الدلالة على ما اريد بها ومعنى اوقع اشد تمكنا وتاثيرا في النفس وقوله ذاكرا حال من ضمير فوكل والملزوم الذي هو شامة وان لم يكن مرادا بحسب المعنى الآن لفظه مذكور فاذا نبذ رعينا الفيت فكانه قيل هناك غبت شانه نباث رعيناه وانما قال باعتبار واحد لانه اذا تعدد كان باعتبار كالعين والعقل مثلا لم يكن هناك استحالة بل جاز ان يكون ملزوما لاحدهما وغير ملزوم بحسب الآخر احدهما ان في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به اكمل بينا وليس في الاستعارة هذا الاعتراف بل فيها ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا غيره فلا يتصور تفاوت في وجه الشبه نظير ما تقدم حكم اولا بان البيان في كون الكناية اوفى من الافصاح هو نظير ما تقدم في المجاز نظرا الى ان الانتقال في الكناية من اللازم للملزوم اظهر عنه بقوله بل عينه نظرا الى ما عقبه به من بيان الانتقال فيها ايضا من الملزوم بنوع تعرف وذلك لان الاظهر مالم يعتبر معه ما يصير به مساويا للملزوم المعين لم يتصور منه انتقال البتة لاستحالة الانتقال من العام بما فيه على عمومه الى الخاص وقد سبق تمة الكلام فيما سلف والواو في قوله ومع لا افصاح لعطف قوله مدعى لا بينة على قوله مدعى بينة والظرفان اعني معها ومع لا افصاح معمولان للمعطوف عليه والمعطوف في ما بين

ان فلانا مؤمن كذا ليس الخبر كناية عن اليهودية مسوقة لموصوف مذكور هو فلان والمراد بالاثنينية المذكورة ما تقدمت في القسم الثاني من قوله فلان طويل نجادي الخ وما تقدمت في القسم الثالث من قوله ان السماحة واخواتها فانها كلها مسوقة لموصوف مذكور هو المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم لما صرح فيه بذكر كل ايمان لم يكن يصلي وما عطف عليه كناية عن كل ايمان بل كناية ههنا عن كل ايمان في غير المؤذي عن ملزومه الذي هو انتفاء كل ايمان عن المؤذي مطلقا وقصد به التعريض بمؤذ معين فهو كناية من القسم الثالث مسوقة لموصوف غير مذكور ونظيره هدى للمتقين اذا فسر الغيب بالمعنى المصدري اعني الغيبة عن حضرة النبي صلى الله عليه وسلم او عن جماعة المسلمين اذ قد كنى فيه باختصاص هداية الكتاب بالمتقين الموصوفين عن ملزومهم الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا وقصد به التعريض بالمنافقين واما اذا فسر الغيب بمعنى الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض هناك وان شئت مثالا من القسم الثالث فالمؤذي غير المذكور الذي لا يؤذي هو الذي يصلي ويزكي قاصدا بحصر كل ايمان في الذي لا يؤذي الى نفيه عن المؤذي مطلقا معرضا بتوبيخه على ايذائه فانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فيندرج في القسم الثالث من الكناية القسم الثالث منها ما كانت الكناية عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور عاما عرف كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا لان المقصود منها هو التعريض بما لم يذكر وان كانت ذات مشافرة بينة بلا واسطة فيه وما فيه واسطة واضحة والرمز كالاشارة بالشفة او الحاجب والمستشهد بالبيت لان المخافة بقضي الاحقاء الدال على قرب المشفى والضمير في ابين للتنوخ وحبل اي كابنك في انهن لابزلن سوى كرهن خيرفانه من قبيل بالكره غير خاف والمخ فوض خفاه اي اخفاه كان اطلاق اسم كالباء على ما مناسبا اما لانه اذا لم يكن قيدا ابدا كالتلويح والرمز بعين كاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان يراد كاسم اذا اطلق نادرا منه الغرب والظهور الاولى ان تخصيص كالباء بما فيه شائبة الخفاء فيبقى اسم كالاشارة للبيان وكقول البحتري عطف على كقول كل ايام مع تخلل الفاصل كاجنبي اعني جواب الشرط ولا يخفى ان قوله ظاهرا قوى من قوله غير خاف والباكين الغيث ما بانى يمكن ان يقال المحل البلد اذا انقطع مطره وبس ارضه من الكلا فهو ماحل قال ابن السكيت وربما قالوا امحل والشعر وقوله كما نرى اقوى في الظهور من قوله ظاهر من الحجب وذلك لانه حصل فيه وجود ملكة فهم علة الوجود الكريم فيهم فلذلك اكرم ظنونهم عنه مع كونه منهم واما في الاول فقد دل على كرم اي سعيد بالزبال المقبل نحو في الاستقبال وفي الكناية عن رؤية المخاطب وربما يعاند وفي الثالث طلب فيه اشراف بنى حنبل على طريقة

الدعاء فيجازان يراد طلب جملهم من الكرام واما قوله انما فضله عاقبله لان تخصيص الوصف فيه على ابلغ وجه واكمل ولانه من الظهور بحيث لا شبهة للمحجوج له والذي هو العطاء والجود صدر عنه بمقتضى افاضته فاينبغي للعوض فهما مفهومان متغايران فلذلك خوطبا خطاب كاثنين بخلاف يبدلن الشيب باجزاء اخذت بدلا من كاخر والمشهد الحضر والمجلس وتغزى صيغة المتكلم على بناء المفعول من غزاه عدكه على الغزاء وهو الصبر ومسافة يوم اي مقدار مسافة من المكان وثم تتلو عطف على انما وقوله في افادة متعلق من حيث المعنى بالظرف الواقع خبرا بعد الفاء الخ وقف جوابا لما اعني قوله على ما مر واعلم ان التعريض ثان يكون الخ لم يرد بقوله واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر وبقوله وان لم ترد الا غير المخاطب انه يجوز كل من يريد ثانيا بغير المخاطب مع اذ يبقى فيستعرف المخاطب وغيره معا فيكون كناية ويريد به اخرى غير المخاطب وحده فيكون مجازا اذ ليس من المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان فوق اذ يبقى فستعرف كلام بدل عما تهدد بالمخاطب مع تهدد موه اخر فان كناية وان اريد به تهدد بغير فقط كان مجازا مركبا ولم يتعرض ههنا للقرينة في المجاز لشهرة امرها بل فرض لها في الكناية حيث قال معتمدا على ما مر ان كلا من الحال لان من الصور ظاهره ظهورا تاما في مجرد الخفية المرجحة اعني تهدد المخاطب وحده فقد ظهر ان التعريض يجامع في الصدق كلا من الكناية والمجاز الصادقين بدونه فبينه وبين كل منهما عموم من وجه هذا ما فهمته من كلامه وان شئت حقيقة الحال فاسمع لما ذكره قال صاحب الكشاف فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك وكانه اماله الكلام الى غرض يدل على الغرض وبين التلويح لانه يلوح منه ما تريد وقال ابن كمال باشا في المثل السابر الكناية ما دل على معنى جوز عليه جانبي الحقيقة والمجاز لوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لائق بجهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقولك لمن ينوقع صلة والله اني لمحتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه من عبارتها فقول المقصود مما ذكره في الكشاف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في السؤال فلا ينتقض ما ذكره في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة

النجاد عن طول القامة فلا كناية ج في الصفة ولا في النسبة ولو صح ان يقال زيد ملجد برده لكان استعارة مجازية لا كناية ومنه اللطف وذلك لاستحالة حمل زيد مبالغة في مجد بالطف وجه اثبت لابن العبد مساعي لان اضافة المساعي وهي المكارم اليه تفهم منها ثبوتها له واما جعلها نظام عقد فمستفاد من جعل النظام على المساعي مع اضافته الى عقد وكون مناط العقد جيد المجد يعلم من السند عن المجد وداله المجد فانه يفهم منه ثبوته له بمنهاج الفحوى فيفيد بذلك اي بما ذكر من اثبات المساعي وما يتعلق بها عن اثبات بتزيين المجد وبنته بتزيينه اياه على اعتباره بشانه وعلى مجيئه له فان لا شيء لا يزين شيئا الا اذا اعتنى بشانه واحبه وبنى بذلك على انه ماجد لان غير الماجد لا يعتني بشان المجد ولا يحبه وقيل لان الرجل يساعيه انما يزين مجدا لا مجد غيره ولم يقتصر ذلك اي ولم يقتصر في مدحه بالمجد اثبات مجد بالطريق المذكور والظاهر من عبارته ان مناك كنايتين احديهما عن اثبات المجد له كما قررنا والاخرى عن اختصاصه به وانه حمل حقيقة المجد على جميع افرادها كما يقتضيه المقام الخطابي داعية لان يدوم ذلك العقد المجد ما فيه بذ الدعاء على طلبها ودوام بقاء ابن العبد لان نظام ذلك العقد مساعيه فلا يتصور دوامه الا بتعبه ودوام بقائه وبنته بوجه يطلب دوام بقائه على الخصار تزيينه وكاعتناء بشانه فيه والا استغنى عنه بغيره فلم يطلب دوام بقائه وقوله حيث احكم متعلق بقوله جعل المجد المعرف اي حيث احكم بما ذكر تخصيص المجد بابن العبد اي تقييده به واثباته له واكد بالف تاكيد جبت حصره فيه بعد تخصيصه به وحاصله بعبارة ان حاصل معنى البيت وملخصه ما ذكر وانما قال في المآل لان تزيينه في الظاهر بعقد مساعيه نظامه الا انه اذا حقق رجع الى تزيينه به ولا شك ان تزيينه به من روادف حصوله له فصار كناية عنه كما في قولك تزينت الوزارة بفلان اذا حصلت له وهذا الحاصل الذي قررته يدل على ان المقصود كما صار اثبات المجد له لا حصره فيه اذا ما ثبوت بالملاءة حلت فيه فلب اقتضاه جعل بينها في المصراع الاول محكوما عليه واصله يحله اذا ما حلت الملاءة بيبوت وقد بينوا لهم ان المذكور في الكتاب هو ان البيت بينونة بمعنى من اللوم كناية عن صفة العفو واسنادها الى بينها كناية عن تخصيص تلك الصفة بها فهي من الجملة كنايتان على طريقة قولك يكثر الرماد في ساحة عمر وكما سياتي ويدفعه انه حينئذ اما ان لا يكون كنايتها عن ان تلك المعنى مقصودا اصليا من الكلام على سبيل الكناية لا وسيلة اليه وانه قال آخرا تخصيصا للبيت بها فظاهر ان ليس هناك كناية الا عن تخصيص الصفة بها وان ما ذكر بها اولا من بعضها اشارة الى معنى كمال

النجاء ولذلك عطف عليه بداءة سناحتها وكمال نجاتها على طريقة التعبير فتبصر واستغن في ذلك بقول فصد الى نفي النجاء عن اللوم الخ على سبيل الكناية متعلق بان يبتي وفصد جواب حين اراد وقول ابن ماني عطف على قول الشنفري فانه اراد ان يجمع الجود صرح بان في البيت كنايتين ففي المصراع الاول كناية عن الوصف اعني احتياج الجود وعدم تعرفه فان هذا الاحتياج يستلزم ان لا يجود ولا يبخل دونه والا كان متعرفا لا محتاجا فعبر بهذا اللازم عن ملزومه واسند الى الجود دلالة على عدم توزعه وفي المصراع الثاني كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كانيا في بهنة من حيث انه يعبر الجود حيث يصير اي يسير حيث يسير وقيل في الاول كناية عن اتصافه بالجود دلالة اذا لم يجزه ولم يحل في مكان دون مكان كان معه في مكان واحد وفي الثاني كناية عن لزوم الجود له ومعنى كالمتدارك دفع توهم المفارقة عنه منوزعا يقوم منه جزء لهذا وجزء بذاك هذا بيان لمعنى النوزع الذي نفاه ولا شك ان تنكير الجود في سياق النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه ان لا يجود لممدوحه فرد من افراده ولا بخل ايضا دونه وقولنا نفيها لفعيل لنفي وبذلك اشارة الى نفي ان يجود لممدوحه والمعنى لم يجزه شيء من افراد الجود والا كان قابلا لمجيء مناك مخالف لمحل سابر الافراد فيلزم النوع وكذا لم يحل شيء من افراده دونه لمثل ما ذكر فبكل عدم توزعه وتقسمه وكل ان تقول عدم توزعه يستلزم انتفاء المجموع المركب من الجواز والحلول دونه فكف عنه بنفي هذا المجموع كناية مفعول له اي لئلا ان يجوز ممدوحه للمنبه المذكور ونفي ان يحل دونه لمثل ذلك المنبه كناية بذلك اي بما ذكر من النفيين ثم خصصه اي خصص الجود من بعد اي من بعد ان نفى عنه توزعه وقوله بعد ان عرفه ظرف ايضا لخصه وافاد اللام للاستغراق انما هي عوضه المقام المثل عائد التفرق بين افراده قوله كناية عن ثبوته اي ثبوته باسره للممدوح وهو ومنه اي من تخصيص الصفة بحيث مخصصة بفتح ليكون كناية عن ثبوتها له ومظنة النفي موضعه ومكانه الذي يظن انه فيه وليس بذلك اي ليس المظنون بالذي يظن اي فسادا بعا اذ الكلام في كناية واحدة وكما اجتمع كنايتان من قسمين في المثال المذكور اجتمع اقسامها الثلثة في مثل قولك كثير الرماد في ساحة العالم اي بيد اذا كان مشتهرا به واكتفى بقيدية اي تقييد كثير الرماد بحتاجه فانه كناية عن النسبة الى عمرو واعلم ان الكناية في القسم الثاني والثالث خصها بالذكر لان الكناية في القسم الاول انما هي عن موصوف فوجب ان يكون مذكورا كناية بلا فرض وقوله فلان بصاو بزكي من القسم الاول موصوف مذكور لانه كني فيه بالنصلبة والتزكية عن الايمان والمقصود

سنذكر ما للطرفين والمعنيين من عدم الجواز وعدم الحلول فلن يجتمع النقيضان

معنى النوالى والآلفال بالعزب وفولك كانس اشارة الى كانس الذى هو فوق انس لام بالابنة الزانى وهو
مصدر آنسا ولفظ ذكر بعد انسه صفة له والسدة باب الدار تنى مباغيهم اى يبتر مطالبهم ومناكر انشأ
الى سدة عبد العزيز عاما اراده من وفود احسان عبد العزيز الخ وضمير زاه للكلب وكذا المستتر فى بكلّه
والبارز للضيف وموانجم علة حاليه والوصف فى رباى اللطف ان بكلّ اياه من اجل جنة لموانيس من شانه
الكلام فيه غرابة مسلمة ودلالة عجا ان انسه بالضيف كان اريد مما ذكر نصيب ومنها اى ومن هذا
النوع البعيد قول ابن هرمة لا امنع بقال امنعه الله بكذا اذا جعله ممتنعا به والعود جمع عايد وهى الحديثة العهد
بالنتاج من كابل والخيل والظباء والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عن امه وقريبة لاجل
كناية عن سريعة النحر فتنتفع بالنصب عاجواب النفى والمستتر فيه للعوذ والباء فى بها صلة الانتفاع والضمير
للفصال وما يسلمها عطف عجا اباء اى وما تسلمها العوذ من حركات الفصال لديها ويحتمل بريدان
ان الظاهر كون الباء فى بالفصال صلة لا امنع فيكون عيانا عن نحر الفصال كما مر ويحتمل الكلام ان يجعل الباء
للسببية عاما مفى لا ابقى العوذ بسبب فصالها فيكون عيانا عن نحر العوذ كما قرر قوله نظرها اى للفصال وفى
بعض النسخ نظر الفصالها من بين اجمه اى من جهة سلامتها عن النحر قوله ودان بمعنى انه لا يبقيها بزعمها الى
الاول ثم لقوله لا يبقى لها فصالها فالضمير فى لا يبقيها وما بعده للفصال وعاالوجه الثانى ثم لقول لا ابقى العوذ
فالضمائر للعوذ الفسم الثالث فى الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف لم يرد بتخصيص
الصفة بموصوفها تخصيصها فى الثبوت اعنى الحصر بل تخصيصها فى كاثبات اعنى اثبات الصفة للموصوف
وتقييدها به سواء كان هناك قصد الى حصر اولم يكن وقد سبق نظيره فى علم المعانى فى اثبات المسند الباعث
ذكره وليشهد لما ذكرناه انه جعل من هذا الطريق الى تخصيص الصفة بالموصوف بالنضج نحو قولك سبح ابن
الخشخاش وحصل السماحة وابن الخشخاش سمح ولا شبهة فى انه لا حصر فى شئ من هذا كامثله فيقول بالنصب
عاانه جواب النفى والمعنى اراد انه لا يكون نضج بنسب لان يقول ولا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا عاما لا يبقى
لفساد المعنى وقوله فان الطريق تعليل لاقتضاء الصحيح بالتخصيص ان يقال السماحة لابن الخشخاش والمروءة له
والندى له اويقال مثل ذلك مما سيذكره ومعنى حصل السماحة هو معنى سمح فلذلك عد من قبيل كامثال
الاتية لما قولهم معنى ضرب فعل الضرب وانما جعل الصفة المشبهة وما فى حكمها داخلة فى معنى الكمال لان نفيها
للضمير بوساطة مشابهتها للفعل وفى قوله ينقد بر ضمير ابن الخشخاش فى سمح العايد اليه اشارة الى ان النضج

المعبر به هنا المنار السماحة الى الضمير الراجع الخبر الى المبتدا وقوله ما هو متعلق بر لا يقبح واراد
بجميع ما تقدم من كامثله اعنى القسم من الكناية فان الوصف فى تلك كامثله مذكور بطريق الكناية الا ان
نسبته الى الموصوف مضرج بها كما اشار اليه بقوله اومانرى الخ ولم يتعرض لامثلة القسم الاول لان الصفة هناك
كالمجى مضرج بها وكذا نسبتها الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية فلا اشتباه فيها اصلا ولم يرد
بطويل النجاد خصوصية من العباد بل اراد به ما يذكر فى الكناية عن طول القامة مما يدل عاطول النجاد وليذكر
بين النجاد فى طويل نجاد وطويل النجاد بعض فرق لان اضيف النجاد الذى نسب اليه الطول الى زيد وذلك
بحسب المعنى اضافة الطول النجاد اليه وحيث كان طول النجاد عبارة عن طول القامة كان نسبة طول القامة اليه
مصرحا بها وفى الثانى اسند بحسب المعنى طول النجاد الى ضمير زيد كما تحققته فيكون نضج بانسبة طول القامة اليه ايضا
ولما اسند الانس بحسب المعنى الى الكلب الذى اضيف الى عبد العزيز المخاطب فقد اضيف اليه انس الكلب التام
مقام وفود احسان وذلك نضج بوفود احسانه وقوله ماذا صنع جواب حين اراد ولما لم يقصد هنا
معنى استفهام جاز ان يكون حين معمولا لصنع اى فانه حين اراد ان لا يضرج بتخصيص السماحة والمروءة
والندى صنع صنعا عجيبا وقوله بح بيان لذلك الصنع العجيب ولا امتناع فى كون الصفات مجموعة فى
فتية تبعا لموصوفها فلذلك كان الكلام محمولا عاالكناية دون المجاز ان محلها ذو فتية وفى اكثر النسخ ان
محلها محل ذو فتية وكلا المقصود كاشعار برفعه شان محل بذلك كاوصاف محاه ولا بذلك اى طالبا بكون محلها ذا
فتية اختصاص كاوصاف بابن الخشخاش لكونه رفيع الشان ذا فتية ولما لم يتم غرضه بما ذكر جعل الفتية مضرجة
عليه فانتقل الذهن بح الى قيام تلك الصفات به ومنها اى ومن امثلة القسم الثالث قولهم وهو ايضا
لطيف كالمنار كاول والمجد هو الشرف وبقال لها بالاباء والكرم والحسب للرجل فى نفسه ولا استحالة فى
كون الصفة بين الثوبين تبعا لموصوفها كما مر ومنشا الظن الذى ذكر ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين بردية متعلق عاضمير الموصوف كاشتمال طويل نجاد عليه وهو فاسد لان الوصف اعنى المجد والكرم مضرج
به فى قولهم ومكنى عنه فى طويل نجاد وقد عرفت ايضا ان نسبة طول القامة الى الموصوف مضرج بها فى طويل
نجاد كما فصل هنا وليس فى قولهم نضرج نسبة المجد والكرم الى زيد مثلا اذ لم يسند المجد الى ثوبيه ولا الكرم
الى برديه حتى يكون اضافة الثوبين والبردين الى ضميره نضرجا نسبتها اليه كما فى طويل نجاد ولو كانت النسبة
فى قولهم مضرجا بها الخ قولهم من باب الكناية بالكلية اذ ليس للثوب مجد يكنى به عن مجد صاحبه كما يكنى بطول

بكلمة إن حيث قال ان الكنايه في هذا القسم ايضا تقرب تارة وتبعد اخرى بناء على انه مظنة لان يرد
السامع في قبوله كالاقسام الى القريبه والبعيده كالقسم الاول فالقريبه هي ان ينتقل الاولى
بحسب اللغه ان يقال لفظ ينتقل بالبناء على صيغه المبني للمفعول لان المقصود انتقال السامع من الكنايه
الواقعه في كلامك الى مطلوبك لا انتقالك وقد قيد في نسخه مصححه بنا الخطاب من اقرب لوازمه
اراد بالاقرب ما ليس بينه وبين ملزومه واسطه اصلا ووصفه بالاقربيه بناء على انه من شأن الاول
لوازم كثيره متفاوته في القرب والبعد بعضها بلا واسطه وبعضها بواسطه واحده وبعضها باكثر على
درجات مختلفه يقال رجل مضياف اي كثير الضيافه حسن القيام بها وبلوازمها بلا واسطه كثره كالاضياف
كما يلزم طول النجاد طول القامه كذلك ومعنى ذلك الفرق معنى قولنا طويل النجاد كنايه ساذجه
اي خالصه ليس فيها شائبه تعريض لان الطويل مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقه فليس فيها مضاف مقحما
وقولنا طويل النجاد كنايه مشتمله على تعريض ما وذلك لان الصفه لما اضيفت الى ما بعدها ولابد لها من فاعل
يرفع بها وجب ان يكون مسندا الى ضمير يعود الى فلان وهذا نوع تعريض بنسبه الطول اليه الا ترى انك اذا
قلت عند حسن وجهها لم تؤنث الصفه للاستنادها الى الفاعل الظاهر المذكور واذا قلت عند حسنه
الوجه انثت لاستنادها الى ضمير عند وكذا الحال في تثنيه الصفه وجمعها في قولك هما طويلا النجاد وهم طوال
النجاد وتركها في قولك هما طويل نجادهما وهم طويل نجادهم وبالمضمار ما تقدم لي عطف على ما بحث
وجه الاستعانه بدركبا فاله من السذاجه والاشتمال على تعريض بما تقدم له في كلايه ان يقال كما ان قوله
من الفجر الخ خرج الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعاره الى باب التشبيه كذلك اعتبار الضمير
الاضافه اخرج الكنايه المذكوره من كونها ساذجه الى كونها مشوبه بشيء من التعريض فان قلت اذا كان
في الطويل ضمير يعود الى يد مثلا كان ذلك تصريحا بطول اليد لا كنايه عنه والقياس على كلايه يقتضي ذلك ايضا
قلت ان اعتبار الضمير فيه مراعاه لحكم لفظي هو احتياج الصفه الى ما يرتفع بها ومن ثم استغنى
الى ما اضيفت اليه ومن ثم قبل المستند الى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقا فلا تعريض حقيقه
بل هناك شائبه منه واما البيان في كلايه عن قوله من البخ فقد افضى الى ذكر الطرفين على وجه ينبئ عن الحمل
والتشبيه فلذلك اخرجها عن الاستعاره بالكليه ثانيه تكون واضحا وذلك بان ينتقل الذهن من
اللازم بلا واسطه الى المطلوب انتقالا بلا تامل كما في مثالي طول النجاد وكثر الاضياف وثانيه خفيا وذلك

بان يحتاج في الانتقال الى نوع تامل ولا يتيسر لكل احد بل لمن له دقه نظر كما في الكنايه بعرض الفضاء عن البلاده
وكما في الكنايه بعرض الوساده عن عرض الفضاء اذ لا واسطه في شيء من هاتين الكنايتين مع قله الوضوح واما
اذا كنى بعرض الوساده عن البلاده فانها تكون كنايه بعيده بواسطه واحده فلا تكون مما نحن فيه وانما نحن
عن الكنايه اذا كانت الثانيه مشتهره جدا ملحقه بالصراح كعرض الفضاء فانه يشتهر كنايه عن البلاده فتزلت
منزله البلاده وكذلك الاضياف منزله منزله المضياف فنحن ان يكن عن كثره الاضياف بكثره الرماد ولا
نحن ان يكن بكثره الرماد عن كثره الاحراق الحطب تحت القدور بوساطه لوازم متسلسله اعتبر
في البعيد توسط لوازم متعدده متسلسله مع تحقق البعد بواسط واحد ايضا نظرا الى كثره الوسائط
لاستعمال كالامثله التي يوردها وفيه انك كالمنار الذي اشرنا اليه فلا يلزم ان يكون هناك كنايه متوسطه
بين القريبه والبعيده ثم من كثر الضيفان الى انه مضياف اورد كلا ثم في الانتقال من الوسايط
الى المقصود لعلو رتبته ولم يوردها في الانتقال من بعض الوسايط الى بعض متوصلا بذلك الى تفاوت
جبان الكلب وهزول الفصيل فان كلا واحد منهما كنايه عن كون من اجري عليه مضيافا ومايكن
في من يجب كلما شرطيه في محل الرفع على الابتداء وخبرها الجمله الشرطيه مع جزائها لان العايد اليها في الرط
وحد والمرصد موضع الترقب اي من دار شخص في كل الشخص لكان الترقب لان نفس الكلب يطوف دون
الدار والهرير صوت الكلب دون نباحه من قله صبره على اذى من برد او غيره وفيل هرير صوت للبعض
ونباح صوت للاعلام ولفظ له مذكوره بعد لفظ الهرير وبعد قوله طبيعيا ايضا وقد كتب في بعض النسخ
على الثانيه علامه التصحيح دفعا لتوهم الزيادي سهوا وقوله مشعر باستمرار فاديب خبر فان جبن الكلب و
ضيق ساحته راجع الى من يوجد صيد وكذا ضيق وكونه اي وكون من يوجد صيد كذلك اي موصوفا بكون ساحته
مقصدا دان وافاض مشعر بكثار شهريه تحت القرى فقوله صاحب الساحه مظهر في موضع المضمر والمنبلات
على صيغه الفاعل النوق التي ينبلون اولادها اي ينبتها من انبت الناقه صارت ذات نبل اي نبح والرفد
الى الطباخ على غايته للتحريف يكون داعيا اليه كالتاديب الى الضرب فقوله مهزول الفصيل جواب لقوله ولذ
لاداعي ومن هذا النوع اي ومن البعيد وقد اقبل من قبيل الالتفات اشهل اي من حيث الاصول
والدخول اذ لا حاجب يطرد الناس عنه ما مولاه اي ذات اصل ويقال ايضا دار آهلة اي بها اهلها وعمر
الخراب اعمر ما عمان فهو عامر اي معمور وكذا فقي بمعنى مدفون وانصال ابا دبه لدا القريب ضمن الاتصال

ومنه آخره فاستعمل مما لم يوضع هنا بدا وفيها نوع خفاء ويقابلها لاسم العلم الذي وضع
على صاحبه ابتداء لا خفاء فيه اذ لو كان نظيرها يذكر فلذلك قال من اخفاء وجه التصريح باسمائهم كالعلم
والعلم فهو علم فجعد به حاز الاطلاق مدح او ذم وقد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الى ان
ذلك بالنقل ٣ ومنها ومن قبل تكن في العدو والجواح جمع جاحد وهي الداهية المناصلة
يقال جاحد واجناحه اذا ناصله والملة النازلة من الم بالمكان نزل به ولتضمنه معنى الاستعلاء قال
عليه اي عليهن الزمان والمسنطة على صيغة المفعول من السنطة النبع وقيل المراد عاود جعفر
فيها وقيل من سنطاء لهذا المعنى واصل الحبة المنقوبة التي يجعل فيها الحابل الطير حين ينصب ويقال
لها بالفارسية مكوك واحترازهم ان يعبروا بلفظ فاحترزوا ايضا عن التصريح بلفظ حيث عبر
عنه بمقلوب الكين قلب الكل ثم ان الكناية يعني ان مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفاء في الجملة
كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها في ذلك على سواء بل ربما اضيف بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح
كما ستكشف لك ذلك في آخر مباحث الكناية حيث بين وجه تسميتها بهذه الاقسام باسمائها واوجب
كون الكل من مراتب الوضوح بالنسبة الى الخفاء المطلق على ما خفيته وكانه اختار لفظ التفاوت
اشعارا بهذا التفاوت وان ضمنه معنى الانقسام حيث عداه بالى احدها ان الكناية لا تنافي ارادة
الخفية لما بينا في ارادة المعنى الخفي بلفظها اي بلفظ الكناية وبهذا الفرق اعني جواز ارادة المعنى الخفي
في الكناية دون المجاز سووا بعض في الفرق بينهما الآتي بعضهم الكتي بجواز ارادته في الجملة وان امتنعت
ارادته في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك وان لم
يتصور ههنا قعود على سرير وكذا قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة كناية عن اهانتهم وتركهم كما انعام عليهم
وان لم يكن النظر منه سبحانه وتعالى وفي الكشاف ان هذا الكلام في حق من يجوز عليه النظر كناية وفي حق من
لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في الكناية جواز ارادة المعنى الخفي في محل الاستعمال فاذا لم
يستمجازا امتنع عن الكناية لان اللفظ قد استعمل في الملزوم عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الخفي فاستعمله
في محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى كما صار كذلك في المجاز المرسل في نحو رعينا
الغيث والمجاز المستعار في نحو رايت في الحمام اسدا واني والمجاز اي وكيف لا ينافي في المجاز ارادة
المعنى الخفي والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة لارادته اي منافية لها وملزوم معاند الشيء اي منافٍ

والكناية عما كالانتقال من اللازم الى الملزوم اراد باللازم التابع والردف كما مر ثم ان
الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا بالملزوم او اخص منه كما سبق لا شاره اليه و
سيجيء في ترجيح الكناية على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه غائبا عن الفهم وقد عرفت ان كون الانتقال
في المجاز من الملزوم الى اللازم محتاجا الى التكلف الذي اركبته في صدر الفصل لا يخرج عن اقسام ثلثة
وذلك لان ما يقصد اليه في الكلام اما منسوب اليه بانه كائن واما منسوب واما نفيه فالاول
يسمى موصوفا والثاني صفة والثالث تخصيص الصفة بالموصوف اي اثباتها له ونسبتها اليه فالمطلوب
بالكناية الا احد من الثلثة وذلك بان يذكر لازمه الذي يرد فيه لينتقل منه اليه ولفظ الطالب في قولهم طلب
نفس الموصوف ونفس الصفة مقحم لان المطلوب بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة لا طالبها وبهذا
ذكر في تفصيل حزبي النفيين وفائدة لفظ النفس فيها ان تخصيص الصفة بالموصوف امر يتعلق بهما
معا فكل منهما مطلوب هناك في الجملة لكن ليس المطلوب فيه نفسه والمراد بالوصف هو المعنوي لا النحوي
فقول القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف لا يخيى عليك ان انقسام المطلوب
بالكناية الى اقسام ثلثة في قوة انقسام الكناية الى اقسام ثلثة يطلب بها كل الاقسام وان المراد بقوله
القسم الاول والثاني والثالث اقسام الكناية وقد عرفت الوجه في ابرازه كذلك في غير مرة وقوله عارض
مرفوع على انه صفة لاختصاص وانما وصفه بالعروض لان الصفة من حيث هي صفة لا يدل الا على اصلها
على موصوف معين بل على موصوف ما واراد بالاختصاص ما يعم الكشف كما في الواجب والقديم وغيره الكشف
كما اذا اشتهر زيد بالمضياف فيه مثلا او صار كالملازم لها بحيث لا يفيد عضيافه فيه غيره واما حكم بان الخاصة
المفردة يكون كناية فريبة لانها سهلة الماخذ غير محتاجة في جعلها كناية عن موصوفها الى تعرف واعتبار
بخلاف الخاصة المركبة المحتاجة في ذلك الى ان يتكلف اختصاصها باذكر من الضم والتلفيق فلذلك كانت
بعيدة وقوله آخر مفعول فضم اي بان تضم الى لازم لازما آخر عن دخول كل ما عدا اي عن دخول
كل ما عدا مقصود كل فيه اي في ذلك المجموع ولا شك ان كل واحد من الحي وسنوي القامة وعريض الاظفار
مشترك بين الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر في هذا القسم وجود الواسطة وعدمها بين
الموصوف والصفة كما في الضحى والناطق بالقياس الى الانسان بل اعتبر في القسم الثاني الواسطة
وعدمها بين الكناية والمطلوب بها للظهور فيها فيه وجعلها منشأ القرب والبعد هناك وصدر الكلام

الضبط بتقليل الاقسام هذا وقد اعترض عليه هنا بانه ذكر فيما سبق ان المراد من المشبه المذكور في الاستعارة المكنية هو المشبه به فلا تنظم المجاز العقلي في سلكها لزوم ان يكون المراد بعيشة في قوله فهو في عيشة راضية هنا وبآت في قوله من مآء دافق فاعل الدفق وان لا يصح الاضافة في نهار صايم لاستحالة اضافة الشيء الى نفسه وان لا يكون الاسناد بالابعاد لهما مان في قوله اوقد لي يا ماما ان وان يتوقف جواز نحو انبت الربيع ما يكون الفاعل المسند اليه حقيقة عاديا كاذن الشرعي واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب بان المراد من المشبه في الاستعارة بالكناية هو المشبه ادعآء لا حقيقة عاما علم من كلامه صريحا فالمراد بعيشة حقيقة العيشة لكن مصونة بقصد صاحبها داخلة في جنسه ادعآء بطريق المبالغة ونصب القرينة وكذا الحال في غيرها وعما هذا فقد اندفع كلها باخصام ما دنيا قوله وانثى خبره واجعل وما عطف عليه اعني وبنفسهم عندي وبنآء اما حال واما مفعول لاجله وايا ما كان فهو متعلق بهما معا اي جعل المجاز كله لغويا وقسمه مكذا بانيا اوبنآء ولفظ هذا صفة لقولي واشار الى نفي المجاز العقلي بالرد الى المكنية ولفظ ذلك صفة الاستعارة المتبعية بالرد الى المكنية ايضا ولو قال وقولي ذاك في المجاز الراجع الى حكم الكلام اشارة الى نفيه الذي توسط ذكر بين ذينك النفيين لكان احسن ولفظة مكذا نصب على المصدر والى مفيد بدل منه او بيان له اي انقسما الى مفيد وغير مفيد وقوله والمفيد عطف على المستتر في ينقسم لوقوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة واخواتها ولم يتعرض في هذا التقسيم للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف الاستعارة واحوالها لا من اقسامها بالذات وقدم الاستعارة الوارد عليه في نطق الحال وقوله بتحصيل اقسام ثلثة متعلق بمحذوف اي وينقسم كل من التحقيقية والتخييلية الى قطعيه انفسما ملتبسا بتحصيل اقسام ثلثة من اقسامها لا بتقسم اقسام اربعة كما يتوهم لان لاحتمالية منهما مع قسم واحد كما عرفت وقوله تحقيقية بالقطع مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والظرف الواقع في الحاشية قولهم على ما هو عليه خبر لان الحكم اي كائن على الوجه الذي هو اي الحكم عليه اي على ما ذكر الوجه وقد عطف على هذا الخبر قولهم وافع موقعه وقوله فاخترتها شئت كان اشارة الى ان حدهم للحقيقة غير جامع لخروج مثل قول الدهر انبت الربيع البقل وقول الحامل شفع الطبيب المريض منه لان الحكم هنا ليس على ما هو عليه في العقل وقد اجاب عنه بان قولهم وافع موقعه عطف تفسيري للاسناد يدل عليه فقدان العاطف في بعض النسخ ولا اشكال ان هذا الحكم في هذين القولين وافع موقعه في نفس المتكلم وانت خبير بان لاولى ان يترك السابق ويكتفي بالمضمر ويقيد بقولنا عند المتكلم واما

ما يقال من انه اشارة ايضا الى ان مثل قول المعتزلة خلق الله الاعمال كلها بنآء على انه سبب بعيد للخلق وقوله واضل الله الكافر بنآء على تمكنه للشيطان من اضلاله داخل في حد الحقيقة فلا يكون مانعا وخارج عن هذا المجاز لان الحكم المفاد به ليس مخرجا عن موضعه اي محله في العقل فلا يكون جامعا فمبني عليه ان هذا لا يطابق مذهب فالاولى ان يقال ان القابل بالقدر اذا قال خلق العبد اعماله بنآء على انه محلها كان مجازا خارجا عن حد الحقيقة على زعم المصنف قوله تنبيه الثالث من علم البيان الكناية هي ترك... التصريح فسر الكناية بالمعنى المصدري ويعلم منه الكناية بالمعنى المقابل للمجاز كما فسر الاستعارة ايضا بهما المصدري ويعلم منه المجاز والاستعارة الخ هي قسيم المجاز واورد في تفسير ما ترك التصريح اشارة الى تقابلهما والى ان الاصل في الكلام هو التصريح وان في الكناية مع خفا، وقدر ان المراد بلازم الشيء ما يتبعه ويردفه ويلزمه اياه ان يكون لتعلق به مصحح للانتقال منه الى متبوعه سواء كان لزوما عقليا او ادعائيا او عاديا او اعتقاديا او المشار من قوله الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك ان اللازم مراد في الكناية لكنه ليس مقصودا في نفسه بل قصد به ان ينتقل منه الى ملزومه الذي ترك التصريح بذكره، وهذا مناسب للسيالكوتي فيما بعد من ان الكناية يراد بها معنا ما معا ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى الملزوم المتروك ذكره صريحا مع جواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا موافق لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض الاصلي منه ولما سنذكر عن قريب من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة وقد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام في اوايل الاصل لكن لينتقل هناك اي من طول النجاد او من اللفظ المذكور الى طول القامة وانما خص نساء العرب بالترك لانه وقع في كلامهم فلانة نؤوم الضحى كناية عما ذكر مع كونها محذوفة غير محتاجة الى السعي قال فابلهم نؤوم الضحى لم تنطق عن تفضل اي لم يشد نطقها للخدم بل هي محذوفة وربما يجعل نؤوم الضحى في كلام غيرهم كناية عن الغفلة والكسالة من اخفآء وجه التصريح اي اخفآء طرق التصريح ولو قال بدله من اخفآء وجه الدلالة لكان اظهر ودلالة لكن عطف على قوله لما فيه وذكر اشارة الى خفآء وجه التصريح وقوله كيف ما تركبت اشارة الى الوجوه الاربعة الواقعة من التراكيب الستة المنصوص من باليف الحروف الثلثة اذ قد اهمل منها اثنان تقدم الباء بانياع الكاف او النون والكناية علم صدر باب او ام او اين

فلا يتصور ح كون الداعي الله فاعلا لحقيقه وقوله مع ناتلت وناتقف ظرف لزيدل الله
واما الحقيقه العقليه قوله ما عند المتكلم اى ما عند بحسب اعتقاده نظرا الى ظاهر حاله سواء
اعتقد في الواقع اولم يعتقد وحاصله انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقد فيدخل في الحد نحو
قولك جاء زيد معتقدا انه لم يجئ اذا قصدت ترويجه بحسب الظاهر لغرض لك فيه وكذا يدخل فيه نحو
زيد ابوك مما ليس المسند فيه فعلا ولا ما هو بمعناه فقيل يبطل به طرد الحد لان مثله لا يسمى حقيقه
كما لا يسمى مجازا ايضا ويخرج عنه نحو زيد عدل اذا قصد به انه عدل تحقيقا واما اذا قصد به انه ذو
عدل او عادل فهو داخل في الحد مع كونها غير مفيدين لما في العقل من الحكم فيهما وذلك لان العقل
بنظره الصحيح كما اشرنا اليه يحكم باستحاله صدور الكاذب عن الرب وصدور الشفاء عن الطبيب
استنبع منات اى اشبا فيه منها ان يقصد بالنطق في مقام التعريف ما لا يدل عليه اصلا و
منها ان ذلك الحكم ليس بما يقبله عقل الدهري او الجاهل بل بما قبله وهمه الذي غلب على عقله او اخذ
بحجة تقليدي لغيره ومنها ان يسمى كل ما يعتقد مبطلا معقولا عند العقل وان لا يتحاشى
به الذم عند العقلاء ومن حق هذا المجاز الحكمي تقديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على التعريف
الحقيقه العقليه اولى الا انه اخره ليربط به حديث نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكنايه بعد فراغه
من تقرير الكلام في هذا المجاز المفصل على ما راى الاصحاب فاذا اى فان هذا المجاز لا يرتكب الا لذكر
اى لنوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي في ملابسة الفعل يوجه يعتد به وقد يكون ملابسة الفعل
بتوسط حرف كما في الضلال البعيد وكاسلوب الحكيم اذ يقال هو بعيد فضلا له وحكيم في اسلوبه
من دوران الاثبات بدل من قوله من نوع شبه او بيان له وقوله دوران الفعل اى مثل دوران الفعل
على المصدر به من المصدرين نسبت الى ما يكره اى من الحافه والجنون بناء على ما ظهر انه لعدم محض لا
وجه لصحته حقيقه ولا مجازا وكلا في قوله ولما بسع مصدريته والمعنى وكلتا هما عائد على اختصار
المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ الاثبات ينبادر منه كما يجاب الذي في النسبه الخبريه لكن لا يختصه بالخبر لان
المراد بالاثبات كما مرت اليه الاشاره هو النسبه الثبوتيه سواء كانت تامه خبريه او انشائيه او غير
تامه كالنسبه الاضافيه في مكر الليل والنهار والنسبه الوضعيه في جاءني رجل عدل والنسبه التعليقيه
كما في قوله ياسارق الليلة اهل الدار وقولك اطعت امر فلان وكالنسبه التي بين اسم المشتق وفاعله

نحو صائم في نهاره صايم وكذا قوله شر مكانا واضل سبيلا فان التمييز هنا فاعل بحسب المعنى وقوله بعد
ما افشعث منزل منزل الشر وحوابه فليفعل الدهر والليالي ما هو المدارك وفرط بغي سبق وقوله وان
يزالا وامر مفعول فل واذا تاملت المجاز العقلي وجدت الحاصل منه ح بنيه عليه ان بناء فالاولى
ح ان يجعل المجاز العقلي وصفا للاسناد لانه المنفذي موضعه كما صح عند المتكلم وانما يوصف الكلام بالتعدي
تبعا للاسناد وكذا القول في الحقيقه العقليه وايضا انسبتها الى العقل ح بلا واسطه والنهي مثلا
ان يقول بعد ما جرى يزا فلا يثبت كثبا الربيع شبابا ولا يثمر كاشجار نضر فان قلت هل تاول النهي هنا
بالامر كما اولت النفي بالاثبات في ما نام ليله قلت لا حاجه الى ذلك لان النهي بدل عما نافي الفعل ممن نهي
عنه فيتضمن نسبه ثبوته في غير موضعها كخلاف النفي اذ لا بدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه ثبوت النفي للمنفي عنه
فيرجع ما نام الى معنى ما سهر وما رنحت الى معنى خمرت كما مر وبين الوزير وبنا النصراي مثل البيت
بين الوزير وبنا النصر في ذلك فيما ذكر من الخبر وما عطف عليه والا اى وان لم يبن تقدير الكلام على ما
ذكر اصحاب والذي ثبت ويقرر عندي هو نظم هذا النوع اى المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكنايه فيقال
انا ننشا اختيار هذا النظم من عباب الكشاف حيث قال وقد يسند الى من هو له آية على طريق المجاز المسمى
استعارة وذلك بان يضاف الى ما هو ملابس الفعل كما يضاف الى الرجل كاسد في جبانه فيستعار له اسم الاسد
صاحب الكشاف لم يرد ان هناك استعارة في شيء من طرفي الاسناد بل اراد تشبيه انتقال الاسناد من محله
الاصلي الى محل آخر بالاستعارة اصطلاحيه فقوله المسمى استعارة اراد به استعارة عقليه لا لفظيه قال الشيخ
عذر الفاء تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف
ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة الذي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه
وهو مثل قولنا شبه ما ليس فرفع بها كاسم ونصب الخبر فقد ظهر من كلامه هذا ان في المجاز العقلي تشبيها
للفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي لكنه ليس هو التشبيه الذي بني عليه الاستعارة اذ المقصود الاصلي في انبت
الربيع مثلا هو الاسناد الى الربيع لا كونه بمنزله القادر داخلا في جنسه بطريق الادعاء كما زعمه الملخص وجعل نبت
الشباب قرينه لذلك الدخول الادعائي فانه ركيك كما لا يخفى وكذا جعل الامير داخلا في جنس الجد مستبعد
جدا نعم اذا اسند فعل الامير الى بعض خواصه لم يبعد ان يقصد مناك المبالغه في تشبيهه بالامير حتى كانه
هو الا انه اختار رد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكنايه كما اختاره في التلويح ايضا ميلا منه الى تحصيل

الحقيقة هو الله والحرب كالعلة الصورية لوضع اوزارها اى اثقالها من الكابات ولا سلحة والارض مكان
لاخراج اثقالها من الاقاتين والاموات وبالجملة كل ما اسند اليه الفعل فى بين كايات له تلبس بالفاعل
الحقيقى فى ملابسة الفعل ولا تختلجن فى ذهنك بعد ان المجاز ان كان لغويا فلا بد له من علاقة
اذا اسند الفعل به فيه كان حقيقة وذلك لان الاسناد فى غير الموضوع له فرع لتحقق الموضوع له وان كان
عقليا فلا بد هناك من شئ اذا اسند اليه كان حقيقة لان الاسناد الى غير ما هو له فرع لتحقق ما هو له
واما تحقق الاسناد فى المعنى الموضوع له فليس بواجب كما اشتهر فى اصول الفقه وكذا لا يجب تحقق
الاسناد الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل فى التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وجدت الحكم
نصا فى مكانه كما صح بكون متعديا عنها قوله من اجله صفة لحقيقة وفى بعض النسخ يكون متعديا عنها
وبكون المجاز متعديا عن تلك الحقيقة فاجله ايضا صفة لها الا انها صفة سببية وقوله فلا يجوز من صيغة
الخطاب من النحويين معطوف عما لا يختلجن اى لا يجوز فى كلام ان لا يكون لكل واحد من الفعل
والفاعل فاعل فى الحقيقة وقد رد هذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى ان ليس من الواجب
ان يكون للفعل فى المجاز الغوى فاعل فى التقدير اذ لا يستطيع ان يقول ههنا فاعل نقل عنه الفعل و
اسند الى الحق او الهوى او الوجه وبى لجنة من الواو داخلة على المفعول الكى لصيرنى اعنى يصير
المثل وفائدتها تاكيد لصوق الكى بالاول على ما قيل فى الصفة والجار اعنى ان اعنى الباء واللام
المتعلقان بيضرب اى صيرنى مواكبا بحيث يضرب المثل فى لجنة اى املاكى بسبب مواكبه ويروى بحق
فيكون بدلا من بى وقيل الواو لاحد الظرفين على ما كان الا انه قدم المعطوف اى يضرب المثل لحقى
وبى وكن حكما امر من التحكيم معطوف على لا يجوز فيها اى فى من كامثله ونظائرها وقوله قاضيا
ما شئ منصوب فى نسخ الرواية على انه مفعول اقتض ويجوز الرفع على حذف الخبر اى اقتضاه و
على التقدير بن فالمعنى اى شئ اقتضاه الفعل لصحة اسناده من كالفاعل اليه هو اى فالذى اقتضاه
الفعل ذاك اى المكان كالصاحب وقوله فاذا اقتض تفصيل للمجمل الذى قبله وقوله فقل جواب اذا وقوله
واذا اقتضى اقدمنى قد عطف عليه قوله واذا اقتض فى وصيرنى وقوله واذا اقتضى فى تزيد بك
وجواب الكل قوله فقل فاعل اقدمنى ذاك اى المذكور اولا وهو النفس وفاعل صيرنى ويزيد هذا
اى المذكور ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه وتعالى ولقد بالغ المصنف فى بذل جهده فى تعيين فاعل

افدمنى ولم يأت بشئ يعتد به فان نفسك هى ذاتك بعينك فى متعارف اللغة فكيف يكون مقدمة
لكل حقيقة بل هى قادمة لاجل الحق واما قولك حملنى نفسى فمن المجاز اى حملنى خطرها وارادتها
وكذلك قولك حدثتنى نفسى حيث جعلتها بمنزلة شخص يحدثك الا ترى كيف اضطرب حيث
فسرته باقدمنى نفسى لاجل حق لى عافلان بقوله اى قدمت لذلك وحملنى نفسى على الطاعة بقوله
اطلعت وحيث قال وحاصله بدعنى الى معنى اقدمنى قدمنى على القدوم والداعى اليه الخالص
اى عن الصوارف مع ان القدر والداعى لا يصلح شيئا منهما فاعلا حقيقيا لا وحى ولا مع صح
انما الفاعل الحقيقى هو القادر ذو الداعى كما صرح به والصواب ان يقال ان الواقع ههنا
ليس الا قدومك صادرا عنك بقدرتك وداعيك لكنك اخذت الفعل من كاقدام واسندته الى
الداعى فان اردت باقدمنى معنى حملنى على القدوم كما هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا
وللمجاز فى الاسناد اصلا وان اردت به معناه الحقيقى فلا بد من التاويل فاما ان يقال ان
الحق عقدم متوهم فى بين الصور وبولغ فيه حتى ادخل الحق فى جنس المقدم وجعل نفسه لاقدام
اليه قرينة لذلك فيكون اسنادا بالكناية ولم يكن هناك مجاز عقليا ايضا وبعد ظاهر واما ان يقال
قصد المبالغة فى مرضاة الحق فى وجود القدوم فرض هناك اقدام من فاعل متوهم ثم اسند
الى الحق فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازى كنقل الاسناد من الفاعل الحقيقى
اليه فى انها يفيدان المبالغة فى ملابسة الفاعل المجازى للفعل فيكون المجاز فى الاسناد لا فى الفعل
ولا شك ان هذا الفعل ليس له مكان اصلا يجوز اسناده اليه حقيقة اذ لا فاعل له سواه الى
الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الفاعل الحق فانه يفيد المبالغة فى ملابسة للقدوم المتحقق كانه
متمكن فيه وفى الحال على ذلك فى صيرنى ويزيدك ومراد الشيخ ان من كامثله ليس فيها فاعل يصح
ان يسند الفعل اليه لان من كافعال كلها مقدرة من فاعل متوهم للفاعل المذكور انما المتحقق
هناك هو القدوم والصيرورة والزيادة الحق ما قامت به لكن كلام الراوى لم يطابق مراده فطعن
فيه بان الفعل لا بد له من فاعل يتبعه الكاكى واتى بان المجاز فرع فلا بد له من اصل
منصوب على انه مفعول لقوله والطف بافدمنى نوع من العلوم يبدو علم الكلام فانه حقيق
فيه ما يحتاج اليه الفعل من عباده والا بد عند المعتزلة من صدور عن الفاعل من داع يدعو الله

ان لفظ فعل جايز كاستعمال يجب كافعال ثم ان مصدر يستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما اشار اليه فلذلك خصه بالاستدلال وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدر مجرد كالفتران بالزمان فلو كان فعل موضوعا للاستعمال في القادر لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الحر التبريد وفعل السقمونيا في البدن اسهال الصفراء مجازا لغويا معلوما مجازيته لكل احد من العارفين بوضع اللغة واحكامه لكن ادعاء ذلك بوضع بعيد عن الانصاف كخلاف ادعائه في اثبات الربيع واحيا الرؤيه واساءة كرة العداة ونظائرها فانه ليس في تلك المرتبة من البعد عن الانصاف فتامل ومنها ان يخو طن يعني ان ههنا افعالا يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بالاختيار وافعالا اخرى يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بغير اختيار فلو اعتبر في الوضع انتساب الاولى الى المختار لا اعتبر فيه انتساب الاخرى الى غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب الى غير المختار في مفهوم من الافعال مما لم ينقل عن احد من السلف فلزم ان لا يكون الانتساب الى المختار معتبرا في الافعال الاولى لتعدي الحكم فيه عن مكانه كما صرح به السكاكي بعض النسبة وفي قوله فالحكم في انبت الربيع البقل انسياح اذ الظاهر ان يقال فالحكم في انبات الربيع البقل مكانه كما صرح به الشارح العلامة في مبحث كامر الجند عسكره وانما قال ههنا عند العقلاء ولم يقل عند العقل كما قال في المثال الاول للاشارة الى ان العقل غير كاف لتعيين المكان كما صرح كامر كما هو كاف في تعيينه في انبت الربيع وقد تنبه بقوله لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع على ان المراد بالمجاز اللغوي ما ينسب الى الوضع مطلقا وكثيرا ما في كثير من الاوقات يسمى هذا النوع مجازا حكميا لتعلقه بالحكم اي الاسناد بعض النسبة وذلك لان المتعدي عن مكانه كما صرح في مثل انبت الربيع هو الاسناد لا شيء من تلك الكلمات ولذلك جعل بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد دون الكلام ومجازا في الاثبات اي في الاسناد النبوي واما نحو فارنحت تجارتهم وما نام ليلي فانما يعد مجازا بناء على قصد اثبات النفي لا على قصد نفي الاثبات بر سندك الى ما ذكرنا انهم فسروها بخسرت وسهر فعلى هذا لو قيل ما نام الليل بل صاحبه او ما ربحت تجارتهم بل مرتجوا في تجارتهم لم يعد مجازا اصلا كما في انبت الربيع البقل فان العقل بنفسه يحكم باستحالة صدور الاثبات عن الربيع وبان مكانه كما صرح هو الفاعل المختار ولا يقدح في استقلال العقل بعلم بالمكان كما صرح ههنا انه ينظر فيما عند من المقدمات التي يقتضيها لتعرفه كما مر وامانحو ما مر الجند وكسا الخليفة الكعبة فان العقل يجوز صدور الفعل عما اسند اليه ويحتاج في علم بان مكانه كما صرح موجد نامر وابتاع الخليفة الى الاستعانة بالمعاونة لكن في ذلك لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس معنى كونه عقليا انه علم بنفس العقل في حد بل معناه انه ليس متعلقا بالوضع فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع وعبارات بغيره نعم اطلاق اسم العقل على الاول اليق لكونه اقوى في كانتساب الى العقل واطلاق اسم الحكم او كاثباتي على الثاني لتجرده تنبيه عن القسم الاول كالاول لا يزال تتردد بين اربع صور لامزيد عليها اورد عليه انه جعل المجاز العقلي صفة للكلام والمحكوم به فيه يجوز ان يكون عقليا كما في قولك زيد صام نهاره او نهار صايم ولجلالته لا توصف عندنا بكونها حقيقة وصفية ولا مجازا وصفيا لانه احترز في تعريفها الكلم فلا يظهر المجاز العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الاربع وايجب عنه ثانيا بانه اراد بالكلم في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظ الواحد وما في حكمها واجيب ثالثا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية او كاسمية الى زيد ومن ثم ترى بعضهم يجعلون المسند في المجاز والحقيقة العقليين الفعل وما في معناه من الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة ولا مجازا فان فيه خطاء في الصور الاربع باطل قطعا لجواز كون طرفي الاسناد او احدهما كنايه فلت قد عرفت انها في عداد الحقيقة فلا يبطل الانحصار بها كثيرا الوقوع في كلام رب العزة هر باس لزوم كونه تعالى منجحزا وفساده ظاهر باسناد الافعال هذا الجار متعلق بقال الاول مع ما عطف عليه اي قال من لا قال ملتبسا باسناد الافعال في من الكايات كلها الى غير الاشياء الخ من الافعال اما عند العقل واما ذكر العقل مع ان المذكور في الحد هو المتكلم تنبيها على ان العقل ههنا مستقل بمعرفة المكان كما صرح وفي كما نرى كافة وذا يلا مسندا الى الحكم العقلي ومنصوب على انه حال من من والعايد الى ذي الحال ضمير فيها اذ مكانه كما صرح اسناد الربح الى اصحاب التجارة يريد ان المكان كما صرح لاسناد الربح اثباتا هو اصحاب التجارة وكذا الحال في اسناد نفيا اذا كان ماولا بالخسران كما مر وانما اسند الى التجارة لتلبسها بالفاعل الحقيقي اولكونها سببا فيه وفي جعله العلم بالاثبات فاعلا حقيقيا لزيادة كاتبان رعاية لمذهبه والحق ان فاعلها حقيقة هو الله وكاثبات سبب بعيد والعلم بها سبب قريب والتجربة كالمادة لاثبات المحمول والفاعل

الشاعر الى الرفع ليفيد عموم النفي المناسب لغرضه كانه قال لم اصنع شيأ من ذلك الذنب والقنزع
واحد القنازع ومن الشعر حوالي الراس وعن في قوله عن قنزع بعض بعد كما مر في نظيره اي ينزع عن
الراس قنزعا بعد قنزع وجذب الليالي مضيها واختلافها بقال جذب الشهر اي مضت عامته و
قوله ابطئ او اسرع اما حال من الليالي بتقدير القول اي مقولا في حقها وكل ان يجعل كامر بمعنى الخبر
اي يبطئ او يسرع فيفوت في معنى المخاطبة واما خطاب لها على طريقة الالتفات اي ابطئ ان شئت
اينتها الليالي او اسرعي اذ لا يتفاوت الحال لدى بعد ذلك فوله حين نسب ظرف لقوله أرى النجم
والانحسار الانكشاف يقال حسرت كمي عن ذراعي فانحسر وقوله لكونه مجازا بدل اشتمال باعتبار
الجار من قوله لابي النجم والباء في بما اتبعه متعلق باسندلوا والمستتر في اتبعه لابي النجم و
البارز عايد الى الموصول والمفعول الثاني محذوف اي اتبعه اياه اي جعله تابعا قوله مبرءا عنه قنزعا
ومن قوله بيان لما والضمير في افناه لابي النجم او لشعر راسه ومعنى وراك سترك والشاهد صفة
لقوله المذكور في من قوله افناه قيل قوله وليلا يمتنع عكسه عطف على قوله ليلا يمتنع طرده ولا يفيد
ذلك اي ولا يفيد انتفاء كامتناعين وفي كون كساء الخليفة الكعبة وهزم كامير الجند من المجاز العقلي
ليخبر به عن الكذب اي عما يقوله المتكلم فاصدا به صدور الكذب عنه فلا يكون مطابقا لاعتقاد
بل مخالفا له عند المتكلم الا انه بصدد تزويجه فلا يرتكب فيه تاويلا اصلا فيخرج عن حد المجاز بقوله
لضرب من التاويل وجازم ذلك ان يكون صادقا مطابقا للواقع ومراد اذا ادعى ان ابنت موضوع
يريد انه ان قدر ان النسبة الى الفادر المختار داخل في مفهوم ابنت مثلا بحسب الوضع اخذ في اصل
اللغة او بحسب واضع آخر طارئا الوضع اللغوي كان استعمال ابنت في غير الفادر المختار كما في ابنت
الربيع آخرا حالة عن معناه الموضوع هو له الى معنى آخر فتكون كلمة ابنت ح مجازا لغويا اي وضعيا منسوبا
الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع ان قولك ابنت الربيع يصدق عليه عاذكر التقدير انه كلام
مفاده به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاويل هو تشبيه تلبس الكابنات بالربيع تلبسه بالفادر
المختار فوجب ان يخبر عنه بفيد هو ان عند الخلاف بان يكون به خطا فيكون بواسطة العقل لا بواسطة
الوضع من كاوضاع فقوله اذ وضع عطف على اذا ادعى اي اذا ادعى ان ابنت موضوع في اصل اللغة
للاستعمال في الفادر المختار او اذا وضع لذلك كاستعمال في عرف عام او خاص والتنكير في قوله وضع

يفيد شمول كما وضاع كلها لان النكرة في سياق النفي تعم افرادها ولو عرفه باللام لتبادر منه الوضع
اللغوي لانه كاصل السابق على ما عداه وانما قال في وضع اللغة ان ادعي لان طائفة من الناس قد ذهبوا
اليه وفي وضع غيرها ان ارتكب لانه يجوز ان يرتكب ذلك في كاصطلاح وان لم يذهب اليه احد
والاجل في الصور اي والاجل انه قد يدعى كون ابنت مثلا موضوعا في اللغة للاستعمال في الفادر المختار
او قد يرتكب وضعه لذلك بعد وضع اللغة بخلاف في الحكم بكون ابنت الربيع البقل مجازا عقليا لان
ان التقييد بالفادر المختار ليس معتبرا في شيء من الاوضاع فان قلت لا حاجة في ذلك الحكم الى بيان
عدم التقييد اذ قد ثبت عند العقل ان كابنات لا يصدر الا عن المختار فاذا اسند الى غير فقد يعدى
مكانه كما صح بحكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعا فان فرض مع ذلك ان وضعا من كاوضاع وضعت ايضا
للمختار كان مجازا لغويا تاما كونه مجازا عقليا اذ لا منافاة بينهما قلت ان المجاز انما ينسب الى العقل
اذا لم يكن هناك تصرف في امر لغوي الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي وايضا لا فايدة
في اعتبار المجاز العقلي مع اندراجه في اللغوي فليس بداخل في مفهومها وضعا يعلم ان
الذي يتعلق بالوضع هو ان ابنت مثلا لاثبات كابنات لا لاثبات الضرب وانه لاثباته في زمان
ماض لا لاثباته في زمان مستقبل او حاضر واما ان المثبت له قادر او غير قادر فلا تعلق له بالوضع
وهذا ما نقل عن احد من رواة اللغة خص اللغة بالذكر لانها المعتد في الوضع والتخاطب مع
ان الوجه المذكور جار به ايضا في سائر الاوضاع بلا خفاء وحكم العقل بان كافعال لا بد لها من
موثر قادر كان سببا قال ان العقل حاكم بان كافعال لا بد لها من موثر قادر فوجب ان يكون صيغها موضوعة
للاسناد الى القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل واما لم يتعرض الرواة لنقل هذا القيد اعتمادا على شهادة
العقل به فاجاب بان حكم العقل بذلك على تقدير تسليمه يقتضي ان يترك تقييد كافعال به في الوضع
استغناء عنه بشهادة العقل فان لم يحمل حكمه بذلك دليلا على ترك التقييد فلا اقل من ان لا يحمل دليلا
على وجوده وانما قلنا على تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل يحكم بما ذكرتم اذ لا شبهة في ان العقل يجوز
صدور كافعال عن القادر بوساطة موثر لا يوصف بالقادر لقدم اصلا كالافعال المتولدة من افعال
آخر صادرة عن القادر مثل حركة الخاتم بوساطة حركة اليد على ما تقرر في علم الكلام على مذهب المعتزلة
واذا جوز العقل الثاني من غير القادر تبعا فلم لا يجوز منه استقلالا ومنها ان فعل لا شبهة عليكم

القرينة وذلك لان الجاد لا يسئل طلبا للجواب وانما خلق الله في الجماد الشعور والتكلم هو وان كان جايزا الآن ذلك انما يكون عند خرق العادة اظهارا للقوة او الكرامة وليس هذا الكلام في هذا المقام

فالاصل ليس مثله شئ اذ المقصود نفي ان يماثله شئ لا نفي اي يماثل مثله شئ فالكاف زايدة وقد يقال لا زيادة ههنا اصلا بل قصد نفي مثله تعالى بطريق برهاني بيانه ان وجوده تعالى مسلم قطعا فلو كان له مثل لكان لذلك المثل مثل هو ذاته تعالى فثبوت مثله مستلزم لثبوت مثل مثله فنفي اللازم قصدا الى نفي الملزوم وجاز ان يحمل الكلام على طريقة الكناية فانه نفي المثل عمن يماثله ويكون على اخص اوصافه كان ذكر نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الا ترى انك تقول مثلك لا يبخل مريدا به نفي البخل عن مخاطبك بالقصد الى مثل له سواء امكن او لم يمكن استغناء واضحا ههنا وان لا يظهر لتلك الكلمة في ذلك الكلام معنى كالباء في قولك بحسبك زيد وكفى بالله وكالكاف في كمثله عازبة وامثالها في جر ليس وما فلنا كيد النفي فلا تعد مثله مجازا ورائي في هذا النوع مباحث وسوان الذي نقله من كلام السلف دل على ان الكلمة المنقولة عن حكمها كاصيا الى غيره يطلق عليها المجاز لتعديها عن ذلك الحكم كاصيا الى غيره وهذا معنى اكثر للمجاز غير الذي فسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فيكون لفظ المجاز عندهم اما مشتركا بينهما واما مجازا في المعنى كآخر لاجل المشابهة في التعدي من امر اصيا الى امر غير اصيا وكما ان المصنف لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى كآخر كذلك السلف لم يذكروه شاملا له اختلاف عباراتهم الناقلة عنهم فيما سبق وتقييمهم المجاز اللغوي بما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبار تاويله بما يطلق عليه لفظ المجاز كتقييمهم اياه الى اللغوي والعقلي فليس ههنا عهد يحال عليها السلف سوى اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا نباقش فيه اصلا هذا وقد فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرينة بعد حذف كالها صار مجازا عنه وان لفظ كمثله مستعمل في مثل وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان والزيادة [illegible] فقوله الكلام المفاد به اي المركب الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم اي خلاف ما ثبت في اعتقاد من الحكم فيه اي من النسبة في ذلك الكلام سواء كانت ثابتة او غير ثابتة لضرب من التاويل اي نوع من تقلب الموضع الذي يؤول ويرجع اليه تلك النسبة من موضعها كاصيا وانما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق بابو ساطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به اللام في للخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بوساطة

العقل لابوساطة وضع قوله ليلا يمتنع طرده اي طرد الحد بدخول جالس من المحدود فيه وذلك لان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده بدآ على ما ذكر قوله فيما بعد اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة ثوب الكعبة ولا امتناع ان يأمر وحد الجند لا بقاء اثبات الربع غير ممتنع عند العقل والالم يعتقده عاقل فلا يدخل في قول الجاهل في خلافه ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف ما عند المتكلم فلا ينتقض طرد الحد به لانا نقول لا اثبات من الربع ممتنع عند العقل بالنظر الصحيح لا بالبديهة فالجاهل بتقصيره في النظر قد غلط فيه والى هذا اشار بقوله وان كان اي كلام الجاهل بل حكم بخلاف العقل في نفس الامر اي هو مخالف للفعل في نفس الامر وان لم يدرك العقل بديهة مخالفته اياه فقوله في نفس الامر ظرف بمعنى المخالفة هذا وقد اعترض بان قول الجاهل خارج عن الحد بقوله عن اعتقاد لانه تاويل فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقض ثم طرد الحد به واجيب عنه بان اخراج شئ واحد من الحد بقيدين جايز فما عند المتكلم بقيد اخراج قول الجاهل واد خال كون الامر الجند ويضرب من التاويل بقيد اخراج قول الجاهل واخراج الكذب الكسباني فقد تعرد كل من يمين القيدين بفايدة واشتركا في فايدة اخرى نحو اسنادها الى كل منهما الا ان اسنادها الى السابق اولى فلذلك اسندها اليه بقي ههنا شئ وهو انه كان حق العبارة ان يقول ليخرج عن الحد قول الدهري بدل قوله ليلا يمتنع طرده فان امتناع طرد الحد لا يفهم منه المعنى الذي ذكروه اصلا قوله ولذلك اي ولان المعتبر في المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل قوله او يغلب بالجزم عطف على يعلموا داخل معه في حيز النفي الذي هو المعطوف والمعطوف عليه كما في قولك ما جاءني زيد او عمرو اي ما جاءني واحد منهما والمعنى لا يحملون نحو اسباب الصفة على المجاز ما لم يغلب العلم والظن معا بكونه مخالفا لاعتقاد القابل بل يحملونه عليه اذا ثبت احدهما اي اذا علموا او ظنوا ان قابلا ما قال عن اعتقاد حملوه على المجاز واذا علموا او ظنوا انه قال عن اعتقاد حملوه على الحقيقة واذا لم يعلموا ولم يظنوا شيئا منهما تردد وا بين كونه مجازا صادقا وكونه حقيقة كاذبا قوله كلما لم اضع الظاهر ان ينصب كلما لعدم كاضيا الى تقدير ضمير المفعول في اضع مع استفاده الوزن الا انه يفيد نفي العموم لان كلما كل داخلة في حيز النفي معموله للفعل المنفي فعدله

آخرها وينهى عند ذكر شؤون الخلق الخ اراد ما بقوله كل يوم هو في شان فلا يخ الآشان واحد وهو اظهر
فحمل ذكر فراغالم على طريق المثل ٭ فالغيظ والتغيظ مستعاران يريدان جهنم لشدة غليانها بالم
وفرة ناشيها فيهم شبهت بالانسان المغتاظ على غيره المبالغ في ايصال الضرر اليه فنوجم لها صوت كصوت
المحنقة الوجدانية اعني الحالة الغضبية الباعثة على تلك المبالغة واستعير منها لفظا الغيظ والتغيظ لتلك الحالة
المتوهمة فكل منهما استعارة مصرحة بها تخييلية تابعة للاستعارة بالكناية يقال فلان يتميز غيظا اي ينفطر من
شدة غيظ ومعنى سمعوا لها تغيظا سمعوا لها صوت تغيظ فان الحالة الغضبية اذا اشتدت لا تخلو عن
صوت فالمستعار منه مواساكة الانسان عن الكلام ارادة شدة سكون الغضب وانكسار عن
الحمل عليه لانتقام بسكون الانين واساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من حالة اشتغال على نوع حركة الى
حالة اخرى مشتملة على نوع سكون ففي سكت استعارة مصرح بها تحقيقية تبعية وجاز ان يجعل الغضب
استعارة بالكناية فتنقلب تلك الحقيقة قرينة للمكنية وقد تسامح في قوله وجامع هو ان كان تسامح الغضب
لم يحب لاحظ في بيان الجامع جانب المستعار له وحده ومن الرابع اي ومن استعارة المحسوس
للمعقول قوله عز اسمه بل نقذف فان القذف وهو رمي جسم صلب كالحجر مثلا امر محسوس وابراد الحق
على الباطل معقول والجامع هو الناشئ المؤدي الى الاهلاك وكذلك الدمغ وهو كسر الراس بحيث يصل
الى الدماغ وتشقه عشواء امر محسوس واذهاب الباطل امر معقول والجامع الاهلاك ومعنى بل في
بل نقذف هو الاضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيهه ذاته عن اللعب اي ليس من شاننا ذاك بل هذا وهو ان
نثقب الحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من عداده اللهو ليمحقه ويبطله فاصل المادة
هو بالفتح المشي وهو ان يصل جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل وهذا امر محسوس شبه به امر معقول
هو اصابة الشدة ومقاساتها والجامع الوصول التام والمستعار له التثبيت اي تثبيت الذلة على
الكافرين وجه كاحاطتهم كانه قيل ثبت الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة او القبة باصحابها وقيل المستعار منه
ضرب الطين على الحائط فالجامع على القول الاول هو الاحاطة وعلى الثاني اللزوم ثم رفع استعارة
لشدة مانالهم اي رفع استعارة الازعاج عنهم ازعاجا عنيفا بسبب شدة فانالهم واصابهم والجامع الانتقال
في الاضطراب استعارة لتبليغ الرسالة بذل الامكان والجامع الناشئ التام كانه قيل ابن لامرأته
لا تخمي كما لا يلتئم صدع الزجاجة قال الفراء اراد فاصدع بالامر اي اظهر دينك يقال صدعت بالحق اذا
تكلم به جهارا ثم رفع استعارة الذكر للايات اي لذكرها على وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها
والجامع التوغل في اللبس فمن هذا القبيل اي من استعارة المحسوس للمعقول قالوا دس مستعار
للامر اي للامر الذي يشتغل بالكلام فيه من انواع كالامور والجامع كون كل من الوادي وذلك كامر مظنة
الخبث والايمان مصدر ام على وجهه ذمم من العشق او غيره وقد استعير للاشتغال بالامر على سبيل التخييل
والجامع بينهما الخبرة وقوله بين لامثاله اشارة الى الخوض والوادي والايمان ومن الخامس اي ومن
استعارة المعقول للمحسوس يقال ريح صرصر اي باردة والعتو تجاوز الحد من ذوي العقول كالطغيان
كثرة الماء وايراد قوله فنبذوه في النوع الخامس سهو ظاهر لانه من النوع الرابع اعني استعارة المحسوس
للمعقول كما صرح به عبارته ولعله في البعض نظرا وذلك لان لاستعارة التبعية عند مرورة
الى المكنية واذا ردت اليها فربما لم يبق المثال مطابقا لما مثل له في طعن الماء فانه اذا ورد الى المكنية كان
ظرفا محسوسين وايضا جعل ظهور النهار استعارة لمختار عبد القاهر كما اشرنا اليه فصح ان يختار
هو ان المستعار له ازالة ضوء النهار من ظلام الليل كما ذهب اليه غيره وايضا جعل وقدمنا الى
عملوا من باب الاستعارة التمثيلية اظهر من اعتبار الاستعارة في القدوم كما تحققته وكذا جعل قوله فنبذوه
وراء ظهورهم وقوله في كل واد يهيمون من باب التمثيل على سبيل الاستعارة اقرب وجعل القدوم الذي
هو مجئ مخصوص بواسطة قبيل امر اعتباري منبعث بها واظهار البناء والثمار امر عقائق
باسور محسوسة وخمود النار لانعدام ضوئها فيكون امرا عقليا لا حسيا وان شئت مزيد تفصيل
فعليك بالتفتيش عن سابق امثلة النصف الرابع قيل بقوله من فصول المجاز مذكرا
لان السبب بعد العهد لطول فصل الاستعارة وقوله عند السلف حال من المبتدا اعني كلمة هو والعامل
في الحال ثبوت الخبر للمبتدا فانه معنى فعل يصلح ان يكون عاملا فيها وجعله ظرفا له اظهر واما الرفع فمجاز
اي حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز اللغوي كما ان الخير حكم اصيل لها بمنزلة المعنى
هناك واما المجاز فهو كلمة ربك لها وزنها حكمها لا صيا الى حكم آخر بدل على ذلك قوله هو ان يكون الكلام
منقولا الخ الا ترى الى قوله في المجاز غير المفيد هو ان يكون الكلمة موضوعة والى قوله في الحالي عن المبالغة
في التشبيه هو ان تعدى الكلمة عن مفهومها مع ان المجاز في بين هو الكلمة بلاشبهة ويشهد ايضا
لما ذكرناه قوله فيما بعد وهو استعارة اكثر في التعدي عن كاصل الى غير اصل فالاصل واستعمل اهل

بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة من الاهاب اى اخرجتها منه فالمعنى وافق البعث عند الفاء
وجعل كأنه عينه لان كلمة المفاجاة اعنى اذا انما يجئ موقعها عند ما هذا المعنى كما يقال اخرج لنا الماء
من البئر ففاجانا دخول الليل ولا تخش ان يقال نزع عنا ضوء النهار ففاجانا دخول الظلام لانه يقال
ان يقال كسرت الكوز ففاجأ الانكسار وأما لفظ الفاء فانها تستعمل للتعقيب العرفي وذلك مما يختلف
بحسب الامور والعادات فربما يطول الزمان المتوسط بين الشيئين ولا يعد ذلك في العادة مهلة كما
في مثل الآية فان مقدار النهار وان توسط بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلمة لكن لما كان دخول
الظلام الشامل بعد زواله بالكلية بالضوء العام امرا عزيزا عظيما ينبغي ان لا يحصل الا بعد اضعاف ذلك
المقدار لم يعد ذلك مهلة بل جعل دخول الليل مفاجئا لاخراج النهار بلا تراخ هذا وقد ذهب قوم
بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضافة للعالم تشمل على نوع غرابة ويفتقر الى مزيد افتقار فتكون
اذ دخل في كونها آية من مفاجاة ظهور الليل بعد انقضاء النهار وبان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم
اشبه بظهور المسلوخ الابيض من الجلد السالم من ظهور الليل كما لا يخفى فقد انكشف ان ما توهم من علل
عبارة الشيخين في المستعار له عكس القلب اى ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار قلب مموه وان لا سبب لهما
ان يقولا اظهار النهار واظهار المسلوخ فابدال لفظ الظهور بالاظهار في الموضعين فالمستعار له لا يضر
المزخرفة المزينة من استعارة بالكناية تشبث لارض المزخرفة المزينة الخ ورد عليها لامور المزينة الزرعها
بالنبات المونق الناضر الذي ورد عليه ما يزينه ويفيئه واثبت لها الحصيد على انه استعارة تخييلية وقد
عد هذا في الكشاف من باب التشبيه حيث قال فجعلناها كزرعها حصيدا شبيها بما يحصد من
الزرع في قطعه واستيصاله كان لم تغن كان لم يغن زرعها اى لم ينبت قال ولا بد من تقدير المضاف
في مثل المواضع والا لم يستقم المعنى ولا مس مثل في الوقت القريب فكانه قيل كان لم تغن آنفا
وكذلك قوله تعالى حصيدا خامدين فقد اجتمع هنا استعارتان بالكناية في لفظ واحد اعني لفظ منهم في جعلنا هم
جثثا هموا بالنبات وبالنار في الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات والخمود
المخصوص بالنار وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه في الكشاف اى جعلناهم مثل الحصيد كما
تقول جعلناهم رمادا اى مثل الرماد ولا يجوز ذلك في خامدين اذ ليس لنا قوم خامدون حتى يشبههم
بهم مولا كن جاز ان يجعلا من الاستعارة التخريجية التبعية في الصفة بان شبه هلاك القوم بحصاد

النبت وخمود النار في القطع والاستيصال ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا من مرقدنا ان
جعل المرقد مصدرا بمعنى الرقاد ففيه استعارة تخريجية اصلية وان جعل اسم مكان ففيه تخريجية تبعية
وقريبه كاستعارة صدور هذا الكلام من الموتى ولبس البعث فريبة لها اذ يقال بعثه من نومه اى نبهه
كما يقال بعث الموتى اى حشرهم والجامع عدم ظهور كما قال برد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا
لانه في المشبه اعني الموت اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع سهولة نأتي البعث فانها مع النوم
اظهر وأعرف ومعنى محى المسافر بعد مدة هذا القيد جعل القدوم امرا عظيما والا فالمجئ من قبيل الحركة
المحسوسة والجامع وقوع الملقى في البين لاشكل ان هذا الجامع في قدوم المسافر اشهر وهو
اولى من كاخذ في الجزاء بعد كالمهار وان كاستعارة في قدمنا نضرة تبعية طرفاها والجامع بينهما كلها
عقلية ويرد عليه انه اذا كان قدمنا بمعنى اخذنا في جزاء اعمالهم بعد كالمهار فلا معنى لتقديره بالفاء فالصواب
ان يجعل من قبيل كاستعارة التمثيلية قال في الكشاف وليس ههنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت
حال رجوعه واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن فك اسير وغير ذلك
من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم وعصوا عليه فقدم الى اسيرهم وقصد الى ما تحت
ايديهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم يترك منها اثرا ولا عينا وقد اشار في اول عبارته الى ان مفردات
كاستعارة التمثيلية لا استعارة فيها بسببها بل هي باقية على حالها من حقيقة او مجاز وفي آخرها الى ان القدوم
قبل ان كاستعارة مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصود لانه مقدمه القدوم والتظلل لا نفس
والجن عبر بذلك اما لانها تظل الارض ومن عليها واما لانها متظللان بالتكليف واما لرزانة آرائهم
وأفذاذهم فالفراء مبتدأ خبره وقع مستعارا والجملتان لا سيما ان بينهما اعتراضيتان لبيان
المستعار منه والقرينة وعز سلطانه اعتراض في اعتراض ولفظ ذلك اشارة الى الخلاص عن المهام
اى موامر عفاة وقد سبق ان كاخذ في الجزاء عفاة والطرفان ذو عقلتان هذا على الرواية بالفاء في قوله
فالطرفان عقليتان كما صحح في النسخة المعول عليها وأما على تقدير رواية الواو فيحصل ذلك اشارة الى
الجامع الذي بدل عليه لفظ وحد اعني انفراد تفاعل عن المهام للاخذ في امر واحد قال في الكشاف
سفرغ لكم مستعار من قول الرجل لمن يتهدده سأفرغ لك يريد سأتجرد للانتقام بك من كل ما يشغلني
حتى لا يكون لي شغل سواه والمراد التوفر على الكناية فيه ولا انتقام ويجوز ان يراد سينتهي الدنيا ويبلغ

المكنية كان حسنا ايضا بعالحسنا ثم اذا انضم الى التخييلية التابعة للمكنية المشاكلة وهي ذكر الشيء لفظ غيره لوقوعه في صحبته ازداد حسن التخييلية والمراد بانضمام المشاكلة اليها ان يجتمعا في لفظ واحد كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون الله فلفظ الله في يد الله استعارة بالكناية من مبايع من الذين يبايعون بالايدي ولفظ اليد استعارة تخييلية اريد به الصورة المخترعة المشبهة باليد مع ان ذكر اليد في حقه تعالى لاجتماعه مع ذكر ايدي في حق الناس مشاكلة ازداد بها حسن التخييلية وقلما يحسن البليغ غير تابعة بها حكم بالفلة دون النفي لانها قد يحسن البليغ غافلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كان بقاء اظفار المنية المشبهة بالسبع وتظاهر عليها مرة ذكرنا واما قول الطائي اعني ابا تمام لا تسقني ماء الملام فانني صببت قد استعذبت ماء بكائي فليست التخييلية فيه تابعة للمكنية ولا هي من ذلك القبيل اي القبيل الذي يحسن اذ ليس بظاهر للملام شبه بشيء له مابع مستلذ كالخمر والحوض كما حسن قوله يشبه به ويتخيل له صوب مشبهة بالماء فكانه توهم للملام بلا ملاحظة تشبيهه بذي مابع مستلذ يشار فيها به قوام سرابة في النفس وتاثيره فيها واطلق عليه اسم الماء وشيء من هذا كالطلائي بذكر الشيع وراعى فيه المشاكلة وكاز دواج بماء البكاء ومع ذلك كله لا يخفى كونه شيئا مستهجنا فضوله ولذلك اسارة الى التخييلية فلا يحسن غير تابعة لكن لابد في استهجان ذلك من اعتبار قيد آخر وهو انها خارجة ايضا عن التقبيل الذي يحسن في عارية عن جهات الحسن كلها بل مكنية للقبح كما عرفت وليس قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من قبيل لا تسقني ماء الملام كما توهمه الطائي مما نقل عنه ان الطائر عند اشفاقه ونعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه وكالانسان عند تواضعه يطأطئ من راسه ويخفض من يده فشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية وباضافة الجناح اليه قرينة لها فانه من لوازم الملابسة للحالة المشبهة بها على انه يجوز ان يجعل الآية على الاستعارة التخييلية بهذا وامثاله من ان ماء الملام كالجين الماء ففيه ان تشبيه الملام بشيء مطلق الماء مستقبح جدا ولما ان الاستعارة مبنية على التشبيه اريد ان مطلق الاستعارة لكونها مبنية على التشبيه انقسمت مثل انقسام التشبيه باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما في الاستناد الى الحس او العقل وكان الاولى به ان يقول تنقسم الى ستة انواع الا انه ترك ههنا طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا في الحمام اي انسانا شبهها بها في حسن الطلعة وبياض الثياب اما لتدني وقوعه في الاستعمال وعدم وجدان مثاله في التنزيل واما لاندراجه باعتبار فيما وقع

حسي وباعتبار آخر فيما وجهه عقلي ومثل للنوع الاول اعني استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي بقوله عز اسمه واشتعل الراس شيبا فانه استعير فيه النار للشيب بطريق الكناية حيث اسند الاشتعال الذي هو من خواص النار الى الشيب والجامع بينهما الانبساط مع البياض والكل محسوس ثم الاشتعال مع كونه قرينة للمكنية مستعار لانتشار الشيب بجامع السرعة مع تعذر التلافي فيكون الاستعارة تصريحية بين محسوسين بجامع عقلي فيكون من قسل النوع الثاني ومثال النوع الاول من الاستعارة المصرح بها قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل من ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط بجامع الشكل فالمستعار له النوع بريد انه شبه النوع الخالية عن انشاء المطر والفاح الشبهة بالرجل الذي لا بنو له والطالق لفظ المشبه اعني النوع واريد به المشبه به ادعاء على طريقة الاستعارة بالكناية ودل على ذلك بان وصف النوع بالعقيم الذي هو من خواص المشبه به بالنظر الى المشبه ازيغار رجل عقيما بقال امراة عقيم فالتركيب حسيان والجامع اعني عدم ظهور النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن منه ان يقال في العقيم استعارة مصرحة بها تبعية فالمستعار منه هو في الرجل من الصفة التي تمنع من الاحبال والمستعار له هو في النوع من الصفة المانعة من الانشاء والفاح والجامع المنع المذكور فالطرفان ايضا عقليان فتكون في قبيل النوع الثالث وكذلك قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار مثل النوع العقيم في انه استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي فان المستعار منه ظهور المسلوخ من جلده والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول فالطرفان حسيان والجامع ما يعقل من ترتب احدهما على الآخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل كما ان ظهور المسلوخ مترتب على كشط الجلد واعترض على ما ذكر بان سلخ النهار من الليل لا يناسب ظهور النهار ظهور الليل وايضا لو اريد ظهور النهار لقيل فاذا هم مبصرون لان المترتب على ظهور النهار هو لا الاظلام اعني الدخول في الظلام فالصواب اذن ما افتاء غيره من ان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان الليل وملأ ظله فان الظلمة من لوازم النور طارية عليها بسببها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور [illegible] اما به عنه والجامع ما ذكر من ترتب امر على آخر واجب عنه بان السلخ يستعمل بان يجعل الترع والكشط كقولك سلخت الاهاب عن الشاة اي نزعته عنها واعرى

المتداول فيما بين المتخاطبين بل الى مشاهير السماء وما فيها من النجوم وما لها من الحركات والخواص والاحكام
فالاستعارة في قوله سموا اي صعودا وهو نصب على الحال اي سامين صاعدين والباء في قوله بترقي
في لكلمات الصعاب اي التي يصعب الوصول اليها متعلقة بسموا والترشيح ههنا مشاهير السماء
واحوال النجوم فانها بمنزلة الظن المذكور في الاستعارة الصعود مبلغ اي السماء موضع بلوغ
وضع ليبلغها راجع الى مبلغ باعتبار المعنى وتلكم كالسحاب اشارة الى المكرمات الصعاب العديمكم
اي لا افقدنكم ولا تبدلت بعدكم بدلا اي ولا رأيت من يقوم مقامكم بعدكم وفي قوله ما سموا كم
نوع تهاون بمن سواهم انتحل اي نسب الى نفسه مالیس له والاستعارة في رقي من رقيت في السلم
بالكسر والفتح لغة من يقول في بقي بقي وقوله اعلاكم في السماء ترشيح وكذا قوله شأفهم البدر
هو بيان لكيفية تدريجهم في السمو والرقي من ادنى المبادرات اعني الفرار الى اعلاها اعني الرحل
وتلزم من كالزام عطف على ان تبغ وقوله مما لا يليق بيان لغير التي اوله وللتي معاي الضابط
ان تلزم المستعار له ما لا يليق الا بالمستعار منه وهو في البيت كاول الفجر وفي الكلام الالهي وفي الثالث
عدم البراح اي الزوال والذئاب عن الفلك وفي الرابع استعارة المشي نحوه وغامة ولم ار فيما متنا
بنظم او نثري اي ترتيب في جواز تناسي التشبيه وما يتفرع عليه من البناء ولا لزام المذكورين
ومانثري هو لا شعر كيف تركوا فيما فعلوا امر التشبيه غير ملتفت اليه وكيف نسوا حديث لا سفار
بالكلية حتى زعموا ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالتزموا ما لا يليق الا بذلك الحقيقة كان الخ
اي كالاستعارة منهم عليا بالرأي عاقلا ولا رأي ولا طيف خيال اي ولا رأوا طيف خيال منها واذا
كانوا الضمير للبلغاء مطلقا لا هو لا شعراء فقط واراد بالاصل المشبه لانه المقصود في الكلام ظاهرا و
اليه يعود الغرض غالبا كما مر وبالفرع المشبه به وذلك لانبنائي كونه اصلا وكون المشبه فرعا نظرا الى ان
المشبه ويقولوا عطف على ان لا يبنوا اي يسوون ان يقولوا وقوله من الشمس تشبيه عند الجهور ولا
شكل ان وعند البدر استعارة اتفاقا الا ان المقصود بالتمثيل هو الهيئة كاخبر وانما اورد كذلك
لتوقف المعنى عليها ولدلالتها على امكان التشبيه فيه كانه قيل لا اجب تغيير سبع فاني بدر ورسم
كل بدر ان يطلع ليلا وقوله انا شمس وانا نطلع الشمس بكن هو المتمثل به المقصود لكن ظهور
معناه بتوقف عما اورد قبله وقوله فهم افرت جواب اذا كانوا والمعنى اذا كانوا نوام لا عارف

في التشبيه يجوزون ان لا يبنوا فيه الا على الفرع كما في كلامه المذكور فهم متحد لا اصل في الاستعارة الى
يجوز ان لا يبنوا فيها الا على الفرع اقرب والحاصل انهم في التشبيه يعترفون بمغايرة المشبه للمشبه به مع
ذلك يجرون عليه احكام المشبه به وفي الاستعارة منكرون لمغايرته اياه فيكون ابعد ان تنكل الاحكام عليه او لى
واذ قد عرفت اقسام الاستعارة والا اي وان لم يصادف الاستعارة تلك الشروط غربت
عن الحسن وربما اكتست بفقدان الشروط فبحا وعماها حسن التشبيه فامر في الاصل الاول من شرائطه كونه
مقبولا وهي صحة التشبيه وكماله في تحصيل ما علق به وسلامته عن الابتذال وخص رعاية جهات حسن
التشبيه بالاستعارة المصرح بها التحقيقية والاستعارة المكنية لان التخييلية لا تنظر فيها بحسب نفسها الى
تلك الجهات كما سنذكر وان لا تشتمها من الاشمام عطف على رعاية اي وان لا تشتم انت الاستعارة
وانما قال من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه فطما وقال رائحة بتنكير التقليل لانه لو زيد عليها بان يبتنى
مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اقامة كما في الخيط الابيض والاسود او بان يذكر وجه الشبه كما في قوله
ولاح من بروج البدر ربعا اي من قصور مثل بروجه في البعد والعلو لم يبن مناكر الاستعارة بل بعد
مثل ذلك تشبيها ولا يبعد ان يقال ان قوله قد زرز ان على الفرع فيه استهام من رائحة التشبيه فيقل حسن
الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه منها بل فيه
رائحة الاشعار بذلك وقوله ولذلك اي ولان من شرائط حسن الاستعارة ان لا يشتم رائحة من التشبيه من
جانب اللفظ نوصي اي نحن وانما خص بهذا التوصية الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به
والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين الاقوام ظهر قصد التشبيه وادرك
ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه وارید به معناه
واثبت له شيء من خواص المشبه به فدل بذلك على تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك يقال عميت معنى
البيت تعميه اذا اخفيته ومنه المعمى والالغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز على وزن الرطب
كما اذا قلت هزان مثالان من الاستعارة التمثيلية فدتركت فيها ذكر القربة ولا بد منها كما يقال في الحمام
مثلا وكاوا باخوذ تمامه من قوله الشاعر وان من ادبته في الصبا كما مما ورد من قوله عليه السلام الناكح
كاتبه لا بد فيها راحلة اي الجار فيهم فليل جدا واما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب الاستعارة
بالكناية حتى كانت نابية طابعة انها اذا كانت حسن مخترعة عند تصور المشبه بصور المشبه به في الاستعارة

في التشبيه فقد أورد عليه نحو زيد اسد من التشبيه الى الحذف فيها لاداة واورد ايضا عاد م للتخييلية بجعل الشئ للاجل المبالغة في التشبيه انه لا يتناول التخييلية الى لانكون تابعة للمكنية كقوله مآ الكلام اذلم يقصد تشبيه الكلام بشئ لما مآ والما يرد ه اعليهم ان لو عدوا مثل ذلك من التخييلية واما الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ في غير الموضوع له فانما يتجه عليهم اذا ادعوا في التخييلة الى اخراج الصوت الوهمية لكنه من مخترعات الكاكي فظهران قوله ولا ارى بدا عما احكاه ليس بمرتضى فائدة القسم السابع والقسم الثامن اعاقرن بين هذين القسمين لجواز اجتماعهما في استعارة واحدة ولشاركهما في انهما ذكر ما بلائم احد طرفي الاستعارة وقد بقي ان في قوله اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الخ اشعارا بان نهاية بيان في الاستعارات المصرح بها دون المكنية عنها لكن الصواب كما ستعرفه ان ما ذاد في المكنية عما فرضناها اعني اثبات لازم واحد يعد ترشيحا لها او بنية بذكر التعقيب والتحوق عما ان اعتبار التجريد والترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا يعد قرينة المصرح بها مجردا ولا قرينة المكنى عنها ترشيحا فقولك رايت بدرا يتكلم وينشد اظفار المنية استعارة مطلقة لا مجردة ولا مرشحة وكانه جمع الصفات نظرا الى تعدد امور الاستعارة والا فالصفة الواحدة كافية اذا عقبت بذكر اي ما ذكر او باحد لامرين المذكورين ومتى عقبت بصفات اراد بصفات ملايم الا انه اختصر في البيان اعتمادا على ما سبق وقد نبهتهم ان قوله ملايم للمستعار منه صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل كانه قيل ومتى عقبت بواحد منهما ملايم وشاورت باحد المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها وكذا هاورث بالهاء المهملة فيهما فكل منهما قرينة للاستعارة وما عداها مجرد في المثالين الاولين وترشيح في الاخيرين ويجوز ان يجعل القرينة حالية فتصح شاورت بالمهملة اي وائبت وجاورت بالجيم والشوكة شدة البأس والحدة في السلاح يقال هو شاكي السلاح وشاكي السلاح على القلب وقد يحذف الباء ويجري الاعراب على الكاف والصقيل المصقول والعضب السيف القاطع وقوله ما اكثر علوه من قبيل تقريع الكلام في الظاهر وقد يجعل من قبيل الصفات بتقدير القول وقوله لا يزال يتلاطم صفة ثانية لبحرا وقد يتكلف جعله من تقريع الكلام والهصر الكسر واللبد بالكسر الشعر المتراكم بين كتفي الاسد والبراثن للسباع كالاصابع للانسان والمخالب اظفار البراثن والزير صوت الاسد في صدره وزحر اخر اي ممتنع مرتفع جدا وتلاطم كامواج ضرب بعضها بعضا لفعل

عاص الماء اي قل وغار في الارض وفاض الماء نقيضه اي كثر وفي مثل سال بل الوصف المعنوي وحل اما نبيها عما ان الصفة الواحدة كافية كما اشرنا اليه واما رعاية لكونه في الاصل ظاهرا في المصدرية كيف كان اي سواء كان وصفا نحو يا كاملا او حالا كقولك شاورت ذلك الاسد شاكيا سلاحه او فعلا مسندا اليه كقولك امتلا ذلك البحر زبدا وموضعا عليه كقولك قد ملا الله ذلك البحر بزواهر الفرائد واعلم ان الترشيح لاستعارة بان في عما حقيقته فلا يعتبر فيه تشبيه واستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون بحبل استعارة للعهد او لاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا للاستعارة بحبل بما بناسبه فاوقع الترشيح فيها للاستعارة هذا وقد اعترض على الكشاف بانه لما اعتبر في نحو اظفار المنية صورا وهيئة شبيهة بالاظفار لزمه ان يعتبر مثلها في ترشيح الاستعارة لان كل واحد من الاستعارة والتخييلية والترشيح فيه اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه ولا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به وذلك لا يجدي فرقا معنويا واجيب بان اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ لا بلائمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم امر يمكن ابتناؤه لزجه والترشيح قد اقترن بلفظ بلائمه فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق الناشئ من اللفظ كاف فيما ذهبنا اليه ومنها الترشيح عما تناسب التشبيه كون الترشيح مبنيا عما تناسب التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني عما ذكر لجواز ان يبتنا سب التشبيه في بعض الصفات دون بعض بناء على العلو المكاني اي مبتنيا عليه فهو مفعول به لبنى وجاز ان يكون مصدرا له والمفعول به متروكا وبصعد استعارة الصعود من كار تفاع المكاني لعلو المرتبة في مدارج المكاشفين عليه ما ينبغي عما كار تفاع المكاني وهو ان يظن ان له حاجة في السما وخص هذا الظن بالجهول لانه الذي يخفى على حاله فيظن ان له حاجة في السما واما غيره فهو يعلم ان الله تعالى قد اغناه عما سواه فلا حاجة له في شئ اصلا فلا يظن به ذلك الظن واللام في لظن لام كاي تاكيد دخلت على المكاشف بتقدير قد وبروى يظن واذا اريد رد النسبة الى المكنية التي في يصعد قيل تقدير الكلام ويصعد في المكارم فيجعل المكارم استعارة بالكناية عن لا مكنة المرتفعة ونسبة الصعود اليها قرينة لاستعارتها وينو لوخ قوم اشراف كانوا ببغداد ماهرين في علم النجوم وعلما مصدرا علم لما شبههم بالجبال اي لبس علمهم بالنجوم واحكامها مستندا الى الحساب

اعني الالفاظ والحزن بلاد للعرب وهو في الاصل ما غلظ من الارض وزهرة حال من الرياض بقال ازهر النبت اذا ظهر زهره واذا سرى ظرف لتقرى وفي الاجفان متعلق بسرى وقد يقال حقيقة السرى هو السير بالليل فيدل كل واحد من اسناده الى النوم وتعليقه بالاجفان على انه مستعار للجرد الحصول في الليل وعلى هذا كان لفظ الجمع محمولا على حقيقته لان النسبة الى الجمهور قرينة للاستعارة فيها ايضا وفي ظاهر اذ لا يخفى على ذي فطانة ان معنى قوله او الى الجميع هو ان النسبة اليه تكون قرينة للاستعارة التبعية واحدة لا لاستعارات متعددة اذ قد علم ذلك من كلامه الذي اورده لكل واحد من الجميع وافرب من هذا ما توهم من ان قوله في الاجفان متعلق في المعنى بالفعلين على التنازع وان اختلف معناه بحسب التعلقين في هذا الفصل يعني به قسم الاستعارة التبعية ولو انهم جعلوا يريد انه يمكن ان يحكم بانتفاء الاستعارة التبعية بالكلية ويجعل ما يتوهم انه منها داخلا في الاستعارة بالكناية رد ما للضبط بتقليل الاقسام فاورد امثلة من الاستعارة التبعية في الافعال وبين كيفية رده الى الاستعارة المكنية بان قلب فجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا القلب ظاهر الجريان فيما ذكر وكذا في نحو قوله فبشرهم بعذاب اليم بان يجعل العذاب كناية استعارة بالكناية عن النعيم المفهم على طريقة التهكم ويجعل نسبة التبشير اليه قرينة لها وكذا في مثل قوله لابكونن لهم عدوا وحزنا بان يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط كالمحبة والتبني ويجعل ادخال اللام قرينة لتلك الاستعارة وكذا في مثل قوله لاصلبنكم في جذوع النخل بان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف ويجعل ادخال في عليها قرينة لها واما مثل قوله تعالى لعلكم تتقون فلا يتصور فيه قلب لان القرينة هناك استحالة النوعي عليه تعالى بل يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وكذا الافلت في ربما يود الذين كفروا الان القرينة فيه مناسبة حالهم للكثرة الوداد الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وكان حق العبارة ان يكتفي بحرف التنبيه في قوله ولو لهم جعلوا ويقول هكذا جعلوا ايضا الذي يقتضيه استعارة ليكونا معطوفين على فجعلوا وداخلين معه في كيفية الرد بالقلب ومن ثمة ذكر الشرط الذي جوابه قوله لكان اقرب الى الضبط فتدبر تدر بنا فعرفان رد التبعية الى المكنية مطلقا مردود بما ذكر بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل مثلا هو المقصود لا صريحا والواضح اجمالا وكون التشبيه في متعلقاته تابعا مقصودا بالعرض فيجب ان يكون الاستعارة

يجعل استعارة وجعلوا هو

مسا

مناك تبعية لا مكنية كما في قوله تقر الرياح رياض الحزن فان التشبيه بين سوب الرياح عليها وتحريكها لازهارها نحو يكا موجبا لحسن حالها وبهائها وبين القرى تشبيه حسن في نفسه وليس بحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الالفاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين ما ذكر امورا تبعا لذلك التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون الامر بالعكس كما في ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مفتول مستفيض وتشبيه ابطال العهد بنقض الحبل يصح للتبعية لا الاول فمثله يصح لا كناية بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فيجوز اعتبار كل من التبعية والمكنية كما في قولك نطقت الحال بكذا والبعض رد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كان قرينتها عن نطقت امرا وهيا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك كامر الموبخ وبين المنطق الحقيقي ليست الا المشابهة فيلزم القول بثبوت الاستعارة المصرح بها في الفعل ولا يتصور ذلك الا بتبعية المصدر فلم يتهيا له مراده وقد يجاب عن هذا بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشيء لان القرينة الى الضبط انما تحصل بنفي التبعية راسا لا بتقليلها الا يرى كيف اسقط التبعية بالكلية في ضبط اقسام المجاز بعد ما ابان كما اسقط هناك المجاز العقلي كذلك حدا عند بعضهم تعليق العبارة هذا الحد يتناول العبارة المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية والاستعارة في الالفاظ المفردة وقوله على جهة النقل للاستعارة يخرج ما استعمل في غير ما وضع له في اصل اللغة اذا كان استعمالها فيه بوضع آخر كالصلوة في الاركان المخصوصة ويخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا استعارة فيه لان المقصود بها حمل ما يغاير الموضوع له بحيث يقوم مقامه ليناسبه بادعاء ما في حده بالتاويل مبالغة في التشبيه وهو يخرج الكناية عن الحد ايضا اذ ليس فيها الا استعارة بهذا المعنى فلا حاجة اذن الى ما ذكره المصنف بقوله ولا اريد بما الخ من وجوب تقييد الغير بالنسبة الى النوع الحقيقة ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملا في معناه الشرعي بوضعه ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة لاخراج الكناية واما تقييد الوضع بالتحقيق فقد عرفت انه مستغنى عنه في حده ايضا ولا شبهة في ان الاستعارة المكنية عقلية هو لا داخلة في حدهم لان لفظ السبع المذكور بطريق الكناية في اظفار المنية قد علق بما غير ما وضع له اولا واما حد الكاتبي للاستعارة المصرح بها بجعل الشيء للاجل المبالغة

نبعية كما لاستعار تبعية في تقدم مثلا الآانه اقتصر من تلك الالفاظ على ذكر كلي على ان كلا منها آه هو العين في الصورة
المنتزعة من الراكب والمركوب واستقرار عليه فيدل بهيئة فرد ان كلا حال على ان سائر الالفاظ الدالة على
سائر اجزاء تلك الصورة منوية في كل ارادة فتكون في حكم الملفوظ كما عرفته فيما سلف ولا مساغ لان يقال
استعيرت كلمة واحدة من تلك الصورة لان تلك الصورة ليست شيئا واحدا ولا متعلق معنى واحد فكيف تستعار من
منها وكذا القول في قولهم ختم الله على قلوبهم او قصد فيه الى تشبيه قلوبهم بأشياء مختومة في امتناع نفوذ شيء فيها
وجعل اثبات الختم لها تنبيها على ذلك كان من قبيل الاستعارة بالكناية وان حمل على ان المشبه به فيه هو المعنى
المصدري الكفيف للختم والمشبه احداث حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان من قبيل التشبيه المعقول
بالمعقول والاستعارة تبعية وان جعل المشبه به فيه صورة منتزعة من الشد والختم الوارد عليه ومنه صاحبه عن الانتفاع
به والمشبه صورة منتزعة عن القلب والحالة الحاكمة فيه ومنعها صاحبه ان ينتفع به في كامور الدينية كان
طرفا التشبيه هيئة مركبين منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة
على الصورة المشبه بها الآانه اقتصر منها على لفظ الختم الدال على ما هو العين في تلك الصورة فلا يكون ذلك موجبا لخروج
الاستعارة تبعية ومن فوائد الاقتصار جواز الحمل بناء على التبعية واجراء على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف
بيان الوجهان وسمى الاول الاستعارة والثاني تمثيلا واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان
على سبيل الاستعارة في المركب واذا اتحفت ما اوضحناه كل فاحذ على بين المثالين ما اشتبه فيه الحال من
الحروف والافعال واختر من الوجهين المذكورين ما كان انسب بالمقام وادخل في تحصيل المرام وكن من امرك
على بصيرة ولا تتبع اهواء الذين اذا سمعوا فلذوا واذا فكروا خبطوا قدرت الاستعارة في مقابلة الغرض
تلخيص ما قرر في اللام انها موضوعة لغرضية ما بعدها لما قبلها اعني الغرضية المخصوصة المتعلقة بهما فاذا قلت
احسن اليه ليوذيه لم تكن اللام باقية على معناها الحقيقي لاستحالة كون الايذاء غرضا للفاعل من الاحسان بل
تكون مستعارة للترتب المخصوص الذي بين الايذاء والاحسان فمعناها المجازي المراد ههنا كمعناها الحقيقي في عدم
الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه والاستعارة بينها اصالة وابتداء بل لابد ان يشبه اولا
ترتب ملبس مطلوبا بالفعل عليه بالغرضية في مطلق الترتب ويدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كانه قصد
بلفظ الغرضية استعارة الترتب الملبس مطلوبا وغرضا وبذلك يصير الترتب المخصوص الذي هو الايذاء بعد الاحسان
بمنزلة الغرضية المخصوصة فتستعار اللام منها لذلك الترتب المخصوص على قياس ما عرفته في الاستعارة

لعل وتشبيه بترتب وجود بين امرين مطلوب بالاول منهما آه اي تشبيه بالغرضية التي مطلوبية
آه بالاول في الترتب الآانه تسامح في العبارة ومن ذلك قوله علمت كلمة فالتقطه وذلك لانه استعير
فيه اللام من الغرضية لترتب العداوة والحزن على الالتقاط وقد ظهر مما نحن فيه اي من جريان الاستعارة
في الحروف تبعا وفي اسماء الاجناس اصالة مع ما علم من جواز جريان التهكم والتملح والتبعية والاصلية معا وانما
كان حق كلمة ربما ان تعد الاستعارة تهكمية من حيث انها استعيرت للتكثير المنزل منزلة التقليل تهكما بهم وقد ذكر
في قسم النحو ان الظاهر عندي ما ذهب اليه الاخفش من كون رب اسما لا انتفاء لان حرف الجر عنه وهو العمدة
ولكونه في مقابلة كم وعلى هذا فالمختار عندي ان تعد الاستعارة اصلية لا تبعية واعلم ان مدار قرينة الاستعارة
التبعية في الافعال وما يتصل بها انما قيد الاستعارة التبعية بكونها في الافعال وما يتصل بها من الصفات لان
قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة وقال مدار قرينتها على النسبة الى الفاعل وما عطف عليه لان بين النسبة
من الحمد في قرينتها وقد تكون القرينة غير ما ذكر كما في قولك قتلت زيدا اذا كان حيا حاضرا اي ضربته ضربا شديدا
او الى المفعول كالاول الطلق كالاول على ما لا يخفى لك مقابلة بقوله او الى آه واول بالمعتبر يجمع الحق
لنا في امام اي يجمع لنا العدل والانصاف والرافة في امام قتل البخل اي ازاله وافناءه واحيح السماح اي
اعتنى به وابداءه فيه بحمل واحد من بين الفعلين الى مفعوله قرينة لاستعارة فيه ضحى البيت للكعبين
زبراء وضعناء مكان الصبوح وهو ما يشرب بالغداة يقال ضحة ضحا والخزرجية القبيلة المنسوبة
الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوس اخوه والمرهفات السيوف المحددة المرققة قرينة
الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول آه اعني المرهفات وتمام البيت ابا مزدوى ارومتها ذؤوها
اي اهل اصحاب اهل الخزرجية اصحاب المرهفات وبيت القطامي هكذا تقربهم لمذنبات نقذبها كان
خاط عليهم كل زراد استعار القرى لايصال الاسنة اليهم واعمالها فيهم والقرينة ايقاع القرى على اللذ
وهي القطعات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع من كل شيء او هي لسنة الفسها بان يجعل اليا سلطانه
كما في اوحدي واحري ودواري نقل اي نقطع والزراد من يصنع الدروع من الزرد بمعنى الزرد
وهو دخال الحلق بعضها في بعض او الى الجرور اي الى آه المجرور فالنسبة استعارة للانذار و
القرينة النسبة الى قوله بعذاب اليم او الى الجح بمعنى به لاكثر فان اسناد القرى الى الرياح بدل على انه
مستعار لهبوبها كما سبق وكذا بدل عليه ايقاعه على المفعول كما في اول اعني الرياض وايقاعه على المفعول آه

صيغة مفعول بالتشديد والتخفيف ايضا وقعت حالا من مالا عين رات اوسن انواع المشبه بها وقوله
عطف عما يمكن والمستتر فيه للانفطار والبارز لما لا يحسن فعله وقوله لا بالفسر معطوف عما دل عليه ان شاء
اغنى بالاختيار ولذلك اى ولان الغرض من التكليف هو ان يتمكن فيتكسب بالاختيار وقوله ممكنا مريدا
مرجا اى مزيلا احوال مندا خلة في ذلك اى فيما اراده منه اغنى اختيار لما يثمر له تكل السعاى بجميع علما اى
اعذاره الذى من شانه ان يتمسك بها فانه تعالى نصب ادلة عقلية ونقلية ووعد واوعد والطف بها
بحيث فلم يبق للمكلف عذرا اصلا وصار حاله في رجحان اختيار الطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المتردد منه
في رجحان اختيار لما يترجى منه مع تمكنه من خلاف وصار اراده تعالى لعبادته اياه او اتيانه منه بمنزلة الترجى
عما تحققه فشبهه عطف عما ان بنى وكان الظاهر ان يقول فشبه حال الله الممكن بحال المترجى
عما صيغة الفاعل لان المشبه ههنا هو المعنى المجازى لكلمة لعل الذى يعبر عنه بالارادة وهو حال قايم بالله
متعلق بالمكلف والمشبه به هو معناها الحقيقى الذى يعبر عنه بالترجى وهو حال قايم بالمترجى متعلق بالمترجى
منه الا انه عدل عن ذلك الظاهر رعاية للادب في ترك التصريح بتشبيه حاله تعالى بحال غيره اغنى الترجى وذكر
تشبيه حال المكلف بحال المترجى عما صيغة المفعول ووصف كلا منهما بما يدل على وجه الشبه بين حاليهما وهو
ان كلا منهما مخبر بين ان يفعل وان لا يفعل اذ لا يشبه انه يظهر من التشبيه المذكور ووجهه دكل التشبيه
المقصود ووجهه اغنى تشبيه اراده تعالى بالترجى في ان متعلق كل واحد منهما يترجح بين ان يفعل وان لا يفعل
مع رجحان ما كاتب الفعل كما اشرنا اليه وقوله العالم الذات اشارة الى مذهبه والمقصود ان شمول العلم
بتمام حقيقة الترجى اذ لا تتصور ممن لا يعلم حال كل الامور المستقبلة وعليه اى وعما ذكر من كون لعل مستعارا
لمعنى كالارادة قول رب العزة علام الغيوب فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق بناء على كل الاستعارة
اى خلقكم مريدا منكم لكم التقوى وجعله حالا من مفعوله لبعد عما حققه الترجى اى خلقكم راجين للتقوى غير
سديد اذ لا معنى ههنا لرجاء العباد ما يشق عليهم اغنى التقوى وايضا يحتاج الى جعلها حالا مقدرة لان
رجاءهم انما يحدث بعد تكامل العقل والتكليف وكذا لا فايدة في جعله حالا من فاعل اعبدوا اى اعبدوا
راجين ان تبلغوا اعلى ذرى العبادة اغنى التقوى وقد وقع في عبارتهم ان معنى لعلكم تتقون لكى تتقوا
فتوهم بعضهم ان لعل ههنا بمعنى كى وليس بشئ بل ما ذكرنا بيان للمعنى الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبله بعد
استعارة التحقيقا ما يزاد وقد تخايل لبعضهم من عبارة الكشاف ان كاستعارة المذكورة في لعل تمثيلية فيه

حاشية

عما ذكر جواز اجتماع التبعية والتمثيلية وهذا تخيل فاسد جدا اذ قد صرح الملة في صدر كلامه بان المشبه به
والمستعار منه اصالة هو معنى الترجى وبعلم من ذلك مع ما في كلامه ان المشبه والمستعار له هو كارادة ثم
يسرى التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل حقيقة ومعناه المراد مجازا عما تحققه ولا شك ان كل
واحد من الترجى والارادة والمعنى الحقيقى والمجازى لكلمة لعل معنى مفرد كمعنى كاستعارة ولا سد فلا يكون شئ من
طرفى استعارة لعل صورة منتزعة من امور فلا تكون الاستعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين
من امور عدة عما مر ودعوى كون استعارة لعل تبعية تمثيلية ناشية من سوء الفهم والقصور في دقايق الصناعة
ورعاية قواعدها وكذا الحال في استعارات سايرالحروف كاللام ونحو وعما وعيرها فان معانى الحروف ومتعلقاتها
معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه عما ذكر بل الحال في استعارات الافعال والصفات ايضا كذلك فان
معانى مصادرها معان مفردة قطعا ولعل نشتهى الآن مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه فنقول وبالله
العصمة لابراد المفرد في طرفى التشبيه ووجهه ان لا يكون وجه الشبه اصلا فان كان اما شبه بالاسد في الشجاعة
عد تشبيه مفرد بمفرد في معنى ولسد بل يراد بالمفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لا بدل جزئى عما عرض معناه
وهذا مما لا يشكل فيه من له ادنى خبرة بعلم البيان وحيث كان الترجى والغرضية والظرفية ولاستقلال كل ابتداء
ولانتهاء ونظايرها معانى مفردة وكذا جزئياتها المخصوصة الخ هى مدلولات الحروف المشهورة وكذا
الحال في الضرب والقتل والختم وسايرالمصادر فاذا جرى فيها استعارة تبعية كان المستعار منه
معنى مفردا لا صورة منتزعة من امور متعددة فلا يكون تلك الاستعارة تمثيلية واذا تحقق ذلك فاعلم
ان قوله تعالى اولئك على هدى يحتمل وجوها ثلثة احدها ان يشبه الهدى بالمركوب في الاتصال الى المقصود و
يثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذى اختاره السكاكى حيث رد
الاستعارة التبعية الى المكنية والثانى ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب عامر كوبه في التمكن
والاستقرار ثم يستعار كل واحد مما عدا الطرفين الاخيرين مما في لعل فيكون استعارة تبعية والثالث ان يشبه
صورة منتزعة من المتقين والهدى وتمسكهم به ثابتا مستقرا بصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه
عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغى ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصور الثانية ويراد بها الصورة الاولى
فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون في شئ من مفردات ذلك المجموع تصرف بحسب ان كان
بل تكون باقية على حالها كما اعترفوا به كلهم في نحو قدم رجلا واخر اخرى فلا استعارة ههنا في كلمة على تكون

لافعال والصفات في متعلقات معاني الحروف بقدر انها اشتبهت بها معان اخرى واشعرت لتلك المعاني اخرى
اسماء المتعلقات ثم سرى الشبه والاشعار في الحروف كما اشعرته لان الكلم اذا سميت اسما سميت المعاني
لها فان الكلم اذا كان معناها بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه سميت اسما واذا كان معناها بحيث لا يصلح لان يحكم
ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات الكلم بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات الفاظها فاذا اخذ كلمتان وكان احداهما
اسما كانت الاخرى اسما ايضا فلو كان معنى من معنى لفظ كابتدأ الذي هو اسم فعلا كان من ايضا اسما وهلم
على ذلك حال سائر الحروف وما يشتبه بمعانيها واما هي متعلقات معانيها فقد عرفت ان معنى لفظ كابتدأ
هو كابتدأ مطلقا وان معنى من هو كل واحد من كابتدأت المخصوصة المنصوص بين اشياء معينة فاذا اردت
التعبير عن تلك كابتدأت عبرت عنها بالابتدأ المطلق الذي هو مشترك بينها ولازم لها مشهيلا على المتعلقين فقال
معنى من هو ابتدأ الغاية اي المسافة وكذا يقال معنى الى انتهاء الغاية ومعنى كي الغرضية ومعنى في الظرفية و
معنى اللام الاختصاص ومعنى الباء الالصاق الى غير ذلك مما ذكرته في تفاسير معاني الحروف فمراده متعلقات معاني الحروف
من النسب المطلقة المشتركة بين معانيها المخصوصة المستلزمة لتلك النسب المطلقة والى هذا اشار بقوله اي اذا
افادت من الحروف معانيها رجعت اي معانيها الى من اي الى المعاني التي ذكرت في تفسيرها بنوع استلزام وهو
استلزام المفيد للمطلق فظهر ان متعلقات معاني الحروف معتبرة لها عن معانيها وانما جعلها معتبرا عنها حيث قال و
اعني متعلقات معاني الحروف ما يعتبر عنها عند تفسيرها نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ كابتدأ واخواته
عبارة عن تلك المتعلقات فتدبر ولا تغلط فلا تشعر متفرع على قوله فيشعر لاستغنائه عنه ثم تدبر فيه
والخافي ايضاح دلالة الحال للعين بالايضاح نطق الناطق له يعني ان وجه الشبه بين دلالة الحال ونطق الناطق هو
الايضاح للعين وانت تريد ان تلخص الايضاح في المشبه به اعني النطق وتجعله مشتملا
محسوبا في عداده وكذا قوله عز سلطانه فبشرهم بهذا مثال للتبعية التهكمية من الفعل وما قاله قوم شعيب مثال
لها من الصفة فان قرائن احوالهم دلت على انهم ارادوا بالحليم الرشيد السفيه الغوي وما خص فيه اي من
قبيل الاشعار التبعية في الصفات بين المتضادين فان الجون والاغور صفتان استعيرتا لضديهما تلميحا لتهكمها
وعلى هذا اي وعلى قياس ما ذكر من ان لا تستعير الفعل والصفة الا بعد تقدير الاشعار في مصدريهما لا تستعير
الحرف ايضا الا بعد تقدير الاشعار في متعلق معناه فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها الملخص ما فقل
مثلا انك اذا قلت اخلق الله الخلق لعلهم يعبدون او لعلهم يتقون لم تكن كلمة لعل فيه محمولة على معناها الخفي

الذي هو الترجي المخصوص على الوجه الذي عرفته في معاني الحروف لامتناع الترجي في حق علام الغيوب بل
مستعارة لارادته المخصوصة المتعلقة بفعل المكلف الممكن من الفعل والترك وكما ان المعنى الحقيقي لكلمة لعل
غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يفسر عبر عنه بالترجي كذلك معناها المجازي المراد بكلمة لعل في المثال المذكور غير
مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يفسر عبر عنه بالارادة فلا بد تصور تشبيه احد هذين المعنيين غير المستقلين
بالمفهومية بالآخر الاتباعا وذلك بان يقدر تشبيه ارادة الفعل من الممكن بالترجي من المترجي منه في ان
كلا منهما يقتبل بين اقدام واحجام مع رجحان ما للاقدام ثم يدخل المشبه في جنس المشبه به مبالغة حتى كانه
صار لفظ الترجي مستعارا للارادة وبذلك يصير لكل كارادة المخصوصة منزلة ذلك الترجي المخصوص فتستعار
لها من كلمة لعل ولما كان استعارتها للارادة تبعية على قواعد الاعتزال اوردها واطنب فيها بما هو مبسوط
لكلام الكشاف ثم ذكر المقصود واقتفى فيه كلامه فيضا منك ان تبني على اصول العدل لم يتعرض لذكر
التوحيد لان مقصوده ههنا لم يتوقف على اصوله وكذا تقدس صفات لحكيم وقوله ان يكون اي ان
يكون قد تنازع فيه هذان الفعلان وقوله ما خلق كالذين اخبرنا ان الصانع وما اوقعه عطف على ما خلق
وحين ركب ظرف لما اوقعه فلما قدم الظرف توسعا على عامله كان العاطف داخلا عليه في الظاهر واوضح
عطف على ركب ومضادة العقل لحكم الشهوة والنفرة انه يعرف لان ما تحملا به عليه حتى تنازعتا اي
لان ابدى الدواعي النفسانية من الشهوة والنفرة والصوارف العقلية فوقف تلك لا بدى بالا
حيث الخيرة حاصلة لا متقدما اي لا تقدم لان عن موقف الخيرة ولا تاخرا عنه والمقصود تاكيد خيرة
وتباتها وقوله تخلله الخيرة حال من ضمير يتروى مسندا او مخففا ايضا ولا يوبخ نائب مفعول تخلله وقوله
اذا اتبع العقل اي مقررا ومبينا لعدم ابرائه كالاعناء ولا مخلص هناك اي في ذلك المقام مؤكدا لما قبله
وانما فعل ذلك اي ابقاءه في ورطة الخيرة وفتر كالاحسان بالتكليف لانه وسيلة الى ذلك التعظيم
والتنبيه واللام في ليتمكن متعلق بالتكليف وقوله ما لا يحسن فعل في حيز ابتدأ اشارة الى ما ذهب المعتزلة
اليه من ان التفضل بالنعم العظيمة المحضة جايز دون التفضل بالتعظيم فلا بد من التكليف ليكتسبوا باجتنابهم
استحقاق الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم خالصة عن شوب كل منقص حتى كامنان
من التعظيم اي من حصول التعظيم العظيم مصاحبا للدوام كاينا في ضمن القبيح لا عين راث ولا اذن سمعت
ولا خطر على بال احد من انواع المشتهيات والمستلذات والمشهورة في الرواية ولا خطر على قلب بشر ومخلصة

كون المشبّه موصوفا بمعنى وبتضمّن ملاحظة وصف المشبّه به كما قرّرناه فما لا يقع موصوفا كالاقعال
والصفات والحروف لا يقع مشبّها به فلا يتصوّر جريان كاستعارة فيها أصالة، وانما تقع بموصوفية المشبّه دون
المشبّه به بناء على ما مرّ من ان تشبيه الشيء بنفس الاوصاف بمشاركة المشبّه به في امر ولا شكّ ان ذكر يستلزم وصف
المشبّه به وبتضمّن ملاحظة فيتمّ به مقصوده واما المحلّ لها في كاقعال والصفات المشتقّة منها مصادرها
وفي الحروف متعلّقاتُ معانيها فتوضيح المقام بتوقّف على تحقيق معنى الحرف والفعل وقد بسطنا الكلام فيه
في بعض رسائلنا فلنكتف ههنا باشارة خفيّة من ان الناظر في المرآة ربما جعلها آلة لمشاهدة الصور المرئيّة
فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت الى المرآة قصدا فلا يقدر في هذه الحالة ان يحكم على المرآة بشيء
مع كونها مبصرة قطعا وربما جعلها منظورا بالذات ملحوظة قصدا فيتمكّن حينئذ الملاحظ من الحكم عليها بما هي
من نفاسة جوهرها وصفالة وجهها وغير ذلك ممّا لا يتذكّر بالبصيرة فالابتداء مثلا معنى متعلّق بغيره فاذا
لاحظ العقل من حيث استطالته بين السير والبصرة قصدا او بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته صالحا لان يحكم عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من في قولك سرت من البصرة فلفظ
الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظ من موضوعة للابتداآت المخصوصة لا باوضاع متعدّدة حتى يلزم
كونها مشتركة بل بوضع واحد عامّ كان الواضع قد لاحظ من كل واحد من الابتداآت المخصوصة
ومزاياه قبل ان الحرف وضع باعتبار معنى عامّ وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معيّن
مخصوص والنسبة لا تتعيّن الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلّق الحرف لم يتحصّل فرد من ذلك النوع وهو مدلول
الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يتحصّل بتعلّقه فيتعلّق بتعلّقه فقد ظهر لك ما قرّرناه وسنبدئ لك ما
عاقلناه ان ذكر متعلّق الحرف انما هو لتصوّره في معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلّقه ومن
ثمّ قيل الحرف لا يستقلّ بالمفهومية وقيل ايضا الحرف ما دلّ على معنى في غيره واما ما يقال من ان لفظ من
مثلا موضوعة لمعنى الابتداء لكلّ لفظ كالابتداء آلا ان الواضع اشترط ذكر المتعلّق في دلالة من دون دلالة
فما لا ينبغي ان يلتفت اليه اذ لا فايدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام ذكر المتعلّق في كلّ
ومشترك من الحروف ولا سيّما الآن بعد الاضافة والفرق بان ذكر في الحروف لتتميم دلالتها

وفي تلك كلّه سواء لتحصيل غايتها تحكّم وايضا يلزم ان يكون معنى من حيث انه صالح لان يحكم عليه وبه الا
انه ليس مفهوما من لفظ فاذا ضمّ اليه ما يتمّ به دلالته كان صالحا لذلك ولا يقول به من له ادنى معرفة
بحال اللغة هذا واما مفهوم الفعل كالابتداء مثلا فتمثّل على معنى مستقلّ بالمفهومية هو معنى كالابتداء
مطلقا وعلى نسبة مخصوصة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرّف حالها من احدهما بالآخر
وحال ان النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم كونه مستقلا بالمفهومية
وكونه جنبا الى ذكر المنسوب اليه ومن ثمّ قيل وضع كاقعال بالقياس الى ما اعتبر فيها من النسب
وضع عامّ ووجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلّق الحرف فيظهر ان مجموع معنى الفعل غير مستقلّ بالمفهومية
فلا يصحّ ان يقع محكوما به فضلا ان يقع موصوفا محكوما عليه ضرورة ان كلّ واحد من المحكوم عليه وبه
يجب ان يكون ملحوظا بالذات وقصدا حتى يمكن ان يتصوّر النسبة بينهما وكذا النسبة الداخلة في مفهوم
الفعل لا تصلح للموصوفية واما الحدث المعتبر فيه فهو وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث
انه منتسب الى الفاعل فلذكر وجب كون الفعل باعتبار الحدث المأخوذ في مفهومه سنادا ايما فلا يصلح
ملاحظته في ضمن الفعل من حيث انه موصوف بغيره نعم يصحّ هذا الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل
مثلا يصلح ان يكون موصوفا فتشبّه الضرب الشديد بالقتل مثلا وباستعارة اسمه ثمّ يشتقّ منه قتل فعنى ضرب
ضربا شديدا واما الصفات المشتقّة من كاقعال فهي تدلّ على ذوات مبهمة باعتبار معان معيّنة هي المقصودة
منها فقايم مثلا معناه ذات قام به القيام ومزاياه اذا لاحظه العقل طلب ما يربطه به وبجريه عليه فيتعيّن
عنده فلذلك كان حقّها ان لا يقع موصوفة بل صفة وايضا الذوات المبهمة ليست مشهورة بما يصلح وجه
شبه في كاستعارة فلا يتصوّر جريانها في الصفات الا باعتبار معاني مصادرها المتعيّنة على ما علم في عرفه
في كاقعال واما اسماء الزمان والمكان وكآلة المشتقّة من كاقعال فهي وان دلّت على ذوات متعيّنة
بوجه ما الا ان المقصود كما يصحّ منها ايضا معاني مصادرها الواقعة فيها او بها فيكون كاستعارة فيها ايضا بتبعيتها
ولو اريد التشبيه وكاستعارة بحسب نفس الذوات المتعيّنة لعبّر عنها بالفاظ دالّة عليها مطابقة فاذا قيل
مثلا للقبر مزدرا فقد شبّه الموت بالزقاد والذوات القبر بذات مكان الزقاد فيقع كاستعارة مساكا في
المصادر ومتعلّقات معاني الحروف ثمّ نسري فيها الى كاقعال والصفات والحروف فيقع المصادر فيقدر كما
اشرنا اليه ان معانيها شبّهت بها معان اخرى واستعير لها المشبّهة اسماء المشبّهة بها ثمّ اشتقّ منها

فتامّ

عنه اصلا واما عند غيره فالتخييلية لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها كما في قوله تعالى ينقضون عهد الله فان العهد مهنا مشبه بالحبل والنقض مستعمل في ابطال العهد كما صرح به في الكشاف فيكون النقض استعارة تصريحية تبعية مشبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية مهنا مكنية في العهد ولبس مهما تخييلية فان قلت اذا كان النقض مستعملا في ابطال العهد لم يبق ما ذكرتم من ان استعارة النقض للابطال انما ساغت من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلولا استعارة الحبل للعهد لم تحسن بل لم يصح استعارة النقض للابطال فالضابط في قرينة الاستعارة بالكناية عند غيره ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه لازم المشبه به كان ذلك اللازم اذا اثبت للمشبه باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة تخييلية كما في اظفار المنية وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعارة تصريحية كالنقض المستعار لابطال العهد وكالافتراس المستعار لبطش الشجاع وقتله وكالاغتراف المستعار لانتفاع الناس بالعالم فقد ظهر ان المكنية لا تستلزم التخييلة عندهم اصلا هذا وقد يقال اراد بقوله لا تنفك عن الاستعارة التخييلية ان كل استعارة بالكناية لازمه للتخييلية لا تنفك عنها عندهم وهو يصح لحكم وكقول وستقف انشاء الله على ذلك في آخر فصل الاستعارة من ان التخييلية قد توجد بدون المكنية حيث قال ان حسن التخييلية يحسن المكنية اذا كانت تابعة للمكنية كانياب المنية وقلما يحسن البليغ اذا انكر تابعها كالاظفار للمنية فلعل الملام لكن يحدس هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية فدعلم مما سبق من نحو انياب المنية الشبيهة بالسبع فلا فاين في هذه الحواله وكاني بك شروع في السوال والجواب المشار اليهما في اوايل فصل الاستعارة تقرير السوال ان مبنى الاستعارة مصرحة كانت او مكنية على ادعاء ان المستعار له داخل في جنس المستعار منه دعوى اصرار ولا شك ان مثل هذا الادعاء يابى الاعتراف بحقيقة المستعار له بل يوجب انكارها وقد ذكر المصنف في الاستعارة المكنية باسم جنسه وهو اعتراف تام بحقيقة فيلزم الجمع بين انكار حقيقة المستعار له والاعتراف بها اعترافا تاما والجواب انا نفعل باسم المشبه في المكنية ما نفعل بسمى في التصريحية فان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما ياتي في التصريحية نصب القرينة المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به فجعلنا مسمى المشبه فردا غير متعارف من افراد حقيقة المشبه به ورجعنا مع القرينة الى المتعارف منها كذلك يكفي ذلك الادعاء في المكنية ذكر اسم المشبه فجعلنا بها بان نجعل اسم المشبه اسما للمشبه به غير متعارف ونزلنا منزلة اسمه المتعارف مرادفا لادعاء فلا كون التصريح باسم المشبه به اعترافا بحقيقة فقوله لما قدمت متعلق بيحس وهو حال من الكاف اي كائنا

ملتبسا بكل ما جئتنا في ضمن قول وقوله ادعاء انه كذلك مرفوع على الابتداء وكذا قوله ولا استعارة بالكناية وقد يتكلف نصبها عطفا على ان لا استعارة وهو بعيد والوجه في نصب ولا اعترافا بحقيقة الشيء انه يشبه بالمضاف وتقدير بلا ترى اعترافا فانتصب وقوله كما انا ندعي هنا وقوله بما يطرق المهود اشارة الى طريق التاويل المذكور سابقا ان بعض اسمين لحقيقة واحدة فان المكنية اذا ادخلت في جنس الشجاع كان اسمها موضوعا لذلك الجنس لفظ السبع الا ان وضع احد هذا لذلك الجنس حقيقي ووضع لآخر ادعائي فيكون اسمين له متعارفا فاوغير متعارف فيها كالمترادفين فالتسلم الجنس في المكنية لا يصلح ان يكون المستعار اسم جنس اراد باسم الجنس اسما دالا على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق بشيء بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد من كاعيان ونحو قيام وقعود من المعاني ويخرج عنه الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من كفعال وكذا يخرج عنه الموصوف بها من الجنايين اي كجناس الذي هو مدلولات اسماء كجناس بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف وكذا فعال بمعزل عن الموصوفية واما الصفات فهي بحسب مفهوماتها تقتضي ان توصف بها فمنها ان توصف وسيرد على اتمام هذا الكلام فان على اصالة كجناس في الموصوف تقتضي اصالتها في كونها مشبهة لما ذكر من ان المشبهة موصوف عشارك المشبه به والمقصود ههنا اصالتها في كونها مشبها بها ليكون اسما آو استعارة اصليه قلت وصف المشبه بشاركة المشبه به في وجه الشبه يتضمن ملاحظة وصف المشبه به عشاركة المشبهة في ذلك الوجه فاصالة كجناس في الموصوفية تقتضي ايضا اصالتها في كونها مشبها بها فصار الاولى اذ عا القول بعدم المعقولية بدل السوال بهذا كمنلة فيحتاج الى ان يجاب بان الكلام فيها فيها وصف لموصوف كقول لا قول الا اذا تم الخبر تقدير عليه لا دابة الى صبرون كقول لغوا الاشتمالة على معناه مع زيادة يوهم انه وصف للاقول واما على القول بالاصالة فلا ورود لهذا السوال لان خلاف كجناس جايز بل واقع كثيرا القسم السادس في كاستعارة التبعية ما تقع في غير اسماء كجناس اراد باسماء كجناس ما ذكرناه آنفا لكن كاعلام المنقولة لنوع وصفة ملحقة باسماء كجناس لا بالاوصاف فالاستعارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا الحال في اسماء كاسنان المستعارة للمعقولات اذا لم تجعل داخلة في اسماء كجناس المذكورة وانما قرن بالافعال الصفات المنتزعة منها لان التبعية في الكل من وجه واحد ولم يذكر اسماء الزمان والمكان وكآلة لانها في حكم الصفات واعاد الكاف في الحروف لان التبعية فيها من وجه آخر والله اعلم

بالكسر عدم الاستقلال بالمهمات وكذلك اى مثل قولك زيد في اضعاف التخييل والتخفيق قوله عند كلمة
فان الذي ظهر من لفظ اللباس عند كل صاحب مما تقدم فيه هو الحمل على التخييل بان يشبه الجوع في التأثير
لباس قاصد للتأثير مبالغ فيه فيخرج له صورة كاللباس ويطلق عليه اسمه الموضوع لما هو المتحقق
وان كان لفظ اللباس يحفل عند الملة ان يحمل على التحقيق وذلك بان يستعار لما يحيط بالانسان عند
جوعه من انتفاخ لونه اى تغيره ورثاثة هيئة فيكون من قبيل استعارة المحسوس للمحسوس هذا واختير
بان الحمل على التخييل لابلاغ القرآن لان الجوع اذا اشتد بالموثر القاصد الكامل فيما تولاه ناسب ان
يخرج صوره كما يكون آثار للتأثير لا صور اللباس الذي لا مدخل له فيه واما التحقيق الذي ذكره فانه يخل
بحسن اتباع لاذاقه على اللباس فالاولى ان يجعل اللباس مستعارا للامر متحقق معقول هو ما يدرك كله
من الضر عند الجوع والخوف فذكل الضر من حيث انه يغشى كالثوب ويلازمه كانه محيط به شبه باللباس فاستعير له
اسمه ومن حيث انه مكروه منفور عنه شبه بطعم المر والبشع فاوقع عليه كله اذاقة المبنية عن شبه كما صابه
لان كلا دراك بالذائقة يستلزم كلا دراك باللامسة من غير عكس ففي اللباس استعارتان مصرح بها ومكنى عنها
وقد يقال لباس الجوع من باب اشتباه كلجين الماء اى اذاقها الجوع الذي هو في كلاحته كاللباس واخبر اذاقها
على كساء المناسب للمشبه به تقويه لمعنى كله صابه القسم الرابع في كلاستعارة بالكناية فد اختلف فيها
على اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار في مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه
به المسكوت عنه اعني لفظ السبع مثلا واثبت للمشبه المذكور الذي هو المنية من لوازم المشبه به اعني كلاظفار
كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية فال في الكشاف من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر
الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فيثبتوها بتلك الرمزة على امكانه فاذا قلت شجاع يفترس
اقرانه وعالم يغترف منه الناس فقد بنيت على ان الشجاع اسد والعالم بحر وهذا القول هو الصحيح
الذي لا خلل فيه لفظا ولا معنى واما ذهب اليه بعضهم وهو ان قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء
من اركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيستلزم ذلك التشبيه المضمر استعارة
بالكناية ويتجه عليه انه لا مناسبة في تسمية استعارة وعلى القولين لفظ كلاظفار في المثال المذكور باق على
حقيقة معناه واثباتها للمنية استعارة تخييلية كما مر والثالث ما ذهب اليه الملة من ان كلاستعارة بالكناية هي
لفظ المنية المستعمل في السبع مثلا فانه ادعى للمنية السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها ويرد عليه ان لفظ

والمنار المنية المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في كلاستعارة التي هي مجاز مستعمل في غير ما وضع له واما
ادعاء السبعية للمنية فلا يجدي نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعا لها لفظ المنية بحقيقة كما ان ادعاء كلاسد
للشجاع في كلاستعارة المصرح بها لا يجعله موضوعا له لفظ كلاسد وربما يجاب عن ذلك بان كلام يخرج
عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فلكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له
ولا يكون لفظ كلاسد مستعملا فيما وضع له فتامل ويرد عليه ايضا ما مر من انه بناء فاسد على ما صرح به فيما سلف من ان
المستعار هو اسم المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك وقوله ان تذكر المشبه به لقصد المعنى المصدري
للاستعارة بالكناية ومنه يعلم قطعا ان كلاستعارة بمعنى المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك ايضا من تحديد مطلق
كلاستعارة السابقة للمصرح بها والمكنى عنها وقوله تنسبها صفة مؤكدة لقرينة بعد اضافة نصب اليها وقبل
المعنى تنصب القرينة كلاستعارة ان تنسب اليه وتضيف بالواو ويروى باو والنسبة كما في مثل
قولك رايت شجاعا يفترس اقرانه وكله اضافة كما في قولك مخالب المنية ولسانا الحال وزمام الحكم واما وجب
ان نطوي ههنا في كلمة النفي تنسبها المضاف اليه ويترك ذكر المشبه به ليكون مثالا للاستعارة المكنية كما ان
ايضا مثال للتخييلية وفي قوله وهو قولك الشبهة باتبع وهو قولك الشبه بالمكلم مسامحة ظاهرة لان ضميره
راجع الى المشبه به فينبغي ان يقال وهو اتبع وهو المتكلم وقد يقال ضميره هو راجع الى ذكر المشبه به ولفظ قولك
محمول على معناه المصدري لا تنفك عن كلاستعارة التخييلية اى لا توجد كلاستعارة بالكناية بدون كلاستعارة
التخييلية وذلك لان كلاستعارة المكنية على ما ذكر لا بد لها من ان تثبت للمشبه شيء من اللوازم المساوية للمشبه به
وهذا كلاثبات لا يتصور الا بطريق التخييل واختراع صور وهمية تشابه تلك اللوازم وفيه بحث لان التخييل
عند كلاصحاب كما هو المشهور اثبات تلك اللوازم بعينها للمشبه من غير ان يخرج هناك صورتها وبطلوها
عليها اسما فلا يكون التخييل بالمعنى الذي ذكره لازما للمكنية عندهم واما التخييل بمعنى اثبات اللوازم بعينها
فسيعرف انه ليس لازما للمكنية عندهم فلا يصح قوله هذا ما عليه مساق كلام كلاصحاب اى عدم انفكاك
كلاستعارة بالكناية عن كلاستعارة التخييلية يقتضيه مساق كلامهم وسيقف اذا انتهينا الى آخر هذا
الفصل يعني به كلاصل كلاك الذي هو في المجاز على التفصيل هنا اى في قرينة كلاستعارة بالكناية فانه ذكر هناك ان
قرينتها قد تكون امرا مقدرا وهميا كاثبات المنية وقد تكون امرا محققا كاثبات الريش فعلم من هذا انفكاك المنية
عندهم عن التخييلية وقد سبق منه انفكاك التخييلية عن المكنية في نحو مخالب المنية الشبيهة باتبع فلا يلزم بينهما

ابهكسبيل نفسم ك قوله تقدرية اى بتقدير الصوت الوهمية المحضة وتفرضها مشابهة لها اى للصوت
المحقق وهل الجملة صفة ثالثة لصوت فان محضة صفة لوهمية ومفردا على صيغة اسم الفاعل حال من المستتر
فى ان تسمى حالا فراد كل اسم محقق فى الذكر والمحسس بعضهم جعله على صيغة اسم مفعول حالا من اسم
صوت ولقد تسامح الشيخ فى بيان ما يسبق بقوله من كون مسماه شيئا متحققا لان الظاهر ان يقال ان
مسماه المتحقق وكل غبار كالملاك ومعنى مسلس بفتح الميم وضم الباء امس فذر بسبر من الرحمة
والشفقة تقول ابقيت على فلان اذا رحمته وتشبها مصدر ان شبه كانها اى كان المنية فيحفظ
بالنصب عطفا على شبه وما يكون عطف عما يلازم والمجاز اعنى عما خصوص حال من ما يكون الا انها تسوغت
بينه وبين عاطف ومن كذباب بيان له وتمام عطف على قوام بقاء فرسه كمسد وافترسه اى دق
عنقه وهو الفريسة ثم تطلق بالنصب عطف على فيما خذ وفى لفظ ثم اشارة الى تراخى رتبته
من اخذ الوهم فى التصوير وكل خداع على سبيل كل فراد اى افراد اسامى المتحققة وان تضيفها عطف
على كل فراد وقوله ما قوام كلام المتكلم به مفعول فيتعل ولو قال وموصوف اللسان بترك لفظ النصر
لكان احسن بحسب المعنى واوفق لقوله فيما بعد وموصوف الزمام وانما صرح بالشبه فى كمثل الثلثة
الخ اورده للاستعارة المصرح بها التخييلية الغطغية حيث قال الشبهة بالتبع والشبه بالمتكلم والشبهة بالناقة
يظهر ان كل استعارة فى كذباب والتشا والزمام لما فى المنية والمحار والحكم فيخص المشار بالتخييلية وينقض
ايضا ان التخييلية قد توجد عند بدون الاستعارة بالكناية لكن يتجه ح ان يقال ان كل مثلة الخ صرح
فيها بالتشبيه لم يوجد فى تركيب البلغاء انما الذى وجد فيها قولهم اظفار المنية وانيابها ولسان الحال
وزمام الحكم ونظائرها وناحاجة فى توجيه ذلك الى ما ارتكبه من اختراع صورة وهمية محضة فانه يتعسف
ظاهر بل يكفيه ما ذهب اليه غيره من ان بين كل لفاظ اعنى كل ظفار واخواتها لم تنقل عن معانيها الاصلية
حتى تندرج فى المجاز المفترق بالكلية المستعمل فى غير ما وضعت له بل هناك تصرف عقلى باثبات معانيها
الاصلية للامور المشبهة بالتبع والمنكم والناقة وهذا التصرف العقلى هو المسمى بالاستعارة التخييلية
على سبيل كل استزاد اللفظ فى كل استعارة ولهذا فسروا التخييلية بحمل الشئ الشئ والتخييلية بحمل الشئ
للشئ القسم الثالث قولهم كما ذكرنا ثم ان يكون المشبه المتروك قد تسامح فى جعل ان يكون خبرا
لفعل هو على ما مر وفى تقدم كما ذكرنا وهو مصدر لان يكون على عامله وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اول وان

يكون خبرا ثانيا وقوله من جهة متعلق بصالح لا بالتحقق ولا بالحمل ايضا اى موصالح من وجه للحمل على المتحقق
ان ومن وجه آخر للحمل على ما لا تحقق له اخرى ونظيره اى ومثال ما نحن فيه من كل استعارة المصرح
بها الاحتمالية قول زهير صحا القلب اى اقلع عن شكر متوى سلمى وافصر باطلا اى امتنع وعرى من
عزيته جعلته غريبا والصبا اما من قولهم هو صبى بين الصبا بالكسر والفصر والصبا بالفتح والمد
واما من الصبو بمعنى الميل الى الجهل والفتق ومنه النصابى والراحلة ما يركب من كل ذكرا
كان او انثى وقع النفس اى فيها ومنعها عن التلبس بذاك اى مما كان يرتكبه او ان الصبا معرضا
حال من امسك وقوله فقال عطف على اراد ان يبين وانما اقتصر على ذكر المصراع الثانى لانه الدال على الاصل
الكل والمشتمل على كل استعارة المطلوبة وانضم فى الآنها للافراس والرواحل واراد بالركوب ركوبها
وبالارتكاب ارتكاب كما يرتكبه اوان الصبا وفاى خبر بقيت اى ما بقيت على صفة القيام فهى هناك
كما قال الناصفة وقوله حرفة بيان للنوع والظرف اعنى من وطنت معمول لما دل عليه الكلام اى كعدم بقاء
كل آنات فى اى نوع فرضته من وطنت النفس على اجتنابه وقوله فيقل مرتب على وطنت ما خوذ مما
عطف عليه اعنى رفع وقطع انذا منها اى من تلك كل آنات وكل دوات والعثر بكسر العين الغبار
فبقيت عطف على ما بقيت اى بقيت كل فراس والرواحل لذلك اى لعدم بقاء الا من الآنها معراة
لا آلة ولا اداة لها فحق قوله اى اذا كان مراده بيان ما ذكرناه فالذى يحق ويليق بقوله افراس الصبا
رواحل ان يعد استعارة تخييلية وذلك لان المتبادر الى الفهم ح تنزيل كل فراس والرواحل منزلة
انياب المنية ومخالبها بان يشبه الصبا بعض الصبى او يشبه ما يركب اوان الصبا اى الصغر من فراس
من النصابى بجهة من جهات المسير المخاجة الى افراس ورواحل كالحج والنجعان فيتخرج له صور كالا
والرواحل ويطلق عليها اسما كالامور المتحققة ثم اذا اعرض عن ذلك النصابى كما عراض الكل صار لذلك
الجهة اذا قضى منها الوطر فاهلت الآنها حتى تعطلت كما بالكلية وان كان اى وان كان قوله
افراس الصبا ورواحله يحتمل احتمالا بعيدا ان يجعل كل فراس والرواحل لاستعارة لامر محقق اما
عقلى كدواعى النفوس وشهواتها وقواها واما حسى كالاموال والخدم وكاعوان والى هذا اشار بقوله
او عن كاسباب الخ فلما تناحذا اى تعاون فى ابناع الغى والجهالة وجر اذيال الضلالة والبطالة الا
اوان الصبا واول العمر وعلى التقدير ين يكون كل استعارة فى كل فراس والرواحل تحقيقية لا تخييلية

الكفوفي الحرب وقوله انظر شروع في بيان تركب القرينة وحين اراد طرفا لما ذا صنع ما تقدم عليه وهو
سبق لنظائره وتقريبا بمعنى مقرونة حالا من مفعول اراد اعني استعارة السحاب فان استعارة عمر
سحاب لانامل الممدوح انما حسنت لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب الهطال اي المتتابع
قطره وبالبحر الفياض اي الكثير عطاؤه والقرينة المركبة في هذا المثال من عدة معان هي ثبوت الصافة و
كونها من فصل صيف وقلب نفس سحاب اياها عما الفت انس اقترانه وهو من القرينة الملتئمة من تلك المعاني
شبهة في استعارة السحاب للانامل وكانه اول د تقسيم القرينة الى بين الفسمين في المقسم الاول
من كه فسام الثابتة للاستعارة لظهور تركب القرينة في هذا المثال الذي هو من القسم كه ول من اقسام
كالاستعارة ومن كه مثلة استعارة وصف احدى صورتين هذا نوع اخر من كالاستعارة المصرحة
التحقيقية مع القطع لا يكون الامر كبا وهو ان تنتزع صور من امور متعددة وتشبه بصور اخرى مثلها او
بدعي دخول الصور كه ولى في جنس الصور كه اخرى رو ما للمبالغة في التشبيه فيطلق على الصورة
المشبهة اللفظ المركب الدال على الصور المشبه بها فيكون التجوز في مجموع ذلك اللفظ المركب لا في شيء
من مفرداته بل نكون مع بقائه على حاله قبل هذا التجوز من كونها حقيقة او مجازا فاذا شبهت مثلا صور
تردد الملقي بصورة من قام ليذهب وادخلت الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبه بها وقلت
اراك اتيها الملقي تقدم رجلا وتؤخر اخرى لم يكن ج في تقدم وتؤخر استعارة بتبعية ولا في رجلا استعارة
اصلية اذ لم يقع هذا التجوز بتصرف في من كه لفاظ بل هي باقية على حالها التي كانت عليها قبل بان كه
المتعلقة بمجموعها من حيث هو مجموع اذا عرفت هذا فنقول اراد بالوصف في قوله استعارة وصف احدى
صورتين اللفظ الدال على الصورة المشبه بها فان المستعار هو لفظ المشبه به ابدا مخصوصا في كه استعارة
المصرح بها وانما عبر عنه بالوصف لان اللفظ كوصف يكتسب المعنى ولم يقل اسم احدى صورتين لان المركب
من كه سم والفعل مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف في قوله لوصف كه اخرى معنى
البيان وكانه قال استعارة لفظ الصورة كه ولى لبيان الصورة كه اخرى فيكون اللام في قوله لوصف
الاخرى دالا على الغرضية كه صلة للاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الاخرى لكان اولى واخرى
كما يشهد له قوله فتكسوها اي صورة المشبهة وصف المشبه به اي لفظه واضافة الصورة الى المشبه
والمشبه به بيانية كما يدل عليه قوله فتشبهها بصورة تردد انسانا ومعنى تقدم رجلا وتؤخر اخرى انه تقدم

رجلا ما وتؤخرها اخرى فان هيئة المتردد في الذهاب هكذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة
فان المتردد تخطو الى قدام وخطوة الى خلف وهذا هو الذي يشعر به التمثيل على سبيل
الاستعارة دل على ان بصرها على ان كالاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من استعارة وصف
احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف كه اخرى ولا يخفى ما في هذه العبارة ان الصور المنتزعة من امور
عقلية يجب ان يلاحظ فيها كل واحد من تلك الامور على حياله حتى يعتبر منها بالآخرة صورة واحدة منتزعة
منها ولا يشبه على الاذهان ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور لتلك الالفاظ متعددة اما مذكورة
او مقدرة في نية الارادة فوجب ان يكون كل واحد من طرفي كالاستعارة التمثيلية
مركبا على احد من كه خاص وكذا يجب ان يكون كل من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي
فهو بحث اذا تركب فيه التشبيه الى كالاستعارة كان الاستعارة تمثيلية فان قلت ما ذا تقول في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فانه بعد تشبيهها تمثيليا مع ان طرفيه مفردان قلت اذا جعل التشبيه
تمثيليا فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الآيات والمشبه به قصة
المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه وليس شيء من هاتين القصتين المخصوصتين هو هو من لفظي المثلين اما
في المشبه به فظاهر واما في المشبه فلان المعنى مثلهم في اظهارهم الايمان وابطان الكفر الى آخر قصتهم فمثل
الالفاظ منوية في الارادة بدل على ذلك ان صاحب الكشاف جوز ان يكون هاتيه من التشبيه
المفرق وجعل ذكر كه شبه المشبه به مطويا على استعارة كما سلف تحقيقه بالامر بدعليه ولا شك
انه لا فرق بين المفرق والمركب الا بان تلك الاشياء في المفرق يعتبر كل واحد منها على انفراده وتشبه بما
يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث هو هو وتشبه بمجموع آخر بنا سبه
فيكون هناك تشبيه واحد ولما كان تلك الاشياء في المفرق منوية لا محالة كانت ايضا في المركب كذلك فان
فعل ما ذكرت لا يكون الكاف في قوله كمثل الذي استوقد نارا وكمثل الجار داخلة على المشبه به حقيقة كما لم
تدخل عليه في قوله تعالى كماء انزلناه من السماء قلت نعم ومن قال انها في كه تبين كه ولبين داخلة على
المشبه به دون كه يه فقد توسع نظرا الى ان المثل منهم يتحد بالقصة المخصوصة من حيث الذات تخلاف
الماء فانه لا يتحد بقصة اصلا ولكون كه مثال كلها تمثيلات على سبيل كالاستعارة لم يذكر هنا قيد فشيء
كالاستعمال اعتمادا على ما سبق في آخر مباحث التشبيه التمثيلي وقد تحققت هناك السبب في عدم وجدان التعبير

وان كانت كه تنسامات اربعة انقسام كاسفار الى المصرح بها والمكنى عنها وانقسام المصرح بها
الى التخفيفه والتخبيلية وكه حنالية وانقسام كاسفار الى كه صلية والتبعية وانقسامها ايضا
الى المجرد والمرشحة القسم كه اول في كه سفار المصرح بها التخفيفه مع القطع فذكرها عاسائر
لانها العمدة في باب كه سفار وقد سبق مناغير مرة وجه ابراد كله في في امثال من العبان وقوله
اذا وجدت معول لقوله ان تدعى عاما التوسع في تقدم الظرف عاعامله الواقع في حيز ان وارد
بالخفيفه مابعم الكله والجزئية فريد وحائم مختلفان في الخفيفه الشخصية اعني الهوية المخصوصة
ولما لم يكن للامور الوهمية خفيفة لاختصاصها بالخفي كانت التخيلية خارجة عن الحد المذكور واذا
اعتبر ثبوت الخفيفه بطريق القطع كانت كه حنالية ايضا خارجة عنه عاوجه التشبيه بينهما اي بين
الوصف كه ضعف وكه قوي وقوله ان تدعى خبر لقوله من ومثل من المختار لعدم كه لباس في المراد
كثيرة في عباراتهم والضمير في بافراده راجع الى اسم ملزوم كه قوي وتوصلا بتغليب لتدعى وبذكل اشار
الى لطلاق اسم عليه والمطلوب هو كه لحاق عاوجه التشبيه وفاعلا وبانيا حالان من المستتر في
تدعى وذكل اشارة الى كه طلاق المذكور كبلا يجل اي المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي عا
ماسبق منه والتاويل المذكور هو جعل افراد الشئ قسمين متعارفا وغير متعارف واللام في ليمكن
متعلق ببيانا ولفظ المخالفتين صفة لدلالة كه فراد بالذكر ودلالة القرينة لان كلا من الثانية مخالفة
فالعاطف في الدلالتين واحد فلا يلزم تعدد العامل في الصفة ووجه التنافي بين الدلالتين ان كه فرد
بالذكر مع قطع النظر عن القرينة تدل عاان المراد باسم كه سد مثلا مدلوله الحقيقي والقرينة تدل عاان
المراد به غير ذكل المدلول واما خص كه منيازعن الدعوى الباطلة بالذكر لزيادة فيها من دعواك فيكون
كه منيازعنها اهم من كه منياع عن الكذب منال ذكل اي منال ما ذكرناه في تقسيم من كه سفار
الخ نحن بصددها وقد اكثر من من كه مثله ردا ما لزيادة التوضيح وتنبيها عاما بينهما من كه خلاف فان
المستعار منه والمستعار له في كه مثله الثلثة كه قول حسان الا ان وجه الشبه في المنال كه اول عفا منقذ
اعني لحرة والقفر وفي الثاني حي متعدد اعني كه حزان وكه سندان المليح وفي الثالث عفا واحد
اعني كثرة المنفعة والمستعار له في المنال الرابع عفا والمستعار منه حي ووجه الشبه عفا مركب
وهو كه باعن قبول الزيادة والنقصان فتدعى كه سدية بالنصب عطفا عاان يكون لاعاان

لتحقق لفساد المعنى وقوله فتقول بالنصب عطف عاتدعى مجرى منه مجرى التفسير ومن الثلثة المتعاطفة
مع ما في حيزها خبر واحد للمبتدا الذي هو منال ذكل قوله اوان يكون عندك وجه جميل هذا مع عطف
عليه اعني فتدعيه ما خوذين مع ما تعلق بهما خبر ان لذكل المبتدا معطوف عاالخبر كه قول باو وقابلا حال
من فاعل قال عنه وقوله بعد ما جرت العادة اشارة الى ان تشبيه العالم بالبحر لا الحاق كثرة فوايد
بكثرة فرايد انما حسن لحسن البليغ بناء عاما اشتهر من تشبيه فوايد بفرايد في كونها حسنة
بهية مرغوبا فيها ولولا هذا التشبيه ولشهرته لم يحسن ذكل التشبيه كه سخنا الكلام وقد
بان لك لم يتغير كون الفوايد والفرايد كشئ واحد لم تحصل هناك معنى مشترك هو وجه الشبه بين العالم
والبحر وسلوك كل في ذكل المسلك المعهود هو سئل ان تقول رايت بحرا تتكلم والقسطاس هو
القرطاس اعني القبان ومن كه مثله انما فصله لانه نوع من كه سفار الخ هو بصدده ما
مبنيا عاالتزام المشبه المضاد والحافة بشبه التناسب وهذا كه سم النوع يخص باسم كه سفار التهكمية
او التلويحية ولا امثلة كثيرة كقول كل رايت حاتما اي بخيلا وخالدا اي جبانا وسحبان اي فالكثرة
وعي وذكل لا يمنع كونه مثالا لما هو فيه اعني كونه مجردا اضافيا له وقد مر تحقيق انتزاع الشبه من نفس
التضاد في آخر مباحث التشبيه الا انه اقتصر هناك عاذكر الضدين المتشاركين في التضاد واراد
بهما المتنافيين المتشاركين في التنافي عالاطلاق وعطف ههنا النقيضين عالضدين فاراد
بالضدين ما وراء النقيضين من المتقابلين لكنه اراد بالتضاد ههنا ايضا التنافي مطلقا ثم
ادعاء عطف عابواسطة وشروع في اعتبار كه سفار بعد اعتبار التشبيه وانما اورد لفظة ثم
لان ادعاء كل واحد الضدين او المتناقضين من جنس كما من انتزاع الشبه من
متضادين نوادر البشار اي كه ندائي واحدا كالذي رايت في
الامثلة المذكورة بعضها من بري وفي الحمام وبيبرس وبعلم و بميزان اميرنا وكذا في
قوله بقتله وهب سبي وسبي اولاده فان كل واحد من الثلثة فرينة عاحدة لاسفار البشار
للانذار وربما تعاضد معا مرتبطا بعضها بالبعض بحيث ان مجموع تلك المعاني المرتبط بعضها ببعض
تكون قرينة واحدة كانها كانها خاصة مركبة للمستعار له بالقياس الى المستعار منه ومع تنكيك تتفكك
مزكفات كه تا اي قلبته والباء في بها للتعدية اي قلبها غمن يجايب والافران بمعنى قرن بالكسر وهو

ليس بسد فتح اشارة الى ان من حق كل منهما ان يكون باسمه وكذا الحال في انه ليس بآت وانما هو آتٍ
وقد يروى ما وصل بالكسر ولكسر محل من القبول في الكل بناء على ما تقدم في محله قول
ضعف على ان نفي بعض وجه التوفيق ممنوع دعوى كاسدة على التقسيم الى المتعارف وغيره و
تخصيص قرينة مصدقة ينفيها المتعارف ومن البناء على هذا التنوع اي تنوع افراد الشيء الى
متعارف وغير متعارف قال كوجاراني التخيير بالضرب الوجيه بدل على ان التخيير فيما متعارف
كسلام عليكم وجباكراته اي ملتكل قال يعقوب التخيير بتة معناه الملكي بتة وغير متعارف وهو الضرب الوجيه
في اول التلقي وما يجاريه من الكلام على شبه التخيير بالضرب ولم يرد ايضا كتخيير بينهم ضرب وجيع وقتل
اليم وحبس قد دلفت لها بحبل وكذا الاخبار بالسيف عن الغناء بدل على انه نوعان متعارف
وهو مخاطبة كل ذلك ومذاكرة الموجدة وغير متعارف وهو اخبار السيف وليس المعنى على تقدير اداة
التشبيه في خنكي وتقديرها في السيف باطل قطعا واما قوله عز وعلا الآمن اتى الله بقلب سليم فان
حمل على ان تقدير الا سلامة من اتى الله يدفع البسالة على كل حال بينا على ان ان افراد المال والبنين
نوعان متعارف وغير متعارف اوليس المعنى على قصد النفي وتقدير اداة اي يوم لا ينفع كمال وبنون
ويجوز ان يجعل قوله لا ينفع مال ولا بنون بمعنى لا ينفع شيء فصح ابدال السلامة بلا تنوع وكذا ايضا
من نصب السلامة بتقدير يجعل كاستثناء منقطعا وان لا يقدر ما اصلا ويجعل من اتى منصوب المحل
على معنى يسلم احد الا سليم القلب الذي انفق ماله في سبيل الله ودل ابتداء على طريق الرشاد
ومنه قوله وبلدة فصلا لاختيار ان يقال ادخال المستثنى في المستثنى منه ههنا ليس مبنيا على التنوع
مسلم وجوده بل على التغليب بالمجاز كما صرح به صاحب الكشاف اي انما يكون فيها انيس ان لو كان بها
انيس ينقضور كما سبق انيسا وحمل كلامه السابق على هذا التغليب مما يأباه نظمها يقال ما بالدار انيس اي احد و
ولد الظبية وولد البقرة الوحشية ايضا والعيس كما قيل بياض يخالطه بياضها شيء من الشقرة وواحدها
اعيس وكذا ثنى عيساء فالشاعر جعل افراد كل انيس فسمين متعارفا وغير متعارف اي ربيعة
فطعنها ليس فيها انيس الآمن الوحوش وكذا قول ثقاف في الدعوى الباطلة اراد بالدعوى
الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ هي لا تصور من صاحبها قصد
التأويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع

مع علم القابل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الآن الكذب
المذكور ليس مثل ذلك المدعي في النيرنجي عن قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بأن يقال
نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر النيرنج لانه اذا تبرأ عن التأويل كان عن نصب القرينة
انه اذا تبرأ فقد ظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبرؤ ونفي نصب القرينة لمن كان له قلب قوله بيان
وصف كاستعانة اراد بوصف كاستعانة حدثا فانه قال في اول علم كاستدلال الحدث وصف الشيء
وصفا مساويا بها اما حتما واما عقليا اي تحقيقا حتميا او تحققا عقليا وقد عرفت معنى الوهمي
المحض وهو ان يكون صوص تخترعها المخيلة باستعمال الوهم ايا ما كصوص الناب والمخلب في المنية
المشبهة بالسبع ثم ينقسم كل واحد بمعنى ان كل واحد من التحقيقية والتخييلية ينقسم الى قطعية
واحتمالية الآن كاقسام الحاصلة من تقسيمها معا ثمانية لان كاحتمالية المندرجة في كل منهما قسم واحد
في الحقيقة ولا اختلاف الا بالعبارة وكاعتبار فلذلك قال فهذه اقسام اربعة ولم يقل ضربة وقد
اشار الى اتحاد العبارة ايضا بقوله كاستعانة المصرح بها مع كاستدلال للتحقيق والتخييل فان قلت
لما ذا لم يعتبر التحقيق والتخييل في كاستعانة المكنى عنها اما باعتبار المشبه به المذكور واما باعتبار
المشبه المذكور على قياس اعتبارهما في المصرح بها اما بحسب الصوص او بحسب المعنى قلت لانه لم يوجد
هذا كله نقسام فيما ورد في استعمال البلغاء من كاستعارات المكنى عنها ربما فسحت رب
اشارة الى قلة وقوع هذا التقسيم في كلامهم او الى مخالفته لما هو المختار عند من رد التبعية الى
كاستعانة بالكناية والمراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا اوليا
وذلك بان يكون المعنى كاصالة للمستعار صالحا للموصوفية كالمصادر وسائر اسماء كاجناس واما كالفعال
والصفات المشتقة منها وما في حكمها من اسماء المكان والزمان وكالة والحروف فلا يدخلها معنى
التشبيه الا بتبعا اما مصادر تا كما في كاستعارة واما المشتق منها واما المتعلقات معانيها كما في الحروف و
سيأتيك تحقيق ذلك في مباحث كاستعانة التبعية وربما اورد كالتقبل لان
اكثر كاستعارات خالية عن التجريد والترشيح واشار بذكر اللحوق الى انها انما يعتبران بعد تمام
كاستعارة بقرينتها ولم يذكر كاستعانة الخالية عنها ولا الجامعة بينهما اذ لم يشترط منها باسم
جامد ولا حاجة لشيء منهما الى بيان فلذلك قال وهي اي كاقسام الحاصلة من ضم كاقسامات ثمانية

لهُ بصار مُدرَكةً بها واللامُ في ولئن كانت ابتدائيةً لامُوطئةٌ وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن
اللغة اي وان كانت الشجاعة من اشتد اوصاف الاسد اختصاصا به ومن أمكنها اي اقواها تمكنا فيه
لم تخرج بذلك نفس المعنى الحقيقي للاسد وانما يكون كذلك ان لو كانت اللغة وضعت اسم لاسدها لكن
لم تخرج لاسم لها وحدها بل وضعته للشجاعة كاينة في مثل تلك الجثة لاسدية وقد تسامح في بين العبارة
اذ مقصوده ان لاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة في الواقع بالشجاعة لانه موضوع للشجاعة المخصوصة
او لمسمى تلك الصورة حتى يدل لاسم عليها مطابقة او تضمنا وكذا قد تسامح في قوله ولو كانت وضعته
لتلك الشجاعة اي الكاملة التي تقرر بها اذ مراده انه لو كانت وضعته لمفهوم الشجاع لزم امور اربعة لا يقول
ان يكون لفظ لاسد لفظ الشجاع لا اسما ولا ان يكون استعماله في لانسان الواصل الى غاية الشجاعة
من جهة التحقيق لامن جهة التشبيه لانه حينئذ فرد من افراد مدلوله والجراءة بالمد وفتح الجيم مصدر جرؤ
يقال جرؤ جراءة فهو جريء والمقدم مصدر ميمي من لاقدام الثالث ان لا يكون في اسم لاسد المطلق
على لانسان الشجاع شائبة استعارة لان لاستعارة مبنية على التشبيه ولا تشبيه على ذلك التقدير
الرابع ان يصير المطلوب بالقرينة مفادا على وجهه اذ كان المطلوب بها منع الكلام عن حملها على ما وضعت
له وقد صار للمطلوب بها لا كون الى الجانب حملها على ما وضعت له واللوازم كلها منتفية اتفاقا فكذا الملزوم

وثانيها انه ليس بلغوي اي بل هو مجاز عقلي تحقيقا لمنع ان التصرف في امر عقلي وذلك ان المتكلم قد
اثبت لاسدية للرجل الشجاع بطريق لادعاء فكان لفظ لاسد باقيا على معناه اللغوي الا ان ثبوت
ذلك المعنى ههنا بتصرف من العقل على وجه لاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا ومنع فاعلم ان
يكون اطلاق اسم لاسد ولفظة ذلك اشارة الى الرجل ولفظة هذا الى الصيغة وقوله لتذهب ذلك في الوهم
تعليل لمنع ولفظة ذلك اشارة الى كون لاطلاق عن اعتراف وقوله اني يكون متعلق بقل اي قل لي جوابا
هذا لاستفهام وموضع تعجب قوله لا تعجبوا بنصب موضع ورفع قوله والحاصل انه لا مانع للتعجب من
تظليل انسان صبيح الوجه لاخ بل انما ينبغي من تظليل الشمس لحقيقية وكذا لا مانع للنهي عن التعجب
من بلى الكتان بملابسته للانسان الجميل انما ينهى عن التعجب من بلاء بملابسة الفقر والبدر لحقير والغلاة
شعار يلبس تحت الدرع والثياب فيكون على الملاصقة للبدن يقال زر القميص اذا شده ازرارا و
لمحه اي ابصره بنظر خفيف والمجر بكسر الميم ما يشد المرأة على ساقها ومع كراهة بديد قد ثبت

ان المتكلم بالاستعارة يدعي للرجل مثلا معنى لاسدية ولا يعترف اصلا بانه رجل هو مقر على انه اسد
وعلى انكار انه شيء غير لاسد ومع هذا كله اصر بعضهم ان يقال لم يستعمل الكلمة الا وضعت له بل يكفي
انها مستعملة فيه فلا يكون اسم لاسدية مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى الذي عرفته واما عطف قوله وانه
شجاع وانه قمر بالواو اعتمادا على ظهور المراد مما سبق من العطف بأو حيث قال او اطلاق اسم الشمس
او القمر وصدارة زيد بدكام هذا مصدر ميمي ومبتدأ خبره على احد الوجهين وليس قولنا و
اخرى ظرفا للتردد اذ ليس للتردد حاصلا في كل منهما بل هو ظرف للقول المستفاد من اي يقول تارة انه
لغوي واخرى انه عقلي والمراد بهذين الوجهين هو النظر الى كونه مستعملا في غير ما هو له عند التخصيص و
النظر الى الدعوى المذكورة والاصرار عليها لا يأتوا بفعلها اي لا يتركوا من كل قول وهو التقصير ويقال
لا يأتوك بنصحا لا يمنعك لكنك اذا وقفت لما بين وجه كل واحد من القولين شرع في نصرة القول
الاول اعني كونه مجازا لغويا فاشار الى ان بين اصرار المستعير على ادعاء لاسدية للرجل وبين نصبه
قرينة دالة على ان ليس المشكل المخصوص مدافعة ظاهرة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما كشف لك
ذلك الوجه الغطاء عن هذين القولين واراك ان الصواب هو القول لاول لانه يظهر بذلك الوجه ان
الاسدية المدعاة للرجل راجعة الى غير المتعارف ولا شك ان لفظ لاسد موضوع للمتعارف فقط فاما
استعماله في غير المتعارف انما يكون على سبيل المجاز اللغوي وقوله مصدقة على صيغة المبني للمفعول صفة ثانية
لقرينة ومعناه مسلمة عند اي عند المستعير وانما اعتبر التسليم عنده لانه منشأ ابهام التنافي والمدافعة
على نحو ما ارتكب منعلق بقوله على ادعاء ان افراد جنس كل سدية فسمان بطريق التاويل والمعنى
على ان تدعي ذلك وتزعمه كما ينبغي على نحو ارتكاب المتنبي هذا كله دعاء في عدنف واصحابه قوما من الجن
بواسطة صدور امور غريبة منهم وفي عدتصالا من جس الطير بسبب سرعتها في السير فانه جعل كلا
واحد من الجن والطير فسمان متعارفان وغير متعارف الابدى انه ليس المعنى على تقدير اراده التشبيه
اذ لا يصح ان يقال لجن كقوم من الجن في زي ناس فوق ما هو كطيرها شخوص الخيال وقوله مستشهدا على
من فاعل ان تثني وما بنكل صفة دعواك والمراد بالمخيلات العرفية القضايا التي تؤخذ في النفس خيالا
مقبولا في العرف بالتصديق بها وقوله من نحو حكمهم بيان للمخيلات وبعض التاويلات المناسبة لها
بنكل الدعوى من ان لاسد لا يهرب من الذئب وان كان سبعا لا يكون بحيث لا يقاومه احد والرواية في انه

واراد بما يخص المشبه به ما يخصه اما مطلقا او بالقياس الى المشبه فيتناول اسم جنسه كما في التصريحية
وما يكون لوازمه كما في المكنية والمقصود بذكر الحالين اعني مدعيا وذا لا يخفى ما ينبغي عليه الاستعارة لا ما هو
عن شيء باقتراره في الذكر يعني بذلك ان اسم المشبه ليس مذكورا معه لا لفظا ولا تقديرا ولا بتبعية
عما مر تخصيصه ان المنية انشبت اي اعلقت اظفارها وهذا المثال موزون وفيه اشارة
الى البيت المشهور لابي ذؤيب وقوله بادعاء السبعية لها اي للمنية تصريح بان المراد من لفظ المشبه
هو السبع لا ادعائي اعني المنية المصورة بصورته لا السبع الحقيقي وقوله برز جواب متى ادعيا وفي
معنى ظرف لبرز بعد تقييده بالظرف كقول اعني فيما صادفني وقوله نظرا تعليل لبرز على معنى حكم برزه
نظرا الى ظاهر الحال ظهرت مع ذلك اي ظهرت المنية مع المخلب والناب المتبت لها ظهور نفس
السبع مع المخلب او الناب في ان السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له مخلب او ناب ولفظ كذلك حال من
المستتر في ينبغي وانت خبير بان ما ذكر لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة في لفظ المنية كما يقتضيه ظاهر
في الاستعارة بالكناية بل يدل على ثبوت معنى ما في اثبات المخلب للمنية وهو المسمى بالاستعارة التخييلية
عند غيره كما سنعرفه وكذلك الصورة المنتزعة على شكل المخلب او الناب يشير به الى الاستعارة
التخييلية على ما ذهب اليه وسيرد عليك تحقيقه وانما قال في تصويرها اي في صيرورتها مسماة دون تسميتها
لان البروز بواسطة النسج الذي هو بمنزلة اكتساء المنتسج اسم للاستدلال بواسطة التسمية الا
ان يجعل مصدرا من المبني للمفعول وقيد عدم الفرق بالنظر الى الدعوى لانه اذا نظر الى الحضة كان الفرق
ظاهرا اذ المتحضة متسمة باسم المخلب وضعا دون المنتزعة وههنا سؤال وجواب ذكرا في فصل
الاستعارة بالكناية ان الاستعارة ادعاء ان المشبه كالمنية مثلا فاظفار في جنس المشبه به كالسبع فلا ينافي
الاعتراف بحقيقة المشبه ولا اعتراف بها اقوى من التصريح باسم جنسه فيلزم ان يجمع بين الاعتبارين المتنافيين
والاعتراف الكامل واجاب عنه بالتاويل في اسم المشبه كما ستعرفه ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور
كما في الاستعارة المصرحة بها كقولك في الحمام اسد او المتروك كما في المكنية عنها كقولك اظفار المنية مستعارة
منه ويسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد في المثال كقولنا السبع في الاول مستعارا وهذا اعتراف
منه بان المستعار في اظفار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف لما اختاره من
ان الاستعارة في لفظ المنية لكنه موافق الذي لا محيد عنه كما سيتبين تحقيقه في مباحث الاستعارة بالكناية

وكقولي بظاهر عبارته ان يقول والمشبه مستعارا له الا انه راعى لطيفة فعبر عن المشبه بالمشبه به قصدا
الى ان في اسم المفعول مستترا راجعا الى الموصول وان الضمير المجرور في به راجع الى المشبه به المذكور
سابقا ومن المعلوم انه لا مستتر في السابق بل الجار والمجرور العايد الى الموصول فاعل لاسم
المفعول وقد نقل عن المصنف انه قال الالف واللام في قولي المشبه به استعارة له اسم موصول
بمعنى الذي بخلاف قولي وبسمى المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب ذلك في توجيه كلامه كما عرفت مع
ابتنائه على ان يجعل لفظ المشبه به في عداد ما سمي من غير قصد الى معنى الفعل كالمؤمن والكافر
فيكون الضمير في به راجعا الى الموصوف المقدر كما في المنكر اعني فوكل مشبها به ويجعل لفظ المشبه المذكور
ههنا بمعنى الوصف دون الاسم او يجعل كقول على ما ذهب المازني والكسائي على ما ذهب الجمهور
والذي فرع سعدي من ان كلا من الاستعارة تنعقد ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السر في
امتناع دخول الاستعارة في الاعلام وذلك لان بين الاستعارة على المبالغة في حال المشبه به وذلك
انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان كل جنس مشهور باوصاف ما حتى ان
اسماءها تغني عن اوصافها اتباعا ناقا واما كل شخص فقلما يشتهر باوصاف كذلك فلا يقع كالاستعارة
في الاعلام الشخصية الا نادرا كما اذا تضمن نوع وصفة اي دلت عليه التزاما بسبب خارجي اي
عارض فلما يتفق نحو رضع محمد الاستعارة كعلام فيقال رايت البوم حاتما او عادرا وما جرى مجراها
يعني لتضمن سحبان الفصاحة وبافل البخل والمهاهة واما عد هذا النوع لغويا بين اولا النوعة
في تسمية استعارة ولم يتعرض لوجه تسميته مجازا ومعنويا ومفيدا ومنفعا للمبالغة في التشبيه لظهوره
مما تقدم بل لغرض لكونه لغويا اذ فيه خلاف احدهما انه لغوي نظرا اي قال بعضهم انه لغوي نظرا
الى ان لفظ كاسد مثلا في غير ما وضع له عند التحقيق وقوله فانا وان ادعينا الى آخره بيان
لكونه مستعملا كذلك والفاء في قوله فلا تنجاوز زايدة لانه خبر ان لا جزاء وان ادعينا ويجوز ان
يجعل جزاء له فيكون الواو والداخلة على الشرطية مزيدة بين المبتدا والخبر على ما قيل في قوله وكنت
وما بينهما في الوعيد والصون اشارة الى هيئة المجموع من حيث هو مجموع والمراد بالهيئة بعض
اجزائه بالنسبة الى بعض وعباءة العنق بفتحه ما يغطى به الرقبة ومن سابرى بيان لما مال ومن الصفات بيان لسابر
اي وما للاسد من بأس في جنس ذلك المذكور من الصفات الى الاشكال في بنوتها للاسد لكونها ظاهرة لحواس

اعنى التغيير من النسخة الى الضبق فليستعمل اللفظ فيه مجازا فانه اقرب كثيرا مما تكلفه المصنف أما يجب
جواب اجرى عما منع يجب ان يكون ذكل التجوز في كلا قرب الذى هو قولك اجرى واجرى وانما كرر
أجرى مع العطف نظرا الى استقاضته جريانه في كلا بعد كانه قال يجب ان يكون في كلا قرب اولى بالجريان
والكثرة استقاضته في كلا استعمال واشار ذكل بالدفع عطفا على المرفوعات السابقة اى ومن امثلة المجاز
امثال ما ذكرت من كلا مثله المتقدم وقوله مما تقدمى بيان للامثال ولفظ الكلا مظهر وضع موضع العايد الى
الموصول كانه قيل من الكلا التى تعدى عن معناها كلا وقوله لتعلق بينهما متعلق بتعدى وقد بالغ في
تفهيم وجه التعلق بقوله قويا كان اى لكنه اراد انه مشروط بان يكون نوعه معتبرا في اللغة اذ قد يكون بين
الاولين التعلق بوجه تام القطع بانه لا يصح التجوز بين جميع كلا اشباه وللتعلق هذا تعليل لقوله
يحتمل على صيغة المبنى للمفعول والمراد ان مذهب الجمهور هو ان كلا في ان لا تسجد صلة اى زايدة
كما في قوله ليلا يعلم وذكل لانه لا يشتبه على احد ان المانع انما منع ابليس من السجود لا عن ترك فالمعنى
ما منعك عن ان تسجد وعندى انه يجوز ان لا يكون كذلك لا زايدة بل تكون قرينة للمجاز في منعك وبيان ذكر
ان بين المانع الصارف عن الفعل وبين الداعى الى تركه تعلقا معتبرا هو ان الداعى الى الترك بسلام
كونه صارفا عن الفعل فجاز ان تستعمل منعك بمعنى دعاك ويكون المجاز المحذوف في كلا الى دون كما كان
اى ما دعاك الى ان لا تسجد والظاهر ان يقال مرادنا به دعاك الآن نسامح في العبارة فنذكر بدل
دعاك ما دعاك لعدم كلا لباس ويجوز ان يقال اراد بالصيغة في به لفظ منعك المعروف بكلا ما وكانه
قال ما منعك بمعنى ما دعاك ونظيره ما منعك اذ رايتهم ضلوا ان لا تتبعنى اى ما منعك عن ان
تتبعنى وعندى منعك بمعنى دعاك اى ما دعاك الى عدم اتباعى في الغضب لله وشدة الزجر على المقاتلة
مع الذين كفروا والى عدم الوقوف في التحرج عن ما عن وقع من الفتنة ولا تكن فيما بينهم ومن امثلة
المجاز المستغنى منه فصلا لكان كلا خلاف فيه ولانه باب عظيم وتحقيق الكلام في كونه مجازا مفتقر
الى التعرض للتناقض وذكل لان قولك له على عشرة الا واحدا كلام متناقض بظاهره لاقتضاء اوله
ثبوت الواحد في ضمن العشرة واقتضاء آخره نفيه وقد افترقوا في التفصى عن هذا الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان المستثنى
والمستثنى منه وأداة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة كما ان العرب وضعت لمعنى واحد كما لو قال لفلان على عشرة
احدها مختصرة هى لفظة نسعة وكلا خرى مطولة كعشرة الا واحدا وضعف ظاهر ومنهم من اختار انه اريد

بلفظ عشرة مثلا آحادها باسرها واخرج باداة الاستثناء بعضها عن تعلق النسبة الذى يقتضيه العدد بظاهرها
ثم حكم بالثبوت او لا نتفاء فعلى هذا لفظ عشرة باقيه على معناها الحقيقى الذى تدل عليه حال افرادها وقد اخرج
بعض آحادها عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ما ذكر من كون المستثنى منه مجازا فيما بقى بعد
الاستثناء فالعشرة مثلا مستعملة في التسعة وقرينة المجاز فوكل الآحاد فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء
اذا اريد بلفظ العشرة التسعة لم يدخل الواحد فيها فلم يكن الآحاد اخراجا اذ لا يتصور الاخراج الا
بعد الدخول مع اتفاق الكل على ان الاستثناء المتصل اخراج الشيء عما دخل فيه غيره فلا تناقض
عنه في فصل الاستثناء بان دخول الواحد في حكم العشرة ليس مقدرا من قبل المتكلم بحسب ارادته و
الاناقض آخر كلامه اوله بل من قبل السامع لتناول العشرة للواحد بحسب الوضع فظهر ان تحقيق
كون المستثنى منه مجازا مبنى على لزوم التناقض فالاولى ان يؤخر الكلام في الاستثناء الى الفراغ عن العلم
الباحث عما للتناقض من المباحث والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات لما تقدم بيانه ان
تسمية هذا النوع من المجاز مجازا للعدول به عن مكانه الاصلى ولغويا لاختصاصه بمكانه الاصلى حكم الوضع
لا بحكم العقل ومعنويا لتعلقه بمعنى الكلمة لا بحكمها واما تسميته مفيدا فلتضمنه شبه شاهد لتحقق المعنى
الذى اريد به لما سيجيء في آخر بحث الكناية من ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا شك
ان تحقق الملزوم شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد فاذا ذكر لفظ
اليد فقد اثبت بتبعه ما اريد به من النعمة او القدرة بمعونة القرينة واما فاقد شبه شاهد لان المعنى الاصلى
ليس مرادا حتى يكون شاهدا حقيقة نعم لفظ مذكور فهناك شبه شاهد ولما كان حقيقة اصل المعنى هى المرادة
في محل المستغرق لم يتصور فيه شبه شاهد لتحقق المعنى الذى اريد به فوق الفصل الثالث في المستثنى
فتركه استعارة بالمعنى المصدرى وذكر احد طرفى التشبيه على اطلاقه ليتناول المشبه به كما في كلا استعارة
التصريحية والمشبه كما في كلا استعارة بالكناية واراد بالتشبيه التشبيه المعنوى وهو ان لا يصرح بشيء
بما يدل على احد طرفيه مشبها ولا مشبها به مع كونه مقصودا وتريد به الطرف كلا خر اراده
الطرف كلا خر اما على سبيل التخصيص كما في كلا استعارة المصرح بها حيث ذكر لفظ المشبه به واريد ما هو
المشبه حقيقة واما على سبيل كلا دعاء كما في كلا استعارة المكنى عنها حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء
لا حقيقة وقوله مدعيا حال من فاعل يريد وقوله والا عاذكل اى على كلا دعاء المذكور حال من فاعل مدعيا

فلت

بينهما بان يراد بقرأت معنى غير نفس القرآءة ولا يراد ههنا سوى ارادة القرآءة ولا تلتفت فد
تقل ايمة القرآءة ان فوادهبوا الى ناخير للاستعاذة عن القرآءة منهم ابوهريرة والنخعي وابن سيرين وليس
ذكر مخالفا للمعقول اذ فيه احتراز عن الوسوسة الموذية الى العجز بالقرآءة ولا عند اذ بهذه الطاعة الا ان
لجمهور على التقديم طلبا للحضور المهم في حال القرآءة فلذلك نهى عن الالتفات الى من يوخر الاستعاذة وعد
تاخيره من ضيق مجال الموخر في اساليب الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات وقلة اعتداده بالطريقة
المشهورة بقرينة فقاربت قد يقال جاز ان يكون فقاربت تفصيلا لنادى على ما قبل وفاستقاما
انفسكم على تقدير كون الفعل نفس التوبة بناء على ان حق التفصيل ان يعقب كما يجيء في الذكر واذا
عمل مجيء الباس على الهلاك كان اهلكنا بمعنى اردنا اهلاكها كما يجيء مجيء الباس بعدما ارد بالاهلاك
وقد مر انه عد من باب الغلب وانه فسر مجيء الباس بالحكم بمجيئه واستنهاره ولما عمل الباس على عذاب
القبر او عذاب الاخرة فمما لا يصح لان الحال اعني قوله بيانا اوهم قائلون يا باءه كل هذا وانما حض
وقت البيات ووقت الغفلة لمجيء الباس لانهما وقت الغفلة والدعة فتزول العذاب فيهما الله
وافطع بقرينة انهم لا يرجعون فقرئ ان من بالفتح على ان لا زايدة فالمعنى وحرام اهلكناهم انهم لا يرجعون
اى يمتنع رجوعهم عن معاصيهم لحذ لان الله تعالى اباهم او على ان ما مناك مبتدا محذوفا اى وحرام على اهلكناها
ذاك اى المذكور في الآية السابقة من العمل الصالح والسعي المشكور لانهم لا يرجعون عن معاصيهم فهلكون
اللام محذوفة عن ان حذفا مطردا وقرئ ان بالكسر فلا بد من حذف المبتدا وعلى التقادير كلها هو
قرينة على ان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية لا يتصور فيمن اهلكوا حقيقة بل فيمن
اريد اهلاكهم ومنه ما امنت فصله عما قبله اما لخفاء قرينته واحتياجه الى مزيد بيان واما لان
صاحب الكشاف عده عاطفة حيث قال اقسم بومنون يدل على انهم اغنى من الذين اقترحوا على
انبيائهم الآيات وعهدوا انهم يومنون عندها فلما جاءتهم نكثوا وحالفوا فاهلكهم الله فلو اعطينا هم
ما يقترحون لكانوا انكث وانكى الآن ما ذكر اصدق منعا وابلغ في الوعيد وذلك ان ترتب
انكارا بمانهم على ما سبق يقتضي ان يكون للوصف بالاهلاك مدخل فيه وذلك بان يجعل الاهلاك عبارة
عن تقدير الكلام ارادة اهلاكه مجازا فيكون معنى الآية كل قرية اردنا اهلاكها لم تومن واحد من
تلك القرى افهؤلاء يومنون ونحن على ان نهلكهم وفي هذا من الكناية عن اصرارهم على عدم الايمان ومن

الوعيد بارادة اهلاكهم ما لا يخفى وانما حسن الاستثناء اى امتناع من يوخر الاستعاذة عما ذكرت
من كون قرأت بمعنى اردت القرآءة على ضيق المجاز في فنون المجاز وهو مما لا اصل
يتركل عليه حول المآل للتشبث عملا بعد نقل لانه اى لان التجوز بالفعل عن الارادة مما جرى فيما
مر وبعد من كون قرأت بمعنى اردت القرآءة جريا مستفيضا مشهورا بحيث اى ذلك الجري المستفيض
وقوله من اذا تكلم مفعول ثان لتذكر وكلمة اذا مفعوله وجاز ان يكون صلة للوصول اى من يكون وصل في
زمان تكلم بخلاف وكون ما لغير قبيل مفعولا ثالثا له اى يكاد يدرك المتكلم بخلافه كمن خالف البينة
المرضية الخ نقلنا ما او لوا العقل بالقبول الا ترى انك اذا قلت احدث ثم التيمم ضيقا كان مستنكرا
جدا لمخالفة ذلك لما سنعال المشهور المقبول ألبس كل احد بيان لجريان التجوز بالفعل
عن ارادة فيما مر وبعد جريا مستفيضا فان قوله وعليه قيل اشارة الى ان له نظائر كثيرة لان كل
احد بقبول للبناء وبتح البيت وللثياب ضيق الكم وطول الثوب وللكاتب ذو القلم وفي السين
الى غير ذلك مما لا يخفى وانما قال كما يشهد له عقل مع ان اختصاص كل لفاظ بمعانيها انما هو بحكم الوضع دون
العقل لان مفهوم التضييق بحسب وضعه جعل الشيء ضيقا واما اقتضاء هذا المفهوم ان يكون مناكسة
سابقة فيشهد به العقل قطعا واراد بقوله التوسعة معنى التسعة تجوزا فينزل اى كل احد
يقرى بصيغة الخطاب ايضا وكذا الكاف في ثمة بامره مجوز مراده اى مراده المجوز والمعنى
مراده بحسب تجويز ارادته وهو التسعة والحاصل انه جعل التسعة المجوز ارادتها كالواقع ثم اخبر
فقد تجوز بالتضييق الموضوع لتغيير التسعة المحققة عن تغيير التسعة المقدرة هكذا قيل وليس بشيء اذ لا
يكون المثال حينئذ من قبيل التجوز بالفعل عن ارادته اصلا فلا يظهر كونه ابعد من التجوز في قرأت فالحق
ان يقال نزل الارادة المتوهمة المتعلقة بالتسعة منزلة التسعة فعبر عنها بالتسعة لان ما ال من
العبارة اعني التضييق الى فوكل غير التسعة بمعنى غير ارادة التسعة الى ارادة عدمها وبهذا ينكشف
كونه ابعد من التعبير بالفعل عن الارادة المحققة والى ما ذكرنا اشار بقوله اما الذي مناكسة موجود تجويز
ان يريد المختار التوسعة اى مناكسة ارادة مجوزة منوعة ثم قال فينزل مجوز من مراده واراد به التسعة
مرادا بها ارادة التسعة لا معناها الخ كما توهمه ذلك القائل وبنى عليه كلاما مع كونه معرفا بان ضيق ثم
من قبيل ارادة الشيء منزلة ذلك الشيء والتعبير عنها به وقد يقال اصدات الشيء ضيقا من توابع معنى التضييق

المحمول ومنا عكسه وانما عطف بأو وقال بنحو من وجهه المذكور اى بالمحولية التى هى قرينة من
الحاملية والمخصص بفتح الحاء المهملة والفاء اسم لاناث البيت واسقاطه فى كل ما اشتهر بحمل البعير
الحامل له حتى ظن انه مشترك بينهما كما يشعر به عبارة الصحاح والتيئة الطليعة من رياث القوم اذا
طليعة لهم فى مكان عال والتاء فيه للمبالغة كفروقة وعلامة ولم يرد بقوله كانها الشخص كل ان مناكرتها
حتى يتوهم انه استعارة الا ترى انه لو عمل بظاهره الذى هو التشبيه لكان من قبيل اطلاق اسم المشبه به على
الا ادعاء كما فى لا سنفا المكنية بل المراد تحقيق العلاقة وتاكيد الاستعارة الى ان اسم الجزء لا يطلق على الكل الا لنكتة
كان لذكر الجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كانه الكل بعينه لكونه من جهتها اى لكون البيت من جهة
السماء فالسماء للبيت بمنزلة الحامل والرب اوباكتنام عطف على النبات اى اوان يراد بالبيت بالكتنام
فانه ايضا من اطلاق اسم المسبب على السبب كاطلاق النبات على البيت الآن الغريب ينبت للنبات وسنبل للكتنام
وصدر البيت اقبل فى المشى من رباه يصف غيثا بقال استقبل الفرس اذا رفع يديه وطرحهما معا
يجر برجليه والثياب البيض لا بيض ومن هنا اى ومن اطلاق السبب على المسبب اوجه من اطلاق
اسم المسبب البعيد يعرف وجهه فتبصر من فتر ابتدأ لا زواله بانزال الماء فانه جعل لفظ ما نبا نطحا
من لا نعام مطلقا على السبب البعيد الذى هو البيت وجعل لا نزال بافيا على حقيقته ومنهم من حمل فعل
انزل مجازا بمعنى قضى اوقسم لان قضاياه وقسمه توصف بالنزول من السماء من حيث انها كتبت فى
اللوح لا سيما اذا نظر الى ما ورد بمعنى انه اذا نظر الى ما ورد فى الحديث كان وجه ذكر النفير اظهر اذ بالنظر
اليه يظهر ان مدار امر ما فى معيشتها على انزال الماء من السماء وبزول ما يتوهم من انها قد تعيش بغيث
ليس من ماء السماء بل من مياه الارض والصخرة هى صخرة بيت المقدس وقيل كل صخرة كبيرة هى جبل
وقيل هذا اى ما ورد فى الحديث من انزال الماء الى الصخرة ثم قسمه هو معنى قوله الم تر ان الله انزل
من السماء ماء اى الى الصخرة فسلكه ينابيع فى الارض اى عيونا ومسالك ومجارى فى الارض كالعروق فى
الاجساد بقال سلكت الشئ فى الشئ فانسلك فيه ومما نحن فيه اى ومن اطلاق اسم المسبب على السبب
قوله بتذفا اى مطرا موسب الرزق وكذا رزقكم اى فى السماء المطر الذى هو سبب رزقكم وقال بعضهم
يجوز ان يشبه النبأ الذى بين الرزق والسماء بالنبأ الذى بين الظرف والمظروف فيكون فى السماء مجازا
حكما لا لغويا لانه لما كان اللغوى اكثر كان الحمل عليه اجدر وهذا اسهل لان ما ذكر مجاز لغوى ايضا

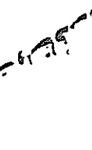

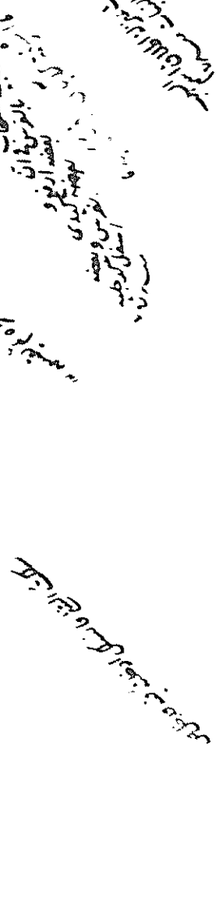

الا انه فى كلمة على طريقة الاستعارة وانما يكون مجازا حكميا ان لو شرط فيه غير السماء للرزق الى
السماء فتدبر ومما يخرط فضله عما سبق لانه قد ذكر فيه التجوز فى الفعل اعنى فى هراه الله
واصله الله مع كونه خلاف لانها على حقيقتها عند اهل السنة وهذا التسلسل اشار الى اعتبار علاقة
التسبيه المتناولة لاطلاق اسم المسبب على السبب كما فى الكر لا مثله ولكنه كما مثلى لا كاف
والدم ومعنى الطف به الصق به اللطف بفتح الطاء بكذا اى برزه به فهو متعد بنفسه وفسره البداية
باللطف دون خلق كعهد آر عاية لما مر مذهبه من استحقاق المكلف بالهداية ولو ابا فلابد ان
يكون فعاله اختيارية وفسر كفعال باخذ لان لا خلق الضلال لمثل ما ذكر وللاحتراز عن نسبة القبيح
اليه تعالى اى العناد المستلزم للنار وهو صريح فى ان اسم النار المسببة عن العناد اطلق على سببها
اعنى العناد وعند صاحب الكشاف ان اطلاق النار كناية عن نزكر العناد فلا مجاز هنا وقوله لا ستلزام
اموال البنامى ابانا اى النار دال على ان اسم النار اطلق على سببها اعنى اموال البنامى فيكون المعنى
انا باكلون فى بطونهم اموالهم الموذية الى النار فاندفع توهم التكرار وفى بعض النسخ لاستلزام
اكل اموال البنامى ابانا بدل باكل لفظ اكل استعارة لجهة السببية لكل اموال للنار واول البيت ان
لنا اعمرة عفا فالاعمرة عن عمار والعفاف عن اعجف غير فياس على لا له على ما ان وقوله اكافا اى
علفا بثمن اكاف بيان لوجه سببية لكاف للعلف كما ان قوله للتعلق بين ذلك العلف وبين الكاف
اشار الى علاقة المسببية الثابتة للعلف وقد يتوهم ان قول الماتن مبتدا وللتعلق خبره وكذا قولهم
مبتدا وللتعلق خبرها اى يتعلق مسببية الدبة للدم خبره وعلى هذا يصح ان يفسر قوله هذا التسلسل
اسم المسبب على السبب لكنه كما ترى بعيد عن مساق الكلام ومن امثلة المجاز لما كان السبب
بالفعل عن ارادته نوعا كثيرة الموارد شايع لاستعمال فضله على ما قبله مع انه من اطلاق ما وضع للسبب على
السبب وقوله استعمل على صيغة المبنى للمفعول مع النائب مسند الى فراث بناء على ان اللفظ او الجملة
واما ذكر المصدر اعنى استعمالا للاظهار متعلق بالجار فى قوله بقرينة الفاء ووصف الجار بالبين به كون
فيه استعمل مع ما فى حيزه بيانا لقوله ومن امثلة المجاز قوله نبا فاذا فراث والسنة بالجر عطف
على الفاء اى بقرينة مجموع الفاء والسنة المنفية ووجه دلالتها ان الفاء اذا دلت على ان ما بعدها
على الفور فاذا فراث والسنة المنفية اذا دلت على تقدم لا ستعاذة على نقض الفراء فلابد ان يكون

وكان ان نجعل الخبر في الفصل الاول والكلام فالقرب العهد يدل عليه فتقديره هكذا الفصل
الاول في المجاز اللغوي الراجح الى معنى الكلمة غير المفيد ويكون قوله المجاز اللغوي مبتدأ خبره بعد
اعني قوله هو ان يكون الكلمة الى سائقه وفي عمل ان يكون عاما وهو مسامحة شايعة في الكلام ولابد من
تقدير مضاف يصح به الحمل اي هو ذو ان يكون الآن التصريح بهذا المضاف في الكلام شنيع جدا
مع قيد ان يكون انف مرسون بدل عما اعتبار هذا القيد في مفهوم المرسن الشفافة من الترسن
مع ان نقل ايه اللغة ونبادر الفهم من موارد استعمال يشهدان به وباعتبار قيد المشفر والحافر في
مفهومها ايضا وقد سبق منا ان مادل عليه كلامه منا من ان انف والشفة والرجل مطلقة لا تصل
بالانسان لا ينافي ما ذكر في مباحث وجه الشبه من اختصاصها بالانسان استعمال انف من غير
زيادة في فتعال في معنى انف الذي هو متعد عن ذلك القيد فيصير مطلقا وصدر المبتدء
ومنقلة وحاجبا من عجا مدقفا مطولا وفاعا اي شعرا اسود كانه الفحم واختاران مستعارا خوذ
من السراج اذ بقال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه وقبل معناه كالسيف السريجي في الدفء ولا
واما كان في الكلمة غرابة تخل بفصاحتها والقرينة الدالة عما كون المرسن في البيت مطلقا نسبته
الى الانف بالفال في قد استعمل مقيدا بقيد آخر لا مطلقا لانا نقول لم نستعمل هو في خصوصية
الانف بل في المطلق الموجود في ضمنه عما قياس قولك رايت رجلا فانك لا تريد خصوصية زيد مثلا
او مثل المشفر اي مثل ان نستعمل المشفر استعمال الشفة بان نجرده عن قيد كونه شفة بعير ويكون المراد
منه مفهوم الشفة مطلقا واما احتياج قولك فلان غليظ المشفر مستعملة في الانسان الى قرينة دالة عما
ان المراد هو الشفة لا غير لجواز ان يراد به تشبيه شفة البعير في الغلظ فيكون المشفر مستعملا
لا مجازا غير مفيد ولا مجال لهذا لاحتمال في قوله ومرسنا سمي هذا القبيل ابتداء كلام لبيان وجه
التسمية لاختصاصه بمكانه كما صرح بحكم الوضع اي اي وضع كان فيكون التصرف فيه في امر وضعي
وهو المراد بكونه لغويا اعم مما يقابل المجاز العقلي الذي يكون اختصاصه بمكانه كما صرح بحكم العقل فيكون
التصرف فيه عقليا عند المصنف لقيامه مقام احد المترادفين بمعنى انه اذا نظر الى ما اريد به هذا
القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكان احد المترادفين اذا اقيم مقامه لا يقصد
به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا بعد مفيد اكذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا نفس

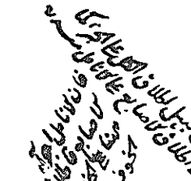

الحقيقة اعني العضو المخصوص وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كانه بمنزلة امر خارج
عن مفهوم المشفر فلا يتريب عما قياسه مقام الشفة فابن خلاف اطلاق احد صاحبي عما الاناسل في بعلان
اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق البدعا القدر يفيد تصويرها بصورة ما هو نظير
لها والصاحبان في كل من هذين الاطلاقين اثبات الشيء بينة كما سبقا وليس كذلك في المشفر لان المعنى
حقيقة نعم اذا اريد تشبيه انف كانسان وشفته وبجلة بمرسن الذواب ومشفرها وحافرها واستعمل
من كل لفظ في تلك المعاني المشبهة بمعانيها كان صلة كانت مجازات مفيدة من قبيل كل سنعار ولا
استحالة في كون لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد صالحا لان يكون باعتبارين مجازا فيه من نوعين
متباينين قوله الفصل الثاني المجاز اللغوي الراجح الى المعنى اي الى معنى الكلمة لا الى الحكم
لها هو ان تعدى الكلمة لم يذكر في هذا التفسير ما يجوز هذا القسم عن غير المفيد ولا استعار اما اعتمادا
عما تقدم في تقسيم المجاز الى افساده واما نظرا الى انه لا فيد فيه لا استعار بناء على ادعاء كون المشبه
عين المشبه به وللام غير المفيد ايضا لبقاء ما هو اصل المعنى واللام في قوله لتعلق اللغة بها متعلق بان
يراد وما بينهما اعتراض وفي قوله نصد رعن البداشان الى ان البدء بمنزلة الاب الفاعل للغة وانشاء
لها وادى بمعنى اللام لابناء في كونها في كل مجازا لغويا فاذا صار حقيقة عرفية وكذا اذا اريد بالقدر
لفظ البد القوة او القدر كان اراد بهما معنى واحدا كما يشهد به قوله لان القدر والمشهور ان
القوة صفة يمكن بها الحيوان من مزاولة كالافعال الشاقة والقدر صفة تؤثر عما وفق لارادة والاستعمال
البدء في المعنى المشهور للقوة غير معروف واشار بقوله اكثر ما يظهر سلطانها في البد الى ان البناء لسبب
المادي للقدر ولو قال ادبها بكون البطش ليكون تقليلا لظهور سلطان القدر في البد لكان اظهر
بشهادة الفطرة السليمة ولذلك ولان ارادة النعم او القدر بلفظ البد مبنية عما تعلق بين
المعنى المراد والمعنى كما صاحبهم لا يطلقون لفظ البد عما لا ملابسة بينه وبين الجارحة اذ لا بد من العلاقة
المصححة في المجاز المنعدى عن معناه الحقيقي وكون ان يراد المزادة بالتراوية المزادة ظرف الماء الذي
يتخذ به عما الدابة الى تنتقي رواية قال ابو عبيد لا تكون المزادة الا من جلدين تقام بجلد ثالث لتتسع
وجمعها المزاد والمزايد واما الظرف الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المقوي للمسافر فهو المزود وجمعه
المزاود اوان يراد البعير لم يذكر هنا لفظة نحو لقربه مما تقدم اذ هنا كاطلاق اسم الحال عما

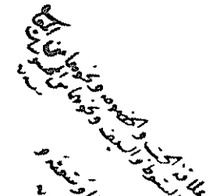

المستعمل في ما وضع له بوضع آخر وقولهم للملاحظة بين الكل والكل للملاحظة علاقة بينهما تخرج الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بوضع آخر وتخرج الغلط ايضا لكن يرد عليهم الكناية اذا لم يقيد بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له كما يرد عليهم الغلط فقد تساوى هذان الحدان ايضا ولم يحصل مقصودنا بقوله فتامل قولي وقولهم فتامل واعلم ان الكلمة حال وضعها اللغوي الكلمة اسم ان وخبرها الجملة الآتية اعني قوله حقها ان للنفي والظرف اعني حال وضعها معمول ان لانفي حسب المعنى واللام في لما عرفت متعلق بما في حقها من معنى الفعل ويجوز ان يتعلق به ايضا حال وضعها فيقدر الكلام هكذا حقها حال وضعها ان لانفي لما عرفت والحاصل ان لاستعمال معتبر في حدي الحقيقة والمجاز لاستعمال حال الوضع فالحقيقة ولا مجاز وقوله كالجسم حال من المستتر في ان لانفي وحال الحدوث ظرف لقوله لانسلم ولا متحركا وانما لم يستدل بذلك لان السكون هو الكون الكائن في المكان لا قول والحركة هي الكون الاول في المكان الكائن والجسم حال الحدوث له كون اول في مكان اول فلا حركة له ولا سكون واما حال الوضع فليس كذلك اي لانسلم ان الكلمة حقيقة ولا مجازا لكن حقها في حال الوضع الاول اي اللغوي لانسلم بهما اي لا اطلاق اي لا كون في حقيقة ولا مجازا اصلا وحقها في حال الوضع الآخر اي المتأخر عن الوضع اللغوي ان لانسلم بهما مع تقيد الحقيقة بنوعها اي لا كون حال الوضع الشرعي حقيقة شرعية ولا مجازا لحقيقة الشرعية ولا كون في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية ولا مجازا لحقيقة العرفية ولما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعها لانها لا تصل ذكر المجاز بطريق الاضافة الى الحقيقة ولم يقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا وان كان الاطلاق قد يحمل وذلك بان يفرض نقل الشارع او العرف اللفظ الى معنى آخر بعد الوضع اللغوي وقبل استعماله في معناه المجازي لا يكون الكلمة حقيقة ولا مجازا اصلا ولا حاجة في اثبات هذا الاحتمال الى فرض اختراع الشارع او اهل العرف لفظا لم يوضع في اللغة اصلا في لا صلين اي المجاز والكناية وقد اشار بلفظ التخلص الى انه كان في كلامهم انفلاق وتعقيد كما صرح به باستعماله على الحسنى ايضا وان نسوفه اي نسوق فاعل عند السلف ومرتبا حال من سنة وكذا قوله مقررا والاوابد الوحوش بقال ابدت البهيمة تابد وتابد بالضم والكسر اي توحشت وكفاطة الوزالة والتئام ما على الفم من النقاب وفاعلين حال من فاعل نسوفه كما ان منتهين كذلك اجروا اليه اي كتائب افكارهم والتناوبل الغاية اناخوا

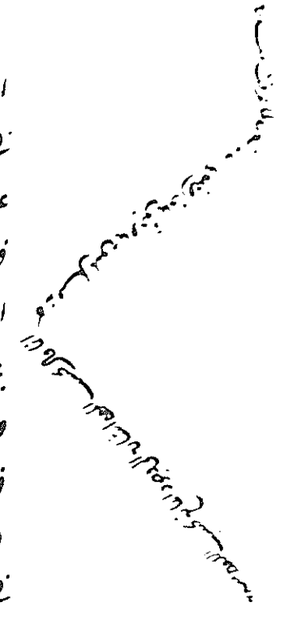

اي انا خوا نكل الركائب لديه فاذا استناخا اي ما يرونه وما نحن نراه على الخصوص في نحوه اي وسط ذراه اي ذرى تانك وهو بالفتح الكنف والستره وبالضم جمع ذرى بضم الذال وكسرها وهي على الشئ عن استطلاع طلعها اي عن طلب الاطلاع على ما حضنه ما يرونه وما نحن نراه اعلم ان المجاز بين به ما يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المفرد فيما سبق فانه في المفرد والكلمة فلا بد ان المجاز العقلي الذي هو في الجزء والنسبة واللغوي فسحان الظاهر انه اراد به اللغوي الذي عينه بقوله وهو ما تقدم فيتجه ان الراجح الى حكم الكلمة لا يندرج في اللغوي المفسر بما تقدم اصلا وقد اجيب بان المراد كما سيجئ معترف بان حمل المجاز اللغوي غير متناول للمجاز الراجح الى حكم الكلمة ومعترف ايضا بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون هذا التقسيم على راي السلف كالتقسيم الاول لكن يرد لان حدهم المذكور للمجاز اللغوي لا يتناوله ايضا فالاولى ان يقال اراد بالمجاز اللغوي الذي جعله مقسما ما يطلق عليه المجاز اللغوي واما الاعتراض بان الاستعارة التبعية كقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لا تندرج في المجاز اللغوي لاختصاصه بالمفرد فلا يحتاج في دفعه الا التاويل بما يطلق عليه المجاز اللغوي بل يكفيه ان يقال قسم الشئ قد يكون اعم منه من وجه كالابيض انا جعل قسما من الحيوان ولها اقسامات اي وللاستعارة اقسامات كثيرة ومباحث جمة كما يرد عليك مجاز اللغوي قدم المجاز اللغوي على العقلي لان الاول في المفرد والكلمة في الجملة وقدم اللغوي الراجح الى المعنى على الراجح الى حكم الكلمة لان الكلمة ملحق بالمجاز وقدم من اقسام الراجح الى المعنى غير المفيد لان المفسر للمفسر بمنزلة المركب بالقياس اليه وكذلك المفصل للمبالغة في التشبيه بمنزلة المركب بالقياس الى المجمل عهما ان مباحث غير المفيد اقل من مباحث المفيد الخالي وهي اقل من مباحث الاستعارة فقدم ما كان مباحثه اقل تغريبا للخاطر في التوجه الى الاكثر ويتلو الكلام اي يتلو المجاز العقلي الكلام في الحقيقة العقلية اي يتبعه في فصله كما هو حق التابع بالقياس الى متبوعه لا في فصل على حدة واما تقديم الحقيقة اللغوية على مجازها فلانه اخذ في حدوده فوجه الفصل الاول المجاز اللغوي راجع الى معنى الكلمة لكن ان يجعل قوله المجاز اللغوي خبر الفصل الاول كما اقتضته عدة الفصول لكنه وكان الظاهر ان يجري في جميع الفصول على ساق واحد الا انه تفنن وعدل عن ذلك في الثلاثة الاخيرة فاستعمل فيها كلمة في بناء على التاويل الذي عرفته في الاصول والفنون

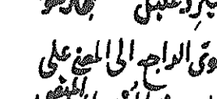

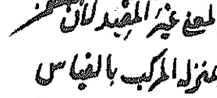

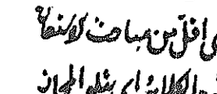

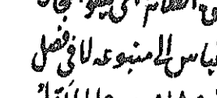

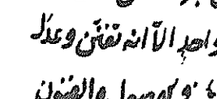

بافيا عاحاله دالا عاخصوصيته ذاته بحث لابصح اطلاقه بهذا الوضع عا انثنا آخر له عمز واعتبار المعنى
في الوصف لصحة اطلاقه عا ما قام ذلك المعنى به فلفظ أحمر ان كان وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية
ذات اصلا بل اعتبر ذات ما مع خصوصية معنى الحمرة فالحمرة داخلة في مفهوم لفظ أحمر وصفا بلا خصوصية ذات
فيصح اطلاقه عا كل من قام به الحمرة مطلقا وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة
كان المنبوت اوله ثبات خارجا عن مفهومه غير مصحح لاطلاقه بذلك الوضع عا غير تلك الكلمة واذا كان صفة
صح اطلاقه عا كل ذات اومثبت بوضع واحد فان قلت ماذا نقول في كتاب وآله أنهما من قبيل الاسماء
ام الصفات قلت بل هما من قبيل الاسماء الا انه اعتبر في مفهومهما خصوصية الذات خصوصية المعنى
ايضا وصارا بذلك اقرب الى الصفات من نحو احمر عا فظهر ان اعتبار المعنى في الاسماء وجهين احدهما ان
يكون خارجا عن المسمى كما اذا سمي من له حمرة بأحمر اي جعل عا واكثر ان يكون داخلا فيه ماخوذا مع خصوصية
الذات كنحو كتاب وآله وان اعتبار المعنى في الصفات عا وجه واحد وهو ان يكون داخلا في المفهوم ماخوذا
مع ذات ما مبهمة عا كل اطلاق والضابط ان ما اعتبر فيه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه
عا جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر
عا انه خارج عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة او عا كالاحمر او عا انه داخل فيه كالكتاب والآله والمعبار
في غير الاسماء الخ دخل في مفهومها الكف عن الصفات ان توصف ولا يوصف بها عا عكس الصفات فيقال مثلا
آله واحد قديم ولا يقال شيء آله ويقال كتاب كريم ولا يقال شيء كتاب ان تنزل مفعول له بتقدير مضاف
اي اتق النسوية مخافة ان تنزل لصحة اطلاقه عليه اي عا كل شيء الذي وصف بأحمر وفوله عن الآخر
متعلق بما في ابن من معنى البعد وان كبر استوآ اي من النسبة باعتبار المعنى وبين الوصف
لكونه مجازا عقولا استفاقا من كذا اي من آله بالكسر اذا حار وأصله وله او لكونه معبودا اشتقاقا
من كذا اي من آله بالفتح آلهة اي عبد والمعبود ان لفظ الله علم لخصوصية ذاته تعالى وان احد المعنيين
معتبر فيه لزم احد النسبتين به سواء قيل انه خارج عن مدلول العلم كما هو الظاهر في كل علام او داخل فيه اولا
بتفاوت الحال هنا بخلاف احمر عا لجواز زوال الحمرة فبزوال العلم ان كانت الحمرة داخلة في مدلوله
فظنونا اسماء ناجت جعلنا لفظ الله بسبب هذا الاشتقاق واعتبار المعنى فيه من قبيل الصفات التي
يجب اطراد ما فيها من كونه اسما ويلزم جواز اطلاقه عا غيره تعالى بدون اي بسبوتنا والحال ان موضع

البيت مكانهم الذي هم فيه ليلا ونهارا غفرا اي اغفر لهم غفرا ما صدر عنهم من نسبتنا الى الباطل
وسبهم اباتنا وكذا الحقيقة والمجاز عند اصحابنا في هذا النوع اي في علم البيان وموظوف لما مضى
وايراد كلمة كل في الحد ومشايخنا في عبارات لا دبا لان ذكر اقرب الى افهام المتعلمين وانضبط كانه قيل
كل كلمة اريد بها كذا فهي حقيقة ولا شك انهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على كل فرد من الحقيقة اعني الكلمة
التي اريد بها كذا فيحصل المقصود بالحد مع تقريب الى الفهم واشارة الى الضبط فقولهم كل كلمة اريد بها
وضعت له في وضع واضع عنرله ان يقال ان الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه المجاز المستعمل فيما
وضع له في غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما في حد ويخرج به الاستعمال ايضا بقيد الوضع لان المتبادر من
اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق كما مر فلا حاجة الى التقييد بعدم التاويل كما ارتكبه في حد وقوله بانى
المجاز بقيد الوضع ظاهر فقد ساوى جده حد بيع واضع اللغة وغيره وذلك لانه يتذكر به وبها
دل على انه اريد به واضع ما اي واضع كان ولو عرف لتبادر الفهم الى واضع اللغة لان الاصل والسابق
في الاعتبار هو وضعه وبانى كل وضع متاخر عنه لان اصحابها ينقلون الفاظا موضوعة في اللغة لمعان
الى معان لتقرير هذا القيد لتقرير اللغة لا قول قال قلت ملا عمل على الاحتراز عن
المجاز مطلقا فان المعنى المجازي يستند وقوع اللفظ له الى غير الوضع اعني العلاقة الصحيحة لاطلاقه عليه مع استناده
الى وضعه لما هو موضوع له قلت لم يحمل عليه لان معنى وقف له في وضع انها وضعت له فلا يتناول
من المجازات الا المجاز الذي اخرجه بقيد الحيثية ولا يمكن اخراجه بعدم الاستناد في الوقوع الى غير
الواضع والذي يقع له الكلمة في غير الوضع هو ما يتناول عقلا بوساطة الوضع لا بغير ما اعتبر للاعم
بالاخص فان الكلمة قد تقع في غير الوضع لما ليس لازما عقليا بل عاديا او اعتقاديا لانا نقول اذا اخبر
فان الكلمة قد تسامح في العبارة فذكر ما هو المعتبر في الدلالة عند الكل عا قصد التمثيل دون الحصر ولا
باس في ذلك لانه بصدد بيان ما ذكر تقرير اللغة لكل ولكل ان تقول اراد بالتناول العقلي ما يعم العادي
والاعتقادي ايضا فانها تكون واقعة لخمسة وخمسة ان اراد به وقوع العشرة لكل واحد من الخمسة
عا كل انفراد فلا مر ظاهر والدلالة تضمن وان اراد به وقوعها لمجموعها كان كل مرتبتا عا قبل من ان
العدد لا يتركب من كل اعداد الا تحته وكانت الدلالة التزاما وقولهم في حد المجاز كل كلمة اريد بها غير ما وقعت
له في وضع واضع بتناول الاستعارة لانها لم توضع لما اريد بها في وضع واضع تحقيقا وبتناول المجاز

الى الخبر لكن فهذا لاعتبار يدخل الكناية في حد الخفية ونحن بقيد الخفية بالغ ليس بكنايه هذا وانت تعلم
انه قد لا يقصد بالكنايه معنا ما الموضوع له اصلا كما في قولك لمن لا يجاريك له انه طويل النجاد فصدا الى طول قامته
واما ما يقال من انه لا بد في الكنايه من ان يقصد تصوير المعنى لا صيا في ذهن السامع لينتقل منه الى
المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكنايه من حيث التصوير دون التصديق فليس بشئ اذ لا
بد في المجاز ايضا من تصوير المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المنتقل عنه المناسبه المصححه للاستعمال فدعوى كون
الموضوع له مقصودا التصوير في الكنايه دون المجاز فان منع القرينه واجبه فيه وجب في المجاز فان منع القرينه واجبه فيه
وجب في الكنايه فتسما ثالثا عاحل في معنى معنا ها بالتحقيق هذا الظرف اعني قوله بالتحقيق متعلق
بمعنا ها حال منه والعامل فيها معنوي كانه قيل المستعمل فيما يناسب معنا ها ملتبسا بالتحقيق وفائدة
ان لا يخرج الاستعمال عن الحد فانها ليست مستعمله في معنى معنا ها مطلقا لكونها مستعمله في معنا ها بالتاويل
استعمالا في ذلك اي في معنى معنا ها والمجاز اعني بالنسبه متعلق بمعنى المغايرة المستفاد من معنى معنا ها
وقوله في ذلك النوع متعلق بمعنا ها اي ما يكون معنا ها في ذلك النوع واعترض على حدود المجاز بانه يجب ان
يراد فيها قيد يخرج الغلط كقولك لخذ هذا الفرس مشيرا الى كتابي بدل وذلك القيد مثل قولهم لعلاقة
بينهما وقولهم على وجه يصح واجيب بان عدول الحدود مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر
الغلط وهو غلط اذ ليس المراد به ما يكون سهوا من اللسان ما يكون خطا في التلفظ صادرا عن قصد
واعلم ان اراد به تحقيق فيد لاستعمال الماخوذ في تعريفا الحقيقه والمجاز وهو كلام حق لان مستعملا الكلام
ليس مستعملا فيها لالفاظ وانما كون هذا التحقيق منافيا لادراج الكنايه في الحقيقه فقد اشرنا اليه ولا
ماله وما عليه ومن حق الكلمة في الحقيقه بيان لسبب استغنا الحقيقه عن القرينه وفيدها بغير الكنايه لان
تفتقر في دلالتها على المكنى عنه الى قرينه وان لم تفتقر اليها في دلالتها على معنا ها لا صيا والباء في بنفسها
متعلق بان تستغني وقوله لنفسها تعليل للاستغنا بنفسها عن غيرها فان تعين الكلمة بنفسها لمعنى حكم
الوضع يقتضي ذلك للاستغنا واما ما يظن بالمشترك بعد فيظن ان المشترك مع كونه حقيقة غير كنايه مع
الى قرينه فلا يصح الحكم بان الحقيقة غير الكنايه على الاطلاق مستغنية بنفسها عن الغير وذلك ظن فاسد
فان المشترك اذا دار بين معنيين نبادر منه الفهم الى الموضوع له وان لم تقم بعينه لكن لما لم يذهب

الفهم الى غير الموضوع له كان في ذلك دلالة على الموضوع له اجمالا مستغنيا عن القرينه واذا اختص باحد
وضعيه انتصب دليلا دالا بنفسه على معين وذلك التخصيص لدفع المزاحمة للتحصيل الدلالة وافضائها
كما مر وحق الكلمة في المجاز بالغ في احتياج المجاز الى القرينه حيث قال وحق المجاز بتركب لفظ من
وكان حقه منصبا في عدم كونه مستغنيا عن القرينه وقوله لتبعيتها على صيغة المضارع تعليل لعدم استغنا
اي لتبعيتها في ذلك الغير الكلمة المجاز اد منها وسمى الحقيقة حقيقة اراد بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي
والمعنى اللغوي لكان التناسب اي لوجوه عما ان المكان مفعل من كان اي الثبوت والوجود
وجاز ان يكون لفظ المكان مجازا لاجل التفخيم اي لمنزلة التناسب اذا وجب اي ثبت ولذا
فسر الواجب بالثابت كيلا يتوهم منه معنى اللازم عقلا او شرعا واجب لها ذكر اي ثبوتها في موضعها
وقد اكد به قوله ثابتة في موضعها كما صيا عما تقدم من قوله فمعنا ها الواجب فهي عندي للتاكيد
في الوجهين اما على الوجه الاول وهو كونها فعيلا بمعنى فاعل فظاهر لانها في الاصل صفة الكلمة فلا بد من
واما على الوجه الثاني وهو كونها فعيلا بمعنى مفعول فمجاز في التكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة في
الاصل صفة مؤنث غير مجراة على موصوفها اعني الكلمة فيجب التانيث كما يقال مررت بقتيلة بني فلان وانما ارتكب هذا التكلف جريا على ان الاصل في التا هو التانيث وذهب الجمهور الى ان التا على الوجه
الاول للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة والنطيحة لان المجاز مفعل من جاز
المكان يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اي المجاوز بمعنى المتعدي ثم نقل الى الكلمة الخ تعددت مكانها
لا صيا اي مجازة وانما فسر قوله غير ما هي موضوعة له بقوله وهو ما لا يدل عليه بنفسها لما ذكر اظهار بعدها
من مكانها لا صيا ولما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم الى انه من قولهم
جعلت هذا مجازا الى حاجتي اي طريقا اليها من جاز المكان سلكه فان المجاز طريق المصور معناه وسلوك
اليه واعتبار التناسب لما ذكر انه رد على التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز اشار الى ان
اعتبار التناسب مزلة اقدام للاشتباه كما سلم الذي رد على فيه التناسب بالصفة على اقوام بسبب اعتبار
المعنى القايم بالغير في كل منهما ثم بين الفرق وازال الاشتباه بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح
ذلك كما سمع على غيره فاذا شتى ان له شعرا باحمر كان المسمى به ذا تلك الخصوصة وكان اعتبار الحمرة
لترجيح تسميته باحمر على تسميته باصفر فيكون الحمرة خارجة عن المسمى اذ ازالت الحمرة كان القلم

فكيف يقال ان المقصود به ذلك المفهوم الكلي وان اللفظ مستعمل فيه واما ثانيا فبان الحكم بكونه موضوعا للقدر المشترك يستلزم كونه متواطئا بالقياس الى معنييه مع كونه مشتركا بينهما وذلك مما لم يقل به احد ولا يرضى به المراد من له ادنى معرفة باللغة فالصواب ان يقال اراد ان الفراد اذا لم تخصص باحد وضعيه نباه منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه لما عرفته من ان الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه ولا شك ان هذين المعنيين متساويان في التبادر اليهما او ان اللفظ لا يتجاوزهما الى معنى ثالث فيكون دلالته على كل المعنى المراد ظاهرة لانهما بالنسبة مرجوحة بالقياس الى الدلالة على المعنى كالراجح كونها راجحة بالقياس الى دلالة ذلك المشترك على مقابلها المجازية فقوله في ان لا يتجاوز لم يرد به ان اللفظ مستعمل في عدم التجاوز بل اراد انه في ذلك لا يستعمل لا يتجاوزهما فكانه مستعمل في عدم التجاوز واشار بقوله غير محوج بينهما الى ان المشترك لا يصح استعماله في جميع معانيه اما مطلقا كما ذهب اليه الجمهور واما على الخصوص اعني اذا كانت المعاني متضادة كما في لفظ القرء تنابيه اما اذا خصصته بواحد التخصيص في قوله القرء بمعنى الطهر ظاهر واما في قوله القرء لا معنى الحيض فلانه لا شك للمعنيين فيتناول الحيض تعيين الطهر كما كان الوضع عينه بان انه بنفسه يعين ان تعيين لفظ القرء بازاء الطهر بنفسه يقتضي ان يكون موضوعا لاعلى منه اذ لا معنى لذلك التعيين الا جعله بحيث يدل عليه بنفسه واما احتياجه الى المخصص لدفع المزاحم فالقرينة في المشترك لتعيين الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز لتحصيل الدلالة فهي محركة من مقتضى الدلالة هنا والاستدلال الى ان الندفيقات الخ اوضحناها فقال وانه اي ما ذكر من حال المشترك مختصا باحد وضعيه وغير مختص لظنه فصل ناقل منك فاحفظه اي استعمل لا حباطا في الناقل المستعمل في معناه بالتحقيق خرج بقوله معناه ما عدا المستعمل من المجازات لان المتبادر من لفظ المعنى اذا اطلق هو ما وضع اللفظ بازائه وخرج بقيد التحقيق المستعمل فانها مستعملة فيما هو معناها بالتاويل والكناية داخلة في الحدود الثلثة للحقيقة كما يتهناك عليه ولا بد في الحدين الاخيرين ايضا من اعتبار قيد الحقيقة او التصريح باصطلاح المخاطب وهذا الماخذ يريد به ما ذكر من انه متى تعين عندك صاحب الوضع نسبة الحقيقة اليه بالوكل اي بجعلك عاقلا بامكان انضمام الحقيقة الى اكثر من تلك الثلثة وذلك بان يتعين مثلا ان الوضع من النهاة او المتكلمين فيقال حقيقة نحوية او كلامية وقد يسمى امثالك من اصطلاحية وعرفية خاصة واما المجاز فذكر هنا كلمة اما اهنا فلبيان المجاز لكونه مقصودا اصليا واورد له حدود الثلثة مقابلة لحدود الحقيقة عائدة

وقوله بالتحقيق متعلق بموضوعة اي هي مستعملة في غير الموضوع له التحقيق فيتناول الاستعارة المستعمل في الموضوع له ان تاويلي ولما لم يمكن اعتبار الحقيقة هنا كما اعتبرت في حد الحقيقة [illegible] في غير الموضوع من حيث انه مغاير له احتاج الى ذكر قيد آخر يفهم مقام قيد اصطلاح التخاطب المستعمل [illegible] اعتبر كون المعنى المستعمل فيه مغايرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة اذا كان نوع حقيقة [illegible] تلك الكلمة مستعملا في معنى مغاير لما وضعت له مطلقا وجائز ان يكون ذلك المغاير عين معناها الشرعي او العرفي مثل ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة في الاركان المخصوصة ولفظ الغائط في فضاء الحاجة فانهما مجازان داخلان في الحد وانما قلنا مطلقا احترازا عن المشترك المستعمل في بعض معانيه لحقيقته فانه مستعمل فيما يغاير الموضوع له معينا لا مطلقا وكذا اذا كان نوع حقيقتها شرعيا وجب ان يكون تلك الكلمة مستعملة في غير معناها الشرعي مطلقا مع جواز كونه عين معناها اللغوي مثل ان يستعمل الشارع لفظ الصلوة في الدعاء وقس عليه ذلك نوع حقيقتها عرفيا والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير وكانه اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا الجار به ولما ذكر استعمالا فيما لتبعيته لظهار المتعلق الجار الداخل على الغير وقوله احترازا ان لا يخرج اما محمول على حذف اللام دون عن اي احترازا لئلا يخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما في لئلا يعلم اي احترازا عن ان يخرج وقوله نظرا نقبيل لاحترازا ولا بد في قوله احترازا عما اذا اتفق من تقدير مضاف اي عن خروج ما اذا اتفق وقوله لا بالنسبة معطوف على محذوف اي فيما تكون موضوعة له بالنسبة الى نوع حقيقتها واما جعل الطلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار بطريق المجاز بناء على انه في العرف مخصوص بالفرس والبغل فنفع اي الكناية مستعملة في غير ما هي موضوعة له وذلك لانها ليست موضوعة للمكنى به وهي مستعملة في المكنى عنه لانه المقصود لا صالة من الكناية لا الموضوع له اعني المكنى به فانه مراد على انه وسيلة الى ذلك المقصود لا صالة ومنا بحث وهو ان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم يكن مستعملا فيه لما تقرر به فلا يتدرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا ويكون تقييد فيما سيأتي الحقيقة بما ليست بكناية لغوا ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح في آخر بحث الكناية بان اللفظ اذا استعمل فيما ان يراد به معناه وصل وهو الحقيقة اي ان ليست بكناية او يراد به غير معناه وصل وهو المجاز او يراد به معناه وغير معناه معا وهو الكناية وعلى هذا يقال الكناية مستعملة في مجموع المعنيين وذلك ظاهر ويقال ايضا انها مستعملة في كل واحد منهما لكونه داخلا في الغرض لا صالة ولا استعمال في كون احد جزئي الغرض لا صالة وسيلة

الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وما شرح فيه لان تمهيد القواعد في تغايرهما غير ممنوع
وذلك لجواز ان يكون بينهما مناسبة مصححة لانتقال الذهن من المعنى الاول الى الثاني كما يثبت علية في عدد
فصل علم البيان عما ذا اي عما ذكر من ان الكلمة المستعملة يطلب بها ان معنا ما فيكون حقيقة
وآخر معنى معنا ما فيكون مجازا او اما لم يذكر الكناية فلدخولها في الحقيقة كما سيجيء به حيث يبين خلافا
اصل المجاز والكناية ومبنى دخولها في الحقيقة ان يجعل ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه في
الحقيقة اعم من ان يكون وحدها كما في التصريح او مع ارادة معنى المعنى كما في الكناية واما ارادة معنى المعنى
عما لا انفراد فيه في المجاز وحده فالحقيقة فد سبق لوجه التعرض طا في اصل المجاز وتقديمها عليه و
التاويل في الوضع هو ان لا يكون وضعا حقيقيا بل ادعائيا اذ لا بد ان يكون مبنيا عما تاويل وذلك في
الوضع التاويلي اما بوجه في الاستعارة بان يستعار المعنى الموضوع له لغيره بطريق الادعاء مبالغة ثم
يطلق عليه اللفظ فيكون مستعملا فيما هو موضوع له ادعاء لا تحقيقا ويرد عليك في مباحث الاستعارة
تحقيق التاويل الذي هو مبنى ذلك الادعاء وانه لا يقتضي كون المستعار مجازا عقليا وحقيقة لغوية بل هو مجاز
لغوي ثم ان الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة مما لا حاجة اليه لصحة الحد لان لفظ الوضع ومالشتق منه اذا
اطلق تبادر الفهم الى ما هو بالتحقيق دون التاويل لكنه اراد دفع الوهم لمكان الخلاف في الاستعارة هل
هي مجاز لغوي او حقيقة لغوية وتظهر ثمرة دفع الوهم الاحتراز في حد الفاعل بقيد تقديم الفعل عليه عن المشتق
في زيد قائم وفي حد النعت عن الحال بقيد الاطلاق وقوله عما اصحة القولين لا يجوز ان يتعلق بقوله
يعد لان اصح القولين هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلا هو حقيقة لغوية بناء عما ذكر لكن قوله عما
فكيف يصح ان يعد الاستعارة مستعملا فيما هي موضوعة له عما القول بصحته بل هو متعلق بقوله الاحتراز
انما احترز في حد الحقيقة عن الاستعارة عما القول بصحته الذي هو انه مجاز لغوي واما عما القول بصحته الذي هو
انه مجاز عقلا وحقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز عنها لكن لما نسب الى ان يقدم قوله عما اصح القولين عما قوله
في الاستعارة لبلا يفصل فاصلا بين يعد وما عطف عليه اعني ولا تسبقها واعترض عما هذا الحد بانه لا بد فيه
من التقييد باصطلاح التخاطب كما هو المشهور في الكتب ليلا ينتقض بلفظ الصلوة مثلا اذا استعمله الله تعالى
في كلامه المخصوص لاستعمالها لدعاء فانه مجاز فطا مع دخوله في الحد ودفع بان الحقيقة مرادة
اي المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وما ذكرتم من المثال ليس كذلك ومن اورد بعد

اصطلاح التخاطب في حد الحقيقة اراد به مزيد توضيح او توهم ان الحيثية لا تعتبر في الحدود وكان
تقول وضع في هذا الحد قوله عما يدل عليه بنفسها موضوعة له في الحد السابق بناء عما ان
الوضع اعم من تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسها بحيث يستلزم دلالتها بنفسها عليه بل هما متلازمان اذا اختصت
الدلالة بما للوضع مدخل فيها وقوله في هذا الحد قوله دلالة ظاهرة موضع قوله من غير تاويل في الوضع
في الحد السابق واحترز به ايضا عن الاستعارة فورد عليه ان الاستعارة وان فرضنا مستعملة فيما هي
موضوعة له بناء عما ان الوضع اعم من التحقيق والتاويل لكن مستعمله فيما يدل عليه بنفسها لاجل علاقتها
في الدلالة عما اريد بها الى القرينة كما سيجيء في بحث الاستعارة وجوابه انه يدعى ان من جعلها مستعملة
فيما وضعت له فقد جعلها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء عما استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه
فيكون قرينة الاستعارة عند كقرينة المشترك بطريق الادعاء انها لدفع مزاحمة المعنى الحقيقي للتوصل
الدلالة عما المعنى المراد لكن ينجح ان لا يكون دلالة المشترك المحذوف مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة من نفس
اللفظ كما في الاستعارة فيخرج المشترك عن الحد ايضا وعكن ان يدفع بان ذلك في الاستعارة ادعائي
والمشترك تحقيقي فلا يلزم من عدم الظهور في الاستعارة عدم الظهور في المشترك او نقول دخول
المشترك في الحد لا قول للحقيقة ظاهرة بخلاف دخوله في الحد الاتي فلذلك يغرض لبنانة فزع بعضهم ان معنى
قوله او القرء الى قوله منتسبا الى الوضعين هو ان القرء مثلا ما وضع لكل واحد من مفهميه صريحا لزم
ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعني مفهوم لاحد الدابرين منهما وذلك لان تعيين اللفظ لكل
واحد بخصوصه تعيين اللفظ للاحد المطلق لا لمجموع المفهومين من حيث انه مجموع فانه غير لازم فاذا استعمل
لفظ القرء مطلقا اي غير مقيد بالنسبة الى احد وضعيه كان مستعملا في الاحد المطلق الدابر بين مفهوميه فان
الاحد المطلق معناه الذي يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين فقوله في ان لا يتجاوز اما بتاويل
مصدر بمعنى الفاعل اي وكاستعمال القرء في غير المتجاوز وهو الاحد الدابر او اما بتقدير مضاف اي وكا
استعماله في ذي ان لا يتجاوز وهذا كما يرى مردود جدا اقول لا فيان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه
لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما وهو مما لا سترة به ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ
مشتركا بين معنيين فقط ولوجب اذا اطلق لفظ القرء ان يتردد بين معان ثلثة اعني ذلك المفهوم
الكلي وفرديه واما بنا فيانا نعلم قطعا انه اذا اطلق لفظ القرء فقد اريد به احد مفهميه الا انا لا نعلم

بل يلزم من فهم معانيها المفهومة منها كما ان من فهم اللفظ لغة يلزم فهم اللافظ بل اراد انه يلزم
ان يفهم منه ثبوت السواد له وانتفائه عنه معا لامتناع انفكاك الدلالة عليهما عن ذات اللفظ
ان ينفك عنه دلالته عليها وجود اللافظ بمعنى فهم منه خلاف ما اذا كانت دلالته على المعنيين
لامتناع مناسبة ذاته لهما معا ومزاحمة كونه على غير وفق افرب مما ذكر لان من فهم اللفظ المشترك بين
الضدين بالوضع لجواز كلف الدلالة على اللفظ ح وقد يقال عسى دلالة اللفظ بذاته على معنى مناسب منه قبل
الحق فيما انتقل منه ذهنه الى ملاحظتها مع الجزم بانتهاء ليس مرادين للمتكلم معا مثل قوله هو ناهل
ولا يخفى ان الدلالة الثانية من ذات اللفظ عند القابل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم

ان للحروف انفسها خواص الظاهر ان القابل يهمل لخواص اينة علم لاشتقاق والفعل
وزان اينة علم الصرف وكل منهما معا الى الكل والجهر اشباع لاعفال في مخرج الحرف من النفس
الذي يجري معه والهمس ما يقابله وتحقيق ذلك ان النفس الخارج الذي هو وظيفة حرف ان تكيفه
بكيفية الصوت حتى يحصل صوت فوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري الحرف كان الحرف مهموسا
والحروف المهموسة هي المجموعة في قولك سكت فحثه شخص وجاء امامجهورة هذا هو المشهور واختصاصا
الحاء والهاء بالمهموسة والجيم والطاء والدال والباء بالمجهورة ذكر الرئيس ابن سينا في كتاب الشفاء
ان الجهور من الحروف المجموعة في قولنا قد ذكر أنزجر وظاب وان ما عدا ما ذكر من المهموسة والمتوسط
بينهما ما ذا ما فلا يجري كما في حروف اجد كفطن والرخاوة ان يجري الصوت
والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا يجري كما في حروف لم يرعونا وغير ذلك يريده
ولا يخفى ان هذه صفة خواص وضع بعضها ومنها للحروف وضع بعضها للحروف والمعنى وقوله ان لا يهمل التناسب
والتخالف ما هو عامل في اذا احد ومثل ما يجري صفة قضا وما بقي منسوب الى ما بين اي بين الشدة و
وان لكن كيبات عطف على ان للحروف وتحريك العين من الفعلان والفعالة بناسب
ان يكون معناهما فيه حركة كالزوال وسوء حال الفعل والجدي وسو الحمار الذي يجيد اي يميل
عن خلف النشاط وفتح الضم في فعل يناسب ان يوضع لافعال الطبايع اللازمة ولهذا لم يغير اللون
في معناه لان افعال الطبيعة ثابتة والتشديد في فعل يناسب التكثير في معناه وفي ذلك
اشارة الى ان اختصاص الكلم في اختصاصها بالمعاني لا يخلو عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى

خواص الحروف والتركيب يتبع بعض الكلام كما ذكر واما اعتبار في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر
متعذر فاطلق باعتبار في كلمات جميع اللغات والحق بعد اي الخلو عما اشرنا اليه من ان لا تفاوت
الكلم باعتبار خواص حروفها واوزانها نوع ثانية في اختصاصها بالمعاني احد المذهبين كما خير بين الامرين
لا وجه ان ذلك النوع من الثانية ليس كافيا في اختصاص المعنى للدلالة بل هو كاف به باعث غائي
بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني دون بعض ونرجيح الحق بين المذهبين كما خير بين ما يميل منه الى التوقف
لتعارض ادلة من الجانبين كما بين في موضعه والتوقيف من الله تعالى اما بخلق علم فروري بان ما
وضع بازاء كل المعاني واما بالوحي الى واحد او جماعة واما بالالهام على احد الوجهين ولما كان لا الهام
من الوحي اختيار وعطفه على التوقيف كانه تفسير له وصرح بالوضع في المذهب لئلا يعطف على
اصطلاحي وليس الا ان لا يتأتى من واحد بل لا بد فيه من توافق بين جماعة ولم يصرح به هنا بطريق الاعلام
لظهور انه الترديد والقرائن كما في كطفال بل صرح به في المذهب لكون لفظ خفا فيه وقولك الالفاظ
منصوب على انه مصدر موكد لنفسه والوضع عبارة اراد به الوضع المتعلق بالكلم لان الكلام
في هذا الوضع دون الوضع الشامل للدلول كما مر واختار اللفظ على اللفظ اشارة الى اختصاص الوضع
بالمفردات عند وفاء معنى بالتنكير اي اي معنى كان وتعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها فيكون علما
جزئيا كتعيين لفظ الضرب بازاء معنا ما او شيء وضعا شخصيا فيكون علما وجنسيا كالوضاع المشتقات
مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة والمنسوب وفعل الامر والفعل المبني للمفعول الى غير ذلك مما يتعلق
بالمشتقات فانها ليست موضوعة بخصوصياتها بل بقواعد كلية كان يقال مثلا اسم الفاعل من كذا على
صيغة كذا وسمي هذا وضعا نوعيا وليس في الجاز وضع بالتعبير المذكور لا شخصي ولا نوعي اذ لا بد في
تعيين المجاز بازاء معنى من اعتبار قرينة اما شخصية وهو ظاهر او كلية كما في اعتبار واضع اللغة انواع
المجازية فانه لم يكتف باعتبار ما وجد بل اعتبر فيها ان يكون هناك قرينة دالة على المعنى المراد ومن قال
المجاز وضع لم يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها فوجب عنده ان يكون اعتبار الواضع للعلاقات
وضعا نوعيا لكنه منتقض عما وضع سابق فيكون وضعا ثانيا اذا عينه بازاء ما اراده اي ما اراد
من المعاني اي معنى كان لكن يجب ان يكون تعيينه هذا بناء على العلاقات المعتبرة في اللغة وان الوضع
الكلمة ابدل عند اللفظ بالكلم اشارة الى ان اللفظ بما ذكر من التعيين صارت كلمة ان المذكور في تعريف

الواجب في التشبيه ذكر كله التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا ويفهم منه ان اداة التشبيه من اركانه ايضا ونوع
ذكل انه اذا عرف التشبيه بقال هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في شيء بالكاف ونحوه اذا صور بها المشارفيل
زيد كالاسد في الشجاعة فصارت اركانه اربعة ولما اشار المصنف الى الخلاف في حذف اداة التشبيه قال
اراد ان يذكر ههنا مراتب التشبيه في الفقد والصنف بحسب اركانه لكونها ذكرا وحذفا وبنى الكلام
على ان ذكر المشبه به لازم قطعا وقد لا يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه
او يحذف صارت لاقسام اربعة وعلى التقادير اما ان يذكر الاداة او يحذف صارت لاقسام ثمانية و
الضابط في الفقد والصنف ان حذف الاداة يفيد فقدا من حيث انه جعل المشبه كانه نفس المشبه به و
ان حذف وجه الشبه يفيد فقدا اخرى من حيث انه يعم المشتركين في الطرفين والمشتمل على احد الجزئين جامع لهما
الفقد بين كالبسيط والثامنة والمشتمل على حذف الاداة وحده فيه الفقد كقولي كالنار والرابعة والمشتمل
على حذف الوجه وحده فيه الفقد الثانية كالخامسة والسادسة وما ليس فيه شيء من الجزئين الحذفين لما قيل اعلا
كالاولى والثانية وقد اشار بقوله وهي ايضا فقد الى ان الفقد الحاصلة بحذف الاداة اكمل من الفقد الحاصلة
بحذف الوجه واما قال في مذكر الاداة فيها نوع فقد بزيادة لفظ نوع لانه لم يقع في مثال بحذف الفقد
فاشار اليها اجمالا بانها نوع من الفقد ومن قال انه زاد لفظ نوع ايما الى ان مثل الفقد افضل من الفقد
الحاصلة بحذف الوجه فقد وهم فان قيل حذف المشبه به جايز كما في قولك زيد في جواب قول القايل من
يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معنا يشبه الاسد زيد فلا يظهر المراد في مثل المثال اجيب بانه لا يشكل
اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسايل وان سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء
ولم يرد مثله فيها واعلم ان الشبه اي البتة بفتح الشين المعجمة اي مشابهة اي مماثلة ولم يرد ما ذكره
انه يحصل التضاد الذي هو كون الشيئين مختلفين بحيث لا يجتمعان وجه شبه بينهما لاشتراكهما فيه لانه على
تقدير صحته لا نفع فيه ولا نكتة بل اراد ان الوصفين المتضادين لما اشتركا في صفة التضاد جاز ان
يجعل احدهما عين الآخر ادعاء فشبه احد موصوفيهما بالآخر قصدا الى بلوغ اي ابلغ شيء بلوغ الى
تهكم اي استهزاء وسخرية مثلا يجعل الجبن شجاعة فيقال للجبان هو الاسد ويجعل البخل سماحة
فيقال للبخيل انه حاتم ثان وكل واحد من المثالين يصلح للتهكم والتبلغ بل قد يقصدان معا فقوله ثم يتزل
مترلة التناسب اشارة الى جعل احد المتضادين عين الآخر بجعل مشاركة معنى واحد مشتركين في الدرجة

موصوفين بالمتضادين على قياس وجه الشبه في صورة التناسب والتماثل وما تقدمه نوطئة لهذا
التنزيل ومعنى قوله انه حاتم ثان انه واحد آخر مشارك للاول في الجود حتى كانه مستعار منه ونحو
اراده التشبيه فيه ليس بمستحيل فلم يرد انه كحاتم ثان لوصل كل من علم البيان في الجاز
وبغض التعرض للحقيقة بريدان التعرض للحقيقة على سبيل التبعية لما بين مفهومها من شبه التضاد
اذ قد اعتبر مفهوم الحقيقة كالاستعمال في الموضوع له ومفهوم الجاز كالاستعمال في غير الموضوع له ولا شك
ان تعقل غير الموضوع له يتوقف على تعقل الموضوع له وايضا تحقق الجاز وان لم يتوقف على الحقيقة لم
يستلزمها ايضا الا انه متوقف على المعنى الحقيقي فطنا فناسب ان يذكر الحقيقة في اصله ضمنا وتقدم
في الذكر عليه ايضا والكلام في ذكل اي في بيان الجاز متضمنا لبيان الحقيقة مفتقرا لان تقدم التعرض
لوجه دلالات الكلام على معانيها وذكل التعرض هو بيان ان سبب دلالتها ذا هل هو الوضع
او دواعي الكلام ومفتقرا الى تقدم التعرض لمعنى الوضع بتعبيره والواضع بالاشارة الى انه من هو
وان كان على طريقة التزييد وانما افتقر الكلام في ذكل الى ما ذكر لما سيتبين من ان الوضع والدلالة
في تعريفي الحقيقة والجاز ومن تقسيمها الى اللغوي والشرعي وغيرهما في تحققه اي في ثبوته للفظ لا
في وجوده في نفسه لان الاختصاص امر اعتباري حكم التقسيم اي العقلي الحاصر بالنسبة الى الذات
اي ذات اللفظ من تكلم عنه اراد عثمان بن سليمان الصنهيري واشار بلفظ تكلم الى ان اختيار
الاول ليس ثابتا بقينا لما سيذكر من اختيار الثاني وكثير شعري وكثير من المحققين اختاروا
الثاني والبهشمية اختاروا الثالث لكان بمعنى نقل اي لكان بمعنى نقل ذكل اللفظ من معناه الذي
هو معناه الحقيقي بحسب اصل الوضع الى معنى آخر بحسب اصل الوضع ايضا فيفهم منه ذكل المعنى اصالة سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز
او بوضعه له كما في العلم المنقول لكنا نعلم قطعا انه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم في مثل هذا اللفظ
على معناه المتبادر اي اللغة المتبادر لا بقال لعل هناك شرطا مفقودا في حقنا فلذكل امتنع دلالتها
على معانيها لانا نقول في لم يكن الدلالة على المعنى مستندا الى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ
لما تقدم اشارة الى ما ذكر من ان الناطق اسم للرحمان واطلاقه على العطشان من باب التفاعل لاستلزامه
ثبوت المعنى مع انتفائه لم يرد بذكل انه يلزم في كل موجود ان يكون ذكل المعنى في نفس الامر
منتفيا بثبوت السواد وعدمه معا فان لزومه باطل قطعا اذ لم يقل احد بان تحقق الالفاظ في انفسها

ان المشبه عالم يكن متروكا بالكلية مفروضا عنه صفحا لم تحز به الكلام عن التشبيه الى الاسنفان لان الكلام
في ينصرف بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك منافٍ للمبالغة المطلوبة في الاسنفان بجعل المشبه عين
المشبه به كما مر وسناكر عرفت به ان وجود طرفي التشبيه سواء كان وجود المشبه به سناكر لفظيا او تقديريا
او منويا يمنع عن جعل الكلام عاريا عن التشبيه اي الاسنفان واذا عرفت هذا فقد عرفت ان فقد كلمة التشبيه
مع وجود الطرفين لا يوجب في اخراج الكلام عن التشبيه الا حسب الظاهر حتى يظن ان مثل زيد اسد
ليس بتشبيه بل اسنفان لخروجه عن البينة الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان نحو من لا مثله المشتمل
على وجود الطرفين صريحا من باب التشبيه دون الاسنفان سواء جعل المشبه به سناكر عن المشبه او لا
فقولك رايت بفلان اسدا او لقيت منه اسدا كلاهما من التجريد ومعناه ان ينتزع من امر في صفة
امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها وكانه فصل في ما بين المثالين بلغ
فلان في الشدة مرتبة صح معها ان ينتزع منه اسد آخر وهو بحيث تقدير ارادة التشبيه وفي قولك رايت
في غير التشبيه كقولك لمن قال صديق حميم اي بلغ من الصداقة مبلغا صح معه ان يستخلص منه
صديق آخر وقوله وهو اسد في صورة انسان من قبيل ما فصل فيه على المشبه اسم المشبه به الا انه
وصف بما لا يلايم المشبه به كقولهم هو بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب ومثل ذلك لا يخل في
تقدير ارادة التشبيه الا بتقييره صورته كان يقال هو كالاسد الا انه في صورة انسان وهو كالبدر
الا انه يسكن الارض وقوله واذا نظرت اليه لم تر الا اسدا قريب من هو اسد مع زيادة خصوصه في
الشدة ولا بعد في تقدير لو اداة كان يقال لم تر الا مثل اسد وان رابته عرفت سمة الاسد بدليل
على لزوم الشدة له وتقدير لو اداة بعيد وفي قوله لبلغتك منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم مع
التجريد وقوله فعليك بفلان بدل على لزوم المشبه به كان الاسد منحصر فيه وقوله وليس
هو اديما بل هو اسد يشاركه قوله انما هو اسد على افادة حصره في الشدية وعنانه بالفتح
بالمنع وبالتنفي في انما هو اسد يحتمل ان يكون شبها آخر غير الآدمي من الحيوانات الخ لو صف بالكاف
وقوله كل ذلك بعلة اسية وقعت خبر القوله ان نحو رايت بفلان اسدا الى آخره لا فرق
اي بين ما في الامثلة وبين قولك هو كالاسد الا في شان المبالغة فانها ابلغ منه او ارادة لا فرق
بين ما في الامثلة في انفسها الا ان يكون بعضها ابلغ من بعض وانما لم يتعرض شيء منها في الاسنفان

لا فضائها كون المشبه به المذكور في الكلام مستعملا في غير معناه الحقيقي وليس كذلك شيء من ما في الامثلة
كذلك فهي من باب التشبيه اذ لا واسطة بينه وبين الاسنفان عنده وان ذهب جماعة الى ان التجريد
الوافع في صورة التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من قال ان نحو رايت اسدا من قبيل الاسنفان لانه
اجري فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه وهذا خلاف لفظي راجع الى تغيير الاسنفان
والتشبيه بحسب الاصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فان ابيت الا ان تطلق عليه اسم الاسنفان
فان حسن دخول ادوات التشبيه لحسن اطلاقه كقولك زيد كالاسد وهو شمس النهار وان
حسن دخول بعضها دون بعض هان الخطب في اطلاقه كقولك زيد اسد اذ لا يحسن ان يقال
زيد كاسد ويحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شيء منها الا بتغيير صورة الكلام كما مر
كان اطلاقه اقرب فالخلط لبعض بما تقرر على ما تقدم اي اذا كان دخول الطرفين عاريا
عن الحمل على غير التشبيه كالخلط في لقيه معدود من باب التشبيه بشة اول ما يبدو من الفجر
المعترض في الافق الخلط لبعض بشة مع بياض معه من طلعة الليل بالخلط الاسود وفواق من الفجر
بيان للخلط الابيض صريحا ويعلم منه بيان الخلط الاسود ضمنا كانه قيل من الفجر وما يبدو معه
من غبش الليل ولو لا بيانها لكان من الاسنفان اذ يراد بها المتهان على تقدير عدم البيان
فان قلت ما لا ترك البيان ولم يقتصر على الاسنفان الا ترى ابلغ وادخل في الشعر قلت لما
في من الاسنفان من نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا فاحتيج
الى زيادة بيان في حكم هو من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد الا بدي الا ما نقل من اشتباه الحابع
البيان على عدي بن حاتم فانه روي انه عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت راسه فكان
يقوم بالليل وينظر اليهما فاخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك وقال ان كان وسادك
لعريضا انما اراك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان هذا الاشتباه قبل نزول البيان بقوله
من الفجر والحاصل من مراتب الشدة ذكره في صدر الاصل قولك ان الشدة بشدة طرفيه
ووجه شبهه وانه لا بصار اليه الا لغرض وان حالة تتفاوت بين قرب وبعد وقبول وردة
ويعلم منه ان الطرفين والوجه اركان له لتوقفه عليها دون الغرض فان فاعلية الشيء خارجة عنه
متوقفة عليه بحسب الوجود وكذا حال الشيء صفة لما تاخره عنه وقد ينتهي عن قرب على ان ليس من

ان المشبه عالم يكن مذكورا بالكلية مفروغا عنه صفا لم تحتج الكلام عن التشبيه الى السكاكي لان الكلام
في يشعر بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك منافٍ للمبالغة المطلوبة في السكاكي بجعل المشبه عين المشبه
به عما ابذكر هناك عرفت به ان وجود طرفي التشبيه سواء كان وجود المشبه هناك لفظيا او تقديريا
او منويا تابعا من جعل الكلام عاما غير التشبيه اي السكاكي واذا عرفت هذا فقد عرفت ان فقد كلة التشبيه
مع وجود الطرفين لا يوثر في اخراج الكلام عن التشبيه الاحسب الظاهر حيث يطلق ان مثل زيد اسد
ليس تشبيها بل السكاكي لخروجه عن المبنية الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان نحو هو كالاسد المشتمل
عالى وجود الطرفين صريحا من باب التشبيه دون السكاكي سواء جعل المشبه به هناك عالما المشبه او لا
فقوله رايت بفلان اسدا وليقع منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان ينتزع من امر في صفة
امر اخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها وكانه فصل في بين المثالين بلغ
فلان في السدية مرتبة صح معها ان ينتزع منه اسد اخر وهي بخلاف تقدير ارادة التشبيه وقد تقدم
في خبر التشبيه كقولك ان فلانا صديق حميم اي بلغ من الصداقة مبلغا صح معه ان تستخلص منه
صديقا اخر وقوله وهو اسد في صورة الانسان من قبيل ما اجمل فيه عالما المشبه اسم المشبه به الا انه
وصف بما لا يلايم المشبه به كقولهم هو بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب ومثل ذلك لا يحسن فيه
تقدير ارادة التشبيه الا بتغيير صورته كان يقال هو كالاسد الا انه في صورة انسان وهو كالبدر
الا انه يسكن الارض وقوله واذا افترست الم تر الا اسدا فريب من هو اسد في ريائه خصره في
السدية ولا يبعد في تقدير الاداة كان يقال لم تر الا مثل اسد وان رابك فقد عرفت بعد السكاكي دليل
عالزوم السدية له وتقدير الاداة بعيد وفي قوله لتلقين منه اسد دلالة عالى ذلك اللزوم مع
التجريد وقوله فعليك بفلان بدل عالزوم المشبه به كان السكاكي منحصر فيه وقوله وليس
هو اسدا مقابل هو اسد يشارك قوله انما هو اسد في افادة حصره في السدية وعناه عنه بالنفي
بالمنفي وبالنفي في انما هو اسد يحتمل ان يكون شيا اخر غير السكاكي من الحيوانات الخ لوصف بالجراءة
وقوله كل ذلك جملة اسمية وقعت خبر القوله ان تخويفات بفلان اسدا الى آخره لا فرق
اي بين ما السكاكي وبين هو كالاسد الا في شان المبالغة فانها ابلغ منه او ارادة الا فرق
بين ما السكاكي في نفسها الا ان يكون بعضها ابلغ من بعض وانما لم يتعرض شيء منها في السكاكي

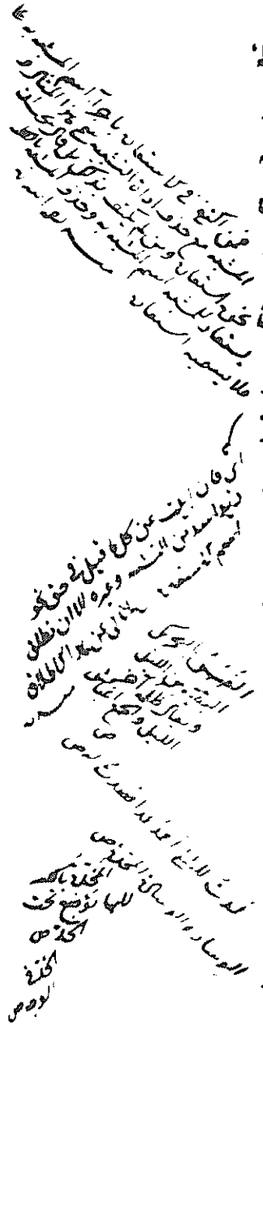

لاقتضائها كون المشبه به المذكور في الكلام مستعملا في غير معناه الحقيقي وليس كذلك في شيء من امثلة
كذلك فهي من باب التشبيه اذ لا واسطة بينه وبين السكاكي عنده وان ذهب جماعة الى ان التقريب
الواقع في صورة التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من قال ان نحو زيد اسد من قبيل السكاكي لانه
اجري فيه اسم المشبه به عالمشبه مع حذف كلة التشبيه وهذا خلاف لفظي راجع الى تغيير السكاكي
والتشبيه بحسب كل اصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فان ابيت الا ان نطلق عليه اسم السكاكي
فان من دخول ادوات التشبيه لم يحسن اطلاقه كقولك زيد كالسد وهو شمس النهار وان
من دخول بعضها دون بعض هان الخطب في اطلاقه كقولك زيد اسد اذ لا يحسن ان يقال
زيد كاسد وحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شيء منها الا بتغيير صورة الكلام كما
كان اطلاقه اقرب فالحظ لا بيض هذا تقريبا عما تقدم اي اذا كان دخول الطرفين عاما
عن الحمل عالى غير التشبيه كالحظان في لحية معدودين من باب التشبيه بشة اول ما يبدو من الفجر
المعترض في كل غق الحظ الابيض وشة ما يبتدئ منه من ظلة الليل بالحظ الاسود وفي من الفجر
بيان للحظ الابيض صريحا ويعلم منه بيان الحظ الاسود ضمنا كانه قيل من الفجر وهو ما يبتدئ منه
من غبش الليل ولو لا بيانها لكانا من السكاكي اذ يراد بهما المتهان عالتقدير عدم البيان
فان قلت هلا ترك البيان ولم يقدر عالى السكاكي الاهي اباه واد خل في التشبيه عالى
في من السكاكي من نوع خفاء لاحتمال ان يفهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان وجوه جدا فاحتيج
الى زيادة بيان في حكم هو من الكلام الذي يحتاج اليها كل احد اكثر الابتدى الى ما نقل من استياء الحاجة
البيان عالى عدي بن حاتم فانه روي انه عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت رسه فكان
يقوم بالليل وينظر اليهما فاخبر بذلك رسول الله صالى الله عليه وسلم فضحك وقال ان كان وسادك
لعريضا انا زاك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان هذا الاستياء قبل نزول السكاكي
من الفجر والحاصل من مراتب التشبيه ذكر في صدر السكاكي قول ان التشبيه يتفاوت
وجه شبهه وانه لا يصار اليه الا لغرض وان حالة يتفاوت بين قرب وبعد وخفاء ووضوح درجة
ويعلم منه ان الطرفين والوجه اركان لا توقف عليها دون الغرض فان قيد الشيء خارج عنه
متوقف عليه بحسب الوجود وكذا حال الشيء صفة لمتاخرة عنه وقد تقدم عن قريب عالى ان بعض من

فانه انما يعرف ليحترز عنه لا ليطلب فاستحسن ان يفوض معرفة السبابة الى معرفة المسبابة بقابله وانى يذهب عليك بقال ذهب عليه كذا اذا خفى عنه بسبب الغفلة عنه وجرى اى التشبيه المذكور الى آخره

المسبابة فى شان قوله وبقية عما يخرج التشبيه فى شان قوله وبعض بعنى انه مهما كان المسبب الطول او الرداءة كان شبههما اكمل واشد عما فيه اقل تفاوت القرب والبعد نقصانا وكمالا كالاحسب يتفاوت كالسباق وضعفا واعلم ان ليس من الواجب فى التشبيه ذكر كلمة التشبيه عبر عن اداة التشبيه بكلمة تنبيها على انها قد تكون حرفا كان زيدا اسد وقد تكون فعلا نحو زيد يشبه الاسد وقد تكون اسما نحو زيد مثل الاسد وقد تكون دالة بين كاسمية والحرفية نحو زيد كالاسد عد اى عد قولك زيد اسد تشبيها مثل التشبيه فى قولك كان زيدا اسدا الا ان كونه اى كون زيد اسدا ابلغ اذ قد حكم فيه تعالى الا ان بانه هو هو وحكم فيه بانه يشبه الاسد وكم بينهما ولا ذكر المشبه لفظا اى ذكرا لفظيا وانما اعتبر هذا القيد لان المشبه المحذوف قد يكون مذكورا تقديرا الا ترى ان استفهام التركيبى فى اسد تتوقف على تقدير زيد بخلاف كلمة اداة المحذوفة فى زيد اسد فانه يحتاج اليها للتصحيح المعنى دون التركيب واى اسد معناه كامل فى الاسدية هو معطوف على اسد عطف الخاص على العام وقوله كخ جواب اذا كان وفاعله مستتر يعود الى كون المشبه محذوفا حاذفا مثل حذفه فى قولك اسد والقصر بكسر القاف وفتح الصاد مصدر قصر يقصر قصيرا بشد الطاء اى بشد الحذف فى هذين الغرضين الحالية او المقالية موجبة كانت للحذف او بحتى وقوله فى حق كلمة فادة ظرف لكف اى كف ذلك الحذف الذى هو ذكر تقديرى فى حق افادة التشبيه عما له الوجه كما كان الذكر اللفظى مفيدا له كذلك وانما كف لان منشأ التفاوت فى المشبه بين الملفوظ والمحذوف ذلك الحذف فصير الاصل الى حق ذلك كلمة فادة لتحل بها والعبرة فى ذلك ان منشأ ذلك الحق هو المحل بالمواطاة وهو مشترك بينهما

وانما الواجب فى التشبيه ليس هو ان يذكر المشبه ولا يذكر ذكره اصلا بل الواجب فيه انه اذا ذكر المشبه لم يكن معرضا عنه اعراضا بالكلية مثل كل اعراض عنه فى بين كل مسئلة المشتملة على المرفوع والمنصوب والمجرور فان مثل هذا ذكر من كل مسئلة لا يفيد تشبيها بل استفهاما وسيأتيك بيان حاله فان قلت ما معنى كل الاعراض عنه بالكلية قلت هو ان لا يكون المشبه مقصودا لاتمام الكلام به ولا منويا مرادا ايضا وقد عرفت مثال المقدر لتصحيح الكلام واما مثال المنوى المراد من غير احتياج الى تقدير لاتمام الكلام لفظا فهو الذى ذكرنا فى الكتب انه منوى كما فى قوله تعالى وما يستوى البحران هذا

عذب فرات سائغ شرابه وهذا اجاج اذ لم يرد بالبحرين كل سلام والكفر عاسبيل كل سفان بل اريد البحران حقيقة كما يشهد بذلك سياق الآية لا قوله ويرى الفلك فيه مواخر منذ من له ذوق سليم شهادة فاطمة واريد تشبيه كل سلام والكفر بها وكانه قيل كل سلام كبحر عذب فرات والكفر كبحر اجاج فلفظ منوى فى كل ارادة غير مقدرة فى نظم الآية لكونه مغيرا لنظمها وفى مثل هذا الموضع يلتبس المشبه بالاستفهام فيفرق بينهما بان اسم المشبه به فى كل سفان يكون مستغلا فى معنى المشبه بحيث لو اقيم اسم المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انه يفوت المبالغة المستفادة من كل سفان وفى التشبيه يكون لفظ المشبه به مستغلا فى معناه الحقيقى فلا يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه قطعا وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا منويا وان لم يكن مقدرا فى نظم الكلام كما فى مثل الآية واذا تحققت ما صورناه الله عندكر ما ادعيناه من ان التركيب فى نحو التشبيه التمثيلى قد يكون بالفاظ مقدرة فى الكلام او منوية فيه فتذكر وفى نحو الحذف المبتدا اذا اخبر عنه بنحو اسد وانا فارس غير جملة استانفية الى آخر الجملة لا تنحو بالمبتدا اسد اى الذى فعل اسدا خبر الزيدان يكون هواى زيد اياه اى الخبر الذى هو اسد كونا مثل كون زيد عين الخبر فى زيد مطلق بعض فيما كان الخبر المقدر فيه وفى قوله فى ان الذى ظرف لمعنى المماثلة والا اى وان لم يكن هو اياه كان زيد اسدا مجردا بعد بلا اعتبار بينهما ولا استحقاق لاجراء احكامها والمقدر خلافه فيلزم بعض لا بد فى تصحيح معنى هذا الكلام من احد امرين اما جعل اسم الجنس الذى هو اسد وصفا معنى شجاع او اما جعله على حذف اداة التشبيه والاول ممنوع فوجب المصير الى الثانى فان قلت لا استبعاد فى ان يستعمل اسد بمعنى شجاع مجازا قلت لا تشبيه عليك انه اذا استعمل اسد فى مفهوم الشجاع كان مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم الذات على الصفة الحالة فيه المستغنى عنه لا استعارة اذ لا يتصور تشبيه مفهوم الشجاع بذات الاسد واذا حمل اسد هذا على زيد لم يتصور ايضا تشبيه لكنا نعلم قطعا ان هناك ضربا من التشبيه فى الجملة فامتنع جعله وصفا امتناعا عرفيا واما تعلق الجار به فى مثل قوله اسد على وفى الحرب نعامة فلبس لان اسم الجنس اعرق فى معناه الحقيقى واستعماله فى معنى عرضى او بيان ما هو لا يوجب ان يلحظ مع معناه الحقيقى على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه فى الجملة وهذا القدر كاف للاعتذار فى الجار واذا قلت رايت زيدا اسدا ابوه جاز وكان ابوه مرفوعا على التشبيه اى مشبها بالاسد ابوه واذا عرفت ان وجه وقوع التشبيه بمنع عن عمل الكلام على غير التشبيه وذلك لانك لا تعرف

بعد للارض على حذف المضاف فقد سبقه في الآية مثل الحبي الدنيا أعني حالها العجيبة الشان التي
تقضيها بسرعة وانقراض بغتة بالكلية بعد ظهور فوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بقول
خضرة النبات فجاءه وذماء به حطاما لم يبق له اثرا اصلا بعد ما كان غضا طريا فاذ النفت بعضها ببعض وتراكب
تعرض بالوانه وطراوتها وبقوى بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه فظنوا انه سلم من الجوائح فان قلت
قد يظن ان المشبه ههنا مفرد فلت ذلك ظن فاسد اذ ليس المشبه مفهوم مثل الحبي الدنيا على
اطلاقه بل هو حال مخصوصة مركبة من معان مفردة ملحوظة في ضمن الفاظ منوية مرادة كما اشرنا اليها
سوا قلنا انها مفردات في نظم الكلام اولا وانما نشأ ذلك الظن من حيث ان مفهوم لفظ المثل مما يهم
يتحد بالقصة المخصوصة المفهومة من الفاظ اخر اما مذكورة معه كما في قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا او او
مقدرة او منوية كما في قوله تعالى مثلهم ومثل الحبي الدنيا لكن يزاد هناك اما هو من حيث الذات لا من حيث
المفهوم على طريقة قولك كل القوم وما بريشذ ذلك الى ان المركب قد لا يكون بعض الفاظه مذكورة مع كونها مرادة
قطعا قوله وما الناس الآية الدنيا وسميت بذلك لان الناس يسعون فيها لتحصيل لذاتها المعنى حيا لبا كان
او عقليا لا يخفى ان للمعنى في مثل هذا التركيب على التشبيه اي سواء كونه حيا لبا وكونه عقليا وقد مر انه يجب
تقدم الخبر وتاخير المعطوف عليه وكان في موقع الحال وقوله من امور خبر كان كقول وضيح حاله للتشبيه وفي
البعد متعلق بحاله لانه كالقصة والبناء والحديث بعيد عمل في الظرف واما كون التشبيه مقبولا فالاصل
فيه هو ان يكون التشبيه اي التشبيه كما في بعض النسخ صحيحا وقد تقدم في صحة التشبيه وهو ان يكون وجه
الشبه شاملا للطرفين وكذلك لا محالة بان يكون كثيرا كالمستعمل فيما بين الجمهور كالطعوم وقوله
مثل ان يكون مثال لكون التشبيه كاملا في تحصيل ما علق به من الغرض واما فاعل محسوسا لان لا صل في المشبه
ان يكون محسوسا سواء كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله لون مخصوص بيان لامر ومن جهة متعلق ببيان
حال المشبه وقوله فالنفس تعليل لمعنى الكلام اي اذا كان المشبه به محسوسا اعرف شيء بما هو وجه الشبه في بيان
الحال او المقدار كان التشبيه وافيا بالغرض مقبولا لان النفس الى الاعرف عندها اميل وما ذا مبني على الفلسفة
السادسة وعلى الخامسة ايضا كما اشار اليه بقوله لا سيما فيما الفها به اكمل حده اي لا مثل القبول في الاعراف الذي
يميل النفس اليه اكمل وهو المحسوس والظرف اي في قوله فيما الفها به اكمل صفة للوصول في لا يتاتى لكن يجيء في
اي في بيان مقدار حال المشبه عما هو عليه في نفس امر كون المشبه به مما ذكر اي مع كونه اعرف عما حقه مقدار المشبه

لا ان يزيد او ينقص او مثل ان يكون المشبه به امرا محسوسا غير حسي بوجه الشبه زاده وهنا على
كون وجه الشبه حسيا اشارة الى ان كونه حسيا ونزول المشبه الناقص منزلة الكامل لتقاعد
التشبيه المقلوب ايضا الا ان النقصان والكمال ههنا بحسب الوجه الحسي كما يرى فانه اذا كان غرض قوله
مثل ما تقدم المراد بما تقدم هو ان النفس كما عرف اميل وله من صادفه اقبل والمراد بمثل هو ان النفس على ما هو
كل اميل وله اقبل مسلم الحكم معروفه كالمسك فان خروجه عن مرتبة الدمائية بواسطة القبول امر مسلم
معروف فاذا شبه بها حال من فاق نوعه بحيث بعد في نوع اشرف كان ذلك التشبيه كما ذا فيما قصد به
من بيان امكان المشبه او محاولة القريبين بالنصب على اضمار ان امكان الوجود وقريبين منا بحيث كان
المشبه به في القرب والتسوية اعرف بوجه الشبه واما كونه مسلم الحكم معروفه القريبين والمنسوبين
فلوضوحه فلا يحتاج بعضا لانها من اغراض الكلاعة في وجه الشبه وقد سبق مثل هذا الكلام في الفوائد
بعد عن المقصود مرا حسب المقام قام مقامه مطلقا ومن ثم حسن عطف قوله او نادر الحضور فيه على المشبه
على قوله نادر الحضور في الذهن ولم يكن من عطف الخاص على العام بلا نكتة بطلع عليها اي يطلع ذلك
النادر على النفس المتصور اي لما يتصوره النفس لندرته اي لدى النادر من بين الفرد وتمثل اي
ولما تتمثل وتتصور النفس من بقرى النادر عن كرامة معاد وقد وجد في نسخة صحيحة بدون
الفعلية اي يتصور ويتمثل تذكير عما انها للاذهان مسندان الى ضميرها وحاصل المعنى عما التقدير
ان النفس تميل الى النادر ولا تنفر عنه لاشتماله على لذة ايجاد ونفرته عن تكراره الاعادة وهما تقرع
على القاعدة السابعة هذا اي هذا الذي ذكر وضيح مسلكه للقرب وقوله من القبول صفة المحذوف
اي لخواطه في بعض القبول وقوله في سلكه اي سلك القبول بيان لذلك المحذوف تنقطع
الاسباب بعد هذا التقطع انما هو لمكان التقابل فاذا عرفت اسباب القرب عرفت ان اضدادها
اسباب للبعد والغرابة واذا عرفت اسباب القبول عرفت ان اضدادها اسباب للرد والنفرة وانما
ولذلك طوينا ههنا ذكر اسباب الرد واعتمدنا في معرفتها على تقطن الفاضل اللبيب فان
لا يخفى عليك ان بعض هذه اسباب البعد بعد تعرضه لاسباب القرب لانا نقول كما يمكنه ذلك الا انه تركه بناء
على ان البعد والغرابة في التشبيه اهم فالتعرض لاسبابه اولى ولم يذكر اسباب القرب بل تعرض لذكر ما
هذا ايضا لان التشبيه القريب تشبيه صحيح وقد يكون مقبولا ومطلوبا بخلاف الرد وفائدة

تامٌ لجبلتها العلم طبعًا الا ترى ان كل احدٍ يحب كل ادراك ويميل اليه من غير ان يكون هناك
سببٌ خارجٌ يدعوه اليه وانه لا يرضى احدٌ بان ينسب الى الجهل ولو في امرٍ خسيسٍ وانه
اذا عرض عليه فانٍ وسعه ان يدركه اقبل عليه بجامع همته كما تشاهد من العوام بالقياس الى
كل الوعاظ وحكايات القصاص واذا سمع العالم بالفاضل الدقيقة من العلوم
الجليلة استفادت عنها فتفقه واعرض عنها جانبا اكثر من معاداة من حديث معاد
كما صرح به في بعض النسخ وهذا المثل بدل على ان مشاهدة المعاد مكروهة كما ان المثل
الاكمل يدل على ان تجدد الصوت مستلذ وهما المستفادان من بين المثلين معا وهو كراهة المتكرر
ولذة المتجدد اقوى وابلغ هما ادعاه اولا من ان تجدد صوت عند ما احبت اليها والذ
من مشاهدة معادٍ ولعمري ان التوفيق بين حكم الف وهو كونه موجبا للميل
عامر في بحث الحيوان من ان زياد الف النفس بما تقتضي زيادة ميلها اليها وبين حكم
التكرار وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكر في هذا لا صل احوج شيء الى التامل وذلك لان
الف نفع الشيء لا يحصل الا بتكرر فلو كان التكرار مقتضيا للكراهة لكان المالوف
اكره شيء وامتنع النزاع اي الاشتياق والميل الى المالوف لكن الوجدان يشهد بكون
الف موجبا للميل والاشتياق الى المالوف وبكذب كونه مكروها لا بد ان يقال اليه فوجب
ان لا يكون التكرار والاعادة موجبا للكراهة والناقل الذي يجب ان يفعل حتى يظهر صحة
اجتماع حكمي الف والتكرار ويزول المنافاة بينهما ان يقال تكرار ما يكون نافعا لذيذا
يوجب الف والميل والتكرار ما ليس كذلك يوجب الكراهة وعدم الميل فقولنا
ان التكرار والاعادة يوجب الكراهة ليس حكما كليا حتى لا يصح ان يجامع
كون الالف موجبا للميل فتقول من اسباب غرب التشبيه ذكر المشبه
اسبابا بالمثل فالاول اعني ان يكون وجه اما واحدا مبنيا على الاصل الرابع
ويقرب من هذا السبب ان يكون وجه الشبه امرا اجماليا لا تفصيل فيه وهو
مبني على الاصل الذي يقارب الاصل الرابع كما مر والسبب الثاني اعني كون
المشبه به مناسبا للمشبه مبني على الاصل الثالث والسبب الثالث اعني

كون

كون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور اي القوة التي يجمع فيه المدركات مبنيا على الاصل الثاني
فقد فرع ههنا على اصول اربعة من تلك الاصول الستة ثم بنى اسباب البعد المقابلة للاسباب
القريبة على اربعة ايضا وشبه لحية الصغير بالكوز انا مونة في الشكل والمقدار وكذا الحال في
الخز المذكور بالفعل واما شبه العنبة الكبيرة السوداء بالاجاصة في الشكل والمقدار واللون
لجهة من الجهات المقتضية لغلبة الحضور كالتكرر على الحس في الابل والبدر ولشدة الحاجة في الروح
او شبه خوقوله كان منارة زاد لقفا نحو ههنا لانه شبه مركب بمركب كما سبق على ما وشبه السقط
وشبه الثريا فان وجه الشبه فيهما مركب فقط واما فاء قبل شبه احدهما بالآخر في النجاح اذ
بعد التشبه في ذلك لا يبقى بعد التشبيه بينهما وفي المثل الف من الخفساء بقال انها كلما ولدت عن صوت
عادت اليه الا اذا انفخ في وجهها فانها لا تعود وفايدة قوله قبل ضرب التشبيه بين الطرفين عارفة
آنفا لكونه شائعا وجبا فد سبق ان المراد بالوهمي ما لا تحقق له اصلا ولا موجودا من امور كل واحد
منها متحقق في نفسه كتاب العقول مثلا فان له تحققا ما سمع ان مسكا نوعا من الحيوان يهلك الناس
ويسمى العقول مثلا اخذ الوهم في اختراع آلة يهلك لذلك الحيوان عاصوص الناب وصدر البيت
ابقتلني والمشرفي مضاجعي بقال سيف مشرفي اي منسوب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو
من الريف والمسنونة النصال المحددة والزرق جمع الازرق ومحمر الشفين شقايق النعمان وفي
الصحاح ان الشقايق يطلق على الجمع والواحد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا فكثر فيها ذلك اذا
نضوب اي حال الى السفل او لصعد اي حال الى العلو وما ذكر من اعلام يا قوت لها موجود من مفرداتها
كل واحد منها موجود محسوس وان لم يكن المركب الملحوظ منها موجودا اصلا كما في قوله غرتن
قابل انما مثل الحيوان الدنيا فان المشبه به فيه مركب من عنصر عجل ند اخلت حتى صارت كانها بجملتها وحدة
ومع اختلاط به الشكل بسبب نبات لا رض مما يا كل الناس ولا نعام من الزروع والبقول والحشيش
زخرفها اي ما يتزين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اي تزينت وطن اهلها اي اصل
النبات وانث ضميره لاكتسابه التانيث من المضاف اليه قادرون عليها اي على حصدها ورفع على انها
فجعلناها اي النبات حصيدا اي شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس اي لم تنبت ولم يكن قبل ذلك
في مكان قريب غاية القرب يقال غنى بالمكان اقام به وجاز ان يكون الضمائر المونثة في اصلها وما

علة

علة قد تعلم اصلها من تذكير او تانيث او افراد او تثنية او جمع الى غير ذلك لان المسند كما سنعرفها ان يذكر اللفظ الذي هو بازاء المشبه به ويراد به المشبه فلو غير لفظ المثل لم يكن مراداً اعاطرق المسند فاذا اردت التمثيل بقوله بالتصيف ضيقت اللبن في المذكر لم تغير كسرة السين وان غيرتها لم يكن مثلا بل حاجزا منه دالا عليه وعلل صاحب الكشاف عدم التغيير بان المثال السابق لا تكون الا لواحد فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ عما تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير النوع الرابع النظر في احوال المشبه من كونه غريبا او غريبا هذا تقسيم حاصر وقوله مفعولا او مفعولا بل تركت الواو ايضا اشعارا بالاستقلال والكلام في ذلك اتم بيانا في احوال المشبه وهناك اشارة الى النظر في احواله او الى الكلام في بيانها وتغييرها للاصول وكلاهما غير مقصود لافادة عدم القطع بالاخذ او مقولة بما بعد صلة او صفة لما او ادراك الشيء مجملا مثل ان يدرك الانسان من حيث انه شيء او انسان بلا تفصيل وادراكه مفصلا مثل ان يدرك الانسان من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق وقد سبق تقرير في باب الفصل والوصل وذلك انه يتبين هناك الجامع بين الجمل مطلقا لاستيفاء النوع الخيالي منه فانه زاد في تقريره بايراد امثلة وحكايات ومنها ان المتخالفين لا مرا لواحد اقرب من لا صل الرابع يقرب من لا صل الاول ذكر في ادراك الامر الواحد المركب ادراكا من وجهين اجمال وتفصيل وهذا في ادراك الامر الواحد والمتعدد انتهى منه اي من مثل النفس في العقليات فالجار اعني الى متعلق بمحذوف ولا استبعاد فيه وقوله واعني بالحيثية ذهب المصنف الى ان الحيثيات الظاهرة من انه يمتنع ادراك النفس الناطقة للحيثيات الماكية المكتوفة بعوارض متضادة من القادير المتفاوتة ولا وضاع المختلفة فاضاف فيما ذكر من ان ميل النفس الى الحيثية انتهى من ميلها الى المعقولات كما هو المشهور الى تاويل فلا تكرار قال المراد بالحيثية ههنا هو المعقول الذي تجرد بها النفس من المحسوسات بالحقيقة فان ميل النفس الى هذا النوع من المعقول المسمى بالحيثية ازيد من ميلها الى المعقولات الصرفة كمفهوم الممتنع والواجب والممكن وذلك لوجهين الاول زيادة تعلق النفس بهذه الحيثية بسبب تجرد النفس اياها بقوتها النظرية عن المشخصات الممتنعة لارتسام فيها ونظرها الى هذه الحيثية وسلوك ما عداها من المعقولات حيث صارت بالنسبة اليه كليات مثلها ولا شك ان النفس اذا زاد تعلقها بشيء كان ميلها اليه اتم واكثر واكد زيادة الف النفس بهذه الحيثية ايضا اي مع زيادة تعلقها بها واما زاد الفها بها لكثرة تاديها الى النفس بسبب كثرة طرق التادي ولا مرية في ان زيادة الف تقتضي كمال الميل فقوله وزيادة ميلها مبتدا خبره لزيادة تعلقها وقوله ولزيادة الفها عطف على لزيادة تعلقها واما قوله عما ثبت عليه فاشارة الى ما ذكر في النكتة الثانية اورد ما في وجه الشبه من انه اذا كان محسوسا كان جزئيا قطعا واذا تجرد حتى صار كليا كان عقليا فسبه ادراك الجزئي الى الحس وادراك الكلي الى العقل تنبيه منه على ان النفس الغافلة لا تدرك الجزئيات المحسوسة والا كان ادراكها ايضا منسوبا الى العقل فيفهم منه ان عليه دليلا في الجملة وان لم يكن مذكورا هناك هذا ما ذهب اليه وبنى الكلام عليه لكن التحقيق ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات نزلتهم في الآتها لما في ذاتها فنسب ادراكها الى الآلات اعني الحواس كما نسب القطع الى السكين وكيف لا والحكم بالكلي على الجزئي في مثل قولك زيد انسان وهذا البياض لون يقتضي حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الحس لامتناع ادراكه للكلي فهو النفس فلا بد ان يكون مدركة للجزئيات ايضا واما ما يقال زيف هذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات واما على التحقيق الذي عرفته فهذا الوجه وجيه لان النفس في مبدا الفطرة خالية عالية عن العلوم كلها ثم انها تحصل حواسها فتدرك المحسوسات وتنتبه لمشاركاتها وتباينها وبمباشرتها فتتنزع منها علوما كلية ولا شك ان الالف بالاقدام اكمل فيكون الميل اليها اتم فبعد تقرير هذا السؤال جواب اما في بالخفيفة داخلة على حاضر مقابلا لاعني شيئا وبعد ظرف مستقر مقول للظرف المستقر الواقع صفة لشيء اي اعني بمعزل وما عطف عليه وعن افاده متعلق بمعزل لانه اسم مكان من عزلته وبالف منزل عطف على معزل وعن تحقيق متعلق بمعزل البعد المستفاد من كونه بالف منزل ومتعلق الرؤية في كما ترى كونه على ذلك الوصف اعني كونه معزل وبالف منزل والمقصود بقوله كما ترى ان اضافه بذلك الوصف واضح فهو صفة اخرى لشيء متاخرة بحسب المعنى عن ذلك الوصف كما ترى واما بالي في تزييف هذا القول فلما ان المحسوسات التي يتقدم ادراكها على ادراك المعقولات ليست مدركة للنفس على ما خيل فلا يتصور ميلها اليها فضلا عن كمال الميل نعم يكون للحواس المدركة اياها الفة بها كاظة ومثل الميل

اك فانقلب الضمير المجرور مرفوعا مستكنا وكذا لما حذف لفظنا واوسما فمدريها انتصب اسبع عا
لمه مفعول ثان بجعل ثم انه زاد في الثاني بحذف المضاف من الكلام فلما لتوهم لا سبعا فقار هو
سابغ اي جابر في الكلام منه فوله تعالى فكان قاب قوسين اذ فيه حذف ثلثة مضافا متتالية اي مقدار
مسافة قرب وحذف مضاف آخر عاحل اعا مثل وذلك ان ضمير كان لجبريل وليس هو قاب قوسين
اي مقدار قوسين بل اصل الكلام عاذكر فحذف لفظ مثل من خبر كان وحذف المضاف الثالث على
التدريج من اسمها فانقلب الضمير المجرور الراجع الى جبريل مرفوعا مستكنا في كان وان قوله
اوكصيب فدبر وي بفتح الهمزة عطفا عا ان التشبيه فيكون المعنى ولا يخفى ان قوله اوكصيب الخ
من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امر نوعي منتزع من عدة امور وليس بشيء اذ يلزم منه الخ لا هذا
المعطوف سلك جاعله علة لكون اصل النظم عاحذف المضاف الذي هو لفظ مثل فالصواب هو الرواية
بالكسر عطفا عا قوله واصل النظم اوكمثل ذوي صيب الخ فبعد ما حقق اصله شرع في تحقيق ما هو صدد
من بيان كون وجه الشبه امرا وهميا منتزعا من عدة امور في طرفيه والضمير في بينهم لذوي الصيب وفي
انهم اما لهم او للمنافقين اولها بحيثما والمقام المطمع للمنافقين هو ايا بانهم ظاهرا او ايا عهم المؤمنين صونا
ومقاساتهم لاهوال اقتضاهم بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم وحاطوي عليه ضمايرهم وفوزهم
بذكر في مخاوف هائلة وكذا الذي في قوله عز وعلا مسا في كلامه يقتضي ان يقال وكالذي في قوله
عطفا عا قدمه من نظائر لكنه عدل عنه واورد جملة من مبتدا هو الموصول مع صلته وخبره هو لفظ كذا
فوجب ان يعطف عا مقدر كانه قال فالوجي في ذلك التشبيه الذي كما بينا او صاف غير حقيقية ومنتزعة من
عدة امور وكذا الذي في قوله عز وعلا مثل الذين حملوا التوراة ولا يجوز عطفه عا قوله وانه كما يرى مما لحن
بصدده اي غير حقيقي منتزع من امور لانه من تتمة بيان كونه تشبيها الخ او كصيب ومعنى حملوا التوراة
انهم كلفوا علمها والعمل بها ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بها فكانهم لم يحملوها اسفارا اي كتبا كبارا من كتب
العلم فهو تشبيه بها ولا يدري منها الا ما يزينه وظهره من الكد والتعب فان وجه الشبه
تعليل لكون الآية من قبيل التمثيل والرواية في لفظ كاسفارا النصب عا انه مفعول الحامل و
الباء في بالانتفاع متعلق بابلغ عا تضمين معنى اجدر وضمير كونه راجع الى الحمار المأخوذ مما افيد به
وقد ينوهم من قوله ومركبا من عدة معان ان تركب وجه الشبه وحده كاف في التمثيل وليس بشيء

فان وجه الشبه هنا مع كونه مركبا منتزعا من عدة امور في طرفيه الا انه تفنن في العبارة فذكر فيما سبق
الانتزاع من امور متعددة في الطرفين والتفنن هنا بالتركيب لظهور كونه منتزعا من امور عدة وقوله
بحقيقة صفة للوصف اقاعا انه بمعنى النكرة كالنهار واللبن واما لان غير المعرف هنا بالاضافة كالمعرف
الوصف الذي نحن فيه بمعانيه الحقيقة وجاز ان يكون بدلا منه وقد منع الخفاجي من تعريف غير باللام مع كونه
مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك الا في كلام العرب العربا بل في عبارات بعض العلما كانهم
جعلوا بعض المغايرة والدراية في نافذة بالفا والذال المعجمة ويوجد في بعض النسخ بالفاء والراء
المهملة لا التباسه اي لالتباس الذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف
الحقيقي اذ ليس شيء منها بحقيقي جميع فقد يكون للوصف الحقيقي نوع خفاء في نفسه فيظن انه وهمي
وقد يكون للوهمي نوع ظهور لوضوح الاسباب الباعثة عا توهمه فيظن انه وصف حقيقي فالتنبيه بين كون
الوصف المعتبر في التشبيه للتنزع من عدة امور وهميا حتى يكون التشبيه تمثيليا او عقليا حتى يكون التشبيه غير
تمثيلي محتاجا غايته لا ضيائه الى تأمل صادق من ذكي حتى يزول التباس الثابت في تلك المواضع ولا بد في
ارتباط قوله لالتباسها بما قبله من تأويل وهو ان يقال انه بعد ما ذكر التباس الوصف الوهمي بالوصف الحقيقي
كانه قال فلم قيد به لالتباس من اين جهة ومن جهات اخر لالتباسها به المحال ان يتنزع منها وهما انتزع
الوصف من ثلثة معان فاورث ذلك انتزاع المخاطب لوجوب انتزاعه من اكثر ولا يخفى عادي مسكة انه صحيح اللام
بانتزاع وجه الشبه من معان متعددة هي لجزاء الشبه به لا جزاء وجه الشبه فلكل من ذلك عانته فيما حققناه
لكل في تعريف المثيل من ان انتزاع وجه الشبه فيه انما هو من امور عدة في طرفيه يقال ابرق السما صارت
ذات برق وفوها ضربت بنزع الحاضن اي لقوم افشعت اي تفرقت يقال فشعت النزع السهام فافشعت
اي صار ذا فشع كما يقال كبته فاكبت اي رددا كبت وبحثت اي انكشفت مغزاه اي مقصده بوجه
انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت وذلك لان المنتزع من المصراع الاول هو بدا الظلم وحدوثها والمنتزع من
المواسي فمنتزع من المصراع الثاني من فشا اي شاع والمنتزع من السفار عا سبيل الاستعارة بمعنى ان
تذكر اللفظ الدال عا هيئة مركبة من امور متعددة ويريد به هيئة اخرى مثلها مشتبها بها كما سبق في نقرير
واراد بقوله لانه صار بحيث لا ينفك عا سبيل التشبيه اصلا وذلك مثل قولهم لو ذات سوار لطمتني
ودون ذلك خرط القتاد وبالصيف ضيعت اللبن لا تغيرا اي لا تغير الفاظها عما وردت عليه

النظم كمثل ذوي صيب باعتبار اشتماله على مقدر بمثل او تعليل لقوله دل عليه واراد بقوله او كصيب
حال المنافقين والمعنى اذ لا يخفى ان ليس تشبيه حال المنافقين كما بناه دابرا بالكلية او بين مثل المستوقدين
وبين ذوات ذوي صيب يعني لو لم يقدر لفظ مثل لزم ان تكون قصة المنافقين دابرة بين كونها مشتملة
بقصة المستوقدين وبين كونها مشتملة بذوات ذوي الصيب وقد عرفت انت بطلان هذا اللزوم
اما التشبيه اي تشبيه حال المنافقين دابرة بين صفة او بكل اي المستوقدين وصفة هولاء اي ذوات ذوي
الصيب اي بان كمثلت حالهم بصفة او لكل واثنوى بصفة هولاء بالمزيد على المسبل المنسوبة فلا بد من تقدير
لفظ مثل قائلا وفي قوله وصوصفتهم العجيبة الشان اشارة الى ان لفظ المثل استعير من القول السائر
المثل مضربه لمورده للقصة او الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة واتضح من لا شعار لانهم
لم يضربوا مثلا ولا راؤه اهلا للنسبة الا لقولا فيه غرابة من بعض الوجوه وتظيره اي ونظير قوله او
كصيب في ان شبه المشبه دابر بين شيئين من حيث ان المشبه به ههنا في الظاهر شيء واحد في الحقيقة شيء آخر
مقدر عاصون المضاف والمضاف اليه ومعنى انصاري الى الله من جندي منوبتها الى نصر الله فالاضافة
في انصاري اضافة احد المتناصرين الى الآخر كانه قيل من انصاري الذين يختصون بي ويكون معي في نصرة
الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله
اللهم الآن يقدر ههنا مضاف اي نحن انصار نبي الله فاوقع تعليل لكونه نظيرا لقوله او كصيب
اي هو نظير له لانه كما اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصارا له دابرا بين كون الحواريين وهم
اصفيا عيسى عليه السلام وخلصائه انصار الله كما يشهد به استقراء المعنى وبوثيق نحن انصار الله وبين قول
عيسى عليه السلام للحواريين من انصاري الى الله كما يقتضيه ظاهر النظم لكن المراد هو التشبيه بالاول لما بيناه
سدادا للمعنى وانت خبير بان هذا الدور انما يلتجئ ان لو كان لما اقتضاه ظاهر النظم وجه صحة في الجملة
وليس كذلك ومن ثم قال بعضهم لفظ بين ههنا داخل على المشبه والمشبه به على طريقة قول كل في زيد
كالاسد هذا الشبه بين زيد وبين الاسد لا داخل على امرين رد تشبيه شيء ثالث بهما كما في قوله اذا تاثبت
ان التشبيه ليس بين مثل المستوقدين الى آخره وبين ما قاله ان لفظ الحواريين في عبارة الكشاف ما سهو
من القلم او اريد به المؤمنون لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وسلم كما ورد في حق الزبير انه ابن عمتي
وحواريي من امتي واذى ذلك الى ان غيره لفظ الحواريين في بعض النسخ بلفظ المؤمنين وعلى هذا القول

يكون هاهنا فيه نظيرا لقوله او كصيب في انه شبه فيه شيء بآخر في الظاهر وان المراد تشبيه مقدر عاصون
المضاف والمضاف اليه لانه دوران التشبيه بين شيئين شبههما المشبه كما في قولنا او كصيب وقوله
مستوقدا صفة لمصدر محذوف مسندا الى ما قال فيكون العائد الى الموصوف محذوفا اذ المعنى مستوقدا
لفظا قال الآن احضر فاوقع ما قال فاعلا للمستوقد ومقدم الحاجة يروى بالنصب على الحكاية وهو مصدر
وقع ظرفا بتقدير النقصان اي زمن قدوم الحاجة ويجوز ان يجعل مقدم اسما للزمان فلا يحتاج الى تقدير
الزمان فكان لا قول ان بمثل ما قال عليه اللام بخ بخ لك يحتوي الخير ثم نظير المذكور اي نظير ما
ما ذكر من لا تبتئس والحاصل في الثانية ولو قال ثم نظيره لتبادر عند نظيرا او كصيب كما تبادر عند
قوله ونظيره عند كل ذي فطنة ولا شك ان البيتين بشانكان لا تبتئس فما ذكر من حذف المضاف
والمضاف اليه ولا يقدح في ذلك ان المضاف اليه المقدر في لا تبتئس هو والبيتين يكون مضافا الى
ما هو مذكور فيها اما في لا تبتئس فلان مجرور الكاف اعني الصيب واما في البيتين فلان الصيب وضيم
البرق بخلافه في لا تبتئس الثانية او نحتاج فيها الى تقدير امر آخر مضاف الى مجرور الكاف اعني الوقت الذي
اضيف اليه ما قال وصدر البيت لا تول الا من رأى لي رأى برق شريف اي من ابصر لي حين برق
شريف اي شريف سحابه بمعنى انه غض به لكثرة تحدب اسباب البحار بكسر الباء ويروى بفتحها وهو
اسم موضع بعينه او النجي اي قصد للعصف والمعصوف به يجري اليه مياه نحو وصدر البيت الثاني فادرك القراءة
ظلفها القراءة اسم فرسه ومن ثم لم تلحق الى ذلك الفرس الصيني المجنب لا لفظ عدو بتاء
بل بغير منه سببا الوقت الحاضر والظلع العرج المعنى لوجع في الرجل اي اصاب ايقاع القراءة ذعرة
عدو ما عمر في مشيها واراد بها ناقة علقمة بن عرفجة بن طارق بفتح الحاء المهملة بكسر الزاي عاما مسافة قريبة
جدا فلو لا ظلعها لادركته عاما فقد اي هذان الفولان نظيران للمذكور في الحذف المضاف و
المضاف اليه الكائنين في وجه الذي قدر الشيخ عامر ابو علي الفارسي هو قوله من اسال سيان لما
قدر وانما احتاج التقدير الى من يقوله كيلا يمنع التقدير في لا تبتئس من صحة الاستدلال بما المحوج في الاستدلال
الى البرق وفي الثانية لا يصح مجازا عن المسافة القريبة في المقدار من لا صبح فلا يحتاج حينئذ الى التقدير
لفظا وكان الشيخ الامام رحمه الله لم يلتفت الى ذلك لبعده والشيبا اسم من سفاه الله الغيث واسقاه
اي اسال سقيا له اي سحاب البرق فحذف المضاف لا قول فصار اسال سحابه ثم حذف المضاف

فيها هو مركب الطرفين ثم ان قيد كون الوصف غير حقيقي مطلقا مما قرد به الملة ولهذا نبه عبد الحكيم
فقد اكتفى بان لا يكون الوصف محققا حتى جعل من التمثيل ما هو التشبيه المنتزع من امور واذا
لم يكن المشبه عقليا يقال انه مقتضى التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز
اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب له مثلا ومعنى قوله خص باسم التمثيل انه يتبين بهذا الاسم
عما عداه من اقسام التشبيه حتى اطلق عليه وحده والمضض وجع المصيبة فان تشبيه الحسود
وان تشبيه ضمني يقتضيه معنى الكلام وقد اعتبر في كل من طرفيه عدة امور اما في جانب المشبه فالحسود
ومضضه وتظلمه للقاوله ليتوصل بها الى التشفي عن وجع باطنه وصبره على مضضه وتركه للقاوله
مع علمه بتظلمه اياها واما في جانب المشبه به فالنار المقتضية لطبعها للانتهاب وعدم اعدادها بالحطب
واسراع الفناء فيها بسبب ذلك فالمشبه حالة مخصوصة للحسود مركبة من امور والمشبه به حالة مخصوصة
للنار مركبة ايضا من امور ولا شك ان المشبه والحالة المشتركة بين الحالتين منتزعة من عدة امور
انها امر وهمي فان تلك الحالة هي كون نهما ممنوعين عن عاجل بغيتهما الفناء وضرب له الحسود
لفظة اذا لم تاخذ ظرفية محضة والحسود هو الذي تشتكي صدره وتستشيط بالتفت وقوله من
فيانه بيان ما ينوهم فقد تعرض لوجود الشبه في المشبه دون المشبه به للظهور فيه وقد اشار الى
تركب المشبه به في قوله وان من اذبته حيث قال بالعود المشقي او آن الفرس الموثق باوراقه
وتقريره بعد الذي البحرت من يبسه والى تركب المشبه هناك حيث ذكر كون الصيغ مهددة للخلاف
الى التحزه بقيد مع كونه اولا على خلاف ذلك والى تركيب وجه الشبه في المشبه حيث قال من غاية الميل
اليه اي من كونه بحيث يمال اليه ميلا ناما وتسخن حاله اسخانا كاملا من جهة كونه على تلك الصفات
بعد كونه على خلافها وسكت عن بيان وجه الشبه في المشبه به للظهور فيه وكالذي
اي وكوجه الشبه الذي في قوله عز من قائل مثلهم اي حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشان
المذكور فيما سبق كمثل الذي اي كحال الجمع او الفوج الذي استوقد نارا عظيمة اي طلب وقودها
وموقدها واراد انتفاع اهلها فلما اضاءت النار ما حول المستوقد من الاماكن ولاشياء او
اضاءت تلك الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقدين اي اخذ نورهم وامسكه
وقضى به مع المستوقد وما يمسكه الله فلا مرسل له فهذا ابلغ من ان يقال اذهبه وانما وحد

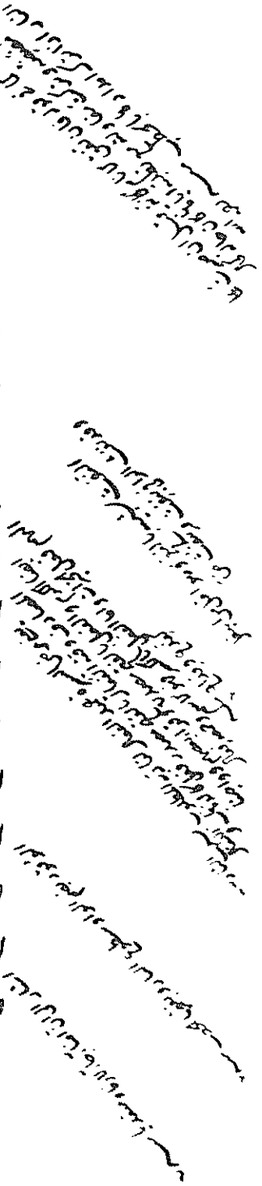

السود

استوقد وحوله وجمعه في قوله بنورهم وما بعده نظرا الى جانبي اللفظ والمعنى الى نسق مطلوب اي
يستمر وتستهله وهذا المطلوب ظاهر في المشبه به وكذا اسبابه القريبة وانقلابها واما في المشبه فالمطلوب
الخلاص من الغرض لهم والقدح فيهم ودخولهم في عداد المؤمنين ليشاركوهم في حظوظهم واسبابه
القريبة الايمان باللسان واتباع المسلمين في ظواهر احوالهم وانقلاب ذلك كله باسباب اطلاع الله المؤمنين
على اسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين وانسامهم عندهم بسمة النفاق وكالذي اي وكوجه
الشبه الذي في قوله تعالى ايضا اي هو ايضا مثال لما نحن فيه كالذي في كلا الآيتين الشرطية والعطف بالواو في قوله
تعالى او كصيب تنبيه على ان كلا من الفصلين كاف في تحصيل المقصود من التشبيه فبانضمامهما تشبهت
حال المنافقين وقصتهم فقد اصبت وان جعت بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت والصيب
فعل من صاب يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا فان اريد به السحاب ففيه
ظلمات تحتبه وتطبيقه منضمة الى بعضها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وان اريد به
المطر ففيه ظلمة تكاثفه وانسحابه بتتابع القطر وظلمة اطلال غمامه مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق
حيث كانا في اعلاه ومضبته وملتبسين به في الجملة فهما فيه ايضا ويجعلون استيناف كانه قيل كيف حالهم
مع ذلك الرعد الهائل وفي اطلاق الكصاحب على كل ناهل مبالغة حيث يخلو عنها ذكر كل ناهل ومن الصواعق
متعلق بجعلون على معنى ان ذلك الجعل من اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد تنقض معها نقمة
من نار لا تبقي الا اهلكته وانتصب حذر الموت على انه مفعول له للجعل المعلل واصل النظم
او كمثل ذوي صيب للتشبيه في ان ذوي مراد من حسب المعنى واما بحسب اللفظ فلو لا ان الضمائر في يجعلون اضمار
في اذانهم طابق جمع الضمير لافراد المقدر في نظم الكلام وانما احتيج الى تقدير مثل ليكون للمعطوف عليه وفق
المعطوف عليه اعني كمثل الذي استوقد لان المشبه به ذوات ذوي الصيب كما نبه
المصنف لان المشبه به اذا كان مركبا ودخل عليه الكاف كان بحسب المعنى داخلا على المشبه المنتزعة من مجموع الكلام
لا على المفرد الذي يليه الا ترى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه اذ ليس المقصود تشبيه
الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتخيل للتقدير ومن البين مما ذكرناه قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوا وغدوا بلاقع فانه لم يشبه الناس بالديار بل شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها
بحلول اهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وتركها خاوية ووقوله اذ لا يخفى اما تعليل لقوله وصل

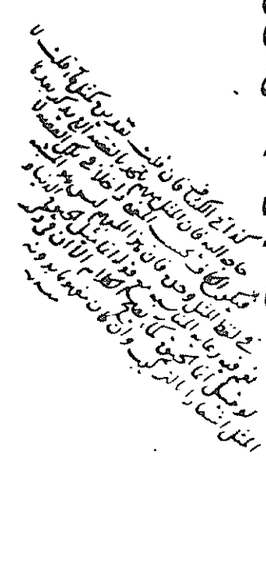

او اقوى فيه لانا نعلم من المعلوم ان ليس الامر المذكور اعرف بالهيئة المتروكة ولا اقوى فيها
من الخمر فيه جمع موجود فان قلت فقد حكمنا بانا جعلنا الغرض العايد الى المشبه به ابهام كونه اعرف
على انه حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص به واقوى حالا منه وهذا البناء انما يصح اذا وجب
في كل مشبه به ان يكون اقوى في وجه الشبه بحسب اصله حتى يتوهم من التشبيه المقلوب كون المشبه
فيه اتم وليس الامر كذلك لما بيناه هناك عليه قلت قد بينا هناك ايضا جواز تقدير لام ما يجاوز
لعرفه وله ان يمكن في ذلك كل ابهام يكون المشبه به اقوى في غالب الاستعمار وله فهام بقي هنا
شيء وهو ان مساق كلامه يقتضي كون المشبه به في التشبيه المسطراني اعرف واقوى في وجه الشبه
لان قوله او معرض للسطراف داخل في حيز قوله لم يصح الواقع جوابا لاستفهام كون المشبه به اعرف
واخص واقوى وهذا لا يقتضي لاختلاف باختلاف تقديرات قوله لمثل ما ذكر واعلم انه يتجه هنا
بعد بيان التقريب والتقريب الناقص منزلة الكامل في اقتضاء كون المشبه به اتم في وجه الشبه فلو كان
هنا ان المتبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل لكفاه في ذلك كل ابهام مع قلة المؤنة مبتدأ
الغرض لهذه الاقسام الى ذكرناها هنا مع انه سيأتي تفاصيل احوالها وربما كان اشارة بقوله
وربما الى قلة هذا الغرض كما انا الى كثرة الغرض العايد الى المشبه به كما مر وقوله
عند المشبه بكسر الباء وهو اسم فاعل من التشبيه يشبهه هذا قد سبق انه وجد نظير هذا في
كلام الثقات وانه يحمل على الحذف اي يشبهه هذا بشبهه فيكون هذا في احد وجهيه مفعولا به لذلك
المحذوف لكون الاول هو الاعلى والثاني هو التيسير والتسهيل يقال سناه اذا ثقبه والصاب
هو اسعبل ابن عباد صحب ابن العبد في وزارته ونولاها بعده ولقب بالصاحب الكافي توفي
سنة ست وثمانين وثلثمائة واحدا بعد واحد اي مضافين أضيف الاول الى الثاني من الاخرين
اي هو كالخبر في كونه مستغنيا عما هو زايد منه في ذلك ليكون كل واحد تعليل لاختيار الحكم با
لتشابه فاكل اذا فلت هما متشابهان او تشابها كان كل منهما بالنظر الى الملفوظ مشبها ومشبها
بالفتح الاول وقوله نقادا بالتعليل لمحذوف قوله فالاحسن ترك التشبيه اي ينبغي ان يترك اجتنابا
واحترازا من ترجيح احد المتساويين على الآخر بجعل احدهما بعينه مشبها والآخر بعينه مشبها به
مع تساويهما في استحقاق هاتين الصفتين ويظهر من هذا اي من كل واحد من الطرفين في

باب التشابه مشبها ومشبها به من حيث المعنى فان قلت كيف يتم التشبيه في هذا الباب مع استواء ما ذكر من الترجيح الحال قلت ذلك لا ستلزام من حيث النظر الى التساوي في وجه الشبه وقد يعرض هناك ما يرجح جعل احدهما مشبها ليكون الكلام مسوقا لبيان حاله كما اذا الفيت فرسك فقلت بدت غرة كالصبح او طلع الفجر فقلت بدا كغرة الفرس صح فيه العكس اي من غير ان يفقد تشبيها مقلوبا واذ ذاك اشار الى وقوع التشبيه في باب التشابه غير ما تلى على بعض به
حامر من ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص واقوى فاذا فات لون من كلون تلك لم ترد به بيان حال المشبه او مقدار حتى يجب كون المشبه به اعرف بل اردت الحكم بالتشابه فانه امر مطلوب ايضا الا اول اوردته في صون التشبيه وقوله متى كان ظرف لان يقال يعني انه اذا اختل وجه الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس واما اذا انظم معه الى مثل البياض والسواد كان الصبح اقوى في ذلك وكذا الحال في الشمس والمرآة والدينار فانه اذا لم يقتض في وجه الشبه بينها على ما ذكر بل اعتبر معه قوة لاشراق مثلا كانت الشمس اقوى فيه منها والمراد بخصوص في اللون خصوصية الصفة المشبهة وقوله لكون وجه التشبيه تعليل لقوله فصح ان يقال لون ما في جزة ومعنى زيادة اختصاص وجه التشبيه باحد طرفيه ان يكون له مزيد تعلق و انتساب الى احدهما كالجزة بالفلس الى الاسد واعلم ان التشبيه مع كونه وجهه قد اشتهر اطلاق لفظ التمثيل عليه مطلق التشبيه في عبارة الكشاف وغيره الآنه قد تخصص بقسم من التشبيه وهو ما كان وجهه وصفا غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من عدة امور اي من عدة امور معتبرة في طرفيه لا عن عدة امور يتركب هو منها فان المتبادر من انتزاع وجه الشبه انتزاعه من طرفيه لا انتزاعه من اجزائه التي يتركب هو منها فيما ذكرنا بكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيل مركبا كما ان وجه الشبه فيه ايضا مركب وتوهم بعضهم ان المراد انتزاع وجه الشبه من عدة امور حاجة اذ فاكتفى في التمثيل بتركب وجه الشبه وحده فعدة منه تشبيه الثريا بالعنقود وتوسل بعض المكتفين بذلك الى تجويز افراد الطرفين في كل تشبيه بناء على ان كل تشبيه تمثيل اذا تركب فيه التشبيه الى كل صار كل تمثيلية فاذا كان الطرفان هناك مفردين كانا ههنا ايضا كذلك مع ان هذا التجويز مناف لما سنذكر من تفرع المفتاح بانحصار كل تشبيه التمثيلية

اعنى الطاعة والانقياد فيصير كالانكار آكد والتوبيخ اشد ولفظ نزجره يوم يحاسبهم انه جواب الامر وقد يوضع
انه لا تشبيه فيه لانه اذ ليس المعنى انهم تشهوا امواههم بالله وسموه آلهة بل المعنى انهم جعلوا امولهم
الهتهم اى معبودة ايعبدونه فحق آلهة ان يكون مفعولا ثانيا لكنه جعل مفعولا اول على طريقة القلب
بين اجزاء الكلام بلا تشبيه بينها فقوله هذا القائل اشارة الى مطلق القلب المذكور فى ضمن التشبيه
المقلوب السابق وليس بشئ لان لفظ آلهة ان قصد به مفهومه اعنى مفهوم معبوده لم يصح ان يجعل
مفعولا اول محكوما عليه بالهوى اصلا وان قصد به الذات كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان يكون
المشبه به ماخوذا باعتبار كونه خصوصية ذاته تعالى بل يكفى مشاركة مطلق معبود الرجل ولا يجب ايضا
كون التشبيه قوليا بل يكفينا كونه فعليا فانه تشبيه ضمنى وما ذكرنا يعم ابهام كون المشبه به اتم
فى وجه الشبه من المشبه لان المشبه به اراد به جنسه لاكل فرد منه لما سيعرفه وفى بعض النسخ واضح
به اى بجهة التشبيه عنانا وبل يذكر هنا بيان المحار لقربه من بيان المقدار وقد ذكرهما مفصلا
مرة وفيما سبق ايضا وقوله ارادة تعليل لقوله شبهته بسلطة واعتبر الوبل فى لا سنقيا دون
لاسخيا لان الوجه المجود مستفيض فى نفسه فاريد ان ينقل اليه مزيد استقاء السلطة بخلاف
الوجه الاسود فان المطلوب فيه نقل اصل لا سخيا وقوله لامتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع
تقرير النفى بما يساويه التقرير الايجابى مخصوص بما اذا اريد بالتشبيه التقرير بل يجوز ان يكون قولهم لا
تعريف المجهول بالمجهول منا ولا لما عدا التقرير مما ذكر والاظهر ان يقال ولا يضر نظمه مع ما عداه
فى سلك الذكر معها واذا عرفت ذلك ظهر لك انه انما ادعى كون المشبه به احق بوجه الشبه واقوى حالا
فيها اذا قصد بالتشبيه التقرير لا جميع ما ذكر حتى يرد عليه انه ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يجب
فى بيان المقدار كون المشبه به احد مقدار المشبه فى وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وظهر ايضا انه
ادعى لعرفية اما فى جميع ما ذكر او فيما عدا التقرير منه وقد صرح فيما سيأتى بان لا عرفية معتبرة فى
بيان المحار والمقدار وكذا فى بيان لا مكان وفى التزيين والتشويه وان لم يصرح باعتبارها فى
التقرير لكنه ظهر من اشتراط الائمة مساواة فان فلان وجه اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به
اعرف بوجه الشبه مع ان كون المشبه به مستحسنا او مستقبحا كاف هناك فلان وجه ان يقال المراد
وجه الشبه بين الوجه كالسود ونقلة الظبى مطلق السواد والا فلا تزيين بل السواد المخصوص اللطيف

الذى من شانه ان يميل الطبع اليه ولا شك ان مقلة الظبى بهذا اعرف واشهر وكذا ليس وجه الشبه
بين الوجه المجود والسلطة المنوه مطلق المشبه المذكور والا فلا تنسبه بل لابد ان يعتبر بها
خصوصية منفردة فكون السلطة اعرف بها او معرض لاستطراف عطف على معرض الترتيب اى
ولا لابراز فى معرض لاستطراف والمعنى ولم يصح ايضا ان يذكر المشبه به لابراز المشبه فى معرض
الاستطراف وقوله نقلا تعليل لقوله شبهته بجر ولامتناع مفعول به لنقلا واللام دعامة وليستطرف
تعليل لمنقل لامتناع وقوله اولوجه لآخر معطوف على لامتناع اى ونقلا لوجه آخر الذى
فى التشبيه المذكور على ما تقدم وهو ندور حضور المشبه به فى الذهن مطلقا فكانه قال ونقلا لندرة
الحضور من البحر المذكور الى ذلك الغرض ليستطرف واما لاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبه به
مع المشبه كما فى حديث التنفيس فلا نقل فيه اصلا لحصول المنع الى الوافى ولحصول النادر
الى كثير الوقوع فلا غرض له هنا واما قوله لمثل ما ذكر فتعليل لنقل الوجه لآخر وافاد بازاء لاستطراف
فيكون المعنى ان نقل الوجه الآخر ليستطرف استطراف النوادر كما ان نقل لامتناع ليستطرف
المنتشئ العادية وردبانه يلزم ان يكون عدم صحة لابراز فى معرض لاستطراف حاليا على التعليل
وان لا يفيد بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وليس ايضا حسب اللفظ قوله لاستطراف
تقييدا بكونه لنقل لامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ما ذكر من استطراف
لاجاؤ عن بشاعة وقيل تعليل لعدم صحة لابراز فى معرض لاستطراف والمراد مثل ما ذكر من امتناع
تعريف المجهول بالمجهول وتقرير النفى بما يساويه فالمعنى لم يصح لابراز فى معرض لاستطراف لامتناع
بيان استطراف الشئ بما لا يكون اعرف منه من لاستطراف واقوى فيه واحق به ويرد عليه ان
الاستطراف عرض من التشبيه كالمرة والكلام فى وجه الشبه وكون المشبه به اعرف به واقوى فيه و
ايضا لاستطراف المذكور مرتب على ابراز الوافى فى صورة المنتفى او الكثير الوقوع فى صورة النادر
فيكون مختصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه اقوى فيه ولئن ذهبت الى ان المراد بمثل ما ذكر مطلق امتناع
تعريف المجهول فعلى ان لفظ المثل مقحم لزمك ان يكون المشبه به فى التشبيه لاستطرافى اما اعرف
بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف يلتزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا فى الذهن كان
الاستطراف اقوى لا يقال حاز ان يكون اندر حضورا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه

والبدعة تقابل السنة وقد طوى ذكر مقابل الشريعة اعني الطريقة الباطلة والظلمة
ولم يرد بقوله تفضيل كائن في الوضوح على النجوم وتنزيل البدع في الظلام فوق الدباجي
حنادس الليل كانه رجح ذبجاة ان الوجه من التشبيه المفرق بل اراد ان تفضيل الهيئة على الهيئة
في هذا المثال راجع الى تفضيل كل جزء على كل جزء ، وصف بالسواد اي على سبيل التوسع
المشهور واراد بقوله اعرف واشهر بالسواد من الظلام ان كل عرفية وكل شهرته باعتبار كل بيئة
ليكون مثالا للابهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه وكل ان يجعل مع كونه اتم في وجه الشبه اعم
من كونه اقوى فيه بحيث يتناول ايضا كونه اعرف واشهر فلا يحتاج الى ما ويل فشبهه اي بشرة الساعد
الظلام بيوم النوى لما ذكر من ادعاء كونه اعرف واشهر ثم عطف على يوم النوى قوله ومن لم يعشق
اظهارا للظرافة فان الغزل بكسر الزاء وهو الميل الى النساء يدعي فساد قلب من لا يعرف العشق
ولا شك ان القلب الفاسق يوصف بشدة السواد كانه حجر اسود في الغاية فنظم الشاعر القلب
الفاسق في سلك يوم النوى واوهم انه ايضا اتم في السواد من الظلام كان انتضاء البدر
اي انسلاله وفي الصحاح نضا سيفه وانتضاه اي سله والنجاء بالمد الخلاص والباساء الشدة
ولاخساء الانكفاف يقال خسأت كلبي عن ذراعي اي كففت ولا شك ان انتضاء البدر من تحت
غيبه انتقال من حالة غير ملائمة الى حالة ملائمة وكذلك النجاء من الباساء فوجه الشبه بينهما واحد
فيهما اذ كل منهما انتقال مخصوص ولانتضاء منكرا دخل على الحس دابا فيكون اعرف واشهر في نفسه
وبما فيه من الانتقال المذكور فاذا فلت التشبيه كان اعرفيته النجاء في نفسه وبما فيه من ذلك لا ابهام
انتقال ظاهرا واما ابهام كونه اتم بما فيه من ذلك الانتقال اعني وجه الشبه وانما يظهر اذا كان الانتضاء
اتم في نفس الامر من النجاء في ذلك الانتقال او على الاتم على ذلك المعنى لا عم فشبهه اي صورة
الانتضاء بذلك اي بصورة النجاء وقد حمل الليل السماك لما كان لمعان الكواكب في الليل
المظلمة اقوى جعلوا الظلام كانه كحل بها اعينها فابصرت واشرقت ولما وصف الاخلاق
بالضيق والسعة في متعارف الناس على سبيل الاستعارة اراد تشبيهها بالاماكن الضيقة والواسعة
تخيل الشاعر ان اخلاق الكرام شيء له سعة وجعلها اصلا في السعة فشبهه بها لعرض الواسعة
ومن لم سئل لما كان عود الغرض من التشبيه الى المشبه به مما يترى مستبعدا عقب امثلة الاثبات

باسئلة من الاثبات وبالغ في كون الاثبات من مثل الفضيل بان كرر في الثانية لفظ من الاسئلة
وحكم على الثالثة بكونها مصبوبة في الغالب لان الكلام في الربوا اي في حلة لا في البيع
فالمناسب ان يقال انما الربوا مثل البيع كما يقال انما النبيذ مثل الخمر وذا بالمفعول له لقولهم وانما تكلموا
كون الربوا اقوى واعرف في الحل بناء على ان الزيادة الناهي المقصودة من المبادلة محققة فيه دون
البيع لمزيد النوبة منعلق بقال وضمير فيه راجع الى من خلق لكل ما يخلق وانما كان التوبيخ فيه
ازيد لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق اقوى واتم في استحقاق الالوهية والعبادة وقوله لكونه
تعليل لاقتضاء المقام بظاهره اياه والضمير راجع الى من خلق لكن يخلق اي هذا الكلام الزام للاولين
الذين عبدوا الاوثان ولا شك ان المقصود في هذا المقام الزامهم فهذا الكلام مقتضى المقام بظاهره
وقوله تشبيها لله اي تشبيها للاصنام به في استحقاق العبادة واسم الالوهية بالحق وانما عبر عن
الاصنام بمن لا يخلق اما لمشاكلة من يخلق واما لانهم عبدوها وحق المعبود ان يكون من اولي العلم
وعندي ان الذي يقتضيه البلاغة القرآنية هو ان يكون وذلك لان لفظ من يكون تارة باقيا على حقيقته
ويكون الكلام تشبيه الاصنام بالله تعالى ابلغ وجه واكد فانه اذا لم يصح تشبيه الحي العالم القادر من
المخلوق به تعالى فكيف يصح تشبيه الجمادات العادية عن كل الصفات به تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار
اشد والتوبيخ اكثر وينضم الى ذلك حسن التعريض ايضا ولا يخفى جريان ما ذكر في اصل التشبيه
المذكور وقيله وقوله تعريضا تعليل لكون الانكار موجها الى ما ذكر وضميره للانكار الموجه وكلاهما متعلق
بتعريضا على تضمين معنى الكشف ويكون عطف على ان يكون وعلى يقوتيه تنبيها ضد به التوبيخ
وعلى كان متعلق بتنبيه وفي اختيار افلا تذكرون على افلا تعقلون اشارة بان كون تشبيه الجماد
منكرا اذا كان تشبيه الحي العالم القادر منكرا امر معلوم غير محتاج الى تفكر بل الى تذكر وهم لا يتذكرون
مصبوب خبر مبتدا قوله جل وعلا وانما غيره لاسلوب لانه على طريقة زيد اسد مع فعل
يبني عن التشبيه اعني التخذ والمعنى جعل هواه مثل آلهه اي هو مطاع لهواه كمطاعة المعبود
يعبده كما يعبد الرجل آلهه وهذا الغالب اسناد الى عود الغرض الى المشبه به اعني ابهام كونه اتم في
وجه الشبه فاذا احسن التامل عرف ان تقديم المفعول الثاني الذي هو المشبه به وجعله مبتدا
بالمفعول الاول قد اصاب موقعه حيث دل على انهم جعلوا الهوى اتم واقوى فيما هو وجه الشبه

2

غير مشتمل على فائدة يذكر لابرازه اى ابراز المشبه الى السامع واراد بما شاكل ذلك مثل الترغيب
والترهيب والتعظيم وله مانه والتشويق وحسن له عنقاء وضيق وعائلها ابنفاء اثر
اى تزيين الوجه وهو تقليل الافراغ او لشبهت تقليلا بافراغ والجدور هو الذى اصابه
الجدرى والسلعة العذرة والذنبة بكسر الدال وفتح الباء جمع دبل والظاهر ان بقال في صورة
شوها لانه تركيب وصفى لا اضافى فكانه جعل اشوه بمعنى افعل تفضيل من العيوب على الشذوذ
كابيض واسود من له وان في قوله فانت ابيضهم سربال لطباخ وقوله لانت اسود في عين من
الظلم واراد ة تقليل للاظهار او لشبهت على قياس انتفاء وقوله تقلا له اى للخير فيه عن موقد
عن صحة الوقوع الى امتناعه عادة حيث صوره بصورة البحر المذكور الممتنع عادة لا عقلا لامكان
دوبان المسك مع كثرته جدا حتى تحرك البساط اى بعد امراطر بفا جديدا وجه آخر يعني
عن النقل من صحة الوقوع المعتاد الى امتناع العادى كالذى نحن فيه بريد البحر المذكور فاذا
احضر اى المشبه به في الذهن استطرف مولدون فيستطرف المشبه ايضا لافترانه بامر نادر وبرون
في صورته وهذا الاستطراف الداخل المشبه هو المنتفع على التشبيه وهو الغرض منه دون استطراف المشبه
به ففيما ذكر من تشبيه الفم بالبحر يستطرف المشبه من الوجهين واما مع حضور المشبه عطف على اما
في نفس الامر وضمير فيه للذهن اى حضور المشبه في الذهن في اوان الحديث وقوله مثل حضور مصدر
لمقدر في المعنى اى واما ان يكون نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه فهو ندر مثل ندور حضور
النار والكبريت مع حديث البنفسج ولا وردية بكسر الزاء هو الظاهر الثابت في نسخ
الرواية والمراد البنفسج نسبة الى الجزء المعروف لكونه على لونه تزهو اى تتكبر من زهاية هو اذا تكبر و
افتخر وحمر اليواقيت شقايق النعمان الفائت سائغا البنفسج واذا احضر اى استدل
النار باطراف الكبريت احضار اما الشبه التام الذى يفيدها استطراف المشبه لمشابهة بعناية
اى مبالغة بين صورتين متباعدتين في الغاية وفي بعض النسخ احضار اما المشبه اى البنفسج و
هو ظاهر لا بقال لاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بعم الطرفين معا لانا نقول لما كان الكلام
المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به ههنا استطرافه قال الشيخ عبد القاهر و للاستطراف
في تشبيه البنفسج باوابل نار الكبريت وجه آخر وهو ان الشاعر اراد ان يشبهها لبنات غض طرى رقيق

واوراق رطبة من لهب نار في جسم مسئول عليه البنفسج ومبنى الطباع وموضوع الجملة على ان
الشئ اذا ظاهر من مكان لم يعهد ظهوره منه كان صيانة النفوس به اكثر والشغف به اجدر
الا ترى ما نحن فيه يعني لاستطراف الناشئ من كون المشبه به نادر الحضور في الذهن حضور
المشبه ونام بيت المطلع قوله من بعد ما شمل البيا ابلادها اى عرف هذا الرجل واراد
نفسه ديار لاحبة معرفة نوتهم او متوقعا لاستيفنا للاندراسها وشمول البيا ابلادها اى صيرها
جمع بلد فاعناك الديار اى اخذها عادة رعاية للحقوق السابقة تزجى اى تسوق الظبية
ولدا اغن في صونه غنة فلت فدوقع اى عدى في معضلة ما عساه اى اى شئ عسى عدى ان
يقوله ويورده لبشته به هذا المشبه الذى ذكر اعنى ابرة روق لاغن والحال ان عديا اعرابى
جلف جاف اى غليظ الطبع بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة فكيف يهتدى الى ما يصلح
ان يكون مشبها به لما ذكر اذ ليس بظاهر له نظير يصلح ان يشبه به فلذلك رجحه ولما راه في غاية
حضور مع حضور ذلك المشبه واصاب حيث جاء باقرب صفة من ابعد موصوف وظاهر له استطراف
استحالت الرجحة حسدا فحول الطرف العايد الى المشبه به جعل مرجع الغرض العايد الى المشبه به
الى ابهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان هذا ابهام هو الكثير الشايع فيه وغيره نادر كما
سنشير اليه وعدة الصباح اول ما يبدو من بياضه كوفي قوله حين تمذعه دلالة على كمال الحمد و
في كره ومعرفة حق الممدوح في مدحه اياه حيث نلقاه بالبشر والطلاقة وكان النجوم بين
دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير للبلية او للنجوم والظاهر ان بقال شئن لا خت ين لابتداء
اى احداث بدع الآن الشاعر قلب نبيها على كل الشئن وقلة البدع والبيت من تشبيه المركب
بالمركب كما يدل عليه ذكر لفظة بين في الطرفين حين رأى نشر طحوابه فصد في تسميته هذا
واراد بالندى اصول الدين وبالشريعة فروعه وخص الشئن بالذكر لان الكلام وقع فيها تم عمم
بقوله وكل ما هو علم وان محل الندى عاما مع له هنا كان مشتها بالمنع في النور والاضاءة
به لجعل صاحبها اى لجعلها صاحبها والمعتد السلوك المذلل فبعقر من العقور بمعنى السقوط
على الوجه وهو منصوب على انه جواب للنفي بقال بئر دنى في البيراى سقط فيها والمهواة موضع
الهوى اى السقوط والضلالة تقابل الندى فتحمل على العقايد الباطلة او على المعنى المصدرى

تحقيقه عما هو عليه من كونه امرا كليا مشتركا عما سبق التنبيه عليه بل منعوه بالحسّ وعفا من تسامحهم
ما ذا اى من قبيل مسامحهم بذكر مستنبه وجه الشبه مكانه وذلك انهم جعلوا مناك وجه الشبه بين
الخد والورد الحمرة المحسوسة وهى عرضية منتزعة مستلزمة لما هو وجه الشبه بينهما فى الحقيقة اعنى
الحمرة الكلية المشتركة التى هى معقولة فقط كما جعلوا هنا وجه الشبه بين الالفاظ والعسل الحلاوة
المنتزعة المستلزمة لما هو وجه الشبه فى الحقيقة الا ان النابغ هناك محمول على مستنبه وليس امرا
اعتباريا والنابغ هنا غير محمول على مشبهه وهو امر اعتبارى وانما قال بشبه لاحتمال انهم لم يتحققوا
الذى ذكر فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور
محسوسة بلا تفرقة بين ما هو عرضى محسوس وما هو كلى معقول وقد جاريناهم نحن اى دافعناهم
وسرنا معهم فى ذلك اى فى ترك التحقيق حيث قلنا وجه الشبه الواحد وما هو فى حكم الواحد الى حسى
وعقلى والمتعدد الى عقلى وحسى اما كله او بعضه واعلم هذا وان كان معلوما مما سبق من ان شبه
الشئ ليس الا وصفا يشارك فيه المشبه به فى امر لكنه اراد ان يفيده هنا عما انه قد تشتبه الحال فى بعض
المواضع فيجعل وجه الشبه مالبس فى الحقيقة مشتركا بين طرفيه فاذا صادفه اى صادف وجه
التشبيه حقه صح كما ذكر فان مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد بالاحتمال اعم من ان يكون حسيا او
عقليا مشتركا بين الملح والنحو كما ان مطلق الاهتداء مشترك بين النجوم واصحاب النبى عليه السلام
فلم يرفع الفاعل لتحصيل لعدم استعمال الضرب فى الكلام والاعتناء بالوضوح فى امر شاق والتعنت ان
يتكلف ذلك الوضوح وتصحيح قول المنصفين ان بقال التقليل فى الخوان يقتضى فى الكلام على استعمال القوة
القوية الظاهرة التى يفهم بها العارفون باحوال اللغة المقصودة بلا تكلف والتكلف فيه ان تركب
استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة التى تخل بفهم القصد بالكلام واما تكلفه قواعد النحو فى انفسها
فلا يجدى نفعا ههنا لان الكلام فى الاستعمال لا فى معرفة القواعد النحوية ليس مما يهمنا الآن بل
المهم لنا ان لا نتعرض ههنا لبطلان المثال الذى قصدناه من كون وجه الشبه غير شامل لطرفيه واعلم
ان الطرفين اعنى قولهم فى الكلام وفى الطعام حالان عاملها المشابهة المستفادة من الكاف اى الخ
كما يناسب الكلام ومستعملا فيه بشابه الملح كما يناسب الطعام النوع الثالث النظر فى الغرض
من التشبيه قدمه على النظر فى احوال التشبيه لان الغرض اهم ولما كان التشبيه بقول الفياض فى ابتداء

شئ على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذى هو كالمقيس والمال كان عوده الى المشبه به
اكثر لكنه قد ينقلب الفصيح فى التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه به وحيث كان هذا مغلوبا بالمكثور
بالاول اشار بلفظة ثم الى تراخى رتبته عنه وليس المستتر فى يكون فى قوله فاما ان يكون لبيان حاله
راجعا الى الغرض كما يتبادر اليه الوهم من مساق كلامه لان الغرض هو نفس بيان حاله لا انه لبيان
حاله وكذا الكلام فى اخواته بل هو راجع الى التشبيه كما يدل عليه قوله فتنتفى التشبيه لبيان امكانه
ولا يذهب عليك ان قوله قائلون عما منك سؤال عن كونه ليعرف كونه بياضا او حمرة او صفرة او
نحو ذلك هذا محمول على ما ظاهره والمقصود تشبيه اللون باللون لاشتباه العامة فى اللون
والغرض بيان حال اللون المشبه اعنى كونه احد الالوان المخصوصة ليتبين مقداره لبيان مقدار
حاله يعنى ان حاله معلومة فاريد بيان مقداره فى الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك وفى
قوله كحلك الغراب اى سواده مسامحة اذ المراد كالغراب بدل على ذلك قوله هو فى سواده حيث جعل المشبه
ذات الشئ وجعل السواد وجه الشبه الا انه اقحم لفظة الحلك ليزداد انكشاف مقدار سواد المشبه
فى مثله لبيان امكان وجوده اى بيان امكان وجود المشبه امكانا ظاهرا لا يتعلق به شائبة لا يصح
اصلا الى حد يوهم اى ذلك الحد اخراج ذلك الواحد من جنس الغريزة مثلا الى نوع اى جنس اشرف من الشئ
الغير فى وانه راجع الى العامل عليه معنى الكلام اى وانما ان وصول ذلك الواحد فى الفضيلة والكمال الى
حد يوهم اخراجه عن جنسه امر يشبه الممتنع مشابهة ظاهرة فى كونه مستبعدا غاية الاستبعاد فانت فى
ذلك التفضيل الذى رمته مدع لامر كالممتنع فتنتفع ذلك لامر التشبيه بشئ يحقق ازالة الاستبعاد واظهار
الامكان بحيث لا يجوم حوله شائبة لا متناع ه فاللاحاله كحال المسك اى حال ذلك الواحد وهو وصوله
الى حد يوهم اخراجه بل اخرجه ادعاء كحال المسك وهو وصوله الى حد او جب اخراجه كما هو المشهور فقد
انكشف بهذا التشبيه امكان وجود المشبه الذى هو حال ذلك الواحد انكشافا بالا شبه لقوته
شانه اى شان المشبه كعدم اشتماله على ما يدنو فى المثال المذكور وزيادة تقربه اى بشانه عند السامع
وفى قوله انك فى سعيك هذا كمرتمى على الماء تشاهل والمراد ان سعيك كرمى
من التقرب بالبعد فان تصوير المعقول بصورة المحسوس يقرب شانه فى نفس السامع تقريبا كاملا
خصوصا اذا احضر ذلك المحسوس حتى يشاهد فكانك فى تمثيلك هذا جعلت السامع مشاهدا لكون

الى التنبيه بدقة النظر كقوله وفاعا ومرسا مسرجا وقوله تشكل لكونها غير قائمة فوقه صفة كاشفة لغرابة وحشية وفيها دلالة على ان الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية ولما شبه معانيها نفى التعقيد اللفظي والمعنوي فيصعب بالنصب على انه جواب النفي فيفيد نفي ما يقتضي عطف عليه وضمير عنها للالفاظ كما ان ضميره للمعاني وقوله من كالعسل مفعول لقوله معلوما لا جرم اي المقدمات الحاضرة واما السند لا يقينية التاليف بان يكون تاليفها مما يفيد اليقين كالقياس الذي يفيد الظن كالاستقراء والتمثيل قطعية لاستلزام بان يكون مستلزم عادة رابط للتتابع فيذكرون متعلق بقولهم في الالفاظ وقولهم في الحجة فهو تفصيل اما على ان وجه الشبه في المآل اي في الحقيقة التي يؤول اليها الظاهر صناك اي فيما ذكر من تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجة بشيء غيرها اي غير الحلاوة وعاطف عليها وذلك اي ذلك الغير لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء والنسيم ولازم الظهور في تشبيه الحجة، وافادة النفس من اضافة المصدر الى المفعول كقول ونشاطا به الكتاب والفاعل المذكور هو كل واحد من السلاسة والرقة في قوله فشان النفس بيان لحصول الاتم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات يلذ عاصيه المبين للفاعل ورفع طعمه هو الرواية لكن المشهور هو المبني للمفعول يقال لذذت الطعام بالكسر اللذ وجدته لذيذا فيفيدان اي فيفيد المآل الذي ينساغ ويخدر بسلاسة والنسيم الذي يتخلل برقته ولازم الظهور عطف عطف على لازم الحلاوة والصفة في كونها وجها للبصيرة والبصر في معنى الشبهة والظلة لانقشاع الظهور معنى مشترك بين الشمس والحجة قطعا فلا حاجة الى حمله من قبيل النساج لانا نقول وهو وان كان مشتركا بينهما لكن لم يقصد تشبيه الحجة بالشمس ظهورها في نفسها بل قصد ظهور المطلوب بها كظهور المحسوس بالشمس وهو معنى ازالة الحجاب التي هي لازمة ونابعة ظهورها في حد ذاتها غاية الظهور كالذي نحن فيه فان ازالة الحجاب امر اعتباري لا تحقق له في ذات الحجة ولا في ذات الشمس وكذا كون الشيء بحيث ينشرح منه الصدر ويستفيد منه النفس نشاطا وكونه بحيث يعمل الطبع اليه ويحب ورود عليه من الامور الاعتبارات التي لا تحقق لها في انفسها قالوا ولعل السر في تخصيص النساج بالاعتباري هو انه لما لم يكن امرا ظاهرا قل عما كانه بامور موجودة تشتبهه وافول شبه ان يكون تركهم اي ترك اصحاب علم البيان التخفيف في وجه الشبه وهو انهم لم يحرفوا في العقل كما يقتضيه

ما نبت على المنازل والدمنة اثار الدار واضافة اثار اليه من اضافة المصدر الى المفعول من قولهم اثرت الشيء كذا او لمجاورة بالذهن عطف على الحسنا اي لما تركت هنا عيان وكما اذا شبهت اختار العطف بأو لتنبيهها على ان كلا منهما مثال على حدة يقنع عن الآخر لانفراد حسن منظر الحسنا، والخضرة المحسوس فقط فكيف على عقليا لانا نقول لما كان سواد الخبز عقليا كان المجموع المركب منه ومن حسن المنظر عقليا فان المركب لا بد ان يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف المركب العقلي اذ لا يجب ان يكون كل جزء منه عقليا ولهذا الخبز هو في حكم الواحد في بين النوعين اعني الحسي والعقلي واعتبار تركيب وجه الشبه في المثالين من حيث انه اعتبر فيه تناسب لا جرم امتنع اظهار تفاوت فيما بينهما ولما وصف كلا من طرفي التشبيه في المثال عابدل على وجه الشبه لم يخل لا التفرج به وقد يتوهم ان مثال الحسنا من تشبيه المركب بالمركب والحواله من تشبيه مفرد مقيد بآخر مثله واما القسم الثالث فوله ان يكون تلك الامور بعض ما لو اخذ ألفت من فوله ان لا يكون وجه الشبه امرا واحدا ولا منزلا منزلة الواحد ولما كان كل واحد من تلك الامور فذا عبر اشتراكه بين الطرفين على احد اعتبر كونه حسنا او عقليا فصارت الاقسام ثلثة بلا شبهة بخلاف ما هو في حكم الواحد فانه منحصر في قسمين كما عرفت والشاهد نزوّ الذكر على انثى ولم يزد ذلك في الغراب فقبل انه مخفف و فبل لبس به لا المطاعة وحسن الطلعة حسن وبهاجة الشان وعلو الرتبة عقليان واعلم انه ليس علم البيان فيما بين اصحاب علم البيان اي فيما بين ارباب البلاغة المكتسبة التابعين في موارد الكلام ومصادره لارباب البلاغة السليقة ان يتكلفوا النصح بوجه الشبه كالبناء على الوجه الذي هو ملتبس به بل قد يذكرون على سبيل التسامح والتوسع مكان وجه الشبه ما كون مستتبعا له مستلزما اياه على طريقة ايراد الملزوم و ارادة اللازم فانه مجاز مستفيض وانما قال لما يكون وجه الشبه في المآل لان المنبع المذكور وجه الشبه في ظاهر الحال والتابع المذكور وجه الشبه في الحقيقة والمآل فلا بد من التنبيه عليه اي على ما يذكر مكان وجه الشبه تسامحا فاورد له امثلة اذا وجدوها لا تنقل على التنبيه بريد اذا وجدوها فيه الآنة عبر عن صاحبها بالسلامة عما يخل بالصحة ولا تكن عطف تفسيري لقوله لا تنقل اي ولا تتعب الذئاب بنات فروعها كما في المفتاح والمنشيرات ولا بتكرار الكاف في قوله وليس قرب قبر قبر اسم رجل وقوله شاء ومثل شلول شلشل شؤول ولا تكون غريبة اي لا تكون بحيث تحتاج في معرفة معناها الا التنقير عن الكتب المبسوطة كقوله نكأ كأتم اي اجعتهم واظلخم اي اظلم وحوشت اي وحشت او

الشاء وهي من شؤول اللبن المشلشل من بزغل اللبن في السقود والشلشل اعتناء وتشلشل من اعتناء ذلك وبصل شلشل وشلشال ان ضعيف

الهيئة المركبة من النقط المرفوع فوق الرؤس ومن السيوف المتحركة في جوانبه منه حركات مختلفة
منذرة وضاربة ومصادمة هيئة الابل والكواكب المتنافطة فيه عما انها تشتى ووجوه متفاوتة
فيه من البهجة والروعة فالبس تشبيه المفرد بالمفرد وان كان صحيحا ايضا لو اعتبار
والعامل فيها معنى كان والمثالية من الا اذالم وأديم السماء وبهاؤها والمنقية صفة للسماء
والمنظرة المتحدثة الخ تعد طريفا اى جديدا دون شيء متعلق بقوله منثورا اى منثورة
عابسا ارزق لا عاشق آخر مناسب للدرع الحسن والفهم وانما قال ذلك لان الانسان
انما ينشأ من نشر ما عابسا لانها بسبها كما لا يخ والمشترى فداءه بعلة اسمية وقعت حالا
والعامل فيها معنى كان وفي سناء الرفعة اى محل عالى الرفعة حال من المستتر في فداءه الراجع الى
المشترى والمراد رفعته في المنظر بان يكونا مثالا في النصب الشرعي ويكون المراد أقرب الى المعنى
وقد اشرحت صفة المنصرف قال الفراء تكسين الميم في شعفة وشعم من كلام المولدين ولا اصل فيها
الفتح ولما كان من البين انه لا يصح تشبيه للمنع بالمنصرف وان صح تشبيه المشترى بالشعفة المستحبة
لم يبالغ ههنا في اعتبار الهيئة ونفى التفريق كما بالغ في البيتين السابقين بل اقتصر على ان قال اراد
ايضا تشبيه الهيئة وقوله مشرح الشعم حال من المنصرف ومعنى من دونه من فداءه في مكان قريب
منه وبسبى استدل بما ذكر من كل بيات يعني كل بيات المذكور بعد قوله وكوجه الشبه لا جميع
الأبيات فان قوله والشمس من مشرفها قد بدت ليس في حكم من الابيات وانما شبه تشبيه المركب
بالمركب لما صح فيه من ان كل واحد من المشبه والمشبه به فيها هيئة مركبة من متعدد كما ان وجه الشبه
فيها ايضا مركب والمذكور قبل من كل بيات سمى تشبيه المفرد بالمفرد لان كل واحد من طرفي التشبيه
فيه مفرد وان كان بعض تلك المفردات مقيدا وبعضها غير مقيد ووجه الشبه في الكل مركب كما فصله
مناكر ثم ان سقط النار وعين الديك مفردان واضافة لتعيين المراد والثريا مفرد بلا شبهة و
المعقود مفرد مقيد بنفث نوب والظاهر ان الجيا معين المراد لا قيد له وان الكون في بدا سئل
قيد للهالة وان ما ذكر من الحمار والبوقة قيدان لها وقد يظن انها مركبان فيعد التشبيه بها
من تشبيه المفرد بالمركب فيكون مما قسمناه ثالثا كما ان عكسه قسم رابع من الاقسام الاربعة الحاصلة
من اعتبار التركيب والافراد في طرفي الشبه واعلم ان التركيب في الطرفين او احدهما يستلزم

تركيب وجه الشبه بلا عكس كما ومما اى تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب فن له فضل
احتياج الى سلامة الطبع عن الافات وصفاء القريحة عن الكدورات اذ لا حاكم في تبيين احد البابين
عن الآخر اذا وقع التباس سوى ما ذكر من السلامة والصفاء فاذا التبس التقييد بالترتيب فان
كان مناك امر واحد هو كمال فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان ما عداه تبعا وتتمة له في ذلك
كان مفردا مقيدا والا كان مركبا واذا التبس التركيب بالتفريق اى تشبيه كل جزء بالاجزاء فان
لم يصح التشبيه في بعض كل جزء كما في قوله كانما المزج عما مر تعين التركيب وان لم تحصل من اعتبار
كل جزء هيئة منتزعة كما في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا تعين التفريق والاصح الحمل على ما مع تعذر
التركيب كما في قوله كان مثار النقع وكان اجرام النجوم ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله
كان قلوب الطير رطبا ويابسا يصف عقابا بكثرة اصطيادها للطيور والفائها قلوبها لدى
وكرها اذ يظن انها لانا كل قلب الطير فيه الرطب الطري من قلوب الطير بالعقاب واليابس
العتيق منها بالحشف اى ارذل التمر وانما اورد هذا البيت ليكون مثلا لما يحتذى به في التمييز بين
التركيب والتفريق اذ لا يشتبه على ذي مسكة انه ليس لاعتبار كل جزء فيه هيئة يعتد بها وتصلح
تشبيها انما الفضيلة في هذا البيت من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب واما ان
يكون مستندا الى العقل عطف على اما ان يكون مستندا الى الحس وهو اما ان يكون من نوع ما يكون في حكم
الواحد ومثل له بثلثة امثلة كالاول منها ما خوذ من قوله تعالى اعمالهم كسراب بقيعة والثاني من قوله
اياكم وخضراء الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء من منبت السوء والثالث
من قول من قال في جماعة متناسبة في خصال الكمال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى ابن طرفاها
فقيل هو قول من وصف بني المهلب للحجاج وقيل قول كل عمارية فاطمة بنت الخرشب
في بنيها حين سئلت اتهم افضل واشار بلفظ هم في المثال الاول وبلفظ المضمر في المثال
الثاني الى اعتبار التركيب في وجه الشبه واستغنى عنها في المثال الثالث لظهور التركيب فيه بقوله
الممتنعة لذكى اى لاجل التناسب في الخصال والمنظر ما يقع عليه النظر من الظاهر والمطلع من اطلع عليه
في الطلع والخبء ما يعلم من الباطن بالخبرة والمؤنس من آنسه اوقعه في اليأس ومنبت السوء
هو الاصل الردي واضافته كاضافة حمار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة وخضراء الدمن

صلى الله عليه وسلم

لايجوز للاستفراه جعل الاصل فرعا والعكس وفي اكثرين كالمثله اي المثله وجه الشبه الواقع
وقوله في معنى وحدتها اما بدل من قوله في اكثرا ومتعلق بقوله تشابه وذلك لثبوت نوع من التركيب
في العرآء عن الغايه وفي كونها عقلي ادراكي وفي تحصيل ما بين الزيادة والنقصان وفي استطابة
النفس وفي عدم الخفآء وكذا فيما سبق في الحس من طيب الرايحه ولذة الطعم ولين المس شابه تركيب
بخلاف الحمرة والخفآء والجراة والاهتداء والهداية فانها واحد حقيقة لكونها مدلولة للالفاظ مفردة
تفهم هي منها واما تلك الامثله فانما عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شئ منها الى هيئة منتزعة من
معان عدة بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد معنى آخر جعل تابعا ونتمة له على ما فباس ما
سيجئ في طرق التشبيه من تقييد المفرد فاعرف ذلك واما القسم الثاني فقد سبق ان ما هو في حكم
الواحد اما حقيقة كالظرفين ملتئمة من كثرة واما اوصاف لما قصد من مجموعها الى هيئة واحدة فذكر
ههنا اقتضابا بوجه آخر وهو انه اما ان يكون مستندا الى الحس او الى العقل وابتدا في تمثيل الحسي بما يكون
اوصافا عدة قصد من مجموعها الى هيئة واحدة ثم عقبه بما يكون حقيقة ملتئمة وحال الكاف في قوله
كسقط النار ما عرفته غير مرة والمنور اسم فاعل من نورت الشجرة تنور نورا اي زهرت واراد
بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور البسيطة الحاصلة من صفاتها المذكورة اعني البياض والاستدارة
وصغر المقادير وتفاوتها كائنة على كيفية مخصوصة فيما بينها لا منضاة مثلا صفة ولا منفرقة مثلا على
بعض تلك الكيفية المخصوصة الى مقدار مخصوص للجموع في الطول والعرض واما قال في المرآى لان كواكب
الثريا كبار المقادير في انفسها والنآء في الشاة للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس فيطلق على
الذكر والانثى ويفرق بالصفة فيقال شاة جبلية وشاة جبلة على ما قباس قولهم حمامة ذكر وحمامة
انثى والمراد ههنا الذكر وكذا المقطوع الذنب والقضا شيخ معروف ولم يذكرهما وجه الشبه
لظهوره مما ذكر من المشبه به فكانه قال اذا شبه بحار كذا في البيضة الحاصلة من كون ابيض مشفوق
الثقبة نابتا على راسه شيخ ناعضا وارادبالاسل المرتفش اذ في كفه نوى في المراة البيضة المقعرة
واما قال مع كفة اق دون وكفة اق تضرجا باعتبار البيضة لاجتماعهما اذ بذلك يظهر صحة وقوع قوله
من كسقط النار مع ما فيه من بيانا لقوله البيضة الخ نوى فيها او اذا شبهها عطفه باو استفادا
بان شبه النفس بكل واحد من المراة والبوتقة مثالا لما لخص فيه عما حصل ولو اعاد ذكر النفس

لعطف بالواو وهكذا وكالشمس اذا شبهتها بالبوتقة والمراوحة المناوبة في العمل فقال راوح
بين رجليه اذا قام تارة على احداهما وتارة على الاخرى كان المتحرك ههنا تارة وكذا نقباض
وذلك اي وقولنا ان الشبه في تلك البيضة لان البوتقة الخ وقوله تلك الحركة العجيبة مصدر بتحرك
وقوله كانة بيان لتلك الحركة العجيبة والنقوحة اللبن والثلاثة شذ لا تستبان ثم يبدو له اي يتندم
ويظهر له راي آخر بقال بدى له اي ندم وفاعل يبدو ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام والواو
في قوله والبوتقة في ضمن ذلك اي في ضمن تحرك الذهب تلك الحركة العجيبة بين كالبسطا وكالانقباض للحال
ومؤدية خبر لقوله لان البوتقة وعامل في اذا اجيب وناصب لقوله البيضة المذكور فان
الشمس تقليل لمعنى الكلام اي تشبه الشمس بالمراة والبوتقة فيما ذكر من البيضتين الحاصلتين فيها
لان الشمس مؤدية لتينك البيضتين ايضا بظاهر ذلك لمن احد النظر اليها وكوجه الشبه من ههنا
شرع في تمثيل الحسي بما يكون حقيقة ملتئمة فان المشبه والمشبه به فيما يذكر ههنا هيئتان مخصوصتان
حاصلتان من امور عدة مخصوصة ووجه الشبه بينهما هو الهيئة المشتركة التي هي حقيقة لتينك الهيئتين
واقتضى ذكر الحقيقة المشتركة التي هي وجه الشبه ههنا لفظ الوجه الدال عليها اجمالا لان الظرفين
المذكورين بدلان عما تفصيلها فقوله وكوجه الشبه عطف عما قوله كسقط النار نظرا الى ان معنا
كوجه الشبه في سقط النار كان مثار النقع الغبار والمثار المرفوع من ثار الغبار
ارتفع وانثار غبر والسابقا متعلق بمثار على انه مفعول معه وجوز عطفه عليه ان يكون عطفا على
ونهاوي كواكبه اي تساقطت وانثارت في الكواكب التساقط لان المتبادر في انثر
المراد تعليل لمعنى الكلام اي وجه الشبه ههنا مركب اذ ليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل في السواد
وتشبيه السيوف بالكواكب في البياض على التفريق بل مراده تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع والسيوف
البيض المتفرقات فيه اي في النقع بالهيئة الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانبه
منه فوجه الشبه هو الهيئة التي هي مشتركة بينهما وحقيقة لها ملتئمة من امور متعددة وتمانيقه
على ما لم يرد تشبيهها متفرقا ان قوله نهاوى كواكبه جملة وقعت صفة الليل فالكواكب مذكورة على
وجه تنبئ عن اعتبار الانضمام دون الافتراق والاسناد اوجب بكون منزلة ان يقال ليل وكواكب
فلذلك كان الاولى ان يجعل واسبقا مفعولا معه لينبئ عن اعتبار الانضمام ايضا ولا شك ان تشبيه

المدرك جزئيا ماذيا حاضرا عند بالضرورة وذلك انه متى كان حسيا اورد تحقيقه على طريقة البرهان الخلف فنقول فرض كون وجه الشبه حسيا ثم نبين انه مع ذلك التقدير يجب ان يكون عقليا لا حسيا فيظهر الخلف

وقد عرفت اشارتنا الى ما يبتني من ان تشبيه الشيء لا يكون الا وصفا له مشاركة المشبه به اذ يجب ان يكون موجودا في الطرفين وكل موجود اي كل موجود محسوس لان الكلام فيه لما مر ولقوله لامتناع حصول المحسوس المتعين فله تعين اي تشخص يمتاز به عن جميع ما عداه ويصير بحيث يمتنع فرض اشتراكه ومثل هذا المتعين الموجود في شيء سوآء كان هذا المتعين جوهرا او عرضا يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا في شيء آخر بحكم ضرورة العقل فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجدي الا لانفكاك عنه سبيلا وبحكم التنبيه عليه ما لا امتناع ان تشك عليه لنوع خفاء فيه بالقياس الى عقلك وانت خبير بان هذا الاعتراض مما لا يجدي نفعا فلا التجاء في لما بيناه من ان المحال كون الحمرة المتعينة موجودة معدومة معا في حد ذاتها وليس هذا لازما ذلك انا الذي يلزم منه ان يكون الحمرة المتعينة موجودة في محل معدوما عن آخر ولا استحالة فيه وحكمنا في اخواتها اي اخوات الحمرة كالسواد في تشبيه شعر بحافية الغراب وكالبياض في تشبيه ثوب بالثلج الى غير ذلك بل يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبه موجودا مع المشبه به اي بل يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبه به ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به

فلا بد ان يجرد ما ان المثلان عن التعين حتى يحصل امر واحد كلي مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه لا شيء من الكليات بمحسوس فوجه الشبه الذي فرضناه حسيا لم يكن حسيا بل عقليا هذا خلف وان شئت قلت وكل موجود فله تعين عما اطلاقه كان الحكم بذلك اي بان كل موجود فله تعين جار عن فرض اشتراكه حقيقا جدا ومستلزما لامتناع وجود الكلي الطبيعي في الخارج وبالاجمال ان وجه الشبه يجب ان لا يكون موجودا خارجيا وكل ذلك مما لا حاجة به اليه في تحقيق ما هو بصدده ونحن ان شاء الله تعالى في بطلان هذا القول حتى جعله ممسا وآتي بالقاء في قوله فالمراد استصغارا بتزيينه عما سبق اي اذا تحقق ان ليس الحاصل من وجه الشبه المحسوس في طرفي المثلين فحمل المقول مراد القوم بوجه الشبه الحسي حصول المثلين في الطرفين وهذا كلام ركيك جدا لانه ان اريد به ان وجه الشبه هو المثلان المحسوسان الحاصلان في الطرفين فقد تبين بطلانه بما مر من ان وجه الشبه شيء واحد مشترك والمثلين ليسا كذلك وان اريد ان وجه الشبه حصولها فليس حصول المحسوس امرا محسوسا وليس سلم ذلك وليس حصول المثلين معا ولا حصول

بيان الغرض يدرك بالسفانة الحس منه

احدهما

احدهما ممتنعا بمشترك بل المشترك حصول احدهما لا بعينه وهذا ايضا امر كلي فطعا فيكون عقليا لا حسيا والاظهر ان يعترض هنا بما ذكر غير من ان المراد بكون وجه الشبه محسوسا او معقولا كما افراده كذلك ويجاب عنه بانه تسامح واعتراف بان التحقيق ان وجه الشبه هو ان يكون عقليا لا حسيا فان المثلين متشابهان وذلك لان المثلين هما المتشاركان في امر واحد صار به متشابهين فمع المثلين الحاصلين في الطرفين وجه شبه فطعا فان كان عقليا اي امرا واحدا كليا مشتركا بين المثلين المحسوسين كان المرجع في وجه الشبه الذي جعلناه حسيا هو العقل في المآل اي فالمراد انه كان عقليا لا حسيا لان ذلك الامر الواحد الكلي هو الذي كان مشتركا بين الطرفين في الحقيقة دون المثلين وان كان حسيا بان يكون هو المثلين لكونهما متماثلين ايضا نقضنا الكلام اليها فلزم اما التسلسل في الامور الموجودة المحسوسة واما الوقوف آخرا الى امر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه في الحقيقة بين الكل وفيه ابطال التسلسل ايضا بطلانا مطلقا سواء كانت الامور المتسلسلة مترتبة او غير مترتبة ومجتمعة في الوجود او متعاقبة وسواء كان التسلسل من جانب العلة او المعلول والعطف على وجود الشيء عطف على قوله فالحسي كالخد وقد عرفت حال الكاف هناك

وقد تمثل لكل واحد من اقسامه الاربعة بحسب طرفيه بمثالين وبنى تأويل الامثلة على ان تشبيه الوجود بالعدم في قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقي لا كما يزعمه الشيخ عبد القاهر من ان المقصود به نفي وجوده كما في قولك هو ليس بشيء هو معدوم فلا يعد من التشبيه الا بحسب الظاهر واراد بالعلم الملكة التي يتوصل بها الى ادراك تفاصيل المعلومات فانها بهذه الطريق الى ذلك كادراك حاسة البصر في الجملة كما ان الحسي طريق اليه على وجه الشرطية واذا فتشت العلم بنفس كادراك لم يكن لكونه بهذه الحيثية ادراكا معنى واشار بقوله مطلق الى ان ذكر من ذكر من اصحاب والقوم الى ان لا ضداد احدها الى الطريق الشرعي وبالاخرى الى الطريق الحسي لكنها بمشاركان في مطلق لا ضداد المشترك بين الاضداد الثلاثة والمتساوي عند بعض الاصوليين وقد يفعل لمعرفة المقدار وقد يفعل للاخبار عن الوزن والنقصان والعدد الذي به في الكل فلذلك خص به والمراد بالشرع الطريق المسلوكة في الدين لا احاديث الرسول عليه الصلوة والسلام حتى يكون محسوسا واذا شبه المحسوس بالمعقول فقد ادعى ان المعقول تنزل منزلة المحسوس المشاهد وصار اوضح مشاهدة فصح لذلك تشبيه المحسوس به فبطل ما قيل من انه

ولفظة مثل باجر مبدأ من الكشف والمعرفة ادراك متعلق بالمقرر والعلم ادراك متعلق بالنسبة الثابتة
والذكر اظهار الغير بالخبر والسمع افادة ما ينفع للغرض والغرض وما يحصل عليه لا نسانا من كل وصف في
الخلق ملكة يصدر بها عنه افعاله بسهولة ولما كان اكثر كل وصف لا عتبارية نسبية لان النسب كما
باسرها لا وجود لها في الخارج وعندهم عطف النسيج على الاعتباري عطفا غريبا من العطف التفسيري
واورد للشبه امثلة اربعة فان كون الشيء مطلوب الوجود او مطلوب العدم عند النفس وكونه مطلوبا
فيه او بعيدا عن الطبع امور نسبية لا وجود لها فجعل وصف بها مثل للاعتباري الذي ليس نسبيا بقوله
او مثل بضم الواو وهي محض وهو عطف على قوله بكونه مطلوب الوجود وكل مثل انصاف الشيء وكل ما هو على
ما يتخيل فيها من البياض والاشراق وانصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والكلام
وبهذا التقرير ظهر ان العفاف في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناول في الطرفين عاما مر ومن المعلوم
عندكم ان جعله ابتدائيه ليست الواو وفيها للعطف لان ما تقدم جزء كلام اذ الشرط وجزاه فكيف يعطف
عليه كلام تام بل هي للحال فقبل من قوله والعفاف ايضا الخ وله ولي ان يكون حالا من قوله لما الخ الشبه
وما عطف عليه اي لما الخ الشبه في الوصف والخ الوصف مطلقا في الحسي والعفاف والخ الوصف
العفاف في الحفيف لا عتباري والحال ان من المعلوم عندكم ان الحفايق منقسمة الى البسائط وذوات اجزاء
المختلفة وان الصفات ايضا كذلك وكان له نسبة سياق كلامه ان يقول والحفايق جبلت الخ ثم بين كما وكذا
الا انه تحذ الاقتصار في الجبان وقوله وذوات اجزاء مختلفة بدل عما ذكر انه لم يرد بالبسيط ما لا جزء له اصلا
بل ما ليس له اجزاء مغايرة لما هيته سواء لم يكن له جزء اصلا او كان له اجزاء متفقة الحقيقة وفايدة قوله ما ذكر
ان تحقق لاحد صفات النفس لا يستلزم ان يظهر للمخاطب احتمال وجه الشبه للتفاوت بل المتكلم
له ذكرها وذكر فتذكر فنقول شروع في القسم بعد التنبيه على احتمال التفاوت وله تقسيم

وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا لم يرد بكونه واحدا ان لا يكون له جزء اصلا بل اراد كونه بحيث يعد
في متعارف اللغة امرا واحدا سواء كان حقيقة لا جزء لها في المفهوم الجوهر مثلا او لها جزء لكن اعتبر اجزاؤها
منضما بعضها الى بعض ووضع بازاء مجموعها لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار تعد امرا واحدا كالمفهوم الجسم
الحيوان والانسان او كان وصفا واحدا على احد الوجهين اما حقيقة ملتئمة من كثرة النباتا
بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها الى بعض وفصل الى مجموعها بصير بكل الكثرة بالاخرة كشيء واحد وقد يضم

هذا المعنى في الوصف حيث ذكر واما اوصافا مفصودا من مجموعها الى جهة واحدة وانما حملنا النيام
الحفيفة على ما ذكرنا لانه اذا اشتبه زيد بعمرو في كل نسبة مثلا كان وجه الشبه امرا واحدا لا في حكم
الواحد كما انه اذا اشتبه الخذ بالورد في كل وجه الشبه وصفا واحدا مع تركبه من جنسه وفصله
والا نه اذا اريد بكون الحفيفة بسيطة او ذات اجزاء مختلفة ويكون مرجع الوصف امرا واحدا او اكثر
على ما ذكر اولا فقط لناه ههنا من معنى الوصف ولا لتيام من الكثرة وهو بظاهره ارتباط اول التقسيم
بآخر المقدمة هذا واختصار وجه الشبه في اثنين لانه اما واحد او كثير والكثير اما ان
يقصد اشتراك الطرفين في جزء من حيث هو لا في كل واحد او يقصد اشتراكهما في كل واحد وقد قسم
القسم الاول منها الى ثلثة اقسام لان الواحد اما حسي وطرفاه حسيان فقط واما عقلي وطرفاه
اربعة اقسام والقسم الثالث الى قسمين لان ما في حكم الواحد اما حسي واما عقلي والقسم الثالث الى
ثلثة اقسام لان [illegible] حسي او كله عقلي واما بعضه حسي وبعضه عقلي فالاقسام التي ذكرها
عشرة اقالوا قول قوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس بجهة اي معنى يحصل وجه شبه سواء
كان حقيقة او صفة وهذا حكم بديهي فان ما لا يحس بنفسه لا يحس شيء فيه واما العقل فانه يدرك من
المعقولات والمحسوسات معاني معقولة فوجه الشبه العقلي يعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة
فيما سبق يعني كونها حسيين او عقليين او كون المشبه حسيا والمشبه به عقليا او بالعكس وهذا معنى
قول علاء هذا النفي تشبيه بالوجه العقلي اعم اي اعم وجودا وتناولا ولبس الباء في قوله بالوجه
صلة للتشبيه بل هي للملابسة والظرفية في موضع الحال والعامل فيها اعم اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي
اعم منه كائنا بالوجه الحسي فالحسي يمتنع لوجه الشبه ما يحس باحدى الحواس الخمس الظاهرة والعقلي
كالحمرة فانها تشتبه الخذ بالورد فيها وكذا الحلاوة في سائر الاشياء والحس هو الصوت الخفي وحس الاقدام
اخفى ما يكون من صوت القدم والمراد بالخفاء ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثلا وفي قوله عفاء الفهوم
اي المولعين بتتبعها اشارة الى دفع ما يقال من ان طعم الخمر مكروه وههنا نكتة سرية للطيبة الشريفة
بالفكر الموفق في القلب من نكت كلام الله اذا الله فيها بحر غوصي والتحقيق يعم النفع الى الحقيقة
بحيث لا يتسوبه شبهة باني ان يكون عم عفاء اي باني ان يكون حسيا لما ذكره من ان وجه الشبه
لا بد ان يكون امرا كليا منتزعا بين طرفيه فلا يكون مدركا الا بالعقل لان الادراك بالحس مشروط بكون

اي وقوله بالوجه العقلي في قوله بالوجه الحسي منه

هذا يحصل ما قرره المحشي

المولى الرومي

والعقلية اما حقيقة اى بوجوده فى الخارج واما اعتبارية لا وجود لها فيه والحقيقة اما ملتئمة من اجزاء مختلفة او بسيطة ليست كذلك والصفة ايضا امر جمهورى او امر واحد او اكثر ولنرجع الى تفصيلها فنقول قوله لما اخر الشفعة جار مجرى الشرط وجوابه ما سنعرفه وضمن اخر معنى تردد فلذلك

قال سن ان يكون للاشتراك بالحقيقة وبين ان يكون للاشتراك بالصفة بذكر لفظة فى الخلط بين واذ عى

اخصار الشيخ فى الاشتراك بالحقيقة والصفة بناء على انه اراد بالحقيقة ههنا الذاتى مطلقا

اعنى ما لا يكون خارجا فيقابل الصفة قطعا ولذلك مثل بحسين البياض والسواد عاد لا طلاق من ان

الجسمية بعض من تمام حقايق الاجسام والاشتراك فى الحقيقة المذكور فى صدر الاصل لا يقبل

اراد به الاشتراك فى تمامها فلذلك مثل صناعك بالانسانية والفرس للمختلفين فى الحقيقة ولفظ مثل يجب

على انه حال من فاعل ان يكون اى مثل اشتراكهما فى جسمية فى الجسمية وافتراقهما فى البياض والسواد

قوله وكذا مثل انف وعين لما كان فى اشتراكهما فى حقيقة واحدة نوعا حقيقيا فصلة وبين ان

حقيقتها هو العضو المخصوص الذى هو طريق الشم وان افتراقهما بوصفين اعتباريين لهما الاختصاص

بالانسان ولا اختصاص بالمرسوم اى بجواز ان يجعل الراس فى انوفها وصرح بلفظ لا نفى

ولا اختصاص تنبيها على ان لا اختصاص بين خارجان عن حقيقتها المذكورة لا بحسب فى علما

ذكر فى فصل المجاز الذى لا يفيدان لا نف والشفة والرجل مطلقة بتثنا ول لانسان وغيره

وان المرسن والجحفلة والحافر مختصة بغير من الدواب فالصواب ان يقال وانما يفترقان با

لاختصاص بالمرسوم ونحوه لانا نقول ما ذكر سنا كر من لا طلاق انما هو بحسب اصل الوضع

وما ذكر من لا اختصاص بالانسان انما هو بحسب عرف لاستعمال الطارى على اصل الوضع فلا

منافاة وفى تمثيله للافتراق بالحقيقة بحث وعرض لا يشتركان فى شئ من الذاتيات اعنى الجسم والخط

تاييد لما ذكرناه من انه اراد بالحقيقة معنى الذاتى مطلقا قوله والوصف ابتداء بتقسيم الوصف

مع تاخره فى الذكر لكونه اوفر اقساما واكثر وقوعا فى وجه البدء وفى هذا الكلام حذف وتقديره

وعين اخر الوصف فحذف وذل عليه بما ذكر بعد الوصف اعنى قوله حين اخر وكذا الحال فى

قوله والعفا ايضا لما اخر اى ولما اخر العفا فهما شرطان معطوفان على الشرط الاول اعنى

قوله لما اخر الشفعة وجواب الكل واحد اعنى قوله ظهر لك ما ذكرنا اخلال فى عبارته اصلا

كالكتابة احترازا ردبها الاوصاف الجسمية لا المصطلح عليها اعنى ما يدخل مفعولا الكيف

ولذلك عد فيها ما ليست من تلك المقولة قطعا كالمقادير والحركات ولفظ مثل مجرورا عنه بدل

من الكيفيات وقيل منصوب على انه حال منها وذكر لفظ لو اضاف مفرقا بانها اوصاف وذكر

ان المثل به لا يجب ان يكون عين ما اضيف اليه مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات

كالاضواء كانه جعلها داخلة فى الالوان كما زعمه بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال و

المقادير والحركات على ترتيب فيهما فى الابصار من المبصر بالذات والشكل هيئة تعرض

للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر والمقدار ما ينقسم اما فى جهة ويسمى خطا او فى

جهتين ويسمى سطحا او فى ثلث ويسمى جسما والاحسن ان يعرض لهما الشكل دون العكس فان

طرف الخط اعنى النقطة لا يتصور احاطته به وما يتصل بها اى بالمذكورات من الحسن

والقبح التابعين للخلقة المركبة من اللون والشكل وغير ذلك كالاستقامة والانحناء والاستدارة

العارضة للمقادير والكلام والبطء والتوسط العارضة للحركات

الضعيفة وصف للاصوات بعوارض متقابلة اشعارا بانها حقيقة واحدة تختلف

خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع فى الطعوم وفى الروائح اشارة الى ان كلا منها

متنوعة والكثير بتعداد انواعها بالتتبع عند الجمهور وقدم فى الملموسات الكيفيات

لوريه المسماة بالاوائل الملموسة اعنى الحرارة والبرودة المسماتين بالفاعلتين والرطوبة

واليبوسة المسماتين بالمنفعلتين واعاد لفظ من فى قوله ومن الخفة والثقل لكان الاعلا

ازدقيقة ان بالمدافعة الصاعدة والمدافعة الهابطة كالزئبق المنفوخ فيه اذا سكن

تحت الماء وفى الجسم المسكن فى الهواء وهو كانا ملموسين بظاهر به وقد يقتضيه الذهاب الى ان

المدافعتين تقعان لا شياء فى ملموسيتها واراد بما يضاف الى الملموسات المذكور معلل

بالكثافة والرخوة والهشاشة وبين ان [illegible] الى العقل يريد به ان

[illegible] الوصف مستندا [illegible] ان لا يكون [illegible] كون انحصار الوصف

[illegible] العفا ظاهرا [illegible] ما ابضا [illegible] سو [illegible] تقسيم الى الحسى و

العفا كذلك [illegible] عفا بتقسيم الحقيقة اى موجود فى الخارج واعتبارى لا وجود له

نفسه في امر ضرورة ان المشاركة في امر لا يخل الا بين شيئين متغايرين بغايران ذلك الامر ايضا
وان ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضي ان يكون الشبه طلبا لوصف الشيء بالمشاركة حتى لا يحال
لوصفه بها اصلا فيكون باطلا ايضا قوله وان الشبه عطف عما قبله لا يخ اعني قوله
ان الشبه مستند وكذا وان حاله عطف عليه ايضا وقوله وهذا القدر المجمل لا يخرج جملة معترضة
لقوله لا يخ فقدره بها ليبتني عليه قوله اما الخروج الى آخره والمعنى ان هذا القدر المجمل وان استغنى
عن دقيق النظر وكفاه ادنى تنبيه عما بعض ما يحتاج منه الى توضيح كما مر لكن تفصيل مضمونه مما
لا فتراق يحتاج الى كمال نظار الدقيقة وسواى ذلك المضمون طرفا الشبه وما عطف عليه وانما
قال او غريبا بدل او بعيدا تنبيها على ان بعد الشبه بحسب غرابته كما ان قربه بحسب ابتذاله
وشهرته وجعل في كل واحد من المطالب الاربعة نوعا على حدة رعاية لحسن البيان وجوده التعليم
قوله النوع الاول النظر في طرفي التشبيه قدم هذا النظر على كل نظار الثلثة الباقية لان المشبه
والمشبه به هما العمدة في التشبيه فان وجه الشبه يكون امرا مشتركا بينهما والغرض منه بعود اليهما
وحال الشبه صفة لما هو متفرع عليهما وحصرها في اقسام اربعة لان لا يكونا مستندين
الى الحس اى مدركين باحدى الحواس الحس الظاهر المشهور وارد له امثلة بعد ذلك الحواس
وقوله كالخد عند الشبه بالورد اراد به كالخد والورد عند تشبيه لا قول بانه وقس على هذا اشباه
لامثلة وهو طبط صوت القنب والقراح بع قرّوح بالتشديد قول بالصبر اى برائحة النبر
وكالريق اى وكطعم الريق عند التشبيه بطعم الخمر وكالجلد اى وكلين جلد الناعم عند التشبيه
بلين الحرير فقد تسامح في العبارة لظهور المراد وجاز ان يقال ان الكلام عاما تصرف بان التأكل
من قولهم تخلب العنبر وذفت ريقة والخمر ولمست جلده والحرير فقد عدت من كل اقسام
محسوسة بالشم والذوق واللمس مع ان المحسوس بها ما حل فيها من الكيفيات قول واما
تستند الى الخيال المستند الى الخيال هو المعدوم الذي هو تركيبه المتخيلة من المحسوسات المتأدية من
الحس الظاهر الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا بنفسه الا ان كل واحد من اموره التي ركب منها
محسوس كالعلم بالياقوت منتزعا عما يجامع من زبرجد فانها ليست محسوسة بذواتها بل هو وما
واما التفيق فهو مصدر حقيقة فليس الكاف في قوله كالتفيق داخلة على المثل به وانما كان اشباه

الى البيت الذي سلف والقرن بفتح القاف والراء حبل يشد به بعيران والملزوز المشدود من
قرن اى شده واتصفد واذا الزبد الخيالية في قرن الحيوان فتشبه الحيوان ما يدرك هو او ما دته
باحدى الحواس الظاهرة وانما اورد كلا منهما لانه لما ذكر الحيوان وكان المستند الى الخيال قريبا منه كان
مظنة ان يتردد فيه السامع ان حاله ما ذا مثل هو ايضا قصدا براسه اولا وقد نبهنا كما سبق
على مثله غير مرة الكان بكونا مستندين الى العقل اى مدركين به واورد له امثلة ثلاثة واحدا للاثنين
ان يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا واورد له امثلة ثلاثة اشعارا بكثرة اشباه المعقولات
بالمحسوسات الظاهرة والرابع عكسه واقتصر فيه على مثال واحد تنبيها على قلة نظر الى اصله قوله
واما الوهميات اى اراد بالوهمي ما لم يحس به ولا يمكن ان يحس به ووصفه بكونه محضا اعلاما انه صوب
تخترعها الوهم من عند نفسه بالاستعانة المتخيلة من غير ان تركبها من المحسوسات كما في الخيالية فان
المتخيلة حيث كانت ممكنة بلا تفرقة بين نقاء وضرا بستغنى في ذلك بالسبب فاخترع لها الوهم صورا
تكون آلة لها في هذا الاهلاك شبيهة بالمخالب او الناب المحققين للتبع وكذا الحال في تبين الكناية
وندل عليها كالانسان فيخترع لها الوهم صورة هي آلة لها في ذلك شبيهة بالقناع ولقد احسن من
قال الوهمي ما لم يدرك هو ولا ما دته بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها اذ قد
ميزه بذلك عن العقل المحض وعن الوجداني وبنبه ايضا على ان ليس المراد بالوهميات المعاني التي
المدركة بالوهم كما انه ليس المراد بالخياليات صور المرتسمة في الخيال ولما الحق الوهميات وجعلوا
المدركة بالقوى الباطنة بالعقليات فسر العقليات بما لا يكون هو ولا ما دته مدركا بالحس الظاهر فقابل
في المتن المقسم بانقسام ويقتضي ان المدرك باسرها فيظهر انحصار الطرفين في كل اقسام الاربعة قوله
فاعرفه اى فاعرف كون الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات كما عرفت كون الحالات ملزومة
في قرن الحيوان والفارس في ذلك فتقبل اقسام وتسهيل امر الضبط على المتعلم للرام قوله
النوع الثاني النظر في وجه الشبه قدمه على النظر في الغرض لان وجه الشبه داخل في مفهوم المشبه
كالطرفين دون الغرض واشار قبل الشروع في نفسه الى مقدمة نافعة فيه وهي ان وجه الشبه
يحتمل تفاوتا كثيرا ومجمل ما يقال في المقدمة ان وجه الشبه اما حقيقة لطرفيه سواء كان تمامها او
بعضا منها واما صفة لهما والصفة اما جبة اى مستندة الى الحس الظاهر واما عقلية اى غير

مطلقا صدر الكلام بذكر المجاز وعقبه بانه اراد به الاستعارة فالضمير في قوله من حيث انها
للمجاز بتاويل الاستعارة وقوله من فروع التشبيه خبر انها وقوله لاتحقق بنائيت الضمير
فان اويان للخبر للاصل وقوله تستدعي بنائيت الضمير ايضا خبر ان المجاز وقوله من حيث
تعليل لتستدعي قدم عليه معلله وانت خبير بان حاصل قوله تستدعي تقديم التشبيه على
الاستعارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كما يلائمه الفصل به بين انواع المجاز
واما اخذ اصلا ثالثا فلا يستدعيه اصلا بل الواجب ان يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد
هذا الفن ويؤيد ما قبل من ان دلالة التشبيهات من حيث هي تشبيهات دلالة وضعية
لا عقلية واعتذر عن ذلك بانه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه لكثرة مباحثه
وافساوعموم تفاصيله واحكامه وتشعب فروعه كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه
وقوته نصه في المطالب البيانية كما سيشير اليه فدار نفي عن ان يجعل مقدمة فلهذا قوله
اخذ اصلا ادعائيا لاحقيقيا فلا يذهب عليك ان هذا تكلف بارد واراد المصنف
بالمبالغة في البيان حيث قال ههنا فلا بد من ان ياخذ اصلا ثالثا مع انه قال في
كل من الحقيقتين فلا علينا ان نتخذهما اصلين والصواب في هذا المقام ما حققه
بعض مشايخنا وهو ان اللفظ بتوسط الوضع انما يفيد المعنى الموضوع له او ما له علاقة
معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم باللازم واللفظ
ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان يكون مشاركا علاقة
المشابهة او غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة تنافي ارادة المعنى الموضوع له كان
استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان معه تلك القرينة المانعة كان
مجازا مرسلا وان لم تكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا اضفت الاستعارة
الى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلثة ويظهر من هذا ان التشبيه اصل
حقيقي من اصول هذا الفن الابرى ان له مراتب متفاوتة في الوضوح وان قبه من التلك

والطايف البيانية ما لا يخفى لما يشهد له قوله هو الذي بهرت فيه ملكات زمام التدرب في فنون
السحر البيان وما يقال من ان المقصود لما صار في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بسديد فان
لكل وجه من كالبدر مثلا لا يزيد به ما هو مفهوم وضعا بل يزيد ان لكل الوجه في غاية الحسن في نهاية
اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي ولا شك ان التشبيه من كونه اصلا
حقيقيا مفقودة للاستعارة ايضا فالتخفي التقديم فقط فاعرفه قوله لكل الاول قد ذكر انفا ان
لكل واحد من المجاز والكناية اصل من علم البيان ومنفعة لكل ان يقول ههنا لا اصل ثالث
من علم البيان هو التشبيه او يقول البحث عن كل اصل هو الكلام في التشبيه لكنه
لما جعل مقاصد الفصل اصولا ثلثة جعل كل اصل عبارة عما سوى المقدمة اصولا ثلثة
بمنزلة الفصول والابواب في الكتب اطلاقا لاسم المدلول على الدال على قياس ما مر
منه في الفنون الاربعة من فنون الخبر فلذلك قال الاصل من علم البيان اي من فصوله في
الكلام في التشبيه قوله واسرا كما عطف على ما طرفين وقوله مثل بالنصب صفة لشركا
ما خوذ مع قوله وافتراقا حوله او بالعكس اي اوان يكون كل من ما ذكر وهو ان يشتركا
في الصفة ويختلفا في الحقيقة اما في تمامها كالطويلين جسم وخط او في بعضها كطويلين انسانين
وفرس واقتصر على ذكر كل لانه ابعد من الاول في ان يعد اختلافا في الحصة وليس
فيما ذكر على سبيل التنزيل دعوى حصر يتنقض بالاشتراك في بعض الذاتيات وكذا
في الحقيقة وقوله صفة ثمنه وطويلا بدل منه او نصب بتقدير اعني وكذا الحال في الحقيقة انسانا
قوله والا اي وان لم يكن بين الطرفين اشتراك من وجه وافتراق من آخر لم يصح التشبيه
لانكى خبيرا بدل على عدم صحته ح وهو ان ارتفاع كل اختلاف الى آخره انما قدم في البيان
التنبيهي بطلان عدم كل افتراق وفاسه على بطلان عدم كل اشتراك لان كل اشتراك داخل في
مفهوم التشبيه فبطلان عدمه اظهر من بطلان عدم كل افتراق الذي هو لازم للتشبيه خارج
عن مفهومه وحاصل ما قرر ان ارتفاع كل اختلاف من الطرفين من جميع الوجوه حتى التعين
الذي هو ادناها يا في التعدد واذا لم يكن تعدد لم يكن هناك الا شيء واحد وهو باطل التشبيه
اي هو غاية في المذموم للتعدد دعوى انه لا بد للتعدد من كل اختلاف بالتعين بعده
الذي هو وصف الشيء مشاركة المشبه به في امر لان الشيء الواحد لا يتصف بنفسه اي بمشاركة

من اللازم الى ملزوم معين يعتمد مساواته اياه اذ لا يتصور انتقال من العام
باقيا على عمومه الى الخاص بل لابد ان يعتبر معه ما يصيره به مساويا له وعند التساوي
يكونان متلازمين فحينئذ يكون الانتقال من اللازم الى الملزوم عين الانتقال من الملزوم
الى اللازم فبتخرط بهذا الطريق نحو امطرت السماء نباتا في سلك زيد الغيث و في
جعله نحو امطرت السماء نباتا من المجازات المنتقل فيها من اللازم الى الملزوم لا من
المجازات
الخ تنتقل فيها من الملزوم الى اللازم تنبيها على انه يريد بالملزوم المستتبع واللازم
التابع وباللزوم التبعية اذ لو اريد باللزوم امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه
السابقة كان النبات ملزوما عرفيا للغيث كما انه لازم له ايضا كذلك فلم يتجه السؤال
ولا احتيج الى ما اعترف بانه تكلف او تكبه روما للضبط بان لا انتقال في المجاز دايما
من الملزوم الى اللازم وفي الكناية بالعكس ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك
في الجملة وحكم بان لا انتقال مطلقا من الملزوم الى اللازم واقتصر في الفرق بين المجاز
والكناية بان المجاز مبناه في ارادة المعنى لا صالة دون الكناية كما فعله غيره لكان اقرب
وان الكناية بكسر الميم عطفا على قوله فان المجاز وقوله فلا بد صار بيان لكون
طول القامة ملزوما لطول النجاد وفيه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم هما المستتبع
والتابع الا ترى ان طول النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول القامة من عكسه اذ المراد
باللزوم امتناع الانفكاك في الجملة فقوله فلا علينا اي اذا كان اضبط علم البيان الى
الغرض للمجاز والكناية المغايرين بان لا انتقال في احدهما من الملزوم وفي الآخر من
اللازم فلا باس علينا ان نتخذ كلا منهما اصلا على حدة فانه لا تناسب بذلك التمايز والا
تحسن التعليم واذ لا يخفى شرط جوابه فلا تعتب بالتاء الفوقانية اي لا عتاب ولا
لوم والمطلوب بيان وجه تقديم المجاز على الكناية في تقرير مباحثهما وهو ان الكناية
نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد وذلك ان لا انتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم

وهذا طريق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امرا زايدا على اللزوم الذي
باعتباره كان الملزوم ملزوما واللازم لازما ولا انتقال في الكناية من اللازم الى
الملزوم وهذا طريق غير واضح بنفسه بل يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امرا زايدا على ذلك
اللزوم وهو كون ذلك اللازم مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصير كانه ملزوم
للملزوم لما مر من ان العام ما بقي عاما لا يتصور منه الانتقال الى خاص معين وفي قوله
وهو العلم بكون اللازم مساويا بمسامحة لان المعتبر هناك هو المساواة او الاخصية
لا العلم باحديهما واما جواز كون اللازم اخص هنا على ما مر من ان المراد باللازم هو التابع
وقد يكون اخص من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة عند
ارباب اللغة لا يضر اذا كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون طريق الانتقال
في المجاز واضحا بنفسه بل يحتاج فيه ايضا الى اعتبار امر زايد بجعل الملزوم مساويا
او اخص لانا نقول المتبوع هو الاصل فاذا حصل في الذهن فالظاهر الغالب ان
يلاحظ معه تابعه وان كان اخص منه بخلاف الانتقال في التابع فانه فرع فقد لا يلاحظ
معه متبوعه المعين الا اذا كان مساويا بذلك المتبوع او اخص منه حان على
قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كما في امطرت السماء نباتا فلا يكون واضحا
بنفسه قلت قد عرفت انه تكلف في مثل ذلك ادراج التابع في حكم ما هو متبوع
هذا وقد قيل كون اللازم اخص انما هو في اللزومات الخارجية دون الكلية وردا بانه
لم يعتبر اللزوم الخارجي فيما تقدم حيث لم يجعل العلم لازما للحيوان فتامل ولا صعوبة
ان يتمسك في تقديم المجاز على الكناية بانه مبناه في ارادة المعنى لا صالة دونها فينزل اولا
منزلة المفرد من المركب ثم ان المجاز يريد به ان يبين ان التشبيه اصل ثالث
من اصول باب العلم مع وجوب تقديمه على اصلي الحقيقة والما كان احد اصلين
المذكورين هو المجاز لا الاستعارة وكان المبني على التشبيه هو الاستعارة دون المجاز

وحدها لكنه جاز اعتبارها مع العقلية بان يكون هي ايضا مرتبة من مراتب الوضوح فلم
يظهر ان مرجع البيان اعتبار الملازمة بين المعاني فلـــ فدسبق منه ان
التراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا
اعتداد بالوضعية لاوحدها ولامع غيرها وقد مرمنا اشارة الى ذلك في حد علم البيان
فتذكر ثم اذا عرفت لما فرغ من تحقيق ما هو قيد لموضوع البيان اعني الدلالة
المختلفة في الوضوح وهي الدلالة العقلية بنوعيها شرع في ضبط مجملات اصول هذا
الفن ليزداد بصيرة الطالب في تحصيلها كما فعل مثل ذلك في اوائل الفصل الاول
كالذي بين العام والخلف بحكم العقل اراد ان العقل يحكم بان لما احدى مائتين
الجهتين من الاجسام كانت له جهة اخرى قطعا ولم يرد ان تعقل كون شئ امام آخر
يستلزم تعقل كون الآخر خلفه فانه باطل قطعا الا يرى ان الشخصين المتواجهين
كل منهما امام الآخر نعم تعقل كون الشئ متقدما على غيره يستلزم تعقل كون ذلك الغير
متاخرا عنه لانهما متضايفان فيتلازمان وجودا وتعقلا واما كون العام بمعنى الجهة فانه
متضايف لذي كونه امام لا للخلف الذي يلازمه وجودا فقط وانتقال الذهن من العام
الى الخلف كانتقاله من السواد الى البياض بحكم العقل اي بحكم كونه عنقاء الناشئ
من العرف العام اذ جرت عادة الجمهور ونعود فيما بينهم ان طويل القامة اذا
كان له نجاد اي علاقة سيف كان طويلا وبالعكس والعلم يستلزم الحبي استلزاما
كليا بحكم العقل دون العكس ولا سد يستلزم الجراة استلزاما كليا بحكم كونه عنقاء
الناشئ من متعارف الناس بالعكس ظهر لك ان مرجع علم البيان اعتبار
مائتين الجهتين هو جواب لقوله ثم اذا عرفت ويرد عليه انه لا مدخل لمعرفة انفسام
اللزوم الى قسميه في هذا الظهور اذ يكفيه ان يقال اذا تصور لزوم بين شيئين
كان احدهما ملزوما والآخر لازما فالانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من اللازم

الى الملزوم فظهر ان مرجع البيان اعتبار هاتين الجهتين وقد يجاب بان الانتقال
من اللازم انما يكون اذا كان ملزوما ايضا كما سنذكر فكانه قال ههنا وجهة الانتقال
من لازم هو ملزوم الى ملزومه فتثبت لذلك التقسيم مدخلية ما في هذا الظهور
ولا يرد بكل المشهور في الشيخ المعول عليها ضم الباء من ابرابه بمعنى رابه اي اوقعه
في ريبة وشك وقد يروى بفتحها ايضا والمقصود ان النظر الى ظاهر الانتقال من
احد لازمي الشئ الى الآخر كما في المثال المذكور يوهم ان مناك جهة ثالثة فلا يتحصر مرجع
البيان في نبذك الجهتين لكنك اذا تاملت عرفت ان مرجع هذا ايضا الى ما ذكر من
الانتقال بين تركبه منهما فانه اذا سمع لفظ البياض مطلقا يتبادر الفهم الى اكمل
افراده فينتقل منه الى ملزومه الذي هو محله اعني الثلج ثم ينتقل منه الى لازمه الآخر اعني البرودة
فليس للانتقال الواحد فرد سوى ما ذكرناه ولقائل ان يقول اذا اجتمع هذان
الانتقالان في لفظ واحد في اطلاق واحد لزم ان يجعل مجازا او كناية معا فان الانتقال
الى الملزوم مجاز والى اللازم كناية وقد اجيب بان الانتقال الواحد اذا كان له جهتان
الى كل منهما فهو بالنظر الى احداهما فقط فقد اهمل هذا ذكر ذلك التاويل المهم له جدا او
القائل في قوله فمرجعه ما ذكر تعليل للنهي عن كونه رابه اي ابر بكل لان مرجعه ما ذكر
وقد سبق ان اللزوم دفع لان بتوهم ان النبات ليس لازما للغيث اي هو لازم
له بوجه من الوجوه الخ اشرنا اليها وذلك كاف لنا في ارادته بلفظ الغيث وان
لم يكن لازما له لزوما عقليا ولما كان المثال المذكور اعني قوله رعينا الغيث نوعا
للفاعلية قابله بان لا انتقال في المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صحة او لا لم اشار
الى دفع ما يرد على الفاعلية بقوله واما نحو فوكل امرهم امطرت السماء نباتا اي
غيثا واراد بقوله وفصل ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية على التصريح وان لم يكن
معنويا بفصل ومحصول ما يطلع عليه هذا الفصل من كيفية لزوم الخطاب هو ان لا

اليه واما على العربيه فقد اكتفوا في الدلاله بالحربيه وقالوا هي كون اللفظ بحث اذا اطلق
فهم معناه بعد العلم بالوضع فلم يجب عندهم في ذلك التعلق المقتضي لفهم المعنى لا محاله ان
يكون عقليا بل كفى مناكان يكون مما يتبعه اعتقاد المخاطب اما لعرف عام اى امر معروف
فيما بين الجمهور كما بين كل اسد والجرأة او لغير عرف عام سواء كان عرفا خاصا كما بين اهل
البطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين اقدام زيد عند امر بالبل وجرانه وبين اعمال
وجبته وكما بين البخل والجود في مقام التلميح او التهكم الى غير ذلك من التعلقات المتفاوته
والضابط ان يعتقد المخاطب بين المفهوم بين اربنا طابعة به انتقال ذهنه من احدهما
الى الآخر سواء كان ذلك لدربناط مستندا الى العقل او العرف او غيرهما ادعى امكن المتكلم
اى جاز له ويتيسر ان يطمئن من مخاطبه ذلك اى مخاطبه الذي يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال
مطابقا كان اعتقاده للواقع او غير مطابق بقال امكنني الشئ اى قدرت عليه واذا
عرفت ان ابراد المعنى الواحد على صور مختلفه اى على تراكيب متفاوته في وضوح الدلا
عليه جعل التراكيب كالمركوبات فادخل فيها كلفة ما وعلق عليها الصور بناء على ان
نظم الكلام كالصياغة والمعنى بمنزلة مايقع فيه الصياغة من الذهب والفضة فكما ان
المصوغ يظهر بصورة كذلك حسن المعنى يظهر بنظم تركيبه ولم يعرف الصور مع تقدمها على
لانها ذكرت هناك لبيان اخرى اعنى لفظ طرق فكانها غير مذكورة ومن ثم يعلم ان المراد
بالصور ههنا المعاني الاول التي يتوصل بها الى المعاني الثواني التي هي المقاصد والاغراض
مع ان المراد بالطرق فيما سبق هو التراكيب اللفظيه قطعا فقد ابعد من زعم ان الطرق
مع قوله واذا عرف وهي لانتقال اى الدلالة العقليه فانها لانتقال من معنى
معنى وجوز عود الضمير الى الدلالات العقليه بناء على ان لانتقال مصدر بمعنى والقليل
والكثير وان لفظ معنى في الاصل مصدر فيجوز اطلاقه على المتعدد فكانه قيل هي لانتقال
من معانٍ الى معانٍ فان قيل المقصود ههنا هو الدلالة العقليه للالفاظ وما ذكرتم في

نفسها فد يتحقق من غير ان يكون هناك لفظ اصلا اجيب بان المراد انها لانتقال
من معنى اى مما عنى باللفظ فلا اشكال واعلم انه قد يفسر الدلالة اللفظيه بالانتقال
من اللفظ الى معنى ويفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع منه المعنى وكل ذلك
من المساهلات التي لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة في ان تلك الدلالة صفة
اللفظ فاينه به متعلقة بمعناه كالابق الفاينة بالاب المتعلقة بالابن فاذا فسرت
بالانتقال او بالجعل الذهني لم يلتبس على ذي مسكة ان لانتقال وفهم السامع و
مفهومية المعنى ليست صفة قايمة باللفظ لكنها منتزعة انتزاعا ظاهرا عن حالة قايمة
به هي كونه بحيث يترتب عليها ما ذكر كلزوم احدهما للآخر من الكاف في بحسب المعنى
على طريقة ما يقال العنصر اما خفيف مطلق كالنار او فصل الى ان الخلافة بين
المعنيين هي لزوم احدهما للآخر بوجه من الوجوه اى سواء كان لزوما عقليا او
عرفيا عاما او خاصا او اعتقاديا محضا كما مر وفي تنكير علاقة اشارة الى ان ما ذكرنا ايضا
كانه قبيل سبب علاقة فمن العلاقات ولو عمل الكاف على التمثيل وجعل اللزوم
اخص من العلاقة لم يترتب على الجزاء الذي هو قوله ظهر لك ان علم البيان مرجعه
اعتبار الملازمات على الشرط الذي ربتبه عليه اعنى قوله واذا عرفت مع ما في خبره
واراد بالملازمات بين المعاني اللزومات بينها ليشهد بذلك انه قسم اللزوم بعضه
الى ما يكون من الجانبين او من جانب واحد واطلاق الملازمة والتلازم ايضا على
معنى اللزوم كثير منه ما يقال بين بين الشيئين ملازمة متعاكسة او غير متعاكسة
ولما كان الجزاء للكل حقيقة وان لم يتم لانه اصطلاحا كان النصف وكذا لزام
داخلين في ضابطة اعتبار الملازمات بين المعاني وان كان اختلاف اللزومات
لا لزام ظهر فان قلت الذي عرف فيما سبق هو ان ابراد المعنى الواحد على صور
مختلفة لاتباين في الدلالة الوضعيه بل في العقليه واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعيه

ان ابراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه انما يكون في الدلالات العقلية دون الوضعية عرف ان صاحب علم البيان له فضل احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم ليتبصر عند ما يكون فيه خلاف من ذلك لانواع عما لا يكون فيه ذلك فينضبط عنده موضوع هذا العلم بانضباط ما هو قيد له اعني الدلالات المختلفة وانما قال فضل احتياج لان صاحب علم المعاني مثلا يبحث عن خواص مستفادة من التراكيب بدلالات مختلفة فله حاجة ما الى معرفة انواعها لينتهز فيما هو بصدده لكنه لا حاجة به اليها في ضبط ما هو موضوع لعلمه وصاحب البيان يحتاج اليها فيهما معا وقوله فتقول شروع في التعرض لبيان انواع دلالات الكلم واعتبار الوحدة في اللفظ اشارة الى ان الوضع عندنا انما هو للمفردات فيكون وضع المركبات تابعا لها بحيث اذا قسم دلالتها الى كل انواع الثلثة كان ذلك في الحقيقة راجعا الى دلالة مفرداتها وتذكير نفر مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة وانسباق الذهن الى انها كون اللفظ بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكانه قال لمفهوم ولم يقل لمعنى اشعارا بان الوضع يتوقف على كون المعنى مفهوما للواضع واما كونه معنى فهو ما عتبار ملاحظة الوضع وقصر عاذكر امكان الدلالة حيث قال يمكن ان تدل لان مجرد الوضع لا يحققها بالفعل بل لا بد من استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع وفيه تأمل سيعرفه وقوله من غير زيادة ونقصان اشارة الى انه اذا اعتبر زيادة لا تزيل مع ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه منه لم يكن الدلالة مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بتدل والمراد ان المقتضي لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج الى امر يتعلق بالفعل ولذلك سميت وضعية وفي تقييد الحكم بالوضع تنبيه على اعتبار قيد الحيثية في تعريفها كانه قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه كذلك فلا ينتقض حدها بدلالتي التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء وبين الملزوم واللازم كما هو المشهور وانما سمي المعنى الموضوع اصليا لانه المقصود بالوضع اصالة وما عداه

من الجزء والخارج تابع له في ذلك وقوله بحكم العقل متعلق بتدل ومشيرا الى قيد الحيثية في حد الدلالة التي على خلاف ما مر في المطابقة ومعنى كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل مدخلا فيها لانه مستقل باقتضائها فان الدلالة على الجزء تتوقف على الوضع للكل وعلى امر آخر يتعلق بالعقل وهو استلزام فهم الكل فهم الجزء وكذلك الدلالة على الخارج اللازم يتوقف على الوضع للملزوم وعلى امر آخر عقلي هو ان فهمه يستلزم فهم لازمه ومن ههنا نرى جماعة يسمون هذه الدلالات وضعية ويخصون الدلالة العقلية بما لا مدخل فيه للوضع واللفظ كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وذكر لفظ ايضا في تسمية كل واحد من هذه الثلثة بالعقلية دون تسميته بالوضعية بناء على ان العقل ليس كما فيها فليس تسميتها بالعقلية كتسميتها بالتضمن والالتزام بل دون منها بخلاف الوضع كما في اقتضائها فتسميتها بالوضعية كتسميتها بالمطابقة على سواء ولم يرد بتسمية كل منها بالعقلية ان اطلاقها عليها بالاشتراك اللفظي بل اراد ان ذلك بالاشتراك المعنوي كما يقال للانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا اي يطلق عليه الحيوان ولا يجب في ذلك التعلق اي التعلق الذي بين المفهوم كما صا ومفهوم آخر ان يكون ما بحيث العقل اي ان يكون لزوما عقليا بحيث متى ان يدرك المفهوم كما صا بدون المفهوم الآخر كما في دلالة التضمن مطلقا وفي بعض الالتزامات كدلالة الاعداد على الملكات وانما لم نفرض لبيان حال التعلق في هذا لان بنيوهم من تسميته دلالة الالتزام بالاستلزام العقلي كونها مشروطة باللزوم العقلي كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم اعتبروا في الدلالة الكلية حيث قالوا دلالة اللفظ على معناه بالوضع كون بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بالعلم بالوضع فاضطروا في الالتزام الى اشتراط اللزوم العقلي ولزومهم عروض اكثر المجازات المستعملة في متعارف اللغة عن الدلالات الثلث فالتزموا ذلك وقالوا الدلالة اللفظية لا سد وحي على الرجل الشجاع بل الدلالة عليه هو المجموع المركب منه ومن القرينة

وضوح الدلالة عليه فان قلت جاز ان يكون الف السامع ببعض الالفاظ المرادفة
فينتقل ذهنه منه الى المعنى اسرع فيتفاوت الدلالات الوضعية في الوضوح قلت
هذا التفاوت انما هو لاجل التفاوت في تذكر الوضع والمراد ان الدلالات الوضعية
بعد التساوي في العلم بالوضع لا تفاوت في انفسها لا بغار جاز ان يكون بعض الالفاظ
متروكا دون بعض فيقع مناك تفاوت في الدلالة مع التساوي في العلم بالوضع لانا نقول
لا تفاوت مناك ايضا في نفس الدلالة بل مناك مزاحم يخل في دفعه الى ذهنه فاذا دفع
ظهر تساوي الدلالتين في انفسهما والا اي وان لم يكن السامع عالما بكون المراد
باسم موضوعة لتلك المفهومات لم يفهم السامع شيئا هو معنى ذلك الكلام اصلا اي لا يفهم
ذلك المعنى بالكلية لا واضحا ولا اوضح ولا خفيا ولا اخفى واما اذا لم يعلم وضع شئ من المراد فالامر ظاهر واما اذا علم وضع بعض فلانه لم يفهم به ما هو جزء ذلك الكلام لان الكل ينتفي بانتفاء الجزء فلم يفهم ذلك المعنى بشئ من مراتب الوضوح ولا بشئ من مراتب الخفاء ايضا وبزاد في قوله اصلا وهو نصب على المصدرية اي لنفي الفهم انتفاء بالكلية ووجه المناسب ان الشئ اذا انتفى جزء اصله كان الكل وكذا حكم كلية راسا وقد تقدم ارادة ان علم السامع بوضع كل منها يفهم المعنى بلا تفاوت والا اي وان لم يعلم وضع شئ منها فلا يفهم المعنى اصلا اي لا كلا ولا بعضا فلا تفاوت وبظهر بما ذكر انه ان علم وضع بعض دون بعض لم يكن ايضا تفاوت في شئ من البعضين واما يمكن ذلك استنادا بلفظة ذلك كما يقتضيه مساق كلامه الى المراد المذكور فانه المحكوم عليه حقيقة فيما سبق لعدم امكانه بالدلالات الوضعية لا الى التفاوت في الوضوح ولا الى المحاولة وقوله في الدلالات العقلية متعلق بيمكن وانما عدل هنا عن الباء المناسبة لما تقدم من قوله بالدلالات الوضعية الى كلمة في لمناسبة قوله نبنيها على ان الدلالات العقلية محيطة بامكان ذلك المراد فلا يتعدى الا الى الدلالات الوضعية وقوله مثل ان يكون نصب على انه مصدر يمكن او حال من الدلالات العقلية

او نصب بتقدير اعني ولا يجب ان يكون الممثل به موعين ما اضيف اليه لفظ مثل بل
كثيرا ما يكون مستفادا من حيزه كانه قيل مثلا يمكن امكانا مثل امكان الذي في
بيت الصوص قوله ولشان عطف على لشان اي ويكون لشان تعلق لذلك الآخر ويكون
لثالث ايضا تعلق به قوله فاذا اريد التوصل لا يخفى على انه لو حذف كلمة اذا امع شرطها
واقتصر على الجملة الشرطية التي جعلها جواب اذا اعني قوله فتفاوت الى آخره لاستقام
الكلام وانتفى المرام اذ بتفاوت تلك الثلثة في وضوح التعلق وخفائه يصح التفاوت
في طرق افادة ذلك المتعلق به اعني المعنى الآخر الذي تعلقت به تلك الثلثة وعلى تقدير
ذلك اذا كان يصح ان يقول فاذا اريد التوصل بها او فاذا اريد التوصل بكل واحد
منها لان التفاوت في طرق افادة المتعلق به انما يثبت اذا توصل اليه بمتعدد وكذا
صحة التفاوت فيه انما تظهر بذلك لا بالتوصل اليه بواحد منها وقد يقال انه اراد هذا
توصل بواحد منها ثبت طريق واحد اذا نسب الى طرق آخر ممكن مناك ظهر صحة التفاوت
في طرق افادة ذلك المعنى المتعلق به وخفائه والخفاء اراد بها نقصان الوضوح
اعتمادا على ما مر من انقسام مراتب وضوح الدلالة وتلخيص ما قرره في امكان ذلك
كما يراد في امكان الدلالات العقلية هو انه لا خفاء في ان المعنى الواحد بتعلق به اشياء
متعددة بتفاوت تعلقها به في مراتب الوضوح بان يكون تعلق بعضها بلا وسط و
بعضها بوسط واحد او اكثر ويكون بعض التعلقات اقوى واوضح في نفسه من بعض
آخر فاذا توصل بهذه الاشياء الى ذلك المعنى الواحد كان ظرف مختلفة في وضوح الدلالة
عليه فان كان ذلك المعنى الواحد مركبا فذاك وان كان مفردا ثبت التفاوت بحسب
افادة معنى واحد مركب من ذلك المعنى غير ضروري ان التفاوت في بعض مفردات
الكلام يوجب التفاوت في نفس ذلك الكلام فقد ظهر امكان ايراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات العقلية واذا عرفت هذا اي اذا عرفت

وقد فرغنا بحمد الله تعالى عن شرح فوائده بابلغ بيان ومن الله التوفيق وعليه التكلان

في تتميم الكشف عن فوائد علم البيان فانه الموفق والمستعان وهو الفصل الثالث

في علم البيان اراد ان هذا الفصل في ضبط معاقد علم البيان والكلام فيه على ما ذكر في

فضل علم المعاني الا انه اقتصر العنان ههنا نعويلا على ما سلف منه كما اشرنا اليه

في صدر الفصل الاول والخوض فيه اي في علم البيان سندي تمهيد قاعدة ليضبط

بها الحيثية المعتبرة في موضوع هذا العلم اعني التراكيب الخبرية والطلبية فانها من حيث

اختلافها في وضوح الدلالة على ما يفاد بها من المعاني موضوع لعلم البيان عاما من الفائدة

وقد توهم بعضهم ان موضوعه الدلالات المختلفة في مراتب الوضوح ليظهر كون معاقدها

مضبوطة في فصل كضبط معاقد علم المعاني في فصله وليس بشئ لان علوم الادب باحثة

عن احوال الالفاظ العربية كما بينتم لكل ذلك فيما اوردناه في صدر القسم الثالث من تعريفها

وتقسيمها الى اقسامها المشهورة فيما بينهم ولا يجب ان يكون تمايز موضوعات العلوم

بالذات بل ربما يكتفي في تمايزها بالحيثيات وايضا علم البيان يبحث عن احوال المجاز و

الكناية ولا شك انهما من قبيل الالفاظ دون الدلالات واذا ادعي ان التشبيه من مقاصد

حقيقة كان بحثه عن احوال ما يدل على التشبيه من الالفاظ ومن ان محاولة ايراد المعنى

الواحد يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا ردوعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار

تركيب المعنى فلما عرف من انه لم يجز ان يكون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها

الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من

ان علم البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث عما هو كالجزء عن كيفية افادة التراكيب لمعانيها

(مدرسي تفصيل سبق على هذا المقام فلا تغفل)

الى ان يبحث في علم المعاني عن افادتها اياها والباعث في قوله بطرق متعلقة بايراد المعنى وفي قوله

بالزيادة متعلقة بالمختلفة واقتصر على ذكر مراتب الوضوح والزيادة والنقصان لما مر في حد

البيان من ان الخلو عن باقي المراتب مردود قطعا والباعث في قوله بالدلالات اما ان

يتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون كالايراد المقيد بالظرف كقولك اعني قوله بطريق عاملا في

الظرف الذي اعني بالدلالات على طريقه فقولك كلمت من بنائك من العنبر اي الكلم المبتدئ من

البنان ابتداء من العنبر فلا يكون ما بمعنى اعني متعلقا حرفا بجر بمعنى واحد بفعل واحد لان

اتباع كقولك مررت بزيد بعمرو واما ان تتعلق بمكن فان قوله غير ممكن بمعنى لا يمكن فكانه

قال لا اضافة ولهذا جاز ان زيدا غير ضارب وان لم يجز ان زيدا مثل ضارب لامتناع عمل المضاف

اليه فيما تقدم على المضاف ويؤيده ما الوجه كسب اللغة وان اختلف المجاز قوله فيما بعد وانما

يكون ذلك في الدلالات العقلية وقد يجعل قوله بالدلالات ظرفا مستقرا حالا من ايراد المعنى

واما ترك التنبيه في غير ممكن مع كونه خبرا عن المحاولة اما لان المقصود كون المراد للكلام

غير ممكن الا انه اقحم لفظ المحاولة مبالغة وتنبيها على ان طلب المحال من العاقل كالمحال وامّا

لان نائب الفاعل قد لا يكتفي به لكونه محاولة بالفعل مع ان واما لانه جعل لفظ ممكن

في عداد الاسماء فانك اذا اردت تشبيه الحد تقبل لقوله غير ممكن فلن تجد المناسب

لا يثبت به فاعل كلمة على من الفاعل بديهية بنية عليها بالمناسبة ويضيفها الى واو

اشارة بقوله مثلا الى ان المحال في جمع المسئلة كذلك واذا بين حال مثال بوجه علم جريانه في

جميع المسئلة على سواء تنبيه القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا يسمى في

النظريات تصويرا للبرهان الكائن في مثال جزئي تناسبه امتنع ان يكون كلا اراد

بالكلام المركب مطلقا لان قولك تنبيه الورد في الحمرة تركيب وضع الاسناد فيه

ان يجعل على ما مصطلح النحاة بان يقدر مبتدأ وخبرا اي هذا حد او له حد وقوله الكل منصوب

على انه خبر يكون وضمير منه للمعنى قلت اعني حد تنبيه الورد وقوله فانك اذا اقحمت نفيلا

لامتنع اي اذا اقحمت مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق ما يرادفها اي يرادف

تلك الكلمة فالسامع ان كان عالما بكون المرادفات كلها موضوعة لتلك المفهومات كان

فهم السامع لهذا المعنى من المرادفات كفهمه اياه من تلك الكلمات بلا تفاوت في

بغير حاجة بطلبه بسؤاله فوله يسئلونك عن الاهلة فان المصحف على انه سألوا عن السبب
الفاعلي للتغيرات النورية في الهلال واجيبوا بما يدرى من السبب الغائي تنبيها على
ان السؤال عن الغاية والغائي هو اللايق بحالهم لان درك الاسباب الفاعلية لتلك التغيرات
بعيد عن اذهانهم جدا وهو الاحسن حاذهب اليه صاحب الكشاف من ان هذا السؤال كان عن
الحكمة حيث قال كانه قيل لهم عند السؤال عن الاهلة والحكمة عن نقصانها وتمامها معلوم
ان كل ما يفعله الله عز وعلا لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة للعباد فدعوا السؤال عنه وانظروا
في واحد تفعلونها انتم مما لبس من البر في شيء وانتم تحسبونها برا وهو ما ذهب اليه
بكن في الآية اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظاهر ولا شك ان هذا انسب بما روى
ان السائل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري واما عباس هو ما بال الهلال يبدو
دقيقا ثم يكبر حتى يمتلئ ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما كان لا يكاد يكون على حالة واحدة
فكما لا يحتمل السؤال عن السبب الفاعلي يحتمل السؤال عن السبب الغائي ايضا
كما ان قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون فانهم سألوا عما ينفقونه فاجيبوا ببيان
المصرف نبههم على ان السؤال عن المصارف أهم لهم فان النفقة لا بعد منها الا اذا اصابت
موقعها على انه قد اورد في الجواب بيان المنفق حيث قال من خير اي هو الذي يكون فيضرب
وسنفصله ☜ نزل سؤال السائل هو على صيغة المجهول بيان لكيفية تلقي السائل
بغير ما يتطلب وقوله ان يسأل مبتدا خبره ألبق والجملة خبر هو والجمع صفة موضع لا
صفة سؤال بناء على انه بمعنى المسؤل عنه والاضافة بيانية فانه سيعد جدا او قوله
ألبق بحاله اي بحال السائل كما في قوله كهو ولي اوامهم له اي السائل كما في قوله تعالى
وان هذا لاسلوب الحكيم اشار به الى حسن هذا الاسلوب لا الى معين منه على طريقة قوله
عليه السلام يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد مثله قليل في الاستعمال
ونظيره ان يقال هذا الحيوان الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا اسلوب
واشار به الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد يجعل الحكيم صفة لهذا بعد ما وصف بالاسلوب

فيرجع الكلام الى ذلك كالظاهر فتامل لزجا صادف المقام اي طابقه مطابقة تامة
وقوله من نشاط السامع بيان لما سلبه قدم عليه وليس كله من بعض تبعيضية
كما في قول من عطفه وحرك الساكن من نشاطه الآبان يتكلف كون ما سلبه بدلا
من المفعول الذي هو من نشاطه والوفود الحليم والرزين والمشهور من اثر فيه
التوء فجعله متحيرا طائشا والسكينة كما في الحديث المعترضة في نفس الفرس بقال
فلان شديد السكينة اذا كان قوي النفس ابيا وفلان لين السكينة اذا كان بخلاف ذلك
والخارجي هو القعقاعي كان من الذين خرجوا على كرم الله وجهه حين رضي بالتحكيم و
السخينة الغضبنة والعقلان اعني الآن وسلا بتارعا في الفاعل اعني غيلان سقط
وكدهم القيد والعرش الاسود وكهتهب الفرس كوبض من الشهبة وهو البياض
الذي غلب على السواد متقابلا اي مظهرا من نفسه العباء فمبرزا اي مخرجا وهما حالان
من فاعل قال لترك العطف بينهما لان التقابي باعتبار ما تقدم على قال من قول الخارجي
وكوبراز باعتبار ما تاخر عنه من قول الخارجي ولا تشاكل بين يوبن الفولس فتامل
ذكر ترك العطف بين الحالين وقوله ومتوصلا حال ثالثة معطوفة على مجموع الحالين السابقين
اي ومتوصلا بما ذكر من النغابي وكوبراز الى ان يرى الخاجة وكهرة بالكسر كوطاة بقال
اصفده اي اعطاه من الصفد بالتحريك وهو العطاء وصفد اي قيد من الصفاد بالكسر
وهو ما يوثق به والوعد عام فاذا قوبل بالايعاد المختص بالتهديد يختص بالخير ولكن
عطف على مقدر اي خذ ما ذكرناه ولكن ومستفلين حال من ضمير كلامنا وقوله منه بيان
لما لحن فيه فيكون حالا من المجرور وقد قدم عليه اي اذا قضينا الوطر من ايرادنا لما لحن
منصبون له وبصدد بيانه من علم البيان واستبناف الاخذ في الغرض للعلمين هو
غرضه لخصوص مقام كاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من الفروض والقوافي فانه كالمبنى
اخذ فيها نظرا الى تتميم المراد منها حسب المقامات ولذلك قيد خصم الكلام في علم المعاني بالآن

الرضا لكنه نكتة اخرى لايراد الطلب في مقام الخبر ليست داخلة في النكتة الاولى اعني اظهار
معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب كما توهمه من جعل المعطوف والمعطوف عليه
تفصيلا للنكتة الاولى والمراد ان كلام كثير محمول اما على نوعي اظهار معنى الرضا الى درجة
المطلوبية واما على نوعي اظهار نفي ان يتفاوت جواب الداخل تحت لفظ الطلب اي لا
يتفاوت اي يتفاوت ذلك الداخل وقوعا كما اذا اسأت وعدم وقوع كما اذا احسنت
وذلك الجواب الذي لا يتفاوت هو انا لا نلومك ولا نبغضك بل نثبت على حالتك فكانه بطلب
منها ان تسيء وتنظر في حاله او تحسن وتنظر في حاله حتى يتبين لها ثبات على حالتها بحيث
لا يتغير ذلك اصلا وجعل ضمير يتفاوته راجعا الى ما اختارت مما لا وجه له وقوله كما تقول
تمثيل اخر للنكتة الثانية وحدها بخلاف البيت فانه دايرٌ بين النكتتين كما عرفت وفي قوله
ليتبين ثبات على الصيام صام هو ام لم يصم تصريح بان اظهار الثبات نكتة مستقلة برأسها
ليست داخلة في اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب فلا تكن في ذلك على ريبة
وعليه اي وعلى نوعي اظهار نفي تفاوت الجواب وهو معنى ان الله لا يغفر لهم فظهر تفاوت
الداخل تحت لفظ الطلب وهو كاستغفاد وقوعا وعدم وقوع وكذا الحال في عدم تقبل
نفقاتهم سواء وجد كره نفاق طوعا او كرها ولا يخفى على ذي مسكة انه لا معنى لاعتبار الطلب
معنى الرضا في ما بين كاف بين فكن فيما حققناه على بصيرة من لطايف الاعتبارات
بعني مثل كون الداخل تحت لفظ الطلب محبوبا او مرغوبا فيه او عجيبا او مستغربا فكنه
على اراده حصول بلفظ الطلب وكامر مبتدا خبره منخرط اي كامر في باب التعجب
منخرط في هذا السلك اي سلك ايراد الطلب في مقام الخبر والنكتة في بعض ما اشير اليه بلطايف
الاعتبارات كما ستعرفه وهذا كله خراط انما هو على قول من يقول ان اكرم بزيد معناه حسب
اصله اكرم زيدا اي صار ذا كرم فزيد الباء في الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر تنبيها على
ان ذلك الفعل اعني اكرم مثلا مما ينبغي ان يطلب فينبغي منه واما على القولين الآخرين اعني

ان يجعل اكرم بزيد امرا من اكرمه والباء زايدة في المفعول او يجعل امرا من اكرم زيد
صار ذا كرم على ان الباء للتعدية فليس له مرجع هنا بمعنى الخبر بل هو على معناه كانه قيل صيّر ذا
كرم اي صفه بالكرم واعتقد انه كذلك ثم استعمل في معنى التعجب اذ من مقتضى
كلام ظاهر تي بغلبة لكون اساليب اخراج الكلام على مقتضى الظاهر منفنّنة اي كثيرة متنوعة
جدا فان اساليب كل واحد من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر كثيرة بحيث لا تخفى فاذا كان للاخراج
على خلاف مقتضاه مدخل في كل واحد منها كانت اساليبه ايضا كذلك فان بالنظر
كما في اواخر فنون الاسناد والمسند اليه والمسند وكما في اثناء بعض الحالات الماضية وثانيا
بالنحوي كما في ايراد امثلة من خلاف مقتضى الظاهر بلا تصريح بانها من خلاف المقتضى
عرف في البلاغة ستة اساليب لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر بانحاء طبيعية لها عروق
راسخة في ارض البلاغة يقتضب تلك العروق من موارد شجر البلاغة الا انه اغرب في
الكلام فعبر عن تلك الموارد بالافانين اي الشعب المنكرة وكانه جعل العرق منشترا
من الغصن على خلاف ما هو المعتاد ومن توهم ان في كلامه قلبا فقد سها اذ ليست العروق
من ان الغصن منشترب من العرق ولك افانين ههنا منسوبة الى شيء واحد كما يرى ولا كالاسلوب الحكيم اي ولا الحال
انه لا اسلوب في تلك كله اساليب مثل كل اسلوب الحكيم اي هو افضلها واوسعها عرفا
واكثر ما تنشرا وهذا كل اسلوب نوعان احدهما تلقي المخاطب بغير ما يترقب وثانيهما
تلقي السايل بغير ما يتطلب فمن كقول ما ذكر من قول الشاعر فانه افتخر فيه بسلوك
هذا كل اسلوب اي ان المراة مشكينة عندي مناقي مزاولة القرى ومعالجته كل
للضيفان والحال انها فدرات الضيفان بقصدون منزلي وكانت مسترقبة مني
ان اجوزها المساهلة في ذلك فتلقيتها بخلاف ما ترقبته وامرتها بزيادة الجد والتعجل
وله تنشكا حال من ضمير انت وفدرات حال من ضمير تشكا وكاني حال من ضمير قلت
والضيف في كل اصل مصدر يطلق على الواحد والكثير ومن الثاني تلقي السايل

طعنه

بقصد مناسبات أخر غير ما ذكر ولو عطف على قوله فصد النفاق لنصب مناسبات
او على قوله لاظهار الحرص وما بعده لقيل ونا لمناسبات أخر وتلك المناسبات كان
يقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكرهه من عدم اضافة التقوى مثلا كما اذا قلت
اللهم وفقه للتقوى بخلاف ما اذا قلت وفقك الله للتقوى اذ ليس فيه من النسبة الا
ظاهر اللفظ او ان يقصد اظهار انتفاء كل الاسباب كقولك استشرت لي كذا بدل استشرت او
اظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال جود المخاطب كقولك اعطيتني في موضع اعطني او ان يقصد
ادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد ثم مكان ليعطك الى غير ذلك مما يهتدي اليه الناظر
في المناسبات وما من آية كلمن نابذ للاستغراق الخ وآية مبتدا ومن آي القرآن
وواردة صفتان له والجملة الواقعة بعد الآخرة وهذا الاسلوب احسن الى الاستعمال الخبر
في موضع الطلب والدليل على ان لا تعبدون ولا تسفكون وتؤمنون وتجاهدون لفظ
الطلب هو ان اخذ الميثاق والدلالة اما على طريق النجاة اذ يكونان في معاقد الناس
بالامر والنهي دون الاخبار والعدول الى الخبر اظهارا لرغبته في وقوع المطلوب
وحمل المخاطب عليه أبلغ على بالطف وجه ووصفه بتحقق كمتناول حين صح الخبر بوقوعه
ولو في الاستقبال فانظر ايها المفكر حين يتبين لك ان ما ذكرناه من ان من الاخبار
في موضع الطلب احسن وأبلغ من على لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان الناصبة
ورجوع المضارع الى الرفع على ان لا تعبدوا ومن ان لا تسفكوا وعلى تؤمنون
على انه كلام مستأنف مناف في النزول بناء على ما روي من انهم كانوا يقولون لو نعلم
احب الاعمال الى الله لعملناه فنزلت الآية السابقة فكفوا ما شاء الله يقولون لتنا نعلم
ما هي فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وهيهات وهو ان تؤمنون سواء كان مقارنا
في النزول او متأخرا خبر معنى الطلب بيانا للمأمور به سواء قدر هيهنا سؤال او لا فلا يكون
عطفا على الناصب وجها آخر مخالفا للاستعمال في موضع الطلب فتدبر ومن هذا القبيل

اى من قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب وقوله من البلغاء اشارة الى ان رحمة الله
يرحمه الله اذا صدر عن غير البليغ لم يجعل على ما كنه ولبيع بعد
اعاذك الله من
الشبهة وعصمك الله من حيرة ووفقك الله للتقوى معنا على
ذلك مثال
للدعاء لفظ المضي من عند نفسه واستشهاد لذلك بنون البلغاء
فيما بينهم و
التكلم في رحمة الله الخ واظهار الرغبة في وقوع الرحمة او كونا من اسبغ فيها وفي
يرحمه الله احدى ما ذكر ان كانت صيغة الماضي اظهار ومن الجهات المحسنة لايراد
الطلب في مقام الخبر ذكر لايراد الطلب في مقام الخبر تكتتبن ثم عمم بقوله او ما شاكل ذلك
عطفا على التكلم لاولى كما ذكر فيما مر لايراد الخبر في موضع الطلب تكتنا اربعا ثم عمم بقوله ونحو
مناسبات اخر اظهارا الى درجة اى اظهارا المعنى الرضا الى درجة كان المرضي في ذلك
الدرجة مطلوب فان ذلك هو غاية الترضي كما لا يخفى فاكتب محاطبا بعرف نسبي بنا او اجبني
لا ملوما لدينا ولا مقليا ان ثقلت اى لا ملوما انت لدينا ولا مقليا اى مبغوضا شئ
من فلانا اذا ابغضه وقوله ان ثقلت التفات من الخطاب الى الغيبة احترازا عن نسبة
النفاق الى العشيرة بطريق المخاطبة فذكر لفظ كل مرة بالاستئناف ثم عطف عليه بلفظ
او لا مرة بعد اخرى ساعة بعد ان المعنى على حيارى انا راض بالتفاوت في حق لا نلوم كل
اساءت او احسنت ولا نبغضك وان ابغضت تنبيها بذلك اى بعطف كل مرة
بعد اخرى ساعة بلفظ او على كل مرة بلا ساعة على ان ليس المراد الايجاب وذلك لان كل مرة
بالنسبة على وجه كل ايجاب المانع من الترك مع كل مرة بعدها معطوفا احدها على الآخر باو المقتضية
للتخيير مما لا يتصور وقوله لكن المراد ممنوع لما في ان لا ينبغي كون كل مرة من معنى الخبر بل هو قريب له
من المعنى الخبري وبعيد له عن معنى كل الزام الذي لا ينبغي بسبب المقام وقوله فاعلا كل ذلك حال
من قوله ذكر لفظ كل مرة مع ما في حيزه وقوله مزيد الرضا اسناد الى درجة مطلوبة المرضي
كما مر وقوله او نوعي اظهار نوعان بتفاوت جواب عطف على قوله لنوعي اظهار مزيد

الطلب استعارة في معناه الابدي انه جعل فيما مثل رحمه الله طلبا لمنع عطفه على الخبر
الذي قبله اعني فات اوخفي وجعل مثل لا واتدرك الله من عطف الطلب على الخبر دفعا
لايهام خلاف المقصود وقد توهم بعضهم ان الخبر المستعمل في موضع الطلب باق في معناه
وخبريته وذلك بان يجعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل فيخبر عنه واقعا نان
تكون بيانية لما تقدم اي نان تكون الجملة الاستعمال الخبر في معنى الطلب قصد التفاؤل
بالوقوع وقوله ليتفاءل على صيغة المبني للمفعول لتعليل لقوله اذا فيدل كل ونع قوله بلفظ
المضارع دون ان يقول بجعله في حكم الماضي استعارة بان ذكر اللفظ مستعمل في معنى الطلب
وانه اي التفاؤل نوع مستحسن في عبارة الكلام اذا حسن اعتبارا ما هو ابعد
اي من التفاؤل بلفظ الماضي وذلك كما بعد مثل ابا آ الكتاب جمع عاذكر كيلا يتوهم منه بالنصب
امر مستقبح وما هو ابعد من هذا الابعد مثل ابا آ اهل الظرف اي اهل الكياسة مع لطافي
ابو آه السيف حل كيلا يتوهم نظير تصحيف اسمه في لغة العرب والعدول عن عبارة الاغبياء
في قصة هارون الرشيد حاسبي الخلفاء العباسية دفعا لتوهم النظير واما ذكر الوفاق في قصة
غيره ففيه احتراز عن النظير بلفظ الخلاف وتفاؤل بلفظ الوفاق اي وهل خلع غير هارون حين
جرى الى آخره الا انه لم يسمع ما عليه الاغبياء من شجر الخلاف افترى اي انعقل فنظن ان
خلع هارون وغيره كان لامر غير ما نحن فيه من التفاؤل ولو احترازا عن النظير حين
غضب ظرف لاغضبه وحين افتتح بدل منه والداعي العلوي هو الحسن بن زيد بن
محمد الحسني من اولاد زيد بن حسن بن علي رضي الله عنهم وهو الذي استولى على طبرستان
وما يليها في خلافة المستعين بالله وبويع بالداعي الكبير وشاعره ابو مقاتل الرازي
وفد وفى لامر بعد اخي محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان غير معنى التفاؤل اي
النظير اذ قد عرفت ان التفاؤل بحسب معناه اللغوي يتناول النظير ايضا
وهل نسبه العرب يعني ان ماذكر تفاؤل اتى من واضع اللغة او من اهل العرف العام

لامن المتكلم ونان لاظهار الحرص في وقوعه الظاهر ان يترك اللام في نيل المعطوف
ويقال يمكدا ونان اظهار الحرص ونان قصد الكناية ونان عمل المخاطب لتناسب
المعطوف عليه اعني قوله نان تكون قصد التفاؤل الا انه لاحظ في عطفها جانب اللفظ
فان فوكل الجهة المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكون كذا معناه ان استعمال الخبر
في موضع الطلب يكون كذا غلطه اي غلط الطالب الحسن في الحكم بخلاف ما حتمل اليه
نان واستخرج الطالب الحكم الحسن محلا نان اخرى وعليه اي وعلى ما ذكر من ان الطالب
مخطئ بشائع جرضه الى آخره وشيخ المعرة وهي من ديار بكر ابو العلاء صاحب السقط و
السري هو السري بالليل والناوب السري بالنهار وهما في موضع الحال على ان المصدر
بمعنى اسم الفاعل اي يصبح مسابرا او مابا او في موضع الظرف بتقدير مضاف اي وقت
سري ووقت ناوب ونان لقصد الكناية كقول العبد للمولى وذلك ان حصول
النظر اليه من المولى في الاستقبال لازم لطلبه النظر منه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق
الكناية الى الماحسن في نفسها وقد اشتهر اليها مهنا نكتة اخرى تزيد في حسنها وهي رعاية
الادب مع المولى بتركهم الامر ونان لحمل المخاطب على المذكور اي على المطلوب
الذي ذكر فعلا كان او تركا وكون الاخبار عليه للمخاطب ابلغ لعمل من حيث
انه بدل على تحقق المنشار حتى صح الاخبار عنه من حيث الصورة واما كونه بالطف
وجه فمن حيث انه بدل على ان المخاطب في محبة الطالب بهذه المثابة اعني انه يحب
لا يحب ان ينسب الطالب في كلامه الى الكذب بحسب الظاهر كما اذا سمعت
من لا تحب ان ينسب الى الكذب يقول لك ثانيا غدا او ثالثا بعد غد فيدل كل واحد منهما
بما ابرز وكونها عما نهيت كيلا ينسب مخاطبك الى الكذب في الظاهر ولو قبل
الخبر ههنا ما في معناه لكنه استعمل في موضع الطلب لابلغ عمل بالطف وجه لكان
في غاية الظهور ونان مناسبات اخر الرواية بدفع مناسبات على ما مضى ونان

الناس فانه بتقدير الفعل الناصب فطعا وقد يتوهم ان قوله ايها الرجل خطاب
لمن يطلب به كما فيما مر منه عما ذكر الفعل بنبيها عما انه امر معتد به لا ينبغي ان يكون
منها ونافيه ولا يخفى امتناع هذا التوهم في مثل قوله اللهم اغفر لنا ايتها العصابة
واعلم ان الطلب كثيرا ما يخرج لاعما مقتضى الظاهر لما ذكر ان النداء وهو طلب قد
استعمل في غيره عقبه بان كلا واحدا من الطلب والخبر يذكر في موضع الآخر وزاد في ذلك
عادته في تعقيب الفنون السابقة بذكر اغراض الكلام لاعما مقتضى الظاهر
اي لا ينفطن لتلك النكت من لا يرجع الى فرزانة اي عادة في نوعا من اي في علم البلاغة والعض
بضرس قاطع كناية عن الجد في الامر والبلوغ الى الكمال فيه كانه اخذه باضراسه ليتمكن
في اخذ او قطعه بها حتى وصل الى اعماقه وادرك ما فيه من الطعم اللذيذ يقال عضه وعض
به وعض عليه وفي الحديث عضوا بالنواجذ مقوله ولا بعض فيه من قبيل يخرج في عراقيبها
واما الباء في قوله بضرس فللاستعانة والكلام بذلك اي التكلم باحدها في موضع
الآخر مع صادف مقتضيات البلاغة اي مكملاتها وما يقتضيه في تحقق ذاتها لا تقويها الحاصل بها
من المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية افتر كل اي كشف وابدى كل ذلك التكلم عن
السحر الحلال ملتبسا بما سنت منه اي بغاية ما يمكن فان العاقل لا يرضى من امثال ذلك
الا بما هو الغاية والمنتهى ان نظم الكلام اي من ان نظم الكلام فيكون بيانا لقوله ما فيه
سبق وهو اشارة الى ما ذكر في مباحث ضبط القرآن وذيله بقصة السؤال عن النوع
بصيغة المفعول اذ لا شبهة في قبول بطريق ما الفيلسوف كانه قيل لا عتب ان يسخن
الكلام الواحد من متكلم دون آخر مع اتحاد المقام لان صحة كون الكلام الواحد مقبولا في
مقام دون آخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عند كل لا شبهة فيه اصلا مع خبر كل بان اختلاف
المتكلمين كاختلاف المقامين فاذا سئلت اختلاف حال الكلام في الحسن والقبول بحسب
الاختلاف الكائن اختلاف المقام قلت بحسب كل اختلاف كل قول اعني اختلاف المتكلم

لانه نظيره فلا بد لحسن الكلام من انطباق لمعانا لاجله بسائق تقريع عامة اختلاف
النظم مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام كما ان قوله ومن صاحب له عرافي اي
ولا بد له ايضا من ذكر نفيع عما امكان استخبر من متكلم دون آخر واراد بقوله عالما لاجله
بسائق النكت والخواص المناسبة للمقام الخ بسائق لاجلها الكلام والالم يمتنع اي
وان لم يكن للكلام صاحب عراف بتلك الحسن غير منتظم اياما لم يمتنع على الكلام الذي
وجد منه عما غير بتلك الحسن وقع تعري الكلام عن الحسن لذاته كسوته اي قصد له نظما
عما مقتضى الحال وينزل منزلة اصوات الحيوانات ولا يعتد بما ينوهم فيه من الخواص المناسبة
للمقام لان المعتبر هو المعاني المقصودة للمتكلم لا ما يمكن استخراجه من الكلام مع عدم قصده اليه
فان امثال ذلك اتفاقيات لا تلتفت اليها كما مر ولا بد مع ذلك اي ولا بد مع ما ذكر من
الانطباق عما لاجله بسائق والصاحب العراف من السماع الحاذق وكذا ضبط الصاغاني
وضبط غيره ما للافتنانات والشرطية اعني قوله اذا الفصل نسخة بيان لما تقدمها من ان كوفة
العظم والبلية الكبرى من تلك الصحيفة وضبط ذوبها للاصحية لانرى به الذر اي لا نرى
الذر الفين بدله ولا ثقابله به بل تضمحل عما الذر ومسخا مصدر مسخ ويقوله صفة له
والعابد محذوف اي يفوق الكلام بسببه والمستخلب بفتح الميم وسكون الشين وفتح
الخاء المعجمتين أذى الخ زوافرها فيه ولا مر ما تجد القرآن تكرر لا مر تخيله وان كان
معينا معلوما حتى صح ان يقال ولما اي ولان تفاوت حال السامع يوجب تفاوت
في حال الكلام تجد القرآن متفاوت القدر ارتفاعا وانحطاطا بين ما بين الطبقتين
فان علم المعاني والبيان ادركوا ان القرآن من بلاغته واشتماله عما اللطائف واصل
الى حد لا عجاز والجهلة سوء وه لكلام الناس واكتفوا فيه بصحة اللفظ واستقامة المعنى
الاصح بل من الجهلة المتقدمين من طعن فيه من جهتهما ايضا كما فصل ذلك في فن رفع المطاعن
والجهالة المحنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكثر اراد باستعمال الخبر في موضع

ان يكونوا اجدر بترتب امتثالهم عما مجرد امره عليه اللام كما ان في قولك ان نوصات صحن
صلوتك اشارة الى ان الطهارة هي العدة في صحة الصلوة حتى كانها مغزية عما الطهارة قولك
ومن لم يدرك بين النكتة اختار اضمار الجازم اي ليفعلوا عما طريقه قول الشاعر محمد تفد
نفسك كل نفس اي لتفد وآضمار ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولي لكل ليفعلوا
لزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار في مثل قولك رويد بزيد خبر بالجزم في جواب من قال
له كيف اصبحت فان الجزم في كلامه فعال مغزى الجر في كلامه آسماء ولا خلاف في ان اضمار الجار
ضعيف فكيف بحمل نظم القرآن عما هو نظير للضعيف فانظر اي تفكر حتى يتبين لك
سبحان ما اخترناه وتقدير الشرط بما كلام استطرادي وفيه تنبيه عما ان تقدير الشرط
كثير جار في غيره من كل بواب كل ربعه ايضا فلا يترك الى اضمار الجازم النادر فيما هو افصح
كلام وابلغ نظام واما ذكر في القرآن كثيرة كقوله تعالى واياي فاعبدون وقوله
اذن لذهب كل آله بما خلق اي لو كان معه آلهة آخر اذن لذهب وقوله واياي فارهبون
ان كنتم ترهبون سبنا فارهبوني ولا ترهبوا غيري وكذا تقدير الجزآ لها اي لفارهبون
لاحوال كذلك اي كثيرة في القرآن ايضا منه ما قدم من قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار
وتظاير ومنه قوله تعالى ان كان اي القرآن من عند الله اي منزلا من عنده وكفرتم
به اي انكرتم كونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل هو عبد الله بن سلام عما مثله اي عما
مثل القرآن وكونه حقا وفي اقحام لفظ مثل تفخيم للقرآن كما ان في تنكير شاهد تعظيما
له فآمن اي شهد فآمن به واستكبرتم عن الايمان به ومهما فدم الشرط والجزآ مقدر
اي ألستم ظالمين وفي الهمزة لانكار النفي وتقرير المنفي والمعنى كنتم ظالمين قطعا وقرينة
الجزآ ما ذكر عما ان ما تضمنه الشرط المذكور ينبئ عن هذا الجزآ اشد انباء قوله
انبأ بني اسرائيل في القرآن قوله سبق التعرض لذلك في علم الضرفانه قال هناك
الضرب الذي بنصب لاسماء ابنا وفي ستة احرف باوابا وهبا لنداء البعيد حقيقة

كنحو يا عبد الله اذا كان بعيدا عندك او تقديرا لتبعيدك نفسك عنه هضما كنحو يا آله
الخلق او لما هو منزلة البعيد من نائم او ساه تخفيفا او بالنسبة الى جد الامر الذي بناك
له كذا آ ايه تعالى لنبيه بيا واي والهمزة لنداء القريب وقد ينظم اي في جملة بايا وايا
خاصة نوعا آخر اي آنه اراد بتقدير البعد في يا آله الخلق انك تتصور نفسك فيه كانها في
مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النائم والساهي اذ لا تتصور هناك بعدا بل تحط
كل واحد من النوم والسهو منزلة البعد في انقضاء اعلاء الصوت ولكن هنا
نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء نبه بقوله نوع من الكلام عما ان هذا
مع كونه منقولا عن النداء باب براسه له امثلة كثيرة عما قياس باب النقل المنقول
عن الاخبار او الامر وباب التنبيه المنقول عن الاستفهام وقد التزموا
في هذا النوع حذف حرف النداء لكثرة استعمالهم النصر بادا ة النداء فيما لم يبن فيه معنى النداء
اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم ويا ثلة للسلبين ويا للماء ويا ابتها الطلل ويا نافة بعدي
ويا عجبي بكسر اذ فيه شابهة النداء ولو تقديرا عما مر انا افعل كذا مقتضاه ان كل
من بين الرجال اشارة الى ان نحو قولك ايها الرجل مع كونه في صورة النداء وحكمه في كونه
والبنا منصوب المحل عما الحالية والذي يكشف لك عن هذا ان اصل النداء تخصيص المنادى
بطلب اقبال ثم جرد عن طلب اقبال ونقل الى تخصيص ما اريد بلفظ المنادى من
بين امثاله بما نسب اليه فاذا قلت انا افري الضيف ايها الرجل لم تقصد بقولك
ايها الرجل مخاطبا ليكون نداء بل قصدت به ما دللت عليه بقولك انا وقصدت
اختصاصه بما نسبت اليه اعني قرى الضيفان فصار معنى قولك انا افري الضيف
مختصا بقراه من بين الرجال وفي عما ذكر سائر امثلة المذكور واما نحو قوله
عليه السلام انا معاشر لا نبي آ لا نورث فيحتمل ان يكون بتقدير با قصدا الى
عما تحققه وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف نحو قولهم نحن العرب اقرى

وماهيه الفعل تحقق لمرة واحدة وعدان المذهبان يتشاركان في ان المرة الواحدة
توجب الخروج عن عهدة الامر المطلق واما يختلفان في التخيير وقدم في النهي للاستمرار
لانه اشبه بان يكون مرادا بالنهي عن المرة وذلك لان المقصود به انتفاء ماهية الفعل
والمتبادر من ذلك انتفاء الجميع لا وفاق ومن ثم ذهب اليه كثيرون واختاره الله
في الامر والنهي تفصيلا بناء على الاشبه الذي لا يخفى وجهه على ذوي سلامة فطرة والظن
الى قوله قبل صيرورته حالا اعتراض توسط بين المعطوف عليه اعني كفوكل في الامرين
المعطوف اعني وقوكل في النهي وقوله كما يثبت عليه في صدر القانون اشار الى قوله
هناك ان الطلب يستدعي فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا كان
الطلب مستدعيا لما ذكر فلا بد ان يكون الطلب حال وقوعه منوطا بها الى مطلوب يكون
حصوله في زمان لا استقبال بالنسبة الى زمان وقوع الطلب ولا شك انه لا وجود لمطلوب
في لا استقبال قبل صيرورته لا استقبال حالا فلا يكون ذلك المطلوب بقوكل لمتحرك تحرك حاصلا
في الحال فلا يكون قوكل تحرك طلبا للحاصل وقوله فالاشبه لا يستمر از جزاء لقوله وان كان
الطلب بهما راجعا الى اتصال الوافع تشرك في لله عانه عا تقدير الشرط بعدها
يعني انها تصلح قرائن لتقدير الشرط بعدها وذلك لانها تدل عا الطلب والغالب في
المطلوب ان يكون مطلوبا بالغير وسببا الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصلح قرينة
عا المطلوب ونبه عليه فهم ان المطلوب بسبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب
وهذا موضع الشرطية فيستغنى عن ذكر الشرط وادائه وبوتى بالمضارع مجزوما عا انه
جزاء لذلك الشرط المقدر كقوكل زرني اكرمك فان تقدير زرني ان تزرني اكرمك و
قس عليه ما عداه واما العرض لما تقرر اعتراض توسط بين المعطوفين دفعا لما يقال من
ان الابواب المبنية عا تقدير الشرط غير مستهورة في كلام النحاة عا حد اي
اي عا انفراد براسه بل هو داخل في الاستفهام لانه من مولداته دخول الدعاء في الامر

نحو قوله تعالى هب لي من لدنك ولدا يرثني بالجزم واما جاز ان يكون الانتزل قرينة لان تنزل
لان الهبة فيه للانكار وانكار النفي اثبات فيتوافق الشرط المقدر مثبتا وفيه كما هو
المعتبر عند الجمهور بخلاف قوكل لا تنمن من كسد يأكل عا مذهب الكسائي اذ لا توافق
هناك بينهما واما قراءة الرفع المضارع بعد من كلا بواب نجزم اذا قصد السببية
وقدر الشرط واما اذا لم يقصد كان المضارع باقيا على اعرابه اما حالا كقوله فذرهم في خوضهم
يلعبون واما وصفا كقوكل اكرم رجلا يجتهد واما استقبالا فكقوكل اكرم اكرمك بالرفع ثم
الجمهور عا ان يرثني بالرفع صفة ولدا وزيادة المصنف بانه يلزم منه ان ذكريا لم يوهب من وصفه
للملائكة قبل ابنه وذلك باطل لما قبل انه يجب ان يكون كل دعاء من الانبياء فانه مستجابا فانه
ضعيف بل لا يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة كهيعص فاستجبنا له فانه يدل
عا انه تعالى اعطى زكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه وقد
اجيب عن ذلك بان الدعاء بمتعارضه ولا كذلك عا هذا لان زكريا قبل يحيى قال في
الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض مرتين اولهما قتل زكريا وحبس
ارميا حين انذرهم بسخط الله وكفرهم فقتل يحيى بن زكريا لا بقاء لاستيفاء اجاله
جازما بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام عا احد الامرين فلا يجوز ان يحمل عليه لانا
نقول المقصود التعليل لا الاخبار كانه قيل لم تطلبه فقال ليرثني ولا غضاضة عليه في
عدم ترتب غرضه عا ما طلبه لاجله فان قلت لا محيص عن الاخبار لكاذب عا قوله
قلت لعله علم بوحي او غيره كانه قال ان ذهب لي ولد يرثني في ظني ولا كذلك
في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي
اليدين مع وجود السهو وقال تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة اي
ان يقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا وفي جعل فعلهم مترتبا
عا امره قوله عليه السلام اشارة الى ان حق العباد المضاف الى الله وكذا بان

ان يكون على سبيل الاستعلاء فان صادف اى لا تفعل ذلك لكان الامر بالشرط المذكور
افاد الوجوب اى وجوب الترك وانما لفظنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون الاستعلاء
من لوازم معنى الامر بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه من هو اعلى
مرتبة فهو شرط لافادته الوجوب وخارج عن اصل استعماله فكذا الحال فى النهى وبما
يجاب بان قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله اصل استعمال لا تفعل على ما هو مثل
الامر فى اصل الاستعمال ملتبسا باعتبار الشرط المذكور فى الجزاء فلا يكون داخلا فى
الاصل واجيب ايضا بان الاستعلاء معتبر فى كونهما حقيقة والعلو فيهما غالب فيكون
راجعا الى الاستعمال فلا يبعد ادخاله فى اصل الاستعمال بهذا الاعتبار والا اى وان
لم نضادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد طلب الترك فحسب اى بدون
وجوب الترك وتفصيل الكلام هيهنا على ما عرفته فى الامر وان استعمل فى
حق المساوى لو قال وان استعمل على سبيل التساوى لكان اوفق لما سبق والحق
الى فى الاستعلاء ولم يرد عليه انه يجب نفى التضرع ايضا وكذا الوقار وان استعمل فى حق
دون بدل قوله فى حق المساوى لكان اظهر فيما هو المراد فان فلانا الوقر
بين الامر والاباحة وبينهما فلان هو ان الاول للمساوى فى الفعل فيكون الاذن
فى الفعل مقصودا اصالة وفى الترك تبعا والثانى بالعكس واعلم انه اطلق الدعاء
واخواته فى مباحث الامر وفى مباحث النهى على ما هو لفظ تنبيها على انها تطلق
عليها واعلم ايضا انه قد يستعمل لا تفعل فى مقام طلب الكف فصل فيفيد ترتيبه الترك و
كراهة الفعل تنزيها والامر والنهى حقيقتها الفور بمعنى انهما اذا جردا عن القرائن
اقتضيا الاتيان بالفعل والترك فى اقرب اوقات الامكان عقيب وردهما واما اختلف
مذهب طائفة فى الامر والكثرون على انه اذا جرد عن القرائن لم يدل على فور ولا على تراخ
بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخى من دليل خارجى ومذهب كثير فى النهى بناء

على ان النهى عندهم يقتضى التكرار والاستغراق كما سيجىء خلاف الامر فانه لا يقتضى تكرارا
واستغراقا بل يقتضى المرة او المطلق الذى يتحقق فى ضمن المرة والتراخى اى جواز
التراخى موقوف على قرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية ولفظة يوقف صيغة مجهول
ماخوذ من التوقيف بمعنى جعل الشىء موقوفا وقوله عند الاضداد دفع لما يقال ان
مطلق الطلب لا يستدعى تعجيلا ولا يجوز تاخيرا بل كل ذلك مفوض الى القرائن والنظر
مبتدا خبره منتهيا وانما جعله منتهيا لدليلا اما لانه يدعى بداهته المدعى او لانه يحتمل عن
القياس فى اللغة ولا نزاع لاحد فى ان كلا من استفهام والنداء يستدعيان الفور والفرق
ان هذا كلا يستدعيان اتيانا مولا اقتضاء مطلق الطلب فيجب المطلوب وان احتمل ان يكون
ذلك لخصوصية فى بين الطلبين ومما ينبه على ذلك اى على ان كلا من الامر والنهى حقيقتها الفور وقوله
الى ان المولى متعلق بتبادر الفهم وقوله دون تقدير حال من الفهم او من مجرور الى و
المعنى تبادر الفهم الى التغيير منجاوزا تقدير الحال للجمع بين القيام وكلا من الامر
اى الطلب وقوله وارادة مجرور معطوف على الجمع اى تبادر الفهم الى ان المولى غير امره
بالقيام لا الى انه قدر الجمع بينهما فى الطلب مع ارادة التراخى للقيام واما خص القيام
بالتراخى لان كلا من الامر والاصل فيه مقيد بالاستمرار الى المساء ولو لم يكن مقيدا به لاصل
هو التراخى ايضا كالقيام وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده لا تتحرك ثم لا تسكن
الى المساء فانه يتبادر الفهم الى تغيير النهى عن الحركة دون تقدير الجمع وارادة التراخى فى
ترك الحركة وكذا استحسان العقلاء اى وكذا مما ينبه على ان حقهما الفور يحسن
العقلاء ذم العبد اذا لم يتبادر الى امره به مولاه وانما يتم هذا التنبيه اذا لم يكن هناك
مع كلا من امر قرينة للفور اصلا واما الكلام فى ان كلا من اصل فى المرة فقد مر فى كلا من
لانها انما بان تكون مرادة بالامر من كلا استمرار وذلك اما لان كلا من امر يدل على خصوص المرة
كما ذهب اليه طائفة واما لان كلا من امر يدل على طلب الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور

الذى فسّر لامر به وبدل عما ذكرنا فوله ونوقف ما سواه من الدعاء الى آخره فان كان
المعنى مقابلا للطلب كان مستعملا بحيث لا لاستعلاء فيه ولو حمل لفظ كان مرسناعا كان مستعملا
وحمل الخبر المذكور فيما سبق الخ فى فيه راجعا اليه ايضا كما يوهمه كلامه السابق لكان
ركيكا سمج وحمل اطباق اية اللغة على اضافة الصفة والمناسب واللام الى كل من دون ما
عداه من المعانى التى تستعمل من فيها مؤيدا لما استدل به اولا بناء على ان المتبادر من اضافة
لفظ الى معنى كونها موضوعة لها لانها اخص النسب التى بينهما واقواها وانما لم نجعله دليلا
برأسه لاحتمال ان يقال المراد بالامر فى كلامه اضافات نفس الصيغة على العرف اللغوى فيكون
كل اضافة بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ كل مرسناك هو المعنى اللغوى الذى
هو الصيغة كما صلبه وهذا القدر كاف فى المراد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد
جدا وقد يقال تسمية الصيغة بالامر دون كل ما يتملا يصلح للامداد ايضا واما
ان قوله صلى الله عليه وسلم موضوعة فلعله فى توقف خبر الفوله ان بين الصور وكلمة ان مع اسمها وخبرها
سد خبره فوله فالظاهر انها موضوعة والعايد محذوف اى فالظاهر فيه فوله والاشبهة
فى ان طلب منصور على سبيل كل استعلاء بورث ايجاب كل بيان يعم فذعرف ان كل الصور
والى من قبلها موضوعة لان تستعمل فى طلب المتصور على سبيل الاستعلاء ولا يخفى ان
هذا الطلب بورث على ايجاب كل بيان بذلك المتصور على المطلوب منه وهو المراد اى يقتضى
قصد الزام الفعل عليه وجعله بحيث لا يكون له رخصة فى تركه ونبه بقوله يورث على ان
كل ايجاب ليس معناه من الصور لكنه لازم لمعناها ومتفرع عليه ويعلم من ذلك ان الطلب على سبيل
كل استعلاء ليس فيه امر مشترك بين كل ايجاب والندب كما ذهب اليه بعضهم استنبع
ايجابه وجوب الفعل وذلك لان الفعل يجب بصير بحيث يكون تركه مظنة لتوقع مكروه وهو
معنى الوجوب وقوله بحسب جهات مختلفة متعلق بوجوب الفعل اى يجب الفعل بحسب
جهات مختلفة لتوقع كل بلام او كل بخاف او الملامة الى غير ذلك مما يتصور اختلافها

احوال

احوال من هو اعلا مرتبة واحوال المأمور ومناسبة المقام وقيل معناه يجب الفعل
بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف والالم يستتبعه اى ان
لم يكن كل استعلاء من هو اعلا مرتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل اصلا فان قلت تحقق
الايجاب بلا وجوب كتحقق الكسر بلا انكسار وانه غير معقول قلت فذاشرنا الى
انه اراد بالايجاب قصد كل الزام حتى صح ان يكون متفرعا على الطلب كل استعلائى ولم
يرد به حقيقة كل الزام وتصيير الفعل بحيث لا يكون رخصة فى تركه فلا اشكال فاذا
صادق متفرع على ما سبق ومن انشان الى الفاظ كل مر واصل استعلاها ان تستعمل
فى الطلب كل استعلاء والشرط المذكور هو كون كل استعلاء من هو اعلا مرتبة والا اى و
ان لم يصادف من كل لفاظ اصل كل استعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون كل
من غير كل عا فتفيد ايجابا بلا استتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون مناك استعلاء مع
استعلاها فى الطلب فتفيد طلبا للفعل مجردا عن الوجوب وكل ايجاب واما بان لا تستعمل
فى طلب الفعل اصلا فتفيد معنى آخر كالتهديد وكل باحة ان استعملت بيان
لتولد ما مما يناسب المقام والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع وكل التماس هو
الطلب على سبيل التلطف والتساوى واما كل باحة فظاهر انها ليست طلبا لانها
تسوية للطرفين ولا بد فى الطلب من رجحان والتهديد اولى بان لا يكون طلبا للفعل
وكلامه مشعر بان فيها طلبا للفعل وقد يتعسف فيقال مناك طلب توصل به الى
تسوية الطرفين او التهديد على الفعل فكان كل ولى بالمنع ان يقول وان استعملت
فى مقام طلب كل فضل افادت الندب فوله [illegible] فقد
عرفت الخلاف فى ان المطلوب بالنهى كف النفس او نفس الكف وفوله محذوف به حذف
الامر محمول على المنهى اى مذهوب به مذهب كل مر ولو لا تضمين معنى الذهاب لقيل محذوف
حذفه وقد مر مثله والمناسب لما تقدم فى ان اصل استعمال لا تفعل

وان كان كل ايجاب من الشرع فهو شرعا ومن العقل فعقلا
او من العرف فعرفا واعلم ان استعمال الصيغة للامر كل ايجاب لم يكن من الشارع
ليس بحقيقة عرفية فيه كما ان استعمال الصيغة للامر كل ايجاب من العباد
ليس بحقيقة عرفية فيه فان اهل العرف يخصون صيغة الامر بالايجاب من الاعلى
والرعية للسلطان والولد للوالد كل

فوله وكلامه مشعر حيث جعل الاستعلاء بدل اشتمال من الطلب والضمير راجع الى الطلب
اى يشعر كلامه بان الطلب مستعمل فى الاستعلاء فيفيد ان الطلب حقيقة فى الاستعلاء
العباب فيقال ان الكلام مسوق لبيان ان الطلب مستعمل فى الاستعلاء فلا يفيد ان الطلب
حقيقة فيه ان لم نقل ان الكلام يفيد ذلك فتأمل

فوله ان تحذف به حذف الفعل المتعدى بنفسه كل ذهبت السوق

عندما كما صرح به في قوله بل اياه تدعون ومنه ايضا فصله عما قبله لاحتماله ان يقدر
الفعل المحذوف مقدما فيكون انكارا للفعل لا للمفعول الا ان مساق الكلام دل على انهم
انكروا ان يتبعوا واحدا من جنسهم وطلبوا ان يكون متبوعهم من جنس الملائكة فوجب ان
يقدر الفعل موخرا ليعود الانكار الى المفعول وانما قالوا منا لان الاتباع منهم في ابعد
وقالوا واحدا استبعادا للاتباع لكثرة الكثيرين واحدا او ارادوا انه واحد من افنائهم ليس
بافضلهم منذكر متعلق بما قبله اعني قوله ابشرا منا اشارة الى ذلك كله حذار وقوله
ولا تفعل متعلق بما بعده والمقصود التنبيه على تفاوت الانكار فانه قد يكون لانكار للشيء
عما معه ثم كان هذا الشيء في الزمان الماضي اي كان ينبغي ان يقع كقولك اعصيت ربك اوعما
معه لم كان هذا الشيء في الحال او الاستقبال اي لا ينبغي ان يكون واقعا او ان يقع كقولك اتعصي ربك وقد
يكون الانكار للتكذيب عما معه لم يكن في الحال كقوله تعالى أفأصفيكم وقوله أصطفى اي لم يكن
الاصفاء ولا صطفاء او عما معه ليس في الحال او لا يكون في الاستقبال كقوله تعالى أنلزمكموها
اي لا نلزمكم ولا نقسركم على قبول البينة ولا عند آبائها وانتم كارهون لها وابا ك ان
تنبل عن خاطرك التفصيل الذي سبق لا يخفى عليك ان ذكر التفصيل يقتضي ان يجعل الاجمال
ضرب على انكار الفاعل فقط وكقولك انت ضربت على انكار الفعل ثانيا وعلى انكار الفاعل
اخرى وكقولك ما ضربت على انكار الفعل فقط ثم ان قوله فلا تجعل كقوله تعالى آآلله اذن لكم
الى آخره بدل على انه يجوز اعتبار التقديم في نحو آالله أذن لكم الآن انه لا يناسب المقام اذ
ليس المراد ان الاذن بانكر من الله دون غيره وذلك مناف لما تقدم من ان نحو زيدا ضرب
حقه ان يجعل على وجه تقوى الحكم دون التخصيص واعتذر عن ذلك تارة بانه اراد ان في الآية
مانعا آخر سوى ما تقدم واخرى بانه بنى كلامه ههنا على ما ذهب من يجوز اعتبار التقديم والتاخير
وافادة التخصيص في المظهر المعرف ايضا كقولك لشيخك عبد القاهر وجار الله فهو بالخفيفة
اعتراض على ما في الكشاف من ان ما في الآية من قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون كل منهما راجعا

الى عامله المعنوي لا الى الفعل مراده منه حال من مفعول اغير الراجع الى نحو الله
اذن ونحو قوله تقوية حكم كل انكار تنبيه على ان الكلام المشتمل على النفوي اذا دخل عليه
حرف كل انكار افاد تاكيدا كما ان انكار لا انكار التاكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتاكيد
النفي لا لنفي التاكيد وانظم في هذا السلك اي سلك نحو قوله آالله اذن وهو الحمل
على كل بتقويه حكم كل انكار دون التقديم وهذا ظاهر في قوله أفأنت تكره الناس
افانت تسمع الصم اذ المقصود منها انكار صدور الفعل من المخاطب لا انكار كونه هو الفاعل
مع تقرر اصل الفعل واما قوله أهم يقسمون فلظاهره منه قصد التخصيص رد الفواهم لو
نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وانكار ان يكون اولئك المدبرين لامر النبوة
والمتولين لقسمة رحمة الله الباري كيف عقبه بقوله نحن قسمنا بينهم وكان المقصد
نظرا الى ان المخاطب لم يعتقدانهم مختصون بقسمة رحمة الله حتى يرد عليه فتامل واعلم
ان امثال ذلك مما يختلف باقتضاء المقام وتفاوت الفهام ولا حرج فيها اذا لم تخرج عن
سنن القواعد وان ما يقتضيه ذوق طائفة لا يقوم حجة على آخرين فان قلت تقوية
حكم الانكار والتقرير مر معقول فما معنى تقوي الحكم في حيثية الاستفهام في نحو قولك أانت
ضربت محمولا على الابتداء قلت كان المتكلم تخايل له ضربه فاستفهم عن تحققه وتقرره الآن
الى كثرة التاكيدات في قوله انكي لأنت يوسف لظهور العلامات المختلفة كما يرشد اليه
جوابه عليه السلام بقوله انا يوسف وهذا اخي واذ قد عرفت هذا بيان لما وقع
في نحو تقديم المسند اليه من ان نقتضي الاستفهام يقتضي صدر الكلام الا ترى ان ما ذكر لا يقع
جوابا على بدل على ان المستفهم عنه هو المطلوب اعني لا على ان الطلب انما تعلق به فيجب
ان يقدم المطلوب على اداة الاستفهام فان قلت المطلوب بالطلب هو الطلب بالاداة
فيجب تقديمها قلت الاسم الذي ذكر هو ذات المطلوب لا صفة كونه مطلوبا بالطلب
نحن نقول ان الطلب انما تعلق به والا لم يصدر عنه فكذا اداته لانا نقول هذا مفوض

نفس الفعل وانما فاد حال نفس الفعل لان حال مقيدات الفعل غير معلوم واعترض بان قوله او غير وقوع مستدرك لان التقدم يقتضي العلم بوقوع الفعل كما مر واجيب بانه اشار به الى صون النفي كقولك انا ما شتمت زيدا فان المتنازع فيه بينهما هو عدم الفعل الذي هو النفي وان هذا العدم منسوب الى اذا فالمعلوم من الفعل هو عدم وقوعه وقد يجاب ايضا بان العلم باحد طرفي النقيض يستلزم العلم بالطرف الآخر فاذا علم مثلا ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوعه ليس بحاصل فجاز ان يحمل كلامه على التاكيد اذا صل كلا او بعض الواو ازيدا ضربت مفعول لا تجوز وسابلا حال من فاعله عن حال وقوع الضرب اي عن انه واقع ام لا وانما نهى عن ذلك التجوز لان التقدم يستدعي العلم بوقوع الفعل والسؤال عن وقوعه يستدعي عدم العلم به فيتدافعان ولا انت ضربت زيدا بنية التقدم اي ولا تجوز هذا ايضا سابلا عن وقوع الفعل لان علة النهي مشتركة بينهما وانما فاد بنية التقدم احترازا عن اجرآنه على الظاهر اذ لا تخصيص ح فلا اندفاع ولم يقيد في المفعول ان لا يكون تقديمه لمجرد اهتمام لانه فيما لم يتقدم انما يكون للتخصيص وهو محل ان تدارك مستدا وعلى الكلام على التسوي دون التخصيص بتساوي اعتبار التخصيص ولا نرض ازيدا ضربت ام لا وذلك لانه ان حمل على ان المعنى ام لا ضرب زيدا او ام لا ضرب احدا كان التسوي في نفس الفعل فيدافع التقديم فيما مع فوات المعادلة بين ام والهمزة وان حمل على ان المعنى ام لا زيدا ضربت بل غيره كان ذلك في الاستفهام بعيدا عن كونها وكذا الحال في قولك أانت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على ام لا ضربته او ام لا ضرب به احد وقع التدافع وعدم المعادلة على ما في المثال السابق وان حمل على ام لا انت ضربته بل غيرك لزم التركيب والبعد وانما فاد هنا ايضا بنية التقدم لانه ان اجري على ظاهره جاز اذ لا تخصيص هناك فلا اندافع فان قلت هناك فوات المعادلة قلت اذا دخلت الهمزة وام على جملتين جاز ان يكون احديهما اسمية والاخرى فعلية على انك قد عرفت ان المعادلة احسن وان تركها حسن وان اريد بالاستفهام

التقرير اراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت ولذلك فاد حال تقرير الفعل او حال تقرير انه الضارب ولو اراد بالتقرير معنى الحمل على الاقرار كما سنح له لما استعمل لفاد التقرير بالفعل والتقرير بانه الضارب فاخذه امر من حذوت النعل بالنعل وحذاه بمعنى لفقه ومعنى القياس والبناء على مثاله لان اثبات بمعنى اثبات الفعل او فاعله من قبوده كالفاعل والمفعول مثلا وذلك لان التقرير هو اثبات بطريق المبالغة فلا بد ان يكون محذوا على مثاله فكما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا وكذا اذا اردت تقريره قلت اضربت زيدا واذا اردت اثبات الفاعل قلت انت ضربت زيدا وكذلك اذا اردت تقريره قلت انت ضربت زيدا وقس على ذلك حال المفعول وغيره فانتبه على سؤال النفي وذلك لان حال الانكار الى النفي فكما ان اداة النفي تدخل على ما اريد نفيه كذلك تدخل ايضا على ما اريد انكاره من الفعل ومتعلقاته وقل ازيدا ضربت ام عمرا الحال لا قول اعني اضربت زيدا صريح في انكار الفعل وهذا المثال كناية عنه فانك اذا انكرت من يريد مخاطبك الضرب بينهما وبدعي انه ضرب احدهما تولد منه انكار الضرب على وجه بديع فان لان غيرهما ليس محلا للضرب باتفاق فاذا انكرتهما لم يبق له محل اصلا وانتفى اللازم الذي هو الحل بتلزم انتفاء ملزومه الذي هو الضرب ومن هذا القبيل قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اي لو كان من الله تحريم لكان منصبا اما بالذكرين من جنسي الضانين والمعز واما بالانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين وكذا الحال في الذكرين من جنسي الابل والبقر والانثيين منهما وما اشتملت عليه ارحامها والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئا منها كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا يحرمون ويقولون الله حرم هذا وانثى انانها ولذكر اولاد ما كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة ويقولون ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التحريم ومعنى قوله اغير الله اتخذ ولينا انكار اتخاذ غير وانبات اتخاذه وليا كما ان معنى قوله اغير الله تدعون انكار دعائهم غيره عند اصابة الضر واثبات دعائهم اياه

ذلك اى تحقيق ورود قوله تعالى كيف تكفرون عما ذكر من المعانى وملخص ما حققه ان
كيف للسئوال عن الحال مطلقا الا انه اذا دخل على فعل سؤالا عن كل حوال الذى يكون
ذلك الفعل مزيدا اختصاص بها كقولك كيف جئت اى راكبا ام ماشيا ولا شك
ان للكفر مزيدا اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به ألا ترى انه ينفسه يعد عنيا
فيقال كافر معاند وكافر جاهل فاذا قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى اى حال الكل
بالله تكفرون ام فى حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون بالله بقوله وكنتم امواتا على
معنى كيف تكفرون وانتم عالمون بفضتكم بان انتفى حال الجهل بالله ايضا وتعين حال العلم
به لان العلم بهذه القصه يستلزم العلم بصانع موصوف بصفات الكمال منزه عن
النقصان وصار المعنى اى حال تكفرون حال كونكم عالمين بهذا الصانع الجامع للعظمة
والجلال ولا شك ان هذا العلم صارف قوى للعاقل عن الكفر بالصانع وصدور مثل
عن القادر مع الصارف القوى مظنة تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ فصح ان قوله
كيف تكفرون الى آخر الآية وارد على ما ذكر من المعنى فى حين صدور الكفر فان قلت
النفى فى لابد وا عالمين بدل من الظرف الواقع خبرا ان بكونوا وقوله انسانى جواب
فاذ فيل اى انسانى السؤال الى ذكر اى الى كونهم اعالمين بدل من الظرف بالله و
اما جاهلين به والحال حاصل بهذه القصه اشار الى ان قوله وكنتم الى آخره
فى موقع الحال وليست من الواو داخلة على كنتم امواتا حتى يجب تقدير قد بل على
ما ذكر الى يرجعون اى كيف تكفرون بالله وقصتكم انكم كنتم امواتا اى نطفا فى اصلاب
آبائكم فخلقكم احياء ثم يميتكم بعد الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم اليه ترجعون والمعنى بعض من
القصه ماضيا وبعضها مستقبلا وجب التاويل بالعلم بها لانه المقارن للعامل الحالى
اى تكفرون وانتم حصل لكم العلم بحالكم والرجوع اليه للحساب معلومين لكم بناء على تمكنهم من
العلم بها بالنظر فى كل دلة الواضحة الموصلة اليها صيغة الكفر جواب اذا قيد والمستقبل

فيه عائد الى مصدر قيد وقوله أن من الحال اى حالة العلم بهذه القصه وقوله عن سواه
اى عن غيره تعجبا وتعجيبا ذكر التعجيب هنا لانه مما يتولد من التعجب ايضا
فان قلت كيف للسؤال عن الحال فاذا استعجل لا نكار كان انكارا للحال لا للفعل الذى
هو الكفر مثلا قلت حال الكفر رديه وقبيحه فاذا انكر كان انكارا لذات الكفر على
طريقة الكناية وذكر الفوى لانكار للتوبيخ والتقريع ولا نكار اراد به لا نكار عقلى
الذى اى لامعجب كل وقوله حال من ذا لمبهم اى الكائنة ظرف ليقال لكونه سؤالا
يعنى ان قوله ابن شركائى الذين كنتم تزعمون كان توبيخا للمخاطبين وتقريعا لهم لكونه
سؤالا فى وقت الحاجة الى الاعانة فمن كان يدعى له ان يغيث اى سؤالا واستفهاما
عنه على سبيل الانكار لمكانه فيلزم منه الانكار على وجه برهانى وقد بينوا ثم ان قوله عنى
كان متعلق بالاغاثة انى يقيد هو على صيغة الخطاب اى كيف تعقدون او من ان يعقد
فانى تؤفكون اى تصرفون بنيال افكه بافكه افكا بفتح العين اى صرفه انى لهم الذكرى
اى من اين لهم الذكرى اى كيف يتذكرون ويتعظون بهذه الحالة وهى الدخان كيف
يفون من عما وعدوا من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف الدخان
وهو الرسول المبين بالآيات والمعجزات فبل وقع عاقربش دخان من السماء حين
اخذوا بالسنة بدعاية عليه السلام وكان الرجل يكلم الرجل فلا يراه فما سنذوه الله و
الرحم وواعدوه ان يؤمنوا اذا كشف عنهم ثم لم يفوا وقبل هو دخان يأتى من السماء
قبل يوم القيمة وهو من اشراط الساعة ومع فليس هذا بعجب للقول والانكار له بانكار زعمه
فيكون انكارا لبينه وقد عرفت الطريق اى طريق استعمال كلمات الاستفهام فى معانيها
الحقيقية وصرفها عنها بعونه الفاتح الى ما يتولد عنها من المعانى المناسبة للمقام فراجع نفسك
فى ذلك فان امكن عليها عاطفا بفاء فذاك والا فاعلها عاطفا على تولدها واذا سلكت تلك الطريق
فاسئلها عن كمال التبقظ لما لقنت اى لما عرفت وفهمت وقوعا او غيره وقوع نبذه الحال

هذا النوع من الاستفهام ان لا يكون منتفى السؤال لما يلزم ان لا يكون منتفى السؤال عنه فتدبر

لبثتم بعض قال تعالى ذكر في قصة اصحاب الكهف والمميز محذوف تقديرا فقوله وقالوا كم لبثتم
في الارض عدد سنين جوابا في حق اهل النار في سورة المؤمنين والمميز هناك مذكورا بغير عدد
سنين والظاهر ان كلمة قال من كلام الله عطفا على قال عز وجل ويحتمل ان يكون من كلام
تعالى عطفا على قال قائل منهم فان الآية في مصاحف الكوفة قالوا كم لبثتم والمستنبأ قال الله
او الملائكة بسؤالهم من الملائكة وفي مصاحف الحرمين والبصرة والشام قل كم لبثتم والخطاب
للكل او لبعض رؤساء اهل النار وهكذا الخلاف فيما بعد اعني قوله قال ان لبثتم الا قليلا
سل بني اسرائيل كم آتيناهم هذا السؤال للتقريع ولاستفهام هو للتقرير ومن ابتدائية
كم فصل اذا فصل بين كم ومميزه بفعل متعد بنفسه في مميزه لفظه من دفعا للالتباس بالمفعول
به ولم يتسع في ذلك في غير مواضع هذا الفصل - فمن رفع بنصب المميز بنصب عمة
اذ يجب بتقدير ان كم استفهامية مرفوعة المحل على الابتدائية او خبرية تكون خبرية مرفوعة
المحل على الابتدائية ايضا واما على رواية رفع عمة فكم استفهامية او خبرية اي كم مرة او كم حلبة بالنصب
او بالرفع عمة مبتدأ لكونها موصوفة وكلمة كم اما ظرف او مصدر معمول لخبر المبتدا اعني
حلبت قدم على المبتدا والخبر معا على طريقة قولك يوم الجمعة اوضرباتي زيد ضرب ومثل ذلك
لا يعد فصلا بين العامل ومعموله بالاجنبي وحالة هي نابغة لغة في احوالها الثلث
بفال بعل أفدع اي معوج الرسغ من اليد والرجل وامرأة فدعاء واما كيف فللسؤال
عن الحال اي عن وصف الشيء وصفته الذي يكون عليها فان كيف في حكم الظرف بمعنى
اي في حال فقد تكون في محل الرفع على الخبرية كما في قولك كيف زيد واخرى في محل النصب
على الحالية كما في قولك كيف جئت او شجو مفعل من شجي على وزن عرن ومعناه و
الجذلان من الجذل بمعنى الفرح بنتظم الاحوال كلها اي لا يختص ببعض دون بعض مل
بعضها جميعا وقد مر ان كيف يسأل بها عن الاحوال والصفات التي لها نوع استمرار
قال يا قوم فاخبركم اني شتمتم كانت اليهود يزعمون ان من جامع امرأته وهي محيضة من

دبرها في قبلها كان الولد احول فنزلت الآية ردا لهم اي فاتوهن كيف شئتم وعلى
اي وضع اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل اي من اين لكن
بعضهم الى ان كلمة اني وحدها بمعنى من اين وتعربون الى انها بمعنى اين ومن مقدرة قوله
اي وهو واخرى بتقدير اخرى بمعنى من اين بتناول المذهبين ومعنى ايان يوم القيمة ايان
يوم الدين ايان وقوعه فان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير الحدث واعلم ان
من الكلمات يريد ان من كلمة المتضمنة لمعنى الاستفهام كثيرا ما يولد منها نحو
فراين كلمة حال امثال ما سبق من المكان المتولد من حرف الاستفهام اعني الهمزة
وهل وذلك اذا امتنع اجراؤها على حقيقة الاستفهام فيحمل على معنى يناسب
المقام فيقال ما هذا ومن هذا لمجرد الاستخفاف والتحقير لا يخفى على الكل ان كون
التحقير مستفادا من اسم الاشارة فيما ذكره من المثال لا بناء في استفادته من الاستفهام
ايضا وعلى لا ارى الدهشة يفيد التعجب من حيث انه كان على وصف يستبعد
مع عدم رؤيته للدهشة مرة في الكشاف انه قال على لا اراه على معنى انه لا يراه وهو
حاضر ليسارع سترع او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول
او هو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له ويظهر مما ذكرناه على على حقيقته كما نبهنا
واما كلما ان في منقطعة على الوجهين معا وكيف نوذي اباك للانكار والى
لانكار كذا والتعجب اي من ارتكابه والتوبيخ اي لفاعله وعليه اي
وعلى ما ذكر من الانكار والتعجب والتوبيخ وقوله بمعنى التعجب اي يناسبه بعض
التعجب حال من المستتر في عليه الراجع الى المبتدا او من المفعول واما افرد
التعجب بالذكر مع استفادته من الانكار والتوبيخ فان ما
يبقى منه لكونه منتفيا جدا كان ارتكابه منكرا وفاعله موبخا ولانه
المحتاج الى التأويل يرجوعه الى العباد للاستحالة التوبيخ تعالى ووجه تخصيص

ومرون وان يكون ذلك السؤال من فرعون عطف على قوله ان يكون فرعون قد سأل
والطاعية بتخفيف الياء هي الطمع والضمير في خطابه وحاضريه ووجهه لفرعون ونحوه
لموسى وهو منصوب على انه ظرف تقدير بعض مكانه على ما سلف فيجعله بالنصب
عطف على يجري اي فيجعل موسى فرعون مخلص جوابه ومنتهاه بان يذكر وصفا مختصا به
وقبل اي يجعل فرعون جواب موسى اذا جرى على ما هو حاضره مخلصا له من طعن الطاعنين
لجهله متعلق بطاعنه واذ كان متعلق بجهله وضمير فيه لذلك المقام الذي حكم عليه بانه اول
مقام وقع فيه اجتماعه به بعد غيبته وهربه منه فوله لم يكنه اي لم يكن المخلص فرعون
كما طمع وقبل اي لم يكن المخلص جواب موسى على ما هو الحاضرين اولم يكن المخلص المخلص فقال
تفيهق في كلامه اي توسع وملأ به فاه من المجنون بن اي من الذين عرف حالهم في
هيجان كان يلقيهم في هواة لا يرى فيها نور ولا يسمع صوت الى ان يموت وامن
فللسؤال من الجنس المشهور انه للسؤال عن العارض المنتفي لذوي العلم فاذا قيل
من جبريل يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه بانه ملك كذا وكذا واذا قيل من جاءك يجاب
بنحو زيد مثلا وقد يستدل على رده للسؤال عن الجنس بقوله مئون انتم جئت وفيه
الجن في جوابه وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم انا سئ فسألهم عما يتشخصهم فوقوا
عليه بانا من الجن لا من الانس الذي ظننتنا منه ومنه فصله عما تقدم لان كلا منهما
فيه للانكار لا عن حقيقته الى معنى الكمارب سوى بمعنى غاطرين للانكار اي بل
لكمارب سوى وعلى هذا الوقف بلى بدل نعم لكان اولى خلقه اول مفعولي اعطى
وكل شيء ثانيهما اي اعطى خليقة كل شيء تحتاجون اليه ويرتفقون به وجاز ان يكون خلقه
ثاني المفعولين فالمعنى اعطى كل شيء صورته وشكله المطابق للمنفعة المنوطة به كما اعطى
العين المبينة التي تطابق لها بصارة والاذن الشكل الذي يوافق لاستماع وهكذا الحال
في سائر الاعضاء ثم هدى اي عرفه كيف يرتفق بما اعطي بمعنى راه نمود او ذكيفيت

استعمال الآلات في تحصيل الكمالات وما احسن هذا الجواب كافيا شافيا وما احصره وجه
وتقديم اياه على ما قدر بدل على انه جعل خلقه مفعولا ثانيا لاعطى واتبع عطف
على سلكت فيه اي في ذلك الطريق او السلوك والخبر هو الدليل الحاذق ولزم على جاء
اذا سلكت بكونه اي يكون ذلك الصانع الذي وصفه والوجه في لزوم الاعتراف بكونه ربنا
ان النظر والاستدلال بالمصنوعات واحوالها يؤدي الى العلم بوجود صانع قديم متصف بصفات
الكمال منزه عن سمات النقصان متوحد في ذاته متفرد في صفاته فوجب ان يكون هو
الرب وحده وان يكون العبادة من الكل حقا له دون غيره وفي وصف العقل بالهادي
عن الضلال تنبيه على ان الضلالة انما تنشأ من اتباع التقليد وشوائب الاوهام
احد المشاركين اكتفى فيه بأقل ما يتصور منه النشارك اعني كون شيئين وأراد احد الشيئين
المشاركين او لاشتراك المشاركة في امر موصوف ما اضيف اليه اي وانما وصف الامر
بعوده للمشاركين تاكيدا للمشاركة وزيادة في ايضاح له فتطلب منه اي من ذلك القائل
وصفا يتميز اي يتميز ذلك الشيء عما يشاركه في النبوته وذكر الوصف المميز كان كناية
او فطنا او عبر الى غير ذلك من الوصاف المميزة في متعارف الناس ايكم يا بني هذا
سؤال عما يميز احد المشاركين في الحضور والخطاب ولما كان الخاطبون متاكدين
في الثقلين آل معنى السؤال الى ما ذكر بقوله اي لا تسئ ثم لما لم يرد به ان ايا سؤال عن
ذوي العلم لكون الابهام كيف تكرر الجنس في تفسير من وذكر فيه لاجناس الثلثة فقال عطف
البشر مع ما ملك ام جن وعرفه في تفسير اي هنا واقتصر على ذكر جنسين من تلك الثلثة على انه
حاضر به اولا من معنى اتى بدفع توهم من كرارة قطعا فكانك قلت اعشرون ام
ثلثون فيه اشارة الى ان كم الاستفهامية محولة على العدد الوسط في نصب المميز وافراده
وهذا تفسير للمنال لا قول اذ المناسب لكم اعشرين ام ثلثين وتقول كم درهما لك
تنبيه على ان مميز كم يحذف كثيرا ويقدر ما يناسب المقام وقوله فان عز وجل قال فاعل منهم كم

فاجاب موسى بما يستدل به عليه تعالى من افعاله الخاصة ليعرفه انه ليس بشيء مما يشهدونه ويعرفونه
من الاجرام والاعراض والجهة احتراز هذا الوجه الا انه تصرف فيه باخراجه الاعراض عن السؤال
بناء على ظهور ان رب العالمين لا يكون الا موجودا مستقلا اي فاعلا بذاته لا بغيره وقال لما
كان فرعون جاهلا بالله لا نظر له في معرفة كونه كذلك معتقدا ان لا موجود مستقلا سوى
اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل لا نظر له فيكون معنى قوله ورب العالمين اي
اجناس الاجسام هو ولما كان موسى عالما بالله اجاب عن الوصف اي عن سؤال الوصف
فقال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر وصفا بدل على ان المبين
اجناس الاجسام بل حقيقته مضافة عن حقايق الممكنات واشار الى ان ذلك لا عتقاده من
فرعون ليس من كل بيان وحث باذكر عن النظر المؤدي الى العلم المبقي بذانه وصفاته
فلما لم يطابق السؤال والجواب عند فرعون الجاهل عجب الجهلة الحاضرين عنده فعدل
موسى الى وصف اظهر في الدلالة على وجود الصانع وصفاته لانه من كلمات المتعلقة
بالانفس وما تقدم من كلمات المتعلقة بالافاق فقال ربكم ورب اباءكم الاولين ولما لم
فرعون لسفاهة موسى نائبا عما جاب لا يطابق سؤاله بناء على زعمه الفاسد اشار الى انه
وجنونه قائلا ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فعدل موسى الى وصف ثالث
اظهر من الاولين فقال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون لان الموصوف
المتجددة ادل على صانع يحدثها مما له نوع استمرار وعرض يحدثون فرعون وانباءه بقوله
ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم حيث لم يتفطنوا لما نبههم عليه مرتين من فساد سؤالهم
لخفاء وجه جوابه الكريم ولقابل ان يقول لا مدخل في هذا الوجه لكون ما للسؤال عن الوصف
كما زعمه الملة بل مبناه على عدم مطابقة الجواب للسؤال فلو فرض ان ما للسؤال عن
الجنس فقط كانت تلك القصة بافية على حالها لا يقال ان جوابه بالوصف مبني على انه
حمل كلامه على السؤال عن الوصف لانا نقول بل مبناه على التخطئة في السؤال و

على النظر المؤدي الى العلم بحقيقته المصانة عن حقايق الممكنات كما ذكر والك ان يكون
فرعون قد سأل عن خصوصيته ذاته كانه قال اي شيء هو على الاطلاق تقتبسنا عن
حقيقته الخاصة ما هي فاجاب موسى بالوصف تنبيها على ان خصوصيته تلك الحقيقة
محجوبة عن عقول البشر لا سبيل الى معرفتها انما الذي اليه سبيل هو معرفته بصفاته الدالة
بافعاله وعدم التطابق بين السؤال والجواب على هذا الوجه الذي لم يتعرض له المفسرون
ظاهر ايضا ولا يخفى ان جعل هذا الوجه منبنيا على اشتراك ما بين معنيه اولى والثالث
ما اشار اليه بقوله ويحتمل الى آخره وهو الذي مال اليه العلامة حيث قال والذي يليق
بحال فرعون بعد ادعائه للربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سؤاله بهذا انكارا
لان يكون للعالمين رب سواه فلما نسب موسى الربوبية الى غيره تعجب قومه من جوابه
فلما ثنى بتقرير قوله جننه الى قومه وطعن به حيث سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير
غضب والتهب وقال لئن اتخذت الها غيري قال وهذا بدل على ان هذا الوجه
وذكر لان هذا النهج يدل
ان يكون فرعون قد سأل عن الوصف لما كان مقصوده ان يعرف موسى
بربوبيته كان سؤاله عن الوصف ليذكر موسى وصفا من اوصافه المخصوصة به
لا عن الجنس لكون رب العالمين عنده مشتركا وذكر اما لانه مع اذعانه الربوبية لله
كان معترفا بربوبيته تعالى واما لانه بناء على كمر على زعم الخصم وتسليم قوله والظاهر ان لا
اطلاق رب العالمين في قول موسى على غيره سأل عن وصف رب العالمين طمعا في تعيين
موسى اياه ولا حاجة في ذلك الى ثبوت الاشتراك عنده حقيقة او تسليما لجهله متعلق
بكونه عندهم مشتركا والتسويل التزيين ونفخ الشيطان في خيشومه اي في افعى انفه
الفاسق الباطل في دماغه وتصويره في خياله والباء في بتسليم متعلق بالنفخ وضميره
لفرعون واباءه للربوبية وكه دعان موكه نقياد وكه عناف بذكر اي يكونه ربا الا
ان يعقبوا بقولهم اي يذكروا عقيبه اي عقيب قولهم آمنا برب العالمين قولهم ربنا

عن الفعل الى الاسم ويراعى مقتضيات المقامات فلا يقول هل زيد منطلق الا لداع
قوي يدعوه اليه ولكنه ينزله بقصد ما واما غيره فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن منه هذا
التركيب المشتمل على بناء الفعل للفعول واسناده اليه مع ذكر الفاعل مرفوعا بقدر
من كل احد بل من يعرف تلك النكت المطلوبة فيه على ما سبق ذكره والطمع
العزيز في نحو ازيد منطلق اهون لان اسناده الى الفعل ليس فيه تلك المرتبة من القوة
فاذا ذكر مع الاسمية فكانه لم يعدل بها عن اصلها فاذا صدر مثل ذلك عن غير البليغ لم
ينقص حسنه ذلك النقصان الكامل فان قلت اذا دخل هل على الجملة الاسمية وقصد
بالاستفهام طلب الفعل كما في قوله تعالى فهل انتم منتهون عقيب قوله وعلى الله فليتوكل
لبوس لكم لتحصنكم دل على ان الاصل في المسند الفعل ودواعيه واذا قصد بالاستفهام
دل على ان داعي التفريع بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام ما كان ينبغي ان لا يقع على
سبيل التجدد والحدوث فما الداعي بالاستفهام حقيقته فما ذا يكون فائدة العدول
قلت فائدته التنبيه على ان ذلك الفعل كالانطلاق مثلا في هل زيد منطلق مظنة
للاستمرار والدوام من طلب حصول التصور بيان للنوع الاول على ما مر من
المختص بطلب حصول التصور وقوله على تفصيل حال من المستتر في قوله فمن النوع
الاول لبعض منكل تطبيقها اي تطبيق تلك الكلمات في الكلام على ما يستوجب اي ينبغي
والمعنى تطبيق تلك الكلمات على الشيء الذي يستوجب ذلك الشيء تلك الكلمات فالمستتر في
يستوجب لما وضمير المفعول المحذوف للكلمات وقبل اي يستوجبه اي على الوجه الذي يستوجب
الكلام ذلك الوجه باقتضاء المقام نقول ما عندك بمعنى اي اجناس الاشياء عندك
بعني انك قد عرفت ان عند جنسا من اجناس الاشياء على حال فنسأله عن خصوصية
ذلك الجنس فاذا قال مثلا انسان فقد افاد كون صورة لم يكن حاضرا عندك وعرفت ايضا
ان الكلي عند المخاطب انسان وهذا تصديق آخر غير اصل التصديق الذي كان حاصلا لك

قبل الجواب وهو ان جنسا ما من اجناس كائن عندك وكذلك تقول ما الكلمة فصله
عما تقدم لوجهين احدهما ان هذا سؤال عن مفهوم اعتباري اصطلاحي وما تقدمه سؤال
عن موجود خارجي الثاني ان الاول سؤال عما هو مبهم مطلقا والثاني سؤال عما له نوع تعين
في الجملة كانه قيل مدلول من اللفظة اي جنس من اجناس المفهومات هو فيجاب بما يرادف
تلك اللفظة ان وجد والا اي مركب يعين مفهومها ولا يكون التفصيل الموجود في ذلك
المركب مقصودا بل يقصد مجرد تعيين خصوصية مفهومها وفسر عما ذكر قولك الغضنفر
سائلا عن مدلوله لغة فانه يجاب باسد مثلا وبنحو مثل ذلك اعني تعيين مدلول اللفظ
حدا لفظيا واما نحو قولك ما الانسان سائلا عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم بمدلوله
الوضعي على الخصوص وقولك ما الكلمة طالبا لحدها الاسمي الذي يفصل مدلولها اصطلاحا
بعد معرفة خصوصيته اجمالا لكي يجاب بنحو حيوان ناطق ولفظة وضعت لمعنى مفرد
فهو بالعلوم انسب اذ يطلب فيها تفاصيل الحقايق الموجودة والمفهومات اصطلاحية
واما اهل اللغة والعرف فانهم يقنعون بالمعرفة الاجمالية اي اي من في الوجود تؤثر فيه
في العبادة اما اي اي جنس من اجناس الموجودات تؤثرون فيها كما يقتضيه مساق
كلامه وفرع فيما بعد بان من الاستفهامية للسؤال عن الجنس من ذوي العلم ويعلم
منه جواز استعمال من الموصولة في الجنس من ذوي العلم ومن غيرهم ايضا بطريق التغليب
او عن الوصف استعمال ما في السؤال عن وصف اولي العلم او غيرهم كثير في اللغة
منه قولهم وما الفردوس يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا استعمال
ما الموصولة في ذوي العلم قصدا الى الصفة لقوله تعالى والسماء وما بناها اي والقادر الذي
بناها ولكون ما للسؤال عن الجنس وللسؤال عن الوصف وقع بين فرعون وبين
موسى ما وقع لوقوع بين الواقعة بينهما وجوه ثلثة مذكورة في الكشاف احدها ان يكون
فرعون قد اراد بالسؤال انه اي شيء موسى كما تقول انا ستوبرت وعرفت ايضا بها

الاصل بعن قد المقتضي للفعل فلا تفارق اليها كما في ما نحن بصدده واذا لم تجد كما في هل
زيد قايم تسئلت عنه ذاهلة وعرفت ايضا ان لا يقبح شئ من بين الصور المذكورة مع
الحرز لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع وليس فيها ايضا جهة اخرى مقتضية للقبح
فلا قبح اصلا واذا فاك عساك ان تهتدي لانك بعد استحضار ما سبق تحتاج في استخراج
ما طوى ذكره الى تامل ما ولا بد لهل من ان تختص الفعل المضارع بالاستقبال برزا
حكم ثابت له بحسب الوضع كما في اپس وسوف فكان كان يقول به ان يقول وهل تختص
المضارع بالاستقبال فان قوله لا بد يوهم ان لهل معنى يقتضي ذلك التخصيص وليس
هناك شئ سوى طلب التصديق وهو جار في كل امور الواقعة في الحال والماضي و
عما سوآء فلا بعد اي لا يجوز ان يراد بالمضارع الداخل عليه هل معنى الحال سواء قصد
بالاستفهام حقيقة كقولك هل تضرب زيدا اي الآن او قصد به الانكار كما في المثال المذكور
في الكتاب والتقييد بالجملة الحالية اعني وهو خوك تعليل للانكار وقرينة لطيفة على قصد
الحال بالمضارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومضادن لعاطله في ان يكون
متعلق بقوله عما نحو اي لا يصح ان يقال هل تضرب زيدا الآن بنا على نحو اقصرب زيدا في ان
يكون الضرب واقعا في الحال ولكون هل بزامع ما عطف عليه اعني ولا سندعا به
متعلق بالستلزم والمقصود بيان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا به من الهمز وان
اشتركا في ان كلا منهما بالفعل اولى كما مضى وكونه ادعى له من وجهين احدهما ان هل
لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت او النفي آو قد يثبت فيما سبق ان كلا من الاثبات والنفي
انما يتوجهان الى الصفات اي النسب دون الذوات اي المفهومات المستقلة في المفهومية
ولا شك ان النسب الصالحة للنفي والاثبات داخلة في مفهومات كل فعل دون كل اسم آخر لا
كان لهل مزيد اختصاص اي ارتباط وتعلق بالافعال دون الهمز والكلام ان هل سندعي
بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال وذلك انما يتصور فيما يحتمل كل استقبال وانت خبير بان كل

اذا اعتبرت مفهوما غير النسب كزيد متلائم بكسر له شئ نفسه احتمال وتعلق بزمان وانا
اذا اعتبرت معه نسبة الوجود او غيره اليه جآء احتمال والتعلق وكل اختصاص بزمان فالذوات
من حيث هي ذوات ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال ولا بغيره انما ذلك في النسب
وكل فعل تتضمن نسبا تحتمل الحال والاستقبال فيكون هل ادعى لها واقوى تعلقا بها
وكان يكفيه من الوجه الاول ان يقول هل تختص المضارع بالاستقبال كما صرح به اولا فيكون
ادعى للفعل فاستلزم ذلك بعض استلزام ذلك المذكور وهو كون هل لطلب الحكم و
التخصيص ويرد عليه انه علل الاستلزام بهما فلا معنى للاستناد اليهما اذ هو نظير قولك لفضل
زيد استوجب الفضل لزيد لاكرام ويجاب عنه بانه اراد اعاة التعليل لطول العهد
الا انه اعاة بطريق الاسناد وهو كثير جدا ويقال ايضا ذلك اشارة الى هل اي للامرين
استلزم مثل مزيد اختصاص له الا انه وضع هل لمكان له كما وضع ضرب هل
اظهر ضرب كون وانما كان كون الفعل زمانيا اظهر لدخول الزمان تحت مدلوله وضعا و
دلالة بعض اسمآء المشتقة عما الزمان بطريق العروض دون الوضع ولذلك الى ولان
لهل مزيد اختصاص بالفعل عن طلب الشكر اي طلب حصول في الخارج لانه المراد
دون حقيقة لاستفهام لامتناعها من علام الغيوب وهل انتم تشكرون كذلك اي
مفيد للتجدد ايضا سواء جعل انتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او
جعل مبتدا، فان الجملة الاسمية اذا كان خبرها فعلا دلت على التجدد كما مر والفرق هو
ان في هل انتم تشكرون زيادة تاكيد اما بالتكرير اذا جعل فعلية او اما بتقوي الحكم
ان جعل اسمية وليس في هل تشكرون غنى من ذلك فترك الفعل هنا يكون ادخل وذكر
لان ترك الشئ مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى ادل على ان هناك ما يستدعي تركه فترك الفعل
مع هل يكون ادخل في كونها نائبة عن استدعاء المقام عدم التجدد وعن كمال العناية بافادة
الثبات والدوام الآمن البليغ لانه الذي يعلم ان هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول

فوصه

اذا

جملة اسمية وجعل الظرف مسندًا بناءً على انه مضمن معنى الكائن الذي هو المسند في الحقيقة
ثم ان قولهم ان مثل قولك أ ديس في لانا آم عسل لطلب حصول المسند اليه او المسند
او غيرهما مبني على الظاهر نوشك ان نصور التدبس والعسل حاصلين للسائل
قبل الجواب وبعده على وتيرة واحدة لم يزدد بالجواب في تصورهما شيئا والتحقيق ان
المطلوب هو التصديق فان قلت هو حاصل فكيف يطلب قلت الحاصل هو
التصديق بان احدهما لا بعينه في لانا آ والمطلوب هو التصديق بان احدهما بعينه
فيه ويزان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين
المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فجعلوا
بان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه اي من حيث ان مسند اليه كما بيناه
عليه وبهذا التحقيق اندفع ما قيل ان التصديق المطلوب فاضل وفي عليه نظائر هل
حصل له نظائر وهل زيد منطلق اشارة الى التصديق في صورتين مختلفتين كما مر
في الهمزة ولا يصح ان يقال هل بأم المتصلة لانها لتعيين احد الامرين بعد حصول اصل التصديق
فينافيها هل الطالبة للتصديق وضعا بانها لام اعترض عليه بانه لا سبيل الى انفكاكها
في قوله هل عندك عمرو ام بشر وان اوقعت الهمزة موقعها هل لان شرط المتصلة ان يكون
احد المذوبين والآخر الهمزة واجيب بان ام المتصلة اذا وليتها مفردة فالاولى ان يكون
الهمزة قبلها مثل ما وليها ويجوز المخالفة بين ما وليا ما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد
عندك ام في الدار وائتيت زيدا ام عمرا جوازا احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة
احسن فما ذكر من المصنف من قبيل الاحسن دون الاحسن فلا اشكال ويصح ان يقال بأم
المنقطعة لانها اضراب عما سبق وطلب لحكم آخر فلا منافاة بينهما فظهر ان ام في قولنا
لطلب التصور وفي لا نقطاع لطلب التصديق فهي كالهمزة دون ام عندك زيد
بانقطاعها فان قبل المنقطعة يجوز ان يقع بعدها مفرد كقولك ام شاء فبعض ان يقال

هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع فلا حاجة الى الاعادة الخ قلنا ذلك لجواز مشروط بكون
المنقطعة بعد الخبر اذ لا يلتبس بالمتصلة واما عقيب الاستفهام فيجب ان يكون الواقع
بعدها جملة فلذلك اعاد الخ وفيه عطف على امتنع اي ولاختصاص هل بالتصديق
فيه هل رجل عرف لما سبق من ان نحو رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق
باصل الفعل وان الكلام في جنس الفاعل او عدده فالاستفهام فيه انما يكون لتعيين الفاعل
ونصوص فيبنه وبين هل ندافع وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف
يفسره ما في المذكور فلا يكون مما ل تخصيص وندافع لكنه لبعد مستقبح وكذا الحال في
هل زيد اعرف اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل المقدم لعرض آخر
او يجعل زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعد مشتغلا عنه بضمير لكن كل
واحد من الاحتمالين بعيد فيبح دون هل زيدا عرفته فانه غير قبيح لان المحذوف
المفسر جاز ان يقدر مقتصرا لانه عامل فاصلة التقديم على معموله وكذا لم يقبح ارجل عرف
وازيدا عرفت لان الهمزة قد تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول
فلا تدافع بينها وبين التقديم وفي ما سبق متعلق بقبح واذا استحضرت ما سبق
من التفاصيل في صون التقديم بعض ما سبق ان المسند اليه المعدم في الذكر على المسند
اذا كان منكرا كان تقديمه للتخصيص قطعا واذا كان معرفا مظهرا كان تقديمه اللفظي للتقوي
فقط واذا كان مضمرا احتمل تقديمه التخصيص والتقوي على سواء وان المفعول سواء
كان بواسطة او بدونها وسائر متعلقات الفعل كالظروف والحال اذا قدمت عليه
افادت التخصيص اما دائما او غالبا فاذا استحضرت ذلك عرفت قبح هل يزيد مررت ويوم
يوم الجمعة خرجت وهل في المسجد صليت وهل راكبا جئت وعرفت قبح هل زيدا
عرف وهل هو عرف وهل انت عرفت واعترض بانها فيها ايضا اتفاقا واجيب
بانه اراد ان لا قبح من جهة الدافع ولا يلزم منه ان لا قبح من جهة اخرى وهي ان هل في

الى ان هناك علاقة قطعا وان كانت خفية في بعض المواضع جدا ولنقتصر ذكر
من المتولدات للنفي واحدا وللاستفهام عشرة وللامر اثنين ولكل واحد من النهي والآ
واحدا ثم نشير الى ان ما ذكر من بيان المتولدات كاف في المسترشدين فان من لا يقنع
بمقدار المقدار من البيان لا يقنع ايضا بما هو اكثر منه كما دل عليه المثل من لم يقنع بعصا
لم يقنع باصباع قوله الباء الاولى في النفي شرع في تفصيل ابواب الخمسة وقدم النفي
لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود
ثم بالنهي لمناسبته للامر في احكامه هي ليت وحدها قد اشتهر في كلامهم ان من مثلا موضوعة
للابتداء ولم يريدوا بذلك ان من موضوعة للمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بانا آلة حتى يكونا مترادفين
بل ارادوا انها موضوعة لكل ابتداء خاص متعلق بشيئين مخصوصين من حيث انه حالة
لها رابطة احدهما بالآخر وعلى هذا القياس ليس معنى قوله ليت موضوعة للنفي انها مرادفة
له بل معناه انها موضوعة لكل تمن مخصوص عارض للنفي مخصوص وسيأتي تحقيق ذلك عما قريب
في مباحث البيان ان شاء الله تعالى واما لو وهل كانه قبلهما ايضا يفيدان بالوضع
معنى النفي فلا يصح دعوى كون ليت وحدها موضوعة له فاجاب بان الوجه في افادتهما معنى
النفي ما سبق من انه اذا امتنع على احدهما لمعناهما الحقيقي تولد منهما بعونة المقام معنى النفي فليسا
موضوعين للنفي كليت وكان الحروف اورد لفظ كان لعدم الجزم باذكر من التركيب
لجواز ان يكون كل منها كلمة برأسها فان التصرف في الحروف بعيد ما خودة منها اي من
هل ولو المستعملين لا فاد النفي وفي قوله مركبة وموضوعة نان لكان مساهلة والظاهر ان
يقال مركبتين حالا من ضميرهما او يقال مركبة منهما ومن لا وما وقوله مطلوبا حال من ضمير
مركبة والعايد محذوف اي بالتزام التركيب فيها والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين
تفيدان مجرد معنى النفي على سبيل الجواز واذا ركبتا مع لا وما التزمتا معنى النفي لا لافادتهما
بل لتولد منه معنى التندم في الاولى ومعنى التخصيص في الثانية واما لم تجعل التزام التركيب

لافادة التخصيص والتندم بدون توسط معنى النفي رعاية للمناسبة بين المقام وفحاذكر
تنبيه على ان التخصيص من فروع النفي المتولد من الاستفهام والشرط لا باب برأسه كما
بتوهم للاستفهام كلمات موضوعة وهي الهمزة فدم الهمزة لاصالتها في باب الاستفهام
وجريانها في التصور والتصديق وعموم تصرفها وقدمها بأم لانها قرينتها كما في الاستفهام
انما يظهر فيها اذا كانت منقطعة بعد الخبر كقولك انها لابل ام شاة فان الدال هنا على الاستفهام
هو أم لا غير ومن لم يعد ما من كلمات الاستفهام جعلها عايدة الى الهمزة داخلة في حكمها
ولذلك لم يتعرض لها المصنف في تفصيل كلمات الاستفهام وعقبها بهل لانها حرف مثلها
وانما قال بقوتي ايا، ان يكون اصلها اي او ان لان لزوم حذف همزة او ان وحذف
احدى يائي اي وقلب الواو ياء وادغامها في الياء مع كون كل سم غير ممكن بأي ذلك
الاصل فالكسر بقوتي ذلك كله ياء لانه تنقيل في مقام التخفيف وقد يقال لعل الكسر عوض
عن الياء المحذوفة واختلف في ايان انه فعال من ان او فعلان من اي فيختلف الحال
اذا جعل علما وثالثها لا يختص اي لا يختص طلب شيء من حصول التصور والتصديق
بل يعمهما وانما اخره عن المختص باحدهما لان مفهوم سيء ثم عاد في التفصيل الى ترتيب
الاجمال اعني عد الكلمات وهو طلب تعيين الثبوت او لا ثبوتا في مقام التردد
وذلك لانك اذا تأملت ادنى تامل ظهر عندك ان السائل بعلم قطعا وقوع احد طرفي
النقيض وانما يسأل عن التعيين واشارته هنا الى ما سبق من التنبيه على ان حال التصور
تأبى بالتصديق وانما لم يذكر التصديق فيما سبق لانه اراد هناك الجواب عن اشكال
مختص بالتصور على ما ذكر اولا من ان الطلب لا يصح بلا تصور اجمالا او تفصيلا
نقول في طلب التصديق بها قدمه على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه او
المسند من حيث انه مسند اليه او مسند متأخر عن التصديق بالاسناد بينهما واو رد
للتصديق مناف بين احدهما تصديق بسيط في ضمن جملة فعلية والآخر مركب في صورة

وهو التصديق بثبوت الشيء للشيء على ما هو مطلب حمل المركب

وهو التصديق بثبوت شيء في نفسه على ما هو مطلب حمل البسيط

يُنصبُ المضارع بعد الفآء في جوابها والذي يليق بالمقام هو النفيُ ووجه المناسبة
بين لَوْ والنفيِ انّ لو لتقدير عدم الوقوع وانتفاء النفيِ لطلب ما يُتبعد و وقوعه
فيما يفيد لَوْ متعلقٌ بالحصول اى طالبا لحصول الوقوع في تقدير الوقوع وسبب
مبتدا، خبره هو بُعدُ المرجوّ وغيرُ كاسلوب لان لعل ايضا ليس من كلبواب الخمسة فالحال
بالنصب اذ لولاه لم يُحمَل على النفيِ فالنصب هو القرينة وبعد المرجوّ عن الحصول هو المناسبة
المصحّحة فان بُعدَ المرجوّ بمنزلة كونه محالا او كاستبعاد في المتمنّى اوكما اذا فات
بزا من جملة امثلة ابواب الطلب فلذلك عاد فيه الى كاسلوب المذكور في لَوْ ولعلّ
لمن يراه لا يُنزّلُ اى يُعلَم منه ذلك بقرينة كاحوال امتنع ان يكون مطلوبُك
بالاستفهام في الا تُنزِلُ بقصد تنكّل بحال نزول صاحبك وجُودا اوعدما لكون التصديق
بحال نزوله من حيث العدمُ حاصلا لكل بحدها فرضا وانما فاك ونوجّه بصونه قرينة الحال
الى نحو الا تُحِبُّ لبظهر معنى العرض اذ ليس المقصود الحقيقيّ عَرْضَ النُّزولِ بل عَرْضَ محبّته
للنزول لعلّك بحالة اى بحال كاهبذآ، وهو انه واقع والصواب ان يقال ونوجّه
الى ما يلائمه بحذف ما لا يُعلم اذ لو كان كاستخسان مجهولا لكان كاستفهام على حقيقته الا
انه استعمل الفعل امتن كاهبذآ في استخسان مجانا وانما اعتبرَ ههنا معنى كاستخسان ليكون
الانكار ابلغَ والزجرُ اقوى فكانه قيل اتستخسن هذا الفعلَ والا لما فعلته وما
بعده في النجم لانه في نفسه مستقبح جدًّا والوجه في انكاره والتوبيخ عليه ظاهر بخلاف
الابذآ، هل تهجوا لا تفسك او غيرَ نفسك اى هل تهجو غيرَ نفسك فهما مثالان ظاهران
طلبُ التصديق بانّ مجوكلب هل هو مجو نفسك ام غيرُه فيكون مجوا للغيرِ لكن
التصديق بانه مجو نفسه حاصل قطعا فوجب الحمل على ما يناسب المقام من الانكار
والتوبيخ امتنع ان تطلبَ العلمَ بتاديبك فعل المناسب بعدم تاديبك ولو
هجنى لانه اذا استُفهِم عن احد طرفي النقيض مثل اقام زيد كان المطلوب العلمَ

بثباته اثباتا او نفيا لكن يُذكر احدُ طرفيه لزيادة اهتمام به ولا نسب بسياق كلامه ان
يقول ونوجّه الى نحو أَأَسِيءُ تأديبي فلانا ونولّد منه الوعيدُ والزجرُ امتنع
الذهاب عن نوجّه كاستفهام اليه لكونه معلوم الحال يعني ان الذهاب معلوم كالنتفاء فطعا
فيمتنع ان يتوجّه اليه كاستفهامُ اثباتا او نفيا والمدّعى شبهُ مجهول الحال فيه
فدعرفته من ان اعتبار شبه مجهول الحال يقتضي اجراء كاستفهام على اصله امتنعت
معرفتُك به عن كاستفهام اى امتنعت أن تَستفهِم عن وقوعها اولا ووقوعها لانها معلومة
الوقوع وانا فال أنظُنّني لا أعرفك لانه لما كان تصلّفه محضرًا من المتكلم مع عرفانه به طن
علامةُ نظنه انه غير عارف به والالم يتصلّف بمحضرم كما ان كاقدام على كاساءة علامة لبيان
التاديب والالم يُسِئْ امتنع المجيء عن كاستفهام للعلم بحصوله ولزعمه نه القرينة
التقرير اى تقرير المجيء وانه في موقعه وقد يفعل لانكار المجيء ايضا ونوجّه الى مطلوب
اى مقصود للمتكلم ممكن الحصول مثل بيان عجز المدّعى ونولّد منه التعجيز اى بسنده الى
العجز وجعله بسبيله له والهدى اى كاهتداء الى التسليم وهو في اللغه المباراة والمنازعة
في الغلبه الى نحو انعرف فلانا لئيما اى تذكّرُ ولا تتنته ولبس المراد التذكّر
والعرفانَ بل التهديدَ ونوجّه الى غير حاصل يرد عليه مثل ما تقدّم من انه
يقتضي اجراء النهي على ظاهره وانما قدّرنا مضى الاكثرات مبالغة في التهديد لان عدم
المبالاة بامره افيح من عدم امتثاله ونوجّه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى
ذكر غير الحاصل ههنا واقع في موقعه لا يتجه عليه ما تقدّم ثم ان بين المعاني المتولدة من المبنية
على المناسبات العرفية والعلاقاتِ الظنية بينها وبين المعاني كاصلية للابواب لحمة
يفهمها من له ذوق سليم وطبعٌ مستقيم فلا نلتفت الى انكار من جحدها مستمسكا بما
لاحتمالات العقلية طالبا للبراهين القطعية فكل علم له مرتبة لا يتجاوز به عنها والا
لبطلت العلوم الظنية باسرها وكان استعمال التوليد والتولد في بين المعاني اشنع

وفيما سوى الاستفهام منبوع له لانك تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجا
ثم تطلب حصوله في الخارج فتحصل فيه ولا خفاء في هذا الفرق اذا كان متعلق كل منهما
والمطلوب بالامر واحدا كما لي في الخارج واما اذا لم يوجد الا كقولك ما العنقاء
وقولك اضرب من لم يضرب فمع كون ما في الخارج منبوعا في كل واحد منا بعانى الكلام
خفاء فان على نحو علمي وقتي معنى كان نشأ او كونه قابلا لطلب حصول النقش
الذهني لما هو في الخارج وليس بالاستفهام على المطلوب الحقيقي في كل استفهام
كقولك ازيد قائم مثلا هو العلم والفهم واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة الى ذلك المطلوب
فيكون مطلوبا تبعا والمطلوب الحقيقي في نحو علمي هو التعليم وهو امر خارجي لا نقش
ذهني واما العلم فهو مترتب عليه تابع له في الحصول فان على نحو اعلم
والفهم على نحو استفهام طلب حصول النقش في ذهن الطالب وهاذكرته طلب
لحصول النقش في خارج ذهنه اعني ذهن مخاطبه فلا اشكال ومن زعم ان المطلوب
بالاستفهام ان يوجد الشيء في ذهنك وجودا غير اصيل ونحو اعلم ان يوجد الشيء في
ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد ابعد عن الصواب ولنوقفه على المعاجلة
بها انتقاش كل نسبة في الذهن وكون تلك النقوش مطابقة لما في الخارج بمعنى كل خارجي
او بمعنى آخر حقها اي في التصور والتصديق بالتحديد وكل استدلال تستدعي علوما اخر
واذ قد عثرت هذا هو المقام الرابع من كل بعد وهو التنبيه على كيفية تولد
كل باب الحكمة لما سوى اصلها ولفظة اذ معولة لمضمون جزائها اعني فبالحري ان
تثبتين والمعنى بليق بنا ان نثبتين اذ قد عثرت اي اطلعت وعارفت عيان على امور
الثلثة التي بتينها وما يتفرع فاعل كيف نتفرع وعلى سبيل الجملة متعلق بنثبتين واذ لا
تعليل لقوله فبالحري وضمير منه للتنبيهين كما عالى ثم الفصول بعني انا نثبتين ههنا
اجمالا انه اذا امتنع اجراء ما من كل باب على ما معانيها الحقيقية غلب بعونه المقام

على معان اخر تناسب تلك المعاني وتورد لذلك امثلة ولا تتعرض ان افادتها اللفظ
على سبيل المجاز او الكناية بل ذلك يعلم من القواعد البيانية المشتملة على بيان اقسام
المجاز المرسل والاستعارة كليا والتبعية الى غير ذلك من تفاصيله وعلى بيان اقسام
الكناية فاذا رجع الى تلك القواعد واستخرج منها احوال من الجزئيات المندرجة فيها
صار البيان تفصيليا ومن ههنا يظهر ان المطلع على الخواص مساق الكلام في المطابق
معا واللام في للتلاوة متعلقة بضمنا او الضمير للفصول وما ترتب معطوف تلاوتها
وصناكل انسان اما الى علم البيان فيتعلق بالتلاوة او الى باب كيفية التفرع فيتعلق
بالتفصيل كما اذا قلت تمثيل للطفته الكلية بالمقدمة الجزئية على نحو تمثيل المفردات
بالمفردات فلتحفظ ما كافة وقبل التقدير كما امتنع اجراء الخ اذا قلت
والحال ما ذكر بعيد كون قولك خطابا لمن هو في حزنك عزنه اي حزنك عزنه فضدا الى المحادثة
لازالة الهم فتطلب بالنصب على انه جواب للنفي الذي ينفهمه امتنع اي
لم يمكن اجراء النفي على اصله فتطلب وولد بعونه قرينة الحال مع التسوية
كانك قلت حدثني او هلا تحدثني الا انك ابرزته في معرض النفي اظهارا للحنك الخ
مع كونه مستبعدا غير مطموع فيه وابا آلى الشكوى من صاحبك وقلة اهتمامه بمسائل
في مقام لا يتسع امكان التصديق بوجود النفع وذلك بان يكون كل من ذلك التصديق
بعدمه وفايدة ابراز النفي في صورة استفهام اخراج المتكلم في معرض ما يمكن حصوله
اعني آبنشا وكذا اذا قلت لو بانفي زيد نزل فيه العطف بأو الى الواو
او رد لفظ كذا بدل كما لانه ليس من ابواب الطلب لكنه ذكر ههنا باعتبار
ان غير النفي ولد النفي بعونه قرينة الحال وقال بالنصب اذ لولاه لامكن اجراؤه
على اصله بان يجعل الجواب محذوفا ويجعل لفظ المضارع على التصوير او غيره مما
فلا نصب المضارع بعد الفاء في جواب لو وجب ان يراد به معنى احد كونه نبا الى

بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يسمى فيه لعلّ والمطموع فيه يسمى فيه عسى
فالتوقع اقوى من الطمع ولذلك قال ولا لكل طامعة وقوعها واما كلا استفهام فلما
لما تقدم ان بفلا واما النوع الخ فالاستفهام الى آخر كلا فسام الا انه عدل عن ذلك
لانه لا دليل على انحصار النوع الثاني في ما ذكر بعينه سوى كلا استقراء الذي لا يفيد غير الظن
فاورد الكلام على وجه لا ينطرق اليه منع اذ للمستدل ان يمنع ان ما ذكر كلا فسام كلا ربعة من النوع
الخ ولو سلك ما ذكر الطريقة في النحو لاشعر بعدم انحصار النوع كلا قول فيه وقد يقال
انه لما علم حال النحو بانه انحصر فيه النوع كلاول يقع في ذهن المخاطب في بادي الراي متردد
في سائر كلابواب المذكورة في صدر الكتاب ان حالها ما ذا فاورد كلة اما تفصيلا
لذلك المجمل وازالة لتردده مع كونها فيجة لاما كلاولى وهذا اولى مع ان كلا فنان في
ذكر النوعين مقصود ايضا ولكلاستفهام لطلب حصول في الذهن كلاستفهام
بنا ول افسام اربعة من تلك كلستة المنحصر فيها افسام المطلوب لان التصور
اما تصور مدرك ثبوتي كلقيام واما تصور انتفائه كلا قيام وكذلك التصديق اما بثبوت
مدرك وهو التصديق كلايجابي واما بانتفائه وهو التصديق السلبي واختاران التصديق
هو الحكم وحده كما هو مذهب كلاوايل وقدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي وامتناع
انفكاك التصديق من تصور طرفيه ظاهر لامتناع الحكم على شئ او بشئ من غير ان يتصور
بوجه ما ثم المحكوم به اشياء الما هو المشهور من ان كل واحد من الوجود والعدم
قد يجعل محمولا كقولك زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد او لا يوجد
او يعدم عنه الكتابة فالنحم كلاول بسيط وبسيط كلافعل الطالبة لبسيط
والنحم كلا بسيط قد يكون مركبا وبسيط كلطالبة له مركبة وفي قوله ثابت او منتفي
او موجود كيف شئت تنبيه على انها الفاظ مترادفة خلافا لما عليه جمهور كلمعتزلة و
جعل المحكوم به في ما كلا نظلاق ثابتا كلانتفاء مطلقا لانه بعض قولك كلا نظلاق منتف

ونحو ليس كلا نظلاق بقريب انتفاء الغرب لانه بعض قولك كلا نظلاق منتف عنه الغرب
لا مزيد للتصديق على ما بين النوعين وذلك لان التصديق يتعلق بالثبوت
وكلانتفاء قطعا فاما ان يتعلق بثبوت شئ او انتفائه في نفسه واما ان يتعلق بثبوته
وانتفائه عن غيره لا يحتمل الطلب الا في التصديق لان التصديق بوجود شئ
او بعدمه قد لا يكون حاصلا فيطلب بهل البسيطة وفي المسند اليه لانه قد لا يكون
متصورا فيطلب تصور واما المسند في هذا النوع وهو الثبوت وكلانتفاء على
كلا نظلاق فتصور بديهي حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا والنوع الخ يحتمل الطلب
في التصديق وظرفيه بعض انه يجوز فيه ذلك لا بعض ان كل فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق
مع ظرفيه في هذا النوع ايضا بديهيا فينتفي عن الطلب بالكلية كقولك الواحد نصف
كلاثنين واما كلامر والنهي والنداء من الثلثة من من القسمين الباقيين من
كلستة اعني الحصولين المنسوبين الى الخارج وقدم حصول كلانتفاء في الخارج لانه
مختلف فيه وما اختاره مذهب ابي هاشم وذهب غيره الى ان المطلوب في النهي هو
كف النفس عن الفعل لان حصول انتفاء الفعل في الخارج محال وقد عرفت جوابه وقد
يقال قدم النهي لتذكر كلامر والنداء معا لانهما لطلب حصول ثبوت متصور في الخارج
كما ذكر وانما مثل للنهي بفعل كل متحرك لانه اظهر وان جاز ان يقال للساكن لا تتحرك
قصدا الى اسم ارسكونه كما سيأتي تحقيقه والفرق بين الطلبين كلاستفهام قد
يتبين ان كلاستفهام لطلب حصول الذهني وان كلامر والنهي والنداء لطلب حصول
الخارجي فاراد مزيد توضيح للفرق بين الطلبين فقال انكر في كلاستفهام بطلب طلبك
في الخارج اي تجعل طلبك متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان وقيام زيد مثلا ليحصل
في ذهنك نقش مطابق اي صورة تصورية او تصديقية مطابقة لذلك المتصور او
المصدق به الثابت في الخارج فنقش الذهن في كلاستفهام تابع لما هو في الخارج

من مطلوب لانه نسبة بين الطالب والمطلوب وانما الجامع ان كل منسوب تقديم على
التصور ليربط به انه يستدعي في مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويذكر بعقيبه
انه قد لا يستدعي امكان حصوله وقد يستدعيه ولكن هذا المعنى اي عدم
الطلب ان لا يكون مطلوبه حاصلا وقت الطلب فانه سيفرع عما هذا في مواضع شتى
منها قوله وامتنع طلب الحاصل توجه الى غير حاصل وقوله امتنع ان يكون المطلوب
بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا الى غير ذلك من تطابق في توليد
النتائج ومنها قوله في الباب الرابع ولا تظنن هذا طلبا للحاصل فان الطلب حال
وقوعه يتوجه الى كل استقبال كما ستحيط علما به في صدر الفانون والطلب هذا هو
المقام الذي اعني بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم حالا يستدعي امكان المطلوب لكون الاول
منهوما سلبيا لمزيد كل منهما بشأنه فان الطلب مطلقا لكون مطلوبه ممكنا ولذلك احتاج
بالانقسام على الثاني وايضا لا يستدعي بابا واحدا وما يستدعي ابواب اربعة
منه كالواحد من العدد اعم لان عدم استدعاء كل مكان بجامع استدعاء اللامكان
اعني كل ممتنع ويجامع كل مكان ايضا والتفي يجري في المستحيلات والممكنات المنتظر
ونحوها ان لا واسطة بين الثبوت وكل انتفاء فانهما نقيضا انتفاء وانما الخلاف
في ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم على ما قرر في موضعه والحاصل ان المطلوب
اما ثبوت منسوب الى مدرك مطلقا واما انتفاء منسوب اليه كذلك والا بد من اعتبار الحصول
معهما لانه المقصود بالطلب ولما كان الحصول ذهنيا وخارجيا صار الكل اقساما اربعة
حصول ثبوت او انتفاء في الخارج وحصول ثبوت او انتفاء في الذهن ولا يتفي حصول
انتفاء القيام في الخارج الا اتصاف الذات بذلك الانتفاء في الخارج ولا يلزم منه كون
انتفاء القيام موجودا او ثابتا في الخارج ثم اذا لم يرد الحصول في الذهن على
التصور والتصديق اي لم يرد على حصول المدرك التصوري وحصول المدرك التصديقي

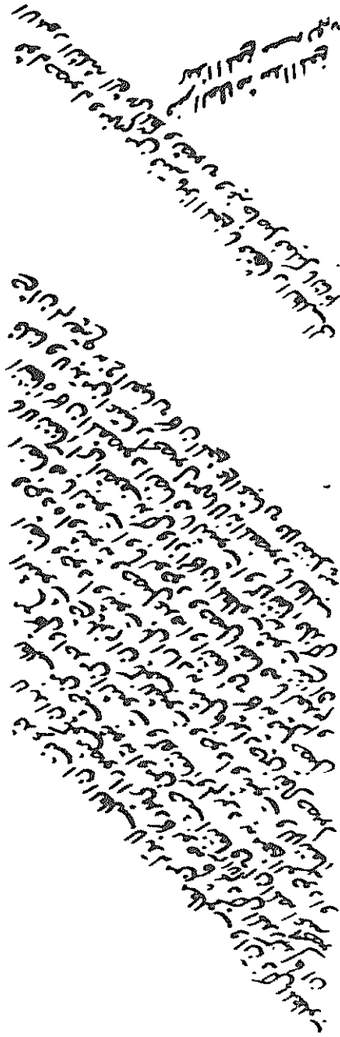

لم يتجاوز اقسام المطلوب ستة حصول ثبوت مدرك تصوري او مدرك تصديقي في
الذهن وحصول انتفاء مدرك تصوري او مدرك تصديقي فيه وحصول ثبوت مدرك
تصوري او انتفائه في الخارج واما فاك لم يتجاوز لان المتبادر ان يكون لكل قسم ثابته
حاصلة من ضرب لاربعة كلوني في قسمي التصور والتصديق الا انك تعلم ان المدرك
التصديقي لا يطلب ثبوته ولا انتفاء في الخارج بل لا يتصور ذلك بخلاف المدرك التصوري
كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته او انتفاؤه في الخارج فظهر ان المراد بالمتصور كما اشرنا
اليه هو المدرك مطلقا ولذلك شمل جميع اقسام وان المراد بالتصور والتصديق
هو المتصور والمصدق به اي ما من شانه ان يتعلق التصديق به فلا غبار عما عابه
وطلب حصول التصور جواب عما يقال كيف يصح طلب حصول المتصور في
الذهن والحال انه متصور حاصل فيه فيلزم طلب تحصيل الحاصل ونلخيص الجواب ان
تصور الشيء على مراتب متفاوتة في كمال والتفصيل وكل منها اذا لم يتصور شيئا
اصلا لم يمكن منه طلبه قطعا واذا تصور اجمالا بان ادرك من حيث انه شيء ما او
تفصيلا بان ادرك باعتبار مفهوم اخص من مفهوم شيء ما كالانسان مثلا فكون تفصيلا
بالقياس اليه امكنه ان يطلب حصوله في الذهن ولم يكن ذلك الطلب منوطا بها الى ذكر
الحاصل من مراتب تصور بل الى مرتبة غير حاصلة يفصل بها ذلك المجمل او يزداد بها تفصيل
ذلك المفصل ووجه ذلك اي وجه رجوع طلب حصول التصور الى تفصيل المجمل او
تفصيل المفصل واما قال المفصل بالنسبة لان المفصل من كل وجه لا يطلب تصوره لان
اما النوع كما قال من الطلب فهو التفي هذا هو المقام الثالث وهو التنبيه على ابواب الطلب
ولما حكم بان التفي لا يستدعي امكان المطلوب وكان من المستبعد ان يطلب العاقل ما
لا يمكن اشار الى جواز ان التفي في المحال العقلي كون غير الواقع في الزمان الماضي واقعا فيه
وفي المحال العادي كعود الشباب والى انه اذا جاز في الممكن وجب ان يكون مستبعدا

واوضحت والمناهج الطرق الواضحة اخذت بك اى اخذتك والبآء زايدة للتاكيد نظ
اخذ الحظام واخذبه والجهل الفلاة لا علم فيها والمتعسف موضع لا خذ عاغير طريق اى
يجنكب ويعدلك عن الجهل مايلا بك الى الطريق المستقيم وصرفتك اى تلك المناهج والآ
الماء المتغير لونه وطعمه والمطروق الذى يردده الدوات ونحوض فيه والنزغ فساد حس
والفليل جران العطن انجبتها قصدتها والضوال عن ضالة والمنشودة المطلوبة
فالاصول المذكورة هذا العلم من حيث انها مبانى واساس لفروعها سميت قواعد و
من حيث انها مسالك واضحة اليها سميت مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت اعلاما
فالمعبر عنه واحد واختلف العبارات لاختلاف الاعتبارات وقوله وحشدت عاصيغة
الحكاية فى نسخة معطوف عليها اى جمعت كل منها اى من القواعد والمناهج ولا علام وقيل
من صيغة غيبة فاعلما ضمير لا علام اى جمعت كل من الضوال المنشودة مالبست عند احد
مجموعة وهذا بسبها فى كلامه انسب حذوت اى قسمت وقدرت عليها اى عاتلك الا مثلة
وابت عطف عاانست وفاعله يد الخطل وفاعل يتصرف ضمير ما او بالعكس اى ابت يد
الخطل وامتنعت من ان يتصرف فيها تشير اليه عنانك وعاهذا فالضمير العايد من الجملة
الشرطية الى موصوفها اعنى امثلة انما هو فى شرطها اعنى عليها لانها جزاؤها وقيل فاعل ابت
ضمير لا مثلة اى منعت لا مثلة تصرف يد الخطل وهو الفساد ولا ضطراب فى المنطق يقال
خطل فى الكلام بالكسر ثم اذا كنت اى بعد تمهيد القواعد وبنائك عليها ونهج المناهج
وسلوكك ابا ها ونصب لا علام وانتجابك لها وتمثيل لا مثلة وحذوك عليها اذا كنت ممن
ملك الذوق السليم الحاصل بالتتبع منتهيا الى الطبع اى الفطرة المستقيمة وتصرف كلام
رب العزة اى نظرت فيه بتاءمل فى نظمه ومعانيه اطلعتك اى تلك القواعد والمناهج
والاعلام ولا مثلة مع ما مكنتها من الذوق والطبع عاما يورد ك مناكر اى فى كلام رب
العزة موارد الزلة اى حركة السرور وكشفت اى تلك القواعد وما عطف عليها

وفصلت من ابعاضك ما اجمله ايثار اولبك المصافح فان اختيار اولبك الواصلين
الى نهاية بلاغة البشر المغاير عاغيا المعارضة حتى ابنهى الحال عم الى هلاكهم وسبى
اولادهم ونهب اموالهم بدل اجالا عا ان القرآن معجز لا يمكن للبشر الاتيان بما
بوازنه او يدانيه كما بينت فى علم الكلام فان ملاك اى اشتراط مع تلك القواعد
واخواتها الذوق والطبع لانهما ملاك الامر فى علم المعانى دون ماعداه من العلوم
والآ اى وان لم تحز علوما اخر بل اضاف هذا العلم لم تحظ بطايل اى بفايز مما تعلم
او تاخر اى من مسايل هذا العلم او من سعيه وكد ولا غرو بعض لا عجب والصبح
مسفر اى مضئ مشرق فسيذكر اى سيذكر عاسبيل التفصيل وتبيين النكت فيه
وان سبق فى مباحث الفصل والوصل اشارة اجالية الى ان الخبر قد يراد به معنى الطلب
قوله الفانون اى المنهج وهو قانون الطلب فدققنى فى ذكر الفانون
فقال مثال الفانون القول فيما يتعلق بالخبر والمناسب هذا ان يقول هنا الفانون
الكلى فيما يتعلق بالطلب لكنه عدل الى جعل القانون الكلى اما مبتدا محذوف الخبر او
خبرا محذوف المبتدا اى الفانون الكلى هذا او هذا الفانون الكلى يستند عليها
المقام وذلك ان بيان احكام اقسام الطلب يتوقف عاتلك المقدمة اعنى بيان
مالابد للطلب منه وبيان تنوعه الى نوعيه والتنبيه عاابوابه الخمسة فى الكلام والتنبيه
عاكيفية توكيد ابوابه اصلها اى اصوطا لكنه وحد لعدم اللبس عا
طريقة قوله كلوا من بعض ما طبخ تعفوا ففى المقدمة مفاعيل اربعة وهى اى المقدمة
المشتملة عاتلك المفاعيل الاربعة فلفظ هى مبتدا خبره قوله ان لا ارتياب الى قوله
ناقلبس الكلام الى التصفح لابواب الطلب فالمقام لا قول اعن بيان مالابد للطلب
منه سواء الطلب لابد له من تصور اما اجمالا كتصور شئ ما او تفصيلا كتصور
القيام عاهيئة مخصوصة مثلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق فلابد ايضا

بين الامكم رفيقا والا رفيقا منكم يطلعكم على الفرق بين قول السيد الحميري في مدح آل العباس
السفاح وبين قولك فان قول بدل على ان المنبر لاختيار الفارسي اي الخطيب الاكم
يعني انه يقتضر رضاه في اختيار الخليفة عليكم وفي ذلك من المدح ولا طآ ما لا يخفى والا
بدل على انه لاختيار منكم الا فارسا فلا منع ان تختار من غيرهم ايضا فيختل المقصود من اللام
قطعا واذا عرفت هذا اي القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه فانه المبحوث عنه
ههنا وان كان بعض كامثلة الآتية في انما من باب المسند والمسند اليه عاكس ما تقدم اولا
وقوله ما فصنع على صيغة النهي بيان وتقرير لقوله اعرفه وامض عطف عليه ونزل صيغة
امر بيان لما اذكر لك والمراد بالقيد كل خبر من الكلام ما يكون هذا منه بالذات عن او
فصلة لا ما يذكر في آخره فقط فان الموصول مع صلته المشتملة على فيود متعددة فيد
واحد وكذا الموصوف مع صفته فالمقصور عليه في قولك انما جاءني من اكرمته يوم الجمعة
امام كما مر هو الفاعل اعني الموصول مع صلته وفي قولك انما جاءني رجل عالم هو الموصوف
مع صفته فقدر كقولنا ما يضرب زيدا تقديره ما يضرب الا زيدا وكذلك
يضرب احد الا زيدا فيخص الضرب في زيد وكذا الكلام في التقادير الاخر وكذلك
اذا قلت انما زيد يضرب فقدره تقدير ما زيد الا يضرب وذلك التقدير هو ما يفعل زيد
فعلا الا يضرب وانما فضله لانه من قصر المسند اليه على المسند ولا تقسه اي ولا تقس
انما في ذلك اي في جواز التقديم والتاخير عليه اي على ما والا فتوجد فيهما باعتبار كونهما
معا طريقا واحدا للقصر فذلك اي ما والا اصل في افادة القصر اذ لا حاجة فيها الى اعتبار
شيء آخر واعتبار مناسبة معه ايضا يفيد انه بلا احتمال واختلاف يقتدر به بخلاف انما فانه
كالفرع عليه في تلك الافادة وانما لم يقل فرع عليه لان افادته للقصر بالوضع ايضا وما ذكر من
حديث التضمين والمناسبة انما هو لاظهار المعنى الوضعي الذي تطرق اليه خفاء واختلاف
ولا شك ان مرتبة الفرع ينبغي ان يكون ادنى من مرتبة الاصل وايضا التقديم والتاخير في ما والا

غير ملبس لان المقصور عليه هو ما يلي الا قدم او اخر وفي انما ملبس اذ لا دلالة سياقية تعين
المقصور عليه الا بكونه اخر لكن هذا خبر فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره وانما لم يعكس كما مر فان
لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ولذلك كان تقديم المقصور عليه في ما والا نادرا
وقد يقال انما قال مؤد الى كالتباس ولم يقل ملبس اشعارا بان كالتباس قد يرتفع
بالنظر الى حال المخاطب وكذلك قدر اي وقدر في انما هذا كل تقدير ما هذا الا كل
وانما كل هذا تقدير ما كل الا هذا تقدير امثل تقدير كما في كمثله المذكور يعني قدر كلا
بما هذا لا حد الا كل والا كل بما كل شيء الا هذا وكانه فصله ليبين عليه حديث كل اجتماع مع لا الا فان
فان قلت كون المقصور عليه في انما هو اخر كخبر مفوض بقولك انما انا قلت هذا اذا عنى
ما قاله الا انا بنهاية التقديم وبقوله وانما لذة ذكرنا ما لان المراد قصر الذكر على اللذة
قلت لا نقض اما بالمثال فلان تقديم المبتدا فيه ليس لقصر الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرته
بل لقصر على الخبر بانما على طريقة قولك ما انا الا قلت هذا واما بالبيت فلانه قد مر انه يجب
فيه اعتبار الناخير الرتبي اذ لا يمكن تقدير الا بقولك ما ذكرنا ما الا لذة وقس على ما ذكرنا
نحو انما شاعر زيد وانما قعيت انا فانه قدم فيه الخبر ليقصر بانما على المبتدا على طريقة ما شاعر
الا زيد وما قعيت الا انا الا يرى كيف قدر انما كل هذا بما كل الا هذا وانما تحققت ما لونا
تخلصت من ورطة حيرة وقعت فيها بجاءة ولا تقول ما جاءني غير زيد لامر
الرواية في عمرو هو الرفع عطفا على غير ونياسة ما جاءني الا زيد لا عمرو بنصب حمزة
عطفا على زيد لانه الواقع موقعه بعد الا وقبل زيد مرفوع تقديرا لانه بمنزلة ما بعد
الا وجر لضرورة اضافة غير اليه وانتقال اعرابه الى غير فضوله لا عمرو عطف على زيد المرفوع
تقديرا واعلم اني مهدت يروى بالتشديد من مهدت له مرسوبته واصلحته
وبالتخفيف من مهد الفراش بسطه والتنابذ الحافز المعاين وبناؤها
اي البناء على الفواعد فالاضافة لادنى ملابسة والحذق بالكسر المهارة

مسندٌ الى ضمير المفعولية او لاخذه واذا نصب مساكنهم كان لفظ نرى مبنيا للفاعل مسندا
الى المخاطب وصدر بيت ذي الرمة طوى النحز والاجراز ما في عروضها بصف الذوق الفرس
من السير والفحط طوى اي اضمر ومزل والنحز الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز
الدخول في كل ارض الجزز وهي التي لا نبات فيها والعرض بوزن القفل الرحل كالمرجام السنع
وقد يفتح هنزة لا جواز عاما نه جمع جزوز والصلوع الجرابيع الاضلاع العظيمة القوية و
الجرشع من كل بل هو العظيم القوي ولا صل التذكير وذلك لان الفعل وان كان
بحسب الظاهر لما بعد الا لكنه بحسب حقيقته لذلك العام المقدر وهو ههنا مذكر لاقتضاء المقام
معنى شيء من لا شيآء وثانيها مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه لم يرد بكونه مثلها
له في جنسه مجردكونه صادقا عليه المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة بقتضي المقام
رعايتها فلا يقدر في ما جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته
الا جبة يقدر كسوة وملبوس وفي ما صليت الى المسجد يقدر في مكان وموضع وعلى
القياس وبين المستثنيات اي لامور الثلثة التي استثنيتها كلها الا في الكلام الناقص
توجب اي تثبت جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بطريق النفي والاستثناء فيما بين غير المسند
والمسند اليه من الفاعل والمفعول وغيرهما واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على
عمرو والمفعول ضروري فظهر منه ان الكلام الناقص اذا ردّ بالنقد بر الى التام كان
افادته للقصر معلومة بالضرورة فلا حاجة اذا الى البحث عن افادة التام للقصر فلذلك خص
البحث بالمفرغ وايضا استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام وكذا اذا قلت
ما ضرب الا عمرا زيدٌ اشار الى ان التقدير في صور التقدم كما ذكرنا في صورة التاخير بلا
فرق فيكون زيدٌ مقصورا على الجبة بمعنى ان المكسو زيدا مقصورٌ على الجبة وكذا
قوله فيكون الجبة مقصورةً على زيدٍ اراد به ان المكسوّ جبةً مقصور على زيد كما تحققته
واذا قلت ما اخترت رفيقا منكم الا هذا ايضا من قصر احد المفعولين على الآخر الا ان احدهما

مستند الى ضمير المفعولية او لاخذه واذا نصب مساكنهم كان لفظ نرى مبنيا للفاعل مسندا
الى المخاطب وصدر بيت ذي الرمة طوى النحز والاجراز ما في عروضها بصف الذوق الفرس
من السير والفحط طوى اي اضمر ومزل والنحز الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز
الدخول في كل ارض الجزز وهي التي لا نبات فيها والعرض بوزن القفل الرحل كالمرجام السنع
وقد يفتح همزة لا جواز عاما نه جمع جزوز والصلوع الجرابيع الاضلاع العظيمة القوية و
الجرشع من كل بل هو العظيم القوي ولا صل التذكير وذلك لان الفعل وان كان
بحسب الظاهر لما بعد الا لكنه بحسب حقيقته لذلك العام المقدر وهو ههنا مذكر لاقتضاء المقام
معنى شيء من لا شيآء وثانيها مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه لم يرد بكونه مثلها
له في جنسه مجردكونه صادقا عليه المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة بقتضي المقام
رعايتها فلا يقدر في ما جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته
الا جبة يقدر كسوة وملبوس وفي ما صليت الى المسجد يقدر في مكان وموضع وعلى
القياس وبين المستثنيات اي لامور الثلثة التي استثنيتها كلها الا في الكلام الناقص
توجب اي تثبت جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بطريق النفي والاستثناء فيما بين غير المسند
والمسند اليه من الفاعل والمفعول وغيرهما واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على
عمرو والمفعول ضروري فظهر منه ان الكلام الناقص اذا ردّ بالنقد بر الى التام كان
افادته للقصر معلومة بالضرورة فلا حاجة اذا الى البحث عن افادة التام للقصر فلذلك خص
البحث بالمفرغ وايضا استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام وكذا اذا قلت
ما ضرب الا عمرا زيدٌ اشار الى ان التقدير في صور التقدم كما ذكرنا في صورة التاخير بلا
فرق فيكون زيدٌ مقصورا على الجبة بمعنى ان المكسو زيدا مقصورٌ على الجبة وكذا
قوله فيكون الجبة مقصورةً على زيدٍ اراد به ان المكسوّ جبةً مقصور على زيد كما تحققته
واذا قلت ما اخترت رفيقا منكم الا هذا ايضا من قصر احد المفعولين على الآخر الا ان احدهما

مفعول بواسطة حرف الجر فقوله كان التقدير ما اخترت منكم احدا متصفا باي وصف
كان انما قدر هكذا لان المستثنى اعني رفيقا موصوف كائنة قبل الاستثناء رفيقا فلا
بد ان يوخذ احد الموصوفا عما طلاق ليكون جنسا له مناسبا للمقام وكذا
اذا قلت بعد ان قولك ما اخترت الا رفيقا منكم فرع لقولك ما اخترت منكم الا رفيقا
وقولك ما اخترت الا منكم رفيقا فرع لقولك ما اخترت رفيقا فلك ان اذا قلت ذكرت
احد الفرعين الفليين في الاستعمال بدل الآخر كان بينهما فرق واضح كذلك اذا ذكرت
احد الفرعين الفليين في الاستعمال بدل الآخر لم يقع عن فرق بل كان بينهما ذلك الفرق
بعينه ايضا وهو ان القصر فيما اخترت الا رفيقا منكم انما هو على الرفيق فيمتنع ان يختار
من المخاطبين غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم والقصر فيما اخترت الا
منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار منهم غير
الرفيق وذلك لان الفرعين في تقدير ي الاصلين فلا تفاوت في المعنى بل في فلا يكون
وكثيرة وكان انما قال لم يقع عن فرق لان ذلك الفرق بين الفرعين يحتاج الى نوع تامل
بسبب توسط المقصور عليه بين اجزآء المقصور ولما كان ظاهرا جدا بين الصبيان منبهنا
عن ضعف الفرق وكان ما ذكرنا فرقا قويا زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت ما اخترت الا
رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم رفيقا بتقديم رفيقا وجعل منكم صفة له بعد ان كان في
المبدل منه مفعولا ثانيا لا اخترت كان بينهما فرق ضعيف لانهما بدلان عاضر اختيار
الرفيق على المخاطبين الآن هذا القصر في الا منكم رفيقا قصدي وفي الا رفيقا منكم
ضمنا لزم من وصف الرفيق بكونه منهم وذلك لانه لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق
انه لم يختر الا رفيقا موصوفا بانهم وانت تعلم ان مساق الكلام في هذا المقام يابى
ما زعمه على ان الفرق ح قوي ايضا اذ يمتنع في الا رفيقا منكم ان يختار غير الرفيق منهم
ولا يمتنع ذلك في الا منكم رفيقا بل يمتنع فيه ان يختار الرفيق من غيرهم وهذا الى الفرق

واقد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه اكثر كامثلة التي ذكرناها من باب المسند
والمسند اليه بل من المبتدا والخبر نبهنا عليه وفيها امثلة كثيرة من الفعل والفاعل وقد
ذكر ايضا مثال قصر الفاعل على المفعول كقوله تعالى وما قتلتم الا امرتنا به وانا
حرم عليكم الميتة وكقولك زيدا ضربت وما زيدا ضربت ونحن نذكر اي القصر في
ذلك اي فيما بين غير المسند والمسند اليه فلها اي فلطريق النفي والاستثناء وانما سنذكر اي في
القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه عدة اعتبارات كجواز تقديم الفاعل مثلا اذا اريد
قصر المفعول عليه في ما والا دون انما فتقدم وتؤخر غيره عنه لان ما يلي اداة
هو المقصور عليه قدم او اخر فلا التباس هنا كما في انما الآن هذا التقديم والتاخير
قليل الدور في الاستعمال لما ذكر لان البحث في الاستثناء المفرغ كما اشرنا اليه ويدل مساق كلامه عليه ولم يرد بما
ذكر من الاستلزام ان كلا لا يكون مستقلا به بحيث لا يكون لغيره ما مدخل فيه بل ما هو
اعم منه فلا يرد انه علل عموم المستثنى منه بعدم المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين
فلا يكون الاستلزام وحدها ثم العموم في المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام
كما نبه عليه بقيد هذا بقوله لاقتضاء المقام معنى شيء من الاستثناء ولذلك اي ولكون الكلام
الا العموم في المستثنى منه المقدر نائب الضمير الظاهر ان يقال نائب الفعل كما في
الكشاف اذ لا ضمير هناك بل الفعل مسند الى ما بعد الا وقد يقال نظر المصنف الى ان الفعل
بحسب المعنى مسند الى كل العام ولم يجز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك
العام على طريقة قولك اذا كان غدا فاتني وجعل المذكور بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما
يبدل منه في الكلام التام وهو مردود بقوله للنظر الى ظاهر اللفظ اذ على تقدير كونه بدلا
لا يكون الفعل مسندا الى الظاهر الى الموخر المذكور بعد الا قبحا يؤنث للنظر اليه وقيل
سقط على الناسخ ضمير مجازا وقيد الفرائض بالرفع لانه اذا نصب صح فلفظ كانت

على الثواني لا يخلو عن تعسف ما كسوت زيدا الا جبة هذا ايضا من قصر الصفة
على الموصوف كانه قيل ما مكسو زيد الا جبة وما مكسو جبة الا زيد وكذا ما طلقت
زيدا الا منطلقا اي ما مطلوق في زيدا الا منطلق وما مطلوق منطلقا الا زيد وقد اشار
في متن كلامه ايضا الى جواز تقديم المستثنى مع اداة الاستثناء واذا اردت قصر
الحال على المحال فقل ما جاءني زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه
لم يكن زيد الا راكبا وقصر المحال على ذي المحال من قصر الصفة على الموصوف اذ
معناه في المثال المذكور ان المجيء على هيئة الركوب لم يثبت الا لزيد وقد بينا فيما سبق جواز
التقديم ايضا ولا فصل في جميع ذلك اي جميع ما ذكر هنا من امثلة القصر فيما بين غير
المسند والمسند اليه واما القصر بينهما فقد حققه فيما سبق وانما حق الكلام الناقص
لذكر لان البحث في الاستثناء المفرغ كما اشرنا اليه ويدل مساق كلامه عليه ولم يرد بما
ذكر من الاستلزام ان كلا لا يكون مستقلا به بحيث لا يكون لغيره ما مدخل فيه بل ما هو
اعم منه فلا يرد انه علل عموم المستثنى منه بعدم المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين
فلا يكون الاستلزام وحدها ثم العموم في المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام
كما نبه عليه بقيد هذا بقوله لاقتضاء المقام معنى شيء من الاستثناء ولذلك اي ولكون الكلام
الا العموم في المستثنى منه المقدر نائب الضمير الظاهر ان يقال نائب الفعل كما في
الكشاف اذ لا ضمير هناك بل الفعل مسند الى ما بعد الا وقد يقال نظر المصنف الى ان الفعل
بحسب المعنى مسند الى كل العام ولم يجز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك
العام على طريقة قولك اذا كان غدا فاتني وجعل المذكور بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما
يبدل منه في الكلام التام وهو مردود بقوله للنظر الى ظاهر اللفظ اذ على تقدير كونه بدلا
لا يكون الفعل مسندا الى الظاهر الى الموخر المذكور بعد الا قبحا يؤنث للنظر اليه وقيل
سقط على الناسخ ضمير مجازا وقيد الفرائض بالرفع لانه اذا نصب صح فلفظ كانت

وفيما بين ايضا غير ما ذكر هنا من صور القصر فيما بين المسند والمسند اليه سيعلم

وطلب الا زيدا عمرا وهذا على تقدير جواز تقدم المستثنى المفرغ ظاهر اذ يلزم الحصر في
الفاعل والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احدا احدا الا عمر زيدا وما ضرب احدا احدا الا
زيدا عمرا واما على تقدير امتناع تقدمه وهو الحق فلا ظهور له بل الظاهر ما اختاره المصنف
ويؤيد قوله تعالى وما انت بكل المتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي وقول الشاعر
لا استهى يا قوم الا كاد ما باب كاد مبرد لا دفاع الحاجب وقوله ما اختار الا منكم فارسا
وقوله كان لم تبت حتى سواك ولم يقم على احد الا عليك النواح واختيار التقدير فيها
على ما ارتكبوه اي ابتعوك في بادي الرأي ولا استهى باب كاد مبرد واختار فارسا وقام

الذى كاد النبى بخ اى يُهلك نفسه لذلك الوجد وبنسا قط عطف عما عداه ع رآهم تذا حلة
ان كان النبى عليه السلام ينسا قط اى يلقى نفسه فى السقوط والهلاك لاجل الحسرات
عما تولوهم وما كانت عطف عما بنسا قط ويلقى حال من مفعول تذعه واللام فى ليهلكوا
متعلقة بيلقى يقال هلم فى لازم اى ذهب متحيرا او بل كانت اضراب من قوله وما كانت فى
ولفظة عوده قيد فى بعض النسخ بالنصب بالنصب وقدر كمثله مستوفى وقوله
متعلق بمحذوف متقدم اى كان يدعوهم ويزين لهم الايمان رجاء ان يسمعوا ويقبلوا اى
يحفظوا راكبا فى ذكر اى فى الدعاء وتزيين الايمان والصعب من الابل عالم يذلل وقوله
لذكر اشارة الى ما ذكر من كونه سندبا لحرص وما عطف عليه لست مناكل اى فى محل
ان تملك غرس الايمان فى قلوبهم فقوله ان انت الا نذير قصر افراد اخرج على خلاف مقتضى
الظاهر وقوله عز وعلا مبتدا اخبره مصبوب فى هذا القالب اى فى قالب قوله وما انت
بمسمع من فى القبور ان انت الا نذير فكانه عليه السلام بواسطة قربه من الله واصابته فى
الامور وارشاده الى المنافع والمصالح اعتقد القوم فيه انه يملك لنفسه نفعا وضرا
وانه يعلم الغيب فامر بان يقول لهم لست مناكل بل انا مقصور على النذارة والبشارة
لا اتعداها الى ملك النفع والضر وعلم الغيب وانما قال لقوم يؤمنون لان التبشير و
الانذار انما يجريان بالقياس الى من يؤمن فيهم اوارد نذير للكافرين وبشير للمؤمنين
فحذف للعلم به فى مقام صفة مخاطب اى مخاطبين فى مقام وجملة لا يضرها
خطابه وما عطف عليها صفة مقام بتقدير العايد اى لا يضر فيه وقد اورد لكل واحد
من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالا فيما يتلقاه المخاطب ولا يضر فيه عما خطابه و
قوله انما الله اله واحد من قصر الموصوف على الصفة فيما يجب تلقيه على السلم واما
مثال قصر الصفة على الموصوف فيما يجب تلقيه عليه فقولك انما خالق الله والاصل
فى انما هذا هو الخاص من وجه لكونه خلاف فان كون الحكم بحيث لا يقبل ذلك تخفيفا اى تسهيل

على تخفيفه معنى فى استعمال انما بخلاف سائر الطرق فانه لم يعرف فيه ذلك لانه اغلب
فيه عدم وقد يقال هو تتميم وكشف لما ذكر فى طرق انما من انه يملك مع مخاطب فى
مقام لا يضر مخاطبه الى آخره يقال اعوره الشئ اذا احتاج اليه ولم يجد عليه وترفيق
الرجل جعل رقيق القلب شفيقا والتحنن هو التعطف وقوله انما هو اخوك من
قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فطما بخلاف قوله انما الله آله واحد فانه
مع كونه جليا فى نفى بالادلة القاطعة الظاهر وقع فيه لصاحب الشرك خطاء
واما كمثله السابقة فالظاهر فيها كاخراج لا على مقتضى الظاهر مع احتماله
على مقتضاه ومن الكاف قول الشاعر هو ابن قيس الرقيات تمدح مصعب
ابن الزبير شهاب اى كوكب ثاقب فى رفعه المحل وله ضاءة تجلت اى انكشفت
الظلماء عن وجهه فيهتدى الناس به والجلا بالفتح الوضوح ويعذل اى يلوم
الافناء الاخلاط ولا وباش بفال هو من افناء الناس اذا لم يعلم ممن هو عليهم اى
عما مدحى اياهم والضمير لممدوحه وما فلت اى ما حكمت ولا اثبت فى مدحهم الا بالفضايل
والكمالات التى علمت بها فبيلة سعد لا ادعى ذكر له دعاء لينا سب التسليم
ان كل امر فاعل الظرف الواقع صلة اعنى لديه مثل له اى مثل للممدوح نظيرا اى ظاهرا
لا نظير له وما بكاء عن اليهود عطف على قول الشاعر اى ومن الكاف بكاء عنهم فى ان
كلا منهما تشبيه وهو انا نحن مصلحون والكلمات الثلثة المتوسطة بينها استغنيها دات عما ادعاهم
الظهور فى كل ما يدحون به ممدوحهم وقوله اذ عوا ببيان لكون الحكم من قبيل الثانى
وقوله على ما جرى صفة للمصدر اى ادعاء كائنا على ما جرى عادتهم او حال اى جاريا على عادتهم
الجرى ولذلك اى ولانهم اذ عوا ذلك لم يدعوا المشتمل على التاكيد بانما ولا سيما
وبالقصر وبانه امر جلى وكلاضافة فى قوله معرفة الجزء ومتوسط الفصل من اضافة
اسم المفعول الى فاعله ونائبها باعتبار الضمير العايد منها الى ذى الحال اعنى الجملة

ظاهر الاختصاص باحدى الصفتين فالظاهر مما ذكر امتناع الجامعة هناك ايضا فلا يلتفت
لمن استشهد بان امره التذكير لا السيطرة انما انت مذكر لا مسيطر مع انه قد ورد انما
انت مذكر لست عليهم بمسيطر فلـــ لان يقول ليس كل خصائص هنا كالاختصاص
فيما ذكرناه او يقول ان هذا الحكم مخصوص بلا العاطفة وطريق النفي ولا استفتاء هذا
هو الوجه الرابع من وجوه لا خلاف وهو ان طريق النفي ولا استفتاء يسلك مع مخاطب
يعتقد فيه ايها المتكلم انه مخطئ ومصر على خطائه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد فيه
المتكلم انه مخطئ لا يصر على خطائه او يجب ان لا يصر عليه دل على ذلك كل مستعمل مع ظهور
المناسبة فينفي ان لا يسلك طريق النفي ولا استفتاء مع التردد وان جاز ذلك في الجملة
واما العطف والتقديم فلا يعتبر فيهما لا اصرار ولا عدمه وما قال الكفار كانه قيل
ان الرسل لم يكونوا ينكرون انهم بشر وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم
ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا خطاء ولا اصرار من المخاطب فاجاب بانه لم يقل الكفار
للرسل هذا الكلام الا واحدا ان الرسل عند الكفار في معرض من يدعي انه منتف و
منزه عن صفة البشرية وينسلخ عنه حكما بالكلية وذلك لان الكفار كانوا يعتقدون بان
ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا فاصرار الرسل على دعوى الرسالة بمنزلة اصرارهم على
انكار البشرية عند الكفار فلذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم به قوله
بناء مفعول له لمضمون ما تقدم او حال اي جعلوا الرسل في ذلك العرض للبناء او بانين
وقولان الرسول يمتنع ان يكون بشرا بدل من جهلهم ولا يجوز ان يكون مفعولا جهلهم لفساد
المعنى قوله او ما نسمعهم اي الا تثنيته وما نسمع قولهم من موضع آخر مفعولا به فكيف
نجدها نحكي عنهم هناك اي في ذلك الموضع ويرتفع ثاني مفعولي نجد وفاعله ضمير ما نحكي ومن
تقرير بيان لما يتلوث وكله هذا صفة لجهلهم اي جهلهم الذي هو ان الرسول يمتنع ان
يكون بشرا وهواي ما نحكي عنهم انهم الا بشر كابه وانما جعله مقررا لذلك الجهل تقريرا واضحا

لانهم عقلوا انكار الرسالة هناك على طريقة الحصر في البشرية بالكلية لا نزال الترجمان شيا و
تكذيب الرسل نصرحا وعقبوا هنا بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا
فاتونا بسلطان مبين فكان ذلك كالتنبيه في تقرير ذلك الوجه الجهل اقوى من بين وامّا
قول الرسل لهم جوابا عما يقال من ان الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وفرط
الرسل على البشرية بمعنى انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها اعني الرسالة ووافقهم الرسل
على ذلك القدر بقولهم لهم ان نحن الا بشر مثلكم لزم تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم
على البشرية فتقرير الجواب ان قولهم هذا من باب المجاراة وارخاء العنان مع خصومهم
بتسليم بعض مقدماته اذا كان حقا لبعثر حيث يراد تبكيته وافحامه باظهار بطلان
مقدمته الباطلة وهذا في ذلك استدراج للخصم الى ان يصير مسكينا لا منشبث له اصلا ومثله
ان تريد ازلاف صاحبك فتمشي معه في الارض المسنوية حتى اذا وصلت الى مزلقة
ازلقته فكان الرسل قالوا سلمنا اننا بشر فانه حق لكن لا يتم انها لا تجامع الرسالة
فان الله يمن على من يشاء من عباده وانما اوردوا تسليم البشرية في صيغة الحصر
ليكون على وفق كلام الخصم في الصون فانه اقوى في المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم
الحصر واللام في لبعثر متعلقة بالمجاراة وحيث براد ظرف لبعثر وهو من العثار
بمعنى الزلة اما تحقيقا اذا اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كما في المثال المذكور
او كما سيجيء بخلاف قوله ان انتم الا بشر مثلنا فانه من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
ايضا كقوله عز قايلا ان انت الا نذير اي انت نذير لا تسمع من في القبور يعني
الكفار المصرين على الكفر فانهم اموات في القبور لما كان النبي عليه السلام جوابه
ابرز ذلك في قوله وما كان متناه ومن رآهم معطوفان على اخبر كان اي ينبغي
الحرص لا على كان وندا خله جواب من وبيان لما والوجد الحزن والكابة ونحوه
والكناز من الحزن وضبه كاد وصح للنبي صلى الله عليه وسلم وضبه له لما اي تداخله الوجد

سبق في تحقيق معنى وجه القصر في النفي والاستثناء هو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة
او الصفة على الموصوف يتوجه الى المتنافيين فيه وصفا كان او موصوفا فاذا وقع بعد الا او احد
شيء من ذلك المتنافيين فيه كان منفيا قبلها باداة النفي فيمنع تحقق شيء منفيها اذا جاءت
طريق النفي والاستثناء فلذلك لم يوجد مجامعها اياه في كلام العرب العربا وان كثرت
في عبارة العلماء في الكشاف فما ارسلناك الا نذيرا لاحفيظا ثم تحميما عليهم وما كان
ذلك الا خلافا حسدا بينهم لاشتهائهم في الاسلام وما هي الا شهوات لا غير وانما قلنا
بغير بلكل العاطف المخصوصة دفعا لما يتوهم من جواز مثل جاءني الرجال لا النساء لامتناع
وهو باطل لا عمرو وقد بقال هذا المثال يحتمل التخصيص والتقوي على سواء فكان
لقولي ان يمثل بنحو زيدا ضربت لا عمرا ووجه صحة مجامعه لما كان انما بعض ما الا
كان من المتبعد ان يصح مجامعه لا العاطفة احدهما دون الآخر فبين ان الوجه في ذلك
هو ان النفي في انما صريح كما في لا والا فانها في حكم كل فقاطل المتضمنة للنفي لا في حكم ادوات
النفي ولا العاطفة بجامع النفي الصريح او لاشتهائه في صحة قولك امتنع عن المجيء
زيد لا عمرو مع انه يمتنع جاءا زيد لا عمرو والسبب في ذلك هو ان أنيت في كل قول الامتناع
عن المجيء لزيد ونفي ذلك كل امتناع بلا عما بعدها فقد وجد ههنا شرط منفيها ونفي في الآخر المجيء
عن زيد فلا يتصور تحقق ذلك الشرط ضمنا لا صريحا يعني كما ان امتناع عن المجيء زيد يتضمن
نفي المجيء عنه ومجامعه لا العاطفة كذلك انما يجيء زيد يتضمن نفي المجيء عن عمرو ومجامعه لا العاطفة
بخلاف قولك ما جاءني زيد فانه صريح في نفي المجيء عن زيد فلا يجامعه لا العاطفة وكذلك ما جاءني
الا زيد صريح في نفي المجيء عن عمرو فلا يجامعه ايضا فالاشتراك بين انما وامتنع في مجرد كون
النفي ضمنيا اما راجعا الى ما بعد لا كما في انما او الى ما قبلها كما في امتنع وكذلك الاشتراك بين
ما جاءني زيد وما جاءني الا زيد في مجرد كون النفي صريحا اما راجعا الى ما قبل العاطفة كما في قولك
او الى ما بعدها كما في الآخر واعلم انك اذا قلت انما جاء زيد لا عمرو او زيدا ضربت لا عمرا كان القصر

مستندا الى انما والتقديم لتقدمها وكانت العاطفة موكدة لذلك القصر واذا قلت انما
يجيء انا كان القصر مستفادا من انما وتقديم الخبر هنا كتقديمه في قولك ما يجيء الا انا واذا
قلت انما زيدا ضربت كان القصر مستفادا من التقديم لعدم احتياجه الى تاويل بان
يكون المقصور عليه زيدا وكان انما موكدا لذلك القصر نظرا الى ان زيدا مولخبر لا خبر له
اذ لا يكون مقدرا بما والا لانتقض زيد كما لا يخفى ومن البين في ذلك قوله اسامي لم تزده
معرفة وانما ذكرناها لكن استدراك من قوله ويجامع الطريقين لا جزءين وفاعل جامعت
كلمة لا والعاطفة صفة لها ومفعوله انما وجامعتها جواب اذا وقوله بشرط يريد انه شرط
لصحة المجامعة كما يصرح به قوله واذا كان لا اختصاص لم يصح قوله لا العاطفة وقد
صرح الشيخ عبد القاهر بانه شرط لحسن المجامعة ولعله اقرب وانما لم يعتبر في مجامعة لا
العاطفة التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا ليكون دلالته على الاختصاص
اضعف من دلالة انما الا من يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية
ما يكون مقرونا بتعقل المسموع كما ان قوله انما يكون انذارا ويكون له تاثير اشارة الى
ان الانذار وهو التخويف مع تبليغ دعوة حاله تاثير فانه المختص بمن يخشى العقبى اي عقابها
وبين الخشية موقوفة على ايمان بالله وبالبعث والقيمة واهوالها ولما كان اختصاص
الاستجابة بمن يسمع ويعقل في غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل مطلقا وحيث لم يكن
اختصاص الانذار بمن يخشى كذلك جعله مما لا يخفى على احد ممن به مسكة اي قدر من العقل
يتمسك به واما اختصاص العجلة بمن يخشى الفوت فهو ادنى مرتبة منهما اذ قد يتجاوز لا يخاف
الفوت فلذلك جعله مركوزا في القلوب ثابتا فيها بحكم العادة يزاحم ان التفاوت في
العبارة مطلوب ايضا وبين كونه مثلثة من قصر الصفة على الموصوف اما الاول والثالث
فلاخفاء فيهما واما الثاني فلان المقصود منه قصر الانذار في من يخشى ما ذكر
وانما يظهر ذلك على قراءة تنوين منذر كما في بعض الروايات فان على اذا كان الموصوف

والايصال نظرا الى اللفظ اذ لا فاصل لفظيا فقول صحة انفصال الضمير مع ارادة ما يعم الوجوب
وغيره الزائد الكارد وزوار الرجل ما ينطلق به عمائمهم وغيف من بخاره وحرزه
والحسب ما يعده الرجل من مفاخره وآبائه بقال فطر الفارس الفاه عن فطره اى
جانبه واريها التقديم اى تقديم ما حقه التاخير فانه يفيد القصر عما قدم سواء
بقى بعد تقديره على حاله كخبر المبتدا والمفعول اولا كقولك انا كفيت همك ثم انه اذا قصر
الموصوف على احد قسمى كل فرد اذا عن صون التردد وفى قصر الصفة على قسمى كل آخر اذا عن صون
الشركة قوله بالاعتبارين يعنى كل فرد والقلب وكذا زيدا ضربت فضله لانه من
قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على الفعل وعقبه بمثال النفى تنبيها على ان التقديم قد يفيد
الاختصاص لا تقبه كما يتوهم الا ان الضرب يكون منفيا عن المذكور ومثبتا لغيره وليس
ما زيدا ضربت نفى افاده القصر كقولك زيدا لم اضرب لان كل اختصاص فى كل قول يعتبر فى
الضرب وفى الكل فى عدمه يشهد بذلك الفطرة السليمة ومن الطرق تنقض من وجه
قد سبق ان المخاطب يقصر القلب من له حكم مستوب بصواب وخطا فصوابه الحكم
بثبوت الصفة لاحد الموصوفين او بانصاف الموصوف باحدى الصفتين وخطاؤه
بعينه احدهما او احديهما والخطا والصواب فى قصر الافراد ظاهر واما قصر التعيين فلا
خطا فيه بل المقصود به ونفى تردده وقوله وتحقق فى قصر الافراد حكم فى بعض وهو
صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاؤه اما يصح فى احد قسميه دون الآخر اعنى قصر
التعيين وقد سلف تحقيقه هذا كله فيما اذا كان المخاطب ممن يصح عليه الخطا والتردد
لا فى مثل اياك نعبد وتختلف من وجوه عطف على تتفق من وجه بوساطة
الوضع وجزم العقل اى بسبب ان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر بحكم العقل
بالقصر اذا نظر الى تلك المعانى ودلالة التقديم عليه بوساطة النحوى اى بسبب مفهوم الخطاب
وحكم الذوق فان من له ذوق سليم اى قوة درّاكة لدقائق تراكيب البلغاء ولطائف

اعتبار انهم فيها اذا نظروا فى مفهوم الكلام المشتمل على التقديم فهم منه التخصيص واما ان
ليس له من القوة فربما انكر مع كمال قوته كما درا كثيرا فى المعقولات والمنقولات
روى عن بعض العلماء انه اذا سئل عن فاعل قدم فى التنزيل اجاب بانه فاعل
مختار يفعل ما يشاء وقال الشيخ ابن الحاجب وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه
والطرق كلها لا تصل فيها النفى ما يثبت دون ما ينفى كما ترك كلها تصل المذكور فى
طرق العطف كرامة كلها طناب على ما قررته فى الكتاب واوضحه كذلك ترك هذا
كلها تصل فى مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذا المقصود به قصر الفعل على غير
المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون النفى ههنا بما ينفى دون
ما يثبت والطريق كلها قول لا يجامع الكلام هذا هو الوجه الثالث من وجوه
وهو ان العطف بلا يجامع الطريق الكل اعنى النفى وكذا سنتا ويجامع الطريقين
كلها جميعا اعنى انا والتقديم والسبب فى انه لا يجامع الكل هو ان لا العاطفة وضعت
لان ينفى بها عما بعد ما ما اوجب لما قبلها كما فى قولك جاءنى زيد لا عمرو وهو ظاهر وفى
قولك زيد شاعر لا منجم فانه قد نفى فيه عن منجم ما اوجب لشاعر وهو كونه مسندا
الى زيد فمن شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها بغير ما اى بغير نفى العاطفة المخصوصة
من كلمات النفى اى الكلمات الموضوعة كليس وما وان وما اشبهها واحترز بقوله من
كلمات النفى عن ان يكون منفيا بحكم العقل او بنحوى التقديم او بانما او بافعال يتضمن
معنى النفى كابى وامتنع فان المنفى بلا يجوز ان يكون منفيا قبلها بهذه الامور كما سيأتى
واورد لتحقيق الشرط المذكور مثالا لواحد من قصر الصفة على الموصوف وثلثه
امثلة من قصر الموصوف على الصفة بينا فى فيها الوصفان اما بالتضاد كالقيام والقعود
او بالعدم والملكة كالحركة والسكون او بالسلب والايجاب كالوجود والعدم فيكون
النفى بلا فى هذه الثلثة منفيا قبلها بحكم العقل لتكتنف كل الخطاء وذلك لان الذى

حرم مبنيا للفاعل فانها قراءة مذكورة في بعض كتب التفاسير وينبغي فيها ان يكون
ما موصولة والعايد محذوف اى ان الذى حرمه الله عليكم الميتة ولم يرد رفع الميتة
كون حرم مبنيا للمفعول والا كان ينقض لبنائه له والضمائر ينبغي ح كون ما موصولة
لاحفالها ان يكون كافة كما اختاره الزجاج وان رجح ابو حيان كونها موصولة لبقاء ان عاملها
وايضا اى في قوله صلته حرم عليكم مبتدل بالفتح في نسخ الروايه واما قانوم
من ان قوله ان الحرم عليكم يقتضي البنا للمفعول فجوابه انه بيان للمعنى لا للتقدير ولا
شك ان الحرم عليكم والذى حرمه الله عليكم بتساويان في المعنى كما ان المنطلق زيد والذى
ينطلق زيد يتساويان في اقتضاء الحصر وبترى عطف على يتساويان وفي اختيار بترى
مبالغة في كف سماعه منهم حتى صار مربتا منشأ مؤدا قوله ويذكرون عطف على
يقولون لذكر اى لكون انا للاثبات ما يذكر بعد ما وفي ما سواه ما ينافيه بله وقبل عطف
على قوله والسبب هو تضيئه ومعنى ما والا فالضمير للعطا، وذكر اشار الى تضمينه معناها
والتربي منسوب الى ربيعه لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه فاذا فرض ان المسند
نفي كانت ان لتاكيد نفوت ذكر النفي للمسند اليه كقولك ان الله لا يسخي عاما نظمه
حال من النافية اى كائنة على الوجه الذى يظنه وانما قال بعلم النحو على تضمين الوقوف معنى
كلحاظه والمراد من لا وقوف له على علم النحو هو كل عام الدراسي بناء على ان قوله لا النافية
مع ما ينعلق به من كلام الكافي مدرجا فيما اسند الى التربي فانه ذكر في المحصول ان كلمة
ان للاثبات وما للنفي فاذا اجتمعا تتوجها الى واحد للزوم التناقض فوجب ان يتوجه
احديهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور وانما تعين كلمة ان للمذكور لكونها اسبق وبالحا
عليها احق لكونها للاثبات الذي هو اشرف لكن يلزم ما ذكر بطلان صدارة ما ونفوذ النفي في
الاثبات والنفي ثم تعقيبها بالمثبت فقط وجواز اعمال ما في انما وكل ذلك فاسد كما يدري بل
قد علم في علم النحو انها كافة فقط ضاعف جواب لما وفاعله مستتر راجع الى مصدر افتعل

وفاعل ناسب مصدر تضاعف بنا وبل ان تضاعف او لفظ انا كما هو فاعل ان يضحى
وانما قال ناسب ان يضحى لان التاكيد عما التاكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى بل القصر مستفاد
عليه كما ذكر عما انه منظور فيه اذ الموجود في القصر فيما اوردوه في المثال كما صرح به انما
صرح معقب باثبات ضيغ فيتاكد لهو ول بالكلية ولم يكن هناك تاكيد عما تاكيد كما في انا وجد
يتكلف ويقال اذا اعتقد المخاطب الشركة في المثال المذكور كان لهو ثبات لهو ول بعد اعتقاد
الثبوت تاكيدا او تكريرا ولا ثبات الكل تاكيدا عما تاكيد واما اذا انتفى فيه كما ذكر نحط
اى تاكيدا لذهاب الثبوت الذي اعتقده المخاطب منه
تجويز السامع ان يكون النافع هو امع ملاحظته لذكل والتفاته اليه نوع اثبات لهذا
حتى يكون لهو ثبات لهو ول تاكيدا له واما في صورة القلب فيجعل لهو ثبات لهو ول تاكيدا
لاعتقاد ثبوت المجئ في الجملة وهذا التاويل جار في الكل وايضا ما ذكر من كون ثبات القدح
والقبح انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر الا زيد وتميمي انا وقد يجاب
بان تصحيح المناسبة بكفيه بعض الصور فلك ان تقول ما ذكر لا مام بيان للمناسبة
ايضا لا حكم بان الكلمتين بافيتان عما حالها ولا شك ان رعاية المعنى اولى صحة بقدر الامكان
اولى وان من المناسبة اقوى وبالعكس اى والقصر الكائن بالعكس او كائنا
بالعكس وقوله صفا صفة اثباتا اى صفتنا وما ينتقه انما كان هذا منتهى الامر
اسباب انفصال الضمير معدودة ولا بناء في صفاتنا شئ منها سوى تقدير الفصل لغرض
بان يكون انا يضرب انا في معنى ما يضرب الا انا مثلا اى مثل انفصال الضمير في ما
يضرب الا انا فان قلت كيف يسند الفعل الغايب اعني يضرب الى ضمير المتكلم قلت
هو في الحقيقة مسند الى الغايب اعني المستتر منه المقدر اى ما يضرب احد الا انا فان قلت
اذا اريد حصر الفعل في الفاعل المضمر بطريق انما فهل يجب انفصاله ام لا قلت ان
ذكر بعد الفعل شئ من متعلقاته وجب انفصاله وتاخيره دفعا للالتباس وان لم
يذكر احتمل الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب بان يجوز كل انفصال نظرا الى المعنى

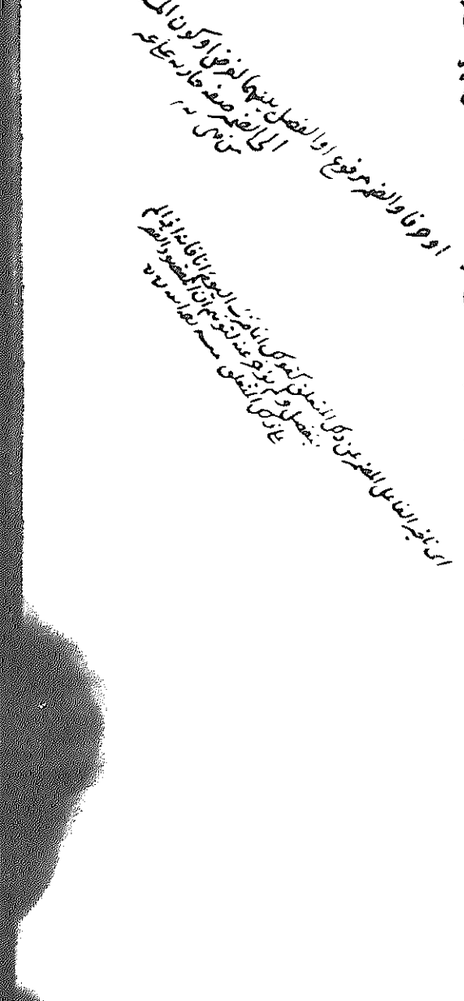

كاذبا فلا يقصد لذكر لكن الحكم بالثبوت صادق فالصواب ان يقال المراد بالذات ما يستقل
بالمفهومية وهو الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالصفة ما لا يستقل كما مر في مباحث النعت
ولا شك ان النفي والاثبات انما يتوجهان الى النسبة الحكمية التي لا يستقل بالمفهومية يعلم ذكر
من علوم بين فيها موارد السلب والايجاب بل يقول اذا رجع العاقل الى وجدانه ظهر له ذكر
فانك اذا تصورت معنى زيد او انسان مثلا ولم تتصور معه نسبة شيء من الوجود او غيره اليه
ولا نسبة الى شيء لم يكن منك هناك نفي ولا اثبات قطعا فاذا قلت ما زيد نوجه النفي الى الوصف
اعني نسبة شيء اليه ولا يمكن ان يكون منوطا بها الى نسبة اي شيء كان فان نسبة بعض الاشياء اليه
ثابتة لا محالة بل الى نسبة لا شيء البتة وقع النزاع فيها بين المتكلم والمخاطب فاذا اخرج شيء منها
بالاستثناء كان ثابتا وما عداه منفيا وهو معنى القصر وقد قررناه بتبيين امتناع قصر الموصوف
على الصفة قصرا حقيقيا وحين لا نزاع علم ان الشرط وقوعها حرفا له وعاملا فيه
وتحقيق وجه القصر في الكل اي في قصر الصفة على الموصوف على الوصف المسلم ثبوته
وهو وصف الشعر لم يرد ان مفهوم الشعر في نفسه وصف قابل للنفي لانه بذلك لا عبرة
من قبيل الذوات بالتغير المذكور بل اراد انه من حيث قيامه بالغير ونسبته اليه يطلق
عليه الوصف وان كان الوصف بالحقيقة نسبته الى ذات الغير فان هذه النسبة غير مستقلة
بالمفهومية وقابلة لورود النفي عليها واراد بالوصف ههنا معنى اعراضي القائم بالغير
فدخل فيه مثل ذلك في مباحث الصفة واياما كان فالشعر نفسه لا يقبل نفيا فلا بد ان
ينفي نسبة الوجود اليه او ينفي نسبته الى الغير لكن لا قول لبشر مراد فان ثبوته في نفسه مسلم
فوجب ان يتوجه النفي الى ثبوته للمدعى له اي الذي وقع النزاع بين المتكلم والمخاطب في ثبوت
الشعر له ان عاما اي ان كان المدعى ثبوته له عاما توجه النفي اليه عاما وان خاصا
فخاصا تم الكلام اما مطلقا او مقيدا فقبل لها وفي كل منهما اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن
بل واقع في قصر الصفة على الموصوف فيتناول عطف على توجه وقوله لذلك اشارة الى

المدعى له وانت خبير بان حاصل ما ذكر مع احالته به على علوم اخر هو ان النفي
اذا ورد على المحكوم عليه كان منوطا بها الى نسبة شيء ما اليه واذا ورد على المحكوم
به كان منوطا بها الى نسبة الى شيء ما ثم ذكل الشيء يتعين بمعونة المقام وقرائن الاحوال
سواء كان عاما او خاصا مستثنا او لا لمعتد به فاذا اخرج منه بعضه كان مثبتا وما
عداه باقيا على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكر من التحقيق تصريح بان الاستثناء
من النفي اثبات عند ارباب اللغة بلا شبهة وثالثها اي ثالث الطرق الاربعة
الاستعمال انما ذكر لكونه مستعملا هناك دون سائر الظروف لان الظرف بكل وشتغل
ليتوصل الى المطلوب ولا شك ان العطف والنفي والاستثناء والتقدم معان
مصدرية يشتغل بها المتكلم للوصول الى معنى القصر بخلاف لفظة انما فانه ذكر معها
مصدرا انما زيد جاءني هو عاصيه اسم الفاعل ولو قال لمن يردده بين المجيء
والذهاب او براهما منه لكان تقريرا بالقسم الاول من كلامه فراد ايضا كما صرح بقصبه
معاني قصر الصفة على الموصوف حيث قال او براه منهما وذكر الشيخ عبد القاهر
ان قولك انما جاءني زيد كلام مع من زعم ان المجيء عمرو ولا مع من زعم انهما جاءا جميعا
قال وان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده كان نقضا الا ان الله
لم يلتفت اليه ويضيف اليه الذهاب مستدركا فقط والصواب ان يقال بدله
ويضيف المجيء الى عمرو لان الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف والسكاكي في
انما لما كان مفادها عنده انما معنى القصر نوع خفاء حتى تردد فيها بعضهم اشار الى ان السبب
في ذلك كونها مفادة هو ان الواضع حقق انما معنى ما والا فلم يكن ذلك التحقيق امرا جليا يشهد
بما يدل عليه من قول المفسرين وقول النحاة واتى بالمناسبة الحسنة للتضمين وقد
ايضا على تضمنه معناها بجريان بعض احكام ما والا فيه وهو المطابق اي ما قالوا
من ان معناه ما حرم عليكم الا الميتة هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة مع كون

فالمراد ليس في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب لانه ان رسل عيسى عليه السلام
كانوا جازمين بصدقهم فقول الكفرة انتم الا تكذبون يكون قصر قلب لكنه عدل عنه فؤاد
اعنى عما فيه المسى بقصر التعيين فهذا مبنى على ما ذكرناه من ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع
يعتقد تردده كان له ان يسلك معه طريق القصر وبيانه ان قوله عندنا ليس بظن فالدعوى
اذا لا طايل فيه بل موظف للخبر اعنى بين الصدق وبين الكذب فيكون التردد من المتكلم
اى ليس كائنا بينى عندنا بين الصدق والكذب والمعنى لسنا متردد بين بين كونكم صادقين وكاذبين
بل نحن جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا ينتفض التشبيه بظاهر حال المدعى فان ظاهر حاله ان يتردد
السامع بين الصدق وكذبه وينطبق على ما ذكرناه غاية الانطباق فقوله بل انتم عندنا مقصور على
على الكذب واما قوله لا تتجاوزونه الى حق كما تدعونه فمعناه لا يمكن عندنا ان تكونوا على
الحق الذى تدعونه حتى تتردد بين صدقكم وكذبكم ومن زعم ان التردد ههنا من المخاطب على
معنى انه لا ينبغى لكم ان تجزموا بصدقكم فى نفس الامر بل غاية امركم ان تتردد وا كما هو ظاهر بل يؤل الجزم مما لا يليق بحال العاقل
المدعى عند الدعوى فان اراد تردد المدعى بين صدقه وكذبه بحسب نفس الامر فممنوع اذ ليس ظاهر
حاله ذلك وان اراد تردده بين صدقه وكذبه عند السامع وانه ركيك جدا اذ المقصود
انكم مدعون فينبغى ان تقصروا على ما هو ظاهر حال المدعى وليس لك ان تقول المراد ان غاية
امركم ان تتردد وا بين صدقكم وكذبكم عند ناحتى يناسب المشبه به والمشبه به لانا لا نسلم
الحكم بانه لا ينبغى لكم ان تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما بينا عليه هكذا حقق
الكلام والله الموفق للمرام ألا ترى الى ما قبله اى ما قبل قوله ما قلت لهم الا ما
امرتنى به وهذا تقرير لكونه مفعولا فى مقام اشتمل على المعنى الذى ذكر وذلك ان تقدم
انت ههنا للتقوى والمرة للتقرير فقد جعل عيسى عليه السلام بمنزلة من قال للناس
غير ما امره الله تعالى به وهو دعاءهم الى عبادة نفسه وامه ولم يقل لهم ما امره به من دعائهم
الى عبادته وهذا توبيخ اولبكل الناس حيث تركوا عبادة الله واختاروا عبادة غيره

كان عيسى ما دعاهم الا اليها وما امرهم الا بها فيكون في قول عيسى عليه السلام قصر قلب
وفى قصر الصفة على الموصوف عطف على قوله فى قصر الموصوف على الصفة واورد هنا
الجملة الفعلية طريقا لقصر الصفة فيها دون قصر الموصوف ولم يذكر مثالا لما فاد من التردد
اكتفاء بما تقدم وقوله لمن يرى ان زيدا ليس بشاعر وان عمرا جاء وتحقيق
وجه القصر وجه القصر فى طريق العطف ظاهر مكشوف لان كل واحد من المثبت والمنفى
مذكور فيه مصرح به كما هو موجبة بخلاف طريق النفى والاستثناء فان المنفى ليس مذكورا فيه
صريحا اذا كان الاستثناء مفرغا بعد نفى والكلام فيه فلذلك تعرض لتحقيق وجه القصر فيه
وقال وتحقيق وجه القصر فى القول يعنى فى قصر الموصوف على الصفة بعد علمك
متعلق بقلت ومن الشرطية خبر انك وقوله وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخر اى
من غير علوم العربية جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ثم انه نقل عن المصنف ان النفس
الذوات اذا امتنع نفيها هى كجسام فانها على ما قيل لا تحتمل النقصان لامتناع الخلاء
ولا الزيادة ايضا لامتناع التداخل وهذا مع كونه مبنيا على فاسد كما نرى لا يجدى نفعا
لان القصر الواقع فى كلام عيسى عليه السلام انما هو بحسب ما يعلمه الناس من حساباتهم الا على ما نبى وفوكل
للبشر خارج عنه والقول بان كلا من الاعراض تقاس على الاجسام مما لا يلتفت اليه لان علة
الحكم اعنى امتناع النفى ليست بمشتركة وذكر بعضهم ان المراد بالذوات حقائق الاشياء
سواء كانت جواهر او اعراضا وهى عند المعتزلة ثابتة منقررة فى انفسها ليست مجعولة
بجعل جاعل فلا يكون توجه النفى اليها بل انما ينفى عنها الوجود وما يتبعه من الصفات كما تحقق
فى علم الكلام وهو ايضا باطل لان المصنف قد صرح فى مباحث مسئلة بان النفى والاثبات
لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات ولا شك ان تحقق كل شىء فى الواقع
بلا جعل جاعل انما يقتضى استحالة توجه النفى والاثبات اليها بمعنى جعلها منتفية فى الواقع
او ثابتة فيه واما بمعنى الحكم بانتفائها او ثبوتها فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم بالانتفاء

السامع يعتقد انه اعتقل منجما وشاعرا او اعتقل على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم
او يتردد فيه فيقول ما انت الا شاعر بنا، على ملاحظة خطا، كان او صوابا ومنه قوله
تعالى ان انتم الا تكذبون كما سبق ويجاب عنه بانه لقلته لم يتعرض له ههنا ولهذا ايضا
لم يعبر بالقصر الحقيقي فان احد قسميه اعني قصر الصفة على الموصوف وان كان ممكنا لكنه قليل
وسيأتي مثاله واما قسمه الآخر اعني قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا الا على طريقة
الدعاء اعني جعل ما عدا تلك الصفة بمنزلة العدم واعلم ان القصر الحقيقي على تقدير صحته
لا يعتبر فيه الا نفسان الى الافراد والقلب كما اشرنا اليه وللقصر طرق بعضها بطرق
القصر طرقه العامة فلم يذكر خبر الفصل وتعريف المسند لاختصاصهما بالمبتدا، والجزم بتقدمها
ايضا بخلاف التقديم فانه وان تقدم ذكره لكنه عام يجري في امور كثيرة واما النفي بلفظ ما
وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله بحسب مقام السامع اشارة الى ان تعيين
الامثلة المذكورة للافراد او القلب انما هو بالنظر الى حال السامع واعتقاده وابراد بل بعد
النفي للقصر افرادا او قلبا مبني على مذهب طائفة من النحاة كما مر واقتصر في ذكر كل لقصر القلب
على ما تقدم قوله بالاعتبار بن يعني كما فرادو القلب وقد اشار في امثلة القصر بطريق العطف
الى تقديم كما ثبات ثان وتقديم النفي اخرى بتقدير لا غير زيد وفي بكون من قصر الصفة
على الموصوف كما فصل ويجوز ان يقدر لا غير شاعر لكنه يكون فيه من قصر الموصوف على الصفة
وسيصرح باستعمال لا غير في كلا القصرين وذهب بعض النحويين الى ان لا بمعنى غير فلا تحتاج دون
وبغير مبنيا بالضم على الغايات وذلك لكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع المشابهة في الابهام واذا بني غير لم يتغير
حركته بتغير اعراب المعطوف عليه فتقول رايت زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير واما ذا كليس
غير وليس الا ههنا فعلى سبيل الاستطراد اذ للمناسبة اذ لا يخفى انها ليست من طرق القصر
بل من طرق النفي ولا استثناء ولهذا قدر اسم ليس نكرة ليعم بالنفي ويكون لمخرج المذكور
من ذكر العام مفيدا للقصر عليه كما يفيد قولك ابتداء ليس شاعر غير زيد او الا زيدا

فان قلت قوله ليس شاعر الا المذكور يشمل على تعريف المسند مع تنكير المسند اليه وقد
منعه في كلام العرب قلت المسند في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر احدا
الا المذكور فتجعل النفي عاما ليتناول كل شاعر يعتقد من عدا زيدا ولا شك انه
يتناول زيدا ايضا والا لم يصح استثناؤه منه فكانه خص بالذكر من عدا زيدا بقاءه
على ذلك النفي دون زيد وثانيها اي وثاني الطرق كقولك ما زيد الا قائم وان المذكورة ههنا وكغيرها من كلمات النفي ولا استثناء بالا او احدى اخواتها واما
لا استثناء من كما ثبات كقولك جاءني القوم الا زيدا فلم يعد من طرق القصر فتامل وذكره في
الامثلة الصفة اي كالشعر والمنتقلة كالقيام في صيغ المضارع والامر وورد القصر
كافرادا مثلة اربعة من التنزيل ولقصر القلب مثالا واحدا نزل المخاطبون بعض
انهم وان لم يعتقدوا بعد كالملاك الا انهم لما استفظوا عدم بقائه لم ينزلوا منزلة المعتقدين
للملاك وخيلوا كانهم يعتقدون فيه الوصفين الرسالة والبعد عن الملاك فرد عليهم بانه
مقصور على الرسالة لا ينجاوزها الى البعد عن الملاك فهو من اخراج الكلام لا على مقتضى
الظاهر ولا شك ان بعد دعوى البعد عن الملاك والتنزيل منزلة المبعد بن انسب بالصفة
من دعوى النبوة عنه والتنزيل منزلة المنكرين كما زعم بعضهم مقصورا على الصفة
بعدا بتي اي مقصورا على الكون عاريا لا بتعداه الى الكون عالما ولما لم يكن معنى الوصفية في
الظرف الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر كلا ضافة تنبيها على ان الظرف يتضمن معنى يتصف
به المبتدا اعني الحصول والثبوت عاريا وكان مان المبالغة منه في توضيح المعنى دفعا لان
يتوهم ان المقصود قصر الحيوان على الجرد الذي هو الترب فيكون من قصر الصفة على الموصوف
دون عكسه الذي هو المقصود انا مقصورا على النذار بكسر النون مصدر بمعنى الانذار
وهذا ايضا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لان القوم لم يعتقدوا جاهما بين وضوح
والطرد ولا تردد وا بينهما لكن نزل طماعيتهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقادهم الجهل

الركوب ومعنى قصرها على ذى الحال ان المجئ على صفة الركوب مقصور على زيد وبين
كل طرفين اراد به المتكلم وذلك كالموصوف والصفة والمبتدا والخبر وما انتصب عنه والفاعل
وما عدا المفعول به من سائر المفاعيل لا الاستغراق الحقيقى فلا يراد انه لا يجرى فى الخبر بين
زيد وابن عمرو ولا بين المعطوف والمعطوف عليه وانت اذا اتقنته اراد به ما عدا
عن تخصيصه بالذكر بيان القصر فى امثلة اكثر ما من المسند اليه والمسند بل كل المسند او الخبر
ولذلك قال فى الآخر واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق الآتية
فقد حان ان نذكر فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وحاصل معنى القصر بريد
ان القصر منحصر فى نوعين قصر الموصوف على الصفة او قصر المنسوب اليه على المنسوب و
قصر الصفة على الموصوف اى قصر المنسوب على المنسوب اليه اذ لا بد من اعتبار نسبة
بين طرفى القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه يقصر احدهما على الآخر وان كل واحد
من هذين النوعين ينقسم الى قصر افراد وقصر قلب وقوله الموصوف عند السامع بشعر
بان المراد هو القصر غير الحقيقى كما ينبه به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا ومجيئا الى قوله من
غير ترجيح فان الحقيقى لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا يرد ذه اصلا ولو لا هذا لاحتاج
الحكم باندراج الحقيقى فيه ايضا فان قوله ثانى واخر يتناول للواحد وما هو اكثر منه و
الآخر عن تقسيم القصر بعض اقسام غير الحقيقى ايضا وهو ان يكون القصر بالنسبة الى
اوصاف او موصوفات اكثر من اثنين بوصف وارد على سبيل الاستدراك لما صار
غير مرة وقوله دون ثان فى موضع الحال اى متجاوزا وصفا يصدق عليه انه ثان بالقياس
الى قول واحد كان او اكثر لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اى يعتقد متصفا
باحد الوصفين مطلقا ويرد دبين الخصوصيتين وبنى هذا اى هذا المذكور المتناول
للنائين فاندرج قصر التعيين فى قصر الافراد ولا مشاحة فى الاصطلاح الآن فى قصر التعيين
ان الة الشركة لا حتمالية او بوصف مكان آخر عطف على قوله بوصف دون ثان

ولفظ مكان منصوب على الظرف اى بوصف واقع فى مكان وصف آخر واحدا كان
او اكثر ما زيد منجم بل شاعر وارد على اللغة القيمية لرعاية الموافقة بين المعطوفين
فى كلام العرب الظاهر وكانه نبه بايراد المثال من الشعر والتنجيم على انه لا يشترط فى
قصر القلب تنافى الوصفين والآخر المثال المذكور من اقسام القصر كانه نبه بايراد
المثال فى كلام افراد من القيام والقعود على انه لا يشترط فيه عدم التنافى بين الوصفين
اذا اورد فيه قصر التعيين الجارى بين المتنافيين وغيرهما او الى تخصيص الوصف
الموصوف عطف على قوله الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف وقوله قصر افراد
نصب على المصدر وقايم مقام دون موصوف ثان وقوله او قصر قلب عطف عليه وقايم
مقام مكان موصوف آخر وقوله ما شاعر الا زيد وكذا ما قايم الا زيد كلام مركب من
مبتدا وخبر بطل عمل ما فيه بتقديم الخبر وبانتقاض النفى بالا ... ما شاعر او
قايم احد الا زيد فزيد فى الحقيقة بدل من المبتدا الذى هو احد وقد ... قدم
... ويجوز ان يكون زيد فاعل شاعر او قايم ... وان
كان الفاعل فى ... مستغنى منه المقدر ولو قال او قولك ما قايم الا زيد لم يتوهم
ان هناك قايما لكنه يريد به شخصين لكان اظهر اذ حينئذ يكون قد تعرض لنفى افراد
معا وفى قوله او اكثر دلالة على انه لم يرد بقوله ثان امرا واحدا وقوله فى جهة من
الجهات معينة يريد به مثل بلد او قرية او ما شابههما وهذا قيد معتبر فى المثالين معا
ليكون القصر صادقا موافقا للاستعمال الشايع قال الشيخ عبد القاهر اذا قلنا ما
قايم الا زيد لم يرد به ان ليس فى الدنيا قايم سواه لاستحالة بل يريد ما قايم حتى نحن او
حضرنا او ما شبه ذلك وانت خبير بانه لا فرق فى ذلك بين الشاعر والقايم كما يدل
عليه تمثيل الشاعر فى مثال القلب بقبيلة معينة او ظرف معين هذا او قد يقال لا
يحتاج القصر فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يرد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان

اعنى لا يقاع فى الوهم نوع من الافهام فجاز ان يكون مقصودا وموجبا لمزيد مزيد القرب وهو

واعلم ان الذى فتق اى فتح وشق ولا كمام جمع كم بالكسر وهو غطاء الثمر

و وعاء الطلع ولازاهير جمع ازهار جمع زهر وهو نور الشجر ومن للجهات اشار الى

اللطايف يلتهى فى مابين الحلتين فصل اراد ان المقدمه لما اختصت ذلك اختصار وصلت

مع قلة اللفظ مفيدا لكثير المعنى فقد دلت على ان الكلام الذى هى اساس له يشتمل على غاية

الاختصار مع كنز المعانى واللطايف ولما كان من البين المكشوف ان فى مابين الحلتين

اطنابا بالقياس الى متعارف كل وساط اعنى قد شحن اشار الى ان كل اختصار فيها

بعض آخر ورد ذلك بان كل اختصار فى المقدمه بالنسبه الى متعارف كل وساط فكيف

يؤذن باختصار ما بعدها بعض آخر وايضا كيف فتق اكمام كل الجهات عن ازاهير القبول

بل المراد ان اختصار المقدمه آذن باختصار ما بعدها ولما ترك اختصار دل على ان

ذلك لما بيناه من التكث فينفع لها فى القلوب قبول وعلى هذا قوله ثم ان كل اختصار

تذييل لمباحث كل بجان وكل طناب وقوله والذى نحن بصدده من القبيل اكد تنبيه على

ان مابين الحلتين توصفان بالاختصار بهذا المعنى مع كونهما موصوفتين بالاطناب

بالمعنى كما قيل ويرد عليه ان بعض تلك الجهات على الحذف دون كل طناب ويمكن ان

يقال اراد ان حسن مطلع الكلام يوجب اللطايف المنطويه فيه قبولا فانه اذا لم يكن

مستهلا لم يلتفت الى محاسن ما بعد وعلى هذا قوله والمقدمه للكلام شروع فى بيان

وجه حسن وارتباط آخر وهو ان اختصار المقدمه يؤذن باختصار ما يورد بعدها او

هذا الايذان معول به ههنا لوجود كل اختصار فيما بعدها ولا يقدح فى ذلك كونه

بعض آخر لان المعتبر فى كلا المعنيين قلة الصبان وانما يختلفان فى المنسوب اليه

فالذى آذن اختصار المقدمه هو ذلك المشترك فان قلت اعتبار كون المقام

خليقا بانبساط ما ذكر رد الى جهالة قلت لا رد اليها بالقياس الى البلغاء الذين

بمقامات الكلام ومقتضياتها كما لا رد اليها فى اعتبار متعارف كل وساط بالقياس

الى الكل على ما مر لا بقال اذا كان المقام خليقا بانبساط كان المبسوط الذى ذكر غير

مطابق له لانا نقول مقتضى ظاهر المقام هو كل بسط لكنه عدل عنه لغرض كالتنبيه على

فضور العنان من مثل عن وقف انقراض الشباب والهام المشيب فالاولى ان

يخص الكلام فى هذا المعنى ولا يبسط كل البسط هو له من انقراض ايام منعلق باحق

ومن الهام المشيب عطف على عنان وما اصدق صفة ايام بتقدير القول ومن بقول

استحضار لصور القول استحضارا له والمراد صفة مشبهة اضيفت الى فاعلها

وكل امر افعل تفضيل اضيف الى فاعله على طريقة اضافة الصفة المشبهة لا الى المفضل

عليه فلا يلزم الجمع الممنوع بين اللام وكل اضافة ومن بدل كل من بكفل له

بعنى ان المشيب مع كونه مرا معينا اتقى ان يبقى لى زمنا وامنع به ولا يغيب عنى

لان مغيبه الموت وهو امر منه فانه لا يكون الا ما شاء الله فدا طلقه الله

بالحق حيث حصر كون كل شئ من مشيته اسند الكل الى قدرته والله الموفق للصواب

واليه المرجع والمآب قوله فصل اعلم ان القصر كما يجرى بين المبتدا والخبر

القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفى النسبة فى الكلام سواء كانت اسنادية او

غيرها مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة بطرف معهود

وفى قوله كما يجرى بين المبتدا والخبر يجرى بين الفعل والفاعل اشعار بانه اذا اسند

الفعل الى الفاعل ثم اسند الفاعل او غيره الى ضمير ما سبق من ان الفعل قد يجرى بين المسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند

على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا البين المبتدا والخبر كما اراده ايضا بالمسند

اليه والمسند فى مواضع كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر

فاعليته عليه اى قصر الفاعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس عليه عكسه وما

بين المفعولين ومعنى قصر ذى الحال على الحال ان زيدا مثلا حال المجئ مقصور على صفة

بها احد الطرفين بالآخر وقد يقال الجار اعني في كم درجة متعلق بيتصل والتقدير والى النظر
ليعلم في كم درجة يتصل الطرف له وذي الحاء خوف كالعامل المذكور في القرآن على طريقة قوله
تعالى اذ يلقون اقلامهم ايتهم يكفل فان الشيخوخة مستلزمة اي دالة اجمالا على ضعف
البدن وشيب الراس اللذين نعرض لهما مع الآية كدلالة الجملة على اجزائها اجمالا ولم يرد
ان كل واحد منهما داخل في الشيخوخة لانها كبر السن وهما من روادفه ثم تركت
اشارة الى تراخي الرتبة وانما قال لتوخي مزيد التقرير اذ كان في المرتبة الاولى اعني كله اجمال
تقريرا خصوصا اذا انضم اليه كله قد فانها لا تطلق عن تاكيد لكن التفصيل ازيد تقريرا من
كله اجمال ثم تركت من المرتبة الثانية يعني في الجزء الاول اعني ضعف بدني ولما كان وهن
العظم من توابع ضعف البدن كان كنايته عنه فصل انا وهنت عظام بني وفيه
تقوى الحكم فان الكناية في افادة التقوي بمطلق الضم الراجع الى المبتدا فالامر ظاهر وان
اشترط كون ذلك الضمير مسندا اليه فمقول هو في معنى انا وهنت واما تقرير التقوي على
راي الشيخ عبد القاهر فلا خفاء به ثم لطلب تقرير ان الواهن عظام بدنه بريد
ان النسبة الاسنادية في اني وهنت اعظام بدني قد قررت بالبناء على المبتدا وكلما ان طلب
تقرير النسبة الاضافية اعني نسبة العظام الى بدنه بسلوك طريق كله اجمال والتفصيل فان
قوله وهن العظام بدل على الكل النسبة اجمالا حيث لم يحتمل ان يكون العظام من بدنه كما احتمل
ان يكون من بدن غيره وقوله من بدني بدل عليها تفصيلا بخلاف قوله وهنت عظام بدني
فانه بدل على الكل النسبة ابتداء تفصيلا كما ان قوله اشرح لي صدري اجمال وتفصيل واشرح
صدري تفصيل فقط لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد وذلك
لان الحكم المنسوب الى المجموع قد يقصد انتسابه الى كل فرد كقولك جاءني الرجال وقد لا يقصد
كقولك حمل الرجال الخشبة فيصح ان يكون وهن العظام من القبيل الاول فلا يفهم منه
شمول الوهن العظام فردا فردا بخلاف قوله وهن العظم فانه بدل على شمول الوهن

لكل فرد وقد يقال اراد ان الجمع المستغرق يتناول كل جماعة جماعة لانها افراد مدلول الجمع
كما ان المفرد المستغرق يتناول كل واحد واحد لانها افراد مدلوله فيخرج عن الجمع المستغرق
الواحد وكذا اثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب والملك اكثر من الملائكة وايضا نسبة
الوهن الى جماعة لا تستلزم نسبته الى كل واحد من آحاد الداخلة في تلك الجماعة على قياس ما
عرف في النسبة الى الجموع فان في الكشاف انما وحد العظم لان الواحد هو الدال على
معنى الجنسية وقصد الى ان هذا الجنس الذي هو عمود البدن وقوامه والحد الشديد فائت
منه الجلد فاصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض
عظامه ولكن كلها بعضه وكان هناك من يظن عدم الشمول فرد عليه وهذا مما لا ينبغي
ذكر المقام اصلا فانظر في كلامي الشيخين وآخذ منهما ما شئت وهكذا ترك
الخفيفة عطفا بترك فان المرتبة الثانية شرح يبين مراتب الدرجات في الجزء الثاني
اعني شاب راسي فان شيبه انتشار الشيب وبياضه في الراس بسرعة باشتعال
النار فكان مشتعل استعارة مصرحة تبعية وان شيبه الشيب بالنار واثبت له الاشتعال
تخييلا كان هناك استعارة مكنية ولا استعارة من حيث انها مجاز ابلغ من الحقيقة
ثم تركت اي فان المرتبة الخ هي ابلغ الى مرتبة ابلغ منها اعني طريقة التمييز هو وكونها
ابلغ مبتدا خبره من جهات قوله والفرق يتراءى بشهد كل ذوق سليم وقد اصاب بلفظ
يترآى وكون التنكير لانها للتمييز لا بنائي في قصد التعظيم وافادة المبالغة عاتحو
وهن العظم مني يعني في سلوك الاجمال والتفصيل في نسبة الراس اليه فان اشتعل الراس
يفيد ما اجمالا ومني يفيد ما تفصيلا قوله لقرينة عطف بفعل لتركه وقوله لمزيد مزيد التقرير
بفعل لذلك المعلل قوله وهي اي زيادة مزيد التقرير ابهام هو الاتيان بمفهوم مني على سبيل
بقرينة العطف اذ لا لفظ هناك يدل عليه وفي بعض النسخ وهو وانما قال ابهام لما مر من
ان العدول الى شهادة العقل انما هو على سبيل التخييل دون التحقيق ولا شك ان كلا منهما

الابهام والتفسير الذى عليه مبنى الباب وهو ان يجعل التزام تقديم الخبر فى الغالب ابهاما
وذكر المبتدا بعده تفسيرا وفيه ان الضمير فى نعم رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ان
جعل راجعا الى المبتدا المتقدم رتبة وجب مطابقته اياه ولم يجئ الى تميز وان جعل مبهما كان
فطحاله عما هو حقه للاجتباء الى العابد على ما رايت بعيد فاقدر من كونه فى تقدير
اسمية حذف مبتدا اما بناء على السوال المقدر هنا واما اختيار كون اللام للجنس دون العهد
فان خبر بوجه مما قدرناه كل فى اختياره اياه واعلم ان باب التمييز لما تبين ان
من جملة مبهمات الجنس فى باب نعم وبئس طريقه كما جمال والتفصيل ذكر ان من الطريقة
مستحسنة جدا حتى ارتكب لسلوكها ازالة باب من الكلام كثير فى كما سنعال عن اصله الى
باب التمييز كطيب سوآ كان عن مفرد اى ذات مذكورة باسم تام باحد الوجوه المشهورة
او عن جملة اعنى ذات مقدرة فى نسبة اما فى جملة او حاضانا با فان فوكل طاب زيد على معناه
طاب شئ زيد ثم فسر ذلك الشئ المبهم بالعلم مسندة ثانى مفعولى نجد وانما ادث
على ان الاصل ما ذكر لان المقادير وما فى حكمها من المقاييس بمنزلة الصفات للاجناس
فى كونها مبينة لكيفياتها فحقها ان تجرى عليها والفعل فى طاب زيد نفسا حقه ان يسند الى
ما هو له اعنى النفس وكثر الفرع عمرا وملا المآء انآء اسناد الى ان الفعل
المسند الى المميز فى الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلابسه فى كل شئ فان مخالفا
له فى التعدى كما فى المثالين المذكورين او فى اللزوم كما فى قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى
تفجرت عيونها فلاجاجه الى جعل المميز ههنا مفعولا فى المعنى والصادة متعلق بقوله
نرى ما تذكى بردان مصادقتها الموقع ههنا اقوى لان مقام المبالغة اعنى اظهار الشكوى
بمقتضى ذيال التقرير والمقصود بيان مزيد حسن لطريقة كما جمال والتفصيل فى صون
عزيز من باب التمييز وصون اغرى من غيره ولما كان كلامه فى التمييز والصون المشتمل عليه
اعنى المشتمل الراس سببا فارقا فى باب الجمل وفيما قبلها لطايف ولم يقل وفى قوله انى وهن

العظم مع وفيما بعده لطايف وآية كلمة مبتدا خبره لاتحنوى والمعنى على انكار عدم احتوآ
كلمة من كلمات القران على لطايفه اى ليس لاتحنوى الكلمة عليها فضلا عن جملة فضلا عما
تجاوز الجملة والمقصود استبعاد عدم احتوآ الكلمة واستحالة عدم احتوآ الجملة وزيادة
استحالة عدم احتوآ ما تجاوز وفاعل الفعل الناصب لفضلا هو انتفآ عدم كون احتوآ
اى بقى انتفآ عدم احتوآ الكلمة عن عدم احتوآ الجملة اى ذهب هذا العدم بالكلية وبقى
ذلك كله انتفآ ولام ما كلمة ما ابهامية تؤكد تنكير التعظيم واللام الجارة متعلقة
بتبلى واهل الوبر من البشر سكان الخيام واصل المدر سكان كل بنية مناكب اى
مع مقام تلاوة كل آية عليهم والموصوف هو السورة والصفة كونها مثل المنزل فى الفصاحة
والبلاغة او كونها حاصلة من امتى لم تخالط اهل الدراسة وهذا اميل الى ان الظرف
مستقر صفة لسورة لا لتؤتوا متعلق بفاتوا لزكاكة المعنى اى لم يتعرضوا للمعارضة اصلا
على انهم حال من الفاعل فى ما احاروا او لا صدروا وفايدتها دفع توهم عدم التفاوت
الى المعارضة فى زمان المفاخر بفتح الميم جمع مفخرة وهى ما يفتخر به وكل خير ان بضم الميم
اسم فاعل من فاخره والشطط تجاوز الحد وكل منهما كل بتذال وقوله بانى لهم الصيحة
جملة موكدة لما تقدم والعضب السيف القاطع والكهام الكيل والصيب فعيل من
صاب المطر اى نزل والمراد ههنا السحاب فاضافته الى الممطرات بيانية والجهام
سحاب لا ماء فيه مفتقر الى اخذ اصل معنى الكلام ومرتبة كل ولى اى واضح مرتبته
كل ولى من اللفظ اعنى متعارف كل وساط الذال على اصل المعنى ثم الى النظر فى التفاوت
بين ذلك الماخوذ اعنى اصل المعنى والمرتبة كل ولى وبين ما عليه نظم القران من المعنى والعيان
الدال عليه والى النظر فى ان احد الطرفين فى كم درجة يتصل بالآخر وبرتبط به اذ فى
كل درجة من تلك الدرجات نكتة سرية فوق وفى كم درجة يتصل عطف على قوله فى
التفاوت وقوله يتصل صفة لكم درجة بتقدير العايد اى والى النظر فى كمية درجات يتصل

المدح الى زيد اولا على سبيل الاجمال فاضمرته اى اضمرت زيدا والمراد ضمار فاعل نعم بوضع المضمر
موضع المظهر كما مر الا انه لما اضمر ذلك الفاعل من غير ذكر له سابق وفسره باسم جنس زيد لفظا
رجلا فان المراد به الجنس دون العهد وفسر ذلك الجنس بزيد كما عرف كان ذلك الضمير عبارة عن
لزيد وان لم يكن راجعا اليه حتى يمتنع تفسيره اذ لا ابهام فيه ويمتنع ايضا اقترانه بمثل
نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وان هذا الباب بكسر الهمزة استطرادا في اثناء
مباحث الاطناب وقوله الواقع في موقعه اشارة الى ما ذكر من ان مقام المدح والذم مما
يقتضي مزيد التقرير وفيه تقرير تقرير السوال اطلف ولم يلتفت الى القول الآخر وبناء
المخصوص على السوال جعله مع مبتدائه المحذوف جوابا له وقد عرفت فيما سبق اني في مباحث
الفصل والوصل لطف هذا النوع اى البناء على السوال المقدر فانه ذكر هناك ان السوال
بالقوى لا ينزل منزلة الواقع الا لجهات لطيفة كتنبيه السامع على موقعه واعتنائه ان سال
الى غير ذلك ولا يخفى حسن موقعه اى موقع الاختصار بترك المبتدا اذ فيه الاحتراز عن العبث
وانباء الاشتغال الوارد على ما تركت نظائره ولو لم يكن فيه اى في هذا الباب كما يدل عليه
سوق الحديث لبيان ما يتضمنه هذا الباب من اللطايف الابدى الى قوله فيه من الاطناب
وفيه تقدير السوال وفيه اختصار ويدل عليه ايضا عود الضمير في جمعه بين الاجمال والتفصيل
الى هذا الباب سوى انه اى هذا الباب يبرز الكلام في معرض الاعتداد نظرا الى الاطناب
والاختصار الموجودين في هذا الباب او سوى ابهامه الجمع بين المتنافيين اعني الاطناب و
الاختصار ابهاما مثل ابهامه ذلك في جمعه بين الاجمال والتفصيل وانما قال ابهام الجمع بين المتنافيين
لان الجمع مختلف فلا جمع بينهما حقيقة بل ذلك ممتنع قطعا ولا شك ان ذلك كابهام يورث الكلام
غرابة ولطفا وقبل اسناد ابراز الكلام في معرض الاعتداد الى هذا الباب وان كان على سبيل
المجاز مما لا بأس به بل هذا الباب نفسه يبرز في ذلك المعرض فالضمير فيه وان وابهامه
للاختصار بترك المبتدا وضمير اطنابه واختصاره وجمعه للكلام وورد بلزوم انتشار الضمائر

مع التكلف في كون ذلك اختصارا موجبا للاعتداد وكابهام على ان قوله نظرا الى الاطناب من
وجه والى اختصار من آخر بأبى ان يجعل ذلك اختصارا مبرزا للكلام في معرض الاعتداد كما يشهد
به سلامة النظم واقتضاء المسند اليه براز الى هذا الباب فتنبه اذا اعتبر خصوصية هذا الباب
فانها تقتضي اضافة مطلق الكلام في ضمنه بصفة الاعتداد لكن جواب لو لم يكن وقوله
فيه تغليبا للشرطية وناخره النسب والسجع الكلامي غرابته ولطافة الموشح في القلوب
المحولة اياما من حال الى حال كالسجع على اشكال ذكر من اللطايف
وقد اطلعناك عطف على الشرطية اعني لو لم يكن لكن اى فيه من اللطايف الخ كل واحد منها
كافية شافية وفيه لطايف اخر لم نتعرض بها اكتفاء باطلاعنا اياك في الفنون كرره على
كيفية استخراج ابهات محاسن الكلام فتفتش فانك ان فتشت عنها تر هذا الباب مملوا
بجهات من الحسن مما ذكرناه او اهلناه على تفتيشك بعد اطلاعنا اياك على كيفية التفتيش
الحسن مثل كون المسند فعلا دالا على مدح او ذم عام وكون المسند اليه مظهرا معرفا باللام
الجنسية او العهد الذهني او مضمرا مميزا بنكرة في ذلك نكت كالاظهار والاضمار وكابهام و
التمييز وكتعقيب ذلك المسند اليه المخصوص تعيينا له في ذلك تشويق الى ذكر المخصوص
وزيادة تقرير للمدح او الذم وكتقدير السوال وحذف المسند اليه في الجواب وبروز
الكلام في معرض الاعتداد واشتماله على ابهام من وجهين وكون عطف على اجواب
لما امتنع تركه عدل فيه الى الاضمار قصدا الى تخفيفه في اختيار المختار اى في اختيار هذا هو
المختار والراجح في نفس الامر وقد اختار هو ذلك المختار فيما سبق حيث قال مبتدأ باللام
الجنس دون العهد وحيث قال وفيه تقدير السوال والفعل مع الذي يليه اى
مع فاعله المظهر او المضمر اخوذا مع مميزه خبرا مقدما وفي هذا القول فوات نكت تقديم
السوال وحذف المبتدا وفيه ايضا جعل ما ينبغي ان يكون خبرا للمبتدا مع عدم ظهور تقدير القول
وفيه تكلف في اعتبار العايد الى المبتدا بجعل الجنس بمنزلة العايد وتعسف في اعتبار

ابراز هو في معرض الاعتداد الى هذا الباب فتنبه
الكلام في معرض الاعتداد

مزيد تقرير لذكر المقدم فاقتضى ان يقول في الكبرى اشبه الم افعل لكل بزيد كل اشعار بان ذكر
القول مما يختص به ولا ينعزاه الى غيره فلا سبيل له الى الغفلة والذهاب عنه لاقتضاء
المقام متعلق بزيد كل وقوله لما قد كان متعلق بتقرير ولو قال لما كان قد قدم لكان احسن
فان كثيرا من النحاة يمنعون وقوع الماضي بدون قد خبر الكان وكذا قول موسى عليه السلام
اي هو ايضا مما يعد اطنابا وهو في موقعه وقوله لاكتساء متعلق بزيد كل لي وان كان
الطلب بفتح الهمزة عطف على اكتساء وضميرها للزيد كل ومن تاكيد بيان فالا يكون وضميره دونه
للزايد الذي هو لي ولو قال بدونها اي بدون الزيد كل لكان اظهر والحاصل انه زيد لي لوجهين
احدهما انه يفيد زيد كل تاكيد الطلب لانشراح الصدر لان الكلام معه يصير اجمالا وتفصيلا
بخلاف قولك لانشراح صدري والثاني ان المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح الصدر
فاقتضى تاكيد طلبه وذلك لان هذا الدعاء كان وقت ارساله الى كفرة مردة طاغين فلا بد من
انشراح الصدر لتحمل اعباء الرسالة ومكاره ايذاء الكفرة وضروب مشاق التكليف والتبليغ
وقوله لما بوذن متعلق بمزيد احتياج وارد على هذا اي شيء هذا الوجه من الخطاب وهو
زيادة بمجاري المجرور وقول البلغاء مبتدا خبره في موقع ومن الخطاب حال من المستتر
في الخبر او بالعكس والاول اوفق بحسب المعنى والثاني بحسب اللفظ ولفظه مثل لا بوجد في بعض
النسخ واذا وجدت فان رمز خ كما في نسخة مصححة كانت بلا او بيانا لقول البلغاء وان
نصب كان مفعولا به لوعاء التقدير من هي كناية تفخيما لشان المضاف اليه وخلافا لحال
من المفول الخ لانه اصل كل ابد وانما جاز عطف الطلب اعني الدعاء على الخبر الذي دل عليه بكل
لا دعاء لا بهام كونه دعاء عليه في مقام يجب فيه كل سنام بدفعه ومن ثم قيل بين الواو والفاء
من واوات الصداع على وجه الملاح وكل ان تعد باب نعم وبئس بعض ان الاولى
حال او ساط الناس في نادبه اصل المعنى المقصود في هذا الباب ان يقولوا نعم زيد وبئس
عمرو لكنه لحكم الوضع غير جايز كما سنعمل فيما لنظر الى هذا الكلام المعروض للاوساط كان في هذا

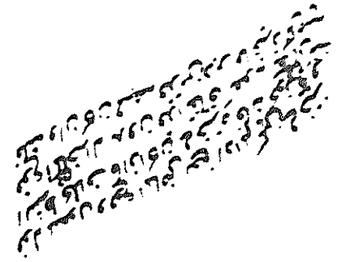

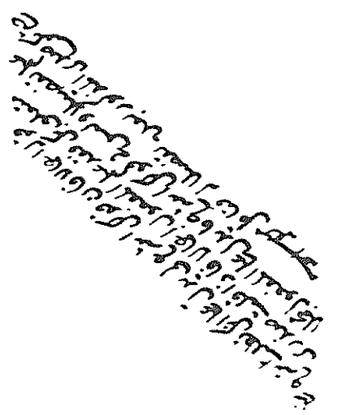

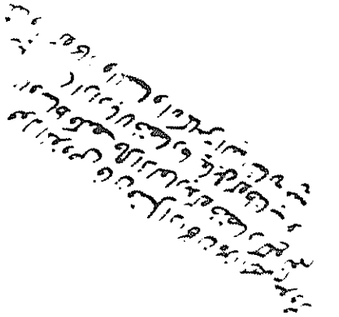

الباب اطناب الا انه لما لم يكن المخبر عليه ههنا اعني متعارف كوساط محققا كما في سابر
كوطنا باث ولم يكن ايضا ذكر كوطناب يتصرف من المتكلم فوض عدل من كوطناب البكر نسبة
الى الوضع وان يحمل عطف على ان تعدوا اختار لفظ الحكم لانها اتسب بالوضع من الكتب
فكونها في ذكر اي في وضع هذا الباب على كوطناب والام في لاقتضائها متعلق بتوخى
وفي لكونها بالاقتضاء والضمير المخبر فيها للنعم وبئس وضميرا محققها للمدح والذم العائدين
بشيوعهما في كل خصلة ان قولك نعم الرجل زيد يفيد كونه محمودا في جميع خصال محمد الرجال
وقولك بئس الرجل عمرو يفيد كونه مذموما في جميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم كوطيب
وبئس كوميت يفيدان العموم في جميع خصال محمد كرما وخلافها وعليه فقس والشرح في ذلك
ان نعم وبئس لما لم يكونا مفيدين لخصلة مخصوصة كقولك كرم ولؤم وحسن وقبح افاد
حال كوطلاق عموما بناسب المقام دفعا للتحكم ولاشكل ان كون المدوح او المذموم منصفا
بجميع كمال جنسه او نقصانه مستبعدا جدا فاحتيج الى مزيد تقرير في الكلام ويحمل عطف
على ان يجعل قوله مريدا باللام الجنس دون العهد اي المختار ان اللام للجنس اي جنس المفرد
كما في المثال المذكور او جنس التثنية او الجمع كما في قولك نعم الرجلان الزيدان او الرجال الزيدون
وليس المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تقريره بمعين بل الجنس ادعاء فانه يزعم في مقام المبالغة
ان زيدا مثلا هو جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكانه هو ولاشكل ان هذا
ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجي المنساق الى المعنيين لفوات كمال والتفصيل على هذا النقدير
مع فوات تلك المبالغة وان كان مناكر بر ولذلك لم يقل به احد في المشهور وكذا ابلغ
من العهد الذهني المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه فانه يفوت حق المبالغة بادعاء الجنسية
ويظهر من هذا ان الفرق بين كون اللام للجنس ولو نه للعهد الذهني ليس قليلا على ما توهم
لكونه من افراد الجنس اي بحسب الحقيقة وان كان بحسب الدعاء عينه حتى جاز
تقييده به اذا فلت شرط جزائه محذوف بدل عليه ما تقدم اي كيف نوجه ايضا

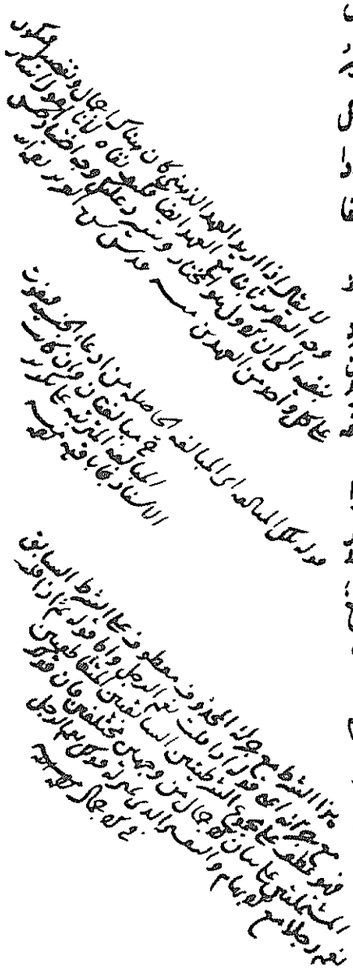

من تعرفه اى في الموجودين ومن تقدره اى في كائنين في الزمن المستقبل وقوله من مركب التنقيص بيان لمن واذا كان كذلك فقوله الى آخر المقام اى مقام للكلام ادعى لنكرا يجاز اى لو طاب اى لأن مقام اكرمى للاطناب من هذا المقام فان في ذكر الحوادث على سبيل التفصيل زيادة تحريك للسامع على النظر لان كل واحد منها بحركه ويبعثه عليه بخلاف ذكرها مجملة كيف وفي ملاحظة التفصيل مالبس في ملاحظة الاجمال أو نزل طاب فيه على ايجاز بيان لكون الآية من امثلة طاب وقبل استيناف وثم كان ظرفا لاوتر وتقديما منصوب بعامله مفعول له ويبتهج عطف على تقديما ووقع عطف على أوتر والخطاب في قولوا للمؤمنين والمقصود امرهم بالثبات على ما كانوا عليه من كراهة كل جبان ودخول بين على احد لكونه مبهما بعض الجماعة لا يجزى اى لا يقضى والجملة صفة ليوما ينقد بد العابد اى لا يجزى فيه وشيئا اما مفعول به او مصدر اى شيئا من الجزاء او قليلا من الجزاء والعدل الفدية لانها تقابل المفدى الآية على التخلاص من جميع الوجوه لانه اما ان يعطى بدلا او بغيره واما ان يجزى شيئا او ينفع او يفيد وقد يقال في نفي النصرة بالجملة الاسمية اذ كان منقطع النظير وكذا قوله لبلا تختص متعلق به ايضا وقوله لنفس متعلق بكلاما وقوله وفي كل منهم اى من كل امة وهو انتقاش صوري ذكل اليوم في ضمائرهم لبلا تختص المطلوب منهم اى من كل امة وهو انتقاش صوري ذكل اليوم في ضمائرهم احد كالعالم والمسترشد دون احد كهم بليهم وان لا يكون بحيث يناسب فوق سامع كالفهم دون سامع كالبليد وكذا المراد بقوله او تخلص الى ضربعض دون بعض هو الفهم والبليد ولذلك عطف بأو دون الواو فان قلت اى فايدة في طاب بالنسبة الى العالم قلت زيادة التفصيل وتمكين النفس واما الفايدة بالنسبة الى الجاهل والمعاند فالزام الحجة وازالة العلل وكل عذار اذ ليس احد من مصدق على علة العرش بريئا في ايمانهم وايضا نسبتهم بحد ذاتهم بدل على ايمانهم به وفايدة صيغة المضارع في الافعال الثلثة الدالة على استمرار والدوام وفي عطف يستغفرون للذين آمنوا على

يؤمنون اعلام بان كلا شتراكهم في الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلف الاجناس وبناء حدث كلا مكنة لنزكجواب لو أوتر والمستقر فيه راجع الى والله يعلم انكم لرسوله وقوله فقوله اى بقليل للطارف وفي بين اللازم والملزوم عاطف كلا عتراض بالفاء ولو آخر لكان أنسب ولكن ابتنام بعض لولا الفصل المذكور في البين لوجبا توهم ان التكذيب راجع الى نفس الشهادة اى المشهود به وهو انكم لرسول الله لا الى دعوى كلا طاب عاما مر وقد نقل عن الصحة انه ضرب على قوله هذا الفصل بخط فقبل للآخر أزعن اطلاق الفصل على شئ من القرآن ورد بانه لا فايدة فيه مع بقية قوله فضل في البين وقبل لان الموضع موضع كلا ضمار لتقدم الذكر وما يحكيه مبتدا وخبره من باب كلا طاب وقوله وكذا ما يحكيه اعتراض بينهما ولولا لفظة كذا لجاز ان يكون من باب كلا طاب خبرا لما لكن عصاني الاولى ان يقول عصاذ في عصاني اطاب من وجه واعترض على كلا مسئلة المذكورة للاطناب بانها انما تكون اطنابا ان لو كان متعارف كلا وساط اقل منها وعلى ما ذكر من ايجازانها بانها انما تكون ايجازا ان لو كانت اقل من المتعارف ورد على قول بان كون المتعارف أقل من ذلك كلا مسئلة معلوم عند الصحة وعن الاول بانه اراد بالايجاز وكذا الاختصار في مباحث امثلة كلا طناب ما يقابل كلا طناب وان كان على جادة متعارف كلا وساط فكانه قال لو لم يرد الاطناب بهذا القبيل كذا ومن ثمة بنيت كلا طناب بنفيهما

وما يعقد بهذا الاطناب بزيادي مالبس بجملة اعني ايجاز والحذف بخلاف ما تقدم فلذكر فصله وانما لم يجعلا احتمالا ان يقال زيادي لكن في الكن الثاني مما يوجد في متعارف كلا وساط ايضا وسواى كلا طناب في موقعه وذلك لانه قال اولا حين اعترض موسى وانكر عليه حرق السفينة ألم اقل انك لن تستطيع معي صبرا تقريرا لما كان قد قدمه البه من عدم استطاعة الصبر معه وترغيبا له وحثا على الصبر والثبات وعدم كلا عتراض فلما راه قد غفل عن ذلك وذهب عما هو بصدده واعترض بانه بانكار فعل الغلام كان مقتضى المقام

سدا بيديه ثم اجح بسيره على لاجب لايهتدى بمناره وقوله لايفزع الا ربب انوالها
ولاترى الضب بها ينجحر النعدو مد اليد الى الضب وسدت النافة وشعت خطوها
واية الظلم اذا تمدا وله حنيف فى عدوله واللاجب الطريق الواضح والمنار العلم فى
الطريق كمنار الدخول فى الحجر وقوله اى لاضب ولا انجحار ايما الى ان قصد الشاعر نفى كل فرد
لانفى رؤيته اولى ان فى قوله وجهين من ذلك كاسلوب كما فى كلامه فان رؤية كل انجحار فرع ثبوته
كما انه فرع ثبوت الضب فنفى الرؤية وقصد نفيهما معا نفى كل صلبين جميعا وقوله بقبا الاصل
والفرع بعض فى كلامه والبيتين وهو يصب على المحال وفى التعبير بالاصل والفرع تنبيه على
ان لبس هنا لزوم عقلى كما فى كلا بيتين السابقتين بل لزوم عادى ومنه اى ومما
ورد على اسلوب القصد الى نفى كل من الاصل والفرع معا نفى الفرع وحده قوله ما لبس الحق بالباطل
فانه نفى فيه العلم بالشركل وقصد به نفى الشركل والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع يطاع اذ انت
فيه كل طاعة لان النفى متوجه الى القيد عاما عرف وقصد نفى الشفاعة وكل طاعة معا وانما
فصلها عما تقدمها لان كل صالة والفرعية فيهما قد تخرجان عن اللزوم العقلى والعادى ايضا
ومن كل يجاز هذا نوع مخصوص من ايجاز الحذف حذف فيه المفعول اما بواسطة اويدونها
اعنى اما على اقتضاء الفعل اياه لان الخلط يستدعى مخلوطا ومخلوطا به وقد ذكر المخلوط
وحده فكان المخلوط به مقدرا فان قلت جاز ان يكون من قبيل قولك خلطت الشعير
والحنطة على معنى خلطت كلا منهما بالآخر فيكون كل من العمل الصالح والسيئ مخلوطا به فلا حاجة
الى تقدير قلت لابد على هذا ايضا من التقدير اذ المعنى خلطت الشعير بالحنطة والحنطة بالشعير
وح يكون تقدير كل آية هكذا خلطوا عملا صالحا بآخر سيئ وكل آخر السيئ بالصالح ويكون المعنى
مكررا واما على ما ذكر فلا تكرار فى المعنى لان النكرة اذا اعيدت كانت الثانية غير الاولى
لانها تحكمان بلام التعريف كما مر الى ذلك اشار بقوله اى بان اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا المعصية
بالتوبة الا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة اصله قل لهم قولكم

هذا ما حذف فيه المفعول بلا واسطة اعنى ما اقتضاء الفعل المذكور اياه وذلك
لان قوله قل للذين كفروا امر له على خطابهم فى الظاهر فلو لا ذلك التقدير لكان امرا
ان يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير استقام الكلام اذ
المراد ادا اليهم هذا القول المنزل عليكم او ما معناه بعبارة الخطاب منكل قوله فبئس
قرار بناء الغيبة انما قال ذلك لانه قرا ستغلبون بتاء الخطاب وقوله لاحاجة الى تقدير
وكذا لاحاجة اليه اذ قرى قل للذين كفروا ان تنتهوا تغفر لكم بتاء الخطاب والكاف كما
فى مصحف ابن مسعود رضى الله عنه ولا شك ان اللام فى للذين صلة القول فى قراءة
الخطاب فكذا على قراءة الغيبة ليتوافقا فالحق على ان اللام بمعنى لاجل حتى لا تحتاج
الى تقدير وجه مرجح جدا ومن امثلة الطناب قوله ان فى خلق السموات و
الارض واختلاف الليل والنهار اعتقابهما وما ينفع الناس مصدرية اى
نجرى فى البحر ملتبسة بنفع الجرى للناس او موصولة وبث عطف على انزل اى و
ما بثه فيها او على احيا اى وبث به وتصريف الرياح نحو بلها فى مهابها واحوالها
ترك الايجاز بيان لما سبق من كون كل آية من امثلة الطناب وهو اى ذلك كل ايجاز ان بقال
ان فى نزجى وقوع اى ممكن كان على ما وقوعه لاباب اى على ما ثبت دالة على وجود الصانع
وصفاته لان نزجى لما لم يكن من ذات الممكن كان مستندا الى فاعل اما واجب لذاته
او منته اليه دفعا للدور والتسلسل وقد تقرر فى علم الكلام ان وجوب الوجود يدل
على الوحدانية والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات السلبية واما قال لآيات نظرا
الى المقصود وهو ان فى نزجى وقوع الممكنات لايات وقوله لقوم متعلق بترك ولابد
صفة كلاما اى غير كائن مع كل نفس فقط والقرن اصل زمان واحد وقوله قرنا فقرنا حال
من القرون اى مندرجين فى الوجود متعاقبين فيه والى انقراض متعلق بمحذوف
والتعاقب وان فى كسر الهمزة اى والحال ان فى القرآن الخ هذا الكلام مهما

لكله لاستغلاقه في ما عليه تنبيها على كمال الاستغلاق الذي يدل عليه صيغة المبالغة في نظم الآية

تقتضي ذهب نفسك عليهم حسرة فكلمة على اما موصولة والعائد محذوف او مصدرية ما واما شرطية والعائد جزاؤها وقوله فرآه عطف على الصلة او الشرط ولا يجوز ان يكون جزاء لوجود الفاء في الثاني بدون قد وايضا لا معنى لانكار رؤية سوء العمل حسنا على تقدير تزيينه واما اذا كان تقديره كمن هداه الله تعالى فمن موصولة والعائد محذوف او مصدرية ما واما فذم الوجه كما قيل مع تأخر قرينته في نظم الآية لانه افيد وفيه حسرات مبالغة في كمال انكار ان يكون سيئ العمل كمن هداه الله تعالى حسنا عليهم اذ لا ينفع ولا يجدي لان الله تعالى اضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم بوكيل والفاء في فلا تذهب للسببية فان ما تقدم سبب للنهي عن التحسر واذا قدر كمن هداه الله كانت الحسرة لانكار النساوي كانه عليه السلام اعتقد ذلك حيث يتحسر على تركهم الاسلام ذكل التحسر ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد رصاحب الكشاف هكذا في زين لهم سوء عملهم من مزين الفريقين كمن لم يزين له وقال وكان رسول الله قال لا تفعل الله تعالى فان الله يضل الآية ولم يلتفت اليه المصنف هاهنا لان في تذنيب ما بعد الفاء عليه نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا وحسرات مفعول اى لا تهلك نفسك للحسرات وفي جمعها ايذان بتضاعف اغتمامه عليه كثرة مساوي اعمالهم وقول العرب مبتدأ وابتدأ للايجاز خبره وقوله وهي الحمقاء اوالداهية بكلمة اواشارة الى صحة تقدير الموصوف مفردا او جمعا وقوله نبهت عليه صيغة المبني للمفعول ومن لحمقاء صفة مبلغا وانث الضمير العائد اليه في معها لكونه عبارة عن غاية البلادة والغباوة وحق لا يخبر بالرفع في نسخة مصححة على انه مستأنف عما قبله ونصبه على جعله غاية لما اظهر بقال ما احمر بسر شقة اى ما تكلم بكلمة ومن لا يجاز قوله عز قائلا فضله عما تقدمه لانه نوع من ايجاز القصر له ضابط مخصوص وهو ان ينفي اللازم او ما يجري مجراه فصدا الى نفيه ونفي ملزومه معا والاعلم الله تعالى متعلق به بجملة من مبتدا وخبره

معطوفة على الجملة المنفية المركبة من اسم لا وخبرها وقوله نقيا حال متعلقة بمحذوف تقديره اى افتقرها لا يعلم بالانتفاء له ولا علم الله تعالى متعلق به حال كونه نافيا للملزوم الذي هو المبتدأ به اعني كون الاصنام آلهة وشفعاء لهم عند الله تعالى ينفع لا بد وهو كونه معلوما لله وانما ادخل لفظ الوجوب مبالغة في اللزوم وتنبيها على انه لا شبهة فيه واما قوله للعالم الذات فاشارة الى مذهبه مع اشعار بانه يجب عموم علمه تعالى للمعلومات كلها لان نسبة ذاته الى الكل على السوية باقي اعتبار كان بعض من الثبوت لذاته او لغيره في الماضي او الحال او الاستقبال والمقصود المبالغة في كمال النقاء ان الذين كفروا بعض اليهود كفروا بعيسى وكفروا بمجد بعد اعترافهم بنبوته والتوراة ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد والقرآن وقبول النوبة لازم لها لزوما عقليا على مذهبه في التحسين والتقبيح العقليين واما عند الاشاعرة فلا لزوم عقلا بل علم شرعا ان الله تعالى فضله بقبول التوبة عن عباده فلذلك قال صدقنا فلن يكون اى فلن يثبت قبول توبة تنبيها على ان عدم قبولها فرع لعدمها ولن يقبل مناك فلا علم الله متعلق به للانتفاء على ان انتفاء علمه تعالى بشيء انما يكون لانتفائه في نفسه وربما يقال قصد به فتان في العبارة وقوله الواجب في حكمة اشارة الى ما ذكروه من ان الحكيم يقبح منه عقلا ان لا يقبل توبة التائب ولا يقبل عثرته وان كان قادرا على ترك القبول باشركوا كلمة ما هاهنا مصدرية وفي عالم نزل موصوله والمعنى سئل في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شركا لا ثبوت لها اصلا اى من حيث كونها شركا ولا انزل الله بها حجة فقد نفى في الآية الفرع الذي هو انزال الحجة فصدا الى نفي الاصل الذي هو ثبوت النزول ايضا وفي الآية وجه آخر من باب الاسلوب اعني ان يقصد نفي الفرع وكد اصل معا بنفي الفرع وحده وذلك ان انزال الحجة فرع ثبوتها في نفسها فنفي الانزال وقصد نفي الحجة وكد انزال معا وقوله على اسلوب حال من ضمير متعلق اى كائنا على طريقه قوله

صدري اي ولذكر قال اي ارتدع عن خوف قتلهم دون ارتداعهم لدلالة ايهامهم عا
ذكر بوساطة علم النحو بريد ان ايهامهم بكفل مريم جعله اسبقية تقتضي محذوفا فالربط بما تقدم
وذكر المحذوف يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومتعلقا عن العمل وقد دل علم النحو عا ان
التعليق انما هو لافعال القلوب والمناسب للمعنى هو العلم لان القائم اقلامهم في
النهر كان لذلك وانما قدر النظر لانه وسيلة الى العلم بعد لانقاء فانهم لما ابصروا ان قلمه ذكريا
ارتفع فوق الماء دون اقلامهم علموا انه احق بها فكفلها فعل ما فعل من اختبارات
الشوكة لكم مع وداد تكم ان غيرها يكون لكم لبحق اي يثبته ويعليه ويبطل الباطل
اي يرهقه ويتاصله وانما قدر المعلل المحذوف مؤخرا لتنبيها عا قصد معنى لاختصاص
اي ما اختارها لكم وناصركم عليها الا لهذا الغرض الذي هو سند لكم غراض وقيل لاحذف
بل اللام متعلقة بنقطع وكذا قوله وليجعله فتعليل معلل محذوف اي ولجعله آية
للناس فعلنا ذلك فحذف المعلل مع ان عاطف داخلا عا المعلل القائم مقام المحذوف
في دخول العاطف عليه الا يرى الى صحة دخوله عليه مع كون المعلل مذكورا مؤخرا
فكانه هو المعطوف وقيل هو عطف عا تعليل مضمر اي لنبتلي به فدبرنا ولنجعله الخ
ذلك فكذا الحذف ة وكذا قوله ليدخل الله معللة محذوف وهو ما دلت عليه كلمة وقيل
لمن كف لا يدي عن اهل مكة والمنع عن تعذيبهم وقتلهم صونا لمن بين اظهرهم من المؤمنين
اي ليدخل في رحمته اي توفيقه لزيادة الخير موتيهم او ليدخل في كلام من يشاء عبد فيه
من مشركيهم كان الكف كذلك ومنع التعذيب وقوله تعا انا عرضنا كلمانة تركيب
لفظ كذا لانه يشارك ما تقدمه في حذف متعلق الجار بل في مجرد كلمة خصاد اذا
لم يقترن بحل عنع كلمانة والغدر وقد يقترن بحل في كلية بمنع كلمانة والغدر فيها بالا
عن ادائها من قولهم فلان حامل للامانة ومحمل لها اي لا يؤديها الى صاحبها حتى يخرج
عن عهدتها كان كلمانة راكبة عليه وهو حاملها الالتزامهم بقولون ركبته الذنوب وفي

عليه دين فمنع كلبه ج انا عرضنا كلمانة اي الطاعة فانها لازمة الوجود كالدين كلمانة لازمة
الاداء عا من كلجرام العظام فانقادت لنا انقياد مثلها واطاعتنا اطاعة اشتائي من الجمادات
حيث لم تمتنع عن مشيتنا وارادتنا ايجادا وتكوينا وتسويتها عا خلق مختلفة ومبائن
متفاوية واشكال متنوعة وكالانسان مع صغر جثته وكونه جسما عالما عاقلا صالحا للتكليف
لم يكن حالة فيما بعد منه ويليق به من كالانقياد لاوامرنا ونواهينا كحال تلك الجمادات فيما
منها من كالانقياد وعدم كالامتناع بل ابى عن اداء كلمانة محتملا اياها وعا يزا بإظهار وصفه
عا طريق المبالغة بالظلم كثرة اضافة كلمانة وبالجهل لاخطائه ما يبعد مع تمكنه منه وهو
اداؤها ولا يشتبه عليك ان عرض كلمانة عا الجمادات وابائها واشفاقها عن تركاد آنها
مجاز وقد يفسر لحمل بتحمل التكليف من حملت الشيء عا ظهري ومعنى كلبة ج ان ما كلف به
كالانسان بلغ من عظمه وثقل محلة الى انه لو عرض عا اعظم كلجرام المخلوقة وافواها واشدها
تحملا للاباء عن حمله وكالاستقلال به والنهوض منه وقد حمله كالانسان عا ضعف بنيته
ورخاوة قوته وعا يزا فلابد ان يقدر ثم خاص به اي عدن تحمل كلمانة وضمانه فيها
حتى تربط به قوله انه كان ظلوما جهولا فان مجرد تحمل كلمانة الشاقة لا يناسب الوصف
بالظلم والجهالة ولبس عا التقدير لاقول يزا الحذف فلا اختصار فيه من يزا الوجه وان
استركاني كلختصار بطي ثم رضنا ما عا كلانقياد وقد يقال عا التقدير لاقول ايضا اختصار
مخصوص به لان تصوير عرض كلمانة وكلمتاع من ترك اداآبها او من اداآبها يقتضي تصوير
القبول قطعا فالاولى ان لا يجعل قوله اذا لم يفترظ فالكون كلآبس كلختصار لانه يوهم
كلختصار بل نظر اجرائي كان اصل الكلام مبنيا عا صيغة المفعول حال من اصل
الكلام فالضمير في عليه له وقيل حال من ثم خاص بناء بل يزا الكلام والذي هو صلة
لقوله انه كان ظلوما جهولا وقول في الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة في قوله ما عليه
اي ما ثبت عليه كلانسان في الغالب واحترز به عن نبيا ومن يحذو حذوهم وانما

روى انه لما نزل اسكوا عن القتال ولم يبدؤا اليها ايديهم فنزل فكلوهم اغنمهم الله في الحرب وفضل المراد اباحة الفدية المتوقد عليها لانها من جملة الغنايم وحلالا حالا من المغنوم اوصفة للمصدر اى اكلا حلالا فلم تقتلوهم لما انهزامل مكة بدر على القبض من الحصبا، واخذ المؤمنون يقتلون ويأسرون افتخروا بذلك وكان الرجل يقول قتلت كذا واسرت كذا فقيل لهم فلم تقتلوهم على انه جواب شرط مقدر وفي الحقيقة موجب للجواب افهم مقامه اى ان افتخرتم بقتلهم فقد وقعوا عن كونه فتحا باى نحاوز ولانكم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما جعل كونه فتحا رمشكوكا مع كونه واقعا قطعيا على انه ينبغي ان يكون مقروضا لا محققا واما قوله فلم تقتلوهم انتم باظهار تاكيد الخطاب فقيه نوع اشعار بان الكلام في الفاعل دون القتل كما يدل عليه ولكن الله قتلهم وقد بقال انما قال ههنا لدلالة الفاء دون فا التسبيب اشعارا بانها ليست فصيحة عنده كما في قوله السابقة وكذا اوردت ثلثة امثلة مصدرة بلفظة كذا يعني انها ايضا من قبيل طي الشرط لدلالة الفاء كقولك فلم تقتلوهم لاول قوله تعالى فاغاهي زجرة واحدة فان تقديره اذا كان ذلك اى البعث فاغاهي اى النفخة الاخيرة اى صيحة واحدة وهي النفخة الثانية وقيل ضميرهم يفسره خبره وجاز ان يكون الفاء تعليلا الى سنبعدوها فانها سهلة هينة في قدرته ماض الاصيحة واحدة فاذاهم اى الخلايق كلهم احياء ابصار ينظرون الى قوله فالله هو الولي اذ تقديره ان ارادوا ولينا بحق فالله هو الولي بالحق فلينخذوه وليا وقوله لا ولي سواه اشارة الى الحصر المستفاد من تعريف الخبر وتوسط الفصل فان قلت معنى الهمزة الذي بنضمنها ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى فاكان ينبغي ان يتخذوا من دونه اولياء فلما جعلت الفاء تعليلا لما ينشأ عن تقدير الشرط قلت لان قوله فالله هو الولي ليس على معنى المنع فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وقد بقال انما يحسن التعليل في صيغ النفي

وهو كذا لانه استفهام المنفي انما كما يشهد به الذوق السليم ولذلك لم يوجد في نظير في استعمال قبل قوله تعالى فاتاى فاعبدون اذ اصله فان لم يبنات الى آخره وبيان ذلك ان وصف الارض بالسعة مع طلب الاخلاص في العبادة ينصرف الى المعنى الذي ذكره فالفاء في قوله فان لم يبنات جزاء الشرط محذوف ايضا اى اذا كانت ارضي واسعة فان لم يبنات ان تخلصوا العبادة لي في ارضي فاخلصوها لي في غيرها والفاء في قوله فاتاى جواب ان لم يبنات وهي في الحقيقة داخلة على العامل المحذوف المفسر بالمذكور واما الفاء في فاعبدون فقيل تكرير لما قبلها لتطابق المفسر المفسر من كل وجه وقيل عاطفة اى فاعبدوني في عبادة بعد عبادة وجه كون الكلام مفسرا للاول باعتبار ما في النوع وقيل التغاير بين المعطوف عليه والمعطوف من حيث ان الاختصاص مقصود في الاول دون الثاني اذ الغرض منه مجرد تقرير الفعل بلا قصد الى بيان كيفية تعلقه بالمفعول وانما بصحة بهما معنى التعقيب لان مرتبة المفسر في الذكر ان يقع بعد المفسر كما قيل في التفصيل بالقياس الى الاجمال وعوض عنه اى لما حذف الشرط قدم المفعول على عامله في الجزاء ليقع موقع الشرط كانه عوض عنه على طريقة قولك اما اليوم فاني خارج وقد يقال موقع الشرط قبل الفاء فالمفعول انما وقع بعدها لا يكون في موقعه قال في الكشاف ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة تقديمه معنى الاختصاص والاخلاص ومنه يظهر انه لا منافاة بين قصد التعويض وافادة التخصيص بتقديم واحد وقوله كلا نزك ههنا لفظة كذا لانه مثال لما دل على الاختصاص بلا تقدير شرط وانما نجعل كلا معطوفا عليه لانه حرف بدل على معنى الردع لا اسم فعل بمعنى ارتدع وفي قوله فاذهب انت وأخوك استعارة بان الخطاب في فاذهبا انما هو لموسى وادخل هرون فيه تغليبا كما يدل عليه صدر القصة اعني قول موسى اني اخاف ان يكذبون ويضيق

وخاصة اذا انضم اليها التفات وحذف القول بعضه في قوله تعالى فقد كذبوكم اذ تقدرونه فلنا اوفال تعالى ان قلتم انهم معبودنا والسنا فقد كذبوكم وفي لفظ المفاجاة اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا المرتب والنتيجة فقوفي به واما على تقدير العطف ففي حذف المعطوف عليه مع قوله فانفجرت تنبيه على ان الموحى اليه لم يتوقف على اتباع كلامه وانه لا يحتاج الى كل فصاح به لانتفاء الشك عنه وعلى ان السبب كاف في صدوره عنه تعالى لا فعل موسى ولا شك انه لا يهتدي الى امثال هذا الدقايق غير البلغاء وقوله وفي قوله فقلنا اضرب عطف على قوله فتوبوا الى انظروا الى الفاء التي تسمى فاء فصيحة في قوله فقلنا اضرب ومفيدة حال من الفاء كما ان قوله كيف افادت ذلك قوله وناظر عطف على انظر وانما قال ذلك لان الفصيحة ههنا مفيدة محتاجة الى ناظر يظهر به موقعها ولان المحذوف ههنا اكثر من جملة واحدة يدل عليه انساق الكلام اليه فالفاء في فقلنا المقدر داخلة على كذلك نجيي الله الفاء الفصيحة ايجاز بحذف مطلقا وقد صاحب الكشاف يعني انه جعل كونه من قبيل ما يجاز بالحذف وكم يجوز ان يكون وفالا عطفا على آتينا لان الموضع موضع الفاء بقال اعطيته فشكر ومنعته فصبر فقدر لفا لا معطوفا عليه مرتبا بالفاء على آتينا كما ذكره وكانه اشار بذلك الى ان تلك النعمة كانت عظيمة جدا فاقتضت من المصطفين كل خيار الشكر بانواعه فعلا وعلى شكر فعلي وعرفا قلبي وقالا لساني فهذا وجه وجيه وجوز الفاء عطف فالا على آتينا بان يفوض ترتب كل من ابنا العلم ونسبته عنه الى فهم السامع بشهادة العقل تفويضا مثل تفويض الترتب في ثم يدعوكم فان المعنى على السببية اي فانه يدعوكم لكنه ترك الفاء واقتصر فيه على سبيل الاستئناف كما اختير في كلمة العطف بالواو تفويضا للترتب الى فهم بعونة المقام واما جاز ترتب

الدعاء على الامر بالقيام بناء على ما مر من ان ذكر السبب مرتب على ذكر مسببه وقوله تفويضا نصب على انه مصدر وعامله مضمون ما تقدم كانه قيل فوض له استعادة تفويضا وجاز ان يكون حالا من فاعل اخبر او فال وان يكون مفعولا له لاحدهما واستعادة مفعول لتفويضا ومثله صفة له وانه اي التفويض ومن امثله لا يختصار فصلها عما تقدمها لعدم ادراجه اياه في حيز انظر وناظر مع انه طال الكلام بذكر تقدير الكشف وابداء ذلك لا يختصار وزاد لفظ لا مثله تنبيها على ان لا امثلة اكثر والمذكور ههنا مع كثرتها بعض منها وابدل لفظ لا يجاز بلفظ لا يختصار نفتنا في العبارة الابرى الى قوله وقد تليت عليكم فيما سبق طرق لا يختصار والتطويل فليس فيها التعرض لوجازة متفاوتة بين وجيز وأوجز والى قوله وذكرت لكم ايضا لا يختصار والتطويل مقامات الخ فلولا ان لكل منهما ولا يختصار مقاما لما عرف حال احدهما من الآخر ولما صح قوله وسمي لكل جاز اذ ذاك عينا وقد يقابل بعضهم ان بينهما عموما من وجه لان مرجع لا يجاز الى المتعارف لا وساط كما مر وسبائي ان لا يختصار قد يرجع في دعواه تارة الى المتعارف واخرى الى كون المقام خليقا باوساط ما ذكر فيه ولانه لا يطلق لا يختصار الا اذا كان في الكلام حذف لدلالة فا التسبيب في فكلا يعني انها تدل على ان كلا من الاكل مسبب عما تقدم وليس في قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ما يصلح ان يكون سببا له فدلت بشهادة مساق الكلام على تقدير لا يختصار لكم الغنايم ويتجه ان يقال ههنا الفاء فصيحة لا تفافا لان المحذوف سبب غير شرط فكان لا وفي به ان ينطق في سلك قوله فتاب عليكم ومعنى لا يته لولا حكم من الله سبق ابتائه في اللوح وهو انه لا يعاقب المخطي في اجتهاد اوان اهل بدر مغفور لهم اوانه لا يواخذ احدا الا بعد توكيد الحجة بتقدم النهي عما فعلوه من اسارى بدر من الفداء وما تركتم من الغنائم عذاب عظيم

لنعلم ان المراد به معناه المتعدى اعنى الدلالة لا معناه اللازم اعنى الاهتداء اذ لا معنى
ان يقال لا اهتدى اللضال لا للمهتدى قال فى الصحاح هداه الله هدى واهتدى بمعنى وقد
حسن هذا المجاز المذكور فى الآية شيآن احدهما قصد المجاز للتنقيض الى المشهور نوعه
وموصوف الشئ بما يدانى الله فانه مجاز شايع منه قوله تعالى اراني اعصر خمرا والايلاد
الا فاجرا كفارا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وفيها تمرض المريض وقل
الضالة وان لم يكن اطلاق المنع على القال الصابر الى التقوى مستفيضا كحسب شهد
وثانيهما التوصل بهذا الايجاز المبنى على ذكر المجاز الى تصدير اولى الزهراوين بنعت
سورة البقرة وآل عمران سميا بذلك لاشتمالهما من زهر النبات واضافات بذكر اسم
اوليآء الله وفى هذا التصدير تشويق الى التقوى واشعار بالاعتناء بحال المتقين
فاندفع ما قيل من ان هذا التصدير انما يصح اذا كان الصابرون الى التقوى
اوليآء الله قبل ان يتصفوا بالتقوى بالفعل وليس كذلك اظهر من ان يخفى حاله
فى الوجدان فانه ايذان من ايجاز القصر ومن جوامع الكلم التى يستقل بها فلتها بالكثرة
اى غشيتهم من اليم ما لا يعلم كنهه الا الله تعالى فقد ناب ما غشيتهم عن عبارة طويلة يقصر
عنها البيان وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير اظهر من ان يخفى حاله فى الوجدان نظرا الى ما
ناب عنه اى لا يخبرك بالامر مخبر هو مثل خبير علم به يريد ان الخبير بالامر وحده هو الذى
يخبرك بالحقيقة دون سايره المخبرين به والمعنى ان هذا الذى اخبر بكم به من حال الكفرة
من انهم لا يكون من قطيرا ان يدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم و
يوم القيمة يكفرون بشرككم هو الحق لا انى خبير بما اخبرت به ومن جعل الآية على ان المراد نفى
المثل اى لو كان له مثل فى ذلك اى فى العلم المحيط بالاشيآء كلها لاخبرك بالحكم العادة
لكن الاخبار منتف فينتفى وجود المثل فقد خص عموم احوال ما يقتضيه نظم الآية ولا ينبئك
مثل خبير فوله وانظر عطف على مقدر اى تحقق ما ذكرناه وانظر فال صاحب الكشاف

الفاء فى قوله فتوبوا للسببية لا غير لان الظلم باتخاذ العجل سبب للتوبة ولازم لها
والفاء فى فاقتلوا للتعقيب اى فاعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم على ان الله تعالى
جعل توبتهم قتل انفسهم وجاز ان يكون المعنى فتوبوا فاتبعوا توبتكم القتل
على ان القتل تتمة للتوبة تابع لها واما الفاء فى فتاب فمتعلقة بمحذوف فاما خبر
شرط مقدر اى فان فعلتم فقد تاب عليكم وقد يكون الخطاب فى عليكم جاريا
على ظاهر الخطاب فى معشر موسى واما عطف على مقدر اى ففعلتم فتاب عليكم
وقد يكون الخطاب من الله تعالى على طريق الالتفات من الغيبة فى قوله واذ قال
موسى لقومه وقال ايضا الفاء فى قوله تعالى فانفجرت منطقة بمحذوف اى فضرب
فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرناه فى قوله فتاب عليكم وهى
هاهنا فصيحة لا تقع الا فى كلام بليغ انتهى كلامه والمختار فى كل باب العطف
لفظة التقدير ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضى المتصرف الامع لفظ قد او
اضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان تقدير الشرط بنا فى عند كون الفاء فصيحة
وابداه بعضهم بالنقل عنه والصواب خلافه لان العلم عندهم فى الفصيحة
قول الشاعر، قالوا اخراسان قلت صبرا دنيا، ثم الفعول فقد جينا خراسانا
وهو بتقدير الشرط اى فان صح ما قالوا فقد ان القول لانا جينا خراسانا فيل
ولواذ فى اختصاصها بتقدير الشرط كما توهمه عبارة الكشاف لم يبعد وقد يقال
هذا كلام مبهم مدفوع بقوله كما ذكرنا فانه اشارة الى الوجهين فقوله وهى على
هذا اراد به ان الفاء على كونها منطقة بسبب محذوف شرطا كان او غيره تسمى
فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها عن محذوف واما وصفا لها بوصف صاحبها و
اما لكونها مفيدة معنى بديعا وافعه موقعا حسنا اما على تقدير الشرط ففى
الكشاف فى سورة الفرقان ان من المفاجاة بالاحتجاج وكذا لزام حسنة رائعة

الفاء فى قوله فتوبوا للسببية لا غير لان الظلم باتخاذ العجل سبب للتوبة ولازم لها
والفاء فى فاقتلوا للتعقيب اى فاعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم على ان الله تعالى
جعل توبتهم قتل انفسهم وجاز ان يكون المعنى فتوبوا فاتبعوا توبتكم القتل
على ان القتل تتمة للتوبة تابع لها واما الفاء فى فتاب فمتعلقة بمحذوف فاما خبر
شرط مقدر اى فان فعلتم فقد تاب عليكم وقد يكون الخطاب فى عليكم جاريا
على ظاهر الخطاب فى معشر موسى واما عطف على مقدر اى ففعلتم فتاب عليكم
وقد يكون الخطاب من الله تعالى على طريق الالتفات من الغيبة فى قوله واذ قال
موسى لقومه وقال ايضا الفاء فى قوله تعالى فانفجرت منطقة بمحذوف اى فضرب
فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرناه فى قوله فتاب عليكم وهى
هاهنا فصيحة لا تقع الا فى كلام بليغ انتهى كلامه والمختار فى كل باب العطف
لفظة التقدير ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضى المتصرف الامع لفظ قد او
اضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان تقدير الشرط بنا فى عند كون الفاء فصيحة
وابداه بعضهم بالنقل عنه والصواب خلافه لان العلم عندهم فى الفصيحة
قول الشاعر، قالوا اخراسان قلت صبرا دنيا، ثم الفعول فقد جينا خراسانا
وهو بتقدير الشرط اى فان صح ما قالوا فقد ان القول لانا جينا خراسانا فيل
ولواذ فى اختصاصها بتقدير الشرط كما توهمه عبارة الكشاف لم يبعد وقد يقال
هذا كلام مبهم مدفوع بقوله كما ذكرنا فانه اشارة الى الوجهين فقوله وهى على
هذا اراد به ان الفاء على كونها منطقة بسبب محذوف شرطا كان او غيره تسمى
فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها عن محذوف واما وصفا لها بوصف صاحبها و
اما لكونها مفيدة معنى بديعا وافعه موقعا حسنا اما على تقدير الشرط ففى
الكشاف فى سورة الفرقان ان من المفاجاة بالاحتجاج وكذا لزام حسنة رائعة

وحذف المسند اليه والمسند وغيرهما مفردا او جملة وبين فيها ايضا طرق تطويله بنوعيه
كالاسناد وتذييل المسند اليه او المسند بما يتعلق به وتعقيب جملة باخرى موكد لها
مثلا كما اشرنا اليه آنفا واللام في لبين فهمها موطئة ومع لتعرفن جواب القسم المقدر
والمعنى لبين كنت فهمت تلك الطرق كما مر حقها فلا محالة تعرف كلا من الوجازة والاطناب
منفاوتا زيادة ونقصانا على مراتب لا تكاد تنحصر وتعرف ايضا مع فيل في وصف
البلغاء من انهم يانون تارة بالكلام في غاية الاطناب وتارة في نهاية الايجاز كانهم يرون
الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا افراد كل زكية تشير بها بروز من بلاحظ محجوبة بموشر
عينيه خوفا من الرقباء وقوله وفي الملاحظ نصب على المصدر اى يوحون بعض يشيرون
وكما نليت عليك فيما سبق تلك الطرق ذكرت ههنا ايضا مقامات مقتضيه اياها قد
ارشدت بذكرها الى مقامات اخرى تناسبها في اقتضاء الاختصار والتطويل فعليك
برعاية المقامات ومقتضياتها اذ لكل شانت كالاوساط الذين لا حاجه لهم الى تلك
الكنايه ولا يلحق كلامهم مدح ولا ذم بل هما صادف من اختصارك وتطويلك موقعه الذي
به حمدت في باب البلاغة وعالم بصادفه ذم وبسببه كل ايجاز اذ ذاك عيبا وتقصيرا انه
عي في الكلام وقصره اى جعله قصيرا وبسببه كل اطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر في كلام
وطوله بلا طايل والتطويل ههنا محمول على المعنى الاصطلاحي وقوله طرق الاختصار والتطويل
محمول على المعنى اللغوي والعلم في الايجاز اى المثال المشهور في باب الايجاز قوله
علمت كلثة يقال فلان علم في هذا المعنى اى متشهر به فان قلت الايجاز بالقياس
الى الكلام الاوساط فما كلامهم ههنا حتى يقاس هذا عليه قلت ذلك معلوم نوعه وان
لم يكن معلوما بحسب شخصه فانا نعلم قطعا ان المعاني المنظومة تحت قوله تعالى في الفصاص
حيوة لكم اذا ما الاوساط دون ما بعدها اطول منه الابرى الى كونه اوجز من
اوجز كلامهم عند بلغائهم في هذا المعنى قوله واصابته اى اصابة قوله تعالى في القصاص

حيوة محل البلاغة بالايجاز الذي فيه يظهر بفضله وزيادته على ما هو اوجز كلام عندهم
في هذا المعنى اعني قولهم القتل انفى للقتل وذلك من وجوه اقلها الحروف فان الملفوظة
في قوله عشر اذا لم يعتبر التنوين حرفا عاطفة وفي قولهم اربعة عشر كذلك اذ في كل فصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل فان القتل ظلما ادعى للقتل
عدم كما حتياج في قوله الى تقدير بحسب المعنى فان تقدير متعلق الجار اعني في الفصاص
مجرد رعاية قاعدة لفظية فهو من قبيل ايجاز القصر ولا بد في قولهم ان يقدر انفى
من تركه ما في تنوين حيوة من التعظيم او النوعية صنعة الطباق بين الفصاص
والحيوة النفس على ما هو المطلوب بالذات اعني بالحيوة فان نفي القتل انما يطلب
لها لا لذاتها جعل نقيض الشيء منيعا له بابراد لفظة في الخلو عن النكرات مع
التقارب فانه لا يخلو من استبشاع فلا بعد في كون رد العجز على الصدر حيث يكون
مستساغا عذوبة اللفظ وسلاسته حيث لم يكن فيه ما في قولهم من تو الى كلمات
الخفيفة اذ ليس في قولهم حرفان متحركان على التوالي الا في موضع واحد ولا شك انه
ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان ان كون القتل انفى للقتل من
حيث انه فصاص لا من حيث انه قتل وقد صرح بهذه الجهة في قوله دون قولهم
قوله ومن لا يجاز هذا ايضا من ايجاز القصر وقوله ذما بالا حال من المستتر في
الخبر اى قوله ما رئي للمنفس كائنا بين من لا يجاز حال كونه يذهب فيه الى ان المعنى ما ذكر
واما مفعول له لمضمون الكلام اى بعد من لا يجاز للذهاب الى ان المعنى على ان يكون
المراد بالمنفس الضالين الصابئين بن النفوي بعد الضلال واحترز بذلك عن المعنى
الآخر وهو ان يحمل المنفس على حقيقته ويجعل اثبات الهدى لهم من قبيل قولهم
للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك على قصد الزيادة والاثبات اذ ليس فيه على المعنى الآخر
ايجاز يعتد به وقوله لما ان الهدى يقابل لكون المعنى ما ذكر وفسر الهدى بالهداية

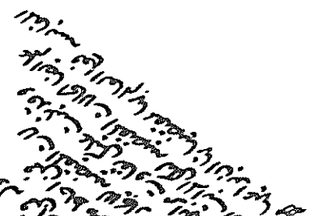

فلا معنى لذكرها مفصلة وخص بالذكر طي الجمل ولاطيها لانها العمدة في وضع هذا
الباب وان وجد لها يجاز ولاطناب بطي المفردات ولاطيها ايضا بل قد يوجد لها يجاز
بلاطي اصلا وبسبي الايجاز قصر وقوله ايجازا واطنابا مفعول له وقبل حال بناء على انه قصد
في صدر قانون الخبر بالطي واللاطي وانما لم ينعرض للمساواة لانه لا فضيلة لكلام الاوساط
فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كما سيأتي وكلمة ضمنا في مقام العايد
الى المبتدا اعني الحالات المقتضية كانه قال يستغنى بذكر اي بالعلم المحيط بما سبق عن
بسط الكلام فيها اي في تلك الحالات وذكر لانه قد ذكر فيما تقدم طرق لا يجاز على الاطلاق
كطي المسند اليه والمسند مفردا او جملة وطي المفعول ونحو هو كطي السوال الذي هو جملة
في بعض القرآن وذكر ايضا طرق الاطناب على الاطلاق كتقييد المسند بالتوابع وتقييد
الاسناد بشيء من القيود وذكر متعلقات المسند وكذكر الجملة المتعلقة بما قبلها اما كبدا
وبيانا او بدلا فقد سبق في ايجازات بطي المفردات والجمل وقد سبق ايضا اطنابات
بذكر المفردات والجمل وبقي هناك ايضا حالا لانها المقتضية اياها فمن ضبطها استغنى عن
البسط هنا لانه يعرف ما عداها بالمذكور بالمقايسة عليه لو [illegible] فلكونها نسبيتين لا يثبت
الكلام فيها بوجدان لا يجاز ولا طناب امران نسبيان ضرورة ان الكلام انما يوصف
بهما بالقياس الى كلام آخر محقق او مقدر ولا شك ان كلا من النسبيتين لا يتحدد ولا ينضبط
الا بتعيين المنسوب اليه وليس لنا كلام على مقدار معين بحسب نفس كل مركون منسوبا
اليه لما قبل كل كلام يفرض فانه يصلح لذلك فمن لا يتناول الموجز عن المطنب بحيث يحكم على
هذا الكلام بانه موجز لا مطنب وعلى ذلك بانه مطنب لا موجز فان كلاما واحدا اذا نسب
الى آخر وانصف بالايجاز فانه بعينه اذا نسب الى ثالث يتصف بالاطناب فعلم ان
لا مجال فيها للضبط والتعيين مبنيا على التحقيق الصرف بل لا بد من ترك التحقيق
والبناء على امر عرفي هو جعل كلام اوساط الناس اعني الذين لا بلاغة لهم ولا ضده

ولا عي ولا فصاحة منسوبا اليهم ومقيسا عليه فانه وان لم يتعين لذلك بحسب التحقيق
الآن لوساط لما كانوا الاكثر من الطرفين كان كلامهم عما يجري متعارفهم في تادية
المعاني مشهورا بين الناس هو امر عرفي معروف الوجه معلوم الطرفين فناسب
ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه ردا الى جهالة كما توهم وبما
اندفع ايضا ما يقال من ان كون الشيء نسبيا لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام فيه الا بذكر
التحقيق فان له اضافيات كثيرا ما تحقق معانيها الا انه يحتاج فيها الى التفويض
لما اليه كالاضافة على الوجه الذي قرر في علوم اخر نحو مثل جعل باجر على انه بدل
من البناء وقوله مقيسا عليه ثاني مفعولي جعل وقوله ولا بد من كلمة اعتراف بذلك
جملة معترضة اي لا بد للمنصف من كلمة اعتراف بوجود كلام كلوساط بل لا وجود لكلام
لفقد استيهان فيما بين الناس كما مر فيصح البناء عليه وانما قال لا يجد منهم ولا بد منهم
لانه ليس لهم في ذلك اعمال دوية ولا رعاية نكتة بل اكتفوا فيه بمجرد دلالات وضعية
فلا محل لهم فيه فهم ولا مذمة ايضا لكونه وافيا بما هو مقصودهم من امور دينهم
او دنياهم نعم اذا نسب ذلك الكلام الى مراتب البلاغة عد كاصوات الحيوانات
واذا صدر مثله عن البليغ لداعي ضرورة راعى فيه تجريدا عن النكت لمطابقة الكلام
وبذلك يبرئ عن كل ما صوات كما سبق في صدر الفصل كما قال وفي نسخة متعارف
الاوساط تميزا له عن كلامهم الذي تكلفوا فيه بتقبيل او نكتة وقوله بأقل من عبارات
متعارف كلوساط بيان ول ايجاز الحذف وايجاز القصر الذي لا حذف فيه وفي قوله
سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل تصريح بان لا يجاز وكذا
لا اطناب يختصان بطي الجمل ولا طيها بل يكونان ايضا بطي المفردات ولا طيها كما ذكرناه
وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعني في الفنون الثلثة
ومباحث الفصل والوصل اذ قد تبين فيها طرق اختصار الكلام باطناب الاسناد

مطلقا بمنزلة المكرر بقوله فلم يحمل التشبيه بفتح الهاء اى اتبعه واوقعه في المشقة
قوله الا ان ترك الواو في النفي وفي كلا ثبات ارجح متعلق بقوله كل ان تقول الخ
وهذا الجمع بيان او توكيد للانتظام في سلك المضارع المنفي وكان التصريح بترجحان الترك
فيهما دفع لتوهم عدم رجحانه في احد المثبت الاتي الى عادته حرف الجر في كلا ثبات
قوله بحسب المصدرين اي بتقدير الفعل كحصل فيكون الظرف ح جملة فعلية فطعا او
بتقدير اسم الفاعل كحاصل وح ان لم يكن بعد اسم مظهر يصلح ان يرفع به كقولك جاء
زيد عا فرسه كان معربا قطعا وان كان بعد ذلك احتمل ان يكون معربا بان ينتصب
اسم الفاعل عا الحالية فليعمل الظرف في الظاهر لاعتماده وان يكون جملة اسميه قدم
خبرها فقوله وان لا يكون شامل للافراد ولكونه بتقدير جملة اسميه ولا شك ان تقدير
كل جملة اسميه متفرع عا تقدير اسم الفاعل فيصح ح قوله وتردد لذلك بين ان يكون واردا
عا اصل الحال وهو عا تقدير الفعلية وكل فراد وغير وارد عليه وهو عا تقدير الجملة
نعم يلزم حمل كلامه عا خلاف ظاهره في توزيع الورود وعدمه عا التقديرين والمتبادر
من قوله فدجاء كالمران انهما متساويان كالمباح والمشهور ان ترك الواو ارجح قال
الشيخ عبد القاهر اذا جعل نحو عا كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو كقولك خرجت مع
البازي عا سواد وقد يكون مع الواو كقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من
الارض موماة وبيدا اتملق والتتمة في علة ترك الواو امتناع دخوله عا تقدير كان زيد
ورجحان الترك عا تقدير الفعل امكن واما رجحان دخوله فيها تقدير كل سميه فقط واذا
لم يكن بعد الظرف مظهر كان رجحان الترك اظهر كما في قوله فخرج عا قومه في زينته
ثم من عرف عقب الكلام السابق بهذا البحث لتعلقه بالجملة الحالية المصدرة
بالواو والمنع من عرف ان السبب في تقديم الحال عا النكرة دفع كالتباس بالصفة
تنبيه لجواز ابقاع الجملة مع الواو حالا من النكرة بلا تقدم اذا التباس ههنا اصلا لامتناع

فاذا اريد الحال عن النكرة وجب لعدم الرجحان
اما اذا اريد الثبوت ان
النكرة واما تقدم الحال
عليه فدرس

دخول

دخول الواو عا الصفة كامر ونبه لمزيد جوان اذا كانت تلك النكرة في سياق النفي
فانها لعمومها وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة فهذا الاعتبار منضما الى اعتبار
انتفاء الالتباس يعرف مزيد الجواز ونبه ايضا لوجوب الواو في نحو جاءني رجل
وعا كتفه سيف اذا اريد الحال دفعا للالتباس ولوجوب تركه فيه اذا اريد الوصف
لامتناع عطف الصفة عا موصوفها البتة واما قال فتاءل لينعرف به بطلان قول
من ادعى خلافه وقد سبق منا تحقيقه هو واما ليس افاده بالذكر اذ ليس من
قبيل الافعال الداخلة عليها النفي مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو فيه
ارجح ولا من قبيل كل فعال المتصرفة المنفية للنفي كالبي وامتنع حتى يلزم فيه قدم كون
الترك ايضا ارجح بل هو فعل دال عا بقي في الحال صريح فلا مجال لقد لكنه لما قام مع خبره
مقام الفعل المنفي اذ ليس زيد منطلقا في قوته لا ينطلق زيد كثر ذكر الواو وتركه ايضا
الآن ذكره ارجح بحسب الدليل واد ورد في كل سنعال وذلك لان الجواز للواو هو
النفي وهو في ليس ذاتي وفي الفعل المنفي بالاداة عارض وقد يقال ان ليس بمنزلة
حرف النفي والجملة اسميه بعد في الحقيقة فلذلك كان ذكره ارجح لكنه يقتضي ان يكون
الترك في صور معدودة ملحقة بالنوادر لا في صور كثيرة كما دل عليه كلامه وقوله
اذا جرى وصف بالجلادة في كل ستيفا نجت اذا جرى في كفه الرشا، لم يبق في
البيت شئ من الآتي هذا وقد قيل ان قوله ليس فيه آت مفعول ثان لها لا حال اي
جعل القليب كذلك عا قياس قولك تركت زيدا ضربا اي صيرته ضربا
واما الحالات المقتضية لطي الجمل عن الكلام ايجازا ولا طيها اطنابا اراد بالكلام
الخبر وجمع الجملة نظرا الى تعدد الموارد فان المطوي في موضع واحد لا يجب ان يكون
جملا بل قد يكون جملة واحدة وقد يكون جملتين او اكثر وجمع الحالات نظرا الى اقسام
الايجاز وكل طناب بحسب مراتبها وذكر الحالات مجملا لانه احالها جميعا عا محل عائد
الى اصل الحال بما قد مر الجار والوصل الفصل
قوله
وهم بقي واما الحال المقتضية كذا في كتاب واعلم
هذا النسخ كما يوجد فيها
تقدم منه نور الله تربته

نحمل رجع على المتعدى والكل ضعيف واصلاح المنطق كتاب لابن السكيت في فصيح
اللغات ولا غفال كتاب لابي علي الفارسي في النحو قال مسيب بن علس نصف نهارا
نصف نهارا بنصب النهار من نصف الشئ بلغت نصفه والمراد طول مكثه تحت الماء
وآخره ورفيقه بالغيب لا يدري اي لا يعلم ما ذا حال الغواص وفي الصحاح برفع
النهار من نصف الشئ بعض النصف فالجملة الحالية ح خالية عن الضمير ايضا فاحتاج الى
ان قدر الواو محذوفة اي والماء غامره اي ساتر وجنان الليل ظلامه وسرع ما آب
اي رجع قوله مضوا هو من ابيات يرثي بها الشاعر بنيه ويذكر سرعة انتقالهم قبله
والتواع النزول من التبر في آخر النهار للترويح وبقار واع اذا دخل في وقت العشاء
وغالهم اي اهلكهم والغدر بسكون الدال وفتحها ما قدر الله تعالى من القضاء وقوله
لارتفاع قبله متعلق بدخلوا والبيت لخالد بن يزيد بن معاوية والورق البيض الدراهم
المضروبة وكان ناقة اي ولقد وجد فيما مضى حال كونه لا ينسب الى اب وقبل ناقصة
والواو زايد بين اسمها وخبرها لتاكيد الثبوت كما تزاد لتوكيد لصوق الصفة لموصوفها
وكذا الكلام في وكنت وما يتهنهني الوعيد يقال نهنهت الرجل اي كففته وزجرته
اقادوا من دمي اي مكنوا ولي القتيل من دم وجب حال من اقاده لعبيد مكنه من
القود الا ان ترك الواو ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز كمر بن معاوية وانما كان
القود القصاص ص
الترك ارجح نرجحها للاصل على النهج مع تائيد الاصل بان موجب الحال ترك الواو
والفعل الماضي منفيا ومثبتا مبتدا اخبره منتظم في سلك المضارع فان قيل ذكر
المنفي مستدرك لاندراجه مع المضارع المنفي فيما ورد على اصل الحال دون نهيها وشذ كثيره
اباه في الحكم وسكون الترك اولى اجيب بانه لم يمثل فيما سبق الا بالمضارع المنفي فكانه
اراد ان يجمع بين فسمي الماضي ولا يفرق بينهما في بيان حكمهما ح لورودوه لا على النهج
الحال بعض مع ورودوه على اصلها الذي هو التجرد ح فلحرف قد وذلك لانه في حكم

حرف النفي من حيث ان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخل قد عليه
قربه من الحال وانتفى عنه ذلك لاحتمال وقوله ح يصلح للحال منظور فيه لان كلمة قد
تقرب الماضي من حال بعض الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بعض ما يبقى كبقية الفعل
فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه بحسب عاملها قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد
يكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكر غلط نشا من اشتراك لفظ الحال والجواب ان الفعل
اذا وقعت قبله المالة اختص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحالتها
بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها
الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد ح قد يكون مستقبلا بالقياس
الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد وقد ركب
فهمنه تقدم الركوب على المجي فلا يفارق الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربه الى
زمان المجي فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجي في
الدوام واذا قلت جاءني زيد يركب دل على تقارنهما وقع بظاهر صحة كلام القوم في هذا
المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن اني
لو صدرت بها تبادر منها كونها مستقبلة بالنسبة الى عاملها وح يجب ان يقول
قوله من زمانك بالزمان الذي اعتبره المتكلم في عامل الحال وكل ان تقول ان عاملها
قد يكون مفترنا بزمان التكلم فاشترط هناك لفظة قد للتقريب وفيما عداه طردا للباب
فلا يحتاج الى ذلك اقول هذا واما ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي حالا
بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال وعلى هذا تراعى زمان التكلم
فاحتيج الى ادخال قد المقرب الى الحال لتكسر سورة ذلك التنافي فبزول الاستبشاع فما
لا يلتفت اليه ذو طبع سليم ولا انتظام في سلك المضارع معناه جواز كمر بن معاوية مع زمان
الترك كما سيصرح به وذلك للاشتراك لعلة فدخول الواو على المضارع المنفي وعلى الماضي

وقيد الفصل مثلا فالجملة الحالية اذا لم تكن متحدة بالجملة السابقة عليها اتحادها اذا كانت
حالا موكدة ولا شك انها غير منقطعة عنها بالكلية لوجود الجهة الجامعة بينهما بتنزيلها
منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فلا يبعد ان تدخلها الواو الدالة
على الجناح وكمال التقاوم اسنفلا لها في نفسها وتربطها بما قبلها ربما ارتباط
كما يدخل بين الجمل المتوسطة بين غايتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال ثم انه جعل لا ريب فيه
ههنا حالا موكدة وجوز فيما تقدم كونها جملة موكدة للجملة الخ قبلها ايضا ولا يخفى جريان
بعض الوجهين في الشبه فيه وانما قال لجهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى تعدد موارد الحال
كما مر كما يرى في نحو جاء زيد يقاد الجناب بين يديه فان مجيء الجملة ليست متحدة بالكلية
ولا منقطعة عنها لان المجيء يناسب قود الجنائب والضمير في يديه يربطها بالسابقة وكذا
الحال في وسيفه على كتفه وقوله يبسط خبر لكن فان قلت ما ذكر يجري بعينه في الجملة
الواقعة صفة فيلزم ان يجوز دخول الواو فيها قلت لا ان يقول ارتباط الصفة بالموصوف
لاشكل انه اقوى ولا يلزم من الجواز هنا الجواز هناك وقد سبق تجويز بعضهم ايراد الواو
لتوكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انه لم يشتهر كون الواو للحال وقد نفرناه
بدليل ظاهر يكتفى به في مباحث كل لفظ والجملة اذا وقعت حالا فحكمها في دخول الواو
عليها فيما سبق من احكام الخمسة فقد تمتنع وقد تجب وقد يجوز اقامع التساوي واقامع رجحان
احد طرفيه فبعد تمهيد القاعدة شرع في تفاصيل ذلك وقال الضابط فيما نحن بصدده
اي من دخول الواو وعدمه في الجملة الواقعة حالا المستقلة اذ قد ظهر ان الموكدة يمتنع فيها
الواو وقوله لان كل سمية كما نعلم دالة على الثبوت انما يصح اذا لم يكن خبر كل سمية جملة
فعلية نحو زيد قام فانه كقام زيد يفيد التجدد كما مر فكانه بنى الكلام على ما هو كالعدم كما هو غلبة
في كل سمية فالجملة الفعلية واردة على اصل الحال بالاطلاق فإذا كانت على نحو ما ابتدا
بان يكون منفية لبست في حكم المنفية كان فعلها مضارع منفي كانت متمكنة في الحالية

فرينة من الحال المفردة جدا فالوجه فيها ترك الواو جريا على موجب الحال من استغنائها
عن دخولها وانما قلنا ليست في حكم المنفية احترازا عما اذا كان فعلها ماضيا
منفيا فانه في حكم المنفي كما سياتي ولذلك لم نمثل ههنا الا بالمضارع وقد نبه بقوله
او بعد وقرينة على ان الحال قد يكون سببيا كما يكون فعليا عاطفة المسند والوصف
وقوله لا كل سمية اشارة الى ان دخول الواو في المضارع المثبت كالممتنع لخلوه
الحال اذا اجري على ظاهره واما اذا قدر مع مبتدا فدخول الواو جايز ومسموع كثيرا
منه قوله تعالى تؤذونني وقد تعلمون وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر
نجوت وارهنهم مالكا وذلك ان يكون اسمية في الحال غير الموكدة انما قيد بذلك
لان كل سمية واردة على اصل الحال الموكدة وخص هذا التقييد بالاسمية ولم يقل
فيما سبق وذلك ان يكون فعلية في الحال غير الموكدة لان الموكدة تقع اسمية ومفردة
ولا تقع فعلية اصلا فالوجه الواو وذلك لان خروجها عن اصل الحال يوهم انها
ليست حالا فاحتيج الى رابط دال عليه خصوصا اذا كانت كل سمية منفية خارجة
عن نهج الحال ايضا وقوله ما جا كخلاف هذا الاصور معدودة الحقت بالنوادر
بوكد قوله فالوجه الواو ويقرب ان المراد به رجحان دخولها حيث يكون تركه قريبا
من المعدوم كان دخولها من بين الدين والنحاة اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو
في كل سمية مطلقا وبعضهم اذا كانت في تاويل مفرد نحو فوربي انه لحق مثل ما انكم
تنطقون اي مثل نطقكم وبعضهم اذا كان ضمير ذي الحال في صدر الجملة كالامثلة
المذكورة في الكتاب سوى الثالث منها الى غير ذلك ومعنى عوده على ما بدئ به ان
رجوعه الى ما ابتداء على ان البدا مصدر بمعنى المفعول ومحصوله انه ارجع الضمير
الذي جا منه وقد يتوهم ان عوده مرفوع على انه فاعل رجع مجازا او بدل اشتمال
المستتر فيه او منصوب على الحالية بمعنى عايدا او على المصدرية او على انه مفعول به بان

الاول بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول معتدا بذلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيأت والصفات الازمة امر معلوم ولما كان الاصل في النوع الاول هو الثبوت وجب ان يعبر عنه بعبارة تدل على الثبوت واللزوم كالصفة المشبهة نحو بينا وشفيقا وسخيا جوادا وبطلا شجاعا وجالس بمنزلة عربيا ونحو قائما انما يقع حالا موكدة اذا اقترن به ما يدل على ثبوته كقوله بالقسط ولما كان الاصل في النوع الثاني هو اللاثبوت وجب ان يعبر عنه بما لا يدل على الثبوت واللزوم كاسم الفاعل والمفعول فانهما لا يدلان على الزمان معناهما الموصوف فما بل يعبر بهما عما لا طلاق عن الصفات المتبدلة وبهذا الابنائي ما تقدم من ان الاسم سواء كان وصفا او غيره اصله ان يدل على الثبوت لان معنى ذلك انه لا يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل فالثبوت هناك بقابل الحدوث والمراد به ههنا اللزوم وقد يكون الحال المنتقلة اسما غير مشتق كزيد طينا ونسجه اذ ليس فيهما هيئة غير لازمة نحو وعنبه ان يقال جاء زيد طويلا ابريدان من صفات لازمة لا فابين مع تقييد المجيء بها والثاني بل الذي اشار اليه مثل ان يكون زيد في سن الفتوة او كخياط فبحدث له طول او قصر ومثل ان يحدث له سواد او بياض بسبب من الاسباب الطارية وقوله وذبحها في كلام ان يأتيا عاريين عن حرف النفي وذلك لان المقصود من الموكد تقرير الصفة التي تفهمها الاسم ومن المنتقلة تقييد الفعل بهيئة مخصوصة وما دخل عليه حرف النفي انما يدل على نفي الصفة والهيئة فان قيل الصفة المنفية قد يراد تأكيدها وكذا يقيد الفعل بها قلنا المقصود من الحالين تقرير ثبوت الصفة والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت حقيقية او اعتبارية فان انتفاء الصفات والهيئات قد لا ينضبط ولا يتحصل فلا بد ان يعبر عنها بما يدل على الثبوت فان قلت قد يفهم من نفي صفة او هيئة ثبوت اخرى كما يفهم من نفي الركوب ثبوت المشي وبالعكس وح كان النفي منضبطا متحصلا قلت ذلك بطريق اللزام والالتزام

في نهج الاستعمال ما يدل صريحا على ثبوت الصفة او الهيئة المنفيين فلا يجانف هذا النهج في البلاغة وان جازت مخالفته بحسب النفي نحو لا ان بين الواو وقبل لما ذكر من ان النظر الى كون احدهما غير الاخر يقتضي عدم دخول الواو وانما قال اصلها العطف لانها في الحال ليست لعطف شيء قال في الكشاف واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فان قلت قوله بقي الحق بينا يدل على ان ذا الحال هو الحق وليس كذلك بل هو عند الجمهور ضمير المفعول في العامل المقدر اعني أجقه وأثبته وعند الاخفش ضمير الفاعل فيما اختاره يقدر في قسم النحويين قال أحق التقديرات في زيد ابوك عطوفا فالحق عطوفا وفي هو الحق بينا يبعد وابينا قلت لما كان ذلك الضمير عبارة عن الحق صح جعله ذا حال نحو ولجزء ليس موصوفا لدخول الواو لانه يخبر عنه كالوصف بالموصوف وقد سبق تقرير وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في غير كلما أي نحو والتحقيق فيه اي فيما ذكرنا من ان حق النوعين ان لا يدخلها الواو فقوله الا بعد ان يكون مناك اي في موضع انتظام كلام يتعلق معنوي ينتظم بذلك التعلق معاني الكلمات وذلك لان المباني الاعرابية وضعت دالة على معان مقصودة تطرأ عوامل لولا تلك الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا وجدت الاعراب في موضع قد تبنا ولم يتبينا بدون الواو بطريق لاصاله دون التبعية كان ذلك دليلا على ان مدلول تلك الكلم المعربة يتعلق معنويا بمدلول غيرها من الكلم المنضمة اليها فلا يحتاج الى تكلف تعلق آخر كالواو مثلا والحال كذلك فان لها اعرابا اصليا بدل على كونها هيئة لذي الحال وقيدا لعامله او موكدا لما دل عليه ذو الحال حقيقة فحقها ان تكون بلا واو مفردة كانت او جملة لان الجملة الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة محلا فقط وقوله لكن النظر اليها اعتذار عن دخول الواو في الحال اذا كانت جملة بيان ذلك ان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بافادة فاية من النسبة الناقة بين طرفيها وان كانت غير مستقلة باعتبار عارض لها من وقوعها موقع المفرد

وقال الزجاج والعامل هو الذي كان حالا معنى وقت نسبة هذا اللفظ الى زيد لا الى كل من ضرب وانما قال ذلك لان المقصود الاخبار عن ضرب زيد في ذلك الوقت وليس المقصود الاخبار عن ضرب كل احد في ذلك الوقت

وان الاعراب انما يكون لانتظام كل بعض مع غيره حتى يصير الكل كالكلمة الواحدة

ح

وتنصب في كلا خبري لا دانه الى كوخلاف في كل سببه والفعليه سواء كان الفعل مشتغلا بضمير
ما اضمر عامله كقولك زيدا القيته وعمرا مررت به او بمتعلقه كقولك زيدا اكرمت اباه وعمرا
ضربت غلامه وقد نبه بما ذكر على ان التناسب في كل مشتغل بالضمير او المتعلق يراعى في
الجملتين ايضا وقوله امثال ذلك يريد به ما سبق في علم النحو من امثله كل ضمار عائد على
التفسير او اراد امثال ما ذكر هنا من كل مثله مطلقا والثبوت في كل خبري اي وارد
عدم التجدد في كل خبري وفاين لفظ بعد تقوية الثبوت المستفاد من فاعد دفعا لتوهم
قصد الحدوث به وقيل دفع لتوهم كون الجمله حالا وعليه اي وعلى كون المراد باحدهما
التجدد وبالاخرى الثبوت وان لم يكن العطف بالواو وفي قوله سواء عليكم احدثتم ام لم
لهم ام لم تحدثوا عليكم صمتكم استعار بان الهمزه وام داخلتان بحسب المعنى على المستويين
وقد يقال المستويان هنا مضمونا الجملتين كانه قيل اهذا واقع ام ذاك طلبا للتعيين
ما علم يشونه على كل حال اذا خبرهم امر لهم اي اصابهم مكروه وضر فانه وقت الدعاء
ولا لجاء الكشف اللهم اي اجدك بالتخفيف من الجد المقابل للعب وقد يروى بالتشديد
من التجديد المناسب للاحداث وقوله لسبعادا مفعول له لما دل عليه الكلام اي فالوا
ذلك لسبعادا له وما اعظم كيد الشيطان للمقلدين فيه اشاره الى ما هو المختار عند من الاشاعرة
عدم جواز التقليد في كل عقائديات والى انه يفضي الى التقليد في امور ظاهره البطلان كما
مولاه في تقليدهم آباءهم في عبادة ما مثل الى ما قبل كل آيه اي قوله اذ قال
ابرهيم لابيه وقومه ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين
قال قد كنتم انتم وآباؤكم في ضلال مبين قالوا اجئتنا بالحق فباحري ان نلحق به الكلام
في الحال المجيئها بيان لوجه مناسبة الحال للفصل والوصل واللام متعلقه بخبر المبتدا
اي الحاق الكلام في الحال بالكلام فيهما ملتبسا باحدى المجيئها ومن الواو وقوع للعاطفه كما
اشرنا اليه وسيصرح به ولفظ ان اما ظرف او مصدر وقوله مع الواو حال اي مقارنة لها

وقوله لامعها معطوف على مقدر اي وجبه اخرى مجردة عن الواو وجعل لا من بعض غير
حتى يكون لامعها حالا ايضا بمعنى غير مقارنة نحو شه ان ما بعدها اعني معها لا يصلح ان يكون
مضافا اليه والكلام في ذلك اي في ان الحال في اي موضع يجب بالواو وفي اي موضع يجب تجريدها
واراد بقوله حال بالاطلاق انه اذا اطلق لفظ الحال انصرف اليه وهو الحال المنتقلة
الكثيرة الاستعمال فاذا اريد به الحال الاخرى قيد بالموكدة واراد بالاصل في الكلام ما هو
الراجح في الاعتبار بحسب المناسبة وبالنهج في الاستعمال الوجه الواضح الذي يجري عليه
الاستعمال ومن ثم قيل الاصل مدلول الدليل والنهج مختار الاستعمال وقد يقال الاصل
ما تعلق بالمعنى والنهج ما تعلق باللفظ وفاين لفظ معا انه لولا ما لربما توهم ان لكل
منهما نهجا واحدا كما في قولك لهما درهم اي لكل منهما واذا قيل معا تحقق وحين النهج بلا
مع كون الاصل متعددا وقوله فاصل النوع الخ قدم بيان اصل الموكدة بعد ما اخر ما في
الذكر لان المعتبر في بيانها الثابت وفي بيان المنتفيه الانتفاء قوله وصفا نابنا اي
لازما لا يتغير وذلك لان الحال الموكدة ما يقرر مضمون اسم واقع في الجمله السابقة سواء كانت
تلك الجمله اسميه او فعليه فان الموكدة قد تاتي بعد الفعليه ايضا كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا
عربيا فان عربيا يوكد مضمون الضمير الراجع الى القرآن الذي يفهم منه كونه عربيا وكذلك
فاعيا بالقسط يوكد مضمون لفظ الله في يشهد الله اذ يفهم منه القيام بالقسط ولا شك
ان الوصف انما يوكد مضمون كلام اذ كان من كلام وصاف اللازمه لبدن عليه كاسم ضمنا فاذا
قرن به اكد مضمونه نحو بما قررنا يخص ان الحال الموكدة لا يجب كونها يقرر مضمون جمله
عقدت من اسمين لاعلى ما قيل ما يبعد ان يجعل كونها كذلك شرطا لوجوب حذف عاملها ولو
فسر الحال الموكدة بما يقرر مضمون الجمله السابقة مطلقا لزم ان يكون نحو ولوا مدبرين و
لا تعثوا في الارض مفسدين و تبسم ضاحكا ممن لم يجعلها بمعنى المصادر احوالا موكدة مع
انها ليست صفات لازمه اذ يجب ان يكون وصفا غير ثابت وذلك لان المقصود من النهج
العلم بالايمان بها والاحتراز عليها شبه ذلك في البيان والكشف بشهادة الشاهد فاعيا بالقسط مفهما للعدل

الذين كفروا فوله وكون ما عقيبه الظاهر وكونه الاانه وضع المظهر موضع المضمر لايقال
بين بوزين الحدبين جامع هو ذكر العلوم وكل ساس في سباق كل منهما وكذا في كلية الخال
انه هو اية للمتقين وغير نافع للذين كفروا لانا نقول ان المقصود بيان حال الجهال مطلقا
لا بيان حالهم بالقياس الى كتاب سيبويه وكونه اساسا ولهذا اطلق الجهل وفاوسوا
ما لم يعلموا ولم يقيده بكتابه واما ذكر العلوم ومطلق كل ساس فهو ذكل التعلق البعيد
وكذا الحال في كلية لان المقصود ان لا نفع في كل انذار سواء كان بالقرآن او غيره
بخلاف منفق بالجر اي اخرج من ذمتي العقلاء ملتبسا بخلاف حاله الحاصل اذا نكر وفي
قوله مونا اشارة الى ان ذكر بين الجمل معا بلا عاطف ليس بسيخ ايضا لكن الخطب هين
امون اذ هناك يجمع في الذكر ودلالة على الاجتماع في نفس الامر بالواو وههنا مجرد الجمع في
الذكر لا والذي هو عالم كله لا ردما زعمه الجبيبه من اندرس سواه كما حكاه في البيت
السابق زعمت سواكي عفا الغداة كما عفى عنها طلال بالتوى ورسوم والخطاب في
سواك للنفس اي ادعيت ان سواك اندرس كما اندرس اثار دبادها بذكل الموضع جواب
القسم في البيت الذي بعده مازلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف
سواك لخوم وفي قوله بين مراد النوى وكرم ابي الحسين اشارة الى انه من عطف
المفرد على المفرد وان الجامع شرط فيه ايضا كما مر وما يقال من ان كرم ابي الحسين له حلا
او ان مراد النوى دآء وكرمه دواء مما يخ سماجته قوله ليعلم ما بيله هو امثال للتوسط في
المفردات لان كله ما موصوله لا استفهامية الآن توسط لكل المفردات باعتبار الجامع بين
الجمل الواقعة صلات وقوله ان كلا براز مثال للتوسط في الجمل وغير ذكل اما مرفوع
عطفا على ما يتولو اما مجرور عطفا على قوله وانا لم يتعرض لامثلة التوسط بازاله لوضوحها
لانها قد تقدمت مستوفاة واعلم ان الوصل من محاسنه ان يكون الجملتان متناسبتين
بريد ان التوسط بين كمال كوصال وكو نقطاع يصح العطف بين الجملتين في فن البلاغة

كما مر وان التناسب يورث حسنا زايدا عما يقتضيه اصل البلاغة وما شاكل
ذكل بعض كونهما شرطيتين او ظرفيتين وكون الفعليتين بحث يكون فعلاهما ماضيين
او مضارعين وكون الخبر في كل سميتين اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى غير ذكل
من تفاصيل احوال الجمل فوله من غير التعرض معناه من غير ان يقصد التعرض لقيد
زايد معين فيصح ما ذكر من كل مثله ولا يرد انه اذا كان المراد من كل ضارب مجرد نسبة
الخبر الى المخبر عنه لم يصح نحو قام زيد لانه يفيد ايضا زايدا وتلخيصه ان النسبة تقصد
على وجه ثلثة كل وان يراد بجرد ما عن خصوصيات كما في قولك زيد منطلق اذا قيل
انه بدل على مجرد الانتساب بلا زمان ولا تجدد ولا استمرار ومعنى كونه للثبوت انه لا
يدل على الحدوث لا انه يدل على عدمه او يدل على استمرار كل نطلاق ودوامه فانه يستفاد
بعون المقام كما مر اكما ان يقصد معها خصوصية معينة فلا يجب مراعاة التناسب
اذ ربما لا يتفق الجملتان في تلك الخصوصية كما اذا اريد باحديهما التجدد وبالاخرى عدمه
الثالث ان يقصد النسبة في ضمن اي خصوصية كانت فههنا يجب مراعاة التناسب وله
ان نراعي بصيغة الخطاب في نسخة معقد عليها وقد يروى بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول
وكذا الحال في نسب بقولنا فتقول مثلا وكذا زيد قام وعمرو قعد فصله لان الخبر في كل سميتين
فعل وما قيل من ان بين الجملتين تخالفا ان تكونا فعليتين ايضا فيجب ان يقدر احديهما
في كل سمية او الفعلية لاختلافهما انما يصح على مذهب بعض الكوفيين حيث جوزوا
تقديم الفاعل مثلا وان لا نقول عطف على ان نراعي ولو تذكر ان وعطف على فتقول
لكان اظهر مثلا وكذا قام زيد وعمرو قعد اي لا نقول لكل ايضا للاختلاف في كل سمية
والفعلية وان اشتركتا في افادة التجدد وانتر قتا في ان الثانية تفيد التقوي على ما
سلف واذا رفعت احد كل سمين في احدى الجملتين في باب كان ضار على شريطة التفسير
رفعت كل شيء كان ذي واذا نصبت رعاية للتناسب ولا ينبغي كل ان ترفع في الخطا

وقبل في ديوان كه خطل وقال سيدهم والضبر للسفينة وذلك انهم لما اوا ما فيها من
الاموال طمعوا في اخذها فامر سيد القوم الملاحين ان يرسلوا لها خذوها فان فلت
انرسلوه جملة لما محل من الاعراب والكلام في جعل لا محل لما منه فلت النظر هنا الى
المحكي اعني كلام الرابد دون الحكاية ولا اعراب لها في المحكي وقد يقال الكلام عام متناول
لما له محل ايضا فان له اختلاف خبرا وطلبا يوجب الفصل بين الجمل مطلقا وليس بشيء فان
الجمل التي لها محل من الاعراب كما صرح به بعضهم في حكم المفردات يكفي في كون العطف
بالواو وبينها مقبولا باجهة الجامعة من غير التفات الى ذلك له اختلاف وعدمه الابرى
الى قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان يزا العطف في الحكاية دون المحكي
والسر في ذلك ان الجمل التي لا محل لها من الاعراب واقعة موقع المفردات وليست النسب
التي بين لفظها مقصودة بالذات ولا التفات الى اختلاف تلك النسب بين الخبرية
والطلبية خصوصا في الجمل المحكية بعد القول بل الجمل التي في حكم المفردات التي وقعت
موقعها لظهور فايدة العطف بينها بالواو بخلاف ما لا محل لها من الاعراب فان
نسبها مقصودة بذاتها فيختص صفاتها العارضة لها وليس بظاهر فايدة العطف بينها
بالواو الا بتأمل كما مر وينبغي ان يكون بينها مزيد مناسبة كما لا يخفى وقد تقل العلامة
في سورة نوح بصحة قولك قال زيد نودي للصلوة وصلى في المسجد كما ذكرناه سابقا
ملكية حيط تملك الحبل عبان عن الانقياد والدخول تحت التصرف التام والقانع
عانا عاد به اي كافة عبان عن التخلية وعدم الالتفات اليه لقلة الرغبة في مواصلته و
التصرف فيه وقال الزجاج في الهوى كاذب اي قال لك في دعوى محبتي كاذب الا ان الله
حكى معنى كلام حبيبته بعبارة نفسه وقوله بالرفع فيها اي في باكل وادفع وذلك لان الجزم
فيهما يخرجهما عن صلاحية العطف ويجعلهما جزاء شرط محذوف اي ان تدن باكل عانا
مذهب الكسائي وان تصل ادفع اليك الاجرة فان قلت لماذا اسند الفصل في نزاولها

وباكل وادفع الى لا اختلاف دون لا استيناف مع كونه محتملا قلت لان اختلاف
ظاهر التحقق فالاسناد اليه اولى فان قيل فعطف اسمع على الخبر الذي يليه مما
لا يجوز والاشارك في كونه مقولا للمحبوب اجيب بان المراد ترك عطفه عما
قال وقد يقال اسند ترك الى لا اختلاف لانه اظهر السببين وربما يجعل استيناف بتقدير
قلت انتقم الله جوابا لما قالت ومن امثلته اي امثلة لا تقطاع لغير لا اختلاف
ونعني به القسم الكامل من كمال لا نقطاع وموانتفاء الجامع بعد انتفاء الجهتين في الجزية
ويقع في خاطرك بغتة اي في اثناء الحديث الذي يكون فيه مثال لا قول كنت في
حديث اي مثال لا قول بين القصة وان حانى يزا عطف عما مقدر اي حانك
عما ما وصف وان حانى وترك العطف في قوله ان حانى ضيق لا يخلو عن نكتة
لنبوة مقامه عن الجمع بين ذكر الخانم وذكر الخف فيه ينبيه على ان يزا الجامع قد
يعتبر في بعض المقامات كان تكون مثلا في تعداد لا مور التي تتعلق بكل وباحوالها
فتقول كم تونى واسع وخاني ضيق وحتى كذلك فتصل لكل مقام استغال اهل مجلسك
بذكر الخوانم ينبو عن ذكر كرخفك مع حانك وكذا في قوله فبيل هذا او بينهما جامع
غير ملتفت اليه استعدادا ذكرناه ايضا فان ما لا بصلح ان يكون جامعا في شيء من
المقامات لا يسمى جامعا وقد سبق منا كلام في تحقيق هذا المطلب فليكن منك على بال
ولا تلتفت الى ما يتوهم من ان قول المصنف ههنا في ان لا نحاي في المسند لا بصلح جامعا
الجانبين اصلا بل لا بد من الجامع بين المسندين ايضا او يكون في حديث عطف
عانكون في حديث وتسليم له كما يشعر به قوله بغتة وقد تم وكلا قسام ثلثة لا قول
ان لا يكون بين الحديثين تعلق اصلا لا ان يكون بينهما جامع غير ملتفت في ذلك
المقام وقد عرفتها الثالث ان يكون بينهما تعلق فالكنه لا بصلح جامعا اصلا كما دل
عليه قوله بعيد التعلق به وانما فصله عنها لانه مقدمة لبيان الفصل في قوله تعالى ان

هادیا فانزاه من النظم الشاهد له ای للتنزیل وقوله لاحرف اما بدل اشتمال باعادة الجار
او اللام فی موضع الباء ای للشاهد للتنزیل باحراز التنزیل قصب السبق فی شان التنزیل
اعنی ما هو المقصود منه وانزال لاجله وهو ای ذلک النظم الشاهد لذلک الشهادة وقوله
ثم من تعقیبیه عطف علی من النظم وانما اورد لفظة ثم تنبیها علی الترقی فان تقویه
الشاهد وتزکیته مزاحیة الدرجة عن اصل الشهادة وانما وصف الکتاب بالبیان مع
الترتیب منبها بلا النافیة للجنس قوله وانک بعد وانک بعد اعرف ان ذلک الشاهد
المصدق موعد باحراز التنزیل قصب السبق فیما هو شانه والمقصود منه لیعلم ان
لشان الکتب السماویة وما هو المقصود منها هو الدرایة لاغیر وبحسب الدرایة
یتفاوت شان الکتب فی درجات الکمال لان کمال الشیء انما هو بحصول ما قصد به فاذا دل
ذلک النظم علی علو شانه ورفعة مرتبته بحث الحر حسب الکتاب وکماله فیه فقد دل
علی کماله کونه هادیا فصار هدی للمتقین کالتوکید اللفظی لما قبله حیث اتحد معنیاهما
فی المآل وان تخالفا لاریب فیه فانه کالتوکید المعنوی لما قبله کما مر وکذلک قوله
ان الذین کفروا عطف علی قوله ومن امثلة التقریر والتاکید قوله تعالی الم ذلک الکتاب
لاریب فیه وکذلک فصل هدی للمتقین اذ لیس الکلام فی فصل ان الذین کفروا عما قبله
فانه لکمال الانقطاع کما سبأتی بل فی فصل لایؤمنون وختم الله فانه لکمال الاتصال وذلک
ان لایؤمنون مقرر لما افاده قوله سواء علیهم انذرتهم ام لم تنذرهم من ترکهم اتهامهم
الی الله بان فان المقصود بالتسویة ترکه جابة فلا یؤمنون بمنزلة التاکید اللفظی
لما قبله وکذلک ختم الله مقرر ایضا لما افاده تسویة الانذار وعدمه من انه لیس لهم
قلب یخلص الیه الحق ای یصل الیه خالصا ولا سمع یدرکون به حجة ولا بصر یبصرون به عبرة
ولما کان انتفاء سلامة تلک المشاعر لازما للتسویة المذکورة حاد عنها کان ختم الله
بمنزلة التوکید المعنوی لما فان قلت هلا جعلتم ختم الله توکیدا لقوله لایؤمنون

فلت لعدم دلالة لایؤمنون علی مضمون ختم الله لایفاء فاذا کانا توکیدین لعطف
التفاوت بین الانذار وعدمه کان لقولی عطف احد التوکیدین علی الآخر لانا نقول
التوکید لقول من تتمة الموکد الکائن فیس ما تقدم وقد یقال ختم الله لیس بتوکید
بعید وامّا قوله تعالی ولهم عذاب عظیم فالظاهر انه عطف علی جملة ان الذین او علی
خبر ان لاعلی احد التاکیدین لان ثبوت العذاب العظیم لایفید من تقریر التسویة
وخبرها المفرد اوغیره کما فی التوکیدین السابقین کما تری ای کالتقریر الذی تری وکذا قوله انا
معکم ای هو ایضا من امثلة التقریر والتوکید وقوله لما کان المراد به بیان لکون الآیة
من هذا القبیل وقوله انا معکم قلوبا بفتح العین اذ المراد هو المعنی وجوز الکسر علی الحکایة
بحسب المعنی وکذا الحال فی نحو انا نحن وغیر معناه لقوله انا معکم قلوبا وفع
قوله انا نحن مستدرکون مقرر لجهة التسویة ان ابهام کل بیان بنفس نفسه ولکن استدرکا علیه
بنفسه ایضا فکان الکلام مقررا للاول وقد یقال معنی کلا دل الثبات علی الهویة وبعض
الکلام دفع کلام سلام ان المستهزی بالغ المستخف به دافع له فطعا ودفع نقض التوکید
لثباته ومنطوق هذا ابتداء بوکد بمفهوم ان هذا الامثل کریم اعنی نفی البغتة ومفهوم
الاول اعنی اثبات الملکیة بوکد بمنطوق الکلام وانما فارق حال التعظیم لان نفی الملکیة
فی مقام التحقیر یفهم من اثبات الشطنیة او السعیة والبهیمیة وقوله کان فی
اذنیه وقرا ای ثقلا مانعا من السماع مقرر لقوله کان لم یسمعها وهو جعله وقعا حالا
من ضمیر ولی مستکبرا ومن امثلة الانقطاع لاختلاف طلبا وخبرا قوله لانه
اقوی فی کمال الانقطاع لاحتمال ان یکون هناک جامع بل ذلک لاختلاف کما مر والزاید
هو الذی یتقدم الرقة لقلب الماء والکلام من زاد یرود اذا جاء وذهب بقال
ارسبت السفینة اذا قعدت رسانها للخف والمزاولة المعالجة والضمیر للحب وقوله
فکل تقلیل للامر بالاوساط المزاولة والخف الهلاک یجری بمقدار ای بقدر من الله تعالی

الخادعين او خادعون حقيقة ان اريد بخدع خدع رسوله لانه الناطق عنه باوامره ونواهيه
فوسوس اليه الشيطان الوسوسة القول الخفي لقصد الاضلال بفار ووسوس
اليه اي القى الوسوسة اليه ووسوس له اي فعل الوسوسة لاجله واضافة التجوز
الى الخلد علما منه ان لا كل منها سبب بزعمه لخلوده كالاكل وان لا يموت ابدا وملك لا يبلى
اي لا ينطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال لم يعطف لاريب فيه عما ذكر الكتاب
ظاهر كلامه يزامنه عما مر والمختار في الكشاف من ان ذلك الكتاب جملة كاملة ولا ريب
فيه جملة اخرى وهدى للمتقين جملة ثالثة محذوف المبتدا واما جاءت هكذا منتسقة بلا
حرف لتسق لكونها مناحيه اخذا بعضها بعنق بعض حين كان وزانه اي فيما سمه
ونسبته وهو نفي لكون اصل مصدر وانه موازنة وقد يطلق على ما يوزن به جعل لاريب
فيه بالقياس الى ذلك الكتاب تارة بمنزلة التوكيد المعنوي واخرى بمنزلة الحال الموكدة لان
قوله بعد ذلك عما ذكر اي عما كونه بمنزلة نفي في جانبي الخليفة نفي الخ ثم حكم بان نفي
كونه حالا موكدة ظاهر كما سنطلع عليه والضمير في انه للشان وكلمة حين ههنا مستعملة
لما وجوابها كان عند السامع اي كان الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك المبالغة
مظنة انه مما يرمى به على سبيل المجازفة والمساهلة فبنظر السامع في سلكه وبلوغ سنده
الى قوله في وصف الكتاب وضمير شانه للكتاب وتلك المبالغة مصدر بلوغ وجعل
قيد لبلوغ وكذا قوله بنهاية قيد له بعد تقييد بالقيد كما قول وكما صول به القواعد
الخ سبقت من ان اسم الاشارة اذا استعمل في القريب افاد تحسب المقام بعد
الدرجة وعلو المرتبة ومن ان المسند اذا عرف باللام الجنسي افاد كما تصار في المسند
اليه ومن ان الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كمال ونقصان ما عداه حتى النحرير بالغا
فصار الجنس منحصرا فيه لذلك فبقول المعنى الى ان هذا الكتاب البالغ في كمال اعلى درجات
الكتب هو الذي يستحق ان يسمى كتابا دون غيره والجزاف بالكسر مصدر جازف اي اخذ

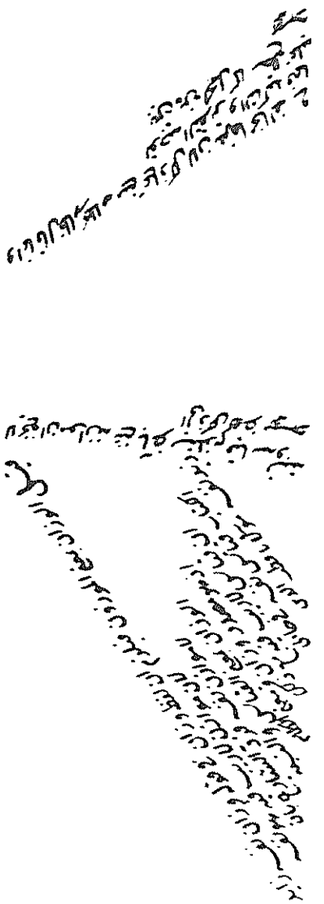

الشيء بغير تقدير ومعرفة بكيله والفعل في قابله مسند الى الاريب فيه تابعا لذلك الكتاب
نفيا لان يكون مظنة ان ينظر السامع قبل التامل في سلكه ما جوزف فيه وقد اصيب
اي بذلك كهتاع المحة وابتاع نفي الخليفة مصدر فاتبعه والحاصل ان لاريب فيه
لدفع توهم المجازفة في الكلام كما ان نفي لدفع نوع التجوز او التسهو في الحكم ثم الظاهر
مما ذكر ان الضمير المجرور في لاريب فيه راجع الى الكلام السابق اعني ذلك الكتاب
كانه قيل لاريب ولا مجازفة في هذا الكلام بل هو صادر عن تحقق وايقان وجاز ان
يعود الى ما اشير اليه بذلك كما ينبا ور من نظم لاريبة ويكون مع ذلك دافعا للمجازفة ايضا
لان نفي الريب عن الشيء سنهاك وتسجيل بكماله لانه لا مكمل اكمل مما للحق والتبين
كما ان نقص النقص مما للباطل والريبة واما كان تقرير كونه حالا موكدة ظاهرا لانه
يوكد معنى الكمال المستفاد من الخبر الذي هو الكتاب كما ان بتنا يوكد معنى الخبر الذي هو
الحق وكذلك فصل عطف عما قوله لم يعطف لاريب فيه عما ذكر الكتاب واللام
في قوله للذين متعلقة بالتقرير والضمير المجرور للمتقين وفي قوله لان قوله ذلك
ذلك الكتاب لاريب فيه مسوق لوصف التنزيل بكماله كونه هاديا باشارة الى ان
ذلك الكتاب متبوعا بلاريب فيه مقتدا به صار موكدا لهدى للمتقين بناء على ان
دفع توهم المجازفة من الكلام نفسه فلا بوجه ان كون قوله عما ذكر ان يعطف هدى
للمتقين على لاريب فيه لاشتراكهما في انهما تاكيدان لذلك الكتاب والمذكور في الكشاف
ان يكون للمتقين تاكيدا للاريب فيه كما ان لاريب فيه تاكيد لذلك الكتاب قوله ان معناه
بكسر الهمزة جملة حالية او معطوفة على جعله بتقدير هو هدى فيكون ايضا خبرا عن المبتدا
الذي هو قوله هدى للمتقين وكون نفس الكتاب هدايته محضة مستفادة من حمل المصدر عليه
وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه كنهها مستفاد من تنكير هدى واما بيان
اي واما مبنى ان افضل هدى للمتقين مسوق لما ذكر اي لوصف التنزيل بكماله كونه

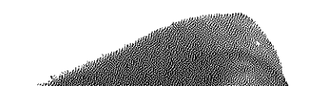

فاسند الحكم اليهم قطع النظر عن صلاحية الكلام السابق للعطف عليه وعدمها لان من
المعلوم ان القصد الى كونه جوابا لذلك السوال وكفاك الكذاب وكفى بثم الكثير الاثم و
الصيف يطلق على الواحد والجماعة وهو هنا كصل مصدر ضافه وكانوا اثنى عشر ملكا وانما جعلهم
ضيفا لانهم كانوا في صورة الضيف اولانهم كانوا ضيفا في حسبان ابرهيم عليه السلام
ومعنى المكرمين انهم مكرمون عند الله فاكرم عباد مكرمون او عند ابراهيم حيث خدمهم
بنفسه واخذهم امرأته واذ دخلوا نصب بمضمر تقديره اذكر للمكرمين ان عطف على المعنى الكائن والا فهو في
ضيف من عطف الفعل او باضمار اذكر وجاز ان ينصب بحديث وان لم يرد به معناه المصدري
واراد بقوله منكرون انهم ليسوا من معارفه او من جنس الذين عهدهم او كان هذا سؤالا
لهم عنهم اى انتم قوم منكرون فمن اى ذهب في خفية من ضيوفه كما
راغ الضيف والميل في الاتاكلون انكار لتركهم اكل ما قدم اليهم فاوجس اى اضمر وانما
خافهم لظنه انهم يريدون به سوءا حيث لم يتحرموا بطعامه وعن ابن عباس رضى الله عنهما فوقع
في نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب في القرآن كثير تقديم في القرآن على عامله لحق له الصدارة
دون الحصر لان سلوك هذا الاسلوب كثير في غيره ايضا ومن امثلة البدل المثال كقول
بجرى مجرى بدل الاشتمال لان عدم كفاه مغايرة للاول تحال وغيره داخل فيه مع مابينهما من الملابسة
والمثال الثالث والرابع يجريان مجرى بدل الكل والثالث يجرى مجرى بدل البعض لدخول الكف
في كقول كمال اظهار الكراهة لا قامته وذلك لان الرجل اذا كره اقامة من يصاحبه
لمخالفة سيرته عليه فربما رمز الى كراهته رمزة خفية وربما ارسله فيما لا يفطن فيفهم منه ذلك
فاذا قال لم ارجعل فقد كمل اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة كراهة تحال المستلزمة لكراهة كفاه
فان اراد بالتضمن المعنى اللغوى الشامل للالتزام فلا اشكال وان كان اصطلاحيا فهو مبنى
على ان الامر بالشيء يتضمن النهى عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه بعض وعلى ان مدلول
النهى هو الكراهة كما ان مدلول الامر هو الارادة فيكون كراهة كفاه جزء المدلول الرجل

وعلى هذا المذهب يكون دالا لا تقيم على كراهة كفاه مطابقة اصطلاحا ايضا واما اذا
قيل ان النهى يستلزم الكراهة فيحمل المطابقة على ما فيه زيادة ظهور بالقياس الى دلالة الرجل
مثل ما قال كقول ان اريد به ما نقل عنهم من قولهم انا كما منا به كما هو الظاهر كان مثالا
لبدل الكل على الكل وان اريد به ما هو اعم منه كان من قبيل بدل البعض كالمثال الثالث
فلا وجه للحمل على الاشتمال ولم نتعرض للاستيناف في المثال الرابع لان احتماله اياه بعيد
جدا ولا يكون الكلام كذلك اولى بناء على ان المراد في المثالين كما هو ظاهر واما المثال
الثالث فهو مما لبس فيه الكلام السابق وافيا بتمام المراد فابدل منه ما فيه
يخادعون على ما قبله لكونه موضحا له ومبينا وذلك ان قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر
كلام كاذب يوهم السامعين انهم آمنوا فيحتمل ان يكون على وجه الخداع والاغراض لهم
في ذلك وان لا يكون فاريد بهذا الخفاء بخادعون وبين انهم قالوا ذلك خداعا وجوز
في الكشاف ان يكون منافقا كانه قيل ولم يدعون كذبين وما غرضهم في
ذلك فقيل يخادعون واحمل على البيان اولى لانه ايضاح للسابق وتصريح بان قولهم هذا
مجرد خداع وايضا الخداع ليس مطلوبا بالذات فلا يكون الجواب عن ذلك السوال شافيا
وانما قال في حكم المخادعين لان مخادعة الله والمؤمنين مما لا يصح لان علام الغيوب لا تخدع
والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع والمؤمنين وان جاز ان تخدعوا لم ان تخدعوا
انما قيل يخادعون لان صون صنعهم مع الله والمؤمنين بتظاهرون بالايمان وهم كافرون
صون صنع المخادعين وكذا صون صنع الله والمؤمنين معهم حيث اجروا عليهم احكام
المسلمين مع كونهم عندهم في عداد شرار الكفرة واهل الدرك الاسفل من النار صونة
الخداع ايضا وقد يقال يخادعون بمعنى يخدعون الا انه اخرج على صيغة المفاعلة مبالغة
لان الفعل اذا غلب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم لزيادة فوق الذاعي اليه عند المغالبة
ويؤيد قراءة ابي وحفص يخدعون الله والذين آمنوا وعلى هذا فالمنافقون في حكم

ومستبدع ان يفوز والى ظاهر من حالهم لاستخفائهم لاختصاصهم بالهدى والفلاح لكان
انضافهم بتلك الصفات الخ اختصوا بها فلا مجال للاستبعاد والسؤال فان قلت
انما يصح هذا اذا لم يكن اسم المتقين مجازا بحسب المآل قلت لا يخفى ايضا ان الذين يؤل
حالهم الى تلك الصفات كان مآلهم الى ذلك لاختصاص بالاستخفاف فان قلت حضر العلماء
مستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل واما حصر الهدى فكيف يفهم من قوله اولئك على
هدى قلت من حيث انه جواب عن السؤال عن سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد
من هدى للمتقين وتشير الى ذلك السبب اجمالا فيكون من ترتيب الحكم على الوصف المناسب
المختص فيكون مختصا ايضا ولكن ان تقدر هذا وجه ثان في كلية وهو الختار كما سياتي
منوطا بما بيان الموجب اى انوطا آ ظاهرا متصلا والا فالاستيناف على الوجه الاول
منوط عليه ايضا ليكون مطابقا للسؤال عن السبب لكنه انوطا آ خفي اجمالي كما يقتضاه
ولكن ان تخرج كلية عما نحن بصدده بغير الاستيناف واما جعل المنوط على اختصاص
من النوابع لانه بحسب المعنى وصف تابع على اختصاص وكانه لم يتعرض له لقلته ولكونه اقرب
الى معنى الوصفية مرادا به اى بالموصول الكتاب مع خبره التعريض بريد ان فاعل
الموصول الكتاب عن كونه صفة للمتقين كالموصول الاول في قوله تعريض باهل الكتاب الذين لم
يؤمنوا بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهم ظانون انهم على الهدى وطامعون انهم مفلحون
عند الله اى فانهم ذلك فاسد وطمعهم خائب وليسوا من الهدى والفلاح في شيء بل هما
مختصان بمن آمنوا بالكتب المنزلة كلها لا بالتوراة وحدها وابقنوا بالآخرة على وجهها
لا كما يزعمه اهل الكتاب من انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وان النار لم
تمسهم الا اياما معدودات وان التلذذ في الجنة ليس الا بالمآكل والمشارب والملابس
دون المطاعم والمشارب والمناكح جاعلا حالا من فاعل يجعل الموصول الكتاب اى جاعلا
جملة الذين يؤمنون بما انزل اليك الخ من مستتبعات هدى للمتقين على معنى ان بين الجملة

معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين فان قلت كيف يصح هذا العطف مع ان
الجملة الاولى بيان حال الكتاب والثانية ليست كذلك قلت من حيث ان المراد
بالثانية التعريض المذكور وكانه قيل هو هدى للمتقين وليس هدى لليهود فالثانية في
حكم صفة الكتاب وقبل الواو للحال وليس بظاهر واذا جعلت ان الجملة بواسطتها اى بواسطة
من مستتبعات وصف الكتاب امتنع عطف ان الذين كفروا على ما قبله في هذا الوجه
ايضا كما في الوجهين السابقين على ما سياتي والفصل من بين الوجهين لاستيناف
الذين يؤمنون بالغيب لجهات واما بالنظر الى الوجه الاول فلان الاستيناف بعد آ
تلك الصفات الظاهرة في ايجاب الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل هناك نوع غفول
عن السبب المبين كما مر وايضا استيناف الذين يؤمنون بالغيب ينطوي على بيان
الموجب وتلخيصه مفصلا دون استيناف اولئك كما عرفته وايضا لا فصل هناك بين منشأ
السؤال وبين الجواب بذكر صفات المسؤول عنهم بخلافه هناك واما بالنظر الى الوجه
الثالث فلان الاستيناف تكثير الفاظ بتقليل اللفظ وايضا الموصول ان هنا ينتظمان
في سلك واحد من الاعراب ويختلفان في الوجه الثالث وايضا نصح عطف الموصول
الاول على ما قبله في الوجه الثالث يحتاج الى تكلف كما تحققته آنفا ولا تكلف فيه على تقدير
الاستيناف واما بالنظر اليهما معا فلانه لابد من تاويل الهدى بزيادة الهدى والثبات
عليه او تاويل المتقين بالضالين الصابرين الى التقوى وعلى التقديرين يحتاج الاستيناف
الذين يؤمنون بالغيب واما الاستيناف اولئك ولا بد آ بالذين يؤمنون بما انزل
اليك فيحتاج على تقدير الصبر وعلى التكلف في وصف الضالين بتلك الصفات الجزاء
على المتقين فصل نزل على كل افاك ليقع جوابا اعترض عليه بان الجملة الاولى طلبية
فترك العطف للاختلاف طلبا وخبرا لا للاستيناف واجيب بانه لامنافاة في اجتماع
اسباب الفصل وكانه بنى بقوله نبقط على ان هذا السبب اخص للاستيناف في غاية الظهور

وضع نبقط اى نظهر على غاية الظهور ويعلم ان موضع ذكر السؤال اى الكلام
فيه ان ما نزل من الاستيناف هو الوجه الاول

شطرها راجع الى ابدى الشكاية فيه اى الشاعر الكلام عليه اى عاب هذا السوال
وقوله عما عليه اى تارکا للعطف عما الذى بنيت عليه ابراد الجواب عقيب السوال
فانه يكون بلا عطف اما لكمال اتحاد بينهما خبرا اولانه مرتبط به ارتباطا ذاتيا
اولان حقها ان يكونا كلامين مستقلين فلامحال للعطف بينهما وجندب بضم الدال وفتحها
الكثاب وبجوز فتحها وهو فى الاصل ضرب من الجراد والجنوب جمع جنب بمعنى الجانب
وجنب اسم موضع وهو فى الاصل كرض المطمئنة فيها رمل عفرنى اى حط عنها رحلها
وكمقام الاراحة وازالة الكلال والمناخ موضع كل ناقة والقادسية موضع قريب
من الكوفة ج اى جندب نخ السير وذلت اى النافة من شدة السير وبعد المنزل
فصل اى اراد الفصل فلم يعطفه عن النساء العاذلات اشار الى ان الفواذل
صفا جمع عاذلة صفة امراة بدلالة قوله رأين وقلن نكى اى اكثرى البكاء والعدلان
بالكسر موضع وبرام بفتح الباء وقيل بكسرها موضع دفنت فيه نكل القتل والحرق
بكسر الراء لقب عمرو بن هند فانه حرق عائة من بنى عدى بالنار فضرب المثل بهذا والحرم
الماشى من دخله كان آمنا لم يعطف كانوا عما طالت للاستيناف قوله اوكيف اليهم
فان قلت الجواب المذكور لايطابق هذا السوال قلت بلى بطابقه لان المعنى كيف
ايكبهم اعالة لحالهم ام جاهلة ولاوجه للبكاء مع الجهل فاذن وجب ان تصفهم لى وقيل
المعنى كيف انذرهم وأصفهم فى بكائى صنعهم له فكان الشاعر قال لها فولى كانوا على
كذا عدا الى آخره ولايخفى عليك ان الجملة ان قطع عنها كانوا اعنى طالت اقامتهم غير انها
تشاركها السوال اعنى قوله بكى عفا اى اندرس وعفاه درسه يتعدى ولا
يتعدى والحنان السحاب المصوت والعسوف الظلوم والوبل المطر والطل
كبير المطل وهو تابع المطر وقوله ماذا عفاه جملة اسمية قطعا والظاهر ان يجاب عنها
فيقال كل حنان عفاه ومن حداهم عفاه على طريقة ماعرف فى ماذا صنعت فكانه لم

فانه اذا اجعل علما
اسميه فالب بالاسمية

٧

بنظر الى خصوصية عيان السوال بل قصد الى ما يفهم منها من مع الجملة الفعلية على
قياس ما يخففه فى من قام ولا بناء ذلك فى ماذا صنعت اذا جعلت اسميه فتامل
عفاه من حدابهم قبل معناه من حدا الابل وسافابهم اى بسهم والبهم
من المادحين والسابلين بفاء عرضت اى ضجرت وملت والغر من لم يجرب الامور
ادخل عليه اللام الجارة تقوية لعمل اسم الفاعل وبعد ظرف لما عرضا قدم عليه توسعا
طوى عنه كشحه اى اعرض عنه وجانبه ما للثقلين الجامعين بين الانسان بالغيب
الى آخره اختار عبان العبارة عما ان يقول للثقلين الموصوفين بهذه الصفات
المذكورة او الجامعين بينها اشعارا بفايدة تكرار الموصول فى لايبالون وتركه
فيما عداها وهى ان لايبان بالغيب اصل يتفرع منه اقامة الصلوة ولايخافون
ولايبان بالكتب المنزلة اصل يترتب عليه لايفان بالاخرة فكرر الموصول فى
الاصلين وعطف احدهما على الآخر بالواو والجامعة عطف الصفة على الصفة المرادة
او المنصوبة على التخصيص وجعل كل اصل منهما فى ضمن فرعه لان كل فرع يبتنى على
اصله ويدل عليه فهو بمنزلته وقوله اختصوا حال من المثقلين وكذا الثقل غايته و
وقت لامركبة ايضا ولابد منه فعل وقولهم لايكذبك اى لايبلغ نهايته كلام
مولد ولايقادر قدر اى لايغالب قدر فضلا ان يتغلب ومعقولا فى حقهم حال
من ضمير اختصوا فان قلت اذا قدر السوال هكذا ما للثقلين اختصوا اوبأى شىء اختصوا
كان معناه اى سبب ناسب اخذت فى شانهم حتى استحقوا تلك الهداية واختصوا بها
وكان سوالا عن السبب فلا يطابقه الجواب اذ لادلالة على السبب قلت الكلام
السابق مشتمل على تفصيل السبب الا ان السامع لم يتنبه له فنبه عليه اجمالا باسم
الاشارة الدال على ذوات المثقلين باعتبار تميزهم بتلك الصفات حتى صار والكالمحسوس
المشاهد والى هذا اشار بقوله فاجيب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا

وذلك لان الزعم اشتهر في دعوى الكذب ومنه قيل زعموا مطية الكذب وقال بشر لكل شئ كنية وكنية الكذب زعموا قال المرزوقي في رد الشاعر على بني اسد في انتسابهم الى قريش بالغرابة بان لهم ابلا فانى رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام للتجارة وليس لكم شئ من هاتين الرحلتين وايضا فقد آمنهم الله تعالى من الخوف والجوع وانتم خائفون جائعون واليه الاشارة بقوله اولم يروا انا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس من حولهم وقوله اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف وكلا الامرين مصدر آلف يقال آلفه مؤالفة وآلافا مصدرا لفه يلفه ولف مصدر ألف بالفة

وذلك انه اى الشاعر وجبن ابدى ظرف لخبر ان اعنى فضل وضمير كان للانكار وانما نحن مستهزئون جملة واحدة لان الثانية مؤكدة للاولى مقررة لها فالعطف على احدهما كالعطف على الاخرى ولما كانت الثانية اقرب مع المتقدم على ما ذكر لا ستهزأ فانكر لكن لو عطف على انا نحن مستهزئون لشاركه في حكمه اعنى كونه من قولهم وههنا مفسدة اخرى ليست في عطفه على انا معكم وهي ان يشاركه ايضا في كونه مؤكدا لانا معكم لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم الظاهر انه جعل اذا ههنا لمجرد الظرفية فيكون نقديمها لافادة الاختصاص بلا شبهة ويحتمل ان يريد انها شرطية قدمت لتضمنها معنى الشرط ولافادة التخصيص ايضا اذ لا منافاة بينهما واما استدلاله لاختصاص اذا بالتقييد بالشرط معقدما كان او متوخرا فلم يلتفت اليه واعترض عليه بجواز العطف على قالوا ماخوذا مع قيد سواء سمي جملة فعلية مقيدة بظرف مقدم او جملة شرطية فان القيد اذا جعل جزأ من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد كما في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه اذ لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون فيكون قطعا ائتة بستهزئ للاحباط لا للوجوب وما سولت اى زينت مفعول به ومستهزئا حال من فاعل خلا هم ومنصل خبر قوله فان مستهزأ الله تعالى وقوله بكل حال ظرف للنفع اى لمنتفعا انتفاء كائنا في كل حال وقوله فانهم مفسدون تعليل لما يستفاد

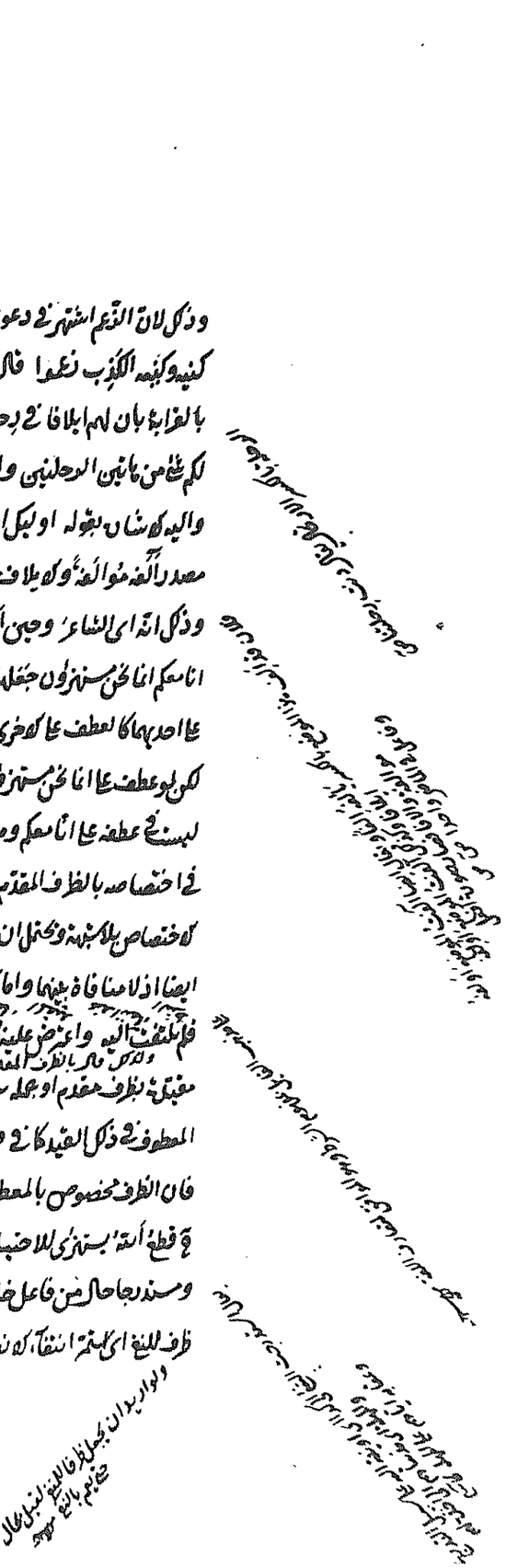

من معنى الخلو وهو ان اختصاصه بذلك الظرف المتقدم ليس بمراد بشهادة ما سبق في نظيره قوله قطعا انا نحن مثلكم المتقدم اى لم يعطف انا انهم هم السفهاء على قالوا لما اختص كونهم سفهاء بالظرف المتقدم اعنى اذا قيل لهم آمنوا على انا نؤمن لما شاركه في كونه من قولهم فان قلت انؤمن استفهام فكيف يعطف عليه الخبر قلت قد مر جواز ذلك اذا وقعا محكيين في حيز القول ولا عتراض بجواز العطف على قالوا ماخوذا مع قيد متوجه على ما بين الآيتين ايضا وقد اجيب عنه في الكل بان قالوا في كلتا الثلث ماخوذ مع ظرف المقدم عليه معطوف بالواو على ما يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وداخل فيما هو سبب للعذاب لهم فلا يصح ان يعطف انما نحن مستهزئون بهم وانا انهم هم المفسدون وانا انهم هم السفهاء على ذلك المقيد اذ لا مدخل لشئ منها في سببية العذاب وفيه بحث لجواز ان يكون واذا قيل لهم لا تفسدوا معطوفا على يقول آمنا وان كان مرجوحا ولا يلزم من العطف على ذلك المقيد ما ذكر من المحذور فالاولى المصير الى كلا ستيناف على ما اوضحه ايضا حانفا فان قلت اذا خالف في ايراد الآي ترتيبها في نظم القران قلت لان عطف جملة الله يستهزئ على سابقتها المشتملة على ذكر لا ستهزاء اظهر في بادي الراي من العطف في كلا بتين الاخريين والبحث عن ترك العطف لاظهر انهم في الذي قبله اى في الكلام الذي قبل الله يستهزئ لم يكن من البلاغة ان يجري الكلام عن الجواب فلزم المصير الى الاستيناف بعد اذا اعتبر تحرك الكلام السابق نحو السوال فنزل منزلة الوقوع لئلا يلزم المصير الى الاستيناف لانه يلزم تعقيب الاستيناف على الطلاق على ما ادعى اى على وجه حصرهم في الصلاح بانما قوله ومن امثلة الاستيناف عن جاءك العذال الناس به الى ان العواذل جمع عاذلة صفة جماعة للامراة بشهادة قوله صدقوا والغمر البنتة وكلا بخلا لا تكشاف وكلمة حين ههنا في حكم لما وصار جوابها وضمير كان المعطوف على

فالظاهر انه جعل معطوفا على استعينوا كانه قيل بالتها المؤمنون استعينوا وبالمجد بشرهم
لكونه في معنى آمنوا وذلك لانه دال على النجاة المنجية وتعليمها والمتعارف في
التعليم هو الامر والنهي ويرد عليه ان يؤمنون تقييد للنجاة فلا يستقيم ان يجعل بشر داخلا
في سلكه اذ لا مدخل للتبشير في ذلك التقرير فالصواب تقدير القول كما اختاره لانه كثير في
قوله وكن الحاكم دون اشارة الى دخان ما اختاره اتاني بن لانه فلما عرفته آنفا ولعدم
التصريح بالنداء ايضا واما في قوله وبشر الصابرين وبشر الذين آمنوا فلعدم التصريح بالنداء
كما مر او ان يتفق الجملتان خبرا عطف على قوله ان يكون المقام مشعرا على ما يزيل الخلاف
وما من الحالة الثانية المقتضية للتوسط وهي كونها تفاق في الخبرية مع كل منهما اشتراك في جهة الجامعة
وكان كل منهما بعبارة في الحالة الاولى اعني قوله فهي ان اختلفا خبرا وطلبا ان يكون المقام
مشعرا ان نقول هنا او ان اتفقا خبرا ان يكون المقام على حال اشتراك بينهما في جواب
وقد تقدم الوجه في جمع الجوامع في قوله بعبارات جامعة والظاهر وانا قائل ذلك لان بعض
الجوامع كالعضدي اقوى والظاهر وله مراتب متفاوتة في الظهور وكذا الحال في الوصلي والجمع
متقدم على الحالي بهذا القدر متعلق بقوله ولنختم بريدانا فصلنا الحالات المقتضية
للامور المذكورة فيما بين لجمل على وجه كلي مع تمثيل ما في بعض المواضع فالآن نذكر لكل امثلة
كثيرة لها لتجذب تلك كلا مثله بضبعك ونحفظك عن الزلق ان استقبلتك مذاحض في دخان
شروعك في سلوك طريقات تلك الحالات وقوله ان عيسى بكسر الهمزة في النسخ المعول عليها
فالنظر اعني صنك وعيسى مقحم لتقويه معنى الفرض المستفاد من اداة الشرط ولا يصح جعل
عيسى شرطا كما لا يخفى ويوجد في بعض النسخ بفتح الهمزة اي لان عيسى وفي بعضها عيسى ان
بالفتح ايضا وليسا بظاهرين لا لفظا ولا معنى قوله ومن امثلة القطع للاحتياط لم يعطف
ارأما اي لم يعطف ارأما على ما يظن مع كل تفاق في الخبر وكل اشتراك في جهة الجامعة للاخبار
في المسند اعني الظن والتناسب في المسند اليهما اعني المحبوب والمحبوب مع ان المسند اليه في

ان خبر عيسى يكون فعلا مضارعا ومنه فقد اورد الفعل المضارع ثم

الاول

الاول وقع قيدا اي مفعولا فيه اكل كبلا يتوهم السامع ان ارأما معطوف على ابغي لقوله
منه وتنزلها في الجامع اعني كل اخاك في المسند اليه والتناسب في المسند بمنزلة اخاك في
قيدها وح يفسد المعنى كما ذكر وليس ببعيد اسم ليس قوله ان يكون قيدا فقط
وقوله لانصباب تعليل لقوله كل اسبعاك والى ابراد متعلق به واضافة ابراد الى عبارة التنبيه
اضافة المصدر الى مفعوله لا يقال اذا كان الكلام السابق منصبا الى ذلك السوال
وجب ان يكون ارأما استيفافا لانا نقول ليس يجب ان يجعل السوال المنصب اليه
الكلام بمنزلة الوافع حتى يجب ان يجاب عنه فاهوسناك اي ليس الفصل في ذلك
المقام وهو ان يكون سنونه لاجل اللفظ اعني رعاية الوزن بل هو في مقام اعلاه وهو رعاية
صحة المعنى لان الكلام في تراكيب البلغاء الخ يجب ان يراعى فيها جانب المعنى ومقتضى
الحال فلو عدل عن ذلك الى مجرد تعديل الوزن اخطأ هذا التركيب عن مرتبته الى ما دونها
والخطأ في سلك التراكيب البلغية يعتد بها نعم قد يجيء في البلاغة مجرد رعاية السجع والقافية
والوزن اذا لم يوجد هناك نكتة معنوية لم يعطف لهم ألف خيفة ان يظن بريد
ان لهم ألف جملة اسمية خبرية خبرا جملة فعلية على ما صح وبين كما سيجيء تشاكل الفعلية
السابقة اعني زعم في الجامعة لان محصولها هو ان حاكم دعوى كل نفاة اليهم وحاكم
انكار ذلك ونفيه لكنه ترك العطف بينهما لبلا يعطف كما سيجيء على معمول زعم فيفسد معنى
البيت اذ يصير ح لهم ألف وليس لكم إلا ألف داخلا فيما زعمه المخاطبون فان قلت
لا مجال لهذا التوهم لان المفتوحة مع ما في حيزها موجود وقع مفعولا فكيف يصح ان يعطف
عليها جملة مستقلة ليس اجزاء ما معمولة لما يعطفها في قوة المفرد فلا يصح ذلك لان
زعم بنصب مفعول القول فكانه قيل فلم ان اخوتكم قريش فالمفتوحة بمعنى المكسورة
فجاز عطف المستقلة عليها وجاز ايضا ان يجعل من العطف على محل اسم ان عاطف
وان لهم الفا بفحوى الحال اراد بالحال ما يعم المقال كما مر مرارا في الغرابيل الحالية

وان بفحوى الحال اراد بالحال ما يعم المقال كما مر مرارا في الغرابيل الحالية

ليس معنى الحال على ما يعرف من لسان اهل المعاني بل على ما يعم المقال ايضا
الذي يسمى ايضا بالمقام ح لا تكرار

ولو بفحوى الحال اراد بالحال ما يعم المقال كما مر مرارا في الغرابيل الحالية

بان المعنى فان لم تفعلوا فاتقوا النار واتقوا ما بغيضكم من حسن حال اعدائكم فانهم وبئس مقامه لان التبشير مقصود في نفسه ايضا مع غيظهم وهذا القدر من الربط كاف وقد ذكر العلامة انه عطف الفصة على القصة لان المعطوف بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف على مجموع وصف عقاب الكافرين كما تحققته وذهب بعضهم الى انه معطوف على فاتقوا بعد أعدت على طريقة قوله فامناوا واختار المصانة معطوف على فعل مقدر قبل يا ايها الناس اعبدوا وايده بان تقدير الفعل بواسطة انصباب الكلام الى معناه كثير في القرآن والكلام فيما نحن فيه منصب الى معناه لانه تعالى بامرهم وبهم على لسان النبي عليه السلام واورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان لم يدخل في حيز القول المقدر اختل نظم القرآن وان دخل كان عليه اللام مامورا بان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وفساده ظاهر واجيب بانه مامور بتاديته مع الكلام بعبارة يليق به كان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا على آلوه مامور بتبليغ من العباد على طريق الحكاية عن الله تعالى فلا اشكال ونظيره قوله قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم اي أدّ معنى هذا الكلام بطريق الخطاب أوأدّ كلامي اليهم بطريق الحكاية اي فقلنا او فايلين كلها اشارة الى تجويز التقديرين فالاول عطف على انزلنا وقد حذف المعطوف مع العاطف والثاني حال من فاعله ومن ذكر كرر لفظ من ذكما مبالغة ونعرب بانّ كل واحد من من كلمات مما قدّر فيه القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه وانما قال او فايلا ان امكن ليعلم ان فايلا متعلق بامر لا بضرب المقدر والا لكان المعنى فايلا امر ومنابحث وسوان فايلا ان قدر داخلا على كلوا لزم الفصل بينه وبين عامله اعني اضرب بما يوجب اختلال النظم وان قدر متصلا باضرب لزم الفصل بينه وبين معموله اعني كلوا مما يوجب اختلاله ايضا فالوجه تقدير الفعل معطوفا على فعلنا او على فاضرب المقدر قبل فانفجرت ولو قدر العاطف الفا

لكان اظهر اي وقلنا اتخذوا ولم يقدر ههنا اسم الفاعل لكان الواو الماضية من يقدر حالا بل اقتصر على تقدير الفعل وان لزم منه حذف المعطوف مع ابقاء العاطف والقاضي انه من عطف الطلب على الخبر اعني جعلنا على تضمين الطلب معنى الخبر كما في الكشاف اي بقولان ربنا اقتصر على تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة عبد الله المناسبة لكونه حالا مفيدا للربط وانا قال على قول اصحابنا اي البصريين لان التقدير عندهم بقولان اي قائلين وعند الكوفيين ان بابي متعلق بوصى لما فيه من معنى القول واعترض بان التوصية قول خاص فان اريد بها مطلق القول مجازا لم يكن لايراد الصلة اعني الباء الجارة وجه وان اريد بها معنى الخاص لم يتعلق به بابي بشهادة العقل واجيب بان المراد الخاص المقتضي لتلك الصلة ويتعلق به بابي نظرا الى القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاص وفيه تكلف فالصواب تقدير القول اي ويقولون ذوقوا قدّر مضارعا معطوفا على نظيره اعني يضربون لانه اولى وان جاز تقدير اسم فاعل معطوفا على مضارع وقع حالا والظاهر ان يجعل من عطف الطلب على الخبر بالتضمين كما مرّ في قوله واتخذوا اي فقولوا لهم يحيوا انما حينئذ الى تقدير القول ههنا لان عامتهم خطاب للمؤمنين وقوله فبجوا خطاب للمشركين فلا بنتظم الكلام الا بتقدير قولوا بعد الفاء وذلك انهم عاهدوا مشركي العرب فنكثوا الا اناسا منهم فامروا بنبذ العهد الى الناكثين وان يقولوا لهم سيحوا في الارض اربعة اشهر آمنين لا تتعرض لكم فيها وهي شهر الحرم والمغى من براءة واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم ولما كانت المعاهدة باذن الله واتفاق رسوله نسب البراءة عن العهد اليهما كما ينسب الى المعاهدين اي انها بريئة مما عاهدتم به المشركين فانبذوا اليهم عهدهم وكذلك عطف قوله وبشر هو عطف على قوله وعندي انه معطوف على مراد اي ومثل وعطف بشر الذين آمنوا على قل مراد قبل يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف لهذا العطف

فظاهر اما الآية كما مر لي فيها كما لا يخفى بين المعطوفين في المسند اليه والفاعل في المسند اعني ترك العباد لغير الله تعالى وقولهم للناس حسنا ولا تشتركا في فيداخذ الميثاق و اما الثانية فقيها كما لا يخفى في المسند وهي كما مر تباين وشبه التضاد بين المسند اليها اعني اصحاب الجنة والمجرمين الذين هم اصحاب النار وكما لا يخفى في فيد الظرف الذي هو اليوم

ونحوه قوله تعالى فاما جاءها موسى بالجر عطف على قوله تعالى نحو قوله عز وعلا واذا اخذنا وهذا شروع في تقييد الطلب معنى الخبر على عكس ما تقدم فلذلك اعاد لفظ نحو ومعنى بورك من في النار ومن حولها بورك من في مكان النار ومن حول مكانها ومكانها البقعة التي حصلت فيها اعني البقعة المباركة المذكورة في قوله تعالى نودي من شاطئ الوادي الايمن اي البقعة المباركة قيل المراد بالمبارك فيهم موسى عليه السلام لانه كان في مكان النار والملائكة الحاضرون حول ذلك المكان والظاهر انه عام في كل من كان في تلك البقعة وفي ذكر الوادي وحولها من ارض الشام فان الله تعالى جعلها موسوما بالبركة في قوله الى الارض التي باركنا فيها للعالمين والظاهر ان قوله وسبحان الله بقصد الامر تنزيها له تعالى في مقام المكالمة عن المكان والجهة اي وسبحوه تسبيحا فاكحال في عطف على نودي كحال الشمس وضيرانه للشان اي والشان انا الله على انها مبتدا وخبرا والجملة دال عليه ما قبله اي ان متكلم انا وانه فبيان لانا لما عرفت تعليل لكون المعنى فلما جاءها قبل بورك من في النار وقبل الشمس عما ذكر ان نودي بمعنى قبل لما عرفت في علم النحو من ان من لانا في الآخره فتكون قرينة على ان التقدير وقبل الشمس لكن يظهر من هذا ان الشمس مقدر بقبل ومعطوف على نودي الذي هو بمعنى قبل ففي قوله والشمس معطوف على قوله ان بورك مسامحة والمراد انه عطف على نودي ان بورك وفي الكشاف ان الشمس معطوف على بورك لان المعنى نودي ان بورك وان كلاهما تفسير لنودي

والمعنى قبل بورك من في النار وقبل الشمس عما ذكر فاك والدليل على ذلك قوله تعالى في سورة القصص وان الشمس عما بعد قوله ان يا موسى اني انا الله على نكير حرف التفسير كما تقول كتبت اليه ان خذ وان اعمل وان شئت ان حج واعتمر فان فلا يجوز ان يكون الشمس بلا تضمين معطوفا على بورك وداخلا معه في حيز معنى القول فلا باس لان الخبر والطلب اذا وقعا في حيز القول كان القصد منهما الى اللفظ المؤدى للمعنى فينكسر سور الاختلاف فيجوز العطف كما تقول قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد فيكون قوله معطوفا احدهما على الآخر اي قال زيد بن القولين بل نقول اذا كان لها محل من الاعراب مطلقا جاز العطف بلا تاويل كما تعرفه فان قلت لعل كلام الشيخين واحد الا ان المصنف سامح بذكر ان في المعطوف عليه قلت لا تضمين في الشمس لان قوله قبل الشمس عما ذكر النقدير اظهار لعامل المعطوف عليه في المعطوف كما يقال مضى جاءني زيد وعمرو وجاءني زيد وجاءني عمرو ومثله لا بعد تضمينا اللهم الا ان يختار ان العامل مقدر لفظا ويجعل تضمينا فيلزمه ان لا يكون وعمرو في المثال المذكور معطوفا على زيد واما قوله تعالى وبشر فقد يتوهم ان بشر عطف على ما اعدت بتضمين احدهما معنى يوافق الاخر كما يشهد له قراءة زيد بن علي وبشر بالفظ المبني للمفعول عطف على ما اعدت فيكون مما نحن بصدده وليس كذلك بل موعد جماعة معطوف على ما فتقولوا على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد باحسنائهم واعرض عليه اولا بالجهة الجامعة بينهما وان كانت موجودة باعتبار التقابل بين المسند بن والمسند اليهما الا ان العطف بين امرين لخاطبين من غير تعرض بالنداء كما صرح به في المثال المذكور مستقبح بل غير جائز عند بعضهم وتاتيا بان فتقولوا جاء لقوله تعالى فان لم تفعلوا وليس قوله لبشر متبادرا عن ذلك الشرط فلا يصح عطف عاجزانه واجب عن الكل

على سبيل الالتفات ايضا عاما لاهل المحشر ليكون التفاتا وتغييرا للعبر معنى واخذ طريق
ولا شك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايتها المجرمون تفصيل لهذا الخطاب العام الا
على الجزاء اجمالا ولذلك لم يعطف عليه فيكون اعنى قوله ان اصحاب الجنة مقيدا بهذا الخطاب
ويكون التقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر هذا ثم انه فد جاء في التفسير ان
هذا الكلام اعنى ان اصحاب الجنة يقال لاصل المحشر حين يسار باهل الجنة الى الجنة لما في
حال كونهم مستقرين في الجنة فيكون ح قوله في شغل فاكهون من قبيل تنزيل ما هو للمكون
منزلة الكائن مبالغة في التحقيق فقد حرز ان معنى الآية هو ان اصحاب الجنة منكم يا اهل
المحشر يؤول حالهم الى اسعد حال وهذا المخبر في ذلك الحين يفهم منه القصد الى طلب الامتياز
فاشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم الى الجنة فهذا الطلب المقدر بدلالة ذلك الخبر عطف
عليه قوله وامتازوا اليوم فان قيل اذا كان قوله ان اصحاب الجنة مقولا حين
يساربهم الى الجنة مع انه تفصيل لقوله ولا تجزون المعطوف على قوله فاليوم لا تظلم
نفس لزم ان يكون فاليوم ايضا مقولا في ذلك الحين الذي هو بعد الحساب ضرورة
ان التفصيل مع الاجمال والمعطوف مع المعطوف عليه وهو باطل لان الفاء يقتضي
ترتبه بلا مهلة على الحضار الذي هو قبل الحساب اجيب بان المعطوف بالواو
اعنى ولا تجزون لا يجب ان يكون مقارنا للمعطوف عليه في الزمان لا يقال فامتازوا
مسبب عن قوله ان اصحاب الجنة فكيف يعطف عليه امتازوا مع انه لا يصح تسببه
عنه لانا نقول يصح تسببه عنه لدلالته بالمفهوم على معنى ان اصحاب النار ليسوا كذلك
فان قلت الحاجة الى تقدير منكم وتكلف ذلك التقدير في بيانه بل ما جاء في التفسير
على ما نقل من ان هذا الكلام يقال لهم حين يساربهم واف بالمطلوب قلت لا بد من
تقدير في كونه مرتبا بالامتياز على الوجه الذي ذكره اعنى فليمتازوا عنكم بل نقول للملاحظة
الخطاب مع الدين نسب اليهم الجزاء بطريق الخطاب محل مدخل في طلب الامتياز كما يلوح

بالتامل الصادق هذا تقرير كلامه على الوجه الذي لا مزيد عليه ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف
فالوجه في الآية ان يجعل من عطف القصة على القصة وبهذا عطف لم يذكره البيضاوي ولم
يتنبه له الحاشون عامة وصرح به في الكشاف وعطف الجمل وفد ذكر كل العلامة
في الكشاف حيث قال وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا كما يعطف
الجملة على الجملة وقال في موضع آخر ليس الذي اعتمد بالعطف هو لا مرجح يطلب لمشاكل
من اجراء النهي يعطف عليه انما المعتمد بالعطف هو جعل وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة
على جملة وصف عقاب الكافرين يعني انه ليس من عطف الجملة على الجملة يطلب هناك
مناسبة الثانية مع الاولى بل من عطف جعل مسوقة لغرض على جعل آخر مسوقة لغرض آخر
فالمقصود بالعطف هو الجمع وشرطه المناسبة بين مجموع القصتين فكلما كانت المناسبة
بينهما اقوى كان العطف احسن ولا يشترط المناسبة بين جعل القصتين وقد حققه بعضهم
بانه نظيرها يقال في عطف المفرد في مثل قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن
من ان الواو الثانية لعطف مجموع الصفتين الاوليين المتقابلتين على مجموع الواوين
المتقابلتين لانك لو عطفت الظاهر وحده على واحدة من الاوليين لم يكن هناك تقابل
فكما صح في المفردات ذلك صح في الجمل ان يكون الواو لعطف قصة اي مجموع جمل على قصة
اخرى اي مجموع مثلها بل هذا بالجواز اولى فليكن ذلك اعني عطف القصة على القصة
كما ذكر منك فانه يتجيك عن تكلفات باردة في مواضع شتى وقد يقال وامتازوا طلب في معنى
الخبر بدليل وقوعه في سياق تفصيل الخبر كانه قيل وانتم ايتها المجرمون ممتازون منفردون
عن الصالحين الى عذاب الجحيم ودركات السعير لكنه عدل الى صيغة الامر لما فيه من المبالغة
واعلم ان قوله وان الخطاب الوارد وقوله ان اصحاب الجنة وان التقدير نزلا
بفتح الميم معطوفة على قوله ان الذي قبله واما كونه اي كون المقام مشتركا
بين المعطوف والمعطوف عليه في الذي نحن بصدده من كونه بين في جهات تجمعها عند المتكلم

بزاز ان البدوي اذا اخذ يفتش ك والمراد انكار الظن مناكا اي في خزانة الصور
وضمير لها الصور لا بل واللام متعلق بمقارنة او يعود اي البدوي من اغنوت الشيء
اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وضمير بعدها لصور في لا بل والسماء او لا تنقص اي لا تنع
من نصفت الشيء رفعته نابلها اي عنقها بعدهن اي بعد صور لا بل والسماء والجبال
قوله لا اي لا يرى الحضري البدوي كذلك لم يتأخذ اي لم يخف ولم يأخذ بعضها بعضا
عما ذكر الوجه اي عما الترتيب المخصوص المذكور فيما بين تلك الصور ظن النسق اي عطف
الظروف الثلاثة اعني الى السماء وما بعدها عما قبلها وعطف احوال الثلث اعني كيف يفت
لا الآخر عما تقدمها لابقاء كلامنا في الجامع بين جمل لا محل لها من الاعراب فلا يصح التمثيل
بالآية لانا نقول قد مر ان عطف المفردات يعتبر فيه الجامع ايضا كما في عطف الجمل مطلقا
فالتمثيل بالآية تذكير لذلك واما الحالة المقتضية للتوسط اخر بيان التوسط
عن بيان كمال الاتصال وكمال الانقطاع لتوقف تعقلها وذكرا على تعقلهما وذكرا ولا صورة اختلاف
الجملتين خبرا وطلبا لان لها مباحث فهامة وغموض بخلاف ما اذا اتفقتا خبرا ولم يتعرض
لصورة اتفاقها طلبا لانه خروج عن فانون الخبر بالكلية واما تقتضي الخبر معنى الطلب في
صورة لا خلاف فليس يقتضي ذلك الخروج وانما وسط الشرط اعني قوله ان اختلفتا بين المبتدأ
والخبر لان ازالة لا خلاف يقتضي سابقة لا خلاف وقدم ذكر تقتضي الخبر معنى الطلب على
عكسه الذي هو ادخل في الفانون اما لمراعاة تقديم الخبر على الطلب في قوله خبرا وطلبا او لان
مباحثه اكثر وادق واراد بتضمن احدهما معنى الآخر ما يعم الاستعمال احدهما في معنى الآخر
وانسياقه الى تقدير الآخر وقوله مشربا كبروى مخففا ومشددا اي هو عطف على مثقلا
وانما قال في جهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى الموارد المتكثرة للجامعين المختلفين خبرا وطلبا
لا لان لجهة الجامعة يجب اعتبارها في جميع مصورانها فانه غير واجب كما اشرنا اليه فكم
من في ما نابت بعضية لا بيانية لمكان تنكير جهات ولا يخفى ان ما ذكر هنا نافع لسبكي

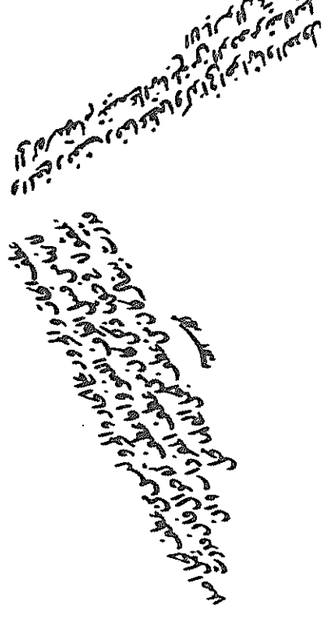

الانقطاع ولابد في اثبات التوسط من نفي اسباب كمال الاتصال ايضا فكانه اعتمد
في ذلك على ما سبق اذ لم يكن في نفي اسباب كمال الاتصال بحث بخلاف ازالة الاختلاف
بالتضمن فان فيها مباحث على نحو متعلق بقوله مشتغلا ومشتركا معا اي مشتغلا و
مشتركا كائنين على نحو اشتغال المقام واشتراكه في قوله عز وجل واذ اخذنا تعليل لاشتغال
المقام في الآية على ما يزيل الاختلاف اي ظاهرا ان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا لان
مقام اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي فلذلك عطف عليه قولوا والمعنى على تقدير القول
اي واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل فائلين لا تعبدوا وقولوا وقبل اخذ الميثاق في
فوق القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقد يجعل لا تعبدون مفسرا
بان المصدرية بدلا من الميثاق فلا حذف ان عاد الفعل الى الرفع وعاملا فيكون
قولوا امرا او فعلا صلة لأن وقوله تعالى وبالوالدين احسانا اما بتقدير وتحسنون
نظرا الى السابق او بتقدير واحسنوا نظرا الى اللاحق فان المقام مشتمل على نهيين
ان اصحاب الحنفية معنى الطلب يريدون قوله ان اصحاب الحنفية مضمن معنى فلذلك زوال
هو دال على تقديره لانه خبر مستعمل في معنى الطلب كاستعمال لا تعبدون في معنى
لا تعبدوا وبيان تضمينه اياه ان قوله فلا يوم لا تظلم نفس شيئا كلام مقول وقت
الحشر بدلالة العطف بالفاء على قوله ان كانت الاصيحة لابد فيكون متأخرا عن وقوع
الصيحة واحضار الخلق لانها عطف بالفاء بدل على ان مضمونه اعني نفي الظلم واقع
في ذلك اليوم ومتأخر عن كل واحد لا على ان كل واحد يخبر به متأخر عنه فيكون كلاما وقت
الحشر لجواز ان يكون كل واحد مخبرا به قبل ذلك الوقت لانا نقول لفظ اليوم اذا اطلق
هكذا معرفا بلام الجنس في زمن الزمان الحاضر تحققا فوجب ان يكون المعنى فيقال لهم اليوم
لا تظلم نفس شيئا كلام متعلق بكلال عموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع النكرة في
سياق النفي فيقال يوم الحشر في حقهم على طريقة الغيبة فيكون الخطاب الوارد بعد

ركبا في معنى وجيزا ركب لذلك على قياس قولك هذا الكلام في معنى المدح كامر والوجيز
صفة اللفظ وصف به المعنى تبعا والفحم بسكون الحاء وقد يفتح كنهر ونهر والافحام مصدر
أفحمه اى وجدته ساكنا والمعنى اخرجت الكلام من عجب وجدانه غير مفيد لمعناه بمنزلة
الساكت والفطبس بوزن القشعيق هو المطرقة العظيمة واعترض بان فطبس كقمهام
قريب من ماء الملام والمراجل جمع مرجل وهو القدر من نحاس والدنان جمع دن والوكوف
للصفاة ولمشي عذوبة الكلام في المفاصل ورقته في الافكار وحدته في العقل تاثير حسن
نظم ولطافة معناه وجوده مغراه في نفس السامع تاثيرا شاملا لظاهره وباطنه والوشم
النقش والرسم كاثر المستجم كامر المتكل والمستعلق والكنة نجمة في اللسان والرمض
بفتح الميم الوسخ الجامد في موق العين فان كان سائلا فهو غمص والهرود ما يترد به الشيء
وبرود العين من الاكحال جعل الكلام البليغ لمن اعتراه شبهة كالكحل لمن به رمد او سلوكه
او اخبار معطوفان ايضا على تشبيهات فاجلا نفرح بالقول المقدر فيما تقدم وتاخر فيما
نذ البعير اى نفر وشذ اى انفرد عن الجمهور اضيق من محبرة الاسماء الخ فيها التفات
نكرات والخ بدونها وقعت معارف ولعل السر في ذلك ان النكرات في جميع ما وجدت فيه او
في بعض اغنى قصبة للوحي ولكل فراد فلاجناس التعريف الجنسي فترك التعريف في الكل غاية
للموافقة ولصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا الفن الرابع الى التنبه والتيقظ
لانواع هذا الجامع اى الذي يجمع بين الجملتين عند المفكرة لاسيما النوع الخيالي منه وذلك لان
مشكلات الفن الرابع وهي مباحث الفصل والوصل مبنية على الجامع فلابد من الاعتناء بمعرفته
ولما كان النوعان كل واحد منهما من الجامع اعني العقلي والوهمي بمنزلة جان تحت الضبط لحكم العقل
والوهم دون النوع الخيالي اذ لا ضابط لنقل معناه على الرسوم والعادات المختلفة
وجب مزيد اعتناء بشان النوع الخيالي فمن اسباب معناه فمن الاسباب الجمع بين صورتين
في موضع العهادة وقنديل وقرآن ومن الاسباب التضاد الجمع بين شيئين بينهما غاية

الفسق وذكا كين الخاتمين وابريق واقران وبالنظر الى هذين النوعين من الاسباب
يظهر تباين الاسباب في شان الجمع بين الصور في خزانة الخيال تباينا بعيدا واذا كان
الامر على ما ذكر من تباين الاسباب واختلافها فيما بين لائم وله تفاوت فقل ان اتفق
صاحب علم المعاني النوع الخيالي حقه من التيقظ بذاك وفاه حقه اى اعطاه اياه وافيا
تاما وانى اى والحال ان صاحب علم المعاني من اهل الهذر اى الخرف اى انى تتجلى كلام رب العزة
اى كيف امن ان يتسحبه ذهول لقل ودال على عامل اذا والمعنى لا يستحيل اذا لم
يوف الخيالي حقه مع اهل الوبر متعلق بكلام وكذا حيث متعلق به والمستعان في نشر
وباسقاله تعالى او للكلام على الاسناد المجازي وانما جمع الدلال لان كل واحد من تلك الامور
دليل على الصانع الحكيم وذلك النسق نصب على المصدر وافلا ينظرون الى آخره اما بدل
منه بتقدير مضاف اى ينسق افلا ينظرون واما مفعول به لناسقا بقال نسقت الكلام
اى عطفت بعضه على بعض واللام في لبعد متعلق بالنفي المستفاد من انى تتجلى اى يستحيل
لبعد البعير عن خياله لكونه من اهل الهذر في مقام النظر اى التفكر في معرفة الصانع وصفات
كماله بالنظر الى مصنوعاته وكلم ثم للتراخي في الرتبة فان بعد البعير في خياله عن السعادة اكثر
وافوى من بعد البعير عن خياله في ذلك المقام وذكل اى تيقظه او توفيه حقه
بتحصيل اذا نظر كان جل مرمى غرضهم اى معظم ما يعود اليه غرضهم نزول المطر بحتة اى محل و
ينزل فيه ويجيره اى يدخله في جوارنا وحفظنا بفناء جار الله من ان يظله ظالم ويجاره
الله من العذاب منيع اى ممتنع على طالبيه لاستحكامه بدة الطرق اى هو مشرف على البحث
بكل طرف الناظر اليه استشهد بالبيت على ان حضورهم الجمال ومن لاصحاب الموائد
بذلك اى ومن يتكفل لهم بطول المكث في منزل من غرام كامور اى من معروفات لامور
وواجبا فعند نظره اى نظر الهذري هذا النظر المذكور وعند ظرف لما يدل عليه اذوى
وهو مبني للفعول على صيغة الغيبة مسندا الى ضمير الهذري والمعنى افيظن الخرف عند نظره

الى خلاف ما ثبت في خيالات اصحاب الصناعات الخاصة او العرف العام بتعدد
وانكروه انكارا تاما وجعل تشبيهات فاعل فعل بفترة ما بعد اى فهل تشابه
تشبيهات اولئك والمقصود ههنا بيان تفاوت الصور في الوضوح بعد اشتراكها
تفاوتها في التقارن فيما يتقدم ويتجلو من جلوت العروس وفيما يحكي حال من تشبهات
اى كائنة في جملة كامور الحكيمة ويحكي جملة استيناف وقوله سلك طريق ومركب الجد
من قبيل لجين الماء اى اضافة المشبه به الى المشبه ولا انتظام مستقيما للهو والجعل
للبناء على الجد وقد حسنت هاتان الاستعارتان بناء على تشبيه الطريق بالسلك و
الجد بالمركب انتقاء المحجة بالاظلام جعل الظلام كسبع يشبه به المحجة اى الطريق
الواضح وجعلها وسوى الاغر مفعول ثان لاورث اى امرا سوى الاغر آه وفيه بيان
حيث جعل المانع من التعيير باعتبار عليه ولقد احسن حيث عبر عن الجد في التيسير بلزوم
حدود المحجة بايدي الروائض جمع رائضة وهي الناقة التي لم تنشاط في السير
كانها ترفض وتنشر الظلام جناحه وهذه لهم رواية عبارة عن شمول الظلام للجوانب
وسترة لوجه الطريق والقوم الفصاكناية عن النزول وقوله فقابلهم عطف
على ما استطاع افترى اى انكشف ذلك العبوس عن مزيد تخبطهم اى سيرهم على غير
بصيرة فبينا مضاف الى الجملة الاسمية وكالف للاستباع وهو ظرف لانهم
والزبى بالزاى المعجمة جمع زبية وهي لوابيه لا يعلوها الماء وتطلق ايضا على
حفرة تحفر في مكان عال لاصطياد الاسد فاذا بلغ السيل الزبية كان غاية
في الاجتياف والطغيان وقد يروى بالراء المهملة جمع ربوة والطبيان للقوس
كالتديين للمراة فاذا بلغها الحزام سقط السهم وذلك عند الهرب وعدم
التمكن من شد الحزام وكلا المثلين يضربان لفظاعة الشر وبلوغه النهاية والمثل
الاول في تركيب الكتاب وقع حالا من المستتر في الظرف اعني في وحشة الظلام

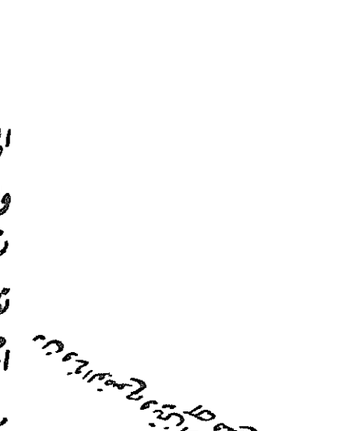

والحال ايضا من المستتر في مقاساة بتقدير وفي مقاساة خبر للمبتدا اعني
هم مظلم بهم اى خالص لا يخالطه شيء من النور يقال فرس بهيم اى لا يخالط
لونه ما يخالفه فلم يتماسكوا اى لم يتماسكوا ولم يقدروا على منع انفسهم من ان
افسل عليه كل منهم حال كونه ناظا ثناه وعاد حاسناه بالفضة وهو النور وسناه
بالمد وهو الرفعة والشرطية اعني واذا الشبه شبهه عطف على اخذه فاشبهه
اى فاشبهه والعدول الى المضارع لتصوير الحالة الماضية والابريز الذهب
الخالص او التفاوت عطف على تشبيهات اى مثل التفاوت في هذه الاشياء
سوى غير ما تلوناه اى تجلو لذهن صورة غير ما جلوناه واما عطف باو واما لان
راجع الى معنى النفي وكلا او تقيد عموم النفي كقوله تعالى آثما او كفورا اى لا تطع
منهما سوى ما ذكرناه من اختلاف الصور واما للتنبيه على ان كلا منهما كاف لنا
في ما هو اصل المقصود اعني الاختلاف وانت تعلم ان التفاوت في الايراد على الوجه الذي
ذكر بدل على اختلاف الصور في الخيالات تقارنا ووضوحا ايضا فيما يحكيه متعلق
الايراد من ذوي الحرف حال من لا ذكيا وقوله احسن الكلام بتقدير القول اى قائلا
على انه حال من الجوهري وكذا الحال في اخوانه وثقب الفكر التعمق في المعاني ونظم
الخطة هو ترتيب الالفاظ للتبيين المعاني والتفصيل هو ان يجعل بين
للتبيين والتزيين شبه اسم اللطيفة بالآلي المفصلة في
ما دام فيه الخرز والثاقب الفاسد المردود من الدراهم والنقود
الباطل من الشيء وهو معرب بهرام درهم بهرج كذا في الصحاح وهو الموافق للنسخ المصححة
من الكتاب وقد يقال النهرجة الضرب الى الطرب يقال اهرجته اذا جعلته حابيا اى حالا
والكير منفاخ الحداد ومن ثم قيل اوجد كير غلط واما الكور بالواو فهو المبني من الطين الذي
فيه النار وسبكته اذبته وخبث الحديد والذهب ما ينفي عنهما من الغش وكون الكلام

الا يرى ان السواد اقرب خطورا مع البياض من الحلاوة وكذا الحار بين لا سود و
لا بيض وبين السماء والارض ونظايرها وذلك لان الوهم داباتي لا خيال فان قلت
اذا كان سبب التماثل والتضاد وشبهه بين امور كلية لم تكن مدركة للوهم فكيف يتصور
منه لا خيال والجمع بسببه قلت ـــــ الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان للذكر
كلها او جزئيا الا ان لها الآت تستعملها في ادراكاتها فالوهم آلة بالذات في ادراك المعاني
الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعملها وتستعين به في ادراك سائر الحواس ايضا
ومن ثم قيل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما تستعمله في المعقولات المنتزعة
عن المحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذلك تحكم فيها وتحكم عليها باحكام المحسوسات
فالجامع الوهمي ما اقتضى الفرق العاقلة الجمع لاجله باستعمال الوهم واحتباله فلما كان
الوهم آلة في هذا كان نسب الجمع اليه كانسب القطع الى السكين والمجاز
ان يكون بين امرين اتهما اي بين متصورات بان الجملة ومتصورات تلك الجملة تقارن
في الخيال اي في الفرق التي هي خزانة المتصورات محسوسة كانت او موهومة او معقولة فان
الجامع الخيالي ليس بعتبر فيه علاقة مقتضية في نفسها للاجتماع او شبيهة بها كما في الجامع العقلي
والوهمي بل هو مجرد تقارن بين المتصورات في الخيال سابق على العطف لاسباب مختلفة
موقتة الى ذلك التقارن وقوله فان جمع ما ثبت تعليل لما يدل عليه تنكير تقارن
مع اسناده الى اسباب منكرة اي تفاوت الصور في التقارن كان قيل للمتصورات
تقارنات مختلفة لان جمع ما ثبت في الخيال مما لا بد له من الخارج بطرق الحواس
يكون ثبوتها وتقارنها فيه بحسب النادي اليه والتكرر لديه لاسباب مقتضية لذلك
النادي والتكرر فاذا نادى اليه صور متعددة معا وتكرر نادى بها اليه لذلك تقارنت
فيه واذا نادى اليه صورة واحدة مرارا متكررة صارت واضحة عنده ولذلك اي
ولان الثبوت في الخيال بحسب النادي والتكرر لما لم يكن لاسباب الموقتة المكررة غالبا

واحدة اي طريقة معينة فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيال
ترتبا اي اجتماعا على كيفية مخصوصة ووضوحا فكم من صور ترتب مقارنة في خيال
لانعقاد الاسباب لها حقه وتلك الصور بعينها لا يرى بعضها بعضا في خيال آخر و
هذا اشارة الى اختلاف الصور ترتبا في الخيالات ولم من صور لانكاد تفارق في
خيال وهي بعينها في خيال آخر كفاد على اي جبل مرتفع وهذا اشارة الى اختلاف
الصور وضوحا وشهرة بحسب الخيالات وان اجبت ان تتوضح اي
تزيد في وضوح ما تلوح به البكل اي بشاراليه تلوح البكل من تفاوت الصور في
تقارنها ووضوحها فحذف جواب الشرط من نحو بين البصر لشدة النظر من جانب
اختبارك اي لاجل امتحانك وتلق امر من تلقاه اذا استقبله وبدل من حذف
وصل ولا يجب الفاء والمعنى تلق كاتبا بعد بدل له آلا يرى الى قوله معدود
انك مع ما بعده فالقول بان الكاتب هو المعد دعا من تلق كاتبا اي خذ كلامه
بعد بدل كل توهم والعلة بزم النجار وبمن بالقادر بمكنة وآخر وآخر
اي وتلق آخر وآخر والمراد الكثرة لا خصوصية لاثنين ولذا جمع الضمير فقال يا
يلابسون اي بتعديد ما يلابسون وهو آلة المذكورون ارباب صناعات مخصوصة
بمنزلة العرف الخاص ثم انتقل الى ذكر اصل العرف العام فقال واتبا كان من اسباب
العرف والرسم بقال عرفهم وسهم كذا اي ما يتعارفونه ويتعدونه واتبا بنصب
على انه خبر كان وفاعله مستتر راجع الى ما هو مذكور اعم من بعد له وقوله فتلقه
جواب اتبا وقد يقال هو منصوب بمضمر يفسره هذا الظاهر اي واتبا وجد تلق
تلقه على طريقه واتبا ئ فارهبون فانهم متعلق بتلق والضمير للذكورين
من الكاتب والنجار وغيرهما وجيعا حال واللام في لمصادفتهم متعلق بلا تبعد الى
العدا اي لا بعدونه بديعا خارجا عن الفاتور في عدله مورد اذا غيرت العدا

بأبي ان لا يجتمع المتضادان في الذهن فان العقل سلطان مطاع مصراع فؤدّ
من مخترعاته وآف بما هو مقصوده وقد يقال غامه جرى ان لا يخالفه لبيب ولا ولي
حسب المعنى ان يتمّم بقولنا وان خلافه لا ينطاع والوهمي هو ان يكون بين
تصورا تهما اي متصورا اي الجملتين شبه تماثل وانما جمع التصورات نظرا الى تعدّد المواد
لان الجامع الوهمي يجب ان يكون باعتبار كل واحد من متصوراتهما بل موعا فيكل
الجامع العقلي وقد ينبّه عاد كل بقوله كحوان يكون المخبر عنه في احديهما لون بياض وفي
الاخرى لون صفرة قوله فان الوهم يختار في ان يبرز هما في معرض المتباينين فكان
الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكم للوهم من حيل
يروج بها ايضا مصراع كامر وقد يلحق به كان الوهم شيطان رجيم والا اي
وان لم تصدّقني في ان الوهم يبرز هما شبه المتباينين في معرضهما فالزمْ وخُذ بقوله
تعرف به فان الوهم هو الذي حسن الجمع بين بين الثلثة لمشابهتها الامور المتماثلة بسبب
الاشتراك في ان اشرفت الدنيا بهجتها اي بهجاتها وطراوتها اشراقا حسنا بالشمس
والقمر ومعنويا بالي اسحق لافاضته عليها انوار العدل والاحسان وهو الذي
حسن ايضا الجمع بين الملك والسقاء وصفار النمل لاشتراكها في عدم النوع فيهم
والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين وقل في عطفا
عليك وقوله سواه اي سوى الوهم ظرف متعلق بحسن لفظا قدم عليه اهتماما و
هو في المعنى استثناء من فاعل الاستقامة الخ اخر عنها بالذي حسن وانما قال او بقوله
اشعارا بان كل واحد من القولين وان بما هو مقصوده اعني ظهور صدقه في احتمال
الوهم وقد عرفت حال من المتباينين في قوله يحتال في ان يبرز هما في معرض المتباينين
اي وقد عرفت حال المتباينين في شان الجمع بالرجوع الى الوهم بواسطة تجريدهما عن
الشخص فاذا تحققت احتمال الوهم ظهر لك ان شبه التماثل جامع ومعنى

او تضاد عطف على شبه تماثل والمتضادان هما وجوديان لا يكون تعقل احدهما
بالقياس الى الآخر وبالعكس كذلك عاما موضوع واحد هما ان بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض اي لتضاد السواد والبياض مثل او لا بالمحسوسات بالذات
باحدى الحواس الخمس الظاهرة ثم اعلم الكاف ومثل نحو اخرى من كالافعال البدنية
واللسانية والقلبية وقد يقال التحرك والسكون من كالانفعالات والقيام و
القعود من كالاوضاع والذهاب والمجيء من الحركات المختلفة بالاضافة فان حركة واحد
مجيء وذهاب مقيسة الى شخصين وكالايمان والكفر اعني اذعان الحق وجحوده من
الاعراض النفسانية المختصة بالقلب وانما جعل بعض كالاقوال وكالافعال ايمانا وكفرا لانباء كالقلب
عنه واما كالفرار وكالانكار فقد ينسبان تارة الى اللسان واخرى الى الجنان ثم اعلم ان كلا
ثابتا ومثل بالموصوفات بالمتضادات فانها في حكمها وبنبه بابراد متباينين خاصة من
اول كالمثلة السابقة للمتضادين وآخرها عما ان قوله وكالمتصفات بذلك اي بما ذكر في
الجمع ولا يخفى ان بين السماء والارض شبه تضاد لاشتمالهما بوصفين متضادين خارجين
عنهما لازمين لهما اعني غاية الارتفاع وغاية الانخفاض وانهما ليستا كالسواد والابيض
لان الوصفين المتضادين داخلان في مفهومي كالسواد والابيض وخارجان عن
مفهومي السماء والارض وكذلك السهل والجبل بلزومهما لزوما بينا وصفان متضادان
خارجان عنهما اعني الملاسة والخشونة واما كالقول والكتابة فانهما وان تضمنا وصفين
متنافيين كالسواد والابيض الا انه ليس بين وصفي الاولية والثانوية غاية الخلاف
فلذلك جعلا مما بينهما شبه تضاد فان الوهم ينزل تغليبا لكون التضاد و
شبهه من الجامع الوهمي فوله منزلة المتضادين وذلك لاشتراكهما في الضدية التي
هي من كالصفات اللازمة لهما لزوما بينا ولذلك اي ولتنزيل الوهم للتضادين وما
يشبههما منزلة المتضادين تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من سائر المقابلات

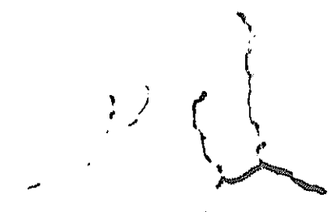

ج اجتمع هناك للانقطاع سببان جاز ان يعتبر مجموعهما او احدهما فلذلك حصل كل من خلاف
سبعا على الاطلاق وفقد عدم الجامع بتقدير كل تفاوت والوجه في حل تركيبه ان يقدر
بعد فان الجزاء مبتدا حذف يكون الجزاء جملة ثم يجعل الشرطية باسرها معطوفة على كلمة
الواقعة فاجواب اما فيصير التقدير هكذا اوفان انتفتا خبرا فهي ان لا يكون وع
ينتظم اللفظ مع رعاية تلك القابلية عند المفكر جمعا من جهة العقل بالعقل
فوق للنفس الناطقة بها يدرك المفهومات الكلية والخيال فوق لها خزانة لصور
المحسوسات والوهم فوق يدرك بها معان جزئية منتزعة عن المحسوسات والمفكر
فوق يتصرف بها الناطقة في مدركاتها تركيبا وتفصيلا وحاكوهم من انه اراد بالجمع
العقلي ما يدرك بالعقل من الكليات وبالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية
وبالجامع الخيالي ما يكون صورة مرتسمة في الخيال فليس بشيء لانه جعل كل واحد من
الاتحاد والتماثل والتضايف سواء كانت كلية او جزئية جامعا عقليا وجعل كلا واحد
من شبه التماثل والتضايف وشبه التضاد ايضا على الاطلاق جامعا وهميا وجعل
تقارن الصور في الخيال جامعا خياليا وليس تقارن الصور صورة مرتسمة في
الخيال كما لا يخفى بل اراد بالجامع العقلي امرا بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين عند
المفكر وبالوهمي امرا بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال
ذلك ثم ان العقل لما كان يميز بين الاسباب الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة
المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه
للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه و
كان شبه التماثل والتضاد وشبه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها
للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات
التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور

كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع
اما بسبب التقارن في خزانة الصور اولا او لا وهو الخيالي والثاني اما ان يكون
بواسطة امر مناسب للجمع ونقيضه بحسب نفس الامر فهو العقلي اولا فهو الوهمي
اتحاد في تصور اي في منصور كما يشهد له قوله مثل لا تخاد في الخبر عنه او الخبر وفي
قيد من قيوده هما عني كالظرف والحال والمفعول والصفة وغيرها فان قلت
المتبادر من كلامه ان لا تخاد في واحد من الخبر عنه او به او قيد من قيودهما كاف
للجمع بين الجملتين وفساده واضح لامتناع ان يكون لازم لامير الجند يوم الجمعة
وخاط زيد ثوبا فيه قلت لانم ذلك لامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان كون مور
الواقعة في يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود له صلاحية مور بهذا القيد واذا قصد
بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا لها لم يجز العطف لانه
ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في خفي ضيق كما سيجيء او ناظر
عطف على اتحاد وهناك اشارة الى تصور من تلك الثلاثة قوله فان العقل تعليل لكون
التماثل مما يقتضي العقل نسبة اجتماع الجملتين عند المفكر وانما قال عن التشخص في
الخارج احترازا عن التشخص في الذهن فانه لا يرتفع واذا رفع العقل التشخص الخارجي
عن المثلين بقيت الماهية الكلية الواحدة فقد درج التماثل الى الاتحاد واقتضاء التضاد
للاجتماع ظاهر فان المتضايفين يعقلان معا سواء كانا حقيقيين كالعلية والمعلولية
والسببية والمسببية او مشهوريين كالعلة والمعلول الشاملين للمعقولات و
المحسوسات والسبب يرادف العلة والمسبب المعلول وقد تخص العلة بالموثر و
السبب بالغاية او بما يفيض الى الشيء في المجاز والعلو والسفل تخصان بالمحسوسات
فلذلك عطفها باو وكلا قل ولكثر بوصف بها الكيات وما يتعلق بها من المعقولات
والمحسوسات فالعقل تعليل تنبيهي لكون التضايف جامعا عقليا الى العقل

فيقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الحالة المقتضية للقطع بل هو مقتضاها اى
فيقطع هذا الكلام عن الكلام السابق لذلك اى لطلب وقوعه جوابا للسوال المنزل
منزلة الواقع بالفحوى حال من السؤال اى وتنزيل السوال مدلولا عليه بالفحوى
فان قيل تنبيه السامع على موقع السوال انما يكون مع القطع واما اغناؤه عن
السوال وعدم سماع شئ منه وعدم انقطاع كلامه فحاصلة على تقدير العطف
ايضا فكيف يجعل جهات مقتضيه للقطع اجيب بان النكت المذكورة جهات
مقتضيه لتنزيل السوال بالفحوى منزلة الواقع والقصد الى جعل الكلام جوابا له لا لذكر
العطف فان قلت المحذور لازم ايضا فان ذلك المعنى حاصل على تقدير عدم
التنزيل ايضا على تقدير العطف وتوضيحه ان ذكر الكلام عقيب الكلام السابق سواء
كان مقطوعا عنه او مقطوفا عليه يترتب عليه ذلك المعنى واذا عطف لم يكن هناك
تنزيل قلت الظاهر انه اذا لم تنزل السوال منزلة الواقع لم يذكر الكلام ولئن سلم فلم
المراد ان ذلك التنزيل اما لمجرد تنبيه السامع على موقع السوال واما لاغنائه مع ذلك
التنبيه اى فلا اشكال والباء فى بتقليل اللفظ للعدة لا للسببية كما يرشدك اليه قوله
وسواى تكثير المعنى بتقليل اللفظ تقدير السوال وترك العاطف فان تقدير السوال
اشارة الى تكثير المعنى وترك العاطف اشارة الى تقليل اللفظ وقوله او غير ذلك عطف
على تكثير المعنى اى او للقصد الى غير ما ذكر واراد بما يخرط فى هذا السلك ما ينزل لاجله السوال
منزلة الواقع وذلك كالاشعار بتنبيه السامع لموضع السوال وادعاء ظهور السوال
بسبب عن ذكر والقصد الى بسط الكلام مع بذكر الجواب المنزع على تنزيل السوال
منزلة الواقع وبسبى النوع الاول قطعا والاستيناف لم يرد ان نوعى الحالة
الحالة المقتضية للقطع يسميان قطعا واستيناف كما يوهمه ظاهر عبارته بل اراد ان نوعى
القطع الحاصلين من ذينك النوعين يسميا بالقطع والاستيناف فتسمية النوع الاول

من تسمية الخاص باسم العام وابراده عطف على تمام المراد يجرى منه مجرى التفسير
على طريقة قولك اعجبنى زيد وكرمه كانه قيل غير واف بابراد تمام المراد قوله مطلوبا فى
نفسه اى يكون مطلوبيته بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى صفاته كغرابته مثلا والقطع به
الشديد الشنيع والعجب ما يتعجب منه لغرابته واختفاء سببه واللطيف ما دق وخفى
او غير ذلك عطف على المنصوبات يعنى به مثل العظيم والكبير مما له بهذه
استعداد للاعتناء بشان المراد قوله فبعيد بالنصب عطفا على يكون فهو من
تمام الحالة المقتضية للابدال اذ بنيه لاستيناف القصد الى المراد لبظهر بخروج الفصل
مزيد كونه عنيا بالقصد بتغير مقام لابدال عن مقام البيان اذ ليس فيه الا مجرد القصد
الى ازالة الخفاء فظاهر مثل ان يكون للسامع غفلة او شبهة او توهم تجوز
او سهو او نسيان او خلاف شمول او اراد بذى بالتقرير قال واما الحالة المقتضية
لكمال كه نقطاع ما بين الجملتين فهى ان تختلفا خبرا او طلبا مع تفصل يعرف فى الحالة
المقتضية للتوسط وذلك للتفصيل هو ان لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف
من تنصيب الطالب منع الخبر او عكسه فان المقام اذا اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين
كمال كه نقطاع لزوال ذلك الاختلاف وانما لم يقل مع تفصيل باتى فى الحالة المقتضية
للتوسط لان المذكور هناك ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف فالفصل
المعتبر هنا بعرف مما ذكر هناك وان اتفقا خبرا فان لا يكون بينهما ما يجمعهما
اقتضى الحال الخبر ولم يقل او طلبا لان الكلام فى القانون الاول والعبارة الظاهر
فى هذا المقام ان يقال او ان لا يكون بينهما ما يجمعهما عطفا على ان يختلفا خبرا او طلبا
الا انه عدل الى ما فى الكتاب تنبيها على ان عدم الجامع انما يعد سببا للانقطاع اذا
كان مع اتفاق الجملتين فى الخبرية او الطلبية وذلك لان اختلافهما خبرا وطلبا
سبب مستقل لكمال كه نقطاع بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال

منزلة نفسها اشارة الى فوات المغايرة التي هي شرط العطف بالواو ولم يذكر الصفة
ههنا لان الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة وذلك لا يتصور في الجملة اصلا
فالموضع لما قبلها يجعل بيانا لا وصفا واما ذكر الصفة فيما تقدم لانه جعل الحث هناك
متناولا لعطف المفردات كما يدل عليه تمثيله للجهة الجامعة بعطف المفردات عاما انتزاعا
وانتقاء الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى فوات شرط كون العطف بالواو مقبولا
عند البلغاء فان قلت لكمال انقطاعها عما قبلها متعلق بقوله لم يكن بينها وبين الاولى
جهة جامعة فقد علل انتفاء الجهة الجامعة بكمال الانقطاع وكلامه بالعكس قلت بل هو
متعلق بما بعده اعني قوله لم يكن ايضا موضعا لدخول الواو فان قلت كيف جعل منا
وجه القبول راجعا الى الموضع الصالح الذي هو كالاصل لقولهم انه عدل فيما سبق
اصلا ثالثا قلت لما قيد الموضع الصالح هناك بكونه من حيث الوضع لم يتناول
وجه القبول لانه من حيث البلاغة واطلقه ههنا فتناوله واعتدد في كونه اصلا
ثالثا على التفصيل السابق لانفكاك كمال الانقطاع فذ يكون لاختلاف الجملتين خبرا
وطلبا ولا تعرض له ههنا اصلا لانا نقول لعله اراد بالجهة الجامعة ههنا المناسبة التي
تعم الجامع العقلي والوهمي والخيالي وغيرها فكانه قال ليس بينهما مناسبة جامعة ولا
شك ان لا تفاوت في الخبرية والطلبية من المناسبات الجامعة فتناول بقيدها كمال الانقطاع
بنوعيها فقوله وانما تكون اي الجملة موضعا لدخول الواو اذا توسطت بين كمال
الانقطاع وكمال الانقطاع مقيسة الى الجملة الاولى وما بمنزلة قوله فيما سبق انما هو من هذا
النوع الخامس واعلم انه لم يتعرض للاصل الثاني اعني فائدة العطف بالواو وههنا اي
جعل الاصل لها من الاعراب مع كونه اولى بالتعرض لعدم ظهور حاله فنقول فائدة
العطف بالواو فيما لا محل له من الاعراب هي التشريك والجمع بين مضموني الجملتين في الحكم
حسب تقرر كما مر فان قلت اجتماعهما وتشاركهما في ذلك التحقق معلوم بدون

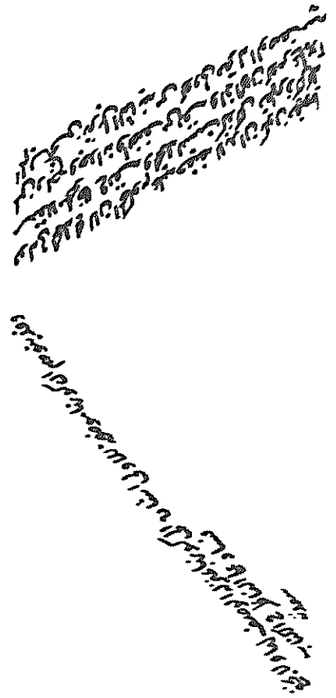

الواو لدلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما في الواقع فبجمعهما فيه فطما قلت
ما ذكرته انما هو بدلالة عقلية وربما لم تكن مقصودة فبالعطف يتعين القصد الى
بيان كل جماع ويتقوى الدلالة العقلية بالوضعية ويندفع ايضا توهم كل ضراب
عن الجملة الاولى الى الثانية ولكل من مان كل نواع الى القطع وكل بدال وكل
كل نصال بالابضاع او الناكبة وكل كل نقطاع والتوسط بينهما وضم ورويدا لدن
كل نواع والمستدرج طبق ورفق راجع الى ورودها وهناك اشارة الى اقتضاء
كل حوال ومن البلاغة حال من درج ويجوز تقديمها توسعا وضمير بناط للكلام
واما الحالة المقتضية للقطع بين اولا كل حوال المقتضية للانواع المذكورة
باسرها على وجه كلي بلا تمثيل في اكثرها ثم عقبها بامثلة كثيرة لكل واحد منها ليكون
كل عود الى الناقل في من كل الاحوال ومقتضياتها فينكشف كل عنها غطاوها وذكر
لمزيد تعوض هذا الفن ودقته كما مر لا بد ان يشركه اي يجعل اياه شريكا
للكلام السابق في ذلك الحكم فالضمير مفعول ثان بشهادة المعنى قدم على الاول
بالفعل بقال اشركت زيدا عمرا اي جعلته شريكا لعمرو فيقطع بالرفع عطفا
على لا يريد ولا يجوز نصبه جوابا للنفي وكلم لم للتراخي في الرتبة فان التفصيل اعلى
مرتبة في البيان من كل اجمال وفاعل كان ضمير الشان الذي يفسره يوجد وانما قال
قبل الكلام السابق لان غير المتصل محاما نع اذا كان متاخرا عن السابق المتصل
عليه لم يقطع لان المتبادر هو العطف على ما ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب وعلى
ما قيل وذلك اذا كان لا يوجد معناه ان لا يوجد هناك كلام غير متصل على مانع لا
قبل الكلام السابق ولا بعده فوله كما يرد وهو على صيغة اسم الفاعل فان
الكلام يكون منشا للسؤال كانه يورده والتقييد بالدعوى زيادة توضيح
فينزل ويطلب بالرفع اي فهو ينزل وجاز نصبها عطفا على يكون وقوله

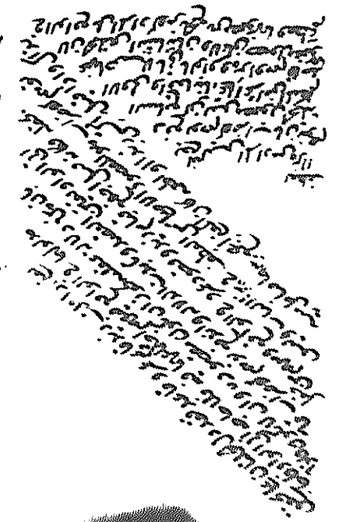

الوصف لحل الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف عما في الكشاف ليس بشئ
اذ لم يثبت واوبهذا المعنى واعتذر الملة لصاحب الكشاف بان ما ذكر سهو
منه ولا عيب فيه للانسان لانه ذهول يزول بادنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه انما
العيب في الخطأ وهو ان يستمر الصوف المنافيه للحق فلا يزول بسرعة وقد تكرر
تكرر في الكشاف لحل عما الوصف مع بسط وتفصيل فاما لم يكونه سهوا سهو ثم
الظاهر ان قوله تسع وثامنهم كلبهم صفة لسبعة كما يشهد به اخواه اعني ثلثة رابعهم كلبهم
وخمسة سادسهم كلبهم وايضا ليس سبعة في حكم الموصوف حتى يصح لحل عما
انفاقا ولا شك ان مع لحم بناسب معنى التصوق وباب المجاز مفتوح فليجعل بين
الواو عليه تاكيد اللصوق الصفة بالموصوف فيكون بين ايضا فرعا للعاطفة كالتي
بعض مع المحاليه ولا عتراضيه ويؤيد ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه
قال حين وقعت الواو انقطعت العدة اي لم يبق بعدها عدة عاد بلتفت اليها
وذلك لان المبالغة في تحقق بين الصفة لموصوف فما ندل عما ان بين العدة هي الصوا
وسيزداد ما ذكرت وضوحا في آخر الفصل فانه ذكر هناك انه تجوز الحال من
النكرة بلا تقديم اذا كانت مع الواو لعدم اللبس بالصفة كقولك جاءني رجل وعما
كفه سيف فاذا كانت النكرة مستغرقة كما في بين لا آية كان ذلك ادخل في الجواز
ثم اذا اتفقت ايضا شروع في تمهيد لاصل الثالث في الواو فقط اذا مع ما في حيزها معطوفة
عما نظير ما في تمهيد لاصل الاول وقوله معرفة موضحة ومعرفة فائدته بدل اشتمال
من اصلان لان لاصلين هما الموضح والفائدة معرفتهما الاتي الى قوله والعطف
في باب البلاغة يعقد معرفة اصول ثلثة احدها الموضع الصالح الخ قوله فاذا فرغت
شروع في تمهيد لاصل الثالث في الواو وانما اخذ عرفت عما اتفقت وعلمت بقتنا
في العيان وتنبيها عما ان ما تقدم انما يقتضي في علم النحو ومعلوم مما ذكر فيه بناقل

واما وجه القبول في العطف بالواو اعني الجهة الجامعة فانما يعرف في علم المعاني بعضها
واورد المثال من المفردات وان كان الكلام في عطف الجمل اشعارا باشتراط
الجهة الجامعة في عطف المفردات ايضا وانما قال اولا محدث وثانيا محدثة نظرا الى
تذكير كل ذلك وتانيث كلها وقد يقال كلها تاكيد والمبتدا هو المذكورات السابقة
فوجب التانيث بخلاف كل ذلك فانه مبتدا اخر كير واما توسيط الواو بين
جمل لا محل لاخذ بين سبب البعد فيما بعد لفاطيه غير مهتد لكل بريد ان
تلك لكه صول الثلثة غير مهتد ههنا بتمامها وذلك لان قابلية العطف بالواو في
جمل لا محل لها غير ظاهر وهذا قيل ان الواو فيما بينها للتزيين اللفظ فقط وكذا
المعلوم في النحو انا نظهر في المفردات بلا اشتباه ويظهر ايضا فيما هو في حكم المفردات
من الجمل التي لها محل من الاعراب عما طريقة المقابسة بادني تامل دون الجمل التي لا محل
لها وسواي عدم كون لكه صول مهتد هو الستر والسبب في ان دق مسلك هذا النوع
وما فرها عليه اي وما فرها البلاغة عما عرفان الفصل من الوصل قوله وان
احد الفتح الهمزة عطف عما مر بد عوض هذا الفن يجري منه مجرى التفسير اي هو لعوضه
كالعقبة العلبا فلا يتجاوزها الا من خلف الفنون كالحرى الذي كالعنقة السفلى
قوله واعلم انك اذا ناطت بريدان تقريب البعد بما خصه في القريب وفاعل ناط
ضمير مصدر ناطت والباء في بحيث لا يخفى متعلق بقرب عما معنى الظرفية وفي بادني
تنبيه متعلق به ايضا عما معنى كاستعانة وفي باذن الله تعالى متعلق بلا يخفى
وسواي ادنى التنبيه هو ان الجملة متى نزلت الى آخره ونزولها منزلة العادية عن
المعطوف عليها اشارة الى فوات شرط العطف سواء كان بالواو او بغيره اعني
تقدم منبوع على المعطوف اما فوانا تحقيقيا كما اذا اريد قطع الجملة عما تقلها او حكميا
كما اذا اريد ابدالها من جملة اخرى سابقة عليها ونزول الجملة الثانية من الاولى

اتفقت ان الاعراب وما عطف عليه ولم يذهب عليك عطف ما حصل بقال ذهب
عليه كذا اذا غفل عنه ولا مثله الثلثة من قبيل الصنف لا قول بنا على ان زيدا فاعل
جاء لا عطف على مستتر فيه وان عمرا مفعول عرفت لا عطف على مفعول مقدر وكذا
الحال في راكبا واما نحو قوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
فيشارك الصنف لا قول في انتفاء تقدم المتبوع الا ان المتبوع في الصنف الاول
وصفا موخر موجود والمراد بلزوم عدم النظير انه جد بربان لا يوجد له نظير وان وجد
على قلة كقوله ثم اشتكيت لأشكائي وساكنة قبر بسخال اوقبر على هند ولا
يخفى عليك ان كلامه هذا يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة وذكر المحققون
من النحاة ان تقدم المعطوف جايز بشروط ثلثة الضرورة وعدم التقدم على العامل
وكون العاطف احد الحروف التي هي الواو والفاء وثم واو ولا وقد يقال جاء
ان بعطف ورحمة الله على ضمير السلام المستتر في الظرف بلا فصل ولا تاكيد على
سبيل الشذوذ واما نحو قوله عز وجل واياي فارهبون يريد ان المعطوف
عليه اذا كان مقدرا مفدما على المعطوف لقرينة توجد مناك كان العطف شايعا
شايعا لان المقدر كالملفوظ به فقوله فارهبون دال على عامل اياي اعني ارهبوا
ومفسره وانما انفصل ضمير المفعول لتقدمه على عامله لاجل التخصيص وعطف الظهر
على المفسر بالفاء لان المراد رهبة بعد رهبة وصح كونه مفسرا للمعطوف عليه
باعتبار لازمه الذهني وقد يقال ايراد الفاء بينهما من حيث ان حق المفسر ان
يذكر عقيب المفسر كالتفصيل بعد الاجمال في نحو قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا
انفسكم على ما مر المشهور والواو في واياي لعطف عامله اعني ارهبوا على قوله
تعالى وفوا بعهدي ولذي يفرض له في علم النحو هو كل اضمار على شريطة التفسير فقد
عد من كلية من قبيل هذا الاضمار واما نحو قوله أو كلما عاهدوا عهدا أنقضه

عنكم الذكر صفحا ان كنتم اذا وقع امتنم به مما دخل فيه همز الاستفهام على الواو والفاء
وثم فقد قيل عطف على مقدر كما اختاره وقيل عطف على ما قبله من الكلام
الا انه ادخل الهمزة بين المعطوف بين قصدا الى معنى التوبيخ ونحو في المعطوف
اما باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه او تربته عليه بلا مهلة او مهلة
المستدعي فعلا مدلولا على معناه يعني ان حرف الاستفهام يستدعي فعلا مطلقا
فلابد لخصوصية معناه المحصل من قرينة اخرى في سياق الكلام واما عين الآيتين
نظرا الى تعدد الموارد الذي اشار اليه بلفظ نحو في قوله وهو اكفروا استفهاما
لان الفعل الذي حذف مع فاعله هو كفروا لا اكفروا والذي عطف عليه قوله كفروا
هو الفعل العامل في كلما عاهدوا اعني نبذ فريق منهم وحصل كل ايضا
عطف على حصل لقول ليس واحد منها موضعا للعطف بالواو وانما
قيد بالواو وان شاركه في ذلك الفاء وغيره لانه المقصود بالبحث في هذا
المقام ولان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف بأي او بل كقولك اعجبني
زيد اي حسنه او بل حسنه وجاءني احول اي زيد وجاءني زيد بل عمار وازاد بشرط
العطف تقدم المعطوف عليه وبشرط معنى العطف بالواو المغايرة بين المعطوف
وانما لم يجعل المغايرة شرطا لمعنى العطف مطلقا احترازا عن العطف بأي
انما موضع النوع الخامس يعني اتباع الكلام في الاعراب بتوسط حرف قوله
واما نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا اشاره الى جواب يقض يرد على ما ذكر من ان
الوصف ليس موضعا للعطف فان قوله لها كتاب جملة ظرفية او اسمية وقعت
صفة لقرية مع وجود الواو بينهما وتقرير الجواب ان تلك الجملة حال من قرية لا وصف
لها وانما جاز الحال من النكرة بلا تقديم الحال عليها لانها بسبب وقوعها في سياق
النفي في حكم الموصوفة اذ المعنى على قربه من القرى وعمل قوله ولها كتاب معلوم على

ضبط معناه الوضع قوله وكذلك اذا ايقنت بيان لقرب القسم الثالث من القرب
وهو العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب ومحل ما ذكر
في بيان قوله ان للاعراب صنفان اصل ونيب منحصر في ستة والصنف الاول ليس
موضعا للعطف باي حرف كان لفوات شرط العطف فيه اعني تقدم متبوع وكذا
اربعة من الصنف الثاني ليس شيء منها موضعا للعطف اما لفقدان ذلك الشرط
حكما كما في البدل فان المبدل منه في حكم الساقط واما لفقدان ما تقتضيه الواو
من التغاير بين المعطوفين كما في الوصف والبيان والتاكيد فتعين ان موضعه
هو الخمس من الصنف الثاني وقد تحقق عندك ان كل واحد من وجوه الاعراب دال
على معنى فاذا كان للجملة التي لها محل من الاعراب ظرفان يدل العطف بالواو على المشاركة
في ذلك المعنى وقد تمهد لك من تلك الاصول الثلثة اصلان معرفة موصوفه ومعرفه
فايدته ثم اذا عرفت ان شرط مقبولية العطف بالواو هي الجامعة بين المعطوفين
فقد تمهد لك الاصل الثالث واستبان امر القرب ولنرجع الى تفصيل كلامه قوله
واتقنت ان الصنف الثاني اي الاعراب التبعي منحصر في تلك الانواع اي لا يوجد للاعراب
التبعي الا فيها فلا حاجة الى جعل الاعراب بمعنى المعرب ولا الى تقدير مضاف علمت
ان اذا الصنف الثاني منحصر في ليكون تلك الانواع اقساما له قوله واتباع الخ الاتباع
تسامح لان المذكور ليس من تلك الانواع بل هو العطف بالمعنى المصدري
والمعدود في تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف فكانه عدل عنه ليلا يصير قوله
فيما بعد انما موضعه النوع الخامس بمنزلة ان يقال موضع العطف هو المعطوف
دون باقي التوابع وايضا فيما ذكر دلالة على ان كلمة اي حرف عطف ولهذا انكر
فقال بتوسط حرف قوله وعلمت كون المتبوع معطوفا عليه اي اتقنت في قوله وكذلك
اذا اتقنت وانما اوردنا المعنى السابق الاتقان لكون تلك المقامات متقنة اي محكمة

مقررة في علم النحو بلا شبهة ولا حاجة الى بيان وعدل عنه ههنا لان كون المبدل
منه في حكم الساقط والمعرض عنه انما يعلم مما وقع في عبارة النحاة من ان البدل في
حكم تنحية المبدل منه اي تبعيد وازالة مع ان كلامهم هذا ليس مجرى على ظاهره
بدليل صحة قولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو كان المبدل منه في حكم الساقط
بالكلية لخلا الكلام عن العايد الى المبتدا بل اراد به ان المعنى المراد هو البدل
وما تقدمه توطئة له فكانه في حكم الساقط قوله ويوصون بتصريح بل في قسمه
الغلطي وذلك ليخرج الكلام من ان يعد صادرا بلا روية فان المتكلم يدري بتصحيح
بل انه ذكر اولا سعدا الا انه اضرب عنه واعرض والتقريب ههنا ان يقال ان
لفظ البدل معناه بحسب اللغة ما يقوم مقام الشيء وذلك انما يتصور اذا كان
الشيء متروكا او في حكم المتروك ففي تسميته بالبدل اشعار بسقوط المبدل منه فاذا
انضم اليها توصيتهم باظهار كلمة الاضراب في القسم الذي ظهر فيه اطراح المتبوع
علم ان الكل في حكم الطرح بتقدير بل واما ما بقي من ان اقسام البدل متماثلة
فيلزم تساويها في الاحكام فمحل نظر قوله وعلمت في الوصف عطف على علمت
السابق وهذا ايضا حكم يعلم بالتامل في هذه التوابع فان قلت ان اريد
انه تحاك في المفهوم فذلك في بعض صور التاكيد والبيان وان اريد انه تحاك في
الذات فهو لا يمنع من صحة العطف كما في الصفات الخ بعطف بعضها على بعض
قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد بشيء منها الذات التي هي
جهة التحاك بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به التحاك
مراد بالاول قوله ثم رجعت عطف على ايقنت وعلمت اي اذا رجعت بعد اتقانك
وعلمك بما تقدم الى ما ملكت فتحققت ان حق الواو اعني الجمع بستدعي المغايرة بين معطوفه
اذ لا يعقل جمع بين الشيء ونفسه وقوله حصل لك جواب الشرط الذي هو اذا

يشار الى طى الجمل والا فلا فالاولى ان المدار على وجود القرينة وقصد الاختصار وما
يترتب عليه من النكت وعدمها لا على الجهات المذكورة ثم العدول عن طى جنس
الجمل واحدة كانت او اكثر وقد يحصل بحذف المفردات ايضا قوله عن البيان توهم
اختصاص طى الجمل بالثناء الكلام قوله وانها اى من الجهات الثلث لحكم البلاغة اى
ما يمتحن به بلاغة المتكلم فان طبق فيها المفصل ظهر كمال بلاغته واصل الجرح الذى يحك
به الذهب فيعرف جودته من رداءته ومنتقد البصراى الموضع الذى ينتقد فيه البضائع
ويعرف جيادها من زيوفها والمتفاضل موضع تفاضل الاشياء بعضها على بعض والمعيار
الميزان يعرف به العيار والمعيار الذى يعرف به عوار الجرح ومقدار عمقه والمعجم المظهر
من نجم النبت اذا ظهر والمعجم موضع العجم من نجب البعير اذا عضضته لتعرف صلابته من
رخاوته والجلا بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته والصدا بالمد والقصر مصدر
صدئ الحديد بالكسر اى وسخ واسود والفدع التهم قبل ان تراش والمعا هو
السابع من قداح الميسر وله النصيب كلها وان كل بفتح الهمزة عطف على الفط
وكلا بداء كحمراء والوشى النقش قوله كنحو ان تذكر اى الجمل تمثيل للتمييز المذكور مع
مساهلة في العبارة والمراد كنحو ان تعرف ان الجمل في اى موضع تذكر متعاطفة
وفي اى موضع تذكر غير متعاطفة وانما كان تمييز موضع العطف عن غير موضعه مهما لكل
في الفن الرابع لان المقصد الاعظم منه مباحث الفصل والوصل لكثرتها ودقتها وهي
مبنية على ذلك التمييز المحتاج لخفائه الى مزيد اعتناء بشانه واما مباحث الجملة الحالية
والاعتراضية فكالتتمة للمقصود بالذات قوله وانه اى العطف او التمييز
يشهد للاول شان كل ان التعاطي بالعطف انسب منه بالتمييز والكل قوله
فيما بعد واما توسيط الواو بين جمل لا محل للمعطوف من الاعراب فانما يعد تعاطيا
لا يقال رجوع الضمير الى العطف يستلزم استدراك قوله اعلم ان تمييز موضع العطف

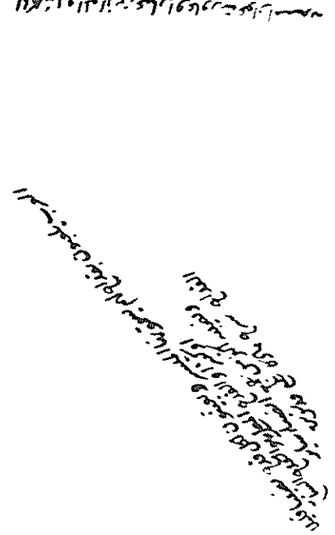

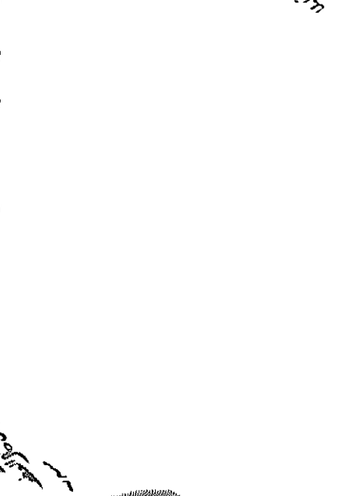

لانا نقول اذا تبين ان العطف في اى موضع يقرب وفي اى موضع يبعد وانكشف
احوالها فقد حصل تمييز مواضع العطف من غيرها فلا استدراك واما ذكر القصد
في تفسير القرب والبعد حيث قال فيهما مهما ان يقصد العطف بينهما بناء على انه اراد
بالعطف الذى حكم عليه بانه نوعان معنى المصدر المبني للفاعل ولذلك قال يعتد
معرفة اصول ثلثة ولم يقل يعتد اصولا ثلثة ولا شك ان العطف بهذا المعنى يتفق
القصد فصرح بما تضمنه قوله مهما ان العطف في باب البلاغة اى العطف المطابق
لمقتضى الحال يعتد معرفة اصول ثلثة واما العطف الذى يقصد به صحة التركيب
ونادرا اصل المعنى فلا حاجة فيه الى كل اصل الثالث اعنى وجه كونه مقبولا قوله الموضع
الصالح له من حيث الوضع انما اعتبر الوضع لان المرجح في كون الموضع صالحا للعطف
الى متعاطفين فهو بحسب اصل الوضع فالموضع الصالح للفاء ان يكون المعطوف بعد
المعطوف عليه بلا مهلة لان الفاء موضوعة لذلك والموضع الصالح لثم ان يكون
هناك مهلة وهكذا قياس باقي الحروف فوقوع العطف ما يترتب من كون الثاني
من الاول على الوجه الذى يقتضيه معنى الحرف سواء كان في معنى اعراب اولا
ووجه كون العطف مقبولا عند البلغاء اما في الواو فان يكون بين المعطوفين
جهة جامعة واما في غير الواو فان يكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة يقتضيها معنى
العاطف قوله وانت اذا تفقدت معاني الفاء بيان لترتب القسم الاول من الترتيب
وهو العطف بغير الواو وقوله على معنى متحصل اى معين مقصود في نفسه يستدعي
ذلك المعنى من الجمل بينا مخصوصا يشمل ذلك البين على فاء بين العطف وكونه مقبولا
في ذلك البين فالاصول الثلثة ممتدة في العطف بغير الواو بمجرد ضبط معانيها الموضحة
بخلاف الواو فانه بدل على معنى مبهم غير متحصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على
احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة فليست الاصول الثلثة ممتدة في الواو بمجرد

اللطايف الحربية التي تشخ ع هي منها بل علم الله تعا محيط بجميع مسايله وبتفاصيل لطايف
التراكيب التي هي مبنى تلك المسايل بلا تتبع قوله ولا بد حل كنه بلاغة القرآن الآخت
علة الشامل يعني كما ان علم المعا لا يحيط به الا علام الغيوب كذلك ما هو المقصود لكل منه اعني العلم ببلاغة القرآن ليس حاصلا بتمامه الا لله تعا قوله بهذا الفن اي الفن الثالث
ولا يستبعد طلب الوزي وهو خروج النادر من الوند ولا نضح اي المستودعات والراكض
ركض الدابة اذا اسخنها للعدو الى أنا اي مدى اي ابعد غاية متعلقه براكض وكذا البلا
في باستفراغ طوق اي طاقة والمنفوق المرتضع من تفوق الفصيل اذا شرب اللبن قوقا
فواقا وهو زمان ما بين الحلبتين فان الناقة تحلب ثم تترك زمانا قليلا ليرتضع الفصيل
لتدر وكذا فاويق ع افواق ع فبيق ع فيقة بكسر الفا وهي اللبن المجتمع فيما بين الحلبتين
وقوله بفيق فهم متعلق بمنفوق وهو صفة راكض كحوله ومتوسل وطامع والصفايا
جمع صفية وهي الحنان وجبات القلوب سوندا اوليها وضمير عليها راجع الى ما يوثرها بالـ
خطب مصقع بليغ مجهر والخبايا جمع خبيئة وهي المخبوة قوله بذلك اي بما ذكر من الركض
وما يعقبه من الصفات ناتق ع كذا اذا تأمل فيه باستقصاء متنقلا اي متدرجا في
الانتقال من العلم الاجمالي الى العلم التفصيلي فان عجز المتحدين بالتنزيل عن ان ناتوا
بسورة من مثله دال اجمالا على انه معجز وبعلم المعا والبيان يتوصل الى التفصيل ذلك
الاجمال ويعلم ان اعجاز لما فيه من النكت واللطايف الخارجة عن طوق البشر و
حاصل ما ذكر ان ما اودعناه في الفن الثالث لا يقتضي حق اقتضايها ولا يتقاضا
كاينبغي الا الذي طبع نقاد وخاطر وقاد يستفرغ طاقته في سعيه لتحصيلها لا قوى
باعث على تحمل المشاق وهو الطمع في السعادة العظمى واللذة الكبرى المطلوبة لذاتها
قوله والفوز بالجر وقد يروى بالنصب عطفا على محل المنوبه الحتى قال
الفنري الرابع قوله مركوز خبر مبتدا اي ليس بمتنع والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد

والمبا

والمباينة والتوسط بين مفهومي جملتين مقرر مثبت في ذهنك على وجه لا سبيل لك الى
انكاره قوله لا تجد اما صفة لمركوز او حال من المستتر فيه او جر ثان وفاعل ليس
اما ضمير راجع الى الاتحاد على التنازع واما ضمير الشان واما ذكر سلب الامتناع دون
المكان ليلايتوهم ان المكان الخاص فيخرج عنه ما كان واجبا من بعض الوجوه قال
تاتي زيد وعمرو اذا اخذ كل منهما صاحبه احاله والارتباط ههنا مصدر المبني للمفعول
يقال ارتبطه ورتبطه كلاهما بمعنى والمستحكم بكسر الكاف من استحكم الشيء صار محكما
والدواعي جمع اخية بتشديد الياء فيهما وهي قطعة حبل يدفن طرفاها ويظهر منها ما عرف
تشد اليها الدابة والمراد بالدواعي جهات الارتباط قوله ولان سا من عطف على
الاتحاد والوشاج الوسايل جمع وشيجة وهي عروق الشجر ويطلق على القرابة المتداخلة
ولان يكونا اي مفهوما جملتين بين بين اي بين الاتحاد والمباينة والجزء ما عطفك
على غيرك من رحم او معروف او غيرهما وسنا كل اشارة الى ما بين الجملتين قوله فيتوسط
بالنصب عطف على يكونا بين لا ولي اي بين الحالين لا ولي المتوسط لا الاتحاد والاتحاد
التي هي المباينة لذلك اي لما بينهما من آصرة الرحم والاتصال بوجه ما وهو محصول كلام
ان بين كلا مفهومي اي جملتين فوضا اما كمال لا تصال او كمال لا نقطاع او التوسط
بينهما قوله وهو ترك العاطف وذكر افرد الضمير الراجع الى الفصل والوصل لانهما
صارا بمنزلة اسم واحد لباب مخصوص وقدم الفصل الذي هو ترك العاطف لانه
لا صل ولان مدار على جهتين من تلك الجهات الثلث اعني الاتحاد والمباينة ومدار
الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدح في المدار به التخلف على سبيل
الندرة او القلة كما لو صل لدفع كل توهم مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط
قوله وكذا طي الجمل عن البين والاظهار بمعنى ان مدارهما ايضا على الجهات فان الغالب
انه اذا كان بين الجمل من الاتحاد والتناسب ما يعلم بواسطة بعضها من بعض

على النار قائلين بالبقا نرد ولا نكذب كما في والله الذي ارسل اي كالكاذب
الذي فيه فان قوله فتثير بعض اثارت بدليل فسقناه لان الماضي لا يكون متأخرا عن
عن المستقبل و القزع بفتحتين جمع قزعة وهي قطعة من السحاب رقيقة والمذؤب
المضروب بالمذفة وهي آلة النداف بين تنضام اي ينضم بعض تلك القزع الى بعض وتلتف
فايه مقام ثانية اخرى اي تتكون اولا عن قزع تبدو وتنضام ثانيا بعدن اي
بصرن ركاما سحابا متراكما اي متراكبا ركب بعضه بعضا وانه اي العدول عن
الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو المسمى عند النحاة بحكاية الحال الماضية
بائي قد لقيت بدل من قوله بما لاقيت في البيت السابق وهو الامن مبلغ
فتبان فهم بما لاقيت عند رحى بطان وهو موضع من السعالى وكل مهلك يسمى عند العرب
غولا تهوى اي تسرع كانها تنزل وتسقط والشهب الفلاة والصحيفة الورقة من
القرطاس والصحصحان المستوى خرت اي سقطت يقال صرعه اي القاه على الارض
واهلكه ولم يؤنث صريعا لانه بمعنى المفعول والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره
واللام في للبدين للاختصاص او بمعنى على وبين هذين البيتين بيتان آخران فقلت
لها بأبي انتن اخوة سفر فجاءت بمكاني فشدت شدة نحوي فاهوت لها كفي
بمان النصول المهزول والشدة الحملة واهوت لها كفي بالسيف اي اومأت به فاصبتها
اي ضربتها والضمير للغول وللنعتين مرجعه اورد البيت كقول قوله من ماء القبيل
اي من العدول الى المضارع لاستحضار الصورة قوله واستلزم عطف على لزم واستلزم
كقولك اكلت وفاعله ايضا ضمير اللزوم اي واستلزم لزوم كون جملتها فعليتين لجعل الجملة
على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدا خبره يملكون ليكون لو داخلة على جملة فعلية قوله لفاتها
التاكيد فيه بحث لانه لو كان من قبيل التكرير للتاكيد وكان الحذف لمجرد الاختصار
كما ذكر لم يلزم الحذف في نحو ان احدا من المشركين استجارك فاصواب عليه الجمهور

كلانام

ان المقصود الاسهام بالحذف [illegible] فلا يجوز اجازة [illegible]
بان كلمة الشرط دخلت على الفعل المطلق وقوله يملكون بدل على خصوصه ولا دخل في ذكر
للضمير الذي هو انتم على قياس لو ذات سوار لطمتني الا ان يقال لو لا انتم لما احتيج الى
تقدير فعله دلالة فاعل محذوف قوله منفصلا حال من المستتر المبدل الواجب الى ضمير
او مفعول ثان على تضمين لا بدال معنى الجعل وقد يقال لا حاجة الى تكلف لا نفصال
بل اصله لو تملكون انتم فملكون فحذف لجعله كالولي باسرها وبقي تاكيد فاعله مع مضمرها
وجاب بان فيه التزام كثرة الحذف بلا ضرورة وكان العدول الى المضارع اعني تملكون
لاستحضار الصورة وذهب المبرد الى ان لو قد تستعمل في المستقبل بمعنى ان كما في لطالبوا
العلم ولو بالصين وباسيكم كلام يوم القيمة ولو بالسقط وعليه اجاز ان تحل لو نا
على الاستقبال اي ان تملكوا نجعلوا الخشية الفاقة وذهب صاحب الكشاف الى انه لما
حذف الفعل بعد ما برز الكلام في صورة المبتدا والخبر فاد الاختصاص كما يفيد مجيء
المبتدا والخبر في مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح
المتبالغ وامثال هذا من اللطايف اي المذكورة في مباحث تقييد الفعل بالشرط
المختلفة بقال تفاعل اذا في الشيء اذا دخل في تجاويفه وعروقه والراضة جمع رايض
من رضت المهر اذا علمته الترويح عن الذهاب الى هنا وهناك وكانه اراد
بالراضة الذين ارتقوا الى درجة تعليم الغير كما مثاله من علا المكان واللام في قوله و
لمبيح متعلق بلا بتم يريد ان مسايل علم المعاني باسرها مما لا يحيط به الا علام تعالى وذلك
لانها مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب وتوقفها من لطايف النكت مفصلة على
وجه يتحصل به قاعدة كلية هي مسئلة من علم المعاني ولا شك ان احاد التراكيب غير منحصرة
فلا يمكن لبشر ان يطلع عليها ويتعرف جميع لطايفها حتى يتوصل بها الى جميع القواعد المتعلقة
بجميع نكتها فكثير من مسايل علم المعاني بعد بالقوة لم يصل اذهان الراضة اليها ولا الى

الشيخ المفتاح حرس الله

على الامتناع و قد دخلت على المضارع الدال على الاستمرار فيفهم منه امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع واحتج عنه بانه كان الجملة الاسمية تدل على ثبوته المقام على
دوام الثبوت فاذا دخل عليه حرف النفي دلت على دوام الانتفاء لا على انتفاء الدوام
كذلك المضارع الخالي عن حرف الامتناع يدل على استمرار الثبوت فاذا دخل عليه حرف
الامتناع دل على استمرار الامتناع ولا بعد في ذلك الا يرى ان قولك ما زيد اضرب
يدل على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص فمنع قولك لو نخسن الى لشكرت ان
انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان لانه بسبب انتفاء استمرار الاحسان
فان الشكر يتوقف على وجود الاحسان لا على استمراره وقوله فيما مضى اشارة الى
ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد استمرار انتفاء الفعل
فيما مضى واما قال وقتا فوقتا لان الاحسان يوجد هكذا عرفا فيلاحظ انتفائي
بحسب اوقات وجوده لاستمرار انتفائه في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي
كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي وقوله على نحو حال من القصد
واما قال بعد قوله انا معكم انا نحن مستهزؤن لظهران مقتضى الظاهر هو ان يقال
الله مستهزئ فعدل الى نستهزئ قصدا الى استمرار استهزاء الله تعالى بهم وقتا فوقتا
وهو انزال البلايا عليهم وادخال الهوان فيهم على تجدد لا ومنه ويبكسبون
عطف على يبتهزئ ولولا انه قصد به الاستمرار لقيل ما كسبوا كما قال ما كتبت
وانما فصل قوله لو يطيعكم ولم يعطفه على ما قبله لو نخسن اما لانه لا يحفل استحضار
الصورة كما يحفله قولك لو نخسن واما لان صاحب الكشاف جعله على امتناع الاستمرار
ولعله اظهر مما اختاره المصنف وبالغ فيه حيث حكم بانه وارد عليه لان عنتهم اي وقوعهم
في المشقة والهلاك انما يلزم من استمرار عليه الام على اطاعتهم فيما يعنتهم ويستضرهم
اذ فيه اختلال امر الامالة وانقلاب الرئيس مرؤسا واما اطاعته اياهم في بعض

ما يرونه فقيها استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا معجزة وكل ان نزد التعرض
من لفظ نرى ويودون نخسن هذا وجه ثان في بيان كيفية ما هو ان يقصد بصيغة
المضارع فيها الى استحضار الصورة فان المضارع دال على الزمان الحاضر الذي
من شانه ان يشاهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة في الخيال و
جعلها مشاهدة ثم انه جعل الاستحضار في يودون راجعا الى صورة الوداد وهو
وفي لو نخسن الى صورة منع الاحسان على قياس ما مر من ان القصد بلو نخسن
الى استمرار امتناع الاحسان الا انه اختار هناك لفظ المنع على الامتناع لزيادة
التقبيح وذكر في نرى استحضار صورة المرئية المنتبع لاستحضار صورة الرؤية
تنبيها على ان المقصود من استحضار صورة الرؤية استحضار صورة تلك الحالات
المرئية فان قلت اذا كان لو نخسن لاستحضار صورة انتفاء الاحسان كان
لو نرى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية لا استحضار صورة الرؤية فلم
يجوز ان يعتبر اولا انضمام لو الى المضارع ثم يقصد استحضار الصورة فيكون راجعا
الى الانتفاء ويجوز ان يقطع النظر عنه ويقصد الاستحضار بالمضارع وحده وانما
يتعين بين المقامين باقتضاء المقام كما ان تعين استمرار الامتناع وعكسه انما هو بحسب
ولا شك انه لا معنى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية في لو يرى كما لا طائل في استحضار
صورة الاحسان في لو نخسن فتدبر ولا تلتفت الى ما يقال من انه جعل لو في
لو يرى للنفي دون الامتناع لان لو النفي لا تختص بالماضي فلا حاجة الى التاويل قال
قائلين لما يقولون بعني قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا وقوله
منقلبون بتلك المقالات اشارة الى قوله تعالى يرجع بعضهم الى بعض القول
يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين الى آخره وكانه
اكتفى بذكر استحضار صورة المجرمين والظالمين عن التعرض لاستحضار صورة الموقوفين

بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل بمعنى قصد لزوم الثاني للاول في انتفاء الاول ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا يدل على لزوم الفساد اى خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف كانه قيل وما فسدتا فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا يستدل بعضهم ان لو للانتفاء الاول وخطأه عكسه المشهور ولم يذكر ان ما ذكر معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعدوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيانا سببية احد انتفائين معلومين للآخر هو الواقع فلا ينصور مناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلاهما انتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث هو ان يقصد بيان استلزام شيء فيربط ذلك الشيء بما بعد النقيضين عنه كقولك لواعطني لاكرمتك وقوله لو لم يخف الله لم يعصه وقوله لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا فالقطع متعلق بامتناع غيره وفيه استعار بان الشرط مقدر الوجود في الماضي فيكون امتناعه اى انتفاءه مقطوعا به وقوله امتنع جواب حين لتنزيلها منزلة لما واذا امتنع حملناها على النبوت امتنع ان يكون جملتاها او احديهما اسمية ولزم ان يكونا فعليتين ولو قال والفعل ماضيا لكان اظهر فان ذلك لازم ايضا من قوله لتعليق ما امتنع وقوله بما امتنع بصيغة الماضي كما عرفت الا انه جعلها فيكون ذا خلاف نحو الكوم والاستلزام عطف على لزم فاعله ضمير مصدر اى استلزم لزوم كونها فعليتين مع كون الفعل ماضيا فان قلت اذا كان معطوفا على لزوم وجب ان يكون المعطوف لازما من قوله فحين كانت اهـ كما ان المعطوف عليه كذلك قلت يفهم الآتية لزم للشرط بتوسط اللازم الاول اى فحين كانت

كذا لزم ان يكون الفعل في جملتيها ماضيا والاستلزام لزوم كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل في الكلمات المذكورة منزلة الماضي المعلوم ومعنى وقفوا على النار اريها حتى يشاهدوها واطلعوا عليها كاينة نحنهم او ادخلوها فعرفوا عذابها من وقفته على كذا اى عرفته اياه وجواب لو في الآيات محذوف اى لرايت امرا هائلا عجيبا تقصر العبارة عن تصويره ومن امورا تنقع في الآخرة لكنها لتحقق وقوعها نزلت منزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها اذ ولو المختصان بالماضي فكانه قيل هذه احوال قد تحققت وانقضت وانت ما رايتها وحق كان الشأن ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبيها على نكتة اخرى هي ان اللفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة اللفظ الماضي المعلوم تحقق معناه ويمكن ان يقال نكل من صور ماضيه ناويا ومستقبله تحققا فروعي الجانبان معا

تنزيل مفعول الاستلزام ونظائره للتنزيل ولو اخره عن ظرف التنزيل اعني قوله منزلة الماضي لما يقع الفصل بين اجزاء المعلل لكان اولى قوله منزلة ودوذ كذلك لان رب المكفوفة لكونها دالة على تقليل يحقق حقها ان تدخل على فعل ماض ولا شك ان ودادة الكافرين كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل منزلة الماضي في تحقق الوقوع فاستعمل فيه بما ثم عبر عنه بلفظ المستقبل لما عرفت من احدى النكتتين والقول الآخر للنصريين ان ما نكره بعض شيء موصوفة ببود وما تعلق به رب محذوف اى ربما ود والكوفيين ان التقدير ربما كان بود فلا حاجة الى تنزيل المضارع منزلة الماضي ومعنى تقليل الودادة انهم من سكرة الموت او عند كشف الغطاء فان كانت منهم افاقة آمنوا كونهم مسلمين وقيل المراد تكثير الودادة والاستلزام في مثل قولك عطف على الاستلزام في مثل قوله عز وجل وفاعله ضمير الندم ايضا ومفعوله الفصد قوله مستمرا لما مضى قيل عليه ان كلمة لو تدل

من بسمه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبه ان ظفرت عما صيغة
الحكاية مثال لاظهار الرغبة وقد يجعل مثالا للتفاؤل ايضا وان قرء عما صيغة الخطاب
كان مثالا لما وعليه اى وعما اظهار الرغبة قوله تعالى ان اردن تحصنا اظهارا
للرغبة في ارادتهن التحصن وفايدة تقييد النهي بالشرط التنبيه على ان من حقهن
عفلن اذا اردن التحصن والتعفف كان المولى احق بذلك وايضا نزلت
الآية فيمن كن يردنه ويكرههن المولى على الزنا وايضا اذا لم يردن بزنا الزنا لم
يكرههن الزنا فلا يتصور اكراههن عليه واذا اعتبر احد من هذه الوجوه لم يلتئم مفهوم الشرط
اعني جواز الاكراه اذا لم يردن التحصن وما شاكل ذلك عطف على ما
تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكر
وما شاكل ذلك كابصار المتزوج والمسافة بابراز ان كذلك نحو ان اكرمتك وان ضربتك
او كالاستلذاذ بوقوعه نحو ان زرتني اجيبك وكاظهار الوثوق به نحو ان اعطاني
فلان كذا من هذا القبيل اى من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فان
مقتضى الظاهر ان يقال لم يرحمه الله ونكتة العدول التفاؤل واظهار الرغبة
وانما فصله لانه ليس بشرط ومن هنا اى ومن مقام تقريرنا وتفصيلنا
نكت ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل تنبيه للنكتة في ذكر مجيء الحسنة بصيغة
الماضي واصابة السيئة بصيغة المضارع وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة دون
السيئة على ما يقتضيه كمال رافته تعالى بعباده فان قلت قد صرح فيما مر ان
النكتة في تغليب الجانب اذا كونه اقرب الى القطع الذي هو الاصل في اذا ومثل
بهذه الآية فاني يتصور التنبيه لنكتة تفاوت الشرطين من ههنا قلت صرح
به فيما مر هو النكتة العامة لاستعمال الماضي مع اذا او ان يتنبه لما من ههنا هي
النكتة الخاصة ببعض موارده كما بيناه وذلك على قياس ما عرف من النكتة العامة

والخاصة في الالتفات وابراز المقدر في معرض الملفوظ به عطف
على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهذا الابراز هو النكتة الثانية من
نكت العدول الى الخلاف الاصل في الشرط والجزاء ومعرض الملفوظ به هو كونه معلقا
ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط وقد ابرز المقدر في المثال المذكور في هذا
المعرض لانصباب الكلام الى معنى معناه بشهادة كل فطرة سليمة
فاعتد هو على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول
اعتداد المخاطب بالزامه فلا حاجة في الالتفات الى ان يلاحظ
بالخبرية وقد مر امتناع وقوع الانشائية شرطا واما كلمة لو فحين كانت
لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع جعل اولا المعلق ما امتنع و
المعلق به امتناع غيره وعكس ثانيا فقال معلقا لامتناع اكرامكم بما امتنع
من مجيء مخاطبكم فظهر من كلامه معا انه اراد تعليق الامتناع بالامتناع اما
على تقدير المضاف اى لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره ومعلقا لامتناع
اكرامكم بامتناع ما امتنع واما على اعتبار حيثية المتنع اعني امتناعه لا انه عدل
عن العبارة الظاهرة الى ما امتنع ثان في الجزاء وثان في الشرط تنبيها على اعتبار
المتنع فيهما ومحصل ما ذكر انها اى كلمة لو تدل على امتنع قولنا لما امتنع الشرط
امتنع الجزاء بامتناعه فرجع الى ما هو المشهور من انها لامتناء الثاني لامتناء
الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي
بحصول امر آخر امتنع فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا
فيه قطعا فيلزم لاجل امتناعه امتناع ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني
لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء المقدر فيلزم
امتناعهما معا وكون امتناع الاكرام مسببا لامتناع المجيء في زعم المتكلم واستعمال

اذا اريد به فتح مكة لنزولها قبله زمان المراجعة من صلح الحديبية وللمفسرين اقوال
اخر ففتح خيبر وفتح الروم وفتح فارس الله له من النبوة والدعوة الى الدين كما سلاه
بالحجة والسيف فانه فتح ينطوي فيه كل الفتوح وفضل هو من القضاء وهي الحكمة
اي قضينا لك قضاء بينا عظيما اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك من قابل فوله لما
للتعريض هذا هو الباب الثالث من الاسباب الخمسة قال الله تعالى ولئن اتبعت
اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير فابرز اتباع النبي
عليه السلام اهوآء اليهود والنصارى في معرض الحاصل اعني صيغة المتكلم مع الغير
بانه لا يقع منه تعريضا بمن صدر عنه اتباعها وبتعلق الجزآء بهم اعني كونهم لا ولي لهم
من الله ولا نصير وكذا ابرز سائر كلمه في قوله لئن اشركت ليحبطن عملك في معرض
الحاصل تعريضا لمن اشرك وحبط عمله وكذا ابرز زلل المخاطبين في معرض تعريضا
بمن زلوا وبلحوق الوعيد العظيم بهم اعني عادل عليه قوله فاعلموا ان الله عزيز
حكيم فان قبل التعريض فيما ذكر من الآيات انما نشأ من اسناد الفعل الى
فاعل غير منه ذكر الفعل لا من صيغة الماضي قلنا لا سناد الفرض بكيفيه
كالامكان الذاتي فلا تعريض من جهة الاسناد وان سلم فالتعريض في المضارع انما
يكون بمن يحصل منه الاتباع والاشتراك والزلل في المستقبل ولا طابل تحته لا يقال
اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا ولا مدخل للتعريض في كون الشرط ماضيا
في لئن اتبعت ولئن اشركت لانا نقول قد عرفت انه لا تنافي بين المقتضيات
فجاز تعددها على انه قد يقال المقصود من الآيات بيان اللام والتزام المضي في الشرط
هو التعريض ونظيره اي ونظير لئن اتبعت في كونه تعريضا وان لم يشاركه
في كونه شرطا وتعبيرا بالماضي مما ليس بحاصل والمبنية عليه اي على ان المراد وما
كلم لا تعبدون فيكون تعريضا وكونه اي وكون التعريض قيل امنت بهم

دون بني مع انه المناسب لو لا قصد التعريض وأتبعه اي ذكر بعد فاسمعون
حثا لهم على الاصغاء ليقفوا على ما اراده من التعريض فيمتنعوا عما هم عليه وقوله
هذا التعريض اشارة الى التعريض المذكور في النظير اعني آبى وعالى اعبد واتخذوا
واما التعريض في الآيات السابقة فما لا يخفى حسن موقعه طالبي هم المسمع
اي قاصدي قتله وهو اي ذكر الوجه ترك المواجهة بالتضليل والتقريع وفي
هذا التعريض نكتة اخرى هي الاعانة على قبول الحق الذي هو وجوب عبادة الله
وقبح عبادة الاصنام حيث دل على الناصح الناصح اذ لا يريد لهم الا ما اراده
لنفسه ومن هذا الاسلوب اي ومن اسلوب اسماع الحق على وجه لا يوث
مزيد غضب قوله تعالى لا تسألون عما اجرمنا حيث اسند الاجرام الى نفسه و
نابيه والعدل الى المخاطبين وكذا من هذا الاسلوب ما قبله اعني قولوا وانا
او اياكم حيث رد كلا من الفريقين بين الهدى والضلال ولم يصرح بتضليل
المخاطبين فان قلت ما فائدة او كلام ولي وهلا قيل وانا واياكم على
لان المتبادر كون الفريقين معا اما على هدى واما في ضلال وليس مرادا ولو
ترك او الثانية مع ترك كلام ولي تبادر من الكلام انه يشير على ترتيب اللف و
خروج عن كونه كلاما منصفا وترك الثانية وحدها مما يشوش المعنى واعلم
انه لا تعريض في تردد كل من الفريقين بين الهدى والضلال بل فيه ترك التصريح
بالتضليل واما قوله أجرمنا ففيه تعريض باجرام المخاطبين فشاركني في ذلك
كآيات السابقة فاستحق ان تقدم على ما قبله وايضا موافق في كونه منصفا
من التردد فكان اولى بالتقديم وهذا النوع من الكلام اي المشتمل
على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض او لا يسمى
المنصف وصفاله بوصف صاحبه حيث لم يجعل لنفسه مزية على مخاطبه لان كل

الاسلوب المنصف منه

لون تعاطي الاسباب الخمسة او بعضها فقد اتى بالاسلوب المنصف منه

ليس هو التسوية اي انا على هدى وانتم في ضلال او انتم على هدى وانا
في ضلال وقوله ابرز ما فيه حظ نفسه
من مزيته الخ غلط منه

المقيد فوكل من يأتيني بقيد نعذر استيعاب عدده قطعا وان قيدته بقوكل من يأتيني بزيد مثلا لم يتعذر قوله مع قيام الاملال امافي صور التعذر فالاملال لازم واما في غيرها فقد يكون املال بسبب الكثرة وقد لا يكون فيقصد به الاختصار ونزل التفصيل الى الاجمال ولهذا حسن من طبق كلا منهما عما نقله من المعنى وحذافير الشئ اعاليه واطرافه مع حذف فاد والظاهر في نظم الآية ان يقال فذلكم هو الفائز وانما ذكر اولكل نظرا الى ان عموم كل افراد يفيد شمول الحكم للجميع

اشارة ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤

واعلم ان الجزاء قدمه على الشرط لانه العمدة والشرط قيده ولان تقديمه هو المناسب لقوله لما كانا تعلق حصول امر بمضمون الجزاء بحصول ما ليس بحاصل بمعنى مضمون الشرط ولقد بالغ حيث جعل الجزاء والشرط نفس التعلق واراد ان معناهما من حيث انهما جزاء وشرط ذلك التعلق والمقصود ان الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعيتين فلذلك اخرج لو لان الاصل في جملتها المضي كما سبأتي والحصول المعلق هو تحقق نسبة خبرية ايجابية او سلبية او تحقق نسبة انشائية فان الجزاء قد يكون انشاء والحصول المعلق به تحقق نسبة خبرية في الاستقبال ايجابا كانت او سلبا ولا يجوز ان يكون حصول نسبة انشائية لان الشرط مفروض الصدق اي التحقق في الاستقبال وذلك لا يتصور في الانشاء

استلزم ذكر اي كونها تعلق حصول امر بـ امتناع الثبوت اي ثبوت مضمون احدهما في الحال اما الشرط فلانه ليس بحاصل في الحال بل هو مفروض الحصول في الاستقبال واما الجزاء فلتوقف حصوله على حصول الشرط وقوله فامتنع ان تكونا اسميتين او احداهما لم يرد به الامتناع بالكلية بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الظاهر فامتنع في الكلام البليغ العدول عنها الا لنكتة كما سيجئ به قوله وكذا امتناع المضي بالنصب اي وكذا استلزم ذلك امتناع المضي اي امتناع ثبوت مضمونهما في

فامتنع باعتبار رعاية المطابقة ايضا ان يكون الفعلان في جملتيهما ماضيين او احدهما وفي بعض النسخ لم يوجد لفظ فامتنع بعد لفظ المضي فاما ان يقدر او يجعل ان يكون بدلا من المضي ومثل للعدول الى الثالثة مثله منقلبا الى المضي للاستقبال ثم اعاد لفظ نحو للعدول الى الاسمية في الجزاء وحسن لان الاسمية لا تقتضي شرطا لاختصاص كلا نه بالفعل فاعاده ثانيا للعدول الى الماضي فاعلم معناه المجيء الى التأويل الذي سيذكر الآن تقييد الماضي للاستقبال بالآن يدل على ان ذلك الماضي عن الحال فلو قال ان تكرمني الآن لكان اظهر في التقييد وافيد

اما الموجب لكونه مضارعا معه بيان لقوله نحو في المواضع الثلثة اي من الصور الا لا يكون معها ما يوجب كون الفعل مضارعا اذ مع الموجب لا يجوز العدول اصلا وان كان فيه نكت كثيرة وكلمة ان اذا اكدت بما وجب تأكيد شرطها بالنون لبلا يخطأ المقصود عن رتبته لاداة والنون الموكدة مختصة بالمضارع واذا كان الجزاء مصدرا بالسين او سوف او كلن وجب كونه مضارعا فوله لايصار اليه خبر لقوله ان نحو واعتبر بلاغة الكلام لان غير البليغ منه لا يطلب فيه نكتة العدول

مثل نوقش اورد للمصير الى غير الاصل نكتتين كقولي طلب ابراز غير الحال في معرض الحاصل الثابت طلب ابراز المقدر في معرض الملفوظ وبين لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اسبابا ثم اشار الى اسباب اخر اجمالا بقوله وما شاكل ذلك

لان ما هو للوقوع كالواقع اي ما هو محقق الوقوع في الاستقبال كالواقع في تحقق الوقوع وعليه اي وعلى جعل ما للوقوع كالواقع والتعبير عنه بلفظ الماضي وان لم يكن في الشرط والجزاء قوله تعالى ونادى فانه تعالى عبر عن الاحوال المتحققة الوقوع في الآخرة بالفاظ ماضية وذلك كثير في القرآن

وكذا اي مثل نادى انا فتحنا

ضر عاما في الذمر قوله واما في قوله واذا مسه الشر يريد ان الشر ههنا كالضر
مناك وقد فات من تلك الامور الثلثة واحد منها اعني تنكيره الا انه ناب عنه شيء
آخر هو ان الضرر راجع الى الانسان المعرض المنكر عما يقتضيه البلاغة لا الى
مطلق الانسان المذكور في قوله واذا انعمنا على الانسان عاما بنا در اليه الوهم
فيكون استعمال اذا تنبيها على ان مثله يحق ان يكون ابتلاء بالشر مقطوعا به
يقال نأى بجانبه اي بنفسه كان الجانب مقحم والمعنى ابعد نفسه وذهب بها عن محلها
ومقامها تكبرا او تعظما قوله وعند النحويين ان اذن اذا المناسب للاستقبال
السابق في مداد كلمات الشرط تقديم اذا ما على اذا فالكف عكس لمزيد اهتمام به
حيث كان اذ بلا ما للزمان الماضي معرى عن الشرطية مضافا الى ما بعده من الجملة وبدخول
ما الابهامية القاطعة للاضافة انتقل الى معنى الشرطية في الاستقبال فكانهم لم
يجعلوا اذ ما كلمة برأسها كما يزعمه بعضهم قياسا على اخواتها من اذا ما ومتى وايان
واما قال في باب الشرط لان اذا قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف اذا ما وقال في
حتى المعنى اذ بينهما فرق من حيث ان الجزم باذا ما مع كونه نادرا ايضا اقرب
الى الشرط قال اذا ما حتى بزيادتهما يفيد قوله الاتي للابهام في الاستقبال فان
فوكل آنبكل اذا طلعت الشمس اذا لم يكن معه قرينة محمول على طلوع الغد فيستحق
العتب بترك الاتيان فيه بخلاف فوكل اذا ما طلعت فانه لا يختص به وقد يقال
اراد ان اذا ما محمول على وقت تناسب وجود الشرط فيعذر في ترك الاتيان بعد
المطر مثلا واذا ما يتناول وغيره فلا يعذر قوله ومتى اعم اي اشد واقوى
عموما لانه اكثر افرادا لان متى شامل لجميع الازمنة الاستقبالية فيعم الحكم المعلق به
كل وقت من اوقات وقوع شرط حتى اذا قال متى دخلت الدار فانت طالق
طلقت في اي وقت دخلت من ليل ونهار لكنه ربما يختص ببعض الاحيان

بخلاف متى فيكون اقوى عموما وليس في شيء منها تكرار الطلاق بتكرر الدخول على
مانوهم انما ذلك في كلما وعطف الاحيان على الامكنة اما تقديري او تنبيه على ان
المكان تابعة رعليه كالارض للسرير والحيز هو الفراغ المتوهم الذي علا المتمكن
بحجم اوغيره ابهاما في الامكنة على قياس متى في الازمنة قوله وحيثما نظير ايهما
اي في ان التعميم الامكنة ايضا وكلمة من في وجهها تختص بذوي العلم ويعمهم في الشرط
وفي الاستفهام ايضا مراعاة اي مهاجرا ترغم بسلوكه اليه فوه اي بوصل اليه الذل
والهوان ويلصق انوفهم بالرغام والتعميم لا شياء اي في الشرط وكذا في الاستفهام
فاذا رأيت بحاما بعيد قلت ما هو واذا عرفت انه انسان قلت من هو وقد
يطلق كلتاهما على العلم كما في قولهم من لا يعقل ويسأل بهما عن صفاتهم كقولك
ما زيد قوله وهما اعم عما قياس عام في متى يتناول كل شيء من الاشياء بحيث
لا يختص بخلاف ما فانه قد يختص ووجه كونها اعم اذا فرد اصله ما ظاهر لان الاولى
شرطية والثانية مزيدة لتأكيد التعميم كما في متى ما وايما واذا جعلت كلة برأسها
فوجه كونها اعم وضعها كذلك لمناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى واذا تأمل اصلها
وجد بمعنى الكف متضمنة الى ما الشرطية فهم زيادة التعميم فيهما من لا مر بالكف عن
كل شيء قوله او غير ذلك يعني من الحالات والصفات الراجعة الى القرآءة كالتوسط
بين الجهر والمس وكالهمز والنقل والطيب والكراهة قوله والمطلوب بمبلغ
المعلمات اي الغايات المطلوبة من بين الكلمات المفيد للعموم في كل زمنه او
الامكنة او غيرها ترك التفصيل الى الاجمال في بين لامور اما وحد كما اذا قصد
عدم التفتيح بالذكر واما مع كل حذرا عن تطويل لا يفي بالاحصاء ويفي لكنه يمل
ولاحضار حاصل في الكل قوله الى عدد حال من المفعول اعني ان ناقتي زيدا
الى آخره اي في فوكل هذا المفعول ذاهبا الى عدد ربما يعذر واستبعاد به فانك اذا

الوشام بالفتح الذراب نبات يزعم انه اذا اكل منه الصغير مات
اي موضعا يجوز اليه الامن والمراد هنا الذي يذهب ويرجع وهو الذي يأتي
قال الفاضل اصله ما الكف بها الكف بسبب ما كلمات الشرط فوضع موضعها
لتكون فيها بمعنى الكف فاشربت معنى الشرط فالتحقت بها
ولما كان بمعنى الكف اشربت معنى التعميم

بالسجود وكان استثناقا من قوله فسجدوا متصلا عاما هو لا صل في الاستثناء وفي
قوله عدّ لا نثى من الذكور اشارة الى انه بشبه تغليب المذكر على المونث في كون
اللفظ متناولا لغيره وضع له ايضا مع رمز لطيفة لا يخفى مكانها ومنها تغليب الخطاب
على الغيبة وهو ان يجمع في لفظ واحد حينا خطاب وغيبة فيعامل معه بالنظر الى
جهة الخطاب كما في قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فان لفظ قوم اسم ظاهر وهو اسم الظاهر
غيب وقد عقل على انتم فصار عبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون بالتاء دون
الياء فغلب جانب خطابه المستفاد من تحلة على انتم على جانب غيبته التابعة له في
نفسه لان الخطاب اشرف واذل وهو بالحقيقة تغليب بجهة المعنى على جهة اللفظ
فان الغيبة في قوم بحسب لفظه ومعناه المخاطب ومنها تغليب المخاطب الغائب
بان يعبر عنهما بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون
فيمن قرأ بالخطاب فانه لا يجوز ههنا اعتبار خطاب من سواه عليه السلام بالتغليب
لامتناع ان يخاطب في كل كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فكانه
قيل عما تعمل انت يا محمد وما تعمل جميع المكلفين وغيرهم واما على قراءة الغيبة فلا
يحتاج الى تغليب غيره عليه السلام عليه اذ لم يرد في كلامهم تغليب الغائب وان كان اكثر
على المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم ولا يبعد ان يجعل من تغليب العقلاء
على غيرهم بان يراد بالكل او الجميع ومنها تغليب العقلاء على غيرهم بان يعبر عن الجميع
بصيغة تخص العقلاء كقولهم خلق الله الناس وللانعام ورزقهم واما قوله تعالى يذرؤكم
فقد اجتمع فيه تغليبان لان المعنى جعل لكم اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من
جنسكم ازواجا اي حلائل او ذكورا واناثا وخلق الله للانعام من جنسها ازواجا
يذرأكم اي يبثكم ويكثركم ايها الناس وللانعام فيه اي في هذا الجعل الذي هو منبع
التكثير بالتوالد والتناسل ففي لفظ كم في يذرأكم غلب المخاطبون على الناس

على الغيب اعني للانعام والا فقيل يذرؤكم واياهن وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم
والا فقيل يذرؤكم واياكن، ولقد احسن من قال لتغليب المخاطبين على الغيب
بالكاف لا بالهاء، ولتغليب العقلاء الذين هم على الميم لا بالنون، ومنها تغليب احد
المتناسبين على الآخر بان يطلق اسمه على الآخر وينبئ بهذا الاعتبار قصدا اليها
ثم المعنى هو لكم كله خف الآن بكون كل نقل مذكورا للفريقين، فان قلت مجرد
اطلاق الاسم على الآخر لا يكفي في التنبيه كما في المشترك بل لا بد من الاشتراك في معنى يصير
من جنس واحد، قلت هو مختلف فيه فقد جوز بعضهم ان يقال قرآن للطهر
وحيض وعينان لجارية وباصرة، وايضا جاز ان يجعل الآخر مسببا باسمه اذ عادة ما
يقول الاسم معنى المسمى به ليحصل مفهوم بنا ولها فينبغي باعتبار كما قيل في العلم
فيكون معنى لا بوس المستبين بالباب والحافل هو المغرب من حفل النجم اذا غاب
وقيل المشرق لانه تحفق منه الكواكب اي تملأ، وانما فضله على ما قبله بقوله ومنه اي
ومن هذا الباب لبعد عن الانواع المتقدمة المتقاربة المذكور بعد قوله ومن
هذا الباب نوس، واما قوله واذا مستهم الناس مضرة بلفظ اذا اراد ان الضر
اي سوء الحال نادر كالسنة فقد استعمل اذا في المشكوك فيما فات من ان
الاصل في اذا الجزم بالوقوع، واجاب عن ذلك بان هناك امورا ثلاثة
تعاضدت في اقتضاء كون الضر مقطوعا به فان لفظ المس ينبئ عن الملابسة
في معنى اصابة، وتنكير الضر في مقام التوبيخ يدل على قلته، وقد جعل مفعول
المس الناس وهم لتمادبهم في عصيانهم مستحقون لان يلحقهم ويخامرهم
كل ضر فيستعمل اذا بنية على ان مساس قدر يسير من الضر لامثالهم هو لائق
حقه ان يكون في حكم المقطوع به، واخر كلامه على ما في الروم دعوا ربهم منيبين
اليه وقد وجد في بعض نسخ المتن لفظ دعانا فالصواب ح واذا مستهم الناس

ولم يوجد ذلك في النسخة المزبورة
فلا اشكال عليها منه عفا الله

اصفي نصب على المصدر اي اعراضا وصرفا او مفعول له او حال اي للاعراض او معرضين واذا في أن بالفتح كان تعليلا اي لان كنتم قوما مسرفين فان فصل الشرط هو لا ارتباب ولا اسراف في الاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بد فلا حاجة الى تاويل اجيب بان الظاهر من حال المرتاب والمسرف بقاؤهما على حاله ومثل هذا يعد في العرف جزما وهو الصواب ان ليس المراد لا ارتباب ولا اسراف في المستقبل بل انهما لم يتحققا في الحال ومن ثم قال الكوفيون ان ان بمعنى اذ وعند المبرد والزجاج ان كلمة ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لتضمنه للزمان مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة الى ان ما اريد بها انما هي ما مع ان جعل شرطها لفظا كان كقوله تعالى ان كنتم قلتم وان كان قبضه قد من قبل قال في الكشاف ان كان الشيطان ينسينك قبل النهي فيخالفه المستهزئين فلا تقعدوا معهم بعد ان ذكرناك فجيء اراد ان يفسر شرط ان بالماضي قد كان كان قوله ومنه اي مما استعمل فيه ان في مقام القطع نوبختا وتجهيلا قول العامل عند التقاضي الآن القطع بتعدم الشرط الذي هو كونه لم يعمل وبقاء سبب كان القطع بوجوده فلذلك لم تقل دمنة والفاء الضم اجرة العمل والنسوة الناجزة بتوجم اي بفتح وبكسف ومفعول قولوا محذوف اي فقولوا لم تعمل وافطع مضارع مجزوم جوابا للامر قوله منزلة من لا يعتقد انه عمل اي بل يشك في انه عمل فلا يكون له اعتقاد بوجود عمله ولا بعدمه واما قال ان اعتقدتم اني لم اعمل لانه بيان لمعنى قوله ان كنت لم اعمل فلا يصح ان يقال ان لم تعتقدوا اني علمت عا مانوهم وادعى انه فياس تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل فتامل قوله وبكاوة من العامل عليهم قوله واما التغليب عطف على قوله فاما لقصد النوع عا التعبير اشار به الى وجه آخر لاستعمال ان في لا ارتياب مع تحققه وهو انه كان فيهم

من لا يرتاب بل يعاند مع كونه عالما بالحقيقة فغلب ذلك اي غير المرتاب على المرتاب ويرد على هذا الوجه انه اذا ادخل المرتاب في حكم من لا ارتياب له كان عدم الشرط مقطوعا به فلا يكون ايضا موقعا لان وقد يجاب بان المراد تغليب من قطع بارتيابه على من قطع بارتيابه واما ما يقال من انه لما كان بعضهم مرتابا وبعضهم غير مرتاب قطعا نزلوا جميعا منزلة من لا قطع بوجود ارتيابه ولا بعدمه فهو نكتة اخرى للاستعمال ان في الآية لا تعلق لها بالتغليب قوله وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن بنية بذلك على انه يجري في فنون كثيرة لا تختص بما ذكر من انواعه ان يغلب الاكثر من جنسه على اقله فينسب الى الجميع ما هو منتسب الى اكثره كما في قصة شعيب عليه الصلوة والسلام اذا غلب اتباعه عليه السلام في نسبة العود كما غلب هو عليهم في الخطاب في قوله او لتعودن تغليبا ان قوله والا فاكان اي وان لم يدخل حكم التغليب لم يصح نسبة العود اليه اذ لم يكن في ملتهم حتى يتصور عوده اليها قوله صغيرة فيها نوع نقرة كسرقة لقة والتطفيف بخسة وفيه اشارة الى مذهب كابتين في موضعه ومنها تغليب المذكر على المونث في صفة مشركة بينهما يطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا اريد اما اتى بصيغة المذكر كقوله تعالى كانت اي امراة لوط من الغابرين اي الباقين في القرية والعذاب اي الهلاك وقوله وكانت اي مريم من القانتين اي من المطيعين او اتى بعلامة التانيث كقانتات حافظات للغيب اي مما يجب حفظه من الذكور اي جعلت بمنزلتهم في التعبير بلفظ يخص به الذكور وضعا ومنها تغليب الجنس الكثير كالفرد على فرد من جنس آخر معهود فيما بين ذلك كالفرد وابان تطلق اسم ذلك الجنس منها ولا لذلك الفرد ايضا كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فان ابليس داخل فيما اريد بلفظ الملائكة ولذلك يتناوله الامر

التطفيف النقص في الكيل والميزان

انما يعم المذكر خاصة حكم الوضع فاما في العادة فيتغلب المذكر على المونث ويعم الكل كما يعم المذكر خاصة ان يتضمنها الكلام بحسب الوضع كالضمائر المذكورة في قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ولا ادنى من ذلك ولا اكثر الا هو معهم اينما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة

اذا واد خل في اللوم على دعوى الاختصاص وترك الشكر وتعريف الجنس على ذمهم
خال عن هذا كله عتبناك وبما لخصناه لك افصح عندك المرام من هذا المقال واندفع
ما توهموه من الاشكال. فافهم وجهل المذبذبين القيم ودفع في خوضهم يلعبون ولو
وبلفظ ان في جانب السبتة عطف على قوله بلفظ اذا، يريد ان السبتة محولة
على الجنس كالحسنة الآن وقوع جنس السبتة نادرا بالنسبة الى وقوع جنس الحسنة
لعمومه كالوفاء فجئ بلفظ ان في جانب السبتة وذكرت لانها اذا وقعت لم يقع الا
شيء قليل من الزمان قبل فذ عددت قوله ومنه اي ومما استعمل فيه اذا مع الماضي
في جانب الحسنة وان مع المضارع في جانب السبتة الآن الحسنة ههنا اعني الوحدة
منكرة كالسبتة فاشار الى وجه تنكيرها بان القصد منها الى نوع يريد النوع القليل
بالنظر الى لفظ الافادة فانه بحسب اصل وضعه ينبئ عن معنى القلة وان كان ههنا مستفادا
للاقبال اي اذا اذقناهم شيئا من الرحمة فرحوا وطغوا وان تصبهم فذ يسيرة
من السبتة قنطوا وشكوا وكان جنس الحسنة بالقياس الى جنس السبتة مقطوعا به كذلك
قليلا منها بالقياس الى قليل من السبتة قوله فهو المطابق اي القصد الى نوع قليل
نظرا الى لفظ الافادة هو المطابق للبلاغة لدلالته على قلة شأنهم وتمكنهم في الكفر وعدم صبرهم وتحملهم فيها حيث يقنطون لادنى نكبة ويجزعون بادنى مضرة. وقد يقال اراد ان غاية القلة الفرد وغاية الكثرة الجنس فاريد ههنا النوع المتوسط بينهما جمعا بين اذا ولفظ الافادة ولجمع بين المتنافيين بتوفير حق كل منهما بقدر الامكان هو المطابق للبلاغة هو. واما قوله وان كنتم في ريب الخطاب في
لكونه للمرتابين في حقية القرآن وفي حقية حشر الاجساد فقد استعمل ان فيما
هو قطعي وقوعه بل واقع وذلك مناف لما تقدم من ان الاصل فيها عدم الجزم فاشار
الى ان استعمال ان فيها للقصد الى توبيخ المخاطبين على الريبة وتصوير ان المقام

لا يصلح الا لفرض الارتياب وذلك لاشتماله على ما يقلع الريبة عن اصلها وهو
الاعجاز الذي نبه عليه بقوله فاتوا بسورة من مثله وابتدأ الخلق الذي اشبه
اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح لان يذهب
فيه الارتياب الى العاقل الا على سبيل الفرض كما تفرض المحالات لاغراض تتعلق
بفرضها كتهكيت الخصم واثبات المطلوب بابطال نقيضه والمبالغة في ثبوت شيء
كقوله تعالى لو سمعوا فرض فيه سماع الاصنام لفرض التهكيت ولا لزام وعبر عنها
بالواو الذي هو ضمير العقلاء بناء على اعتقاد المخاطبين فيها الالوهية الخ لانه لا يتعقل الا
لذي العلم ثم لا اصل في فرض المحال كما نبه عليه بالمثال كقولك لو دون ان لان المحال
يقطع بلا وقوعه الآن ههنا جعل الارتياب الواقع بمنزلة المحال لاجل القائل
ثم جعل تنزيل المحال الاقطع بعدمه على طريق المساهلة وايذاء العنان فصدا الى
التهكيت ولا فهام فاستعمل فيه ان قال في لكشاف فان آمنوا بمثل ما آمنتم به
من باب التهكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل
الفرض والتقدير ومثله قوله تعالى ان كان للرحمن ولد وقوله تعالى ان
كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا فان حقية عند ذلك القابل امر محال او
نظائر كثيرة ومن ثم توهم ان كلمة ان تستعمل في المحال اصالة قوله وبناء
اي المقام عطف على لا يصلح وذلك لانه لما الحق كالارتياب بالمحال لم يتصور تنزيله
منزلة المقطوع بحصوله بل منزلة المشكوك للغرض المذكور ومثله اي ومثل ان كنتم
في ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين فبئس فراء بالكسر وذلك لان اسرافهم في الكفر
وطغيانهم في الشرك كان واقعا واستعمل فيه ان لقصد التوبيخ والتصوير
بناء على استمال المقام على ما يقلع الاسراف من اصله ولا يصلح الا لفرضه ومعنى
افنضرب عنكم انهملكم فنضرب اي نصرف عنكم الذكر اي القرآن وعافيه من المواعظ

القطع عما قبل حقيقة كما في اذا طلعت الشمس وعرفي فان المطلوب قد
يُنزَّل منزلة المقطوع لاعتبارٍ خطابي كاظهار الوثوق نحو قولك اذا انعم
عليك زيدٌ فاكرمه تجعل انعامه مقطوعا به لكمال جوده وظهور استحقاق
المخاطب وكاظهار التشعف بوقوعه نحو قوله عليه السلام اذا لاقيت ليلاً تخلو
بزيارة بيت الله رجلان حافيا وقد ضعف بعيراً رجلان برجلاي و
بنوا عليه جوازاً في اعراب البيت حج فاك فابلهم برجلاي فاعل زيارة
حافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معنى زيارة في بيت الله حافيا وانت
خبير بان نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين دكيكة جداً وبان الحافي اذا لم يكن لبسا
لم يكن مشقة عظيمة وقد ذكر هذا المصنف تحضيضاً على من ادبه الشام فاخذته
اضحوكة يتلاعب بها وهو النكتة اي كون الوصل في اذا الجزم هو النكتة في
تقليب لفظ اتفاقاً واما على المستقبل نحو في الاستقبال منعلق بتغليب وقوله
لكون الحالين في تغليب متعلقان بمعنى التاثير المستفاد من النكتة واما قال
اقرب الى القطع من المستقبل في الجملة لان المضارع قد يُنزل في الحال منزلة
على القطع فلا يكون الماضي اقرب الى القطع من المضارع مطلقاً بل في الجملة
وقوله نظراً حال من المستتر في اقرب اي منظوراً الى لفظه او مفعول له اي
حكم بكونه اقرب لاجل النظر الى لفظه نحو قال تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا
بالآية على استعمال اذا في المقطوع مع الماضي واستعمال ان في المشكوك
مع المضارع بناءً على ان كلامه تعالى ورد على اسالیب كلامهم والا فليس
في علمه تعالى القطع اما بالوقوع او باللاوقوع فحيث اريدت الحسنة
المطلقة وذلك لان المطلق يجري على اطلاقه اذا لم يكن معه ما يدل على تقييد
واما قوله وان تصبهم حسنة فالمراد منها نوع من الحسنة اعني الخصب والرخاء لان

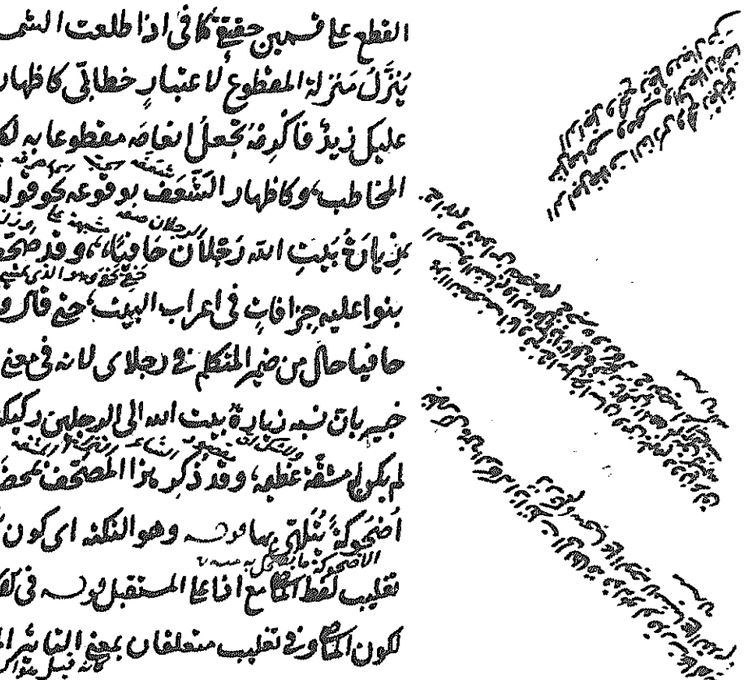

الآية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا
منذ دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارها فرد الله تعالى عليهم
بقوله قل كلٌ من عند الله وكذا اريد بقوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله
نوع من الفضل هو الفتح والغنيمة بدل على ذلك انه وقع في مقابلة قوله
تعالى فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة قابله اعني بايها الذين
امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن ولا
شك ان النوع الخصوص اقل وقوعا من المطلق وكان موقعا لان مع
المستقبل وانما استعمل مع الماضي في ولئن اصابكم لان النظم مع اللام الموطئة
يلزمه المضي لفظا، وايضا الله ذو الفضل العظيم فهناك شايبه تحقق معنى
قوله بلفظ اذا متعلق بقال وجئت اريد تعليلا له وقوله لكون حصول
الحسنة المطلقة تعليلا لذلك المعلل على معنى ان ذكرا في جانب الحسنة
بسبب ارادة الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة مقطوع به وقوله
كثرة وقوع مفعول له لمقطوعا اي قطع بحصولها لكثرة وقوعها وانتشارها
في الوجود، وما ذكرنا من ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته
وانتشاره لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة
جنسها وقوله ولذلك اي ولان الحسنة المطلقة كثير الوقوع متسمة في الوجه
عرفت تعريف عهد للذهاب الى كونها معهودة او تعريف جنس والمراد ان تعريف
مطلق الحسنة اعني جنسها اما تعريف عهدي كما هو اقرب الى الصواب واما تعريف
جنس على مذهب لبعضهم اي غير راجح الى العهد لكن اخذ تعريفه على الوجه الاول
افضى لحق البلاغة فانه بدل على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة دورها فيما
بينهم صارت بمنزلة المعهود الحاضر كانها نصب اعينهم فيكون انسب باستعمال

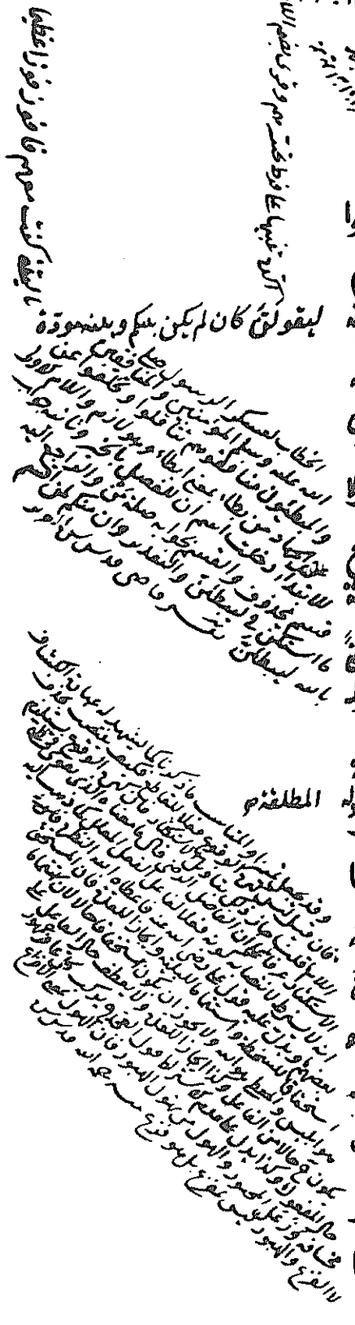

ان يعبر عنه بالمضارع فلا يتركه ذلك الى الماضي الا لنكتة ويعلم مما ذكر من ثبوت
الشبهة في تحقق الشرط ان الاصل فيه ايضا ان يكون مضارعا ولا يعدل عنه
الى الماضي الا لفائدة وسيأتيك تفصيل الكلام في ذلك وانما فاك نظرا الى ان
ان انما يكون بواسطة كلمة الشرط فد انتقل الذهن الى كونه للاستقبال الا ان لفظه باعتبار
وضعه لكونه موذن بالتحقق و مثل ما نرى مثل لنكتة العدول في الجزاء
عن المضارع الى الماضي بقوله تعالى ان ينقفوكم يكونوا لكم فانه ذكر فيه ثلاث جمل
متعاطفة كل منها مستقلة بالجزائية احديها يكونوا لكم اعداء اخرى يظهروا عداوتهم
ويبسطوا ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وقد ذكرهما ان الجملتين بصيغة المضارع على ما هو الاصل وثالثتها
وذوا وقد ذكرت بصيغة الماضي تنبيها على ان لزوم وداد تهم كفر المؤمنين
لوجدانهم اياهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم العداوة وبسط الايدي
لجواز ان ينتفيا حال الوجدان بتذكر القرابة والمعرفة السابقة بخلاف
الودادة اذ لا احب عندهم من كفر المؤمنين فانه امر ثابت لهم وانفكاكهم
اذ به ينجم ماكة المخاصمة وينقطع دابر المقاتلة والمشاجرة وانما دل ان
على تحقق اللزوم لان الجزاء معلق بالشرط فعناه اذا وقع جزاء تحقق مفهومه بناء
على تقدير الشرط قوله فاكان مفعول يحتمل وضمير يحتملها لما انه حملا على المعنى
فان قلت الودادة حاصلة قبل الصادفة فلا تكون معلقة بها قلت الاولى
ان يجعل وذوا حالا بتقدير قد او عطفا على مجموع الشرطية قوله للاشعار
اظهار الودادة وما يتفرع عليها من الجد والاجتهاد في ارتدادهم كما عرفت في
العداوة وجعل حالا او عطفا على مجموع الشرطية عدول عن الظاهر بلا طائل

واذا الشرط اريد ان يذكر كلا الشرط مفصلة اى واحدة بعد واحدة
فصدر عدتها بكلة اما فقال اما ان يوترها في البواقي الخ عطفها عليها ولم
يجمع بين ان واذا مع اشتراكهما في انهما للشرط في الاستقبال لاحتياجه الى
الاستدلال على شرطيه اذا فقوله فال تعالى استيناف لبيان شرطيتها بادخال
اذا المفاجاة في جزائها كما ادخلت في جزاء ان وذلك لفرقها من الفاء لان
المفاجاة مصادفة الشيء بغتة فيناسب ترتب الشيء على غيره بلا مهلة بخلاف
الفاء الا ترى الى ان الكلام اذا اشتمل على الفاء والمفاجاة كان الحكم المعلق
على المفاجاة هو المعلق على الفاء فالاولى ان يستدل بمثل قولك اذا جئتني اكرمتك فاصدامعنى
انها للشرط لم تنقلب اكرمتك مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد
الى اكرام مستقبل لكن عبر عنه بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون
هناك انقلاب اى الى معنى المستقبل بتوسط اذا قلت هذا التاويل لا
يطرد في جميع الموارد واما نحو اذا جئتني اكرمتك فيجوز ان يكون اذا فيه
ظرفا محردا معمولا لاكرمتك ايخفى عليك ان الاستدلال بالآية تمسك بالظاهر
المفيد بالظن الغالب الكافي في مباحث اللفظ فلا يقدح فيه كما حال
البعد قوله وكلمة اذا الفطع اى كلمة اذا الفطع اى قطع المتكلم وقطع الشرط
وذلك لغلبة استعمال اذا في المقطوعات كغلبة استعمال ان في المشكوكات
وكاستعمال الغائب يستدل به على الوضع وكاصالة اذا لم يكن ثمة معارض
قوله قطعا مصدر لفعل المعرف اى القطع على نحو اعجبني ضربك زيدا شديدا
وتخفيفا صفة له اى قطعا حاصلا من التخفيف وقوله او باعتبار قاعطف على تخفيفا اى
او قطعا مناسبا بان حطاني او حاصلا بسبب اعتباره والمراد ان

لتاخيرهوسع فقدم رعاية للاصل مع المحافظة على الفاصلة النونية ايضا ولسوغ ذلك
الغرض اى مس ابراد لا مثلة الامجرد التنبيه على التقديم لعارض يورث كاهتمام وضمير
فيها للنظائر وخاليين حال من المستتر في وَلْنَقْصُرْ وهذه كانواع الثلثة اشارة
الى اعتبار التقديم والتاخير بين الفعل وفاعله المعنوى واعتبار بين الفعل
وغير فاعله المعنوى واعتبار بين متعلقات الفعل قوله فَلْيَكُنْ اى ما عرفته فيما مرّ
عما ذكر منكل لتعلم ان ذلك الطريق قد يسلك في من لانواع فيُنَزَّلُ المصيب في الفاعل او
المفعول منزلة الحظي فيُقَدَّمُ وقد يعكس فيُتْرَكُ التقديم وقد يجعل غيرهم من المتعلقات
بمنزلة لهم فيقدم وقد يعكس فيترك تقديم لهم كل ذلك لاعتبارات خطابية مناسبة
لما ذكر واما الحالات ووصف المشروط بالمختلفة لاختلافها في الاستقبال والمضي
وفي عموم العقلا وعدمه وفي كونها حرفا واسما وظرفا وغير ظرف ولم يعد اذ حيث
فانها بدون ما لا يقعان شرطا وابتداء بأن لانها لا تصل وعقبها باذ الزائدة تنقلبان
اباءً ثم بسائر الظروف كحيث فالاقرب ثم بما تخص العقلا وقدم ما على اخواتها
لانه اصلها واخراج واتى لفلتها وفصل لوبا عادة الكاف لأنها لا تعمل اصلا
بخلاف اذا فانها قد تجزم في الشعر كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل ولانها للمضي
وشرطيتها تقديرية ولم يذكر اما استغناء عنها بها وقوله فالذي جواب اما وضمير
عنها للحالات وقوله اما ان في للشرط في الاستقبال شروع في تفاصيل ما بين ان
الكلم اى في لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى في الاستقبال
بقوله في الاستقبال ظرف للعلق المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون
الجملة الاخرى كما انه نا ليه ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا
لان حاصله في الحال وليس الفصد الى جعله ظرفا لحصول الجملة الاولى كما لا يخفى قوله
الخلو عن الجزم بوقوع الشرط اقتصر عليه ذلك لان مقصوده ان يذكر ما به يتمايز

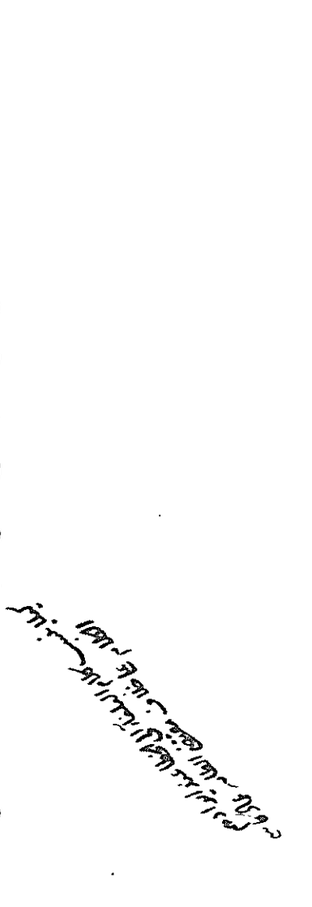

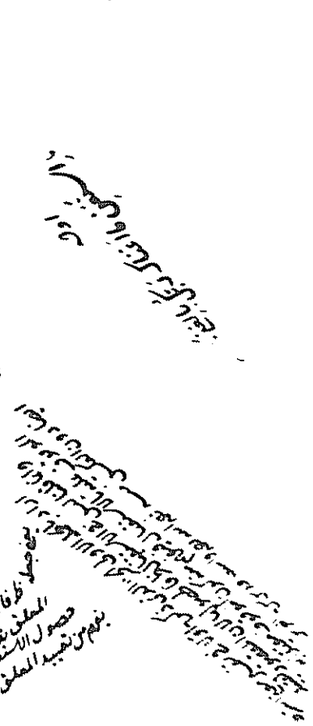

ان واذا واما الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما وقد نبهوهم ان قضيا
مبنيّ على جواز استعمال ان في المحال وليس ببين فانهم اتفقوا على انها للمعاني
المشكوكة فالاصل فيها ان لا تجزم بشيء من طرفي الشرط وقد نبه على ذلك حيث
قال وهو لا يعلم انكرمه ام لا وحيث جعل ان لم اكن اباكل من قبيل ما هو
خارج عن الاصل بسبب الجزم ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط لا وقوعه
فاذا استعملت ان في المحال كانت خارجة عن اصلها فوله في مقام الجزم اى
بوقوع الشرط او لا وقوعه قوله لاستدعاء المقام اياها كما اذا سئل السيد كمن يثق
في الدار وهو يعلم انه فيها فيتجاهل خوفا منه وقال ان كان في الدار اخبره بانكر
على الباب وكما اذا استطلت ليلتك فقلت ان لم يطلع الصبح فاذا اعمل و
ات جازم بانتفاء عدم طلوعه لكنك تتجاهل ضجرا او نوطا قوله ان صدقت
اى ان ظهر صدقي فالمتكلم جازم بظهور صدقه في الاستقبال الا ان المخاطب شاكّ
فيه فاستعمل فيه ان تنبيها على شكه واظهارا لتثبت المتكلم وتمكنه في امره توفد
يجعل ان صدقت مثالا للتجاهل ايضا فانه مع جزمه بظهور صدقه في الاستقبال
يتجاهل ويرى تشكّكه فيه لاغتنام مناسب يستدعيه قوله واما تنزيل
المخاطب منزلة الجاهل فقد يكون المخاطب جازما بوقوع الشرط او لا وقوعه
فيُنَزَّلُ منزلة الجاهل الشاك فيه لعدم جريه على موجب العلم كقول لاب
للابن المؤذي ان كنت اباكل فلا تؤذني او ان لم اكن اباكل كيف تراعي
حقي فجملة كيف للانكار اى لا يكون عليك رعاية حقي فالابن عالم بوقوع الشرط
في الاول وبعدم وقوعه في الثاني الا انه لما لم يعمل بعلمه نُزِّلَ منزلة الجاهل الشاك
نوبخا وتقبيحا قوله ولامتناع الجزم متعلق لقوله فلذا يترك المضارع اى في
الحرف وحاصله ان الحرف معلق بتحقق الشرط الذي في تحققه شبهة فقط

ان نكل المناسبة تتفاوت فبعضها لطيف وبعضها ألطف، وقبلها صفة خفاة
اى تتفاوت مراتب الخفاء فى اللطافة كما الضليع القوى من الضلاعة ويقال له
بالفارسية پهلو آور، وعدم شق الغبار كناية عن السبق والظالع هو الذى
فى شيئه عيب اى غمز يكهنا كى الخ ضمار المناسبة، ولله در امر التنزيل نجب منه و
مدح له يقال لا در درّه اى اكثر خيره واصل الدر اللبن وتعديته لكل حاصله بعد
لتضمنها معنى الاستمالة ومقتضيات بروى بفتح الضاد وكسرها وهو قوله لانرى
شيأ استيناف لبيان ما قبله منها آتى من لطايف الاعتبارات عليه اى على
ذكل الشئ فيه اى فى التنزيل وقوله من وجه لطيف متعلق بيراعى كما ان من الخ
وجه متعلق براعى بريد ان كل اعتبار لطيف يراعى فى كلامهم على وجه لطيف
فقد روعى ذكل الاعتبار فى التنزيل على وجه هى الطف من كل وجه من الوجوه
والمقصود ان وجوه الرعاية فى التنزيل ازيد فى الكيفية اى اللطافة وفى الكمية
اى العدد فقوله من الطف وجه ابلغ من ان يقال من لطف وجه وما نحن
فيه هو التقديم لعارض واذا اخبئ ظرف لتبتغ وضمير تتخذها للامثلة بتاويل
انكل اذا اخذت كامثلة التى تلقيها البكل مسارح نظرك وتاظل اهتديت بعضها
الى معرفة ما عسى يظلم عليكل من نظايرها قوله فقدم اى المجرور على الفاعل و
اللام فى لما مفتوح مع تشديد الميم او مكسور مع تخفيفه وانهكل اى جد وجل
والاستثناء المبالغة وكل طاح وفاعل فكان ضمير الاشتمال الذى دل عليه اشتمل
والتكذلة الخبر، وتربة تميز عن النسبة لا عن الضمير الراجع الى نكل القرية وكذا
منبتا اى ما انكدت تربتها واسوا منبتها وان اكانت اى مجيلا فى فكر فى هذا
الكلام وفى التعبير عن القرية بالمدينة تحقير لشانها بحافاتها اى بجوانبها وقرأ
وهناك ظرف لغو لكان وفاعل يلم ضمير مساق الحديث وقوله ومنها اى ومن الامثلة

ان قال تعالى فى سورة المؤمنين قالوا ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما انا لمبعوثون
لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا وقال فى سورة النمل وقال الذين كفروا ائذا
كنا ترابا وآباؤنا انا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا والعامل فى اذا
فى الآيتين مضمون له سمعته الموكد بان واللام اى اتبعث اذا متنا اخرج اذا
كنا ونكرار همزة الاستفهام مبالغة فى الانكار وهذا اشارة الى البعث والاخراج
من القبور وقوله هناك اشارة الى الآية الاولى وهنا الى التى هى قوله لقد وعدنا
اى فى ايجاد المنظور فيها هنا والبنى بضم الباء وكسرها جمع بنية بضم الباء وكسرها على
طريقة غرفة وغرف وسدة وسدد وسدد قوله كما تعرف بعض ما تقدم من ان حق
التابع ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فان فصل جاز ان يكون من قوته
وصفا ايضا بتقدير متعلقه معرفا فلا حاجة فى تقديره الى عارض قلت حذف
الموصول مع بعض صلته مما لا يجوز عند البصرية على ان المحذوف لا صفا الموصوف بالكفر
كما فى الآية الاولى فتقديم الوصف الآخر ههنا لعارض قوله ان يكون من صلة
الدنيا يروى بنصب صلة اى لاحتمل المجرور ان يكون كلة من الداخلة عليه
صلة الدنيا ويروى بجرها فقبل المعنى لاحتمل المجرور ان يكون بعض الصلة الخ
هى مجموع الجار والمجرور، وقبل معناه لاحتمل ان يكون من جملة ما يقع صلة الدنيا
وان لم يكن ههنا منها، وفى كلامه نظر وهو ان من قوله وان جاز ان يكون متعلقا
بالدنيا من حيث اللفظ لانه اسم تفضيل من الدنو المتعدى عن الا ان تعلقه به
من حيث المعنى غير معقول اذ لا طايل فى ان يقال ازدفنا عادا وثمودا ومن فى الحين
الخ دنت من قوم نوح الا بنا وبل بعيد وهو ان يراد دنت من حين قوم نوح اى
كانت قريبة منها فى الزمان او شبيهة بها فى الاحوال وقوله للحافظة اى على
الفاصلة كما فى قوله فى طه فقدم لذكل على سوء وزين، ولبعض الشراح هذا العارض المقتضى

عن للنكر ونظايرها قوله وثانيهما ان يكون العناية فيه بعض مساهله لا يخفى
نصب عبنك بضم النون وفتحها اى منصوبا قدامها وان التفات بفتح الفاء عطف
على كونه بجرى مجرى التفسير له وفى كما مصدرية والتشبيه بحسب المعنى كانه قيل وانما
ان تجد ذا عناية بتقديم بتقديم ما تقدم لكونه نصب عبنك كما تجد كقوله وارى
اى سترا ولفظ قبل عطف عليه وتقول ثانى مفعولى تجد وقوله فتقديم المفعول
على الفعل عطف على تقول تفسيرا له وحق المفسران يعقب مفسره وتقديم
وجه التجيب على الفعل لمجرد الاهتمام نظرا الى اقتضاء المقام وقد يتوهم انه اريد
تقديمه على الفاعل وحده فلزم من انصاله تقديمه على الفعل ايضا فلذلك لم يقيد
تخصيصا قوله بعفت شعرك اى بنصب فزعا وتقول لله سركا آ بتقدير لله
عرفت سركا آ عاما معنى لله نكار والتوبيخ قوله وجعلوا اى اثبتوا فى زعمهم واعتقادهم
فى كونه والمثال قدم الظرف المتعلق بنهركا آ اعنى لله عليه وقبل قدم فيها
المفعول بواسطة على الذى بغير واسطة واذا جعل لله مفعولا ثانيا لجعلوا
كان تقديمه على سركا آ على طريقة قولك فى الدار رجل كما مرت اليه اشارة قوله
او لعارض عطف على كونه فى نفسه وذلك اشارة الى كون نصب العين متزايدا
التفات الخاطر اليه ثم ان المصنف اورد للعارض اربعة امثلة من عند نفسه وبين
فيها العارض الذى يورث العناية والاهتمام ثم عقبها باربعة اخرى تماثلها
من نظم القرآن على ترتيب امثلته اعنى ان الاول من الاربعة كالخبرة نظيرة الاول
من الاربعة الاولى وهكذا قوله ملتفت الخاطر تاتى مفعولى توهمت بحسب ظننت وقوله
فكما تجد متعلق بلا تتوقف توهمت بين الكاف للقران فى الوقوع بغتة كما جاء زيد
جاء عمرو اى تقارن مجيئهما قوله مثل متعلق باخذت اى اخذت فى الحديث
مثل اخذك فيه وقوله كصاحبك اعنى فتحدث بهذا العارض الذى يورث

لله معام

لله سنعام قوله واعجبنى عطف على اعجبنى كقول قوله اوكما اذا وعدت عطف
على كما اذا اخذت وهو المثال الخ من امثلته قوله ما انت تبعد وقوعه
بغير من جنبين مختلفتين فى اقتضاء بعد قوله من جهة تبعد متعلق بالتفاوت
والمستتر فى تبعد للجهة والبارز للموعود وتجد خبر فانك وحال التفاوت ظرف
لتجد وضعفا وفوق تمييز عن نسبة التفاوت الى الانكار قوله بالنسبة الخ
بالنسبة الى الجنبين وضمير تفاوته للانكار وذا صفة لتفاوته اى التفاوت
الذى هو فى الضعف والفوق فوق القصد المتفرعة على فوق الانكار المتزايد
على فوق البهة فى البعد امر عارض يوجب زيادة لله عنا آ بذكر المنكر ويجعله
نصب عين المتكلم قوله فى لله قول يتعلق فى المعنى بان تقول لا باوجهت
ولا بانكرت كما يشهد له قوله وان تقول فى الخ فليتامل فى تصحيح قوله
فتذكر عطف على ان تقول واراد بالمرفوع منا الفاعل وناكيده وما عطف
عليه واما المرفوع الذى قدم عليه المنكر فهو التاكيد والمعطوف اذ لا يتصور
تقديمه على الفاعل لكونه ضميرا متصلا فان قلت هل يجوز ان ينفصل
بتقديم هذا عليه للغرض المذكور فيقال وعدت هذا انا والى وجدى كما فى قولك
ماضرب الا انا احد قلت لا يجوز اذ ليس كل غرض مصحح للانفصال بل ذلك
مفوض الى لله استعمال قوله اوكما اذا عرفت هذا هو الثالث من امثلته وابرز
لله شتباه بصلة دنت هو العارض الذى اورث لله هتمام فاقتضى تقديم الحال
الخ من مجيئك على الصفة قوله او مثل الذى فى قولك احمد الله عطف على مثل
الذى فى قولك رايت الجماعة وهو الرابع من امثلته والمحافظة على السجع عارض
اورث زيادة لله هتمام بالجر وربن الخ بالحق وبهارون حق قدما على المفعول
بلا واسطة والمناسب مواضع الحدوث والحصول واراد بقوله لطبقان والطف

وشكرت الله تعالى لما بنا فيه وبما اوضحناه لك لا يكتنف عندك ان الوجه الذي اخترناه
المتعين لا وجاهة له سواء قصد بالتقديم فيه التخصيص او مجرد الاهتمام وان الفعل
بجعل اسم الله متعلقا بافراد كل وبجعل اسم ربك متعلقا بافراد اقرأ يقتضي ما ذكر
فيه الفساد، وانه الهادي الى سبيل الرشاد ثم قوله مقدم الفعل على المفعول
دليل على انه جعل باسم ربك مفعولا قرأ لان المفعول يطلق تارة ما يتعلق
بالفعل بوساطة حرف الجر كما مر وكذا التعدية تطلق تارة على جعل الفعل
به كما في قوله غير معدى المعرفة به ثم ان المفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر
عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطة
فقوله على نحو ما تقدم تشبيه لقطع النظر مما هو بواسطة بقطع النظر عما هو بغير واسطة
فلا حاجة الى جعل الباء في قوله مفرقة بين كذا على الزيادة كما توهم والوجه كما مر
في بعض وبخ قصد التعميم في المفعول بالحذف فالكلام المقتضية للنوع
الثالث اعني تقديم بعض متعلقات الفعل على بعض ولفظ ايراده يروى مرفوعا
عطفا على محل العناية وجره ظاهر، والمتبادر من كلامه ان تقديم بعض متعلقات
الفعل على بعضها المجرد عن الاهتمام دون التخصيص فقولك علمت منطلقا زيدا
للاهتمام بشان الانطلاق لا لتخصيصه بزيد مع انه في الحقيقة من تقديم الخبر على
المبتدا، فتدبر قوله بتقديم ما تقدم اراد به ما هو اعم من تقديم بعض متعلقات
الفعل على بعضها تعميما للفاعل ولذلك عد من هذا القبيل اعني التقديم لمجرد
الاهتمام تقديم المبتدا على الخبر وتقديم العامل سواء كان فعلا ناما او ناقصا
او حرفا او اسما على معموله، ومثل ايضا بقوله وجه الجبيب الخ مع انه من تقديم
المفعول على الفعل قوله احدهما ان يكون. فيه مساهلة لان ما ذكر سبب
للعناية لا قسم منها، وقد تقدر اللام اي لاحدهما لان يكون، وتقييد المبتدا او

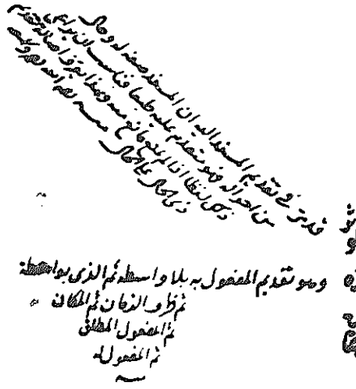

الحال بالمعرف احترازا عن المنكر، وقد علم وجه اصالة تقديمها، والعامل ملحق بالمؤثر
والفاعل عمدة ومنزلة الجزء من الفعل، واختار في المفاعيل الترتيب الذي اوردته
وقد يختار تقديم المفعول المطلق لما مر من تقييد الفعل ويترك البواقي على ما اقتضاه
وترك المفعول معه لانه منصوب بالواو عنده فليس من معمولات الفعل
وان كان من مقيداته كما مر هناك ولا يعتدان بفلك هو في حكم التوابع لان اصله
العطف لكنه غير عن التبعية تنبيها على المغايرة والمعية، واورد للتمييز مثالا وهو بفعل
تمييزيا غضبا لان الكلام في معمولات صريح الفعل، وايضا فاعل تمييزيا مستترا ظاهر
ان تقديمه لكونه فاعلا او في حكم فاعل لم يفعل في حكم الفاعل ليلائمهم كونه
في حكم فاعل الفعل المذكور وليس كذلك بل هو في حكم فاعل اما لجرهما في اعطيت
فان زيدا على اي آخذ من عطوت اي تناولت واما لمجيء كما في كسوت فان عمرا
مكتس وكانه نظر الى هذا كوهتلاف فعطف كسوت على اعطيت مع كونه استغناء
عنه لان باب اعطيت عبارة عما يتعدى الى مفعولين متغايرين وحق التابع
ان يذكر مع المتبوع اي بعده بلا فاصل لاتحادهما في الاعراب عن بعده واحل مطلقا
وفي الذات غالبا قوله وكذلك عرفت انا وفلان زيدا اي المعطوف مغايرة
متبوعه في الذات سائر التوابع في استحقاق التقديم على غيرها واذا اجتمعت
التوابع قدم النعت ثم التاكيد ثم البيان ثم البدل ثم العطف قوله وغيره ذكر
بالجر عطفا على التوابع وذلك كالمفعول له والمفعول من باب اعلمت وكاسم المفعول
فان اصله التقديم على الغير، والكلام مستغنى منه فان اصله التقديم على المستغنى وكالكائن
الذي هو في المعنى فاعل فان اصله التقديم على الظرف مثلا في نحو طاب زيد نفسا
يوم الجمعة وقوله بالاطلاق متعلق بالاصالة احترازا عن استحقاق الموضع
باعتبار عارض كالمفعول به اذا كان ضميرا منفصلا والحال من النكرة والخبر

دليل خطاب نصب على انه خبر برح اى ويصير التقديم لافادة التخصيص
بل مفهوم دليل خطاب ما ذكر وهو كما بيناه من تقديم خبر المبتدا عليه
انه حكم التقديم بحيث يتناول ايضا فلا بد ان البحث فى تقديم مفعول
الفعل عليه نحو عاهذا متعلق بجواب اعنى افاد اى وافاد تقديم الظرف
على عامله كما خصائص عاقبا سى افاد ما ذكر من تقديم معمولات الفعل
على عامله فان جعل اذا ظرفية محضة معمولة لفرات كان الحصر مستفادا من التقدم
وحده وان جعلت شرطية معمولة لاكرم اعنى فرات كما هو المشهور كان الحصر مستفادا
من التعليق بالشرط كما فى قولك ان خلوت فرات وجاز ان يعتبر التقدم معونا
للتعليق فى افادة الحصر وان يجعل معمولا للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق
مستقلا بافادته وقد مر ما هو الاحق بالقبول فى الوجه الآخر بالقبول وقد يقال اراد
ان يشرع فى بيان آخر فقال فافهم اى ما قدمناه من كلمة المفعول للتخصيص
ثم شرع فى بيان وجه افادة التقديم التخصيص بقوله اسندعا اى الحكم اى اسند عا
التقديم الحكم وثبوتا ونفيا بقرينة المقام والاول لتقديم الفاعل المعنوى والثبوت
فيه منطوق والنفى مفهوم والثانى لتقديم المفعول به والمنطوق فيه هو النفى والثبوت
لتقديم الظرف بعكس ذلك والاول فى المنطوق والمفهوم بقوله كما عرفت متعلق بافاد
وحالة التقدم هى الحالة المقتضية له بقوله ان ترى سامعك اياه وذلك لان مقام
الفاعل او المفعول او غيرهما يدل عليه المقصود كما مر فلا بد ان يكون اصل
الفعل مسلما عنه الوجه الذى ذكرته والمراد بقوله او غير ذلك من متعلقات الفعل
هو الظرف وسائر المتعلقات كالحال والمصدر وغيرها فقوله اسندعا المقام
غير ذلك اى غير الذى نفيته من الفاعل او المفعول اذ الفرض ان الفعل واقع
فلا بد لمن فاعل يقع منه او مفعول يقع عليه فيجمع لذلك اى لاسندعا المقام غير

ما نفيته نحو الذى هو منطوق كلامك مع كونيات الذى هو مفهومه باسندعا
المقام واذا ابحث غير من اعتقده العكس كقوله لكونه خطأ اى لكونى
اعتقاد خطأ واعلم ان ما ذكر من وجه افادة التقديم التخصيص جار فى
تقديم كل ما حقه التأخير من معمولات الفعل وخبر المبتدا وانه قد يتبقى فى افادته
التخصيص بمجرد التقديم اللفظى كما فى قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء على
ما مر نحو وبيده التقديم فى نحو ذلك اى نحو ما ذكر من الفاعل المعنوى و
المفعول به وغيرهما من متعلقات الفعل وزاد ما سمعت اى بعدما سمعت من التخصيص
نوع اهتمام واعتناء بشان المقدم اى بذكره اما للتفاؤل به او التبرك به او استلذاذ
او كونه نصب العين نحو فعلى المؤمن ان يتوكل على ما تقدم فان اراد انه اذا
كان التقديم يفيد مع التخصيص الاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل فى
نحو باسم الله اقرأ المفيد مع التخصيص للاهتمام باسم الله تعالى تفاؤلا وتبركا
بورد عليه ان السؤال باقرأ باسم ربك غير متوجه وذلك لان اصل
القراءة غير معلوم للمخاطب لان قوله اقرأ الى ما لم يعلم اول ما نزل عاما دلت
عليه الاحاديث الصحيحة والخلاف انما هو فى تمام السور فكان امرا باصل
القراءة هو المناسب للمقام دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها
وايضا المخاطب به هو النبى صلى الله عليه وسلم كما هو الظاهر ولا يتصور منه
القراءة بغير اسم الله تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر وان اراد انه اذا كان
التقديم مفيدا للاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل مؤخرا ليفيد الاهتمام
باسم الله تعالى وان لم يقصد تخصيصا توجه ذلك السؤال وكان جوابه انا انما
لم نقدر باسم ربك لبلا يوهم التخصيص الذى هو نائب عن هذا المقام ولا يقع
فى ذلك فى كون اسم الله تعالى اهم فى نفسه كما ان تاخيره عن الفعل فى قال الله تعالى

اى عدم التقديم

تقديمه ايضا تخصيصا وقد نبه الخليفة بارسلنا بجعل قوله رسولا تاكيدا والتاسيس
اولى وهو مبني على ان المفعول بمنزلة الوصف فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما
بذكر الكل وتمام المقصود كقوله وانا فاذه الا مثلة الخ تقدمت بعد قوله والتخصيص
لانه للتقدم كلمت عن الاثبات وعن الخ شرع بذكره الى قوله في سابر كتب ابن النفع
اي ولافادة تقديم حامة الناجز التخصيص فيما يعلم المخاطب فيقرون عما التقدم الذي
يفيد التخصيص ما يقرهم عنه عما نفس التخصيص المستفاد من التقييد بالوصف فكان جعل
التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف مكشوفا ظاهرا في متعارف اللغة فلذلك
بني التقدم معلقا عما التقييد بالوصف الدال عليه او قد يقال اراد بتخصيص بالذكر لا
مع الحصر ويدفعه ان الحامل لفظ النفس عند من لم يقل بسلبهم قوله فيذهبون عطفا
قبل واذا المجردة الظرفية والفاء في فكاد خلطة تقديرا عما قوله يذهبون ايضا عطفا له عما
يقرون اي يقرون عما التقديم ما يقرون عما نفس التخصيص فيذهبون ايضا اذا
قبل ما زيدا ضربت الى انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان سواه ذهابا كذهابهم اذا
قيل ما ضربت اكبرا خوبكر فذهبوا الى انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر لانه بتقدير
اي اخاك لا كبر ودليل الخطاب مفهوم المخالفة وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط
وغيرهما والحاصل ان ذكر الوصف مع لا يثبت يقتضي النفي عن غير المذكور وفي النفي
يقتضي لا يثبت له ليلا يلغو ذكر اذا الكلام فيما اذا لم يظهر للوصف فايدة اخرى فلذلك
التقديم مع لا يثبت والنفي يقتضيهما كيلا يكون لغوا قوله ولذلك اي ولان التقديم
فيما ذكر يدل عما انه ضارب لانسان آخر يمتنعون بذلك لان منطوق العطف بناء
مفهوم التقديم كما مر غير مرة، فان قلت اذا كان التقدم كالتقييد بالوصف
فكما جاز ان يقال ما ضربت اكبرا خوبكر ولا اصغرهما ينبغي ان يجوز ما زيدا ضربت ولا
احدا من الناس قلت مفهوم الوصف كما اشرنا اليه انما يثبت اذا لم يظهر هناك

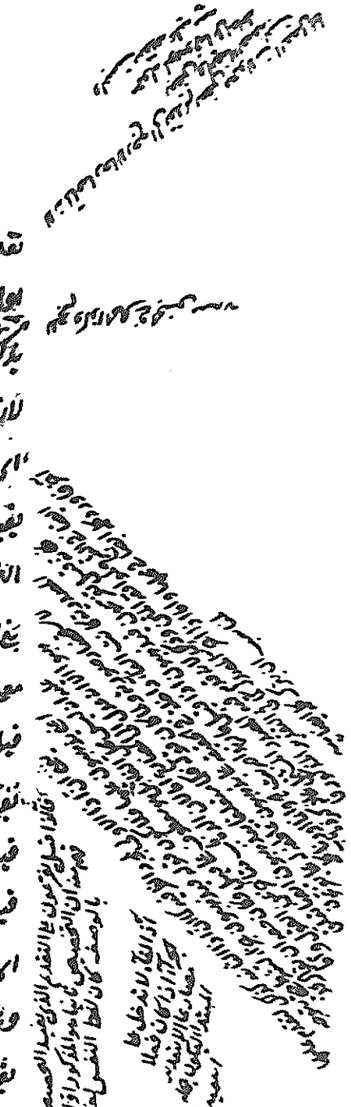

تا تقدده صفت بيفكن وزانت بعدازان تا تو بداني در انانت چكونه مضمراست

فايدة اخرى واذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود التنصيص عما في نهما فلا
يثبت لشئ من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم انما يثبت اذا لم يظهر
له سوى التخصيص فايدة واما اذا ظهرت فلا ادري كيف جاز في دفعا
ذلك الظان ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس وقد يتوهم ان مفهوم التقديم
بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع بمنطوق آخر بل ندافعان بخلاف مفهوم الوصف
فانه يفصل في مقابلة المنطوق وليس بشئ الا ادري كيف جعل الوصف في
افادة التخصيص اصلا وشبه به التقديم في افادته قوله وتبعهم عطف
عما تراهم يقرون، ومعنى لا فيها عقول ان العقول مقصور عما اللاحصول
في خور الآخرة لا يتجاوزن الى اللاحصول في خور الدنيا كما في عبارة اخرى عدم
العقول مقصور عما الحصول في خور الجنة لا يتعداه الى الحصول في خور الدنيا
ومرجعها الى ما ذكرنا بقوله وان المعنى بالكسر عطفا عما قدم الظرف والمقصود
التعريض بزراية خور الدنيا وانها موصوفة بهذه النقيصة الكبرى والقول
غايلة الصداع اولا ثم اوا عتيال العقول وسلبها من حيث لا يدري يتوهمون
عما صيغة المبني للفعول من يزف الرجل اذا سكر او تقديم هم عما يزفون لتقوى
الحكم السابق وتقدم عنا لرعاية الفاصلة قوله ويقولون في قوله تعالى لا يصدعون
الكتاب، هو اعني يقولون مع ظرفه المؤخر عنه عطف عما يقولون السابق
مع ظرفه المقدم عليه فلا حاجة الى جعله معطوفا عما يسكرهم كما توهم ولو اجري
كلامه عما نظام واحد لقال في قوله الم الى آخره يقولون منتفي قوله افاد
تخصيص نفي الريب بالقرآن جعل معنى كلا لا اعني النفي جزأ من المسند اليه كما
قررناه في العبارة الاخرى، ومحصول المعنى ان جنس الريب منتف عن القرآن
وثابت فيما يقابله من سابر كتب الله تعالى وانتفاء الجنس بانتفاء جميع افراده
بثبوته بثبوت ادنى فرد منه فلذلك قال عما ان ريبا بالتنكير للتقليل قوله

التخصيص وهذا هو الفرق الواضح الذي اشار اليه قوله وكذلك امتنعوا الخ
مثل امتناعهم وانتهائهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا
عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكد منه قوله فقد بالنصب جواب للنفي قوله
وكذلك اذا قلت بزيدا مررت يريد ان تقديم المفعول به بواسطه يفيد التخصيص
كافادة تقديم المفعول به الصحيح ثم اشار الى تعميم الحكم بقوله والتخصيص لازم للتقديم
اى التخصيص لازم غالبا للتقديم ماحقه التاخير سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا به
صريحا او غير صريح اوظرفا او حالا او تمييزا الى غير ذلك من متعلقات الفعل وخبر المبتدا
انما قلنا غالبا لان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لموافقه الكلام السابق كما
انفا او لجريه على مقتضى الاولى كما اذا ورد عاية الفاصلة او غيرها الا ان من
قليله فلنحصل في حكم العدم قوله وبمعنى قوله وبالآخرة هم يوقنون يذهب الى
انه تعريض بمسافق كلامه يقتضي ان يقال بل يذهب يقولون انه تعريض ليكون
داخلا في حيز نسمع مقطوع عامل الظرف الذي يتعلق به في قوله وبمعنى اياك نعبد و
اياك نستعين يقولون لكنه عدل عن ذلك لانه ليس قول يسمع اياه علم الكتابين
بل ما ذهب اليه في الكشاف فصار نظم الكلام مشكلا ووجب ان يحمل جملة يذهب
في معنى قوله وبالآخرة عطفا على نسمع اى ولذلك يذهب لوان يحمل قوله وفي قوله
شهدا، يقولون مع ظهوره لبلاغ الفصل بالاجنبي قوله فيما يقولون انها لا يدخل
كلما مصدرية او ان مكسورة او الضمير للقصة او للآخرة وكذا ضمير وانها لا يسلمها
ضمير فيها في المواضع الثلثة للآخرة قوله في الجنة بدل من فيها او قيد للفعل اعني لا
يتلذذون بعدما قيدا بفيها او قد يقال قوله يتعلق بالنفي والكل بالمنفي اى لا يكون
في الآخرة تلذذ منهم في الجنة الا بالنبي ولا رواح الصفة قوله لبست بالآخرة خبر ان في
قوله بان الآخرة هم ايقانهم بالنصب عطفا على اسمها وقوله في شك خبر ليس ومن لا يقان

حالا منه ان جوز تقديم حال المجرور وصفة لما يقدر في شك وعند الله ظرف لمضمون
الجملة اى هي مستقرة عند الله وفي كلامه تخصيصان احدهما من تقديم بالآخرة
اى بحال الواقعة صلة اى فوق هي في شك فان بعضهم ما ذكروا
اى المؤمنون يوقنون بالآخرة لا بالآخرة دون غيرها فصر غير حقيقي قصد به التعريض
بان الآخرة التي عليها اهل الكتاب ليست بالحقيقة آخرة والكاف من تقديم تم اى المؤمنون
هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان
ايقان اهل الكتاب بالآخرة التي هم عليها ليس في الحقيقة ايقانا وصيرها شيئا
عالما من اى بتبليغ الرسل اليهم رسالات الله وذلك كرامة تامة وفاية علم
انه وسطا وليس لاختصاص شهادتهم بكونها على الناس عدل في كرامتهم بخلاف
اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم اى معدلا في كتابهم فانه كرامة ثانية وكذلك
شهيدا بها للتعقيب مع الترتيب دلالة على ان تعديله اياهم عن حسبة والاطلاع على
حالهم قوله وبمعنى عطف على نسمع اى ولذلك نرى اينما علم المتكلم قوله لا للعرب وحدهم
كان في طائفة من اهل الكتاب قوله لو قوبل في مقابلة كلهم لاشكل ان الواقع في مقابلة
الكل هو البعض المطلق واذا جعل تعريف الناس للعهد اريد به بعض معهود
كالعرب مثلا فيقابله البعض المعهود ايضا غير ان العجم لما لم يكن ظاهرا ان يقال ليلا يلزم من
قول اختصاصه بذلك البعض المعهود فلا يقابل البعض الآخر الذي يقابله الآتي
قطع النظر عن خصوصية البعض المعهود واقعه في مقابلة الكل وكون الجنس مقابلا
لجنس ظاهر وكلا الخصاصين باطل فانه رسول لكل الناس لا البعض ولا
الجنس لا احدهما واعلم ان ما ذكر مبني على ان للناس معمولا للرسول بان يكون
اللام متعلقة بمعنى الرسالة فيه فقدم عامل رسولا فيكون من تقديم معمول معمول الفعل
عامله اذ لو كان معمولا للارسلنا لكان من تقديم بعض معمولات الفعل عليها
فلا يفيد تخصيصا كما سبق او كان في اصل صفة الرسول فقدم فصار حالا فلا يفيد

فنقيضه واثبت انك المتصف بعدم رويته دونه ولا محذور فيه فوله وبحرز اخذا
لفظ لا حرز لان التناقض الذى الزمه انما يتم فى صورة واحدة هى ان يكون هناك
ضرب واحد متعلق بمفعول وقد وقع النزاع فى فاعل ذلك الضرب فاذا قلت ما انا
ضربت فقد نفيت عنك ذلك الضرب واذا قلت الا زيدا فقد اثبته لكل اذ المفروض ان
الضرب واحد ومنهم من قال لا تم ان تقدر بك ضربك وابلاغه اى جعله بحيث يبلغ حرف
النفى ويتبعه بلا فصل يقتضى نفى ان تكون ضربته انا تقتضى التقديم [illegible] ذلك
اذا لم يستثن عاما موقعا بس لان استثناء المعرفة فى نحو فولك ما ضربت الا زيدا او نحو
مندفع بالغرض الذى ذكرناه وفهم بعضهم ان لا قولى ان يقال لانه ان اليغ منتقض
بالاصح يقتضى ان تكون ضربت زيدا الا ذلك لان ليس مستثنى من النفى بل من الاثبات اذ
النفى هنا للفاعل لا للفعل فكانه قيل ضرب كل احد الا زيدا منتف عنه وثابت لغيره
وقد سهى فى ذلك اما اولا فلانه ادعى فيما اذا رايت احدا ان الرؤية منتفية على وجه العموم
فى المفعول فيجب ان تكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن الفعل منفيا بالقياس الى المفعول
وكان النفى مقتصرا على الفاعل لم يصح ذلك لا دعاء وكان اللازم هناك ثبوت رؤية احد
من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل رؤية احد من الناس منتفية عنه وثابتة
لغيرى واما ثانيا فلان الاثبات فيما اذا ضربت الا زيدا ليس عاما لان المقدر احد الا زيدا
انه يحترز ايضا ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا فلا يتناول زيدا فلا يصح ان يستثنى
منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل شيء على الاثبات لا يستعمل الا ضعيفا وهو مردود عند
هذا الزاعم وقد يعلل استماع ما انا ضربت الا زيدا باذكرته فيما اذا رايت احدا وهو ان
النفى هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان يعتقد معتقد انك ضربت
كل احد سوى زيد فنفيت ذلك عنك واثبته لغيرك فان قلت هذا الوجه يصح
عارجوع الاستثناء الى الاثبات وقد نبهت عليه قلت نعم الا ان منها وجها

آخر وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفى فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب
زيد ونفى عنه ضرب من عداه والتقديم يقتضى اثبات ذلك المنفى لغيره ونفى ذلك المثبت
عنه فكانه قال انا ضربت زيدا لا غيرى وما انا ضربت من سوى زيد اى ضربته
غيرى فيكون معناه ان ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وانت تعلم ان هذا
المقام من مداحض الاقدام ثم نرى جماعة فيه قد زلوا فيه فذناهو الخليق بتشتوا عاما فجلوا او خاصا
ولقد اثبتنا لك فيه نثبتا متينا وتبيانا لك من لدنا سلطانا مبينا قال والكمال
المقتضيه للنوع الكائن اعتبار التقديم والتاخير بين الفعل وغير الفاعل من مفعول
وصور من الحالة فى مثال جزئى من جزئيات تقديم المفعول به بلا واسطة عامل شبيه
بالفعل او اقتصر عاطفه القلب لانه ادخل فى الرد عن الخطاء الى الصواب واذا اورد
بهذا المثال قصرا فراد قلت فى ناكيد زيدا عرفت وحق كامر فى الفاعل المعنوى
وما توهمه ان بفال جعله مشتملا به لتقدمه واشتراكهما فى علة النهى اعنى منافاة
منطوق آخر الكلام مفهوم اوله وكذلك بتناقضان فبعيد اذا قلت زيدا لم اضرب و
لا احدا من الناس او قلت انا لم اضرب زيدا ولا احدا غيرى اعنى لا فرق فى الزوم التناقض
فى صورة العطف بين ان يكون المقدم يلى حرف النفى او يكون متعلقا عليه كما فى بين
المثالين ايضا والنهى الواقع فى مسئلة تقديم الفاعل المعنوى والمفعول فى صورة
النفى المفهوم من العلة المذكورة وهى ان نقصد بالتقديم تقرير الصواب ورد الخطاء فى
الفاعل والمفعول واما اذا لم نقصد به التخصيص فلا منع كما فى قولك بكى زيد عمرا
فاسدا انك تعتقد فدضرب عمرا وانك تعتقد كون زيد مضروبا لغير ذلك الظان
ثم قال بناء على طنة الفاسد زيدا ضربت او انا ضربت زيدا فقدم المفعول والفاعل
فى كلامه رد الخطاء فى زعمه فانه يصح منك ان تقول فى جوابه ما زيدا ضربت ولا احدا من
الناس او ما انت ضربت زيدا ولا احدا سواك فتقدمها فى كلامك لا يوافق كلامه لانه

بفيد الاختصاص اتفاقا وان جعله جوابا لما انت علينا بعزيز هو الظاهر بان يجعل
التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت اصل العزة له عليه الصلوة والسلام ولا دلالة له
ولولا هطل لرجحناك على اشتراك العزة فلا بد ايضا ان يعطى عزة عليهم فان قيل
شرط التخصيص عند المصنف ان يكون المقدم بحيث اذا اخر كان فاعلا معنويا ولا يصور
ذلك فيما نحن فيه قلنا ان الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلاما فيجوز ان يقال
ما عزيز انت على ان يكون انت تاكيدا للمستتر ثم يقدم ويدخل الباء على عزيز بعد تقدم
انت وجعل مبتدأ وكذلك قوله وما انا بطارد الذين آمنوا وما انت عليهم بوكيل
مقابل للضمير المرفوع في النفي وكان الخصوصة والعمومة لا يتأتى هنا على ما عرف فلا يجري فيها
ذلك فلا يفيد عند تخصيصا وان كانت مفيدة ايا ما تعتبر من لا يشترط ذلك كما نقلناه
قوله اي من نبي الله احتاره بهذا التقدير لان كلامهم انما وقع في شعيب عليه السلام
ورهطه وانهم لا عزة دونه فلا يطابقه ما عز من الله الا بتقدير وقد يقال لا حاجة
في المطابقة الى التقدير لان لهم قومهم بلى انهم يهابون بالله فمن عز عليهم رهطه دونه
كان رهطه اعز عليهم من الله قوله ولذلك اي ولان التقديم يفيد الاختصاص وثبوت
اصل الفعل مبتدأ كان الكلام او منفيا بنهي ان يقال ولذلك لان منطوق الكتاب ناقض
مفهوم الاول وقوله عند التقديم اشارة الى انه اذا لم يقدر تقديم لم يكن منهيا وكلامه لا
انت في الموضعين لا مدخل لها في التناقض انما هي لبيان تمام المعنى قوله وكذلك اذا
اكدت اي لا ينهى هذا ايضا اذ لا دلالة لتاكيد الفاعل على ثبوت اصل الفعل فلا تناقض
اصلا قوله ولذلك ايضا اي ولان تقديم الفاعل المعنوي يفيد التخصيص وثبوت
اصل الفعل وبدل في مضمون النفي على ان السامع اعتقد ثبوته لذلك المقدم فنهي عن
قوله لاستلزامه ان يكون قد اعتقد لاشتهاره ان رؤية شخص واحد لكل احد في الدنيا
ظاهرة لاستحالة فلا يعتقد انه معتقد في حقك ولا يصح منك تسليم وجوده لينفيها عنك

واد

واد عاء ثبوتها لغيرك وانما قال في الاول ربما لان الفساد فيه اغلب التناقض في نفس
مدلوله وفي الثاني بحسب ان الفساد فيه باعتبار تحقق مدلوله في الخارج وايضا
يمكن تصحيحه بالحمل على الاستغراق العرفي الآني المتبادر وهو الحضور فيكون مستهجنا
اي مستقبحا لا منهيا واعترض بان المنفي في ما ان رايت احدا هو التروية الواقعة على
احد من الناس لا الواقعة على كل احد منهم وانما عم النفي بوقوع النكرة في سياق
فلا عموم في الاثبات فلا يلزم الآن يعتقد فيك معتقد انك رايت احدا من الناس
فتنفي انت ذلك التروية عنك وتثبتها لغيرك ولا محذور في ذلك واجيب اولا
بان المراد كل احد الآن لفظ كل سقط عن الفم وضعفه ظاهر وثانيا بان لفظ احد
اذا لم يكن بمعنى منفلة عن واو لا يستعمل في الاثبات الا بلفظ كل وهذا على تقدير صحة
ضعيف ايضا لان الاستهجان جار في نحو ما انا قلت شعرا وما انا رايت رجلا على ما مضى
به الشيخ عبد القاهر ولا يجري فيه التزام كل في الاثبات وثالثا بان الفعل اذا نفي عن
وجه من فاعل قدم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا لغيره ذلك الفاعل فهنا نفى التروية
عن المتكلم بالنسبة الى كل احد كانه قيل ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الخ فيفهم ان
هناك من راى كل واحد منهم بيان ذلك انه لو اريد نفي التروية عنه بالنسبة الى معين
كزيد مثلا لوجب ان يقال ما انا رايت زيدا ولو اريد نفيها بالنسبة الى احد لا بعينه فقد
وقع التراخي في رؤيته كانه ادعى عليك انك رايت احدا من الناس وارد ت ان تنفيها
عنك وتثبتها لغيرك كان المناسب ان يقال ما انا رايت الا احدا من الناس لانه مقصود
باعتبار تعلق التروية به وان لا تعترض لنفي التروية بالنسبة الى باقي الآحاد لكونه
لغوا ولما تعرض له دل على ان التروية الخ ثبتت ان تكون فاعلها رويته واقعة على
كل احد من الناس فيلزم المحذور بخلاف ما اذا قلت رنا ما رايت احدا فانه يستحسن
اذ لا يلزم منه الآن يعتقد معتقد ان هناك شخصا لم ير احدا من الناس وانه غيرك

يقع راجع الى اعتبار التقديم والتاخير فقوله فاعل معنى احترازعن الفاعل اللفظى فانه
لا يقدم ولم يمثل بنحو رجل عرف لقلته بخلاف الضابط ومثل للنوع الاول بالمتعدى
الى واحد والى اثنين بقسميه دون المتعدى الى ثلثة لقلته ورجوعه الى ذينك القسمين
اذ واحد مغايرو اثنان متحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او اتحدا اما ان يعتبر
معا عامل الفعل او يقدم عليه اولهما او ثانيهما فالاقسام ستة الا انه اكتفى بذكر اثنين
منها واورد فى النوع الثالث التقديم بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين مقرونين
ومتعاقبين فقوله ان يكون هناك وجود فعل اه كذلك بحسب زعم المتكلم طابق الواقع
اولا والخطاء فى الفاعل ان يعتقده غيره وذلك فى قصر القلب والخطاء فى تعيين ان يعتقد
شركة غيره معه وذلك فى قصر الافراد واما قصر التعيين الداخل تحت قصر الافراد فلا
خطاء فيه بل المقصود به ازالة تردد المخاطب ومن قال النساكى حاكم بتساوى الطرفين
فى الوقوع بحسب نفس الامر فقد اخطاء لان الشك تساوى طرفى الشئ عند المتردد بينهما
وان كان جاز فابان الواقع فى الواقع احدهما بعينه لكنه لا يعلمه فقوله تؤيد دعوى الافراد
بذلك اى بما ذكر من السعى والكفاية وهو من العيان ظاهرة فى قصر الافراد الا انه اراد
ما يندرج فيه القلب ايضا لانك اذا ادعيت انك منفرد بالفعل ومستبد به فقد ادعيت
انه صدر منك لا من غيرك ولا بمشاركة وقد يقال اشار بالانفراد الى الافراد والاستبداد
الى القلب وان كان مخالفا لما تقدم وما نافى من تقديم القلب على الافراد وانما خص
التاكيد فى الوجه الاول بنحو لا عمرو لانه صريح فيما قصد ههنا من نفى الغير وخص فى
الوجه الثانى بنحو وحدى لانه اوضح فيما قصد به من قطع الشركة فيكون التاكيد فى
كل منهما مصبا لخ الشئ الخ فالجملة قوله شاهد صدق على ما ذكر اى من ان تقديم
الفاعل المعنوى لنفى انفراد الغير او مشاركته عند من له ذوق لان انكار التعليم
انما يقع موقعه اذا كان المتكلم منفردا بالخير شئ مستبدا به اذ لو شاركه المخاطب فيه

وهو خطاء

او

او انفرد به لجاز ان يكون اعلم منه بحال الطالب فلا ينكر تعليمه اياه وهذا المثل كفلق
كلا من القلب والافراد فيتعين بحسب المقام ويضرب لمن تصدى لتعليم من هو
اعلم منه قوله وليس اى اذا لم يكن فى الكلام فاعل معنوى او كان ولم يقدم لم يكن
هناك تخصيص ورد خطاء فيعلم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل
المعنوى واسم ليس ضمير الشان كما اذا قلت ظننى لا يجب خبره واما نافى الوجه
هنا اشارة الى وجه فيما اذا قدم قوله فيقصد عطف على ان يكون والضرب فى اذا قلته
لمثال الخ اعنى سعيت انا فى حاجتك لا ان الذى يدفع به شائبة التجوز والسهو او
النسيان كما مر بخلاف سعيت فى حاجتك اذ ليس فيه ذلك الدفع اصلا وخص البيان
بالاول لانه الذى يلتبس بانا سعيت فى حاجتك لاشتماله على الفاعل المعنوى قوله
غير مشوب حال من السعى قبل وفيه سماجة لان انتفاء الشوب يمنع كونه مورثا شبهة
للفاعل الذى هو الموكل لا للسعى قوله ومنه اى ومما قصد فيه الحصر بتقديم الفاعل
المعنوى وما انت علينا بعزيز اذ قصد فيه نفى العزة عن شعيب عليه الصلوة و
وانبائها لرهطه فيكون تخصيصا للعزة بهم وبلزمه تخصيص عدمها به الا ان المثبت
كالشاهد به الذوق السليم هو القصد الى كون وكانه انما فصله بقوله ومنه لان كلامه
فى الفعل ومتعلقاته والموجود هنا شبهة الفعل اعنى الصفة المشبهة والدليل على
انه قصد به التخصيص انه لو لاه لم يكن كلامه عليه السلام فى جوابهم مطابقا لما قالوه فانه
اعترض على ذلك بانه من باب انا عارف فلا يفيد له اختصاص انتفاء ان
يكون الخبر فعلا والمشتكى بان قوله ارهطى اعز عليكم جواب له فوجب مطابقته اياه
ضعيف لجواز ان لا يكون جوابا له بل لقولهم ولولا رهطك لرجمناك اذ يفهم منه بعونه
المقام ان امتناعهم عن رجمه كان لعزة رهطه عليهم لا لخوفهم منهم واعلم ان صاحب
الكشاف صرح بان التخصيص فى قوله تعالى له هو قابلها فكيف بقال انا عارف لا يفيد

وما علمتك ان تكون وما يكون ومنه ما قاله ان ما بعد ما النافية لا يعمل فيما قبلها
وهو سعى فى خبره وهو عند النحاة مستفاد من تقديم الفاعل

لان التجوز والسهو والنسيان من صفات المتكلم فكذا الانتفاء وما
انتفاء الفعل لغير المتكلم وغيره مشترك وبلزمه اختصاص
المقصود من الباب
السلام

عليك من نبأ الخ مبتدأ وخبر وكيف حال بقوله ارهطى الخ
عليه السلام لا يدل على ما ذهبوا اليه من الاستدلال

ان المفعول غيره قوله كقولك تواصل من شركائكم استشهد ومعنوى للوجه لا خبر اذ فيه
بخلاف هو ولين والمراد بالاحتمالين القصد الى نفس الفعل والقصد الى وجوده
وانما قال واكثر فواصل القرآن لان بعض الفواصل يتعين فيه القصد الى نفس
كقوله تعالى ردوه الى الله فبئس القوم يعلمون حيث لم يقل بعلمهم بعض منه القصد الى
الاختصار كقوله تعالى فستعلمون لمن عقبى الدار وقوله فسوف تعلمون اى آل امركم وعاقبتكم وكذا بيان المقدر
من قبيل لوطا المدبر وما ذكر بينهما اعتراض لذكر ان تنظم الاستطراد ذكر شيء بين اثناء كلام
بين الفائدة الجديدة على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد كحذف مفعول المشيئة وفاعل
شاء في قوله اذا شاء غير القدح المذكور في البيت السابع خلوان من غضنا جبله
الثاني هو القدح الاغتباق او الصدح بالمغتبقين هو الوسط من الوعول وهو اعظم
في ذراعيه بياض مسجور اى مملوة صفحة فجرا او بركة الماء يقتدون الفرس
سنم بفتحتين اسود فيسار هو كوكب او رقال ضرب من الاسياط او اللوى المفتول او القد
المتبر بقد من جلد غير مدبوغ او المحصد الحكم بصف ناقته تحس كل طارة مخافة من الضرب
قوله لو شئت غامضة اى كما هو في بعض النسخ المصححة بين اجراء الشرط مع لما سئل وعجز
وزر وهو صفات قوله او الدعابة كسحاب ان تقدر مضاف اى قصد الدعابة لمناسب
ما تقدم وما تاخر في كونه باعثا على الترك متقدما عليه فان رعاية الفاصلة غالبا متاخرة
عن الترك قوله من كعبارات المناسبة للترك كعدم العلم به واخفاء امره وتظهير
الاذن عنه وعكسه واختبار التسامع ومفاده تنبيه الى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند
او المسند اليه قال وامّا الحال المقتضية لاثباته اى لاثبات المفعول صرح الكلام
خلق عما ذكر من مقتضيات ترك المفعول فيذكر رعاية للاصل مع عدم الداعي الى خلافه
او القصد اى فيذكر المفعول لعجود ما يقتضي اثباته كالقصد الى زيادة التقرير والى
بسط الكلام بذكره وكالدعابة على الفاصلة وما شاكل ذلك كالتسجيل في القضية والتنبيه

على الغباوة ولاستلذاذ الذكر والتفطن ولكرامة وغيرها مما يناسب لاثبات وانما
عطف بثم بالواو وزاد باقيا شعارا بجواز اجتماع الاحوال والاستقلال كل على
حياله قوله واما الحال المقتضية لاضمار فاعله الخ اعتنى بالفعل وما يتعلق به بذكر
ترك الفعل واثباته مع اسنادهما ثم ترك المسند واثباته بعرض لحذف المفعول به
واثباته ليقاس عليه ما تعلقا به وأورد اضمار الفاعل واظهاره مع كونهما عند
في اضمار المسند اليه واظهاره تذكيرا لسائر احوال الفاعل كالتعريف والتنكير وغيرها
مما ذكر في المسند اليه وتنبيها على احوال غيره مما يتعلق بالفعل واخر الاظهار مع كونه
اصلا لتوقف معرفة الحال المقتضية للاضمار حيث قال فيما يأتي
المقام غير ما ذكر قوله زارت اى لجيبه فانها في حكم المبوق بالذكر لكونها نصب
العين وروى للسان ثنية ظلام الليل برقاق محدود عليها وبسرة دون السقف
مجد قدام البيت وشبه ما علا قلائد ما ونظائرها اى يشفيها من الجراحة بالنجوم ومخدرات
بالنطاق المنطقة الخ بشد على الحاضرة وهي انسب بالترصيع لكن السقف البيق
بالمرأة قوله في كلام فتاح اى ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل وان لم يكن مطلع القصيدة
كالفعل والمقال بمعنى القول منقولان من كلام فصال والخنا الفحش وكلام بلاغ ابصار
الشيء الى غاية وكلام سماع الشتم قوله غير ما ذكر اى من الحكاية والخطاب وتقديم الذكر حقيقة
او حكما وفي وضع اسم كل شأن موضوعا بالمظهر اعتناء بذكر الرجل موضع المضمر زيادة
تعيين وتمييز قوله او مسندا عطف للالتفات اى من المضمر الى المظهر فالمراد اعتبار التقدم
والتاخير مع الفصل اضافة الاعتبار الى ما بعده بيانية فلم يرد به معناه المصدري
بل كالذي يعتبر ويراعى حاله لانه تفصيل لما مر من قوله واعلم ان للفعل وما يتعلق
به اعتبارات مجموعها راجح الى الترك وكثبات اى ومع كونه مع الفعل ان يكون
مصاحبا له سواء كان بينه وبين ما يتعلق به او كان بين متعلقاته او فاعل ان

والالفات للاختصار والتعميم لان السامع ربما يقصد الفعل عما ذكر بعيه ولا يقصد ايضا
مفعولا عاما والالفات للاختصار المطلوب فان قلت لا بد هناك من قرينة تدل على المفعول
المعلوم المتروك وح كان الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفادا من ذلك المقدر
قلت افادة تعميم المفعول مع حذفه عما يجيء من انه لا بد ان يدل قرينة تخصه مفعولا عاما
كان يذكر مثلا في الكلام كل احد يطلب فلانا فان كان منكرا يوم اي كل احد فلحذف هذا المفعول
والعموم مستفاد من المقدر لكن لا يكون هناك قرينة تخص الحذف تدل على تعيين امر خاص
او عام من النوعات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى تقديره عاما بناء على ان
تقدير خاص دون آخر ترجيح بلا مرجح فالحذف عما يؤل الوجه داخل في تقدير عاما دون
حذفه عما الوجه الاول فلذلك قالوا قد يحذف المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار وقد
يحذف للقصد الى مجرد الاختصار دون ما يتميز عند احد الوجهين عن الآخر فاشكل الامر عليه
وانت تعلم ان المقدر عما الوجه الاول يتعين لفظه ومعناه وعما الثاني يتعين معناه فقط
وينساوى تقديرهما في جميع الالفاظ الدالة على المعنى المفعول وكل معنى يروى بالرفع على

العلم

والمراد بالامتناع عما الاول امتناع المتكلم وعما الثاني امتناع الفعل وانه اى ترك المفعول للقصد النعيم ص

القصد والبناء حمل عما التعميم مع كل خاص واحد انواع سور الكلام قوله نحو الى كل احد
ان يعطي ويدعو الى كل احد وفي البواقي عليها قوله ذهابا حال من فاعل يتزيل مع كونه بتأويل
وليها ما تعليل لنصها او المبالغة الكل عما جميع افراد الحقيقة في المقام الخطابي كانه قيل يفعل كل
احد هذا الطريق المذكور وهو ايهام ان القصد الى فرد منها دون آخر يعود الى الترجيح
بلا مرجح وهو السر في ذلك انه اذا اضيف نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدر بلام الحقيقة
كما اشار اليه بقوله نحو اعطاء لم يوجد من الحقيقة فيتجرى فيه ما مر في المعرف بلام الجنس
فيقصد حينئذ الى التعميم كما في نحو فلان يعطي واخر لا يعطي الا لنفس الحقيقة بلا تعميم كما في قولك
وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة مع ان ما انتم عليه من امر دينكم من جعل
الاصنام آلهة انما هو غاية الجهل وغاية سخافة العقل وقوله وعليه اى على القصد

الى نفس الفعل قوله عز وعلا فلا تجعلوا لله اندادا اورده على صيغة النهي حيث قدم الخبر
مع انه يجوز فيه تقدير المفعول كما سبأتي تنبيها على انه مما يتعين فيه القصد الى نفس الفعل
الى المجرد عن الاختصار باعتبار يذكر مجرد الى ان له اختصارا لا تترك للمفعول الا لان الاداء
يقصد نكتة اخرى هي العموم في ترك وقد يقصد له اختصار هذا من قوله الذي لا يتبين الا
لما يستفاد من قوله كقوله عز وعلا اي ترك فيه المفعول المقصد مجرد الاختصار لنيابة
قوله ابن كما حوال لانه لا يلتبس وكذا الكلام في اخواته اعني قوله لانتفاع ولانصباب
وللظهور اختلاف في العبارات من تعقيبه عما ان تقدير مفعول الاستفهام الموصول
اياه مما لا يدعو الى صحة الكلام وتقديره فاكل يقربه انظر البك وغاية الوضوح وتقدير
المفاعيل في قوله فعال كما ربه اعني يسقون واخواته ليس في كل المعاني من الوضوح
القصد الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر وجاء ما تو وذلك لانها انما
ان المفعول هو كالبدل والعضو مثلا واحدها بقابل الآخر فلو قدر المفعول في قبل يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لاوهم ان تركهم موجه على الله كان من اجل ان مسقيهم ابل
وذودهما غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان ابلهما وكانوا يسقون غنمهم
لكان الترجيح بالحال هو المقتضي اعتبار ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمورث
المضافة اليهم والمقابل بنيهما باعتبار المضاف اليه فلو لم نقدر المفعول لفسد المعنى
اذ معنى انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمهم لم يكن هناك ترجيح فلا
يتم المقصود بخلاف ان نقدره كان لاجل انهما كانتا عما السقي والذود والناس عما السقي وهذا
ارجح مع فاكل فاكل الانصباب الكلام قوله لظهور
له فيقدر بسقي حذف مفعول امر وفي معناها اذا وقف
مضارع مجزوم في جواب ابه غرابة كما في قوله فلو شئت ا
فان تعلق المشيئة بيكاء هم سبب فذكر المفعول ليقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم

فلا يكون الترجيح عما مطلق الذود بل عما ذود مخصوص منها

بتنكم

هذا اسم مصدر للمصدر او اداء لمصدر

بدونه لانه ليس مقصودا اصلا والتقريب وهو تطبيق الدليل على المدعى اعني سوق
المقدمات على وجه يفيد المطلوب ظاهرا وهو ان الكلام اذا خلا عن الفضلة كان كاملا
احكم بنيانه وشتد اركانه فيكون افضل مما يشتمل على فضلة فوله بخلافه اى بخلاف الكلام
في النظم الآخر الذي فيه الفعل للفاعل فان اوله مطمع فان علم الخ لا شك ان الاحسن
بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب فيعارض ما ذكروتم فعلم الخ لا معارضة لان المرذول
من حيث لا يحتسب الذ وابعد النفس اليه اكرم من المقدر عنا ان النظم الآخر ليس فيه طول
يقتضي سئوفا وطلبا ليفيد عز فوله ان الكلام عنا ذكل النظم اى النظم الآخر الذي فيه البناء
للفاعل بكون كالمتناقض من حيث الظاهر اى اذا نظر الى ظاهره كان هناك شائبة
التناقض واذا تؤمل في حقيقته زال فان كون الفاعل عمدة والمفعول فضلة انما هو
بالنظر الى حصول اصل الكلام لا بالنظر الا ادآء المعنى المقصود به والتقديم انما يدل عنا
لا عنا بشانه في الذكر وادآء ما قصد بالكلام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول او المقصود
لخصلي من الكلام مع ان حصول اصل الكلام لا يتوقف عليه فليس هناك ما يشبه التناقض
ولعل النظر الذي احاله عنا الخواجه هو ان ابهام الجمع بين المتنافيين من محسنات الكلام
عنا ذكر في وجه حسن نعم الرجل زيد في بحث الاطناب وقبل هو انه يلزم من هذا الوجه
ان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة سيما المرشحة او بين دعوى الاسدية ونصب القرينة
المانعة شبه تناقض وقبل هو ان تقديم المفعول عنا الفاعل حاصل في النظم
الاول ايضا اذ تقديرين يكتب زيد ووجه بان هذا التقدم لفرض لا يضال فلا يدل عنا
ذلك عنا قوله اجمالا اولا لاسناد الخ عنا في موضعين في يكتب وفي من يكتبه ولا شك
ان تكرير الاسناد ابلغ واوضح ذكر الشئ مجملا اولا ثم مفصلا ثانيا اوقع في قلب
السامع من ذكره مفصلا ابتداء قوله ومن قبيل ما نحن بصدده جعله من قبيله لاشتراكهما
في حذف الفعل بناء عنا السوال المقدر وان نابزا بان المحذوف فيهما هو بصدده رافع

للفاعل المذكور وهنا ناصب للمفعول فوله تعالى وجعلوا لله ذهب بعضهم الى ان الجن مفعول اول
لجعلوا و شركاء مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق بشركاء ثم له بعد المفعولين كما ان
محل شركاء بعد الجن الا انه لما كان سوق الكلام لانكار اثبات الشركاء لله قدم ما هو
ادخل في الانكار فادخل وهم يرض به المقتضي المفعول الذي بين له الكلام انكار
اتخاذ الشريك لله مطلقا جنيا كان او غيره والمستفاد من هذا المعنى من تقديم لله بشركاء
عنا الجن لا يخلو عن ضعف واختار ان لله شركاء مفعولا اجعلوا الا انه قدم المفعول الثاني
لانه محل الانكار ولان المفعول الاول منكر بتخت النافي وجعل الجن منصوبا بفعل مضمر
دل عليه السوال المقدر الناشئ من جعلوا لله شركاء كانه قيل فمن جعلوا شركاء فاجيب
بانهم جعلوا الجن شركاء لله ولم يجعل الجن عطف بيان لشركاء او بدلا
منه وليس المبدل منه في حكم الساقط تخلل الكلام برجوعه الى قولنا وجعلوا لله الجن
وليس برض ايضا لما عرفته قوله فاشتغال المقام عنا جهة من جهات الاسناد عنا الاشكال ان
المقتضي بالذات لاثبات الفعل هو نفس الجهة الا انه اسند له اقتضاء الى الاشتغال المقام عليها
بواسطتها وعطف التلفظ به اى بالجعل عنا الاسناد عنا اى الفعل عنا طريق الجمع بين
وكره لان المراد الجهات المقتضية لكونه مذكورا ملفوظا به بعدم القرينة واصالة الذكر
وبسط وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع الى غير ذلك للجهات المستدعية
للفعل اى المقتضية لكون المسند فعلا مفردا او جملة فعلية كافادة التجدد والتحضير
باحد الزمنة عنا احد وجوه وتقوى الحكم فانها بمقتضى ذات الفعل منفيا كان او مثبتا
وقد فرغ عن بيان قوله غير مرة الى آخر من مرة واحدة وقد ذكر انه ذكر امثالها في الجملة
مرة في اثبات المسند اليه واخرى في اثبات المسند مطلقا وانما قال عنا امثالها اما تنبيها
له واما لانك ما انتهت عنا اعيانها بل عنا ما يعمها وامثالها قال واما الحال المقتضية لذكر مفعوله
فهي القصد الى التعميم اذا قصد تعميم المفعول مع الاختصار بحيث لم يذكر مفعول خاص

اى حاصل مذكور فيها الآن كون السئوال سوالا مقدرا فيها وذلك لا يقع
فى وقوع ذات السئوال فالابنيان كالمتلازم الذى ذكر اولا لاشتمال على سوال ما
ولان امتياز عنها بان السئوال فيه منصف بالسوالية تحقيقا وقد عرفت المنع اجمالا
كون زيد فى جواب من قام فاعلا لا مبتدا، قوله لسوال مقدر يعنى ان ذات السوال
مقدر غير مذكور قوله صارع لخصوصه اى خذ ليل لاجل خصوصه وهو فاعل فعل محذوف اى
لكن يكبه صارع قوله فيقبل اى ليكبه والباقى بالمعنى قوله ول اضرب السوال المقدر ومخبط
عما نطق الطواء اى سائل من اجل اطاعة المطيعات اى لاهلاك المهلكات ماله والمقصود ان
يزيد كان معاونا للاذلاء مراغبا للفقراء ونظم له به هكذا وكذلك يوحى البك والى الذين من
قبلك الله العزيز الحكيم فقوله يوحى البك ربك سهو وقع عنه هنا وفى قسم النحو ايضا قوله
ومن البناء على السوال المقدر فضلة على قبله لان السوال المقدر هنا قرينة للمبتدا المحذوف
لا للفضلة كانه لما قيل لهم الرجل سال قيل من الرجل فاجيب زيد اى هو زيد والمطابقة المعنوية
بين السوال والجواب مرعيتهما اذا جعل الكلام من خبر المبتدا اعنى الرجل على عكس ما تقدم
فى زيد جوابا لمن قام التابيب فليكن ذلك على ذكر منك قوله لهذا الباب اى باب نعم
ويئس قوله وان هذا التركيب اى الذى بنى فيه الفعل للمفعول وذكر الفاعل مرفوعا
بعد زوال المفاظة مضارعة الكيشين بفروعها والتمحاك كوكب من الثوابت خص
بالذكر لدلالة اسمه على السهوك اى العلو ولكل نفاع وافتضاب الكلام ارتجالا هو
لغة فانبى جمع افنان جمع فن بمعنى النوع وحاق معناه وسطه وحقيقته وقصوص الشئ
مختاراته مستفاد من قض الخاتم ومستنبعات التركيب ما يتضمنه من اللطائف التى هى
توابع لحاق معناه الذى هو المقصود كما صرح به قوله فان جوهر الكلام تعليل لكون موقعه
اللايق به ان يصل من بليغ كامل الى مثله وضمير سنها اى طريقها للساوة وهى طلب المبالغة
ولا يقع ذلك اى ما ذكر من التوفيه والتلقى عن علم منه اى علم عظيم نام من المتكلم وقوله

فان السامع تعليل لقوله ولا يقع ذلك الخ بيانه اى بين الكلام البليغ وبين حاد ونه
وانكر اى لم يقبله ولم يعتد به منزلة ما يليق به اى بذلك المتكلم الذى اسناده اعتقاده
قوله وما ينبئ بهذا اى بان السامع اذا اسنا بالمتكلم اعتقاده اه وفيه رد لما
عاما فى الكشاف من ان قواه على معنى اسنه عنه يتوقون بلفظ المبنى للفاعل بناقض ما
روى عنه من تخطيه القائل من المتوفى بلفظ اسم الفاعل وملخص ما فى الكتاب ان
التوفى بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كله لكنه صار حقيقة عرفية فى اخذ الروح واستيفاء
فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله او الملك وجاز ان يراد به استيفاء اجل العمر
ويجعل كناية عن الموت فيكون فاعله الميت وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه كما عنه
الا ان من القراءة فيها ده فلم تكن تليق عند نحاة فكل السائل فنزل كلامه على المتكلف
واجابه بما ينا سبه مخطئا اياه قوله فهو اول ايه النحو اراد ابا الاسود بدليل فاخذ فيه
اى فى استخراج علم النحو وتمهيد قواعده بعد ما امره به على رضى الله عنه لاسباب دعته
الى الامر بها انه قرا، فارعنا ان الله برئ من المشركين ورسوله بجر رسوله او منها
ان بنتا لابى الاسود فقالت ما احسن السماء بنصب احسن وجر السماء فقال ابوها
نجومها فقالت اردت التعجب فقال فكنت تقولين ما احسن السماء ونقل انه قصد
الى على فقال صن من مخالطة العجم قال ابو سعيد السيرافى اكثر الناس على ان اول من
رسم النحو ابو الاسود الدئلى وانت قد عرفت هذا الى ما ذكرناه من ان موقعه
ان يصل اذا استحذنا اى حددنا بها اى بتلك الجهات والمزايا قوله لجعل المدلول عليها
بزيد جعل زيد الآلة السوال اذ لو لا علم بقدر سوال الا ان الدال على خصوصه
السوال هو تكتب القران قوله بخلافه متعلق بناب اى ناب الكلام مناب الجملة
الثالث على خلاف الكلام اذا قيل قوله من كان اجمع للفوايد اى من كلام آخر كان
ابلغ منه بمعنى اذا نسا وبادة وعروفا وانما بعد المفعول فضلة لتمام اصل الكلام

اضبط كل اى ايتهج كل من القراءين فى هذا المقام والمستعين به على قراءة كل ما عسى يشذ عن معنى بيان
نفسه عليه وكلا على مقتضى او بتقدير القول لان الجملة كما مشى بانه لابد صلة للموصول وقوله
يشذ بدون ان يؤيد القراءة وقد يشذ كما شعار بان الشذوذ عن الضبط قد يكون لا فى
قوله منها ان يكون اى الفعل مفترا فيحذف وجوبا لان المقصود كما مر حذف فلم تقصر
فلهذا كلم بتصور تقسيم بهذا المعنى كاسم المرفوع بعد ان ولو وعلما محمول على انه فاعل
فعل محذوف لا مبتدا لاختصاص هذا الكلام بالافعال وكذا ما بعد اذا الشرطية على
المشهور اما هنا فلاستفهام فقد يجعل ما بعده مبتدا لجواز دخوله على الاسماء والافعال وقد
يجعل فاعلا كما اختاره ابن الحاجب للاستفهام بالفعل اولى فلا يترك اذا امكن وللتنبيه على الحذف
اعاد لفظ نحو وذكر للاستفهام امثلة ثلثة لان المقتضى اما ان يوافق المفسر لفظا ومعنا كما
فى ازيد ذهب او معنى كما فى ازيد ذهب به اى اذهب واما ان يناسبه كما فى ازيد ذهب
اخوه اى انفرد هو وحده وتحو اباى فارهبون اعاد لفظ نحو لان الحذف هنا الفعل مع
الفاعل والمذكور منصوب وفيما سبق المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوع وسيأتى الكلام
فى فاء فارهبون قوله كما سبق التعرض له اى لكون الفعل محذوفا مفسرا على الوجه المذكور
فانه ذكر فى المفعول به ان الفعل يضمر بشرط ان يفسر اما بلفظه ومعناه او
بلازمه وان حروف الشرط والتخصيص تمنع دخولها على غير الفعل وان دخول الاستفهام
واذا اوقع على الفعل وقد مثل فى بحث الفاعل لاضمار الفعل وحمل بقوله ان ذو
لونة لانا هو ومنها ان يكون هنا كما فى موضع حذف الفعل عوض اضافة اى عوض
قوله لوضعها على ان تضيف بمعنى لا فعال اى على ان توصلها الى الاسماء وتضيفها وتسبيكها
اليها ولذلك سبب عوض لاضافة فهذه الحروف لا تنفك عن معنى الفعل لكنها لا تدل على
خصوصيه فعل بل على الفعل المطلق فاذا اريد تقييد ذلك المطلق بخصوصية احتيج الى
دلالة اخرى ثم تلك الدلالة قد تجرى تعاونت فيها ان تكون الشروع فيه اى فى الفعل الذى
تضمر اللفظ الدال عليه قوله فانه اى فان الشروع فى القراءة يفيد ان المراد بسم الله اقرأ

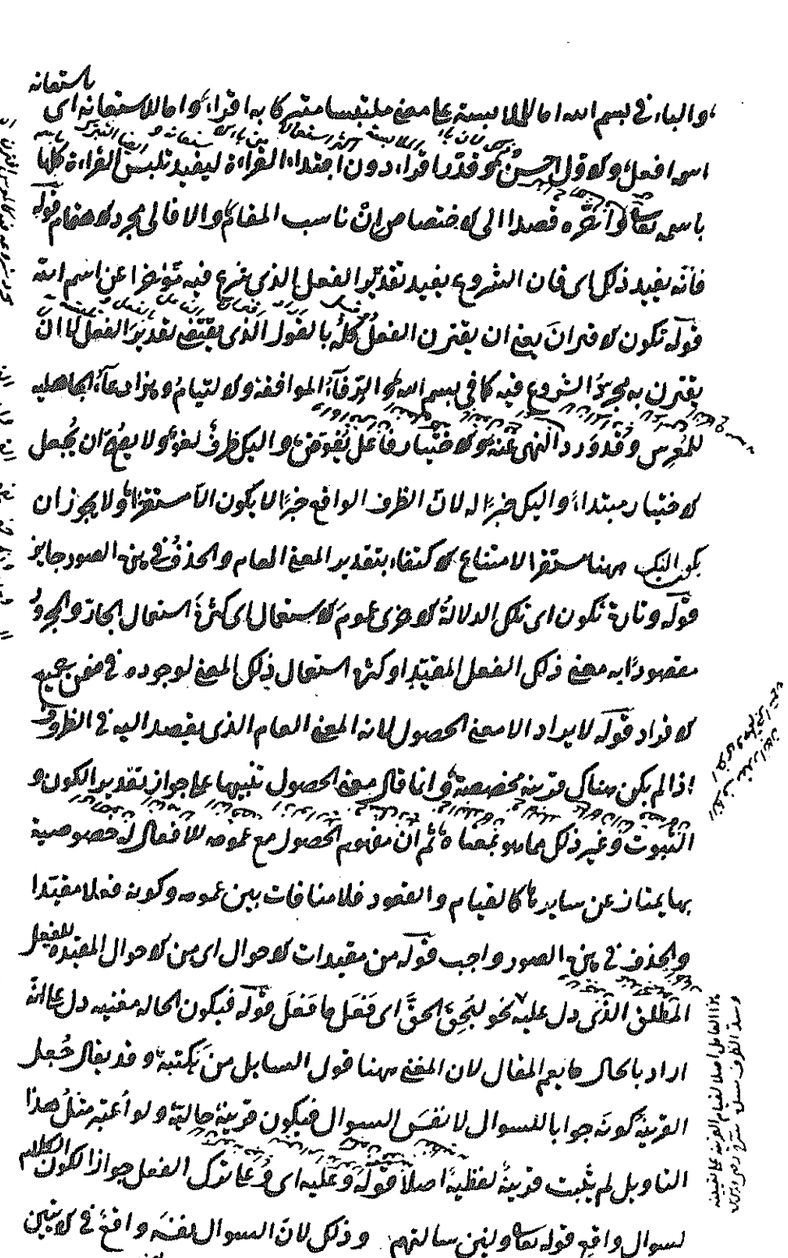

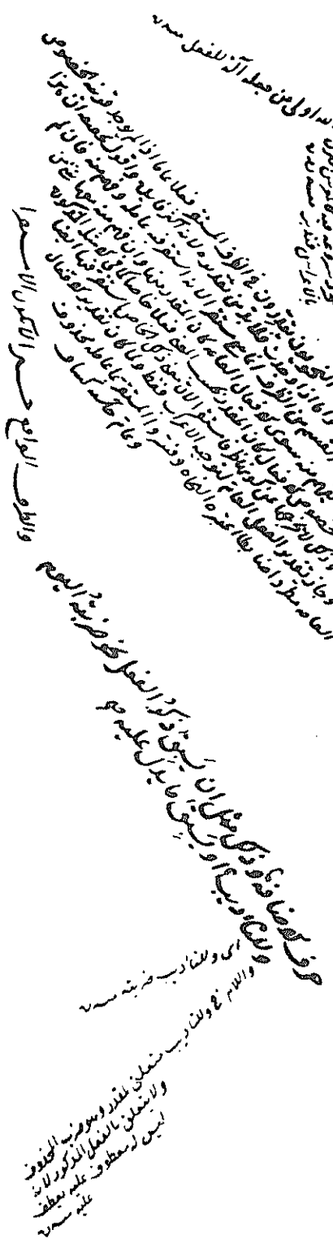

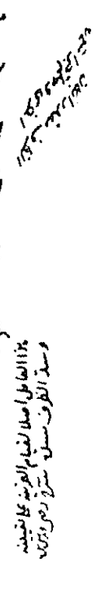

لم يذكر انصاف الذهن انبا فا بسهولة الى انه متروك وبطلب معرفة حاله هل هو
منسي او منوي بحسب القرائن فلذلك انكشف حاله في الترك انكشافا ما وكان
لترك مقتضيات بخلاف غيره مما لا يدخل في معقولية الفعل فان الترك لا يتغير فيه
كذلك ويعلم حاله في الترك مما ذكرنا في ترك المفعول به على طريقة المقايسة قوله ان
قرائن الاحوال اراد بها ما يعم اللفظية والمعنوية ونبه بها نظرا الى مواد جنس الفعل
لان الكلام في تركه والا فالمانع الواحد يكفيها قرينة واحدة واقتصر من مرجحات الترك
على ذكره اختصارا واتباعا للاستعمال لان مقصوده ههنا بيان القرائن ولا عند
في تفصيل مرجحات ترك الفعل عما تقدم في ترك المفعول وقد فصلنا لك هناك اتباع
للاستعمال وان لاستعمال الوارد على ترك شئ ههنا ولهذا القياس ايضا كما يظهر من
تمثيله بهذين المثالين فان حذف الفعل فيهما قياسي ايضا وحظيته من حظية المرأة
عند زوجها صارت ذا حظوة والية من الايا ثوا ذا قعد واصله ان رجلا كان
لا تحظى عنده امرأة فلما تزوج من اجتهدت في ان تحظى عنده فلم ينفع وطلقها
فقالت ذلك اى ان لم تثبت لك في النساء حظية فانا غير آلية وقد يروى بنصب
لا سبن اى ان لم اكن حظية فلم اكن آلية فصارت مثلا يضرب في كل قضية كان
لا ذنب اصلا لها بجهد افيها لكنها امتنعت عليه لعارض لا من جهته نحو فصده حاتم في
قوله لو ذات سوار لطمتني مشهور وجواب لو محذوف اى لما ان عاتبا وقيل
هي بمعنى النفي فلا حاجة الى الجواب لكنه لا يتعين مثالا لان لو بمعنى النفي لا يستلزم
الفعل وقوله او غير ذلك بالجر عطف على عامة اى كما اذا اردت ضرب المثل بغير
ذلك المذكور من الامثلة المذكورة على حذف الفعل فقوله كما انك ان ذيدا جاء
ولو عمرو ذهب بعني اذا لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا لجاز ان
ان تقصد فيه اتباع الاستعمال الوارد على تركه قوله وذلك القرائن اى الدالة على
ذكر الفعل فيحذف ح اما جوازا او وجوبا واما وحذف الرجع فاعله كثير نحو انا

حيث كنى عن ذاتها بما اشتهرا به من الحمائلة والمغايرة فكانه عرض بها قوله لكونه بقليل
للنفع لا يكادون واعون من لا عانة واذ ذاك ظرف للمراد اى المعنى الذي اريد بلفظ
المثل والغير اذ ذاك للاستعمال الذي هو بطريق الكنايه بلا تعريض حاصل ونحقق ما
صيغة المبني للمفعول من تحققه اذا علمت حقيقته وهذا اشارة الى كون التقدم اعون
اى ستعلم هناك ان الكنايه فيهما من قبيل الكنايه في الحكم وان المقصود بالكنايه فيه تقوية
فيعلم ح علاقة ما ان تقدم بها اعون لما اريد بها واما اذا قصد بها الى انسانين فليس كذلك
تقدمها لفقدان تلك العلة المقتضية لداعي كونها اعون على المراد بها قال
صل واعلم ان للفعل اعتبارات هذا هو الفصل الذي وعدنا احاله المقتضية
لتقييد الفعل انه تذكر في آخر هذا الفن وقد اعاد ههنا ذكر من لا عتبارات الاربعة
الترك والاجابة مع كونها مذكورة هناك لبعد العهد وليبني عليها تفاصيلها ولم يرد
ان كل واحد من هذه الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل
وغيره فان لا ضمار مثلا لا يجري في الفعل والحال والتمييز بل اراد انها جارية اجمالا في
الفعل ومتعلقاته وانما خص عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرض لتنبيه على ان علة
في غير الفاعل لا تنفع انتصابا ظاهرا الا فيما ذكر وقوله غالبا مخصوص حال من التكلم او
في وقع المصدر له اى متكلما كائنا غالبا مخصوص وله الى فاعله اى فاعل الفعل فانه لا
يحذف وحذ وان كان يحذف مع فعله بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف وحذ و
بجوز الكسائي حذف فاعل الفعل في تنازع الفعلين مردود وتركيب ما ضرب واكرم الا
انا لم يوجد في كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان عده الجمهور على حذف الفاعل قوله
الى نفس الفعل اى يحذف وحذ كما يحذف مع فاعله ايضا وكانه اشار بلفظ النفس
هنا الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف الى نفسه وبالعكس وذكر النفي في الفاعل لكان
اظهر في المراد قوله الآتي المفعول به وذلك لانه داخل في معقولية الفعل المتعدي فاذا

بذكر الفيل فان قلت كيف لا يحمل عليه بطريق الاعتراض مع وروده صريحا في افهم
الكلام قلت في كلامه وجهان سوى ابدال ان يكون الواو حرف حال اما كون الجملة
حالا كما في الكلوني البراغيث وان يكون الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا على انه
مبتدأ مقدم عليه خبره اذ لا التباس كما في زيد قام وعمرو قعد بدال على ان لا التباس
فيها بالفاعل لابراز الضمير بخلاف عرف زيد فان احتمل فيه جعل البدل بوجه ما البدل
بالفاعل قوله الا بذكر الوجه البعيد هو ان يجعل زيد بدلا من الضمير المبهم قوله لفوات
الشرط بعض فوات ما عدا التقدم من الشروط فنحو رجل عالم جاءني لا يرتكب فيه ذكر الوجه
البعيد لوجود شرط المبتدأ وقوله اذا لم يمنع متعلق بقوله وانما يرتكب وقوله كما اذا
قلت مثال للامانع فيه وانما السامع متعلق بقوله لصحة وتنبيه على ان صحة ارادة
تخصيص الجنس هنا ظاهرة لمن يصلح ان يكون سامعا للفقيه يعني ان امتناع ارادة
في نثر آخر ذاب كذلك وذلك لان قرير الكلب صوته عند نائحة وغيره عكا بوته به
مثال في الصحاح هو صوت دون نباح من قلة صبره على البرد فالاحرار لا يكون الا من
الشتر فمن قال المعنى ان الذي اهزه من جنس الشر لا من جنس الخير فقد وهم قوله الا اذا
علت متعلق بقوله دون قولهم اي في قولهم خاص من ارادة التخصيص الا اذا علت
التخصيص على وجه آخر هو التخصيص المفيد اذ ليس فيه حينئذ كل المانع الذي كان في
نفس الكلام قوله بصار اليه كثير ابعني في مقامات مثل هذا التركيب نحو رجل جاءني لانه في
هذا التركيب بعينه ولذلك قدمه على قوله لاستفادة المستفاد من لفظ اللام الدال على
التدرج راجع الى حمل التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله
فلا بناء في ذلك الكثرة في قوله وشر اهم ذاب لانه ان عطف على قوله جاءني رجل لا رجلان
وان كان نابيا عن مكان استعماله لانهم يستعملون في مقام تفخيم الشر وتعظيمه لا في بيان
افراده قوله واذ صح له بتخصيص اي باحصر فيه حيث ناقلوه بانقلاب الحصر

النكرة بما يصح وقوعها مبتدأ حتى يقال تخصيص النكرة الواقعة مبتدأ واجب صحوا
به ام لا قوله فالوجه جواب اذا اي اذ صح وا بتخصيصه مع تحقق ما بيناه من امتناع الحصر
الجنس ونسوا التخصيص الفردي لزم طلب وجه له هو تقطع شأن النكرة بحمل تنكيرها على
التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعيا اذ لا طائل منه اي شر عظيم امر فاتاب
لا شيء صغير قوله فهو حري اي التقطيع حريا ما وأولى به من أصاب الحز وطبق المفصل
او قد أورد ان المنكرة موصوف فصح لا بتدأ به كالمظهر المعرف فلا يرتكب فيه
ايضا التقديم والناصر فلا يستفاد التخصيص الواجب بانه مستفاد من طريق
آخر هو مفهوم الصفة كما تقول ضربت اكبرهما قبل اي لا اصغرهما وهو معنى عرف اللام
كما سيجيء به من ان قولك ضربت اكبرهما بكر بعد بدل البعض ان يكون ضاربا
للاصغر هذا محصول وما عرفت من ان تبدأ الفعل على المبتدأ اقوى اي اخذ تقوية
للحكم فاقوى افعل تفضيل مبني من المزيد او اشد قوى للافادة الحكم والى طبقا عن
اذا استعملوا الابكا دون ثنى مفعولي تراهم اي البلغاء او وجه الكناية هنا مثلا لا
نبخل ان البخل اذا نفي عمن يكون محا خص او صافه وسلة منه فقد نفي عنه قطعا
وفي غيرك لا يجوز ان البخل مرد لا بد له من محل فاذا نفي عن محل خاص فقد اثبت له بالضرورة
قوله من غير متعلق باستعملوا وكلمة غير بمعنى كما اي استعملا من غير تعرض
التعريض اي لم يقصدا من ارادة وعلى انسانين متعلق بالتعريض على تضمين معنى
لوطلاق اي على انسانين معينين بقصد الهما بلفظ المثل والغير كان مرادا مثلا
ان زيدا المشتهر بمماثلة المخاطب او بمغايرته لا يبخل او لا يجود فليس في الكلام كناية
حكمية لان ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل او الجود فقد صرح به وليس فيه ايضا
تعريض اصطلاحي اعني اماله الكلام الى عرض اي الى جانب منه لان الكلام منوجة نحو فنكر
لو نسانين وينبغي حالها بطريق الاستعارة بل فيه نوع خفاء لعدم التصريح بخصوصيتها

السلام

فمنا كل نكرة مخصص بقيد ناكيد أو لا بنا فيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صرحا كما توهم قوله
فليس الا التخصيص اى فليس محتملا الا التخصيص يعنى ان المنصوب عامل بطل التفسير
اذا كان مصدرا باما كما فى الآية لم يجز ان يقدر فيه المفسر الا مؤخرا لان تقدير معقدا يؤدى
الى بطلان حرف الشرط والجزاء كما ذكره فانه ممتنع فلا يفيد الا التخصيص واعترض عليه بان
الدراية المذكورة انما تدل على ما يوصل الى المطلوب ليست مخصوصة بنحو واجب
بالتخصيص هو الدراية مع ما عطف عليها من اسجابهم الخ على الكل والصواب ان
تقدير الكلام هما يكون من شانه نحو زيدا نحو فوضع كلا موضع حرف الشرط وفعله وقدم شيئا ما
فى حيز الفاء اى نحو زيدا على عليها ليكون فاصلا بين الحرفين وكالعوض من الشرط المحذوف ولبدا
على ان المقصود بيان حال الاسم الواقع بعد اما اى نحو زيدا مثلا مما لتقدمهم هنا لان الفوائد
لا تقصد التخصيص الذى لا يلائم الآية وما ذكرته من الاعتذار تكلف ظاهر وبويد ما ذكرناه
انك اذا قلت جانى زيد وعمرو ففعل كل ما فاذا فعلت بها تقول اما زيدا فضربت واما عمرا
فاكرمت لا قصد الى تخصيص فعل فراءة النصب تاكيد لاثبات الدراية لهم وتخفيف بالتكرير
وبكلة اما عوضا عما فوات الدفع فيتقوى الحكم بتكرير الاسناد وتاكد عانى اقامة الدلالة
على اللزوم والتحقيق قوله واما نحو زيدا عرف ورجل عرف فليس من قبيل ما عرف
فى احتمال الاعتبارين اى كجرح على الظاهر وتقديم التاخير وهما المرادان ايضا
بوجه يقوى الحكم ووجه التخصيص وفى قوله على السواء اشارة الى ان نحو زيدا عرف محتمل
التخصيص مرجوحا لا يرد الى قوله فى باب الاستفهام فلا تحمل نحو قوله تعالى آلله اذن
لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره بل نفهم كونه انسانا ايضا
الى ان نحو رجل عرف تحتمل التقوى مرجوحا فيها اذا كان المنكر موصوفا نحو ولعبد مسلم خير
اى حصل عنده مردود بان كلامنا فى منكر لا يكون موصوفا كما يدل عليه قوله وانما يرتكب
عند المنكر لفوات شرط المبتدا فنحو رجل عرف لا يتقاول المنكر الموصوف وفى قوله

بل حق العرف اى كالاول ولا يبقى بحاله بنوع انتصار بذكر كما حتمال ايضا واما قوله
وحق المنكر فلانا كله اذ قد بينت ان كلامه فى منكر لا يصح للابتداء الا بنية التنفكر فقوله
على وجه التخصيص يكون واجبا قوله ان ضمير الفاعل فيجب الضمير بالفاعل لان انفصال
الضمير مطلقا نادر اسباب آخر ولا راد فاعل الفعل بقرينة قوله الا اذا جرى الفصل
نحو فال فى موضع لا يلبس كنحو زيد عمرو ضربه هو احترازا عن نحو عند زيد ضربه انا فانفصل
فاعل ضربه لارتفاع لا يلبس بحذف الناء اولما الصفة المجاورة مما غير من حيث ان شرط
فى انفصال ضمير ما لا يلبس نحو هند زيدا ضاربته هى وحضر لا يتصل به نون السبعين انا
يصح اذا كان الفعل مذكورا فان حذف يقتضى له انفصال ايضا كفعله تعالى الموانع تكون
قوله واذا لم يكن هواى لفظ يصح فاعلا احتمل التقديم على الفعل ان اراد تقديمه عليه
بانفصاله اسمه وضميره فاحتماله اثباته ممنوع فان كونه تاكيدا او بدلا لا منع تقديمه كما ان
كون زيد فاعلا لا منع منه وان اراد تقديمه عليه بانفصاله خواجعل نحو زيد ما ضربته انا فضل
جايز فى الفاعل ايضا واجيب عن ذلك بان بان للصلة خالف اجلى الفاء فى جواز
تقدم التوابع فى الكتب كما خالف على فى امكان الجواز العطف وبنا فيه على ما ذكر
من ان نحو على ورعته السلام يلزم ان يكون عديم النظير وان لا يسوغ الا بنية
التقديم والتاخير واجيب بان منع التوابع واخراجها عن التبعية واقع كما فى جود فطيفة
والمؤمن العابدات الطيبون فسخ الفاعل وايضا الفاعل عمدة فاذا فسخ ذلك
جاز ويبقى الفعل بلا فاعل ويرد عليه ان الفسخ ليس امرا محققا بل اعتباريا يمكن اعتبار
فى نحو زيد قام كما فى جود فطيفة وموعرف من ابن كيسان وبقاء الفعل بلا فاعل بناء
باعتبار الضمير مقدرا لا اعتبار الفسخ قوله مرفوعا بعرف اى عما انه فاعل له لا عما انه بدل من
فاعله المستتر لان جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال اسم المظهر منه كما قيل فى
النحوى الذين ظلموا قليل فى كلام العرب فلا وجه لجعل زيد عرف مع كثرة استعمالها مقدما

ل

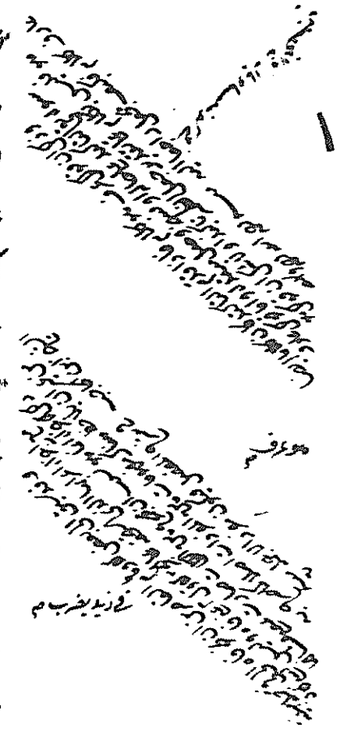

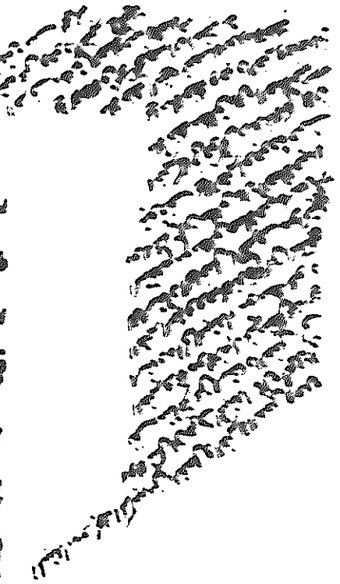

لاشراق الثلثة فمن قبيل مسيح الكلام وقد يقال الاحسن ان يجعل ثلثة مبتدا خبره محذوف
اى لنا ثلثة موصوف بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المقام مضمرا
عائدا فيه قوله وكالنار الحبى فقدم كالنار الحبى ومن بعد عاد اواخرا للمنشوين اى من
جنس العباد اواخر الحبى واول العباد دخان اى هو من جنسه والمراد بيان وجه الشبه يعنى ان
زمان الصبى فيه ظلمات الجهل وكدورات الهوى بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى
واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد وضده وعيشة الشباب وليس منها صبائى ولا
ذوائى الاتحان قوله تطويل الكلام فى المسند اذ هناك يزداد التشويق الى المسند الفتمكن
زيادة تمكن كما مر فى ثلثة تشرق الدنيا ومن كالنار ومن بعد قوله او يكون عطفا على
بعد ان من قوله ان يكون اى اذا اريد بالجملة افادة التجدد جعل مسندا فعليا لانه الموضع
لافادته وقدم البنه على المسند اليه الذى هو فاعله فكما ان افادة التجدد تقتضى كون المسند
المفرد فعلا على ما مر كذلك تقتضى كونه مقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم
تقدمه على فاعله فوله احتراز يريد انه لو قال وبقدم البنه عاما بسند اليه بلا تقييد بقوله
فى الدرجة الاولى لورد عليه نحو انا عرفت فان الفعل فيه قد اسند الى المبتدا ولم يقدم عليه
فلما قيل به لم يرد واراد بنحو انا عرفت الجملة التى سيقت لاسناد فعليه بكون المسند اليها فيها
ضميرا عائدا الى المبتدا الموقد علم من هذا التقييد ايضا ان افادة التجدد انما تقتضى وجوب تقديم
المسند الذى هو الفعل على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا فلا يلزم من
ذلك ان لا يسوغ نحو انا عرفت لان تقييد التجدد بالقياس الى المبتدا بل الثبوت فانه نوهم فاسد
لان الضمير وما يرجع اليه شئ واحد فكيف يقصد ثبوت المسند وتجدده له معا وقد سبق ان الجملة
الفعلية انما وقعت مسندا افادت تجدده للمسند اليه فلا تغفل قوله واذا سلكت هذه
الطريقة يعنى ان يسند الفعل الى ما بعد من الضمير ابتداء ثم بوساطة عوده الى ما قبله يسند الفعل
اليه فى الدرجة الثانية قوله وهو ان انا مبتدا اى من اول امره بلا اعتبار تقديم وتاخير فى قوله

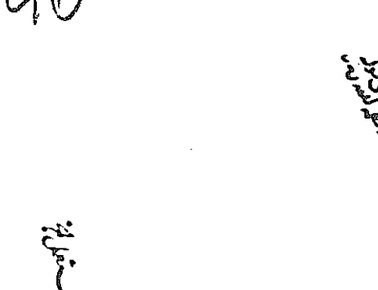

ولا يقدر بالنصب عطفا على عاجزى وشبهة فى هذا المعنى فيزيد عارف وذيد عرف
لانها متفقان لهذا الاعتبار قوله الا فى اللفظ اى يقدر تقديم وناخير فى اللفظ
على معنى ان هناك يقدر ما وقع فى اصورة بالنصب اللفظ الاحقيقيا بحسب اللفظ فان ذكر
انا يكون فى المثال عن مقرر للمعنى ما هو ثابت فى محل الاهم فتامل فيما اذا فسد
اجرنا در بسنبعد كانه اشار بهذا الى ما فى تضعيفهم قوله ثم بقال قوم انا بعده وجعل مبتدا الخ
بنى تاكيدا على ما مر بكون انا عرفت جملة فعلية كما تقدم بعضهم فوله المعرف ان امتناع
تقديم التوابع فى السعة مشهور فيما بينهم وسياتى فى كلام المصنف ما يدل عليه وسيصرح بالتوابع
ومعرفتها بانها كل ثان يشهدان بذلك ما قالوه لا يشهد الا ستقرا الحكمى اى لا يفيد الحكم
اذ ليس هناك تقديم معنوى يستفاد منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من
التقدم اللفظى كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن
يشاء قوله وسبب تقويته صريح اولا بان الفصل فى نحو انا عرفت يسند الى ما بعده من
الضمير ابتداء ثم بوساطة عوده الى المبتدا يسند اليه فى الدرجة الثانية ثانيا بان
المبتدا اذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم
قطع النظر عن وجود الضمير وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
كما يظهر من كلامه معان فى نحو انا عرفت ثلثة اسانيد الاول اسناد المبتدا الى ما بعده
بصرفه ما بعده الى نفسه الثانى اسناد الفعل الى الضمير الثالث اسناده الى المبتدا بتوسط
عود الضمير اليه اقول هذا الثالث مذكور فى الوضعين نحو فذكر بناء عن اله وتبين افتقر من
التزم له سانيد الثلثة وهو بعيد جدا الا ان نظر الى الملفوظ فليس هناك الا اسناد واحد
هو اسناد العرفان الى المتكلم مثلا وان نظر الى ما صلاح هناك اسنادان اسناد الفعل
الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدا ومنهم من قال اسناد الفعل الى الضمير واسناده الى المبتدا
بتوسط عود الضمير مختلفان بالاعتبار اذ هناك اسناد للفعل الى الضمير

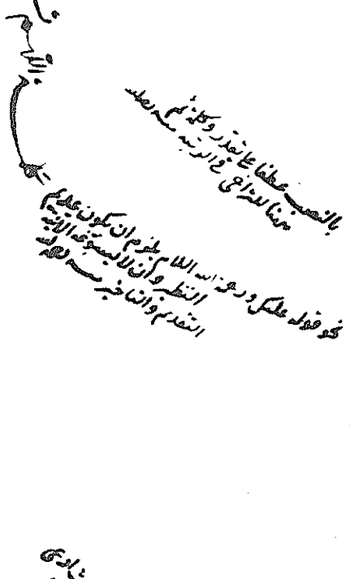

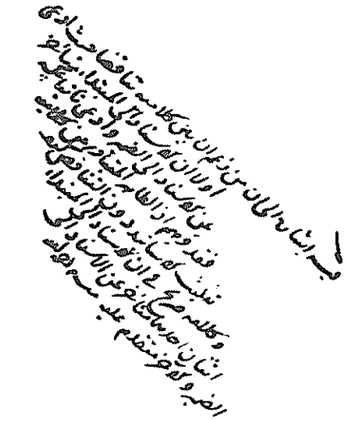

مقصورة على الحصول لا ينافيه وقوفه الى الحصول لكل فالقصر للافراد والمقصود المشاركة
وقد شنعت بانه يقتضي ان كون اللام للملكة يفيد الاختصاص بمعنى الحصر لان مسلم
لم يدل على دلالة التقديم عليه لجواز اجتماع الحصرين على واحد فقوله فيرقوده بين الفعل
والفعول اشارة الى ان بقي فصريحين وان كان عندي داخلا في الافراد فقوله وارد
خبر البقاء الذي هو قولهم قولهما هذا اي عاكونه جوابا للمفرد وكونه جملة للمناكير
نظر القلب بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا وكون المتكلم قبيحا ولما جعلها
لقطع الشركة فلا للنفي بين الوصفين وسائيك في ان اللام اي في الغرض المستفاد
من التقديم قوله كقولهم اي قول القائلة وهو قائلة سنة اكانت بعد موته بتكبه
ونفي عليه فسئلت عن سبب شجاعته فذكرت كلاما مشهورا من جملتها ولقد علمت
به في ليلة مظلمة مشدودة بكل البطاني تحت رانس سرح وعلا به درع اشارت
بذلك الى ما ترى العرب من ان المرأة اذا افزعت ثم وطئت انبت بالولد الشجاع
والمكل جمع بكل وهو الطويل في الرجل ونحوه والبطاني شقه ليس لها عجز و
لا ثفنات ولا ساقان تاتزر المرأة بهما فتشدهما وسطها ويرسل اعلاها على اسفلها
الثفنة الموضع الغليظ من البعير من السرة والعانة بفتح اللام ويكسر النون من
الركبة ولا سفل بجر عطفا على الرجل وقد يقال رأيت رانس سرح حال من عملت بلا
واو والظاهر ان سرح فاعل للظرف لاعتماده فلا يكون ما نحن فيه وكانه مثل
به على احتمال للرجوع اعني كونه اسميا وقعت حالا بالضمير وهو لجثتها بعد
حال مقدرة قوله له يعني من ابيات حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وقبله
له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر والنكرة هنا
في قوله لما حلق ضيق موصوفة فصلح ان تقع مبتدأ فلا يجب تقديم الظرف
عليها كما في قوله تعالى واجل مسمى عندي عما سيصح به الآن لاكثر في الاستعمال
تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي ثوب جيد وكتاب نفيس وعبد

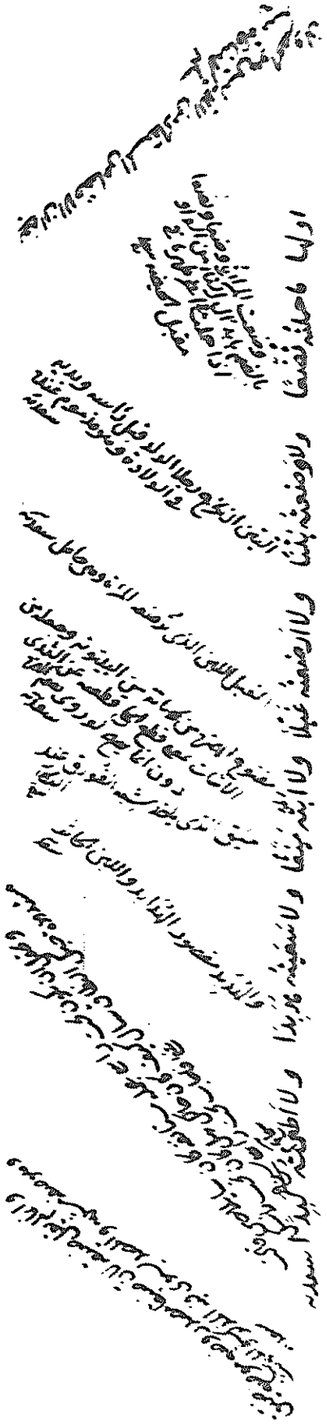

كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا آخر فكانه بنية بايراد لا مثله من
النكرة موصوفة وغير موصوفة على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور فسمان وآب
واولى وانما لم تقدم واجل مسمى لان المعنى واي اجل مسمى عندنا فتنبه لشان
ذلك ولا يبعد ان يجعل التقديم له هم للتخصيص قوله الا اي للذرع فانها
من حلف سماعي في الحلق مع حلقة وضيق مصدر وصف به او هو من
ضيق النسج شبهة وتذكيره لغة المجرور في وضيقه لا ظ
قطع بالبال غير انه مختفا منقطع اي للكفن او البيت للميت عند الذرع
والاغر الكريم الشريف واصله ابيض الجبهة من الفرس وكل بلج المضيء من بلج الصبح
اضاء واشرق تائم اي تقدري والدداه جمع هاد وهو العلم الجبل المرتفع وفي راسه
تاء جملة اسمية وقعت صفة وجاز ان يكون ناء فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف
فلا يكون مما نحن فيه قوله وما شاكل ذلك اي المذكور من كله مثله قوله فان النعت
متعلق بقوله لا نعت وتعليل لكون التقديم منبئا على ان المقدم خبر لا نعت والذكر
اي ولان النعت لا يقدم على المنعوت بقال جاءني راكبا رجل نعب راكبا على انه
حال ولا شك انه لو اخر لكان نصا مرفوعا فلو لم يمنع تقديم النعت لجاز رفعه
مقدما وعربا بقال اراد انه يجب تقديم الحال اذا كان ذو الحال نكرة لئلا يلتبس
بالنعت فيما اذا كان صاحبها منصوبا ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع الالتباس
في صورة النصب اصلا قوله لان الظرف يريد ان هذا التنبيه انما يصار اليه فيما
اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا لانه لو اخر الظرف لكان محلا على الوصف اولى
وانما قال عن المنكر لان المتاخر عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذ قد
بالفعل او باسم الفاعل المنكر والضمير فيه للظرف ولفظا بالحمل ينعطفان على اولى
الآن الاول باعتبار الفاضلية والثاني باعتبار المفضولية كقولك زيد بالاكرام

والعباس في حلفه يكون اللام
للتصدير وجمع عاطفي تكسير الحاء مع
وزنه والكشاح ما

والنعت السببي وهو ما يرفع
ضميرا يطابق المنعوت

نعت الفاعل المعنوي يطابق جمعا صفة
المعرفة وما يجري مجرى بعض الموصوف وقد ترد
الى الاصل الثاني مع قلة

الاظهر و الشاكلة الخاصرة و الرمي المرمى و اذا اصاب السهم شاكلة الرمي فقد المرام
و انما اختار واضع المؤمنين الفعلية لانهم يدعون احداثا لا بيان و جردوها عن الزمان
لان انفسهم لانساعدهم على هذا الكلام و مع شياطينهم لا سعيه لانهم يدعون الثبات
على البهودية و اكدوها لانهم في ذلك يحاصدق رغبة و وفور نشاط و نصب سلما بتقديم
الفعل الدال على التجدد و وصفه على انه مبتدا محذوف الخبر اى عليكم فيدل على ثبوت اللام
بل على ادوامه بحسب اقتضاء المقام فيكون تحيته عليه اللام احسن من تحيتهم قوله فاتفق
عليها في موضعها اى في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة و اجعل المتقبه
لكون ظرفية ارادة اختصار الفعلية لا ارادة احتمال التجدد و الثبوت لان الكلام
في الجملة الواقعة خبرا و الظرف لا يكون جملة الا بتقدير الفعل قوله بدل استقر نصب
على الحال او صفة لأمن استقر و على اقوى لا حقا لبن حال من ضمير جبد لا اى كائنا عليه
و على ما تقدم حال من ضمير كائنا فهذه احوال متداخلة قوله و يظهر لك من ماذا اى من
كون الظرفية اختصار الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة خبرية مفيدة بقيد
مخصوص و ان الشرط ان مرجع الحمل كما ربع المشهور الى تنبين لان الظرفية رجعت الى
الفعلية و الشرطية الى الجملة و فعت حرا آوس اما فعلية او اسمية قال و اما الحال
المقتضية لنا خبر المسند عدل عن خبر المسند الى المظهر نظرا الى تخلل الفاصل اعني
تفاصيل الجمل مع رعاية حسن الاتصال بين المسند و المسند اليه و قد تقدم الوجه
في اسناد و تاخير المسند الى مقتضيات تقديم المسند اليه و نسب الى بعض الكوفية ان
كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يوجب له صدر الكلام اذ لا بد ان يتعقل المحكوم
عليه اولا حتى يكون الحكم عليه متحققا و بذلك يجب تاخير المسند ايضا فلا حاجة الى ما ذكر
في تقديم المسند اليه فرده بقوله و ابا كل ان نظن اى لا نظن استيجاب صدر الكلام
للمسند اليه حاصلا بكون الحكم عليه مطلوبا اذ ليس كون الحكم عليه مطلوبا هنا كما

في مرتبة استيجاب الصدر اى جعله واجبا بل هو في مرتبة ادنى اولى لان استيجاب
في مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا بل في مرتبة اعلى و في قوله فلا تغفل اشارة الى ان
هذا الظن منشاؤه الغفلة فان الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه يتوقف على
تعقل المحكوم به فلا يجب من ماذا جهة تقدم احدهما على الآخر في التعقل على التقدم
في التعقل لا يستلزم التقدم في التلفظ نعم لما كان المسند اليه ذاتا يطلب
الحكم بالوصف الذي هو المسند كان كالاصل تقدمه عليه تعقلا و ذكرا و الوجوب
تقدمه عليه لذلك فكلا الا بدى لا وجوب في الجملة الفعلية و جوازه في الاسمية
و اما الحال المقتضية لتقديمه فقد سلف منه احاله تاخير المسند اليه على ما
يقتضي تقديم المسند فلا بد له من اهتمام بتفاصيل بعض الحالات و القانون
الكلي موضع تقرير اى تقرير كون تقدم لاستفهام مقتضيا للتقديم قوله او ان يكون
المراد تخصيصه بالمسند اليه اصل في لفظ التخصيص و الاختصاص و الخصوص
ان يستعمل باد خال الباء على المقصور عليه اعني حاله الخاصة فيقال مثلا اختص
المال بزيد اى المال لا دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخال الباء
على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمن معنى التميز و الافراد
و ذلك لان تخصيص شيء بآخر في قوة تميزه عن الآخر فكانك قلت ميز زيد بالمال عن
غيره و من هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر و تخصص بالعبادة بعلي و اختص
برحمته من يشاء و كذا منه قوله تخصيصه بالمسند اليه اى تميز المسند و افراده
من بين الاشياء الصالحة لان يجعل مسندا باثباته للمسند اليه و هذا اقصر المسند اليه
على المسند و من الاستعمال الاصلي قوله ههنا من غير ان تخصه باحدهما و قوله
في ضمير الفصل اذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه كائنا و معنى قوله تعالى
لكم دينكم و لي دين ان دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوز الى الحصول لغيركم

المفرد بل اقوى منه الثالث وجه نيابة تعريف الجنس والعموم عن الضمير وذلك لان المقصود
هو الربط وهو حاصل بهما كما في الضمير والواو في عطف نيابة العموم عما نيابة تعريف
الجنس اشارة بان ليس في الجنس كاستغراق بل الماهية التي جنس لزيد يطلق عليه
وعلى غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فكان رابطا لم يزيد واما كون العموم رابطا
فظاهر اي لانقسام افرادهم واجر غيرهم ايضا كذلك واما الحالة المقتضية لكون الجملة
صفة بليتين ما يتفق كون المسند جملة كالطلاق فشرع يبين الحالات المقتضية لوصف النكرة
بجملة لا يرجع الى الضمير الذي سبق في المسند المفرد واضافته قوله فهي اذا كان المراد
اي من الجملة الواقعة مسند التجدد اي حدوثه المسند للمسند اليه كزيد انطلق يشارك
انطلق زيد في الدلالة على التجدد لكن انطلق بهيئته في افادة التقوي واللام في قوله
لافادة ليست صلة للوضع بل هي للغاية والمراد بالافادة الدلالة كما ذكر في افادكم
في حاشية الخبيصي ان كلا من الالفاظ المفردة لا تفيد السامع حينما تسمعها انما تفيد معانيها
قوله موقوف بذلك اي يكون الفعل موضوعا للدلالة على التجدد فان الفعل انما دل على
اقتران حدث بزمان هو متجدد متغير قطعا فناسب ان يراعى في وضعه تجدد ذلك
الحدث في ذلك الزمان المتجدد لا مجرد اقترانه به قوله اذا كان المراد خلاف التجدد والتغير
هذا انما يجري في كل نسبة اخبرية بالاسم كالمثال المذكور لكن لقائل ان يقول فانه
يفيد التجدد الا ترى الى قوله فالاسم فانه يدل على ان حلاوة التجدد مستند الى الوصف
الذي هو في مسند اليه الاسمية مطلقا فانه توهم فاسد والمراد بخلاف التجدد
مطلق الثبوت اعني بلا تعرض للحدوث لا الاستمرار الذهني فانه مفوض الى المقام
كالاستمرار التجددي في المضارع مفوض اليه ايضا كما مر قوله الا بالعرض كاسم الفاعل
اذا كان غالبا فانه يدل على الزمان اعني الحال والاستقبال فيفيد التجدد كالفعل الا
انه عارض وكالاسم الموضوع للفعل نحو سيبان فانه بتوسط ذلك الفعل يدل على

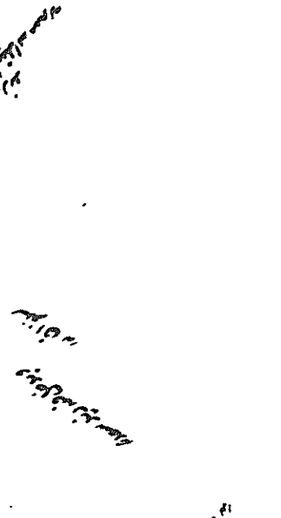

التجدد قوله وما شاع من تفاوت الجملتين الاسمية والفعلية يعني سواء وقعتا مسندا
كما مر اولا كما في الصفات المذكورة بعد التجدد اعني عن الثبوت وغيره وهو فصل للخبيصي اي هو
يظهر لا غيره وضمير عنا انه للناس لا لخبره قوله كيف طبق وانما جاز ذلك مع ان مرجع
ضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية لانه انما يخلع عن معنى الاستفهام وصار مساويا طبق
تطبيقا بليغا كاملا ومن ثم جاز ان يكون حين اذ عن ظرفا لطبق وقد سبق نظيره وجاز
حالا من المتافقين او من ضميرهم في بقولهم نحو الضمير في به للمفعول نحو قوله ليروح ينعلق
بجاءني او ذلك اشارة الى ادعاء كل حداث اي لو جاؤا بالاسمية مدعين انهم ثابتون
في الايمان لم يكن رايجا عنهم متقبلا منهم كيف والمتبادر من ادعاء كل استمرار وحين
ظرف متعلق بطبق ومع الباء عطف على قوله بجملة اسمية اي وكاينه مع الباء نحو قوله
تعالى فاعل طبق والوجه في تطبيقه المفصل في رد دعواهم الكاذبة انهم اذا نحوا الايمان
كل يمان لا يثبونه ليروح عنهم فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان مع التاكيد
بالباء فان الجملة الاسمية تجيء بها كما اذا كانت مثبتة يقصد بها حسب المقامات استمرار
الثبوت كذلك اذا كانت منفية فقصد بها حسب المقام استمرار النفي ويلزم من استمرار
انتفاء الحدوث فنفاك ايمانهم بليغا ولو جيء فيها بالفعلية فان آمنوا لم يلزم نفي ايمانهم في
الرتبة وقد يقال قصد بالاسمية في الجواب اخراجه ذواتهم عن حظ ما من الايمان و
يلزمه انتفاء احداثه قوله وعلى تفاوت عطف على قوله على انه لو المناسب لما تقدم
وما ناخر ان يقال وعلى ان تفاوت هو لما لم يوجد كلمة ان جعل كيف لغلبة بلا
استمال من تفاوت اي يطلق على تفاوت كلامهم على كيفية اصابته هو المضمر اعني قوله
وهو راجع الى ما بحكيه جل وعلا ولما شكل ان المحكي آمنا وانا معكم الا انه افضل ما توصل
به الى الحكاية في المحكي تغليبا وبهذا لا عبا رجح ان يكون فيما بحكيه ظرفا لتفاوت كلامهم
المنافقين بلا تكلف بخلاف قوله تفاوتا مصدر للمصدر هو الى ح

فدفعوا ان كلام المنافقين عن ما بحكيه جل وعلا عنهم فلا

كان الفضلة فحكم عليه هنا بما هو له فالمسند هنا محكوم عليه بانه ثابت للمسند اليه
المفعول المحكوم عليه الفعل والمراد بالمحكوم عليه هو المسند فانه اساس ما يحكم عليه اكثر
ما قوله ما لم يتعلق بالنصب فيحترز ان يكون المتعلق اسما غير منصوب كالمجرور
التعليق مثل اولا بالفعل ثم بالصفة المشبهة ثم بالظرف ولو اكتفى بالمفعول لكان اولى
لما قوله او يكون نصبه عطفا على ان يكون وكذا قوله فيطلب نصبه عطفا على يتعلق او يكون
ما وصف الفعل بالمسند عن الاسناد الى ما بعد مع ان كل فعل كذلك ليترتب عليه كون المسند
فضلة موصوفا بكونه فضلة فيطلب قوله بسبب عائدة الى متناسبا بتعلق حالا فيه اى متناسقا
به كتعلق ضرب بزيد حال وقوع اثبات لان ضرب اخيه لعمرو ليس ثبوتا حقيقيا
بل هو منسوب اليه بوقوع ثبوت ما فان قلت كان يمكنه ان يجعل بين قسمي المسند اليه
في جزء الجواب بان يقول او ان يكون مفعولا مع الحكم عليه بالثبوت ظاهرا مسندا اليه او الاستناد
عنه فلما ذا عدل عنه قلت لانه لا ينقض بمثل زيد منطلق ابوه ما ان المسند ليس
سببيا او لان قيد المسند في القسم الاول بكونه فعلا او اكن بان عطف عليه لا سببيا
بالفعل او لم يذكر في امثلة المتصل افضل التفصيل لانه لا يحمل ضابطا موجبا حاجة الى الشرح
الذي يدل عليه هو ان الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جعل في حكم فعل واحد نابعا
فاعله مقررا له انما جعل مع المضمر مقررا له بالكناية عن الضمير لعدم تقيده في الحكاية
الخطاب والغيبة وههنا ابحاث الاول ان منطلق ابوه ليس مسندا فعليا فيبقى ان
يكون سببيا كما يقتضيه قاعدة النقض قلنا نعم لكن اخرجه عن السببي ما فرضه
على الضبط في اقتضاء السببية كون المسند جملة كما ان المسند في مثل انا عرفت اذا
قصد به التخصيص جملة وليس سببيا ولم يقصد هناك تقوي الحكم ايضا واجيب بان
الضمير تاكيد مستقل للابتداء فالمسند مقرر والكلام في جملة فعلية وليس هذا كذلك
لو قدر جاءني بان كان صلة هناك التخصيص الا ان ذلك كان بسبب التقوي فقد كان

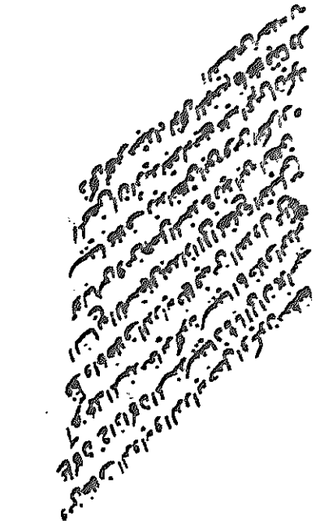

ايضا اذا ابتدأ بضمير يعود الى ذكر انه فاذا اجري انا عرفت على ظاهره لا يفيد الا التقوي
واذا اعيد فيه تقديم وتاخير يفيد التخصيص فلم يرد هذه الصورة في افادة التخصيص
الثالث ان الجملة الواقعة خبرا عن غير الاسم حاصلة عن المبتدا بالكون المسند جملة
واجيب بان جملة مستغنية عن الحكم المتعلق بها من مضمون الكلام السابق فيخرج منه
فلا فيه الرابع ان المسند في مثل زيد قعد عمرو فيكون جملة سببيا اذ لا حاصل
لتعليق ذلك بالمسند بل الحاصل تعليق اثبات ما هو مضمون الجملة بمضمون
كما مر فيظهر صحة تعليقه بزيد كما في المثالين ولا يقبل الخامس ان الاخبار زيد ضرب
او ضربت غلامه او غلام عمرو ثابت لا تقوي فيه فليس ما بعد الفصل اعني جاءني
ما قبله واجيب بالتزام التقوي هناك ايضا ان الضمير طابق بعوده الى المبتدا ثانيا
فيكتفي بالحكم فق ما سيجيء وانت تعلم ان كون المسند الى ضمير جملة في حيز الصور
لم ينشا من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان ابتداء مسندا الى ضمير ولكن عرفت ان ذلك
عرفت فتدبر قوله وما ذكرت الخ اي من ان المقتضي لكون المسند جملة ما اراده التقوي
او كون المسند سببيا اذا تحققت ان علت حقيقة مضمون اغفركه عالمة تلك
معتدة بها في علم الخ لك قول وجه قول النحاة لابد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير
المبتدا، وان كان مقررا لان التقوي المذكور انما يكون باسناد الفعل الى ضمير
المبتدا، او بصرف الضمير مطلقا الى المبتدا او المسند السببي بعد بنائه عائدا على عليه
او اسناده الى ما يعود اليه لا يكون مطلوب التعليق بغير الا اذا كان لابد عليه المسند
اليه تعليق وارتباط اذ لكل المغير الذي هو الجملة الواقعة خبر الغير الذي استثناه عن
هذا الحكم الصحة اعني اغفر لعائد ما ذكر لان التقوي انما يقصد اذا اريد اثبات معنى
للمبتدا، وكون المسند سببيا انما يتصور اذا اريد تعليق معنى به وليس شيء من غير الشان
الاعم المبتدا الكون تقرير الضمير راجعا اليها فهو بنفسه مرتبط بمبتدائه كالخبر

عرف بلام الجنس و قصده الاستغراق تناول كل واحد من افراد مدخوله اعني لا فرد فاذا
نسب اليه حكم كان منسوبا الى كل واحد منها فاذا جاء الجمع المستغرق فقياسه على المفرد يقتضي
تناول كل جماعة جماعة وهو شرط لان لا يبقى اخص الجماعات واحدا وآحادا حذرا عن التكرار
فاذا نسب اليه حكم كان منسبا الى كل جماعة فان استلزم ثبوته لا ثبوته لا حادها كالجمع
مثلا فهم ثبوته لكل واحد والا فلا كما هو المختار زاعما ان نسبة الوهن الى العظم لا تدل
على ثبوت الوهن لكل عظم فاختصر اللفظ بالافراد ونوصل به الى الاطناب في معناه كما
تمام الكلام في باب لا يجاز ان شاء الله تعالى بخلاف الكتاب فان الملك اكثر من الملائكة وورد
عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب واذا كان معناه كل جماعة حتى
الواحد والاثنان فيكون استغراق المفرد المحلى باللام اشمل لكونه ظهورا به التصريح واللفظ على
المحلى باللام والمضاف كالعالمين والحسنين وعبيدي يتناول كل واحد كالمفرد ولذا
تعالى بطل عبيدي فصيحة وصار الجنسية لا تتبين صحة استثناء الواحد والاثنين منه نحو
جاءني الرجال الا زيدا او قد يراد بالجمع الكل المجموعي كما في قولك للرجال عندي درهم اذ لا
يلزم الا درهم واحد او قد يفرق في الموقع بين المفرد والجمع في جانب القلة بان للمفرد
يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد والجمع يراد به بعضه لا الى الواحد فقوله واذا عرف
هذا اي كون المعرف باللام في المقام الخطابي محمولا على الاستغراق قوله لزم ان لا يكون
غير زيد منطلقا لان معنى قولك زيد كل منطلق ومعنى التاكيد منطلق زيد قولك لا يصح زيد
المنطلق وعمرو لاستلزامه التناقض وصح لا عمرو لافادته التاكيد ويصح المنطلق زيد
وعمرو بالواو ايضا لان القصد الى حصر المنطلق فيهما تعا فتامل قوله لجهات اعتبارية
مثل ان يكون جود غير حاتم مثلا فعليا في نفسه او حقيقيا او غير عام او غير واصل الى المخاطبين
قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فلجعل الحالة المقتضية لكون المسند جملة امرين فقط
تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما الاول فلانه اذا اريد ذلك التقوي

وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه والمسند الجموع اليه فيتكرر الاسناد ويكون المسند
جملة وايضا في نفس التركيب غنى عن التكرير او اذا الاسناد اكثر كان ابلغ
المسند اذا كان جملة سببية لتقوي الحكم كما صورناه فلا يرد مثل زيد قام ابوه
كون المسند اليه بحالة من شانها ان يسند الفعل اليه مضمرا بل الحال ان يظهر المشتغل
الفعل في احاد ما التقوي عطف الظاهر بالواو لان الضمير يتقيد التخصيص ايضا بخلاف
وقوله كما سيشير اشارة الى ما سيذكر من بيان سبب التقوي اعني تكرر الاسناد وذكر
الشرط موخرا او مقدما لعدم الفرق في التقوي واوثر ان يجعل فيه اشعار بان
سبب التقوي قوله لما عرف اي الشرطية تشارك الفعلية المضية في التقوي لما عرف
من ان الشرطية هي اعادة الشرط بلفظ قولك ومعنى الظرفية الكاف ايضا لان الظرف
البعد الاستقبالي فراد خلاف الشرطية فانها جعلت قيدا للجزاء فلا يتحقق بقوله
واذا كان المسند سببيا فهو عطف على قوله لان المسند جملة الحكم لا فرق كلام ان
المسند السببي جملة توصف الضمير العائد مستقلة الا ان مثل زيد قام ابوه
سببي ومثل زيد ابوه قائم ابوه ليس بسببي فاعلم ان ظاهر قوله اذا كان المسند
سببيا يدل على ان المسند السببي يكون جملة لان المتبادر من قوله المسند هو
الذي يصدق لبيان الحال المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي لا يدل
موجبة ابوه منطلق وعلى ايراد لكن تعريفه يقتضي ان يكون المسند السببي هو نفس
منطلق وانطلق ففيه بطلق السبب على احد امور اضافية بعبارة موجز ذلك فاراد
بالمسند المعنى كقول وبضمير في قوله وهو ان يكون مفهوم المعنى الذي اطلق عليه المسند
في نفسه مفهوما واضحا وهو قد يكون اعم الظهور
اي بسبب ان يكون المسند سببيا كما ان رجع الضمير الى المسند اصح الى مقدر اي قوله
ان يكون قوله مع الحكم عليه بالعيان الظاهر ان يقال مع الحكم بثبوته لما هو منتسب
عليه فان مفهوم المسند ليس محكوما عليه وايضا بيان اجزاء الكلام على

وهو ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه والمسند الجموع اليه
بعض ان الضمائر يقيد التخصيص كما يقيد التقوي
ليس كذلك لان الضمير يقيد التقوي ايضا
وايضا قد يكون المسند السببي مفردا كما في زيد ابوه قائم
على ما يفيده كلامه
مطلقا فتامل
حيث ان يكون مسند جملة
اي بسبب ان مثل زيد ابوه قائم ليس بجملة
السامع لعدم الفائدة

البناء فد يكون لازما له مقتضيا لذاته فلا يكون ذلك الشيء صالحا لما يقابله ولعل له اعراضا
عن توجيه هذا الطايل بجعله اولى قوله صالحة اخبر ان الحقيقة واللام في الكون ساعلة بناء
من حيث هي هي حال من ضمير الكون اي ماخوذة من حيث هي هي لا مقيدة بكونها في الخارج
قوله فيكون الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة للوحدة والكثرة لم يكن الوقوف باللام دالا
بنفسه على الوحدة او الكثرة بل على نفس الحقيقة من حيث هي موجودة في الذهن خطا او تقديرا
وان قصدت به الماهية من حيث هي هي كما في مقام التعريفات او اجراء الكلام على الملاحظات
الذكرى وان قصد بها من حيث وجودها في فرد ما فهي بهذا الاعتبار كلام المجازة عليها الا
تثبت لها في نفسها كان استغراقها وعدم استغراقها مفوضا الى مقتضى المقام فاذا كان المقام
خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراقي دفعا للوقوع في الحرج واذا
كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فقد رجح الاستغراقي في
العهد الذهني اعني الحمل على اخير معين الى تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان
حصة من الماهية معهودة حمل عليها والا فان امكن حمل ما يدل عليه ارادة الحقيقة من حيث
وجودها في ضمن افرادها حمل عليها الحقيقة والا فان وقت قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان كان
المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا فعلى غير معين وانما قدم الحقيقة على الماهية لانها
اعرف واقوى في محض العهد والمعلومية قوله استغراقا بينه الحكم والفرق بالكسر هو الذي يتفرع
بسهولة لفطنة تجاربه والخب بالفتح الخداع المحترف بما قوله موجودا حيث كان والجار والمجرور من المعرف
بلام الحقيقة نحو المراد التسوية بين المفرد وبهم في الحمل على الاستغراقي او لا قل وتقديم خبر كان
في مثل هذا الموضع واجب وانما افاد لفظ كلها وجوبه بناء في وهم السامع لان تساوي
جميع الافراد في تحقق الماهية فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها ترجيح من بعض الوجوه
قوله على اقل ما يحتمل هو عاصية المبتدأ للفعول وكذلك فلا يوجب وفي قوله الزايد على الاثنين
بواحد اشارة الى رد ما لا يرتضيه من كون لا تثنيس جمعا اي هو العدد الزايد على الاثنين

الاثنان وفيه تنبيه على ان النسبة بين المفرد والمثنى والجمع كالترتيب بين الواحد والاثنين
والثلاثة فكما ان الجمع اذا اطلق على ما هو اربع فصاعدا فكذلك المثنى اذا اطلق على ما هو
كافي قوله تعالى الحج اشهر معلومات قوله وسنقف على تمامه اي على الحمل على اقل المتيقن في
المقام لاستدلالي في نوع لاستدلال حيث قال صناك لجعله الى لا تكون مبقية الحال في الكل
وخلافه كقولنا المؤمن غير كريم بعت معه ولا حافظا بالكل وخلافه ان استغلت
لم تشتغل الا في المتيقن وهو البعض ولطلب اليقين في لاستدلال لا يترك الحقيقة
فيه الى المجاز ولا التصريح الى الكناية قوله وبين كلامي مرا يعني حكمه بان لا قل في الجمع هو ما زاد
على الاثنين بواحد قوله ليسا بجمع اي ليسا بجزئة من الجزئيات التي يصدق عليها حقيقة
صيغ الجموع الاصطلاحية والمراد بها بقيد الصناعة علم البلاغة وسوابقها اللغة والصرف
والنحو ولواحقها الاخذ والاستدلال او علم العربية فتمع سوابقها السوابق معنا وكذا
لواحقها وهي علم المعاني وما يلحقه ابو يزيد ثابت في كل العلوم غاية التقييد والجمع باطلة
والصيغ وعود الضمائر وجواز النداء ثابتة في حق الرجال دون الرجلان وهذا اظهر
لصاحب الكشاف حيث قال في اشهر معلومات ان لفظ الجمع يشترك فيه ما دون الواحد
قوله في الاستغراق العرفي ما يعتد في العرف شمولا واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير
العرفي وهو المسمى بالحقيقي ما يكون شمولا بحيث لا فراد في نفس الامر قوله غفار الذنوب
الى من شاء ومن كره ان يغفرها كلها الا ان غفران الكبائر مقيد بالتوبة عند المعتزلة
وغفران الشرك مقيد بها عند الكل ولا يقدح ذلك في شمول الذنوب لجميع افرادها
قوله واستغراق المفرد يكون اشمل منه اذ لفظ يكون اشعار بان استغراق المفرد
قد يكون اشمل لا دايما ومثل بالبيت المنفية لوضوح ذلك فيها وانما صدق لا رجال مع
وجود رجلين او رجل لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا نفي هذا المفهوم
المركب انتفى افراده وهي تحمل الجنس وليس الواحد ولا اثنان منها واعلم ان المفرد اذا

المعهود بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد للمعهود بينكما بحسب تلك النسبة المخصوصة وكذلك
لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول واذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا اى
سواء كان الحاضر في ذهنه او حصة منها كان تعريف الحقيقة قسما من العهد كما ان ما سواه
تعريف العهد قسم آخر منه ثم ان الحاضر ماهيه كان او حصة جاز ان يكون حضور الحقيقة
وان يكون تقديريا فكان لولى ان يقول تعريف الحقيقة احد قسمى تعريف العهد وقد
ان يكون الحاضر الحقيقة اما تحقيقا كما في قولك احمل حمارا وهو الحق بالكتب واما تقديرا بان تترك
الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية الآتية تعرض لتنزيلها منزلة المعهود لنكتة
وكثرة وجوه خلاف كونها معهودة تحقيقا فانه قليل ظاهر قوله اما لان ذلك الشئ بدل من
قوله بوجه لتقارب اللام والباء في المعنى واختار ذكر الشئ ليعم الحقيقة وغيرها فانه ايضا
قد ينزل منزلة المعهود تحقيقا قوله لكونه حاضرا في الذهن اى كالحاضر فكانه معهود حقيقة
كهو في النفوس والمألوفات المعتادة الغالبة قوله او عاطرا على التفكر بان يكون ذلك الشئ مستغنيا
عنه فينزل لاستغنائه منزلة لاحتياج اليه للتفكر اى التسخرية ولا سخر آه او للفلح فيثبت
له ما يلزم لاحتياج كالحضور والمعهودية فيعرف باللام توسعا في علم البيان ان الجبن مثلا
ينزل منزلة السنجاب لاحد يزين المذكورين فيقال للجبان اسد قوله على احد الطريقين اى
التحقيق او التفكر قوله في شأنه صفة اسبابا متآخذة اى متعاونة او قوله او غير ذلك اى الامور
عطفا على ما بعد اللام من قوله اما لان ذلك الشئ او لغير ذلك المذكور مثل كونه امرا عجيبا
خارجا عن النظائر او فظيعا فيجعل كالحاضر واما مرفوع كما في بعض النسخ المعتبرة فيكون
عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى او قوله فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود رجوع الى ما كان
بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد اشارته الى التعميم بذكر الشئ كما مر قوله ثم ان
الحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد
من كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان ضابط معنى رابعا هو العهد الذهني

الذي هو في حكم النكرة وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد المتناول لتعريف الحقيقة
فلا ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز
ان يكون معنى اللام فشرع في بيان كيفية استفادة الاستغراق والعهد الذهني من اللام مع
كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع في عبارة الكتاب في نسخة لا تحصل وعليه اكثر
النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي للمتعددة لتحققها مع التعدد ولا
لاستعدادة لتحققها مع الوحدة وقد وضع عن الوصف بتجريدها الى قولنا لا مستعدة لتحققها
مع الوحدة ولا متوحدة لتحققها مع التكثر وفي بعض النسخ المعتبرة الباء ظاهرة وهو
ما اشتهر في الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي ليست بواحدة ولا كثيرة ولا شئ
من المتقابلات التي تحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل وهو باطل من مسألة الكل والجزء
المتقابلين غير منفكة عنها معا كما في النسخة المقدمة فقد علق على التعليل بان يكون
اللام في تحققها متعلقة بمتعددة والباء المستفادة من اللام بعد تضمينها معنى
التعليل وكذا يكون اللام في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى لا متعددة اى موقوفة
كما لا يخفى ولذلك ترك عليه المنسجم على التعليل وذلك للاشارة الى ان الماهية بسبب تحققها
مع التعدد تكون متعددة وانما يتسبب تحققها مع الاتحاد اى الوحدة تكون لا متعددة
فثبت كل واحد من النوعين اى ان تحقق الماهية مع مهما يستلزم
ان يكون مقتضيا لاحد حالتي كل واحد من الامرين بدفع الآخر وبان يتعلق صلوحها للتعدد والتكثر
بسبب التعليل المذكور للاشعار بان تحقق هذا الامر فاسد ناش مما لا يصلح ان يكون مقتضيا
له لا يكون سببا لذلك الصلوح في نفس الامر ولا دليلا عليه كما لا يخفى على الفطن وقد
عطف على تعلق السبب ايضا لان تحققها مع التعدد مثلا بدل على ان التعدد ليس
وهو ظاهر ولا جزء لها لان الجزء متقدم فيكون امرا خارجا عنها عارضا لها وردّ بان الجهة
الذاتية لا تنافي الجزئية والمعية الذاتية تنافي العروض لان العرض متأخر عنها ان الخارج عن

فجاز ان يكون موجودة او لا موجودة وذلك
العدد او الاتحاد من خصائص افراد الماهية
فاندفع بهذا ما قيل ان التعدد والاتحاد
جزء والجزء الصلوح لهما موجود

حضور الحقيقة او مجازيا اى يلزم ان يكون تعريف الحقيقة مندرجا فى تعريف العهد
فسمعانه لا فسيما لكما يزعمونه وانما ذكر معنى تعريف العهد بطريق الحصر نفيها عما التزموا
مانبهوهم من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى حضور الحصة من الحقيقة لا الى
حضور الحقيقة فبينهما بون التعريفان فطعا فكانه قال معنى تعريف العهد هو مجرد القصد
والاشارة الى الحاضر من حيث انه حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة او حصة منها
فامر خارج عن حقيقة تعريف العهد بل هو اختلاف راجع الى عروض التعريف اعنى الحاضر
لا الى معنى التعريف اعنى الاشارة الى الحضور فلو اعتبر خصوصية الحاضر وسمى الاشارة
الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة والى حضور الحصة تعريف العهد كان ذلك امتيازا
بحسب الاصطلاح والكلام فى تحقيق ماهية تعريف الحقيقة وامتيازها فى نفسها عن تعريف
العهد ثم ان مساق كلامه يقتضى ان يكون مراده بالتخصص والتقدير فى العهد التخصيص
والتقدير ويؤيد ذلك قوله حقيقة او مجازا فان الحضور المجازى ان لا يكون
الشئ حاضرا لكنه يجعل كالحاضر لمناسبة من الوجوه الخطابية وحينئذ يلزم ان يكون تعريف
المنطلق والذكر للعهد التخصيص ايضا لان المراد بهما حاضر فى ذهن السامع تخصيصا وان
لم يكن مذكورا لفظا فقد ترك مثال التقديرى اعتمادا على ما سيذكر من بيان وجوه
التقدير وقد يقال الظاهر انه اراد بالعهد التقديرى ما ليس مذكورا لفظا كالمعهود
وجعلها مثالين له الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه
محذوران الاول ان يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف و
ذلك لان الاستغراق معنى مغاير للتعريف لوجوه حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل
رجل وكل رجال ولا رجل ولا رجال وقوله اذا نائلت منفلق يلزم عليه انه قيد للظرف
اللازم لا للنفى الا ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين
لدلالة اللام حينئذ على الكثرة ودلالة لفظ المفرد على الوحدة نعم انما يلزم اذا كان اسم الجنس

المفرد الدال على الماهية بقيد وحدة لا بعينها كما اذا دل على الماهية من حيث هى
فلا كما انه اذا جاز عما قيل ان مجرد معنى الوحدة من غير ان يحتمل الكل او احد
او يراد به كل فرد فرد لا المجموع كما فى افراد فلا منافاة ايضا فى قوله وان صبرن فى الجمع بينها
اى ان رجح والنجاة فى الجمع بينها الى ان المراد سلب عنى دلالة عما معناه بالمرة وضم
اليه اللام وجعل المجموع دالا على معنى آخر كلفظ مسلمون فى قوله لوجوه كثيرة مثل جواز
تانيث الفعل كجاءت الرجل وجواز تاكيده بالجمعون وجواز دخول من عليه كما
فى الجمع وجواز عود ضمير الجمع اليه نحو الرجل ضربوا او لزوم ان لا يكون اللام فى الرجل
كلة برأسها كالواو والنون فى مسلمون قوله او ناظرا جعل وجيها الوصف بالجمع او
جوان ادنى الوجى اى اقلها محذورا مبالغة وقد يقال اراد اقربها الى الوقوع وقوله
او صحته عطف على وجيه والمقصود ان الوجوب ان دفع بالمحافظة على الصون كان اصله
فلا مدفع للجواز والصحة كما فى اسماء الجموع وقيد الصحة بقوله على الاطراد لان وصفه بالجمع
مسموع فى الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو اهلك الناس الدرهم البيض والدينار
الصفر قوله لا اقل اى لا اقل من الصحة على اطراد وهى جملة معترضة واعتبار معنى
القلة نظرا الى ان الصحة بالنظر الى الوجوب كالبعض من الكل قوله وكل ذلك على ما
نرى فاسد اشارة الى مايتين فساده من اللوازم فى لا حقالى الكتاب والثالث فقد
ظهر لك مما قررنا ان القول بكون اللام للاستغراق الحقيقى مشكل ايضا كما ادعاه فى صدر
الكلام فلا يرد ان دليله قاصر عن مدعاه قوله وله قرب بناء على ان مفعولا
له لما يدل عليه ان يقال وكون اللام موضوعة لتعريف للعهد لا غير كما قال به بعض
ائمة الاصول هو الصواب بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعنى الاشارة الى ان مدلول
اللفظ معهود اى معلوم حاضر فى ذهن السامع ففى الكشاف ان معنى تعريف الجنس فى
الحمد هو له اشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو وفى ايضاح المفصل ان زيدا موضوع

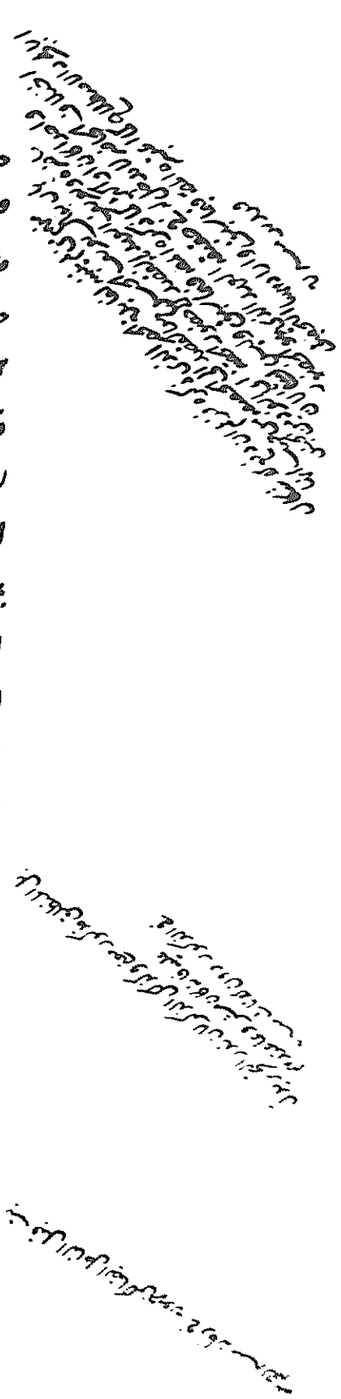

نحو رجل كريم ابوه وهو الذي يستحق وصف الشيء بما هو مشتق لوجاز ذلك لجاز
هنا فيهين فعلينا وسيبنا فتقول كريم ابوه بالنصب للمسند اليه وانما اراد به ما هو المتبادر من لفظ اعني
النصب المفرغ وهو قياسه بالمسند اليه وكونه حالا له واراد بالانتفاء عنه ما يقابله اعني رفع
النصب المفرغ بذلك عاد كلامنا فان المسند النصب هو ان يكون منفيا مع الحكم عليه بالنصب
بما هو منفي عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعلق بغيره ما هو منفي عليه تعلق اثبات له بنصب
بما هو منفي عليه او بالانتفاء عنه دليل ظاهر على انه اراد بالنصب والانتفاء ما يقابلهما ليتناول النصب
التعليقي والانتفاء الذي ذكرناه لما مر ان تغيير الوصف الفعلي والسببي استعار بذلك ايضا فلا يرد ما توهم
من ان تقييده للمسند الفعلي يجب ان يكون لقيد المطلق المسند في الجملة الخبرية اذ لا معنى للمسند
فيها الا الحكم بنصبه للمسند اليه او بانتفائه عنه فيتناول المسند السببي الذي جعل مقابلا للفعلي
قوله كقولك فيما مثل للمسند الفعلي سواء كان مفردا او جملة الا يرى انه اورد له مثلا بعد تقسيم وثم
قال وتفسير ذلك الحكم بذكر فيما بعد فلو كانت امثلة المسند المفرد لما خرجنا عن الغرض لفقدان
ضابط لافراد كما ينبغي به الذوق السليم فان قلت لو دل للفعلي الذي هو اسم مفرد وكان ما هو
ظرف مناقض عن المسند اليه يحتمل لكونه جملة ومفردا كالثالث لما هو فعل ماض غير مقيد وان الرابع
لما هو مضارع مقيد بالشرط وكلاهما مفرد قوله قدم الظرف على الفعل لمشاركته المبتدأ له
في صيرورته بالتصدر مبتدأ للابتداء الذي هو جعله اسمية والخامس لما هو ظرف مقدم على المسند
اليه وانما اخر لعدم مشاركته للظرف لاول فيما ذكر في قولك في الدار زيد وفي الدار جلوس زيد
بقوله اذ تقديم المستقر او حصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل ايا كان للعبرة
في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او الانتفاء ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار ابوك
تقديم بالكون ثبوتا للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدر لما هو المختار عنده لورود
على سبيل الاستطراد دليلا عليه وهو ان الظرف يقع صلة وحالا يكون مقدرا بالفعل انتفاقا

فكذا ينبغي ان يقدر اذا وقع خبرا لان معناه فيهما واحد لانتفاء الفاعل اذا كان في الدار مقدرا
بحصل كان الخبر فعلا للمبتدأ فلا يجوز تقديمه عليه كما في زيد قام لانا نقول سبب عدم جواز
الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار
وانما لم يمثل للمسند المفرد ههنا لانه اما فعل ماض او مضارع واما اسم مشتق او معرف
فذكر فيما بعد امثلتها وفوائدها ولا يتصور للمطلق مثال سوى ما ذكر من افساده
نعم ان يستبن مقدر باسم الفاعل فان في الدار خالد محمول على ان خالد فاعل للظرف
كما هو مذهب الاخفش على ما عرفت لا مسند للمسند المفرد فقد تكشف باطلا قال
واما الحال المقتضيه لكونه اي لكون المسند المفرد فعلا بدليل ما تقدم من قوله وفي افراده
من كونه فعلا وما تأخر من قوله واما الحال المقتضيه لكونه جملة ومعنى تخصيص المسند باحد
الازمنة جعله مخصوصا ومقيدا بالزمان الماضي او الحاضر او المستقبل واما كان الفصل اخصر
ما يمكن من الطرق لدلالته على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان معا بخلاف الاسم فانه
يحتاج فيه للدلالة على الزمان الى شيء آخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي فقد يقال خرج بهذا
القيد ايضا نحو زيد قائم فانه يفيد التخصيص باحد الازمنة مع التجدد لكنه ليس باخصر لان
الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة الى ذكر لان الكلام في تعيين الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد
تحقق الحالة المقتضية لكونه مفردا كما عرفت فمثل زيد قائم خارج بضابط لافراد واما
افادة التجدد على الحدوث فلا نزاع في دخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذكر المجدد
اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز
فنحو علم الله ونعلم الله لا يقصد به تجدد علم حتى يلزم تغير القديم بل تجدد تعلقه ولا محذور
فيه كما علم في موضعه ونحو زيد كاتب وآكل يفهم منه التجدد وكذا خصائص باحد الازمنة بقرينة
العقل والمقام وخصوصية الحدث لا بحسب اصل وضعه واما الغرض لتصيره كالثابت دلالة
على ان كتب وكذبتم لكم وبكسبون وتقتلون للحال وكلما قام في كل آية كما ولى موصولة في

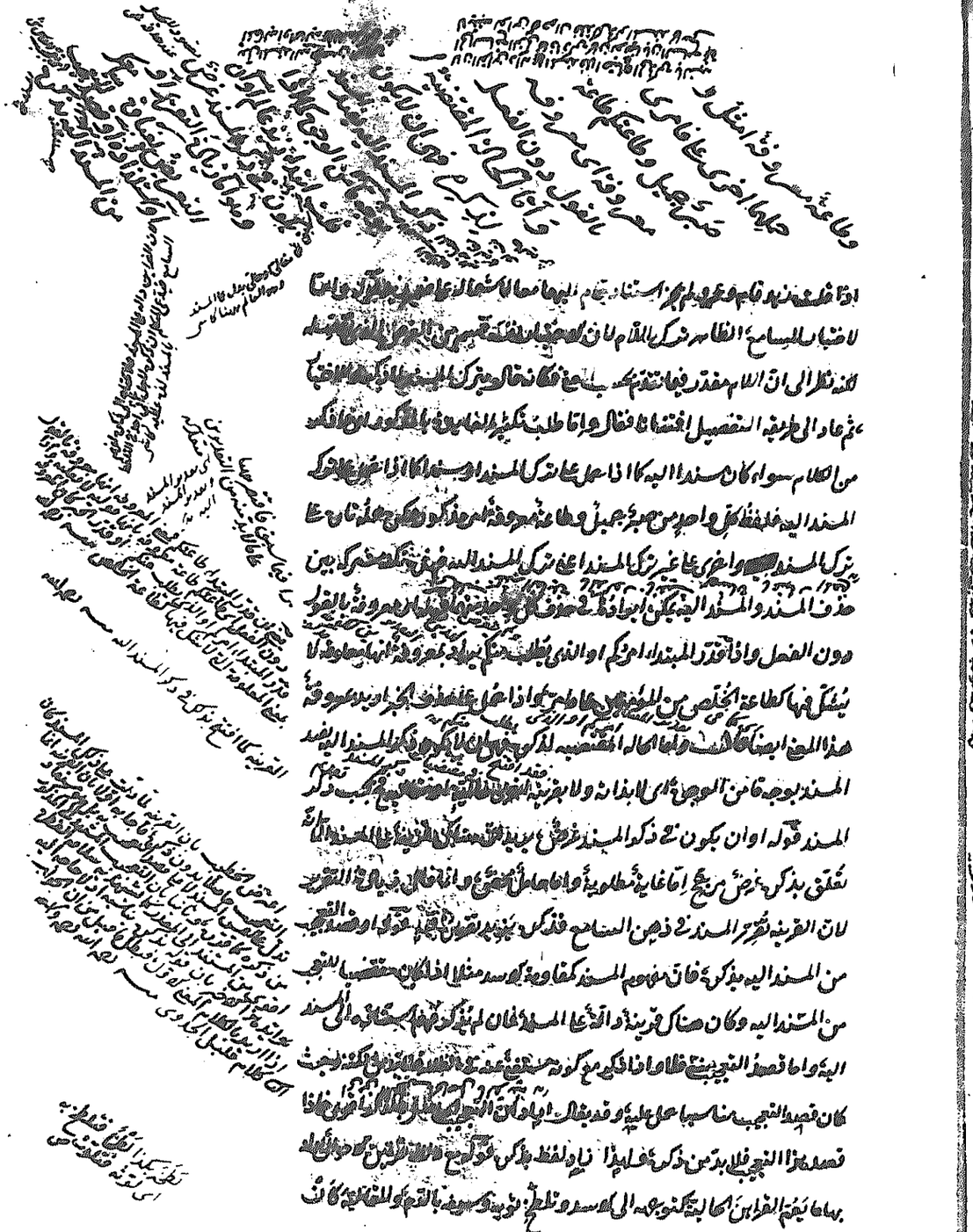

المسند بناتي بروزه كذلك فقوله للوجه متعلق بفعل او لفظ له تكرير لبعد الجار مجرى
البدل من قوله للوجه عاطفه فوكل بزيد مررت به وكل ان يجعل للوجه معمولا ما يفتقر فعلم
له وانما قال ايضا نظرا الى انه وصف الوجه بانه يعلم له شيء آخر هو العابد الى الموصول فحذف
اى علت له او له واذى عمه آذى وهو الوجه فجعل فكر مرة الكثرة واشتمالها على امور تغفر
ودون في موضع الحال اى الذي خص بتلك الامور فكر مخاوز في ذلك ابتداء حتى للغاية
لفي اصل الفكر هو كالى نسبة ثانية بمعمول المنوه به واولاها المسندة الراجع الى الموصول
بمقال المسند عنه اذا طلبت ان يكون ودليعة عنده فكانه اشار بجعله وديعة الى وجوب
محافظته وكونه محض توفيق والنقاب يوزن الكتاب العلامة كانه ينقب لانه يظهر
الى حقايقها والحدث الصادق الظن في الامور كانه حادث بها وقوله فلا يجب عطف
على الصلة اى الذي حدث فلا يجب كقوله تعالى اقرضوا الله قرضا واراد ببدايع اللكت
غرايب خواص التراكيب وبكلامه متعلق بالمضاف الثاني اختفت فيها وبطايف السحر البيان وجوه
الدلالات اللطيفة المتمثلة للقلوب البها المخرجة عن معاد نها اى مواضعها المقتضيا
فقد اشار الى علمي البلاغة وقوله المنطلع اشار الى فايدتها اعني ادراك اعجاز القرآن على الوجه
الذي ادركه ارباب البلاغة السليقية يقال استطلعت رايه طلبت الاطلاع عليه والطلع
بالكسر اسم من اطلاع او بالاضافة الى المجاز التنزيلي صار نوعا من الاطلاع قوله لمرام الحكم
اى الحكم بكونه معجزا او كفاء مصدر كفا فانه اذا قابله وصرت نظيره وهو صفة نصب على الحال
بعض المكافي والمتحدين اسم مفعول من تحدية اذا نازعته في فعل على سبيل الغلبة عليه قوله
فهو اى طلع لا مجاز بعض لاطلاع عليه هو الطلب اى المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق به قوله
ان لابد مفعول علت او ان مخففة وضمير الشان محذوف وقوله لمقتضيات لاحوال ايراد
بفتح الضاد مع كلها هو الموافق لما مر في صدر باب المسند اليه وفي بعض النسخ بكسرها وضبب
ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل وعلى انسب بقوله عن لاحوال المقتضيه لانواع التفاوت

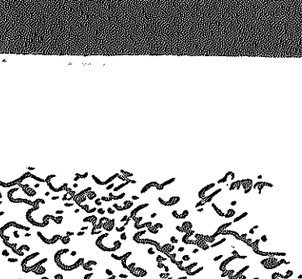

في المسند لا يقال كيف جاز نصبه للمفعول به ولا اعتداد له لانا نقول هو في المعنى مسند
الى الموصوف لان الاضافة بيانية وكانه قيل للاحوال المقتضيه ايراد المسند اليه
ولا شك ان نصف المقتضيات يستلزم نصف المقتضيات وبالعكس وكل واحد من
النسختين بلا يا ما يتقدم وحاتما خواصون وانما صون اطرحه وهو اظهر في افراده وفي كونه جملة
معطوفا فان عاطفه في المسند الى لانواع التفاوت في افراده وفي كونه جملة قدم الفعل
لانه كالاصل في المسند ومثل يكتفي والحال والمستقبل دون الماضي لان الكلام في الخبر وقدم
في اسم المنكر لانه كالاصل مقيسا الى المعرف واشار بقوله من جعل المعرفات الى انه لا بد
في الاسم المنكر من اصل في المسند مقيسا الى الاسم المعرف لاختصاص كل منهما من حالة تقتضيها
لخصوصية وقوله مفيد اصف فعلا وعطف عليه واورد لكل
واحد منا لا ومن كونه موخرا عطف عاما من كونه منزوكا قدم ناخير المسند هنا لانه كالاصل
فيه واخره في ضبط له عشارات بنا أعلى ان تقديمه يجب عن لاحوال المقتضيه لنحو
قوله حق بنينا متعلق بالنقض وفاعل يتسم ضمير المسند والتتمة العلامة اقوم سمة
اى اعدل طريقة والضمير لكل مقام هو اى المذكور من الاسم والفعل والجزاء والمطارح اسم
مكان من طارحوا الكلام اذا طرحه بعضهم على بعض كما في المناظرة اثر اى تمحض من
الزور بتقديم المهملة على المعجمة والمطارد اسم مكان من مطاردة الفرسان بعضهم
بعضا واحذ من الفرس حاتم له سنان والقارح قائم له خمس سنين وقع بقوى فعال
اما الحالة المقتضيه لترك المسند اشار الى وجود القرينة المجوزة لتركه بقوله كان ذكر
المسند اليه الخ اى من ذلك الحال المسند هو الى مرتبة عالية ثبات بقوله
وتعلق بتركه غرض اى داع سواء كان يقصد حصولها بالترك او باعتنا متقدم الوجود
عليه عاقبا س ما مر ثم فصل لاغراض وانباع لاستعمال انما يكون غرضا لغير المستعمل
وهو عاقبس لان قول انباع استعمال وارد على تركه كما في لا مثله السماعية نحو كلا
ونزاركما وازيدكما وزيد لا مثله المقيس عليها من القياسات كالانباع استعمال

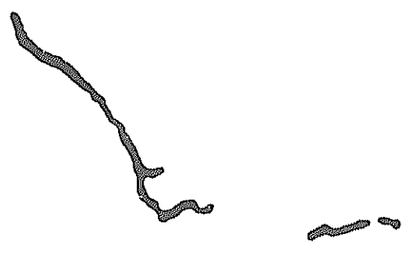

والرحب الواسع اى واسع الباع بالعطاء ويجوز ان يكون صفة الكفين بل هو اولى لانه يقال
في صفته يقال واسع يريد سعة وحاتم ليس بواسع ولا ضيق والالتفات في ذلك منتفى عليه
وكل اى بيده تذكرت فيه التفات من الحكاية الى الخطاب كما في اخلفتك وذريتها
مفعول تذكرت والجملة المتوسطة حال او اعتراض بين بقال صاحبه اى بعثه وحركه ولبس في
نهيك التفات لان مقتضى الظاهر لاسترازع الخطاب بعد العدول اليه تقضيك بقطع
وكذا ما يروى بالواو وبالفاء ايضا على ان الحلول في هذا الموضع كان عقيب الحلول بفلج
والتفات من الخطاب بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع وعكسه وغيبة وشقت بكم الغلاف
موضعان والزوابة بالفارسية موله لذمت اللام جواب قسم محذوف لم يقاربا لهجر ك
والتصايح نضيبة وهي عيدان تنصب حول الحوض وتسيبها بينها من الضيح بالذال
المعجمة وكورة اصبت الماء الى الحوض وقوله كفة صفة الحياض اى الكائنة لها او الحوض
اى كاين لها وعامل اذ ذكر اى اصحاب الحياض معنى مصدر من معناها بالمكان اقام به فيقيم
مضاف اى ذوه وقف او فعل على اسم الفاعل اى مقيمون وهم ربيا اى متقابلون
يرى بعضهم بعضا فالتفت في اهلك من الغيبة الى الخطاب وعفة بفتح العين والنون
والتشديد وزيد قبيلتان يريد ان بني التشديد لا يوجبون في انفسهم لزيد من الحرمة
والتبجيل مثل ما يوجبه ما ثان القبيلتان حتى انهم لا يجيزون قتل واحد منهم بواحد من
زيد والكوفيون بعض الابصار اى لا يفظون باعين كوزوم وهوب والضمير في نفوسهم
للتشديد وكذا في اياه بقرينة المصدر والضمير لزيد والحق الدية والتزيع موتث محقبه اى
مشدوده في الحقيبة مقروب اى مروك في القراب فالتفت في نسائه من الغيبة في زيد
الى الخطاب وكذا في لغط من الغيبة الى الحكاية لان الضمير للسيد وفي سائله من الخطاب
الى الغيبة كامر وحقده بكسر الحاء واللام المشددة وهي في الاصل بعض القصيرة او البخيلة
قرف الحبال اى جاء حبال الحبيبة بالليل والحال ان لا طروق مثل طروق ليلة مدلج الى حاسر

في اول الليل يريد به ليلته والمقصود تفضيل طروقه في تلك الليلة على طروقه في غيرها
سدكا اى لما فاحا من الخبال من سدن بكذا اى لزمه بارحلنا جمع رحل وموكن
الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولم يقترع اى لم ينعطف ولم يمل عطف على سدكا حال
الخبال نفس الحبيبة فالتفت من الغيبة الى خطابها في اهذبت والرحلة بالكاف الملط
وبالجيم ايضا القوية على السير اى كف ضربت قوية على المشي حتى اهذبت لنا والحال
ان القوم قطعوا مسافة طويلة والمان جمع متن وهو ما صلب من الارض والسبسب
موضع وقيل الارض الممتدة او ما لبست بصلبة ولا سهلة يقال طحا به قلبه اذا ذهب
به في كل شئ والباء للتعدية والطرب في طلب الحسان وهو خفة تعتري كلا
لشدة سرور او حزن وبعيد تقيض بعد للتقريب وموظف طروب او طاوحين او
عصرا الدولي بتبين بدل من بعيد اى حين ولى الشباب وكاد ينصرم وآقبل المشيب
يكلفني اى القلب وصال لبنى وبروى بالبناء للفاعل اى ليلى فاعل اى تكلفني
شدائد فرقها او عاطفتها القلب وقد سقط اى بعد وليها قربها وعوادي الدهر عوائقه
وعادت من المعادات كان الحوادث تعاديه او من العود اى عادت العوائد الى ما كانت
عليه من الحيلولة بيننا فالتفت في طحا بك من التكلم الى الخطاب وفي تكلفني من الخطاب الى
التكلم واذا اعمل الثاني على خطاب القلب كان فيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب
ولا تمذ بفتح الهمزة وضم الميم موضع وبروى بكسرهما والخالي من الحزن والعابد العوار
وهو القذى الرطب الذي يلفظ العين حال الوجع وكذا رمد صفة ذي العابد من رمد
بالكسر اذا ماجت عينه والمراد تشبيه نفسه بذي العابد كذا رمد في القلق وكاضطراب وتشبيه
ليلته بليلته في الطول الا انه اختصر في الكلام قوله وذلك اى ما ذكر في البيتين من سعوا
الحال لاجل بنا جاءني وطيرت ذلك النبأ عن ابي الاسود قبل هو ضرغامة ابيه وابو
كنيفة وقبل هو ذكل اخ له منه فالتفت في الابيات الثلث الاخيرة من الغيبة الى الخطاب

عبدك الخ فان المضمر خصوصا المتكلم لا يوصف وكلا المقطع في قولك افضل العمر جاوزك
الغير ذلك من المقال لا يصلح لما ذكر من سن المظهر بوله واعلم ان هذا النوع يرتبط
هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص
المسند اليه اي لا يختص به فحذف الجائز او فصل الفصل قيل ولا هذا القدر يحتاج الى الكلام
اي ولا النقل مطلقا يختص بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل كل من
التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر اي الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام ستة ووقع
تفسير هذا القدر بنقل الكلام من الحكاية الى الغيبة الخ من المظهر فانه للمذكور في قوله ويذكر
الحكاية الى المظهر فلا يحتاج الى ذلك التقدير لكنه لا يلائم تفسيره في المنقول عنه بقوله بل الحكاية
الخ وقد يقال اراد بهذا النوع النقل من اسلوب الى اسلوب وحذف المضاف تقديره وكذلك
اي نوع نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وهو بعيد جدا ثم انه لا نتقال من طريق من الثلثة
الى الآخر منها انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر كما يشعر به لفظ النقل في
ايراده في الاخراج لا على مقتضاه وما ذكر من فايدته العامة فلا يكون نحو انا الذي فعل
وانت رجل يفعل كذا من الالتفات في شيء لان حق الضمير العايد الى الموصول والموصوف
ان يكون غايبا لان الاسماء الظاهرة غيب بل لا يبعد ان يجعل مثل الا الذي تخشى امي حيدره
وانت الذي اخلفتني ونحن قوم فعلنا وانتم قوم تجهلون من باب الالتفات من الغيبة الى
التكلم او الخطاب وتمام بحث الالتفات من مباحث علم المعاني لانه بحث عن خواص تراكيب
الكلام في الافادة واما قال صاحب الكشاف انه يسمى في علم البيان بالالتفات فانه
اراد به علم البلاغة الشامل للمعاني والبيان وكون الالتفات من اخراج الكلام لا على مقتضى
الظاهر المندرج تحت الكناية على ما مر لا يوجب كونه من مباحث البيان كساير الكنايات
المندرجة تحت قواعده نعم عده المصنف في علم البديع من المحسنات المعنوية ولا استبعاد
في اشتراك المعاني في مسائل من حيثيتين كاختلاف موضوعه والنظر به بالمنه الابراد ولا حداث

من طرا عليه اذا ورد وبالباء التجديد من طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله كانه جديد
والنشاط بالفتح حركة السرور والاملاء اي ايثار امتلاء من ملئ الاناء بالكسر اذا امتلا
فهو ملآن او اقذر من ملؤ بالضم تغير واقذر فهو ملئ بكذا والاستدرار في الاصل
استجلاب الدر اي اللبن والاخروبا جمع حرى بمعنى جدير بذلك اي بالاستكثار قوله
التي جملة استينافية لبيان كونهم احريا والآمن لانكار النفي وتقرير الاثبات والشيخية
الطبيعة والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من حملها عشرة اشهر وهي اعز شيء
عندهم والحجر اي العادة والجلد بكسر الكاء وهو الجلد عبارة عن العيب ولا خلاف بالحر
والباحة الكرايم اي الحرم تسليط العدو بالاسر والنهب قوله افتراهم استيناف لبيان
ان كون قوي الاضياف على ما ذكر يقتضي الاستكثار الالتفات اي انت تاب فيما ذكرنا
من كونهم احريا فتظنهم قوله فيما لا يحون اي يوقعون المخالفة في الهوى والتفا للتفصيل
المجمل وجعل الاسلوب بازاء اللون ولا يراد بازاء الطعم لانه عن لطف قوله فان الكلام
دليل على ان ايراد الكلام فرجي للارواح وقوله لكن دفع لتوهم ارادة مطلق الانسان
والجار متعلق بما في لا نتعدا من معنى الفعل اي المتصف بالانسانية بحسب المعنى والمراد
الاتصاف بخواصها من الذكاء والتفطن للدقايق والتلذذ بها قوله قال ربيعة بن مقروم
استيناف لبيان استكثار العرب من الالتفات واستحسانهم اياه وتصريح باسماء الشعراء
ليعلم ان تلك الامثلة من كلام العرب العرباء بانت فارقت فامسى اي فصار بعود امرها
لا جواك بما اخلاف الوعد يتعدى الى مفعولين والمواعيد جمع الميعاد او الموعود اخلفتكم
الالتفات على مذهبه حيث لا يشترط سبق الطريق الملتفت عنه بل يكتفي بجرد اقتضاء الظاهر
التعبير به ثم قال اي ربيعة في بني الفضيل بعد عدة ابيات وقالم الالف بدل الالم الذي في
البيت السابق عليه اعني قوله لما تمسكت الي لا بن قلت لها الا تستزهن فالم الذي مستوى
هنا لا اي عطيا تستهل الفناء اي تستهل وروده فناءه اذ لا حاجب هناك لارباب الحاجات

والتعظيم قوله وبوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اى كوضع العرب في قولهم وآبندا المصدر لفعل
في موضع الحال اى يبتدؤن ابتدآ او قوله من غير جرى كالبيان لابتدآ ولفظا نصب على المصدر
اى ذكرا لفظيا وآو قرينة حالية عطف على لفظيا بحذف او تقديرا وقد روى مجرورا عطفا
على جرى مبنيا على لفظا لكونه بلا مقابل ومكان ظرف كقولهم وقوله على قول من لا يبدى حالين
نعم رجلا وبئس رجلا وآيا اعتبر هذا القيد لان الضمير على القول الآخر يحتمل ان يكون
راجعا الى المخصوص لكنه التزم افراده فقيل نعم رجلين الزيدان وبئس رجالا الزيدون
جواب عما يقال كان ينبغي ان يكون المطابق للمخصوص مثنى
لان المخصوص مفرد غالبا فعدول بضميره معاملة الضمير المبهم قوله ليتمكن متعلق بوضع المضمر
المستتر فيما بعقبه لما والبارز للمضمر قوله لبعقبه الكلام اى آخره قوله فضل يمكن في ذهنه لان
لا زمان على شيوعه الى معرفة المبهم وربما يتلقى لما سيتلى البه بعد الطلب وهذا لا يستقيم
في مثل نعم رجلا اذ لا يعرف السامع ان هناك ضميرا الا بذكر النكرة ومن ثم قيل يمكن
متعلق بقوله وقوله من رتبة عالية وهي سند ملبسة فقط وآيدان قوله وهو السر في التزام
تقديمه لشيوع بان البيان يختص بضمير الشان لانه الذي يتقدم الوعد ببيان سره الى التمكن
في ذهن السامع فضل تمكن وهو السبب في التزام تقديم ضمير الشان وردّ بان التمكن المذكور
وما يتفرع عليه من التزام التقديم جار في كل ضمير بارز فتعين ان المظهر في الضمير في تقديم الذكر
وضع موضع المظهر والسر الموعود داخل في السر المذكور قوله قال الله تعالى استشهادا على
ان الغائب هي تمكن ما يعقب الضمير فان ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يتغير بشانه
ويتراد فيمكنه كما في لابنيه حق لا يقع ان بفلان وهو الذهاب بطيء وهي النخلة تسمى قوله كما
المظهر متعلق بقوله وبوضع المضمر وآراد بالمظهر غير الشان المبهم وبالمضمر ضمير
المتكلم المباشر من قوله وبترك الحكاية الى المظهر قوله اذا اريد تمكين نفسه يعني ان وضع
المظهر موضع المضمر يفيد تمكين نفس المظهر اي تمكين المعنى الذي اريد به خلاف وضع المضمر
موضع المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه كما مر قوله ان نسألوا الحق سابلة فيه وضع

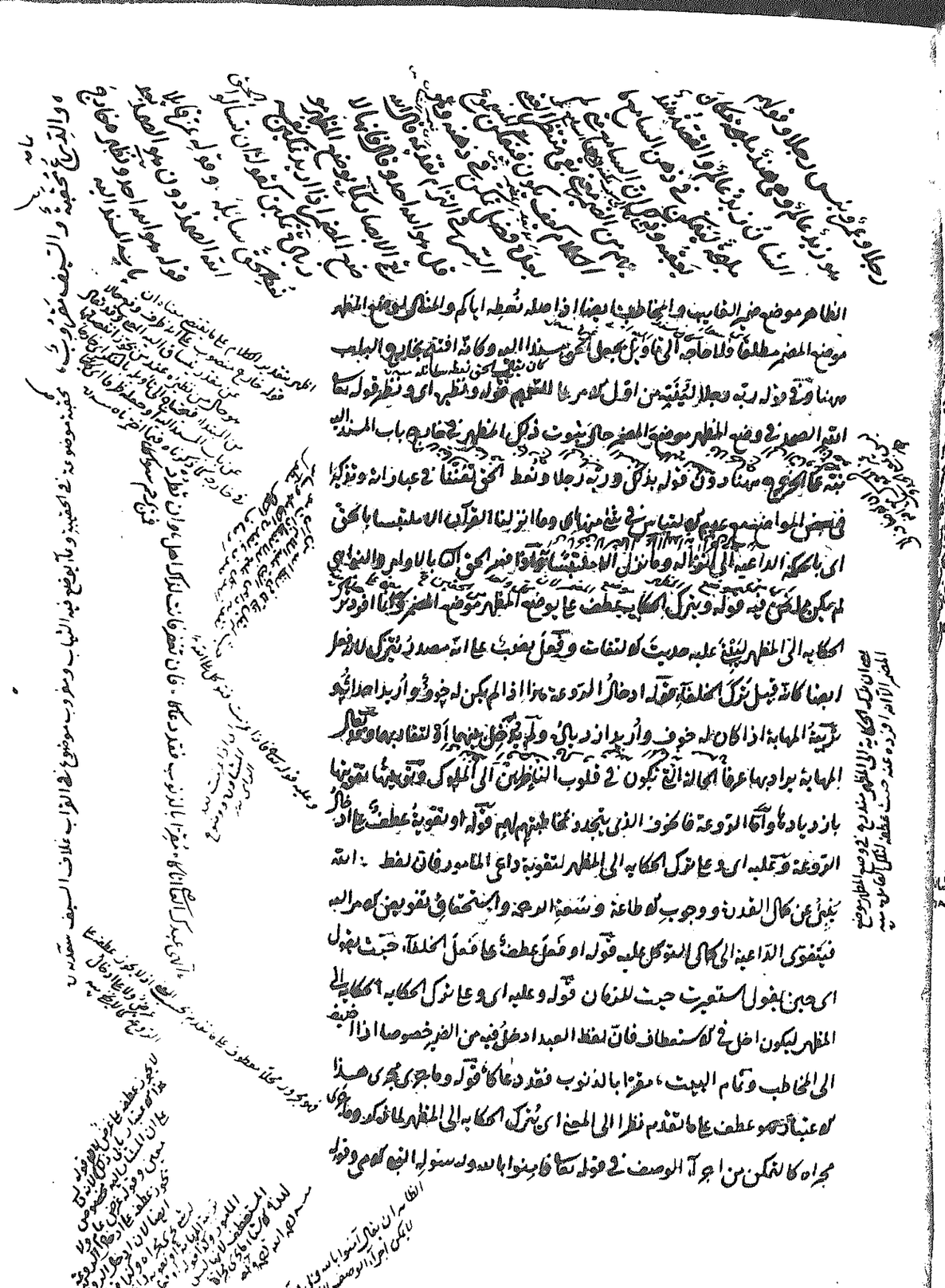

الظاهر موضع الغايب والخاطب ايضا اذا اصله نعطه اياكم والمناسب لوضع المظهر
موضع المضمر مطلقا فلا حاجة الى ما قيل بجعل الحق مسندا اليه وكانه افتقد بخارج البلد
هنا وقوله ربه وجعل اليقين من اول الامر مبنيا للفاعل قوله وانظر اي وانظر قوله كما
الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر حالي يشوب ذلك المظهر بخارج باب المسند اليه
بنية الحكاية وهنا دون قوله بذكر ربه رجلا ونعط الحق لقتضاء خ عبارته وتذكيرا
في بعض المواضع مع ان لفظ من في شيء منها وما انزلنا القرآن الا ملتبسا بالحق
اي باحكامه الداعية الى انزاله وما نزل الا متلبسا وآو غير الحق الا بالامر والنداء
لم يكن الحق فيه قوله وبترك الحكاية يعطف على بوضع المظهر موضع المضمر كذا افوده
الحكاية الى المظهر ليبنى عليه حديث الالتفات وفعل يعطف على انه مصدر يترك لا فعل
ايضا كانه قيل بترك الحكاية قوله اد خال الروعة هذا اذا لم يكن له خوف وآريد احداثه
تربية المهابة اذا كان له خوف وآريد ازديادي وقد يدخل فيها آ لتفاديها وتعالى
المهابة براد بها عرفا الحالة التي تكون في قلوب الناظرين الى الملوك وتقويتها تقويتها
بازدياد ها وآما الروعة فالخوف الذي يتجدد لخاطبهم اياه قوله او لتقوية عطف على ادخال
الروعة وعليه اي وعلى ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور فان لفظ الله
يقبل عن كمال القدرة ووجوب الطاعة وسعة الرحمة والتخاوف لتقوين له مراقبة
فيقوى الداعية الى كمال التوكل عليه قوله او فعل عطف على فعل الخلق حبب بقبول
اي حبن بقبول استعير حبب للاذعان قوله وعليه اي وعلى ترك الحكاية الى
المظهر ليكون اخل في الاستعطاف فان لفظ العبد ادخل فيه من الضمير خصوصا اذا اضيف
الى المخاطب وتمام البيت مقرا بالذنوب فقد دعا قوله وما جرى مجرى هذا
لا عنادا وهو عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى اي يترك الحكاية الى المظهر لما ذكر وما جرى
مجراه كالتمكن من اجراء الوصف في قوله تعالى فامنوا بالله ورسوله النبي الامي وقوله

وانه خطأ قوله مثل ان يكون بالنصب حال من حكم مسنوب وقوله فمقبول بالنصب على
حالا بكون او بالرفع اى فانت تقول واكتفى بذكر ذلك من طرفى القصر ولم يذكر الرابع لخفاء
التقديم مع ان تقديم المسند ليفيد حصر المسند اليه فيه لانه اراد قصره على المسند بلا تقييد في
وضعها ولان التقديم دلالة على القصر بالهوى لا بالوضع مع انه سبق ذكره في بحث تقديم
المسند وعليه اى وعلى قصر المسند اليه على المسند لتقرير الصواب ونفى الخطاء
وكانه هو الولى من قصر القلب فتدبر فيه فانه موصوف من اعتقاد السامعين بكون يوسف
عليه السلام على احد الوصفين ونفى الخطاء الذى هو نقيض البشرية والثانية من قصر الافراد
لان الظاهر من حال كل نبى وان كان كافرا اجتناب كل صلاح وكل فساد فيه وتنبيههم على
الافساد لا بناء فى ذلك وقوله مقصورون على الصلاح مبنى على ان لا صلاح صلاح وقوله
لا بناء على انه سواء بناسب قصر الافراد كما ان لا بناء على الخطاء انسب لقصر القلب اى ليس
بنجار وبتركى صفة الكتبة الى البشرية قوله ثم ليس هو كلمة ثم للتراخى فى الرتبة فان علم
اختصاص القصر ما بين المسند والمسند اليه وشيوعه فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول
وذى الحال الى غير ذلك اعلم مرتبة من جريانه فيها قوله وله تفريعات كانقسامه الى الافراد
والقلب وتأتيه بطرق متعددة لكنه مشروط باحكام مختلفة ولا شك ان افراد فصل للقصر
ناجزه عن سائر مباحث الفاعل يقتضى ان يتوجه اليه بقصد على حدة مع فراغ بال
ذلك اقرب الى الوفود عليه من ان لا يفرد له فصل او يورد فصله فى اثناء مباحث فاعل
الخبر قوله واعلم ان جميع ذلك اى جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى ظاهر
الحال فان قلت قد تقدم من كلامه ما ليس على مقتضى الظاهر كقوله اولئك على هدى و
اولئك هم المفلحون وهذا على الخسف فان اسم الاشارة فيها وضع موضع المضمر لتقدم ذكر المشار
اليه قلت لعله نظر الى ان الاعيان اذا ذكرت صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة فاسم
الاشارة هناك فى موضعه بخلاف المكان اذا ذكرت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير اذا لم

عنها باسم اشارة فقد وضع موضع المضمر انه اشار الى بعض صور اخر المسند اليه لاقتضاء
مقتضى الظاهر ارشاده الى كيفية سلوك طريقه ولما كان بعض الصور المشار اليها من قبيل
الالتفات انتقل اليه وبسط الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة له شيوع فى الكلام
يعم المسند اليه وغيره وله فوائد عامة ولطائف معان تختص بمواقعه قوله اما لانه اختصر
شرع بفصل اسباب كمال العناية بتمييز المسند المنزل ان يختص كحكم بديع فيقتضى بتميزه ليتعلم
ان ما التميز المتعين هو الذى له هذا الحكم العجيب الشان كما فى قولك كم عاقل عاقل اى كاثر
فى عقله اعجب اى اعجبنى بهذا كهيئة اى طرق معاشه فلبس يهتدى الى الهدى وجاهل جاهل اى كاثر
فى جهله تلقاه مرزوقا وهذا الشان الى ما ذكر من كون العاقل مختل الحال والجاهل فارغ
البال وقد اختص حكم بديع هو جعل كم وهام جابر نحو العالم النحرير مرزوقا اى مبطلا
للكفر نافيا للصانع الحكيم او قليلا بالعين خالق الشر وخالق الخير قوله واما لانه قصد التهكم
بالسامع والمنادى كما فى بلادة او فطانته او ادعاء الظهور لا يقتضى شيئا منها كما فى العناية بالتميز
فلا يكون من اسبابه بل يقتضى اسم كاشان سواء قصد به كمال العناية بالتميز ام لا ويجاب بان
اسم كاشان يفيد اكمل تميز كامر ولا شك ان التهكم مثلا بزيد بزيادى التميز فاذا قصد التهكم اغنى
بالتميز فقصد اكمل التميز فاورد اسم كاشان وقوله اصلا مبالغة فى انتفاء المغاير بحسب
الخارج بكون الغير هناك بمنزلة فاقد البصر فى عدم صلاحية لحظه بالاشارة الحسية فيقتضى
قصد التهكم بلا اشتباه قوله او قصد ادعاء اعاد الفعل لطول الفصل ولان ما تقدم يهتم
بالسامع وهذا بالمسند اليه تعالت اى ظهرت العلة والمرض وانبجى من نبجى بالكسر
غرز وتربد بن هار او استبناف وقد ظهرت استبناف وذلك رافع موقع الضمير
الى المقتل لا دعاء ظهور كالمحسوس بالبصر قوله وطاشت كل ذلك اى ذكر المذكور ومن اسباب كمال
العناية وهو عطف على ادعاء وكان اختيار الواو على او تفنن فى العبارة مع التنبيه على عدم
منع الجمع وقد اراد بما شاكل ما يفيد اسم كاشان من بيان القرب والبعد والتوسط والتحضير

الكلام فى تتمات التعيين والحصر

اذ ليس لكل واحد من اطلاق المسند اليه وتخصيصه حالتان تقتضيانه فقبل الواو وذلك لانه لما كثر استعمالها في كلام معناها جواز الجمع استغلت في معنى الجمع كالواو

عما نص عليه بعض المحققين ومن البين في ذلك قول الشاعر، سيتان كسر غيظه، او كفه عظم من عظامه. وقيل شاع في الالف لاجل ان يذكر نشرا بأو كقوله كفا وقالوا

لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى لان الذي وقع عليه انتفاء القولين هو

احدهما من والموكول الى السامع هو التعيين فكذا ههنا اشتركت الحالتان في

اقتضاء احدهما من لا في اقتضائهما معا وقوله حال التنكير متعلق من حيث المعنى بكل

واحد من الاطلاق والتخصيص اي استغنيت عن التعريف فيهما اي استغنيت

في الحالتين عن التعليم بعد ما عرفت ان المسند اليه المعرف بوجوه مختلفة من جملتها ان يقيد بالتوابع لاجل تخصيصها فاذا مهدت في ذلك وتعرفت ان استغناء تلك الامور يقتضي

اطلاقه امكنك ان تعتبر امثالها في المنكر بلا اختباء الى تعليم وايضا بعض موجبات التنكير

يوجب اطلاق المنكر مثل ان لا تعرف منه سوى كونه طالب حقيقة او ادعاء او ان لا

يكون كل طريق الى تعريف الزائد عما يوجب اطلاقه لسامعك او يكون سامعك مانعا عن التخصيص

قال واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه عدل عن الضمير الى الظاهر في ثلاث حالة

ما قبلها لمزيد ايضاح فيها لكونها آخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على

ان اضمار ههنا يوهم رجوعه الى المنكر فقول وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه

مثلا اي قصر له في ظاهره واما قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا

والخطأ هو النقيضين واما قصر التعيين الداخل عندي في الافراد فقد قبل الصواب في

اعتقاد احدهما والخطأ اعدم الترجيح بينهما وفيه نظر لان عدم الترجيح ليس حكما خاصا يوصف

بكونه خطأ، واما جعل حكم السامع بان زيدا منطلق وجوابا حكما واحدا مشتوبا بصواب

وخطأ نظرا الى انه حكم يكون جامعا بين الوصفين وان كان في الحقيقة حكمين احدهما صواب

باقسامهم في خدعة الضباب وقراهم قوله والمراد هم خصوص اي مثل الشهيد ذكر

لا قول تجدهم سبوقا اذ ليس تقدم المسند اليه فيه لذلك ولا قوله جلوس لاحتمال تقدم

فيه مؤخرا واما آلهة في بحيل زاجر ومعناه كما قبل وهو مبتدأ، خبره ان يعلوا او الجملة

من له ضرة اي مال كثير او من له ضرا بزاي تنفث بازواه والمسيح بالحاء المهملة من الرجال

من لا طلاء له ومن الكحل من لا طلى له والمليح بالحاء المعجمة ايضا من ابناعه والخمر او ولد الناقة

قبل ان يفصل قوله لا انت حلو ولا انت مرتجى كما انت نافع للاواء ولا انصاري كلا

بل انت ملحي بالعدم كرر المسند اليه ليتفرغ لكل واحد من المسندين فائدة مبالغة

قول او انتباه ذلك بزوى بالنصب عطفا على اياكة تخصيص وباجر عطفا لان يفيد

اي واما الانتباه ما ذكره وقول اظهر واباها كان فتلك الانتباه مثل ان يقصد في ابتداء الكلام

الى تحقيره نحو لئيم يحتم حضر او الترحم عليه نحو اسير كف المكفي بالباب او تحذير السامع

منه نحو الاسد واقف هنا والتنبيه على ان كل بيت يصلح لان يسمع المسند اليه اذا اريد به

تعجيل افادته فدم مالك واما الحالة التي تقتضي تاخيره عن المسند فهي اذا اشتمل المسند

على ما وجب من وجوه التقديم لا شك ان ما يقتضي تقديم المسند يقتضي بعينه تاخير المسند اليه

وبالعكس فلذلك احتاج ههنا بتاخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند واحتاج هناك

بتاخير المسند على ما يقتضي تقديم المسند اليه لكن يرد عليه ان المسند اليه قد يتوفر لسبب

في نفسه بلا نظر الى ما يقتضي تقديم المسند مثل كون اسمه مما ينطبق به وكالقصد الى استحضار

او كونه قليل الحضور في الذهن وكذا بوخر المسند لما ذكر فكثيرا ما يوخر اسناد

مغايرة لجهات تقديم ما تقدم عليه وكان المتكلم يلتفت اليها فلتتنا وخفاياها او نظر

الى اندراجها في جهات التقدم بنوع تكلف فمثلا كون المسند اليه مما ينطبق به يقتضي

تقديم المسند رعاية للاصل بالحاله ناخر كل منهما عما تقديم له آخر نحو لا طلاق المسند اليه

او تخصيصه الظاهر ان يعطف بالواو ليكون من مقابلة المتعدد بالمتعدد فيقع

بالخبر ويستعمل في النفي فقوله فقد آي اذا كان لا سم يصلح للتفاعل وتقبله
التفاعل فتقدم لا سم الصالح بتقديره على المسند ليتصل به فيحصل به مسند او جملة
وذلك لان التفاعل والنظر انما يكونان بين شيئين فصاعدا لا ما يذكر في اثنين فيطلبانه
من ان التفاعل حاصل فقدم لا سم او حاصل متعلق لتقديمه يحصل المسند او المسألة
التفاعل وانا فال في دار فلان دون دار ك لبداهة توهم ان المراد تفاعل المخاطب
بحصول سعد بن سعيد في دار فانه تفاعل متعلق بمجموع الكلام وليس بقيد تقدم
المسند الينا بقضية التفاعل الحاصل بمجرد سماع اسم سعد بن سعيد وقال في المثل
الكائن في دار صدبكل يجمع فيه النظر الحاصل بمجرد سماع الكلام مع النظر المتعلق بسماع
اسم المسند اليه فيزداد المساهمة فتأمل وكن على بصيرة قوله واما ان كونه منصفا
بالخبر يكون هو المطلوب تريد به ان اضافة بعض الخبر عليه لا يستلزم ان يجب بعد من
المتصفين المتهيئين به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار بحصوله له فافهم
الاول بمعنى خبر المبتدا، والثاني بمعنى الاخبار وههنا بحث وهو ان الاستلزام في قولك
الزاهد يشرب ويطرب وكذا في قوله تعالى انك لمن المرسلين لم ليس مستفادا من التقديم
بل من المضارع فانه يفيد استمرار التجدد بدا اذا كان هناك قرينة كما في قوله تعالى قل
لم ما كتبت ايديهم وقوله لم مما يكسبون فقريقا كذبتم وفريقا تقتلون وههنا
قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار وهي ان كيف انا نال بها عن الحالات
المستمرة في اكثر الاوقات وقيل اراد ان موصوفية المسند اليه بتحصول الخبر هو
المطلوب دون وصفية الخبر لهم وهما اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد لا قول كما
اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد
يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يتصف وصفا للزاهد فيقال
يشرب الزاهد ... واما لتوهم انك ان المسند اليه لا يزول عن خاطر

من المفول وهو الذي زيد هو منطلق ولا يبعد ان يجعل بعض مكان ظرفا مقدرا كما ذكره
في نحو سيون في لا سنتة مقل اولا للاخبار عن المسند وثانيا للاخبار عن المسند
اليه المضاف ماخوذ من ما اضيف اليه اذ يمنع الاخبار عن المضاف وحده و
للاخبار عن المضاف اليه وحده — وهو اي التشويق الى الخبر هو السبب بزيد
انهم لما التزموا في هذا الباب التشويق الى الخبر التزموا تاخيره اذ لو قدم لم يتصور
تشويق اليه وانما حصر سبب التزام تاخير الخبر في التشويق لانه العلة الكبرى من جواز
باب لا خبار بالذي فكان تقديم المبتدا منفرعا عليه لانه اضعف تاكيد الحكم او لانه عار
التفصيل — وامتناع اي وهو السبب في امتناع لا خبار عن ضمير الشان وذلك لان
ما اخبر عنه في هذا الباب يكون خبرا والتشويق يوجب تاخير الخبر في هذا الباب فلو اخبر عن
ضمير الشان لاوجب تاخيره وهو ممتنع فالتشويق بتوسط ايجابه التاخير صار سببا
لامتناع لا خبار عن ضمير الشان — والمراد بالاخبار في عرف النحويين بزيد ان هذا
بحث نحوي لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملا على امر دقيق وغموض اوردناه استطرادا
— الى ان اسم شئت في الكلام اي سواء كان منسوبا او منسوبا اليه فضلة او عمدة
فان لا خبار يجاري في الكل اذا امكن فيه رعاية شرائطه — فتزحلف اي تنوحه الى
الى عجز الكلام وتجعله خبرا — واما اذا كانت فعليه فلها اي فنصبة فاعداه صلة للذي
او لالف واللام بمعناه وفيه اشارة الى ان الموصول مجموع لالف واللام لا اللام
وحدها كما اشتهر بسببوبه في عرف النحو وقوله واضعا ومراعيا حالان متداخلان
من فاعل تزحلف او نصبه ولفظة في ذلك اشارة الى المذكور اعني التزحلف والوضع
ومثل منصوب على انه بدل من ما افاد كذا — وان الضمير لا ينصب مفعولا لا يدل
ان يقول مذله وان الضمير لا يعمل فيعلم منه امتناع لا خبار عن اسم العامل بدون
معمول سوآء عمل فيه الرفع او النصب او الجر فكانه نظر الى المثال الذي يورده لامتناع

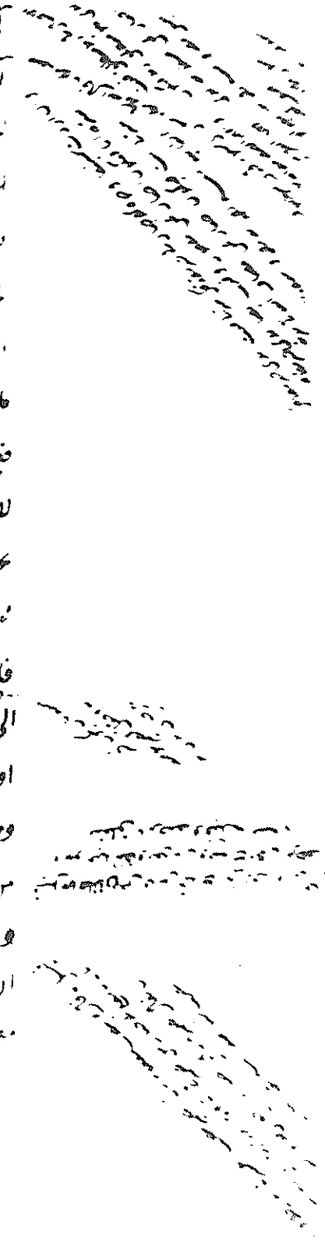

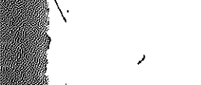

اعمال الضمير اذ هناك يلزم نصبه للمفعول فوله لتحقق جميع ذلك اي لتحقق كيفية
الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناع فيما لا يصح فوله وعن الذباب الذي اظنه وان
اخبرت بالام عن الذباب فلت الظاهر انا بطريق الحجز فيغضب ابا زيد الذباب وعن
الحجز فلت الظاهر انا الذباب يطير فيه وهكذا تبرز ضمير الفاعل في الكل لاجراء الصفة
على غير من هي له فوله ولا تحجز عطف على قلت وليس فوله هو اكرامي زيدا فاده واجب من
باب ضربي زيدا فانما لان الحال هناك من تمام المبتدا فوله واما لان يتقوى عطف
على قوله واما لان في تقديره تشويقا وقد يقال اذا كان تقديم المسند اليه مفيدا للتشويق
الى الخبر او لتقوي اسناده اليه او منبئا عن تعظيمه كما سيذكر كان جعلا من هذا القبيل
مقتضيا للتقديم بلا توسط لا هيه اولى من جعلها من اعتبارات لا هيه بناء على
ان تقديمه لما كان مفيدا لمذكور كان ذكرها من ذكر المسند ولعل المصادر بها
في تلك الاعتبارات رمز الى ضبط التقديم وحصره في لا هيه فوله على الظاهر ان يتقوى
اسناد الخبر الى المسند اليه المبتدا حال كون الكلام مجرى على ظاهره وهو ان يكون المقدم
كانا مثلا في انا عرف مبتدا خبرا بعد بلا اعتبار تقديم وتاخير فيتقوى لا سناد
لتكرر — واما اذا اعتبر كونه موخرا في لا صل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص
وقد صرح في بحث تقديم المسند بان مثل انا عرف يجري تارة على ظاهره وهو ان يكون
انا مبتدا وعرف خبره فلا يفيد الا تقوي الحكم واخرى على ان اصله عرف انا فيفيد
التخصيص وقد يقال اراد ان التقوي بناء على الظاهر دون التخصيص لان مبناه على
تكرر اسناد الخبر بان يصرف المبتدا الى نفسه اولا ويرده اليه الضمير ثانيا ولا يخفى ان
ذلك الصرف بناء على الظاهر وايضا الخبر في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس اسناد
هذا المجموع متكررا الا من حيث الظاهر وهو ان اسناد الفعل الى الضمير تنزل اسناد
ما الى المبتدا اي بصدد التقابل اراد به ما يتناول الخبر والشرط والمفعول اختصارا

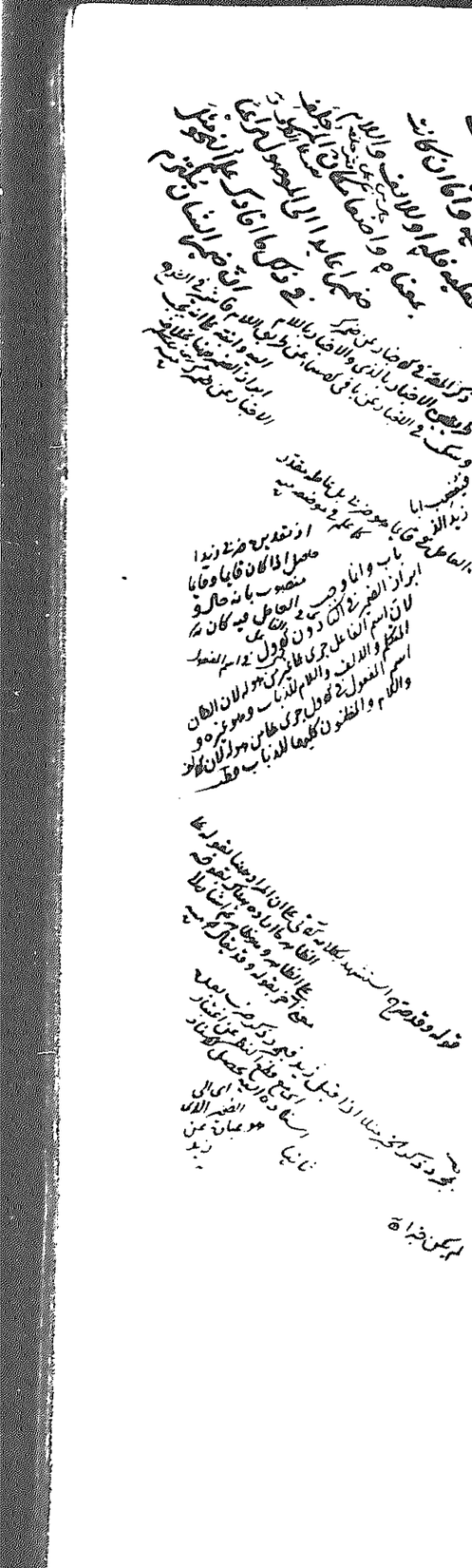

المعول عليه وقال وان يكذبوك وجه ظاهر وهذا المثال يشتمل على قصد التكثير والتعظيم
معا والى الاول اشار بقوله ذو وعدد كثير والى الثاني بقوله اولو آيات الى قوله وعزم
واما قوله وما اشبه ذلك فقبيل الاتيت بما يجري به عادته من ختم الحالات بالمعات ان
يريد به ما اشبه ذلك المذكور من مقتضيات التنكير كقصد العموم نحو علمت نفس هنا
خير من جرادة وكالتنسب بسياق الكلام والعطف بالواو لئن يريد به ما اشبه ذلك من
جهات تعظيم الرسل وايضا لم يبق شيء من مقتضيات التنكير حتى يعم لاجله والتنكير
في علمت نفس للتقليل الا انه ادعائي اذ المقصود استقلال الكثير في مقام الكبرياء
التنكير في تمرة للافراد النوعي والعموم مستفاد من تساوي نسبة الخبر الى افراد الجنس
كامر قوله فهو ان كان ذكره اهم اي من ذكر المسند فيقدم المسند اليه لذلك على المسند
قال سيبويه في ذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذي هو عندهم اهم وهم ببيانه اعنى
وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذكر الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيئا يجري مجرى الاصل
في التقديم سوى العناية الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية بل لا بد من ان يفسر وجه
العناية بشيء ويعرف فيه معنى فلذلك شرع المص في بيان وجوه الاهمية واختار لفظ
ثم لدلالته على التراخي في الرتبة قوله اما لان اصله اي الراجح في المسند اليه هو تقديمه
على المسند لان المسند صفة له وحال من احواله فيكون متقدما عليه طبعا فناسب ان
تراعى ذلك في اللفظ اذا لم يكن هناك مانع كما في الفاعل فان كون الفعل عاملا يمنع من
تقديمه عليه قوله في هذا المعنى اي في ان الشيء يقدم اذا كان اصله التقديم ولا مقتضى
للعدول عنه وقد فصله في آخر الفن الثالث وبين ان ذلك كالمبتدا المعرف وذي الحال
المعرف الى آخر ما ذكر هناك قوله واما لانه متضمن للاستفهام كان الاولى ان لا يتعرض
له لانه في قانون الخبر كما لم يتعرض له في مباحث العطف وكانه نظر الى انه من احوال المسند
اليه في الكلام وان لم يكن خبرا فاورده هاهنا على طريقة ايراده مثله من غير باب المسند اليه

وسيجيء في القانون الآتي اي سيقرر هناك الوجه في اقتضاء تضمن الاستفهام
التقديم وهو اشارة الى ما ذكر في آخر باب الاستفهام من انه طلب والطلب انما يكون
لما يهمك ويعنيك الى قوله فلا يجب لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله واما لانه
ضمير الشان والقصة هذا ضمير راجع الى الحكم خبري في الذهن فيجوز ان يعبر ذلك الخبر بالشان
فيذكر الضمير وانه قصة فيؤنث الا ان الاستعمال على انه لا يؤنث الا اذا كان في الجملة
التي بعده مؤنث غير فضلة كقوله هي هند مليحة وكلمة عن في قوله عن قريب بمعنى بعد
كقوله [illegible] ومنهل وردته عن منهل اي وبعد قريب تعرف السر ويفهم
عرفا اتصال الموعود بالقريب او بمعنى على كقوله ورح الفتى للخبر ما ان رايته على السن
خيرا لا يزال يزيد اي تعرف السر كائنا على قريب وقد صرح بهذا السر في وضع المضمر
موضع المظهر حيث قال متى لم يفهم السامع من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف
يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقديمه
اذا اورده اي ورد الخبر السامع او ذهنه ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر
اذا كان في المسند اليه طول ويتقوى اذا اشتمل على امر عجيب فلذلك اورد في المثال
عطف البيان والصفة والتابع في الاستعمال كون الفاعل الصانع كناية عن
اوصاف ذميمة كالسارق والزاني لكنه كني به عن الصفات الجميلة كالفاضل
البارع والخبر هو صدوق ورجل توطئة له وفي ذكره مبالغة كانه قيل صدوق
معدود من الرجال الصدق وهو احدى خواص تركيب الاخبار في باب الذي
لم يقل تركيب باب الاخبار بالذي على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباء صلة للاخبار
فيحتاج الى دفعه بانها للاستعانة وانما جعل التشويق احد آثار هذا التركيب
وخواصه لاضافته اذ له خواص اخر كالقصر وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل
كما اذا قلت اي كالتشويق الذي يحصل اذا قلت وتبدل نصب على الحال بتاويل الكل

وكذا قولك اى هو ايضا من لاعتبار لا خبر الآ انه من قبيل الخطاط الشاقولك عندي
شفة اى عندي شفة قليل حقير فيلزم تحقير مقدار ذلك الشخص في ذلك النوع ولفظ شفة
يدل على الفقة والحقان من وجوه ثلثة جوهر الكلمة وبناء المرة والتنكير للعارض ولا
تحذور في ذلك لان الفقة قابلة للزيادة فيفهم من اجتماع الدوال الثلث ان الفقة في
الغاية وكذا الجار في لفظ نفسه قوله ومن اى ومن لاعتبار لا خبر ان نظن الا
ظنا اى ظنا قليلا سخفا او المعنى لا نظن بالساعة شيئا من الظن الا ظنا ضعيفا لا
اعتداد به قوله وقول بالرفع مبتدا خبره منه ايضا اى هو من لاعتبار لا خبر ايضا
وتوسط عاطف ان نظن الا ظنا لانفاه عن تكرير منه الآ انه راعى الناذب فلم يتظلها في
سلك وتظر ايضا الى استقلال ما قبله لاعتبار لا خبر اغ لارتفاع ولا لخطاط فاورده عقيب
عاصرة وقابد لفظ ايضا لاشارة الى ان الضمير في قوله ومنه ان نظن للاعتبار لا خبر لا
للتحقير لخصوصه بقال شانه شنيعا اى عابه والعرف المعروف وله قضاء بتعدى الى مفعولين
بقال افتضاه الدين قوله حاجب لا قول برفع حاجب للحكاية وجره لا قول لكونه صفة للضاف
اليه وجاز وقوعه صفة له لكونه معرفة اذ القصد الى المعهود الآ انه تذكر اللام رعاية للحكاية
وان اريد به اللفظ كان ايضا معرفة لانه ظ قول بهذا اللفظ لا لانه علم حقيقة بذا اجماعا
نوهم من ان وضع لفظ لمعنى يقتضي وضعه لنفس ذلك اللفظ علما له فانه باطل قطعا لان
الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة الخ اريد بها
نفسها في الجر حكم المعرفة بلا فرق وقد عوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه
قوله وقال بالرفع جعله فعليه معطوفا على لا سمية الخ اى فعل الجملة السمط منه وجعل
تكيره عشاقة على التهويل والتعظيم اقتضى الحق المقام من تحمل على النوعية اى على ايصاد
نوع من لا غطيه خبرة بانه بحارة الناس وهو غط النعاس من ابات الله تعالى على ما ذكره في
الكشاف قوله في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص جعل اللام في القصاص لتعريف

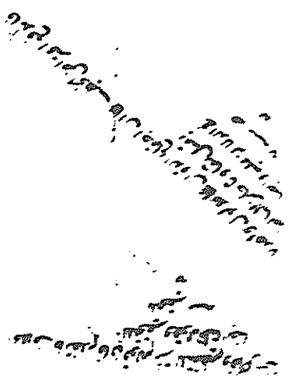

الجنس لانه المناسب للمقام دون العهد وحكم المنطق بجنس القصاص جنس من الحكم
فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو شرعية جنس القصاص حيوة عظيمة هي حيوة الجماعة
الذين خلصوا عن القتل بتشريع القصاص او نوع من الحيوة واللام في لكم متعلق
بالارتداع وزيادة لفظ مكان تفخيم للعلم اى لكم مكانة ومنزلة وقوله اولي ما نرى بيان
لكيفية حصول الحيوة بالارتداع المتفرع على العلم بالاقتصاص وكلا قول من مفعولي
نرى متروك لعدم القصد الى معين وتابعها الجملة الشرطية وجواب اذا كيف يتسلم
وفاعل اورثه ضمير القصاص او يذكر قوله فيتسبب عطف على يتسلم وفاعله
ضمير الارتداع قوله ولمعنى طلب التعظيم قدم الجار على عامله اى فاللائق تنبيها على اقتضاء
المقال بالتعظيم كانت بتقديم الجار في المثال الذي يليه على اقتضاء خلاف التعظيم
وتهويل الشيء جعله مهولا وقوله وعطفه على التعظيم بجري مجرى التفسير ودون في موقع
الحال اى فال ذلك متجاوزا ان يقول وتاشكل ان المتبادر من قوله وخلافه ذكر
هو التحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى جعل التنكير في رضوان من الله للتحقير
بل هو للتقليل الذي يقابله التنكير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من رضوان و
كذا ما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال اولا
والخلاف ذلك وفسر بمجرد التقليل كما عرفت وقال ثانيا واما الخلاف اى لخلاف التهويل
وفسره به ايضا حيث قال تقبيل من عذاب الدنيا اى قدر يسير منه وهو في
كل حاصل بتفيه النوع من التراب وتجعله في اصول النسخة وبالتاويل الذي ذكرناه
يندفع ما قيل من انه لم يفرق بين التعظيم والتنكير وبين التقليل والتحقير مع ظهور
الفرق لان التعظيم والتحقير بحسب المنزلة والرتبة والتنكير والتقليل بحسب العدد
والكمية وقوله قصدا الى افادة حال عاملها فاء فقوله المعنى رسل جعل وقعت خبرا
للمبتدا الذي هو وقوله وان يكذبوك والآ زوف اى معناه وفي بعض النسخ

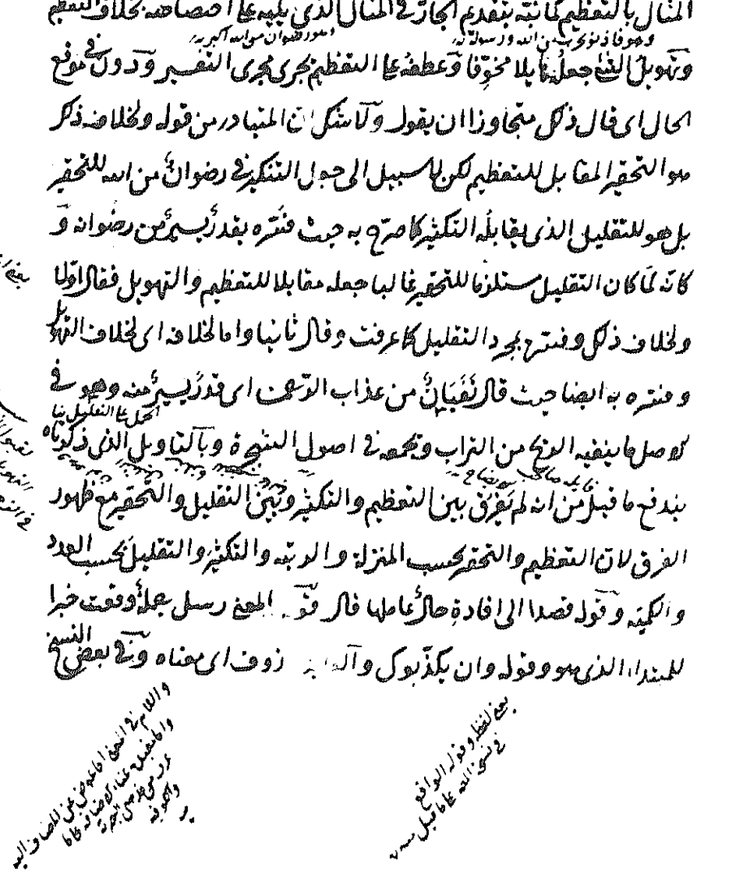

تاكيد ذكل التخصيص وآن اريد به المعهود كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده
ولا استبعاد في جريان التخصيص قليلا او نعتيا في المعهود فقد مر جوابان الفصل
يفرق بين النفي والخبر ويفيد تاكيد ثبوته للمخبر عنه وقصره فيه ولتلخيص قولك الكريم
التقوى لا الاكرم الا التقوى فقصر المسند اليه فيه عما المسند مستفاد من اللام عاطريقه
فولك المنطلق زيد وضمير الفصل فيه مغنيا عن معنى التقوى افاد تاكيد ثبوت المسند
للمسند اليه فانبوهم من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد
تخصيصه بوقلبس بنفي والتخصيص في مثله البافيه مستفاد من الفصل اذا
لم يجعل تقديم المبتدا، عما الخبر مفيدا لحصر فيه وكان كقولي ان يقتل بما يكون رضا
في الفصل نحو قولك كان زيد هو القايم بالنعت فان كلا منهما في امثلة المذكورة يفيد
ان يكون مبتدا، خبرا بعد فالك واما كالة التي تقتضي تنكير اي تنكير المسند اليه
فهي اذا كان المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فردا مما يدل عليه لفظ
اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية بقيد وحدة شخصية او نوعية
فاطلاقه عليها ظاهر وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كان كذلك افراد الشخص او النوع
مستفادا من القرايين وقوله شخصا او نوعا نصب على المصدر اي للافراد افراد شخص
او نوع او على التمييز اي كافراده من حيث الشخصية او النوعية قوله اي من نوع من
المآ، كل تنكير المآ، على النوعية فكان تنكير الدابة ايضا كذلك فقوله لكل الدابة اراد به
نوعا منها وان كان المتبادر منه الشخص قوله من مآ، مخصوص اي من نوع مخصوص
من المآ، وهي النطفة فالتنكير نوعية المآ، من وجهين احدهما اضافة الى النوع من الدابة و
الخير اعتبار كونه نطفة فانها نوع من المآ، يمتاز عن سايرانواعه ولم تتعرض لجعل التنكير
في مآ، ودابة للافراد شخصا اذ لا بلايم قوله فمنهم من يمشي على بطنه لانه فانه تفصيل للانواع
لا للاشخاص ولا حاجة الى ان يجعل مآ، ودابة مسندا اليه بالتنافيل لان المقام

في طلق المجئ نعم يلزم عقلا تعدد افراد المجئ لامتناع قيام عرض واحد بمحلين وآنفا بتفصيل
المسند له لانتفاء التعقيب وهو ان ملابسة المجئ لكل بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها
تفصيله وتعدده وآما تفصيل المسند اليه فهو ان كان لا رعاية الفاء الا ان ليس مقصودا
بل المقصود كما صرح ببيان التعقيب كان فوكل جاءني زيد فعمرو خطاب لمن عرف مجيئهما ولم
يعرف التعقيب فيهما وآعتبر كما حققنا ايضا احترازا عن مثل فوكل جاءني زيد فجاءني
عمرو وثم مثل الفاء الا انها تدل على المهلة وحينئذ تشارك الفاء في الترتيب وافادة تفصيل
المسند لكن لابد فيها من التدريج بان يكون المسند اليه اذا اعيد آ ينطلق بها المسند شيئا فشيئا
حتى يبلغ جزءه الاخير اي كما على او لا دون المذكور بعد حتى والترتيب عاما ما الوجه معتبر بحسب
الذهن دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند بعد حتى في الخارج قبل حصوله لما
قبلها او في اثنائه كقولك مات كل اب لي حتى آدم ومات الناس حتى الانبياء وآستشهد
التدريج بالبيت لظهوره فيه فان التابع لا ينقلب متبوعا المتبوع الا بتدريج وللانتظار
يلزم التدريج لحتى وان كانت لعطف الجمل فان صار جملة عطف بحتى عارضي والمعنى
رعاني الحال في الشرار ورقاني الى ان صار متبوعي تابعي وبعدي ولو عشت حتى فاك احدث
بعدي دقائق شتى لبس بحدثها بعدي قوله او كان المراد زد التسامح جوز استعمال الا في
قصر القلب وكإفراد وفي دلايل لا يجاز انها تستعمل للقلب فقط وآورد لكن في قصر
القلب اذ لم يوجد استعمالها في الافراد الا ان كونها للاستدراك اعم في دفع الوهم
الفاسد الذي نشأ من الكلام السابق بقضي ان يكون فوكل ما جاءني زيد لكن عمرو
خطابا لمن اعتقد انتفاء المجئ عنهما بعد تفكيك المجئ عن زيد فقوله او كان المراد صرف حكمه كذلك
لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يشمل الضعيف الذي هو التوهم الفاسد
بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم المسكوت تحت
بحمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال احكم عما شئت ولا اعترض للاول ومن قال
ان الحكم على الاول كان خطأ اراد ان تعرضه لاثبات المسند للاول كان كذلك لان ثبوت

المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم انتفاء فائدة عند فانه عالم بفعل احدهما او آذا كان
ما قبل بل منتفيا في عند المبرد تدل على صرف ذلك النفي عن الاول وجعله في حكم المسكوت
كما في اثبات بعد وعند الجمهور تدل على ثبوت المسند للثاني وكون الاول في حكم المسكوت
فالصرف للحكم على مذهبهم فكانه اضاف مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان النفي في المعنى
منحصر كالاثبات في التابع وعلى هذا المذهب يكون بل مثل لا تضرب زيدا بل عمرا يستعمل بالفاء
في صاحبيه وآما اذا افاد ان كون الاول في حكم المسكوت فلا يقيد قصرا اذ لا يتعين حكمين
انتفاء وفي قوله او كان المراد النفي فبناء على شكل المتكلم في المسند اليه هل هو الاول او
الثاني او تشكيكه للسامع في ذلك فان التشكيك قد يكون مقصودا لغرض يتعلق به قوله
لانه ان كلا من المثالين اعني الوهم والشك والتشكيك واما ان يعرف الخطاب
على قول الجمهور على ان اي حرف تقرير لما بعد عطف بيان لما قبله ويتعين ان اية اللفظ
يقترن به الضمير المرفوع المنفصل بلا تأكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار و
ان سائر الحروف العاطفة يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فان العطف التفسيري
بالواو والفاء قليل وكأنه نظرا الى ان التغاير بينهما في الاعراب بتوسيط حرف قوله وفي
العطف اي لبس مباحث العطف مقصورة على ما ذكرناه بل سيجئ في باب الفصل
والوصل دقائق جمة مخصوصة في العطف بالواو وقال الملا لاستيناف ما بعده تابع
بوساطة اخذ ما موصولة وبجر اخرى باخذ ما بل وقد تنصب بوجه بعيد بان
يجعل ما نكرة غير موصوفة وينصب ما بعده بتقدير اعني او اعلم ان كان منكرا
والكاف واما الحال الخ بقتضى الفصل اي بتعقيب المسند اليه المعرف بما بعد فصلا
قوله تخصيصه اي تخصيص الفصل او المتكلم المسند بالمسند اليه اعني جعله خاصا بالمسند
اليه لا يتجاوز الى غيره واشترط في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او
افعل من كذا معرفا عن صيغته او غير معرفا وفعلا مضارعا فاورد امثلتها وقدم
لانه كالاصل فان اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا من اللام وافاد الفصل

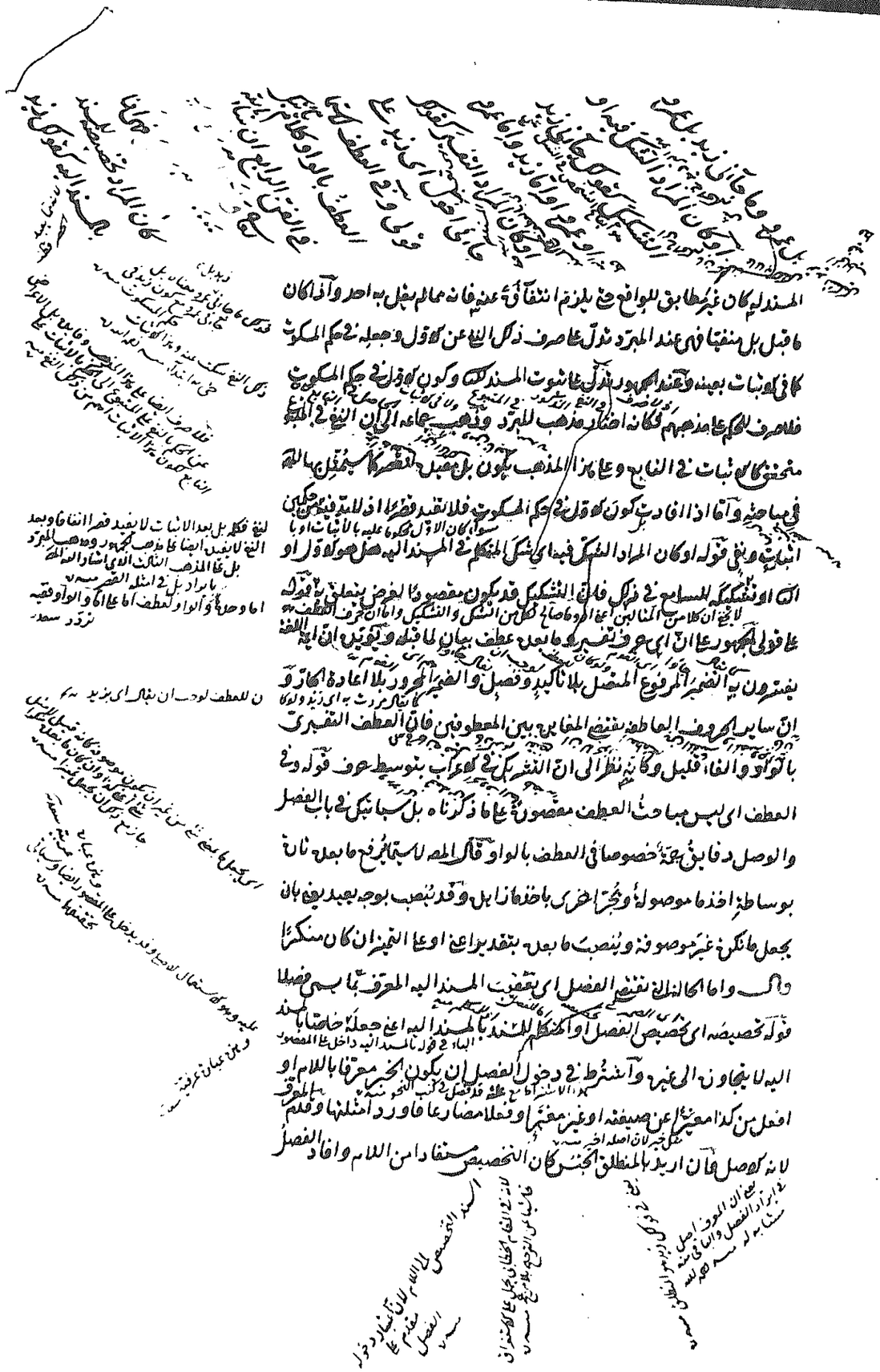

موضوع للماهية فكان القصد منه الى الجنس تقريرا له بما معناه كما صنا وتجريدا له عما عرض له في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير واذا كان القصد من دابة وطابر الى الجنس فلا اشكال في الاخبار عنها بقوله الآثم امثالكم كانه قيل وعامن جنس من هذين الجنسين الآثم ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا يتصور كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم وقد علم الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم ولا حاجة كانه قيل وعامن دابة فظ في جميع الارضين السبع وعامن طابر فظ في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الآثم امثالكم محفوظة احوالها غير مهملة امرها وتوجيهه ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن جاز ان يراد بها دواب ارض واحد وطيور جو واحد فيكون الاستغراق عرفيا فلما ذكر وصفان شملها وكل الى دواب اي ارض كانت وطيور اي جو كان على السواء. اقصح ان الاستغراق حقيقي بقرينة دابة جنس للارضين وطير جمع للآفاق فظهر ان الوصفين يفيدان زيادة التعميم ولا يكون بردا على ان النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امثالكم وكذا لا يصح ذلك الاخبار ان اريد بتلك النكرة النوع لان كل نوع امة لا امم وجوابه ان النكرة ههنا محمولة على الجمع من حيث هو بقرينة الخبر والى السؤال والجواب اشار حيث قال فان قلت كيف قال الآثم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وعامن دابة ولا طائر يفيد الا عام مع الاستغراق ومنبئا عن ان يقال وعامن دواب ولا طائر حمل قوله الآثم على المعنى واذا تحققت ما قررناه انكشف لك ان كلا من الشيخين ليسا متحدين

واما الحال التي تقتضي البدل عنه اي كالبدل عن المسند اليه لبناسب ما تقدم من البيان والتاكيد والوصف فان المراد بها معانيها المصدرية واما قال اي نية تكرير الحكم ولم يقل اذا كان المراد تكرير الحكم لان المتبادر من هذين العبارة تكرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو مكرر نية وقصدا قوله وذكر المسند اليه معطوف على نية وقد جعل المبدل منه كان مسندا اليه نظرا الى القواعد التي نوطئه للمسند اليه الذكر

حيث قال وذكر المسند اليه الخ نوطئه تذكيره مسه الخ

جنس يحملون العامل في حال اذا كل زيد ماشيا على الحال والا فالمسند اليه عند المحققين البدل مطلق

هو المبدل منه نظرا الى الحقيقة قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه اي يقرر المسند اليه اي يحققه ويفيده وانه ذكر المذكور وذكر ما في التعقيب والتكرير من التثبيت والتقرير

التاكيد وربما كان القصد مجرد التقرير وقال صنا لزيادة التقرير نبها على ان المقصود لا حياء في البدل كونه منسوبا اليه فيكون التقرير فيه امرا زايدا بخلاف التاكيد فان التقرير فيه مقصود اصالة اذا عرفت هذا فقول في البدل امران لا يدل على ان كل بدل كذلك بل ذلك لكون البدل في حكم تكرير العامل بناء على ان المقصود بالنسبة فيتكرر العامل ولا يتاتى ذلك في التاكيد وايضا ورود البدل من غير تكرير العامل مما كثر والتاكيد بخلافه ايضاح وذكر لان كون المسند اليه مذكورا بعد تمام النسبة يقتضي ذكر المبدل منه فتوجد تقوية وايضاحه فظاهر كون المذكور امرين ظاهرا في بدل الكل وبدل البعض ايضا واما في بدل الاشتمال فلان قولك سلب زيد بعض سلب عمرو بعض ثوبه ومن ثم يقال في بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فانه ايضاح اقوى من بدل الكل وان كان اضعف منه في التقرير وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول فيفيد ايضاحا من حيث انه ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح وايضا في البدابة لان الكل يحتمل عطف البيان غالبا وظهور النسبة فيها لان بدل الكل عين المبدل منه فحصل احدهما نسبة فكم قوله في كل من انواع الثلثة متعلق بقوله كل امر بالتامل لينضح ان الرابع اعني بدل الغلط انما يكون في كلام يصدر لا عن روية وفطانة فهو بمعزل عن تراكيب البلغاء ومن حذر وحذرهم قال واما الحال التي تقتضي العطف اي على المسند اليه وحقه ان يعاد عامل ذي الحال معه لاختصاص ما لاستقلال والكلام في الخبر فالواو اذا عطف بها المسند اليه كان المقصود تفصيله اي ذكره مفصلا مع ربطه بالاختصار فلو قيل مثلا جاءني رجلان فاذا التفصيل وكونه فيلا جاءني زيد وجاءني عمرو فطن من عطف الجمل وخلت عن الاختصار وكتب في الواو تفصيل المسند اذ لا يدل على ان الجملة احدهما قبل الاخرى او معه فلا يفهم منها تفصيل ونقده بل يفهم منها اشتراكهما

وانما كانت ايضا واقوى لاشتمالها على الاجمال التفصيل قطعا وليس ذلك واجبا في بدل الكل واما كونه اقوى منها في التقرير فلاشتماله على ذكر المنشا صريحا منها

الظهور في الايضاح والظهور في التقرير معه

من حيث ان الكل في بدل الكل ليس مذكورا صريحا بل ضمنا والتزاما

فاما تمام الكلام الذي يقتضي
تبيانه ... فقد يكون بزيادة ايضاح ... بتخصيص
المسند ... من كونه كذلك ... بتخصيصه
... فقد يجعل كلمة الاخذوا
... بين هذا القبيل ينفع الجبن
... اثنين والذي لا احد لان
الجبن ... مع جبن

ولكن حاظة فان المسند اليه اذا كان عاما اى ذا افراد جاز ان يقصد به بعضها جاز ان يبنى
السامع انك قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتوكيد بكل دفعا للتجوز اللغوي
كقولك جاءني الرجال كلهم وليس بندفع به توهم السهو او النسيان او التجوز العقلي واما نحو
عرف الرجلان كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه اذ المقام نفي فحو لوله
فلا يجوز ان تقصد به بعضه وقيل لدفع خلاف الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصادر
من احد المتضايفين مسندا اليهما فيكون مما لدفع التجوز العقلي دون اللغوي واما اذا اردت دفع
توهم ان الجاني رسولان منهما وجب ان تقول انفسهما لا كلاهما وكذا اذا اردت دفع
توهم ان احدهما جاء ولم يتعرض لما ذكر الجبي بطريق عموم المجاز وجب ان تقول جاءني جاءني
لان توهم التجوز اللغوي انما هو في المسند واذا اردت دفع توهم السهو او النسيان وجب
ان تقول الرجلان الرجلان هو له ومنه كل رجل اي ومما يدفع به ظن خلاف الشمول وان
لم يكن تاكيدا اصطلاحيا وذلك لانه في معنى قولك الرجال كلهم عارفون فهذا لا عبار فيه
دفع توهم خلاف الشمول وقد يقال الخبر اذا كان نسبته الى افراد الجنس عاما سواء فهم من
النكرة العموم كما في قولك تمرة خير من جرادة فرجل وانسان في المثالين للشمول ولفظ كل
يدفع توهم خلافه واذا ذكت النكرة كان لفظ كل في المثالين لافادة الشمول ابتداء
لا لدفع خلافه فال واما الحال التي تقتضي بيانه اي بتعقيب المسند اليه المعرف باللام
الذي يسمى عطف بيان لافادته بيان متبوعه وتفسيره واما قال زيادة ايضاحه لان
المعرفة لا تزيد وضوحا على قوله بما يختصه من كل اسم يتناول العلم وغيره فان البيان الحاح عطف
بيان للكعبة على سبيل المدح ولا يجب ان يكون اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم
ان يكون مختصا به في المحاورة واقلها بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصور المقصود
اياه وقد صح في قسم النحو بكون عطف البيان اعرف لكنه ليس لازما من كونه موضحا

الجوار

وضع التقييد ... وكذا لفظ الآي ... يحمل
... الحلال مشتبه ... والوحي ... والوحي هو العدد ... مع
... القول والوحدة في ... فقط
... الجبن باثنين والواحد ... ناما هو لحصل في الغرض
... وعن هذا الباب من وجه
فوله ... وعامن دابة ... مع
... تعرض له بعض ... بطير بجناحيه ... مع
... لبيان ان القصد من
لفظ دابة ولفظ طائر
انما هو الى الجنس ولا
تقريرهما معي

لجواز ان يوضح متبوعه عند له جماع ولا يكون اوضح منه عند له نفراد فوله وفوله علمت كلمة
كما اذا سمعت نلثون نفسا كلهم وكيل واحد منهم بامر عشرين من غيرهم بامر خمس فلانسل انهما
مبتدا خبره من هذا القبيل اى قبيل الناتج الذي يراد به البيان والتقرير وان لم يكن
عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه فان اثنين وواحد من الصفات الموكدة
الا انه لم يقصد بهما مجرد التاكيد كما في امس الدابر ونفسه واحد بل قصد بيان ان الغرض
كله صلة من متبوعه هما هو ذلك المعنى الذي اكدبهما وليت في البيان كالصفة الكاشفة اذ فيها
بيان مفهوم المتبوع وفيهما بيان المقصد كله صلة من مفهومه ونوهم كونهما من عطف البيان
باطل لانه عرفه في النحو بما يذكر بعد الشيء من الذات علمه لاعا بعض احواله بيانا له لكونه
اعرف الابين الى اله اورد كله بانه كله عرى منها ولا مجال لتوهم كونهما من عطف
البيان لانه اشترط كونه اسما قوله وكذا لفظ الله بحتمل الجنسية والوحدة وذلك لان اسم
الجنس كانسان مثلا ان كان موضوعا لماهيه بقيد الوحدة اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة
داخلة في مفهومه الله كله بينية من مفهوم الآلهين وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كانت
الوحدة مستفادة من تنكيره الله وتنوينه ولو التزاما فوله والذي له الكلام مسوق هو العدد
في كقول وذلك لان سوق الكلام للنهي عن اتخاذ كله اثنين من جنس كله آلهة فصب النهي وكله
فيه هو العدد واما الجنس فمقيد لا نهي عنه متم اياه قوله والوحدة في الكل وذلك لان المقصود اثبات
الوحدانية في كله لوهيه لا اثبات كله لوهيه فانها سيأتي قوله فتقرير هما بهذين الوصفين
المذكورين بيان لما هو الغرض كله صلة منهما فقوله ومن هذا الباب من وجه اى من البيان
والتقرير وتصله من كله بيانا وولى لاختلافهما في ان الصفة في كله ولي اسم وفي الثانية فضل
اوظرف فكانت هي ابعد من عطف البيان فلذلك قال من وجه وايضا الصفة في كله ولي
لبيان ان الغرض كله صلة هو العدد والوحدة مع كون الجنس داخلا في المراد وفي الثانية
لبيان ان المراد هو الجنس دون الفردية ولذلك قال لبيان ان القصد من لفظ دابة
ومن لفظ طائر انما هو الى الجنس والى تقريرهما فكانه اشار بذكر التقرير الى ان ايهام الجنس

حفص اوضح من غيره عند له نفراد واذا قيل جاءني
الوحفص غيره موضحاله
فظاهر سه
بوجه

لا عن اخاره سس الآله سه

كانه قيل سه ... في وحدته وليس لفظ الآله
صفة توحيده والخلاف
في تعيين الوحدة في الكل سه
لان الضمير من السوق هو له بيده ... الله وفي الكل
لان الضمير من عدم العدد ... الله سه
لان الضمير من الكلام سه

فتدبر الفصد مطلقا
في الكشي سه لوله

الازمنة الماضية واللام في لابراده متعلقة بتجعل والضمير للذق والوردة بياض يضرب الى
السواد والسعار بالفتح اللهب الرقيق وسعير اللهب نرفيقه بالمآ قوله ونحو مثل زيد ضربه
اى ومثل ضربه نقول في مثله انه محمول وآما قدر ههنا يفعال وفي البيت مفعول للاستعار
بجواز الامرين قوله ونفسر عطف على تقول اى ولذلك نسمعنا نفسر وآلظاهر انه اراد بتقدير
القول في الآية وفي ان جعل العذاب المهين مهودا اخبارا جيا فقدر القول معرفا اى المقول
عنه وآن جعل مهودا هنيا فقدر منكرا اى مقولا عنه وعلى الوجهين يجوز ان يقدر مقولا
على انه حال فان الحال قد تجيء من المبتدا والخبر قبل ارادة تفسيرها لاستفهام على وجه بفيد صحة بلا تقدير القول
فان ما تؤول اليه ذكر هو ان المضاف من العذاب المهين الشديد الفظيع في الغاية مقولا من فرعون
في حق صفة فرعون فقوله على لفظ من لاستفهامي احتراز عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون
حالا اى كائنا من فرعون قوله بانه متعلق بنفسر والضمير في انه للعذاب اى لكونه في الشدة
والفظاعة وهل فرعونه بدل من قوله من فرعون وسن هو بدل من مفعول تعرفونه وقوله
في فرط متعلق بمعنى العلة المستفاد من هو كانه قيل اى شيء هو في فرط عتو والشكيمة
الحديدة المعترضة في فم الفرس وشل الشكيمة مثل في فرط الاباء عن الانقياد والتقرمط التجهم
وتجاوز الحد في الظلم ماخوذ من لفظ فرعون لاستفهام بذلك قوله ما ظنكم بدل من هل تعرفونه
والمعذب على صيغة اسم الفاعل وضمير به للعذاب وقوله ثم عرق عطف على قال اى عرق
حال فرعون في فرط عتو وشل شكيمة قوله وسبطلع بالبناء للمفعول ما اظهر بقوله والمانزى الى هنا
مغاير دقيقة لطيفة كانها لمرات كانت محتجبة في الكمام اشار الى ان من خدم كنا به مزاحق حقه
اطلع على نظايرها كثيرة ا ـــ واما الحالة التي تقتضي تاكيد اى بعقب المسند اليه المعرف
المعرف بالتابع المسوق تاكيدا واتراد بالظن التوهم ولا احتمال فان السامع ربما توهم
عدم الحكم على المسند اليه انك تجوزت فيه اى نسبت المسند الى غير ما هو له بناء على
طريق المجاز العقلي او سهوت فيه بان غفلت عما هو له فذكرت غيره مكانه او نسيته فوضعت

فصل اعتبار التقديم و

الناخر مع الفعل او

خلاف

كفعل على فاعل الرجلان

كلاهما او الرجال

عارف وكل انسان

حسبوان مس

غير موضعه وآلسهو ما يلتبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط
دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا
اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيد لفظيا اما باعادة لفظه بعينه نحو عرف زيد
زيد واما بذكر مرادفه في حكم اعادته مثل عرفت انا فيندفع به توهم التجوز والسهو والنسيان
او تاكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فيندفع به توهم التجوز دون السهو والنسيان
لاحتمال ان يتوهم وقوع زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله وربما كان اى
اى ربما كان القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي المذكور مجرد تقرير
اى لمعنى معناه في ذهن السامع فانك اذا قلت جاءني زيد وتوقفت ان معي زيدا ثم آخر
في ذهن السامع اكدته باعادته لتقرير فيه وآنما قال مجرد التقرير تنبيها على ان ما تقدم مشتمل على
التقرير ايضا الا انه قصد به شيء آخر من دفع التجوز وغيره فان التاكيد اللفظي ذكر الشيء
مرتين فيفيد تقرير فظها وتلفظ به وعينه في فرق التكرير فلا بد من التقرير وآورد لفظ
ربما اشعارا بانه قليل بالقياس الى ما تقدم قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان
القصد مجرد التقرير كما توهمه العباس في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
ما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل هو متعلق بما قبله وذكر مجرد التقرير
اعتراض بينهما كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان يقتضي تاكيد المسند
اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يفيد القصر
وان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان فيعلم
من ذلك ان تكرير المسند اليه نحو انا عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم انما يفيد تكرير
ما وجه التاكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتاكيد المسند اليه لا لتكرير مطلقا قوله او
خلاف المشمول عطف على تجوزا اى ان لا يظن بك السامع في حكمك ارادة خلاف المشمول

ابو الحسين من ان الصفة تعلم بنفسها لا اصالة و تخصيصه انهم وجدوا النسب الخ يحصل الاسم
لملاحظة اطرافها و تعرف احوالها بحيث لا يكن الاخبار عنها من غير الجهة و لا العلم بها الا
لاستقلال صفتها صفات و اما ذوات فالصفة معلومة بتبعية حيث جعلت الذات
غيرها كالمرآة للصور التي تشاهد فيها و هذا المقدار من المعلومية لا يقتضي صحة الاخبار ابدا
للخبر عنه من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة في حد الذات و قوله اذا استعمل
منطلق يعني و ان يجذب فاعل يعني و جذب الضبي عبارة عن التقوية و الحفظ من الذل
قوله و ان يتحقق عطف على ان يجذب يريد ان الموصوف و المخبر عنه حقها ان يكونا ثابتين
في انفسهما لانه قد اثبت لهما ما هو ثابت في نفسه و ثبوت الشيء للآخر فرع ثبوت ذلك
الآخر في نفسه فاذا قلت لا حاجة في هذا الى استيضاح ما تقدم قلت نعم لكنه نظر الى
ان ما يتحقق ان ثبوت شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه يحقق بلا شبهة ان ثبوته لغيره
فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه لان هذا اولى الا ترى انهم جوزوا كون مبادي المحمولات
الخارجية معدومة فيه كالعمى و لم يجوزوا ذلك في موضوعاتها قوله ثم لعلك ان الطلب
هذا هو المطلب الثالث و هو ان الجملة الطلبية تمنع ان تحمل وصفا او خبرا و انما اورد لفظ
ثم لان اثبات هذا المقصد لا يتم بما ذكر هنا و حده بل مع ما تقدم من كون الوصف او
الخبر ثابتا عند المتكلم قوله كما سيأتي ذلك في قانون الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب
يستدعي مطلوبا بالامكان و يعلم منه ان الطلب سعي في تحصيل شيء و الا لما استدعى مطلوبا
كذلك و ذكر ايضا انه يستدعي فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب و يعلم منه
انه يمنع تحصيل الحاصل و الا لما استدعى ان يكون مطلوبه غير حاصل وقت الطلب و لو
تركك الحالة و اعتمد على ما يهديك البديهة بان الطلب سعي في التحصيل و ان تحصيل الحاصل
محال لكان اولى قوله منك بدل من مطلوبك اي تعلم ان مثل مطلوبك في نحو هل رايت و فاز
عندك لجواز ان يكون المطلوب ثابتا في نفسه و لا يعلمه الطالب فيطلبه و اذا لم يكن ثابتا

عندك لم يكن ان تجعله وصفا او خبرا و لقائل ان يقول مدلول الكلام الطلبي هو الثاني
في نفسه لا المطلوب الذي هو لبس حاصلا معه فالصواب ان يقال الوصف يجب ان
يكون معلوما للمخاطب لانتساب الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري عليه الموصوف و الطلب
لا يعلمه المخاطب الا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه و كذا سائر كلامه نشاء ان فلا
يقع شيء منها وصفا الا ثانيا و اما الخبر فلا يجري فيه ذلك و النفس بان الخبر يحمل الصدق
و الكذب و لا نشاء بالجملة ما غلط نشاء من استراك لفظ الخبر بين خبر المبتدا و ما يقابل
لا نشاء و استدلال المحقق على ما ذكر بان الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه و مدلول الكلام
الطلبي ليس كذلك فيه نظر لان كل بطلان مقيد منتزع فرعم بعضهم انه يجوز وقوع لا نشاء خبرا
بلا تاويل و المشهور هو الثاني و ذلك لان خبر المبتدا يجب ان يلاحظ من حيث انه
حال من احوال المبتدا و ينسب اليه سواء وقعت النسبة بينهما او استفهم عنها و لا شك
ان تواضرب في قولك زيد اضربه ليس من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب
زيدا و اما اذا اقول يقول في صحة اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا
من حيث انه حال لزيد و قيد مبالغة يعبر عنها قولك اضرب زيدا الان متى امرت بضربه
و اشرت الى انه مستحق لذلك و قس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لامر جابكم و اما مثل ابن زيد
و ابي الفتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا
المذكور و الخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله و لذلك اي و لامتناع وقوع الطلب وصفا او خبرا
و قوله اسمعنا نقول كقولك سمعت قوله و قد ينوهم انه ثاني مفعولي سمع و المذق اللبن الممزوج
بالماء و قوله اي تحمل بتقدير بقوله مقول عند اي لا بد ان يراد القول مقولا عند تحقيقا
بل تقديرا على معنى ان المذق تحمل رائيه على ان يخاطب مشاهد المذق اي من يحضره بذكر
القول و حاصله جاء و المذق لونه لون الذئب الا انه عدل عنه للمبالغة كانه قيل هو بحيث
من رآه قال لصاحبه هل رايت الذئب قط الذي لونه كلون لونه و لقط قط لاستيعاب

ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة
له وذلك لان المقصود بالوصف تمييز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف
فلابد ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب لاستحالة ان يميز شيئا عن شيء
لا يعرف ثبوته له بخلاف الخبر اذ حقه ان لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب
ولهذا قيل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات نعم
يشترك ان في ان حقها ان يكون معلوم التحقق للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم فان
قد يقصد بالوصف المدح او غيره دون التمييز فلا يثبت المدعى كليا فلت الاصل في
الوصف التمييز لكن ربما يقصد به معنى آخر مع كون التمييز حاصلا ايضا كما ينبغي اشارته الى
ذلك آنفا وانا قال يمكنك ان تتوصل لان العلم بالمفردات غير كاف في حصول المطلب
بل لابد من التامل والنظر فعوله لما مر لا متعلق بيمكنك والضمير في به للمذكور المطلب
الثاني ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه للموصوف فرع
تحققه في نفسه فان قيل لا يلزم من كونه معلوم التحقق للموصوف عند السامع و
المتكلم ان يكون متحققا له حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون اعتقادهما غير
مطابق للواقع فلما الكلام على تقدير مطابقته ذلك لاعتقادهما قلنا قولك يلزم من تحقق
الموصوف تحققه في نفسه واما لاعتقادك بتحققه له فيستلزم لاعتقادك بتحققه في نفسه
لا تحققه في نفسه واما قال ثابتا منحققا تنبيها على ان الثبوت والتحقق بمعنى
واحد وذلك لان المعتزلة اعم من الوجود فلا يرد عليهم النقض بالاوصاف
الاضافية ونحوه عبارته الخ لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعمى لجواز
ان يقولوا انها ثابتة في انفسها وان لم تكن موجودة ولما كان هذا الحكم متناولا للخبر
ايضا قال وان حق كل ما نقصد اي لا يشتبه عليك ان حق كل ما نقصد ثبوته
للغير سواء كان بطريق العلم والاخبار كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما

في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا لما علمت من ان محض الشيء للشيء فرع على تحققه
في نفسه وزاد ههنا ثبوته عند المتكلم حيث قال وعندك لان قصد ثبوت الشيء للغير
وحكم به يستلزم علمك بثبوته له وهو مستلزم لعلمك بثبوته في نفسه فتلخص من
ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا لغيره وجب ان يكون ثابتا في نفسه وانه اذا قصد
اثباته لذلك الغير فان كان بطريق الوصفية وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته
في نفسه معلومين للمخاطب والمتكلم وان كان بطريق الخبرية وجب كونهما معلومين للمتكلم
وحدهما ثم ان في قوله كل ما تقصد ثبوته للغير كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا فو
معنى قوله حقه كذا هو ان يكون متصفا بكذا وجوبا فالقضية المثبتة ههنا قولنا كل ما
يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة فينعكس عكس النقيض
على طريقة المتقدمين الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا كذلك اي في نفسه وعندك لا يمكنك بل
يمتنع منك جعله وصفا وكذا جعله خبرا ايضا وقوله او متحققا اشارة الى انه لا فرق
بين العبارتين وههنا بحث وهو ان المستحيل ممتنع اتفاقا لا تحقق ولا ثبوت له اصلا
وانما ان اريد بالوصف ما يعد لذكر الموصوف ويصح حمله عليه بالمواطاة كالقديم
وقد يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل الذي لم تحقق امتناع
الحكم عليه ولا يمكن ان يقال تلك الصفات والاحكام ثابتة في انفسها بحسب الخارج
واما الثبوت الذهني فهم لا يقولون به قوله وعسى اذا السنوضح هذا اشارة
الى مسئلة كلامية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى الذات والصفة وعرفوا الذات
بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم والا لشاركت الذات في المعلومية
وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فيدخل في حد الذات فرد عليهم بان ما يتناوله من كون
الموصوف المحقق معلوم التحقق لغيره وفي نفسه يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلومة
ايضا فان قولك عالم مثلا معناه شيء له العلم فالشيء هو الذات ومعنى له العلم هو الصفة
عندهم فاذا حصل عالم فقد حصل ما يتبادر في مفهومه معلوما ايضا فالصواب ما ذكر

عن العبادة الظاهرة اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب المنكرات عن آخرها
الى قوله الذي يؤمن ويصلي ويزكي فوايد الاولى ان للحسنات كلها اساسا ومنصبا اي
اصلا تثبت هي فيه لا يستغنى عنه شيء منها اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان الثانية
انقسام الحسنات الى قلبية وقالبية ومالية الثالثة الانقصار من
القلبية على الايمان ومن لاحق بين على الصلوة والزكوة تنبيها على انها اصول وما
عداها منطوية تحتها الرابعة الاشارة بترتيب ذكرها على تفاضلها الخامسة الايما الى
ان واحدة من العبادات البدنية اعني الصلوة تستتبع ترك السيئات وفي قوله باقي
العبادات دلالة على ان الصلوة والزكوة وان كانتا اصليتين مستتبعتين لما عداهما
لكنهما ليستا شرطين لصحته فان الايمان قد يستغنى عنهما بعد الولادة بخلاف الاساس
قوله وذكرت الناس عطف على ذكرت اساس الحسنات قوله ونظيره اي ونظير قولك
المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي فصله عما تقدمه لان الموصوف هنا ليس مسندا اليه
واما فان في تنزيل الوصف منزلة الكاشف اي في الكشف لا في كونه كاشفا على العطف
وجه ولم يقل في كون الوصف كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان
وصف المتقي منزل منزلة الحد والوصف في قول اوس ايضا منزل منزلته قوله للمحمي
عليه اي للموصوف وعليه فاعل للمحمي او فيه ضمير للموصوف تركيب اليه وكذا يحتمل بالرفع
على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر
التقى جمعا او بالنصب على المدح وخبر ان قوله بعد عدة ابيات اودى فلا ينفع الاشاحة
من امر لمن قد يحاول البدعا ووصف الالمعي وهو الذكي المتوقد بما ينكشف به معناه
الذي يظن بك الظن كان قد راى المظنون او سمعه اودى اي هلك و
الاشاحة الحذر والبدعة امر غريب اي لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من امر كائن
لا محالة قوله حكى عن الاصمعي استيناف يدل على كون الوصف كاشفا للالمعي قوله

وغاية ما في هذا انه يناسب قول اوس فصله عنه لكون الموصوف فيه كرفعه
لاحتمال ان يكون مجزوما ومنصوبا صفة للالمعي بل حالا مثله وعلى التقديرين يكون
بمنزلة الكاشف للالمعي قوله عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب اي حكى عنه
هذا الكلام اعني قال الخ قوله او مدحا عطف على قوله مبينا اي كان الوصف مدحا
للمسند اليه قوله او كما اذا قلت الاولى ان يقال او كما قلت لانه عطف على قولك
وسيرد عليك كلام في اذا هنا والمراد بالمتقي هنا المعنى الشرعي ايضا الا انك تبني
الكلام على انه معلوم للسامع وذكرت ما هو مدح له وخصصتها بالذكر اظهارا
لفضلها على غيرها لا لاستتباعها لما عداها كما في صورة الكشف بل هي المرادة وحدها قوله
زيادة تخصيص وذلك لان الموصوف معرفة ففيه تخصيص قطعا فيفيد الوصف زيادة
تخصيص اي توضيحا بازالة الابهام وفي قوله مفيدا اشعار بان الكشف او المدح ايضا
الى ان التخصيص اي التمييز يوجد في الوصف الكاشف او المادح ايضا لكن المقصود
هناك احدهما لا مجرد التخصيص كما في الصفة المخصصة ولم يذكر الذم اختصارا قوله
وانت تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي اراد بالمعاصي المنهيات التي تعلق النهي بها صريحا
وترك الواجب منهي عنه ضمنا فلا يدخل في المعاصي بالمعنى المذكور فلا يرد ان الجنب
عن المعاصي كلها يكون آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مخصصا واعلم
ان صاحب الكشاف ذكر في هدى للمتقين من الوجوه الثلاثة ونقلها المص الى
المثال المذكور ليكون من باب المسند اليه قوله وكان ما تعلق عطف على كان الوصف
مبينا اي الحالة المقتضية لوصف المعرف هي اذا كان الوصف مبينا او ما عطف اليه
وكان ما تعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح والذم والتخصيص والتاكيد
مطلوبا وهو ولا نفي مقصوده لا شيء هنا اثبات مطالب ثلثة بقي كلام
منها بتقديم العلة على الحكم ليتقبله الذهن حال وروده عليه بلا توقف لا ولا ثم

جميع افراده قطعا فلا يجتمعان اصلا فوله فخص فرعون الرسول بنته بارداده عا
ان التعريف باللام لاتخص المسند اليه وكثيرا ما يورد له مثلة من غير الباب الذى هو فيه
تنبيها على عدم الاختصاص فيقال نحو امثلة الجار والمجرور فى غير هذا الباب ايضا فلا
حاجة الى ما قيل انما يرد على الباب قوله وتقريره ما ذكرنا من افادة اللام للاستغراق
او العهد بذكره فى الفن الثالث ذكر صاحبك ان القول بافادة اللام لتعريف الجنس
والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية افادتها اياهما بان اللام موضوعة للعهد فكان كل ولى
به ان يذكر هنا تعريف الجنس افاد ما افاد واما الحالة المقتضية التعريف بالاضافة
اى تعريف المسند اليه بالاضافة فوله الى احضار اى الى عينه متعلق بطريق لتضمنه معنى
موصل واصلا مصدر سموكد لانتفاء الطريق او حال من طريق اى انتفى طريق سواه بالكلية
كلية او انتفى ملتبسا بالكلية فوله ان لم يكن عندك منه اى من الغلام شئ من طرق التعريف
سواه اى سوى انه غلام زيد ولم يكن عندك سواه وفيه بحث لان الاضافة
نحو ان تكون معلومة للمخاطب ولا شك انها تحصل ان نفع صلة بادنى تعرف لا يشتبه
عادى بمسكه فيقال الذى هو غلام زيد فيرجع الى ان لاضافة احضر فوله اوطريق سواها
احضر اى لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة احضر من الاضافة فيفهم منه عرفا ان الاضافة
احضر الطرق الحاصلة عنده فى احضار بعينه ولكن ان نجعل سواها استثناء من طريق
احضر فبدل على ان الاضافة احضر الطرق فقوله سواى اى سوى ومحبوبتى احضر من
الذى أبتواه والبابين جمع بان بمعنى بائن حذف احدى البائين وعوض عنها الالف
المنوسطة مصعدا اى مبعدا من اصعد فى الارض اذا بعد فيها جنيب اى بجنوب مستنقع
يقال لكل نابع منفاض جنيب بيدان جنيب راجل نحو اليمن وجميع مقيض بمكة فاختار
الاختصار لعدم الاحتياج الى بسط الكلام فوله اولان عطف على ما تقدم بحسب
المعنى اى بتعريف المسند اليه بالاضافة اما لانتفاء طريق سواها او لاختصار

ت نعت ثم قامت فودعت . فلما تولت كادت الروح تزهق ،

اولان فى اضافته حصول مطلوب آخر سوى الاختصار وقد يقال هو عطف على ما لم
يكن عطف ظرف على ظرف اى الحالة المقتضية للاضافة حالة فى لم يكن طريق اوحاصلة
لان فى اضافته وقيد ان اللام ظاهرة فى الحاصل فلا يلايم العطف على الزمان فوله
مثل ان تقع بالنصب على انه بدل من حصول او حال من مطلوب آخر وبالجر على انه
صفة له فوله او لاولى عطف على المتقدر وتركه فاعل له فيلزم اعمال اسم التفضيل فى الفاعل
الظاهر بدون الشرائط المعتبرة فى مسئلة الكحل فيكون شاذا وجاز ان يكون لاولى
تركه جملة اسمية معطوفة على صلة اللام فى المنفذ . نظرا الى المعنى كانه قال عن التفصيل
الذى يغذر او كه ولى تركه فيلزم جعل كه سد صلة اللام على وجه التبعية فوله لهم من
الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة وآداب التفصيل الى ملال السامع واستمال اسماع
على نقل وكراهة سمع او صلاحية نظير وكاستجلاب التصريح بنبذ الفعل القبيح الى
صريح اسمائهم واقتضاء التفصيل تقديم بعض على بعض فيورث عداوة او اذى خاطر
فوله بنو مطر هذا من قبيل المتغذر عادة لان المراد القبيلة وبوم التقاء معمول لمعنى
التشبيه المستفاد من كانهم والتقبيل كناية وجفان جمع جفنة منهوة ولا سد اذا كان
ذا سبيل اى ولد كان اشد مقاتلة وادفع وقوله اولاد جفنة مما ترك تفصيله للاولوية
اذ المراد اشخاص معدودون والحق انهم لم يتفرقوا بموت ابيهم عن مقر عزتهم ولانهم لا
ينتجعون كسائر كلاعراب ترك تفصيلهم احترازا عن تقديم بعضهم على بعض وعن
التصريح باسامى كرائم الداخلة فيهم وعارية اسم جفنة فوله فومى لم يصرح باسماء
قتلة اخيه من كل قارب ولم يفصلها لانه يورث تاكيد العداوة وآمنهم مرهم امنة اسم
امراة كانت تلوذ بها ما ترك كل منتقام عند فيها لانها بانها كل منتقام منهم يعود بالمضرة اليه
لان عزة الرجل بعشيرته فوله فبايلنا سبع ترك فيه التفضيل لان مقصوده التفضيل
باعتبار كثرة العدد المعلوم من السبع صريحا فيضيع التفضيل وايضا لاعتبار سبع

كثير المعاملة غير العرف اراد ان بين المعاملة جائز اذ يجوز ايضا ان يجعل هذا المعرف
مبتدأ وذا حال كسابر المعارف قوله على اللئيم لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار
ملكة الحلم ولا الماهية من حيث هي بقرينة المورد ولا الاستغراق بل الجنس من حيث وجوده
في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد مررت على اللئيم من اللئام فعدل الى امر للاستمرار
وثنت بالحال انا مخصوصة بعطف الجملة قوله ولذا اي لكونه بمعنى لئيم يقدر بستين
وصفا لا حالا والمراد ان ذلك مصحح للعدول عن الحال الى الوصف لا انه مرجح للوصفية
على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا اي على اللئيم عادته المستمرة متسعا فعدل الى المعنى
وادل على وفاق من ان يجعل قيدا للمرور فكانه قال امر دايما على اللئيم مواظبا على سبي
فلا التفات اليه وافول لا يغيب اي لا يريد ان بل يريد غيري او لا يتمنى لا يشتغل به و
لا يتمام منه قوله ولا اي للعرف الذي توصل بعلامة المنكر غير نظير اي لا نظائر كثيرة والمراد
الامثلة او لقوله على اللئيم بستين نظيرا اي اشباها كثيرة في القرآن كقوله تعالى كمثل الحمار
يحمل اسفارا وقوله الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
فان الكشاف ان يجعل صفة الحمار ولا يستطيعون صفة المستضعفين او للرجال والنساء
والولدان وفيه ان غير المغضوب صفة الذين انعمت عليهم اذ لم يقصد بهم المعرفات
بل الذين فاتهم بعينه ومن هذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في ان المعاملة قولا او العموم و
الاستغراق عطف على نفس الحفيفة اي اوارد بالمسند اليه بل بتعريفه باللام عموم
الحفيفة لافرادها وبما كان العموم قد يطلق على التناول على سبيل البدل عطف عليه
الاستغراق تعينا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق مقابلا لتعريف الجنس بجريانا عاما
هو المشهور وسيحقق اندراجه مع العهد الذهني تحت التعريف الجنسي الآتي اشار هنا
الى ابتدائه لذهن نخبة لكونه اظهر فلم يجعله قسما على حدة وقرينة الاستغراق في ان
ورود الاستثناء في المثالين لا فيهما صحة ورودها فان قلت اللام في السارق

والسارق موصولة وعموم الحكم مستفاد من علية السرقة والسر فلان سلم
كون اللام موصولا فهذا الموصول في حكم المعرف باللام ولا شك ان صح استثناء
اي عدد نبرا بدل على عموم الانطباق قطع النظر عن العلية لا يقال اذا كان السارق
عاما وقد رفع في حيز النفي وجب ان يقصد به نفي العموم لعموم النفي عما استثنى من
ان النفي يتوجه الى قيد الكلام لا الى اصله لانا نقول ليس في كل كلام الا ويرى الى
عموم قوله تعالى لا يحب كل مختال فخور والشريفة انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام اولا
ثم دخول النفي عليه ثانيا كان النفي واردا على المقيد نافيا للقيد اعني عمومه وان عكس
كان القيد واردا على المنفي مفيدا للعموم بقيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين
على القرائن قوله او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله اريد
بالمسند اليه نفس الحقيقة وانما لم يقل او حصة معهودة ليكون عطفا على نفس
الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف العهد فيه مستقل من التعريف مقابل
لتعريف الجنس ليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسي قوله كما اذا قال لكل قابل
فيه تنبيه على ان الحصة المعهودة من الحقيقة قد يكون فردا وقد يكون اكثر وعلى ان
معهودية الشيء قد يكون باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص آخر وقوله فجمع السحرة اشارة
الى جمع المذكور بين اي كل سحار عليم ولا شك ان هذا الجمع حصة معهودة من حقيقة
فلبس في السحرة استغراق افراد الحقيقة وليس اللام فيه اسما موصولا وان كان
صفة انما ذلك في الصفات التي يقصد بها الحدوث لا في الصفات التي صارت بمنزلة
ولئن سلم فنقدم انه في حكم المعرف باللام فان قلت اذا قلنا مثلا كل عدد اما زوج
او فرد فالاعداد غير خارجة عنهما كان العهد والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد فلم
اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى
تكون معهودة قلنا لان كل اجناسها على ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق

والسارق موصولة وعموم الحكم مستفاد من علية السرقة والسر فلان سلم
كون اللام موصولا فهذا الموصول في حكم المعرف باللام ولا شك ان صح استثناء
اي عدد نبرا بدل على عموم الانطباق قطع النظر عن العلية لا يقال اذا كان السارق
عاما وقد رفع في حيز النفي وجب ان يقصد به نفي العموم لعموم النفي عما استثنى من
ان النفي يتوجه الى قيد الكلام لا الى اصله لانا نقول ليس في كل كلام الا ويرى الى
عموم قوله تعالى لا يحب كل مختال فخور والشريفة انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام اولا
ثم دخول النفي عليه ثانيا كان النفي واردا على المقيد نافيا للقيد اعني عمومه وان عكس
كان القيد واردا على المنفي مفيدا للعموم بقيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين
على القرائن قوله او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله اريد
بالمسند اليه نفس الحقيقة وانما لم يقل او حصة معهودة ليكون عطفا على نفس
الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف العهد فيه مستقل من التعريف مقابل
لتعريف الجنس ليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسي قوله كما اذا قال لكل قابل
فيه تنبيه على ان الحصة المعهودة من الحقيقة قد يكون فردا وقد يكون اكثر وعلى ان
معهودية الشيء قد يكون باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص آخر وقوله فجمع السحرة اشارة
الى جمع المذكور بين اي كل سحار عليم ولا شك ان هذا الجمع حصة معهودة من حقيقة
فليس في السحرة استغراق افراد الحقيقة وليس اللام فيه اسما موصولا وان كان
صفة انما ذلك في الصفات التي يقصد بها الحدوث لا في الصفات التي صارت بمنزلة
ولئن سلم فنقدم انه في حكم المعرف باللام فان قلت اذا قلنا مثلا كل عدد اما زوج
او فرد فالاعداد غير خارجة عنهما كان العهد والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد فلم
اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى
تكون معهودة قلنا لان كل اجناسها على ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق

لاجل الصفات السابقة كقوله تعالى اولبك على هدى وقول الشاعر فذلك ان يهلك
فحي ثناؤك الآن ما زن المثالبن عدّ من اغراض الكلام لما مقتضى الظاهر ومن الالتفات
المغرفة فصد التعظيم بالغرب بناء على ان عظمة المخ ما يقتضي النوجه اليه والتقرب منه
كقوله تعالى ما خلفت هذا باطلا وان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وسيأتي في اغراض الكلام
لما مقتضى الظاهر نكت اخرى ربما يمكن ايجاد بعضها في الاغراض لما مقتضى الظاهر وقول
واما المحلى باللام فقد يفيد التعريف باللام التي تعرف المسند اليه باللام فهي مع ما ارد به المسند
اليه نفس الحقيقة اي مع الاشارة الى حضورها في ذهن السامع فان مع تعريف اللام
هو من كالاشارة كما سيتحقق وقوله قال عز من قائل استشهاد بطريق الاستئناف على
صدق قوله الماء بيدا الكل شيء مع انه مثال لتعريف الحقيقة باللام في غير باب المسند اليه وقوله
والماء مبدأ الشيء السبب المادي اي الشيء الذي يكون مادة للوجود الشيء كالنطفة للانسان
يأتي في الروايات استئناف اخر لدفع توهم ان تصيره لا يأتي مخالف لما ورد في الكتاب و
اشتهر من ان مبدأ الناس تراب ومبدأ الجن النار وقد روي من ان مبدأ الملائكة النور
فاشار الى وجه التوفيق ثم رجع الى ذكر كلامه والام في الرجل والمراة والدينار والدرهم
لتعريف الجنس والحقيقة وليس يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المراة ان لا يكون
امراة افضل من رجل لجواز ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل من
جنس المراة الحاصل في ضمن اي فرد منها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات
افراد منه وانما قوله كل الكل اعظم من الجزء فمراد الظاهر ان كل واحد من افراد الكل اعظم من
جزئه فاللام في الكل للاستغراق وفي الجزء عوض عن المضاف اليه وقد يجعل اللام في الكل
للجنس لكن بقصد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد منه لا بعينه كما سبأتي فهو اعظم من جزئه
ولا يصح ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء قوله ونعم الرجل عطف على تعريف الجنس
للمبالغة كانه بدعي ان جنس الرجل وحقيقته المجتمعة للحسن او المساوي المنسوبة الى هذا
الجنس هو كل الخصوص وقد يقال المراد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه فيصح

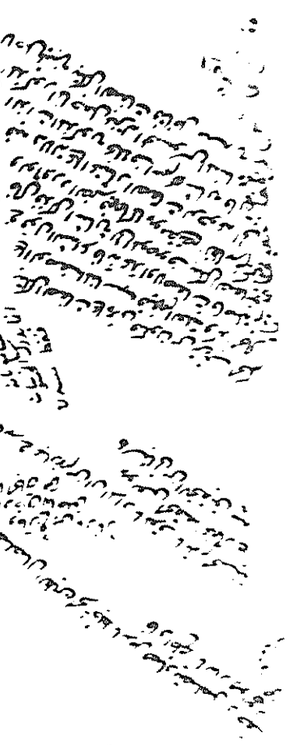

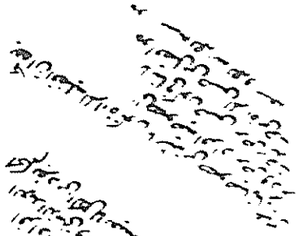

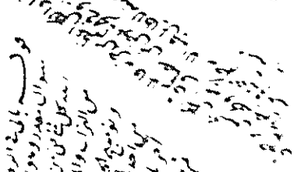

الى هو

الروايات انه جعل وما خلق الملا
من نار خلقها منه وآدم من تراب
والكل اعظم من الجزء ونعم الرجل
العفاف وحسبك بالمرء ان يكون
الى الناس من فوقهم سهلا وفوقا
الكتاب والحكم والنبوة ولقد
عنى من قابل او لنكل الذين هم
الساعة اذا تابك والنبوة ولقد
نبيك من ربع خلقها منه وآدم من تراب
منقبة منه وكفوك كل الرجل افضل
السنة والدينار يحبى من الدرهم
وليس الرجل ومن الحق ونعم الرجل
العفاف وحسبك بالمرء ان يكون
الى الناس من فوقهم سهلا وفوقا
الكتاب والحكم والنبوة ولقد
عنى من قابل او لنكل الذين هم
الساعة اذا تابك والنبوة ولقد

الى ما ذكروه من ان اللام فيه للعهد الذهني وسيأتي تمام الكلام في باب الخطاب ان
شاء الله تعالى قوله ومن تعريف الجنس قبل فصله لاحتمال الاستغراق في مثل قوله
لعمرك ما يدري البخيل ماله اول يدي بيان لوجه الشبه و
المعنى يبدي خليلي او يبدي كل من جنس الخليل لصاحبه قوله الناس ارض اي هذا
الجنس ضعة حيث كانوا واكل عليهم علة من نتف والكتان والحلي والنبوة محمولة على الجنس ولا
حمل على الاستغراق الضلالات او الكل اشارة الى الانبياء وابائهم وذرياتهم وقد انوا جمع الكتب
والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع قوله ولقرب المسافة متعلق بقوله بعامل ويذكر
حال من المسافة وآذانا ملت ظرف للقرب نفسه الا انه في الحقيقة ظرف لظهور و
هذا التعريف اشارة الى تعريف الجنس وقوله بمستدرك لان المقصود ان يترك
لفظ مستدرك غير معروف بشيء من التعريفات وهذا القرب انما هو بين المنكر وبين المعرف
بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضي ذكر
كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر و
هو الفرد المنتشر كانك قلت اكلت خبزا وشربت ماء والفرق هو انك في المعرف
تشير الى كون ماهية ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر هذه الاشارة والتعريف الجنسي
الماخوذ فيه اما باعتبار هو المعين بتعريف العهد الذهني واذا قصد بالمعرف بلام الجنس
الى الماهية من حيث هي كما في قولك اسامة اسد اي براد تحديدها او اجراء الاحكام على ماهيتها فبين
المعرف والمنكر بون بعيد لان المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في
ضمن شيء من افرادها وبالمنكر فرد منها مبهم بقسم المصادر الخ ليس فيها شائبة الوحدة
كرجع وذكرى ويشعر بتجدد مؤدى معرفها ومنكرها وهو الماضية من حيث هي الآن في
المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر فلا يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد
المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في باب المصادر قوله يعامل معرف

واجناس مختلفة فهو الخبر بقلة لابنا فوق وآما بنا فلان كما يأتي هذا المعنى لا يكون ذريعة
الى وسيلة الى التعظيم ولا هانة وسائر المعاني المتفرعة كما ستعرف فالصواب ان يفسر

الوجه بجعله بنا، الخبر الى اسناده الى المبتدا، وربطه به سواء كانت علة الثبوت الخبر له
في نفس الامر او لافا لابان سبب لثبوت الادجاث وعلة باعثة على اسناده الى الموصول

وبنائه عليه وكذا الكفر بالقياس الى الاركان قوله ثم تنفع عاما ذا على ما لا يأتي الى
بنا، الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان نوى اي فيحصل لا بما، ثم تنبع وقوله ربما

جعل استيناف لبيان لاعتبارات اللطيفة قوله الى التعريض بالتعظيم اي لغير المخبر
المتكلم والمخاطب والغايب نحو الاي يرافقني او يرافق زيدا فالم يرافقه المتقي

باعثا على ثبوت الاستحقاق اذعا وباعثا على كونه اسنادا وذريعة وسيلة الى التعظيم
وكذا الحال اذا قلت الخبر وعرض بالاهانة قوله ومنه اي ومن التعريض بالتعظيم باب

الموصول وآما فصله لانه ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم هنا
من الحذف لان لا يأتي اي جا، بعلة الخطة الصفيرة والكثيرة الى قصر البيان عن بيانها لكثرتها

وفظاعة شانها قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر افراد تعظيم شان الخبر عا تقدم
لانه لظهوره بمنزلة الصريح الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج في التعظيم الحاصل من غرض

الكلام اي جانبه وربما جعل ذريعة الى تحقير الخبر ايضا كقولك الذي لا تعرف الفقه فلان
فيه وسمك السما، ليس على لبنا، البيت بل هو علة حاظة عا اسناده الى ما المسند اليه و

بنائه عليه وذريعة الى تعظيم شان الخبر بنا، عا بنشانه انا، المؤنث الواحد واما كون
من الصلة بحيث تؤدي الى ان الخبر عن الموصول من جنس البنا، فلا مدخل له في التعظيم

الا بدي انه لو قيل بنا، بنا، الذي سمك السما، كان تعظيم شان بنا، البيت بانيا بلا
شبهة ولا يأتي فيه بهذا المعنى اصلا فالتعظيم ناش من ذكر الصلة لا من ابانها الى جنس

الخبر وقس عا ذكر حال المرافقة والمفارقة فان التعظيم ولا هانة ناش منها تقدم

الموصول او ناشئ وخرب البيت في مكان المهاجرة معلول لزوال الحية عادة لكنه
سبب حامل للاسناد الزوال اليها وذريعة الى تحقيق الزوال وقد قيل عا بنوه بنا

سمك السما، اذ لا يدل عا تحقق بنا، البيت ولو قيل عا لبث الفول وقد لا قرب
بينا مهاجرة لكان فيه تحقيق الخبر ايضا وكذا قس المخاطبين بكون الجا، عة اخوانا لهم

علة باعثة عا اسناد شفا، العليل اليهم وذريعة للتنبيه عا الخطا، ولو قيل بشفع ضرهم
غليل صدور الذين يرونهم اخوانكم لكان التنبيه عا الخطا، بانيا عا حاله وكذا بثوث

الوحشة في دار الميت باعث عا يجاب بانباس الدعة آية تنبيه للمخلفين وقبه
تنبيه عا معنى آخر هو ان كون بهم تقليل يوجب تلك الوحشة من حزنهم وتفجعهم و

لو اخر الموصول لكان التنبيه عا ذكر المعنى بانيا فظا فقد اسنبان ان كون بنا، بعض
بحسن الخبر ليس وسيلة الى تلك المعاني كيف ولا يشتبه عا ذي بسكة ان قولك الذي بنا فلان

يستحق كل جلال وقولك يستحق كل جلال الذي يرافقك يفسدان في التعظيم الثاني
من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان المصنف اورد الكلام في الجملة كما سمعته لكونها عا الوتيرة

الطبيعة من تقدم ذكر الذات عا الصفة فذكر بنا، الخبر دون اثبات المسند والا فلا
فرق بينها وبين الفعلية في افادة بان الكف اعني كل بنا، وما يقرع عليه وآنا

اظهنا في توضيح المقام لئلا تبت اوذاكل في دفع موهمات كل وهام قوله بنا بريد
بيت العز والشرف ذعايم ذلك البيت اعزاي اقوى واطول من دعايم كل بيت

وسميت الكوفة كوفة الجند لانها جند كسرى بها عالت اي اهلكت وذهالي قول
فلا يرجى رجوع ذلك الود البيانث وهم تظنونهم والغلبل ما يجد الانسان من

شدة الغيظ وهو ان في العطش يقال ضرعه اي اكثاه عا كعرض قوله وربما قصد
بذلك عطف عا كاغراض المذكورة بحسب المعنى اي قصد بايراد المسند اليه موصولا

ما ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه عا قوله وربما جعل ذريعة لانه قد اسنونا فروع

قوله قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب الخ كما سلوب لان العلم هنا مضاف اليه في الظاهر

ويسند اليه في الحقيقة للتوصل الى ذكر اليد كناية اي تبت ابو لهب وقد ادعا آخرون الذين يجعلون

خبر قوله وكاسم صالح انى العلم صالح للتعظيم او كاهانة دون غيره من كاسماء التي يكثر

ان يعبر بها عن المسند اليه وصالحية العلم لاحدهما باعتبار انه بحسب معناه كاصالح

عن شرف وكمال او خسة ونقصان كالكنية علم صدر باب وام وابن وبنت واللقب

علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه فقط او معه وقد تقدما والكنى كاسماء

المحمودة كابي الفضل وابي المعالي وابي المفاخر وشبهها به وفخر كاسلام وكعبد كاله فان

والمذمومة كابي الفضول وابي الشر وابي جهل وقفة وبطة وكرز قوله او كناية بتعظيم

او اهانة وتوجيه الكناية في ابي لهب انهم قد يعبرون عن كاعلام المعنى كاصالح

الالتزام بان يكنوا اولادهم ويلقبوهم بما يدل على معان مستحسنة يتفاءلون بذلك

ومن البين في ملاحظة المعنى كاصالح في الكنية قول الشاعر فصدت ايا لحاسن كي اراه

بشوق كاد يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه

وقول من خاطب من الكفرة الصديق رضي الله عنه بابي الفضيل فابو لهب معناه

ملابس اللهب ملابسة ملازمة كما ان معنى ابي الخير وكون الشخص

جهنميا ملزوم لكونه ملابسا للهب الكفر فاطلق ابو لهب على الشخص المسمى به ولفظ

معه معناه كاصالح اعني ملابسة للهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا واما قال

يا جهنمي بالتكبير هزلا كانه قال اي جهنمي ولك ان تقول لما اشتهر هذا الاسم وبكونه جهنميا

صيار هذا كاسم دالا على كونه جهنميا دلالة كاعم على الله جواز فاذا اطلق على ذلك المسمى

وقصد به كاتنقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية ايضا بلا اعتبار للمعنى كاصالح وان

اطلق على شخص آخر كان استعارة واذا قلت ابو جهل وقصدت الى كونه جاهلا فقد

اعتبرت المعنى كاصالح وما جعلته كناية عن شيء فتامل فان هذا المقام مما اشتبه على اقوام

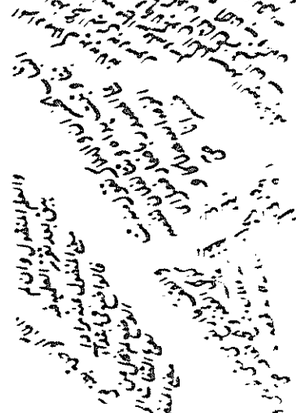

او مقام ابهام عطف عام مقام تعظيم وترك كاول بهام او ابدالها بالاعلام اولى كاخلاف

والتبرك قوله او ما شاكل عطف عام مقام احضار او مقام ابهام وذلك اشارة الى

بحيي ما ذكر وقس كاموري الخ لما دخل في كاعتبار ايضاح الخاطب في المرة بنحو سعد

وسعيد او في المساءة بنحو شقاوة وشقاء والتنبيه على غباوته بانه لا يتعين عند المسند

اليه الا باسمه الذي يخصه فالـ واما الحالة الخ بفتح كونه اي كون المسند اليه موصولا

اي معتبرا عنه موصول في حاصلة في زمان مخ فيه احضار له ولفظ مع لحمد الظرفية

مجازا وحال المخ سابق بحذف قوله معلنة كاسناد الى مشار اليه اي الى معين عند

المخاطب بشار اليه باعتبار يقينه عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة كاتنفي

الى شيء قالا الى معين عنده الا ترى انها لا تقع صفة الا للنكرة فقوله وانصال احضار

اشارة الى مرجع الموصولية بعد ذكر المصحح ولا بد منها في كل حالة لكنه قد لا يتصلها

لفظا المرجع كاف الموصول واسم كاشارة وآراد بالغرض الباعث المتناول للغاية

الخ تقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير وكاء التي وجه بناء الخبر وكلحاظ

الذي يتقدم وجوده على ايراده كعدم العلم بغير الصلة وكاتهجان قوله سواه اي سوى

انتساب الجملة اليه فقوله فتقول بالدفع اي في تقول فان قلت جاز ان يجعل

تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول قلت الكلام على تقدير كون المسند اليه

معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف واختيار في المثال كاول معكل لانه انسب

بخبر وقال في الكشاف يعنيه دون من ليشعر بعلم المخاطب بالصلة وتبقيه في الثالث على

انه اذا التبس على المتكلم والمخاطب معا في واحدة جاز ان يلاحظ انتفاء كليهما او احدهما

قوله او ان يقصد اذ القصد لتبليغ مع كاعراض السابقة في كونه حاطا منقذا

الوجود على ذكر الموصول فان رتبة التقرير غاية متاخرة عنه والمراد ودة مفاعلة من

رادبرد اذا جاء وذهب كالذي يخادع صاحبه عما في بله اي خادعته عن نفسه واخذ

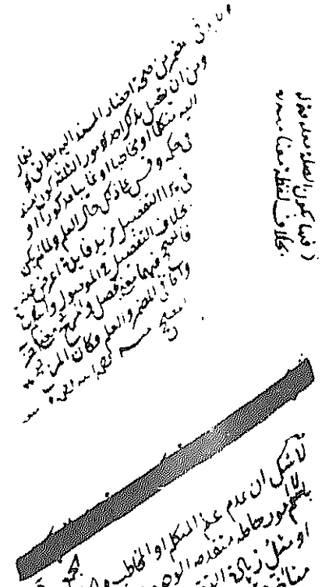

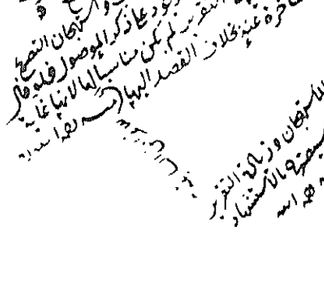

وصلت الى غاية الظهور فلا تختص اى حال الجرمين رؤية رآه دون رآه بل كل
من بناني منه الرؤية بتيسيره له رؤيتها فلم يدخل في الخطاب بد فيها قوله وكذا
اى وكمثل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون غدا اليوم مجمل عليه امثال له كثيرة كقوله
تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على ربهم وقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
موقوفون وقد تقصد بتعميم الخطاب تحسين الحال كقوله تعالى اذا رأيتهم حسبتهم
لؤلؤا منثورا واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا او تأفيل او كان المخاطب
في ذهن السامع عظيما فوله كان المقام مقام حكاية ولم يقل او مقام غيبة عظما
عما مقام خطاب لان كلا سمآ الظاهر للغيبة ايضا والضابط ان مقام كون المسند
اليه ضمير الغيبة اجتماع امرين احدهما كونه حاضرا في ذهن السامع وحضور فيه اما
لكونه مذكورا لفظا او معنى واما لكونه في حكم المذكور لقرائن الحال لفظية كانت
او معنوية او ان يقصد كمال شان اليه من حيث انه حاضر فيه فاذا لم يكن حاضرا لم
يعبر عنه بضمير الغيب الا اذا اجرى على خلاف مقتضى الظاهر كما في ضمير الشان وضمير باب
نعم على ما سبأتي وكذا اذا كان حاضرا ولم يقصد كمال شان البه من هذه الحيثية
كقولك ان جاءك زيد فقد جاءك فاضل كامل وتم اضاع هذين كلاهما من فذبرك
الضمير اجراء لهما خلاف المقتضى كقولك جاءني رجل فقال الرجل قوله من البيض الوجوه
اى من البيض وجوههم وبئس شان بدل او نصب على المدح ووجب شانا او مفعول
حلوا اى محلا شانا من الشرف الرفيع المكتسب ومن الحسب الموروث وآبو
اسحق كنية المتنبي بابنه وبآبائه السفان بكسر السين وتخفيف الفاء وتشديد النون
الاقتدار والوصول الى المطالب العالية وفتاة الظهر مخفف فقراته وقيام القناة
استواء القناة واستدارة الكاهل اى ما بين الكتفين عبارة عن غاية القوة وكمال الثبات
وآتي منه طيء حوآء ما فلجته ومن منعلقة بآتي وآلى بمعظم الماء والساحل شاطئ

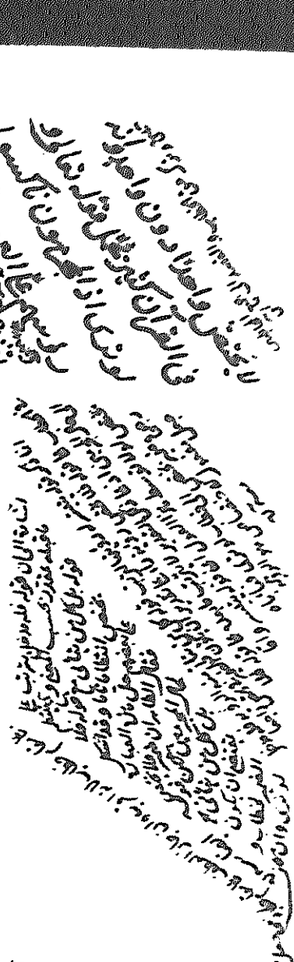

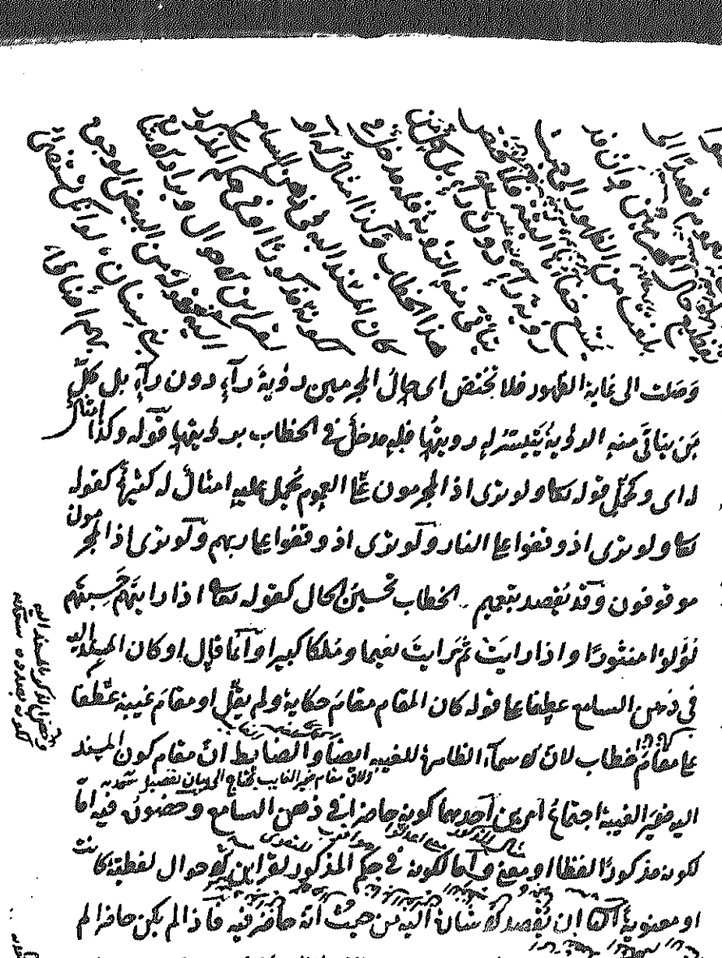

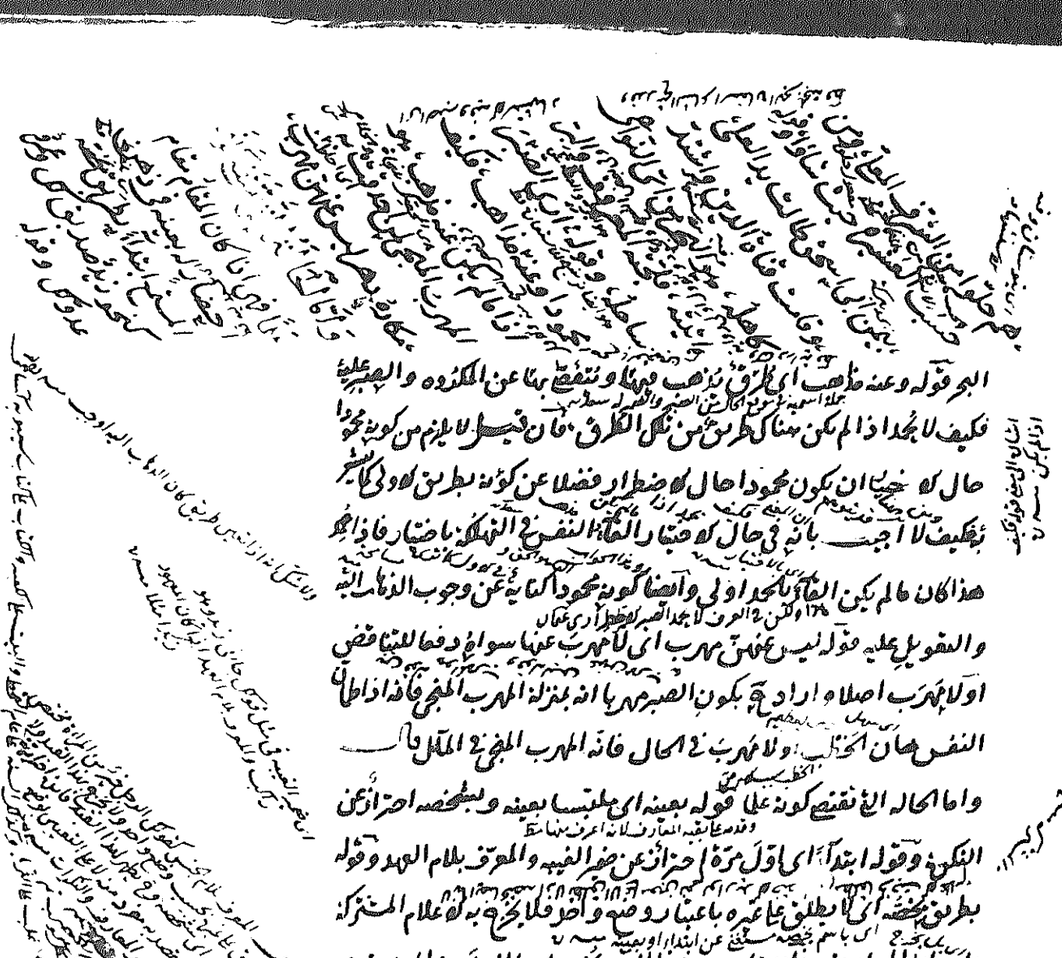

البحر قوله وعنه ظاهب اى طريق يذهب فيها ويتفقه بها عن المكروه والصبر عليه
فكيف لا يجدا ذا لم يكن هنا لك طريق من ذلك الطريق فان قيل لا يلزم من كونه محمودا
حال له ان يكون محمودا حال له اضطرارا فضلا عن كونه بطريق له ولي كما يشير
بكيف لا اجيب بانه في حال له اختيار الفاء النفس في الهلكة باختيار فاذا لم
هذا كان عالما لم يكن الفاء يجدا ولي وايضا كونه محمودا كناية عن وجوب الدفاع الله
والتعويل عليه قوله ليس عن مهرب اى لا مهرب عنها سواه دفعا للتناقض
او لا مهرب اصلا واراد ج بكون الصبر مهربا انه بمنزلة المهرب المنجي فاذا طال
النفس هان الخطب ولا مهرب في الحال فانه المهرب المنجي في المآل فا
واما الحاله الخ نقض كونه على قوله بعينه اى ملتبسا بعينه ويخصه احترازا عن
النكرة وقوله ابتدآ اى اول مرة احترازا عن ضمير الغيبة والمعرف بلام العهد وقوله
بطريق مخصه كي لا يطلق على غيره باعتبار وضع آخر فلا يخرج به لام الجنس
بل سائر المعارف. فان قلت هذا القيد يخرج ما عدا العلم من المعارف و
النكرات فلا حاجة الى غيره. قلت نعم لكن في تفصيل القيود وله احترازات يخفى
لمقام العلية على وجه أبلغ لا يخفى على العلم الجنس كاسامة خارج عن الضابط المذ
لانا نقول لا بأس اذا الكلام في علام التحقيقية وعلية اسامة تقديرية كضربة
الاحكام قوله ابو مالك فاعرف من قصرت الشيء على الشيء اذا حبسته عليه لا يتجاوزه
الى غيره اى هو لكرمه وعلو همته لا يظهر حاجته ويشبع عطشه وتظن به انه هكذا
مع با اللام غلب عبادات المعبود بالحق وآتاه من الاعلام العالية نظرا
الى اصله ومن المختصة نظرا الى انه بعد حذف المضاف اليه لا يصح اطلاقه على غيره تعالى
يعلم جرى مجرى القسم وجوابه ما ذكرت قبائلهم والبآء في باشقر للتعدية اى شق
جوفه وعلوا فرسه بدم اشقر ذي تبذيل لكثرة وعلبانة تعتذر بذلك عن فراره

اى طبا قليلا فاتر عيشنا اى صار فاترا بسبب ذلك الى حد لا غاية وراءه والذلل
السير فى بعض الليل فاضافته الى الشرى من اضافة البعض الى الكل والجون مع
الجون مثل فولك رجل صنم اى قوى وقوم صنم وقيل مع جونى كغرب وعرب
والجلة جانب الوادى والجثوم مع جاثم من جثم الطائر اذا لصق صدره
بالارض وبارا البيت من ابيات لابن الدمينة كتبها الى حبيبته اما فعد عليها
فانا لم نخف شأنها من المشاق فاجابته بابيات منها فوالله ما وانت الذى خلفتنى
ما وعدتنى تقدر عليه جنايته وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب
معين وذلك لان ضمير المخاطب موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين او
موضوع لمعنى كلى بشرط استعماله فى جزئياته المعينة على اختلاف الرأيين فحقه ان
يستعمل فيما وضع له او باشتراط فى وضعه استعماله فيه وأراد بقوله مع مخاطب ان
حق الخطاب ان يكون حاصلا مع مخاطب معين متوجها اليه ولو قال لمخاطب معين
لكان اظهر فان فولك حصل الخطاب له آكد فى المعنى من فولك حصل الخطاب
معه ثم يترك اى حق الخطاب مثلا وذهابا الى غير معين فوله كانك فلت ان الكرم
او احسن يعنى كانك لا تقصد هنا مذكورا او محسنا معينا كذلك فى صون الخطاب
وقابلة العدول عن مذهب العيان الى الخطاب المبالغة فى تشهير معاملته كانك
احضرت كل واحد من بصلح ان يخاطب فخاطبته بسبيل معاملته معه وصورته فى
ذهنه وقوله فصدا مفعول له للمنع فى قوله فلا تريد اى تترك ارادة الخاطب
المعين فصدا وكانه انما قال او احسن مع ان الظاهر واحسن بالواو اباء الى
ان كل واحد منها شرط له على آنفراده حتى قوله فصدا الى تقطيع حال الجمعين بتوهم ان
ولو قلت واحسن لربما توهمان يأتى بهن جميعا شرط له على واحد فلا قال او اشعر بوقوع الخصال واستبدادها بالمانعية
ان عموم الخطاب بقضى نسبة الدونية الى كل من يصلح ان يكون رائيا حتى يصح ان
يكون مخاطبا واعتبار الدونية هكذا عامة يبدل عما ان حال الجمعين لفظا عنها

نظرا الى الخبر الموصول بالمبتدا الاولى هو انا كما فى قوله كقدم اسه وبهه انا الذى سمتنى
اى حيدرة وتكريره قوله انت الذى تنزل كل بام واخوانه المذكور بعد وفى صدم
مفعول ثان ليجدوها ولا ارق حال والصدر بالفتح اسم المصدر وتصب على الحال
او على المصدر اى ارتنا صدر والمرعث لقب بشار بن برد لرعثة اى قرطة
كانت له فى صغره وصف البيت دعوى لا شعار ولا اخبر عما احدموكد للجملة كما ولى
وذرت مى اى اطلعت وشهرتنى او طلعت لمنبئ اى انا معها يعرفنى من يعرفها
ونحن التاركون ولا تجدون اى المشهورون بذلك عما ان اللام للعهد او الحصول به
عما انها للجنس اى لا يقدر احد ان يخبرنا عما خلاف ما اردنا فوله عما ذاك اشارة الى
كونهم بنى اعمام اى نحن مع ما بيننا من نسب العمومة فوشت بيننا بسط محشوة بشنا
وحاسد وما نكن بيننا الشر والفساد بحيث لا يقبل اصلاحا كاملا وصرنا كشق
القمح العظيم ان اعطى سأعنا اى يصلى للاقداح لم يقدر على اصلاحه بحيث يتكفى
عيبه بل يسع مشاحنا اى بغيا بلا غير مستتر من تشاحنت اسنانه اى اختلفت فوله
او مقام خطاب اى موضع تعبير عن حاضر موجه اليه الخطاب فى المسند اليه من عدنان
حال من المنادى لما فى النداء من معنى الفعل او صفة للاكرم يتعلق بمحذوف معرفة
وتالد المجد اى وما قديم المشرف كابنا من طرف لعب وكلوم تقول كلوم متزلا اى
نفتها ان تتجاوز ظهورها وتظهر جدوبا وتمسك الارض من ان تخسف باعليها وتقطر
فتجهم كلا شيا عن نظائرها اى لكل مقدرة ثاقبة ومرعة عاقبة وقد على اجلة معترضة
اى قد علم الناس نسبك وحسبك المذكورين فوله فصف بهم صفة اقوام وخلى لنا
خبرهم كان والسمع فى كلام صدق فاطلق اولا يعنى لحم وثانيا يعنى الواحد اى فصف
فيكل بافهامهم فى مكالمتهم او لين بالتبين فى اسماعها وابصارها الى لم يذهب اسماعنا
بسماع نقيضهم ولا ابصارنا بانكار علمهم وانتم وحدكم لم تدع لنا منها الا شفا

قوله او ما جرى هذا المجرى بريد به مثل سد طريق الانكار على السامع والتصريح بما
المسند اليه لتقرير جريانه على السائل او لتشريفه بذلك او ليتعجب منه نحو الصبي بقلم
لا سدا او ابصال زيادة المسرة الى المخاطب نحو حبيبك عما قليل تباشر او تعيين كونه معدوما
او موجودا فكان حق العبارة ان يقال او لما جرى هذا المجرى الا انه عطف على المجرور
الذي يكون حذف اللام منه اي قوله لان لا يصل ... واما الحال المقتضي لتعريفه فلما
كان تعريفه اما لكونه معروفا عند المخاطب لكونه ذكرا او لحالة مقتضية لتعريفه على الاطلاق
ثم بين الحالات المقتضية لذلك الوجه ضبطا للكلام وتفصيلا للرام وزاد لفظ مثل
تنبيها للفائدة بان ما هو على حالها وصفتها معتد بها ومع لا عند اذ انما تعتد في مكالمة
الناس فائدة فيقال اما في كذا فلان له والسبب في ذلك اي في اقتضاء القصد الى فائدة
الفائدة المعتد بها تعريف المسند اليه وارادة بفائدة الخبر ههنا ما هو اعم من المصطلح
عليها وبالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها وبلازمه كون المتكلم عالما بذلك الحكم كما مر تحقيقه
لا محذوف اي للكلام فائدة الحكم او لازمة الذي هو حكم ايضا انحصرت فائدة الخبر في
الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة فمنها ما يعد تحققه في نفس الامر لكثرة شرائطه وموانعه
ومنها ما يقرب لقلتها على مراتب متفاوتة في فمن كان الحكم بعيدا التحقق في الواقع كان
بعيدا كل ما يتسامح في كه ذهان فكان اعلامه للسامع مما يفيد به وقع كان تحققه ابعد كان
ارتسامه ايضا ابعد فكان تعريفه اي اعلامه افيد فقدار كه عند اورد بالحكم على البعد عن
كونه معلوما لان الحكم الذي من شانه ان يعلم بادنى التفات لا يعتد باعلامه عرفا
ومدار البعد عن المعلومية على بعد تحققه في نفسه وبعد تحققه في نفسه بحسب
تخصص طرفيه اعني المسند اليه والمسند كلما ازداد التخصص ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد
بعدا ازداد الحكم غرابة وان شئت بينتها على ما ذكرناه فاعتبر حال المثالين بتكشف
لك ما قررناه من ان تبعد تحققه بحسب تخصص المسند والمسند اليه ومن ان لا عند اد

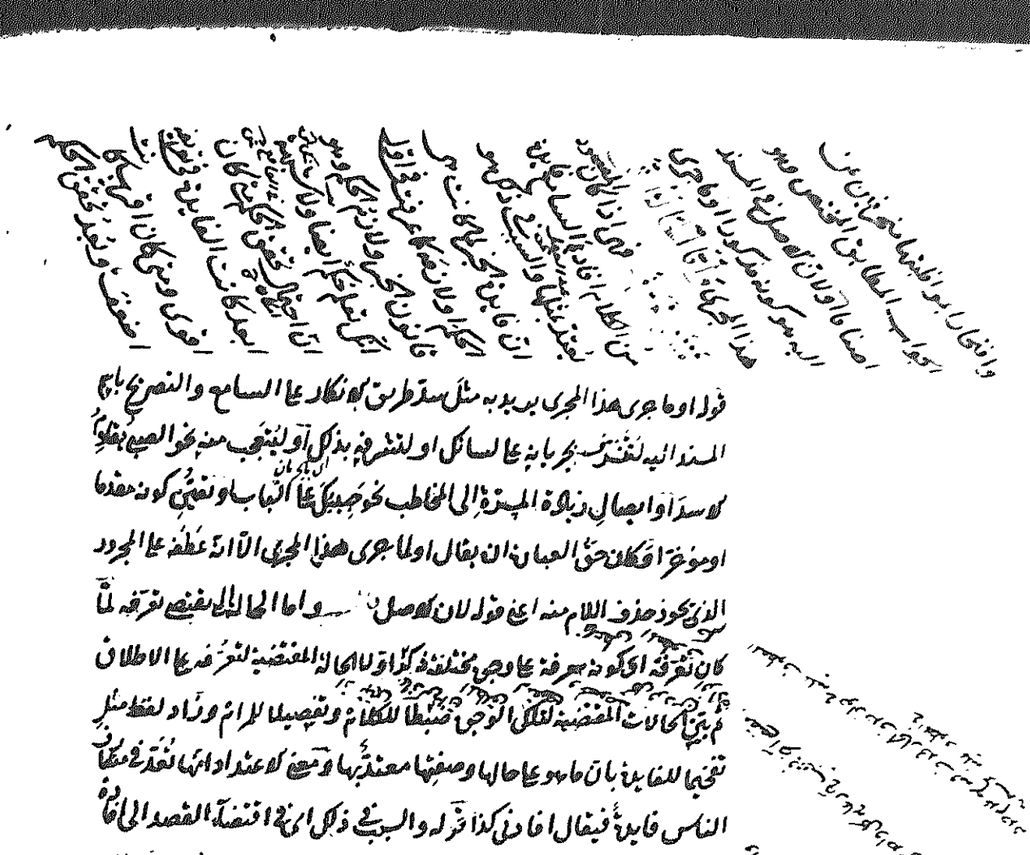

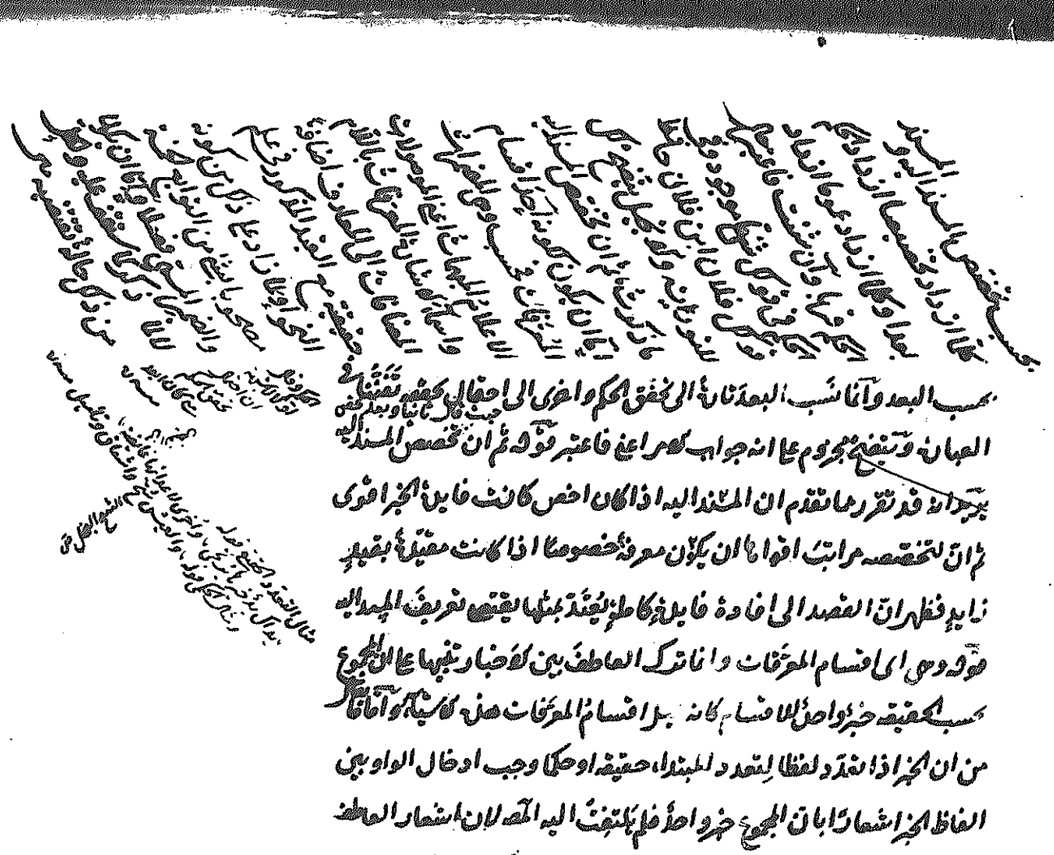

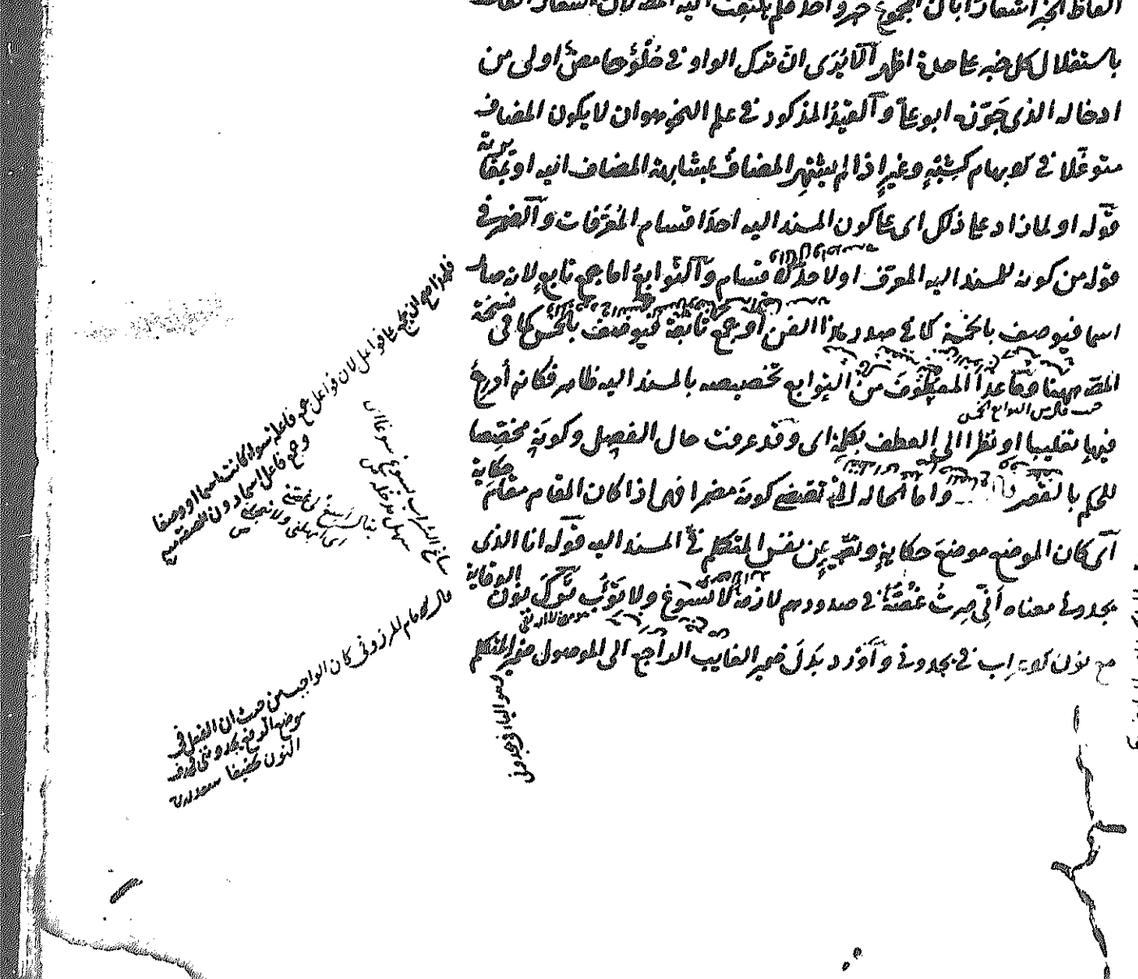

كقولك خبر من هذا الفاسق اى كل احد وجبت نفارضت القراين بحمل على مفتنع كل بدلا

عن آخر كالى طاعة معروفة وان اريد تخصيصه بواحد على التعيين اى اثباته له فقط

فلا بد من ذكره لعدم قرينة تعينه على الخصوص وليس المراد بالتخصيص القصر في الكل

بل التخصيص بالذكر في الاثبات ومن زعم ان عموم قضية الخبر يغني صلاحيته في نفي المتعدد

وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا لان مثل خالق لما يشاء وخبر من هذا

الجاهل وجد فيه قرينة الحذف فقد سها لان انتفاء قرينتين مخصوصتين لا يستلزم انتفاءها

مطلقا اذ لها افراد اخر كتقدم الذكر في السوال وغيره فان قلت اذا لم يوجد قرينة

الحذف وجب الذكر فكان موجبا للاثبات لا مرجحا له قلت الحالة المقتضية تتناول

الموجب والمرجح فلا اشكال قوله جاء على صيغة اسم الفاعل او على صيغة الماضي فيتكرر

الجملة الفعلية في الخبر نكرر المفرد والجمع من نحو لامرا ذا تيسر وسهل والباء في به زايدة في

المفعول اى اتته ابن مطلوب واسهل حصولا من كل ما يطلب او من اتحث حاجته اذا

قضيتها وبناء التفضيل من باب لا فعال قياس عند سيبويه والباء في للسببية لا لتية

اى هو اقضى للحوايج من كل ما يتوسل به فيها ولولا ملاحظة الآلية لكان الخبر حقيقا بتعينه له

لانه لا قضي للحوايج كلها لكن ربما كان غيره اولى بان يجعل وسيلة والة في طلبها والحقيقة

ما يجعل الراكب خلفه واضافتها الى الرجل مجازية لادنى ملابسة قوله واذا تردد الى قبيل

تقديم عطف على راغبة لا على معمولها اعني ازا رغبتها لفساد المعنى وقد اشار في الخبر الى الجملة

الشرطية ايضا لكنه ترك لا سيما فوله او يذكر نصب عطفا على يكون والمعنى او يراد ذكره

فان ارادة ذكره للاحتياط حالة مقتضية لابانة لا الذكر نفسه واحتياطا مفعول له على

طريقة قوله ضرب زيدا تاديبا وقوله لضعف للاحتياط وبالقراين متعلق بالاعتماد على

تضمين معنى الوثوق وقوله او للتنبيه عطف على احتياطا فان حذف اللام مع شرايط

النصب غير واجب واراد بزيادة الايضاح ان المسند اليه يكون واضحا لاجل القراين

لكنه يذكر لزيادة ايضاحه وتقريره في ذهن السامع قوله كما يكون في بعض الاسامي

يعني كاسماء الاوصاف مثل العالم والزاهر والجاهل والفاسق وكالاعلام اللقبية

وكالكنى والاعلام لاسيما اذ قد يلاحظ فيها المعاني الاصلية كاسد وكلب وابي الفضل وابي جهل

وقوله والمقام مقام ذلك اى مقام التعظيم او الاهانة وهذا الشرط معتبر في جميع ما

ذكروه باقي في المسند اليه وغيره الآتية يتفطن اليه في بعض المواضع تذكيرا وتاكيدا

ولذلك اعاد الفعل في قوله او يتبرك بذكره او لو ابداء صفاء السامع بسماع المخاطب لتلذذه

يتبسط موسى عليه السلام لكان اولى قوله فيتبسط بالرفع على انه جواب والشرط محذوف

اى فهو يتبسط ويروى بالنصب عطفا على المقدر المنصوب اى وان يذكر للاصغاء

فيتبسط ولاقتراص انتهاز الفرصة واغتنام الوقت والواو في قوله وكان للعطف

على قبل او للحال بتقدير قد من غير له واما كان يتم الجواب بمجرد عصا لان السوال

عن الجنس كما اذا قيل لك ما عندك فتقول كتاب وكلمة ثم للتراخي في الرتبة وهي عطف

على مقدر اى فلم يقتصر على ما هو جواب تام بتم هو مجموع لوقال النقشاء اعني ذكر المسند اليه

وزاد فقال وللعطف على كان وجه حسن اي لم يكتف الجواب التام وقيل كان المراد

بالسوال عن الجنس استحضار ماهيته بصفاتها ليظهر له المباينة البعيدة بين المقلوب

عنه والمقلوب اليه ويشاهد القدرة الباهرة فلما فطن موسى لذلك اجاب

خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف به افراد جنسها من الكاء عليها والهش بها وما

يناسبها فليس هناك بسط للاقتراص الذي ربما يعد جراة في تلك الحضرة قوله ونظيره

في البسط اى في مجرد البسط لا في كونه للاقتراص اذ البسط ههنا للابتهاج ولا في كونه بذكر

المسند اليه والزيادة عليه فالاصل ان يقال بالمواظبة عليها اى على العبادة الآلة

نزع الخافض وعدى المصدر بالايصال قوله اولان الاصل اى الراجح هو ذكره مع

جواز الحذف لقيام القرينة تقصد رعاية الاصل اذا لم يعارضه شيء من نكت الحذف

وكذا الواو كان للحاجة ولم يسمعوا خصوصية هذا التركيب وان سمعوها كان مثالا للاستعمال

الوارد دعا نزكه وما كان في اتباع الاستعمال لنوع ضعف قوله مثال وما لا لاغراض سوى ما

ذكرت ان المرجع لا ينحصر فيما ذكرت بل هناك اغراض اخر كما ختم بتنبيه السامع او مقدار تلك

والتنبيه بطانته ولا ضرار من نسبته الى القبائح او عن تحقيره بشعره لفظ المسند اليه

وكاجتماع الامور المذكورة شيئا او ثلثة او اربعة كما انتم اليه قوله للمهدي الى المثالي

الا العقل السليم والطبع المستقيم اي هما يهديان الى ادراك تلك الاغراض من تراكيب

البلغاء دون غيرها فتتبع تراكيبهم وراجحها فيها قصد بها من الاغراض تهتد اليها و

لذلك امر بالمراجعة اليها فانه لا مثل لما ذكرها وكلها في قلا وطا لما كافة للفعل عن

طلب الفاعل ولذلك كتبت موصولة واذا جعلت مصدرية او المصدر فاعلا فحقها

ان يكتب مفصولة وسناك اشارة الى موضع التهدي الى الاغراض ومعنى الظرفية في بل

الحصر السابق قوله اذ لم يهد الا عليل لا يصح جعله ظرفا لينجذ ولا لفعله راجحة لان بل

تعليل للراجحة وكذا جئت وحين المذكور ان فيما بعد والحذف ههنا لمحل ضيق المقام والى

الاحتراز عن العبث وتحيل التعويل وسهر دايم اما مبتدأ اي سهرا دايما وخبر التسبب على

سهر والجملة استينافية فيفقد شيئا كالاول حابك جبلا وعلى الكل فاسبب عليك وبلطم وجهه

حال من ضمير سرى والحذف لتظاهر اللسان عنه والحذوف اسمع الظاهر لاضيعه كاتيهم

من قوله موشح والسين في سانشكر للتاكيد اي لانزكه البتة وان ناقة وبادي

اي من اليد بمعنى النعمة وهو مفعول ثان اذ يقال شكرته النعمة او بدل اشتمال من عمرا

اي بادي له ولم تمن من المنة او المن بمعنى القطع ولا مظهر ان كلا يروى بالجر على

ان لا زايدة تذكر الملقى الذي بنصفه غيره بالرفع على انها بمعنى غير لكن الفي اعرابها على

ما بعدها وزلة النعل كناية عن الفقر والحذف لتظاهره عن اللسان او ادعاء النعتين

والحسب ما يعد الرجل من مفاخر قومه وآبائه والمعنى ان اصابهم بكالا ووجوههم

اضاءت لهم الليل البهيم وبدلت دجاه بالضياء الى غاية يلتبس لثاقب الخرز وهو ينفع

الجم الخرز المعروفة تنظيمه في سلكه وهذا تخييل وتصوير لشرف احسابهم وسناها

وبهجة وجوههم وبيانها قوله كلما انقض كوكب صفة للنجوم بتقدير العايد اي كوكب

منها والمراد انهم سادة وكبراء يهتدى بهم اذا ظلمات مهمات سيتدقام مقامه آخر منهم

يجمع اليه الباقون وقابلا نصب على التمييز اي عزا فايلينه ومحل الحال قوله

اذ لم يقل من سورة انزلناها والحذف في نار حامية للاختصار ودفع التكرار

على التوالي وانما قال على احد الاعتبارين فيهما لما سبأتي من عملها على حذف الجار

صبيحة اجل وطاعة معروفة امثل قوله فحسب بمعنى حسب المعروفة فان قلت

بالمشهور بانها بالذات دون القلب فالتقدير طاعتكم فان قلت لابد في الحذف

من استحضار المحذوف كيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند نارا

والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة قلت جاز ذلك باعتبار تعارض القرائن

فباعتبار قرينة تتعين تحذف قال واما الحالة التي تقتضي اثباته فهي ان

يكون الخبر هو العبارة في بيان الحالة اظهر مما ذكر فيها اذا او هي لان المذكور

ههنا نفس الحالة التي فيها الذي يحوج الى تاويل وهو ان يقال لتلك الحالة

اعتبار ان حذف اي كونها حالة مقتضية لكذا فهي بالاعتبار الثاني حاصلة

فان ثبوتها بالاعتبار الاول والمراد بقوم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون

الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى مقدر اما لعدم قرينة معينة

واما لتعارض اكثر من قرينة فان لم يتردد في تخصيص المسند اي اثباته للمعين

جاز الحذف فيتعلم حتى لا قرينة معينة اصلا التفاتا الى كل ما يصلح له وقد لعلم

الخرز الجاني وهو الذي فيه بياض وسواد بينه العين ش

القصد بر امكم او الذي يطلب منه الخلاص من الوثنيين فا

حاصل الكلام ان المسند اليه لصار الكلام بكذا اهـ ص

الانتقال من سطح التقض للطايرين

فيطرد وسد انفاض الكوكب مع

الاضافة الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول

عرف الفاعل وقد يضاف الى المفعول

اصل

خلافه كانت عامة متناولة للنفي الآن كل مثله كانت من كل اثبات الذي هو كل اصل فاعلم
الى ان اتقان اعتبارات الاثبات كاف في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك لم يتكرر
لمثله واعلم انك اذا حذقت في هذا الفن اي فن كان اسناد ويشهد بذلك
اشارته آنفا الى اعتبارات النفي الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من له ذوق
سليم وان انزال القرآن المجيد على مناهج الفصيح معاني حذاقه المهرة وصدق
الله خلوص العزيمة واستفراغ الجهد بالضم بذل الطاقة وبالحري اي وملتبسا بالحري
صدق همتك واستفراغ جهدك او الحري في ذلك والجملة معترضة بين الشرط وجزائه بقال
تسلق الجدار اذا تسوره وعلاه وضبر به للفرس كضبر فيه والغور كالطلاع اي تطلع
على تفاصيل لاسباب المقتضية لوروده على مناهج لا خراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه
لما تقرر ان مدار حسن الكلام وفيه على انطباقه على تركيبه فقد تقدم ان
ارتفاع شان الكلام في الحسن والخطاط فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال فيتفاوت
حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت كل انطباق على مثله وضعفا ومنه يعلم ان مدار
الحسن على كل انطباق يوجد بوجوده ويعدم بعدمه فقد علم منه ايضا ان مدار فصاحة
كل انطباق على فصاحته وان مدار بلاغة كل انطباق على بلاغته فقول السكاكي
في تعريف الفصاحة والبلاغة ما يرجع الى اللفظ هو الفصاحة وما يرجع الى المعنى هو البلاغة
لا يخلو عن نظر لان ما ذكره من التفصيل انما يتم لو كان مدار فصاحة اللفظ على
انطباقه على مقتضى الحال ومدار بلاغة المعنى على انطباقه على مقتضى الحال
وليس كذلك بل مدار فصاحة كل منهما على انطباقه على مقتضى الحال ومدار بلاغة كل منهما
على انطباقه على مقتضى الحال فالفصاحة والبلاغة كل منهما يرجع الى اللفظ والمعنى
جميعا فالاولى ان يقال في تعريف الفصاحة انها في اللفظ مطابقته لمقتضى الحال
وفي المعنى خلوصه من تعقيد يخل بالمقصود وفي البلاغة انها في اللفظ مطابقته لمقتضى الحال
وفي المعنى خلوصه من تعقيد يخل بالمقصود وقد يطلق كل منهما على الملكة
التي يقتدر بها على ايراد الكلام على الوجه المذكور وعلى العلم بها
وقد يطلق البلاغة على نفس الكلام والمتكلم بالوصفين المذكورين
وقد يطلق الفصاحة على الكلام بالوصف المذكور دون المتكلم
لانه يوصف بالبلاغة ايضا بمعنى كونه بليغا

والمزية التفضيل والتفاضل التغالب في الفضل كالتسابق في السبق والتفاضل
في الرمي والخاطر في الاصل ما يخطر في القلب ثم آلت عن عاجلا اعني القلب وقولهم نور
عقلك وعين بصيرتك من قبيل لحية الماء وجاز ان يستعار النور للقوى المدركة
وان يجعل العين تجريدا على تشبيه البصيرة بالبصر اعني نور العين وقوله في التلخيص
متعلق بترجح وفي اذا حال الوصف والمقصود بالمقتضيات من مقتضيات
الاحوال واراد بالكيفيات المختلفة ما يجمع كالاثبات والتعريف والوصف وبالقرائن
المتنافية ما لا يجتمع كالحذف والاثبات والتعريف والتنكير وقد يقال المختلفة بالجنس
مع بقائه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والمتنافية ما يتبدل معها اللفظ
كالتعريف بالاضمار والعلمية والاشارة والموصولية وقوله متعلقة بترجح والمعرض
الثوب الذي يعرض فيه الجارية على المشتري وضمير فهو لابرز المسند اليه والتركان
مصدر راهنه والمراد ما يراهن عليه والجياد جمع الجواد من الفرس والبضائع
الاصل المناضلة اي المراماة والمراد ما يتناضل عليه وقوله فتعرف بالنصب عطف
على ترجح وتنكيره مع العلم علق بالاستفهام وكلمة في ايتهما زائدة وقوله تعرفه
وتنكيره تنبيه على ان المصادر المذكورة هنا كالتكلم والتقديم والتاخير وغيرها
مصادر افعال المبنية للفعول وايضا فيه تفنن ولذلك عاد الى لفظ التنكير
في قوله او اطلاقه حال التنكير في قوله واما الحالة الا بقرض تنكيره قوله او معرفا
باللام عطف على الاحوال المذكورة اعني مضمرا او معطوف عليه اي او تعرفه معرفا
باللام واوفاى او باللام على تقدير او تعرفه باللام لان ثم عطف الظرف للتفرع
الحال قوله بتعقيب اي بتعقب المسند اليه المعرف وقد تقدم سبب تخصيصه التابع
بالمعرف وان الفصل مخصوص به قوله بقرض تقديمه اي تقديم المسند اليه معرفا او
منكرا كما يدل عليه تاخيره عن تنكيره ولما كان التقديم منافيا للتعرف والمنكر معا

ثم ذكر تنزيل غير السابل منزلته الآية اقتضى الحال مقامه ولم يقتض الحال مقامه
العالم مقام السابل لظهورها بالمقايسة عما تنزيله منزلة الخالي ولا الحال مقامه المنكر
مقامه لاندراجها في قليلون ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلته ثم اورد عليه وجه
من الاقسام في معرض التفصيل لنفث الكلام لما مقتضى الظاهر فوجب ان
يكون قوله وذلك اذا حلوا اشارة الى النفث المذكور مطلقا وذلك لان
المفصل ينفثون مغاطة فكانه قال وذلك النفث حاصل اذا حلوا فاقنا
واذا كانوا فدتوافاقاموا واذا راوا املابس لانكار فتزلوا واذا كان مع المنكر
زاجر فقلبوا الآية تقنين في بين الجملة بذكر الحكم عاصيغة المضارع من الفعلة مختلفة
وذكر شرائطها عاصيغة الماضي كذلك وقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف عليه
الجزاء دون الثانية اذا عرفت هذا فقول كلة اذا من هكذا اشارة الى تنزيل العالم
منزلة الخالي وكلة قد للتحقيق اي ومثل تنزيل العالم منزلة الجاهل قد ينزلون غير
السابل ومن الجملة معطوف عما قبله اذا حلوا فيسئلون نظرا الى المعنى كما بينا والمراد
بمن لا يكون سابلا هو الخالي لان تقديم المفعول يجعل المخاطب منفردا بان يكون سابلا
حقيقة بل اراد انه من شانه ذلك وللتنبيه عما هذا المعنى زاد لفظ مثل وقال للنفوس
المتباة لادراك ما يرد عليها الى حكم ذلك الخبر يقال استشرفت الشيء اذا رفعت بصرك
تنظر اليه وبسطت يدك فوق حاجبك كالذي يستظل من الشمس قوله يتميل اي
يتكلف الميل ويتردد والتوابة بالباء التحتانية فالجملة بيان للتحير او حال من الطالب
المتحير ولكن من قراه بالنون الفوقانية وجعله مسندا الى ضمير النفس فانه انسب
بسياق الكلام حيث قال بين اقدام للتلويح مصدرا بان يعني ان تاكيدا
النوع في لا يستعمال بكلة ان دون غيرها ويرون عطف على قوله وهكذا قد يقبلون
لا عما يخرجون ولا سلوب الفن اي النوع يقال اخذ فلان في اساليب من الكلام اي
افانين منه وسلك السلوك الى هذا الاسلوب لان اساليب الكلام طرقه وهيئ

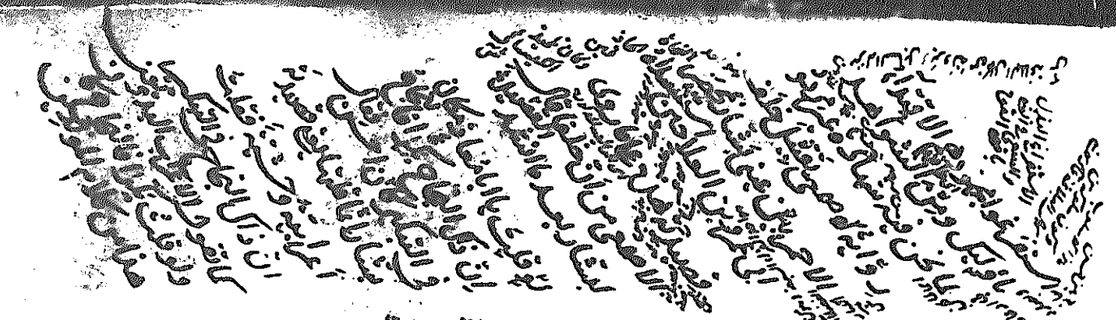

اشارة الى جولات مقام التلويح وآضافة الاشارة اليها مبالغة في كثرتها او تنويعها
او ان تنزيل غير السابل منزلته فذلك لغير التلويح من امارات التردد وبواعث
السؤال والحيرة المفطنة واصابة عبان عن تحيان بالفصل مما ينبغي من الاصابة
قال او عاذري بشار اي اثبت فيها ذكرناه وعاشر في الهاجع وهما
بين الزوال والعصر والنجاح الفوز بالمطلوب والنكبة الذهاب بكسر النون والسنوا الهما
اي جعلها صابا وتطبيق مفاصل البلاغة اصابة محازها بقلاطيق السيف اذا ضربت
المفصل فابان العضو وصفهم بالخلوص من نسبة العاجم المعورة للذوات الفصاح
وبانهم يسكنون البوادي دون البلاد اذ لا خلوا غالبا عن لسان مخالف فيدرث
نقصانا في بلاغتهم والنقطران والنقب بضم النون وتسكين القاف جمع
نقبة وهي اول ما ينبذ وامن الجرب فنطقا متفرقة وقوله بضع الاسنة مواضع النقط
صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها وترجل مولدا اي ترك ركوب الخيل
كلة مؤنث اي ليست من اصل لغتهم وآدلجكما اشارة الى اداب النفس فانها مبنية
والباقون يقتدون بهم وان كانوا عالما في البيان قوله لما لم يكن غيرهم
وتوبيخهم اياه من كمال البلاغة قوله لحصر ابي عبيدة وفيه نظر لما ذكر من ان اباعمرو
اللغوي النحوي فكل لابنا في ما ورد به الرواية المشهورة من ان اباعمرو وخلفا كانا يقولان
بيشار ويسلمان عليه بغاية العظام ويقولان لولا ابا معاذ لما عرفت شيئا من الشعر
ويكتبان منه فانباه بعد ما قالا ما ذكر في القصة وان احدثنا ابن قتيبة في هذا
فلا بلفظنا انك اكثرت فيها الغريب قال ان ابن قتيبة بتباصر بالغريب فاجبت ان
اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدنا ما فانشدهما اياها وبشار من فرغ منها قال
المرزقي كان مخضرما في الشعر حداعن ان كثيرا من الرواة يلحقه بمن قبله من المتقدمين
فلا استبعاد في تردد ابي عمرو اليه فانهم كانوا يلحقون علوهم من الاعراب ومن كان

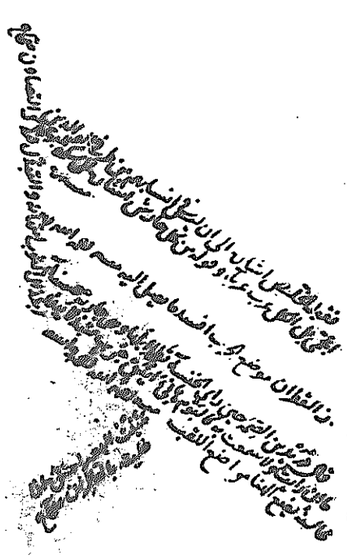

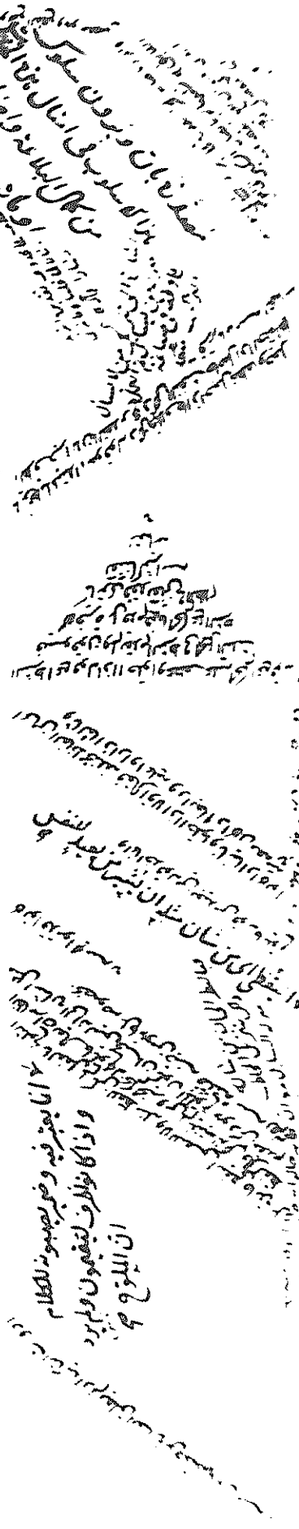

ذكرناه من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر واشار بثم الى تراخي الرتبة اي للاخراج
مرتبة اعلى وادخل في البلاغة من الاولى لانها قريبة من كلام الاوساط والمفلق هو الآتي
بالعجايب من الفلق بكسر الفاء وهو الامر العجيب شبه كلام البلغاء في استجلاب القلوب
وتحويلها من حال الى حال بالسحر فاطلق السحرة عليهم في هذا الفن اي فن الاسناد
او فن البلاغة والنفث نفخ معه شيء من الريق يقال نفث ريقه ينفث بالكسر وهو
افصح من الضم والمراد بالكثير كثرته في نفسه لا انه اكثر وآقسام الاخراج لا على مقتضى
الظاهر تسعة حاصل من تنزيل العالم منزلة احد الثلثة المذكورة ومن تنزيل كل منها
منزلة الآخرين وذلك اشارة الى النفث وتعرض ههنا للاول القابل مبالغة في الاختصار
على القابل كاف وعلى التميز عن نسبة المحيط الى المستتر فيه وتحمل ذلك اشارة الى العلم و
الخالي الذهن عن العلم بالقابل بمثنا ولي قسما ما ثلثا الا ان المراد هو الخالي عن اسناد
وطرفيه والاعتبارات متعلق بالحلول اعطا به اي اقناعه لتقييد ظنا بكونه غير عالم
اي مرجع تلك الاعتبارات على هو ان مرجع احلاله محل الخالي سبب الاعتبارات جميلة
بوجوه مختلفة مثل ان لا يحل بمقتضى علمه او يكون علمه تقليديا او مستندا الى دليل ضعيف
او يكون مضمون الجملة امرا غريبا او دقيقا او يظهر منه سوال او ملابس انكار
وان شئت فعليك تنزيل العالم بشيء منزلة الجاهل به مما يستبعد فاستشهد له بان الله
سبحانه وصف اليهود بالعلم بشيء على طريق المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم لامر خطابي
هو انهم لم يعملوا بعلمهم اي ان شئت شاهدا بان المحيط بشيء على نزل منزلة الجاهل
به فتمسك بكلام رب العزة مقولا في حقه كيف نجد صدره يصف اهل الكتاب بانهم
علموا ان من اشتراه اي كتاب السحر والشعوذة اي اختاره على كتاب الله ليس له في
الآخرة نصيب من الثواب اصلا على سبيل التوكيد القسمي لان اللام في ولقد علموا
جواب قسم محذوف ونجد آخره ينفيه عنهم لان لو لانتفاء الشيء لانتفاء غيره اي لو كانوا

يعلمون

يعلمون ان المشتري لا نصيب له ما تكرر ما اي لم يكونوا يعلمون ذلك فان قلت
جاز ان يكون متعلق العلم المنفي مضمون قوله ولبئس ما شروا اي باعوا به انفسهم
فانه جملة قسمية ايضا معطوفة على القسمية الاولى فلا يتوارد النفي والاثبات على علم
واحد قلت مساق الكلام لتقبيح حالهم بقبح تعلق يعلمون بما يتعلق به علموا
وايضا مؤدى مذموميتها شروا به بداته وعدم تعلق نفع به في الاخرة فيرجع
الى مضمون ما تعلق به علموا وحمل الآية على انها مثال لتنزيل العالم بفايدة الخبر و
لازمها منزلة الجاهل والقاء الخبر اليه ليس بشيء اذ ليس ههنا الخطاب لاهل الكتاب
وايضا قوله كيف نجد صدره الخ صريح في ان الاسنتها د معنوي وايضا قوله فيسوقون
من ثمة الفاعل فكيف يورد المثال قبل تمامها ونظيره اي نظير قوله
تعالى ولقد علموا في مجرد توارد النفي والاثبات على شيء واحد باعتبارين قوله وما رميت
اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة وذلك لان اثره كان خارجا عن طوق
البشر روي انه صلى الله عليه وسلم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى كفا من الحصباء
في وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا قوله وان نكثوا
اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم وايقاع نكثهم عليها ثم نفيت عنهم بقوله لا ايمان
لهم حيث لم يراعوها ولم يفوا بها قوله فيسوقون الكلام الى هذا اي الى المحيط
على مسافة الى ذلك اي الى الخالي الذهن فيلقى اليه الخبر مجردا وهو عطف على احلوا
عدل عن الماضي الى المضارع للتابعة السوق عن الاحلال او الاستحضار صورته
وهكذا قد يقيمون من لا يكون سايلا اراد ان يذكر اقسام خروج الكلام لا على
مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكر من اقسام مقتضى الظاهر فبدا بان غير الخالي
يقام مقامه الا انه ذكر ههنا اقامة العالم مقامه واورد تنزيل المنكر منزلته فيما
من قوله ويقلبون هذه القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السايل منزلة الخالي
اما لظهوره او لان التاكيد مع السوال استحسان فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره

وتنوع مفعول له لمستوجب قدم على المفعول به اعني تاكيد البلا بفصل بينه وبين صفته
اعني بحسب ما اشير اذ لو اخر عن الصفة ايضا لبعد عن عامله جدا يقال اشرب الثوب
الصبغ اي بذاكما خلط الصبغ اي دخل في اجزائه والحاصل ان في اعتقاده منطق بحسب اي
باكدكما كان بمقدار اجتناب المخالف له فكما زاد في اعتقاده المذكور فانه يزيد في كمية التاكيد على
قدر كما زاد في وعيه واعتقاده لا على قدر ما في نفس الامر مثلا كمن قوله كمن قوله زيد كما اني صادق لمن ينكر
انكارا ما وقولك اني لصادق لمن يبالغ في انكاره وقولك واسه اني لصادق كما ينبغي على
القياس المذكور اعني زيادة التاكيد بزيادة الانكار فهو لم يزد البلاغة في انكار صدقك
وانما قال البيغ لان رده الى حكم المتكلم يحتاج الى نوع حكم بالتاكيد اذ لو وقف على احد الامرين
لاوقف على وزطة الحيرة ك وان شئت بريدان شئت كشايرا عما ان التاكيد يزيد
بزيادة الانكار فقائل من كلامه ولا يخفى عليك حسن موقع ادرت العزة وعلت كلمة صغارا اذ
ارسلنا لا اخر عطف بيان او بدل من كلام وكيف تقدر متعلق بتاءمل ما تعطي المعرفة
وحيث قال اي على سبيل الكناية عن رسل عليه السلام متعلق به ايضا اي ناءمل من
من بعيد متنقرا فتقرس المتناصل الكامل لما الفي اليك من ان التاكيد بحسب الانكار ولما
اكدوا المرة الاولى لان تكذيب الاثنين تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم والباقي
اهل انكاريه تكذيبهم بوجهين ثلثة زادوا في المرة الثانية اللام وما هو في معنى القسم
اعني ربنا يعلم ولم يتعرض الا للقسم المعنوي اما للصيغ المفهوم بدونه واما لخفائه في كونه
قسما مع عدم تغيير لصون الجملة واما قول صاحب الكشاف في توجيه زيادة التاكيد ان
الاول ابتدائي اخباري والثاني جواب عن انكار فللنظر الى ان مجموع الثلثة لم يسق منهم
اخبارا فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فجعل التاكيد فيها عما لا عناد له ولا ضمام منهم بالخبر في
نظر الله اعلم فعززنا في محل قاءم وشددنا مشتق من العزة وهي القوة والشد ضد الرخاوة
شددها وتحققا من عزه بعزة اذا غلبه اي فغلبناهم وقهرناهم بثالث ... والجامع

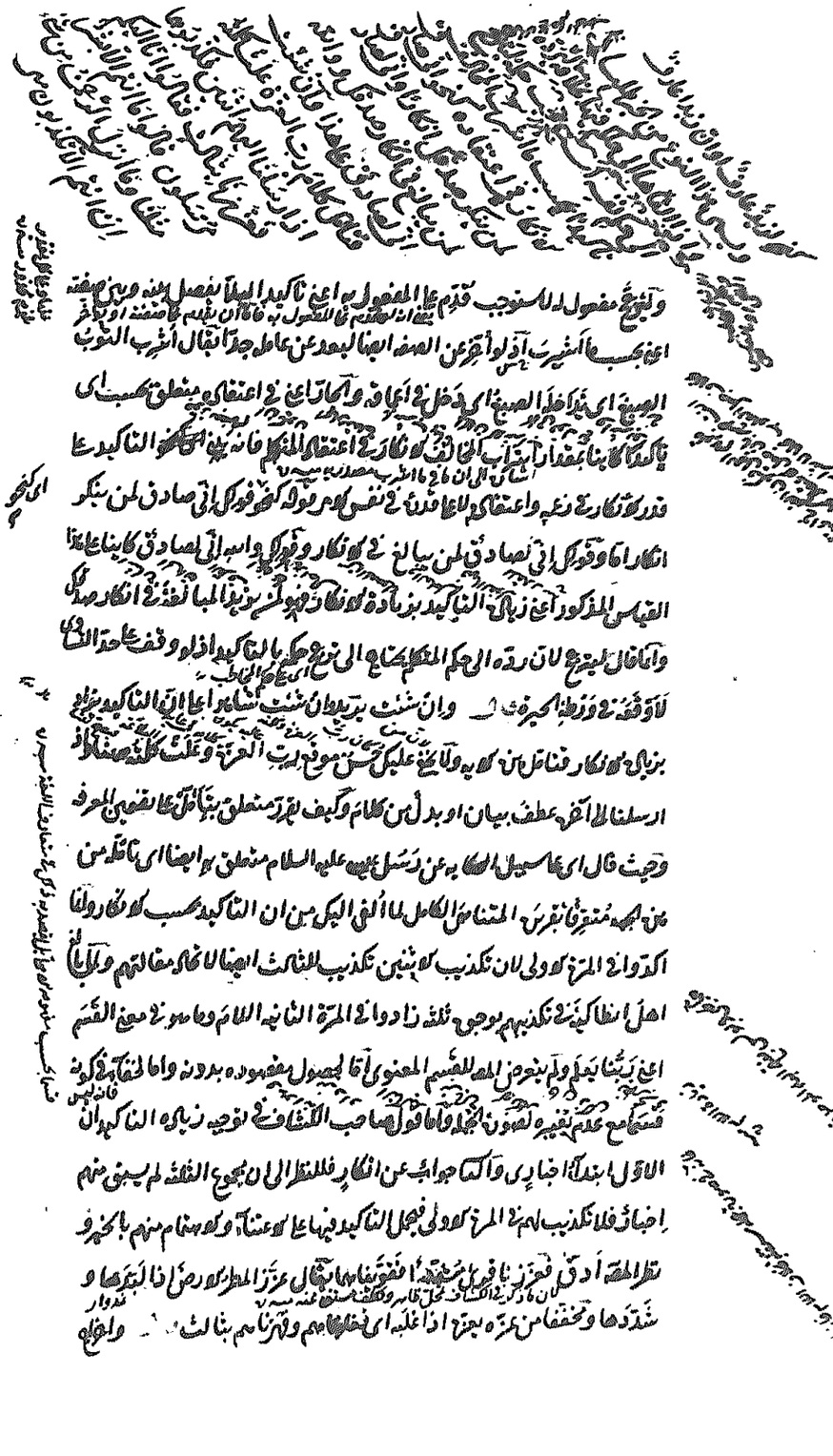

العلم

الكلام في بيان كما حوال اي في احوال المخاطب اعني خلوه ذهنه وتردده وانكاره الوجوه
المذكور في بدء الكلام عن المؤكد وتاكيده استحسانا او وجوبا بحسب مراتب الانكار
واراد بمقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال ويقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى
الحال واضافة اخراج الى مقتضى الظاهر لادنى ملابسة فانه اخراج بوافقه ثم ان
البحث عن افادة بعض التراكيب لبعض الخواص المقصودة منها في كل احوال الثلثة
من وظيفة علم المعاني والبحث عن وجوه الدلالات في مراتب الجلاء عما وجه كل منها
علم البيان واخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر يندرج في الكناية الخ يبحث عنها
فيطلق عليه اسم الكناية واخراجه على مقتضى الظاهر يندرج فيما يقابل الكناية اعني
التصريح فيطلق عليه اسمه والمراد بقوله بسبي بالتصريح ولما كان في كل منهما راجح
نوع خفاء اورد فيهما كلما ان وسيانيك لهذا الكلام تتمة واعلم ان تاكيد الكلام
فد يكون لوفور نشاط المتكلم وكونه عن صميم قلبه كما مر وللرد على الباطل
كقولك احسنت اليه ثم انه اساء الي وقولها اني وضعتها الخ ولاظهار كمال العناية
كقوله تعالى انك لمن المرسلين او كمال التصرح وكل بتنزيل مخاطبنا آمنا او كمال الخوف نحو
انك من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك من المقامات تناسب التاكيد بوجه خطابي
والذي اربناك اي اريناكه وجعلناك مبصرا اياه والبصير للقلب كالبصر
للعين واعمالها جعلها عامة متصرفة فيه اي في ذلك المبصر بما استوثقت من
كذا اذا صرت منه على ثقة واعتماد عليه اي عرفت ان جواب
ابي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي صادر عن تحقيق وصرف ذا
ثقة به وحين سالوظرف للجواب وفي قوله اني جد اشعار بانه كان جارفا بوجود
الخلو فيكون جاريا على مقتضى الظاهر فقد اتى في صناعة ابي العباس لا اظهار الرد وهو مقتضيا
للاستفادة منه وذلك اشارة الى الجواب ... مازائم انك اي خذه زا الذي

الحاصل انك اذا تاملت فيما عرفناك وتحققته
الفضل وقفت على ان جواب ابي العباس كلام صحيح متحقق وحصل لك
ولا عتماد عليه وليس الكل عما ناخذ الفضل
والصحاح

واضع بين الصياغة ومدلولها فاذا بالغ في كل حالة على الذوق الذي لا ينكاكل موجبانه الا
على قبيل فلا بد للبيدي من ان يقلد صاحبها في بعض مسخاناتها وكلها بالتنبيه وهو ضبه
الشان وعبد القاهر عطف بيان للامام وكم بعد خبرها وناوبه بعض الخبر اي بعد الاداة
لا حالة اعادة كثيرا وقوله في الدلايل لا يجاز ظرف ليعيد فان روعي جانب الصيغة قدر
مثله مقدما عليه
من العلوم اي من القضايا المعلوم لكل احد ان ما
بحكم به العقل هو ان نفي المنكلم اي يثبت حال الطلاق لسانه عن قيد السكوت فانبطق
به خبرا كان او طلبيا في قالب الافادة اي تحصيل بقدر ما لا ناقصا ولا زايدا لخاسبا ونجانبا
عن عيب اللغو فانه اذا لم يكن بقيد اصلا كان لغوا محضا واذا كان ناقصا عن افادة ما
قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زايدا عليها كان مشتملا على لغو فوله خال الطلاق الذين
معمول لمقدر بدل عليه ان يفرغ لا الحكم العقل اذ لا معنى لتقييده به واذا كان حكم العقل ما
ذكر فاذا اندفع اي شرع المنكلم في الكلام مخبرا اي آتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب الامر
والتعجب وبث الشكوى والتضرع ونظايرها ينبغي ان يكون مقصوده في حكمه بالمسند للمسند اليه
في خبره ذاك اي الذي اندفع فيه افادة للمخاطب فايدة متناطبا اي متناولا مناط كل فائدة
ومتعلقها من تركيب الفاظ يقدر لكل منها حتى لا ازيد ولا انقص — فاذا الفى شرع
بفصل مناط الافادة بقدر لكل منها من الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الخبري وبقي
الكلام على افادة المخاطب فايقن الخبر لانه اذا كان حاصل ولظهور جريان الاقسام الثلثة فيها وذكر
الحضور اشارة الى ان الظرفين كانا حاصلين عند الآمر بها غايا فذكرا بخصوصهما او بصيرا
وسيلة الى المقصود الذي هو حصول الاستناد في ذهنه وانتقاشه فيه لا بحاق فد يكونان
حاضرين عند حال الفاء الجملة اليه فلا يتصور حضورهما بالالقاء لانا نقول لا محذور في
عدم ترتب الغرض او بعضه على ما قصد به مما يلزم من سماع لفظها الالتفات اليهما
حضور الذهن وقد يكونان غايبين فيصيران حاضرين عند سماع لفظها والالتفات اليهما
مو المراد بحضورهما وفي جواب اذا اي كما في قولك اذا جاءني زيد فاكرمه لاستناد بالثبوت او لا لتنا بجرد حكم

الملغ

الملغ بالاثبات او النفي ايقاعه او انتزاعه وبهذا كان الاستناد في ذهن الملقى اليه لمعنى
الاستناد وهيئة غالبا عن وقوع انتفاشه فيه والمستند لذلك استحضارهما معنويا اي
اثنا في صوابها قبل ان ينتقش في قلبه وغيرها او اعرفهما الدوي فتكون فيه لطف وعناية قال
فيصير بالام بالتلقين الاستناد ثابتا في ذهنه بل انكر او تردد فيه بعد لوجدان فلعله مؤمن حين
انه خال الذهن ومستعد لان نقاش الصدود لا ينقض عليه الا بقبول الحكم وتكنه فيه وهذا كله
للامر خارج عن الحالة التي هو عليها وليس هذا النوع من الخبر ابتدايا لانه خبر ابتدا به من
غير ان يسبقه طلب او انكار فلذا قالوا اذا القيتها اي اذا القى المتكلم الجملة الخبرية الى
لبايتحرر منها وقوله ظرفا متعلق بالقيتها عند وقوله ظرف وقع حالا من المستتر في عند اي
متجاوزين الاستناد ذاهبا ليمين عند وقوله او مبتدا خبره بين بين اي بين ثبات والنفي
وبين الجملة معطوفة على علمها اي جعلها ظرفا عند دون الاستناد وصفة كاشفة لقوله
متحيرا وضمير عنه للاستناد والمتحير في حاصل في محل من الاستناد كاين بين بين والام في
لينقل متعلق بآيات اي المتحير المخاطب كما تقتضيه سياق الكلام بظاهره وقوله
قوله في القسم لا نكاري لما قوله الى حكم يثبت وقد يقال اذا لينتقد حكم المخاطب والاوطة
الملاك واصلها ارض فيها طرفاء ثم غلبت فيها قوله لتتبين جواب اذا وقوله ابتداء عاد
تنبيه على الفرق بينه وبين ادني في عراب لانكاري اذ هناك يجب التاكيد وهنا يستحسن
لان المانع ضعيف جدا اخر بما كان في دفعه وانتقاش الاستناد مجرد الحكم فقوله لتنقد
اراد بالمنتقد الحكم اذ التفعل قد يسند الى الاوكان كالقاطع للتكبن ويتبين قوله لا بتداك
كيف في ذلك لا نتقاش حكمه فوله فان كان استوجب حكمه تاكيدا وقبل المنتقد هنا المتكلم بناء
على انه فاعل لينتقد مايا باه الطباع السليمة واذا القاها الى حاكم اي لاجل
حاكم في الجملة بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما ابتدايا والاخر تنقيحا وآنافي خلاف
الحاكم بوفاقه يكون عالما وسيانى حكم بوقوعه تقابل للقاها واستوجب جواب اذا

المسايل لمقاربة دليله لا يستقرأ وأما أكثرها فيوصل بادلتها الواضحة او بالتنبيه
عليها الى ادراكها الذوقي في قوله عما يندرج بعض بالمواظبة عما لا يستغنى عنه
الصناعة وينبغي تراكيب اهل البلاغة والتدقيق عن مناسباتها لما يستفاد منها فاذا قيل
لكل مثلا ان لاستفهام اذا امتنع اجرائه على اصله. فربما يفيد لاستبطاء بحسب المقام
كقول القايل كم ادعوك وتصمّ في بادي الراي فقد قلت فيه واذا تتبعت التراكيب
وعرفت ان سوال الداعي عن عدد دعائه بدل على كيفية المناسبة لاستبطاء في
الاجابة فقد دققت النظر ... وكان شيخنا بدر الدين حسن الدحيل بالمهملة ونون في
استحصال موجبات الذوق بانواع مجهودة فيما بين ارباب الصناعة ووصف
شيخنا شرف الدين الحلاق ونفعنا بما يدق به توهم ان احالته تلك كانت عن قصور منه او
عن استقصاء اياه ذلك لا مام نصب على المدح او رفع على البدل لن نسبح كمثله اي في
بين الصناعة وتسفير كل السياحة الى كل دوار بحار بتسفار فانه لا عاطرة اصل النجم
من السناد الحوادث الى كل وضاع الفلكية وما في حاد اراي بدور مصدر به وقد يقال
اشار بذلك الى انه قصد بلن نسبح الاسفار مبالغة في كل طرق تتحقق اسد اي نمره برضوانه
وجعله غدا ... لما جعلنا خبر كان ونسبح بمعنى اشعار بنوع اسفار كما يناسب لفظ كثير فعال
احال بدينه عاجزة كان بيان بعد الحسن كان دينا في ذمة الحالي فاحال به على الذوق
الى الفوق الذي توصل بها الى تلك الحال الذوقية فان بين الفوق من ملاك كمرتبة ادراك
خواص تراكيب الكلام والزيادة الى مشابهة كل عجاز وطريق اكتسابها اذا لم يكن سليقية
طول خدمة ما بين العلمين كما سذكر وضمير فيها للمسفسنات في اي حين اذ نجعلنا ... ظرف
للخبر اي من بين اي ظرف واشهر والعدة العدد وعلم كدب بالجزم وضبط البدلها
عنان عن جعلها ملكه وآشيخ رسوخ الصبح في بدو الصباح على طريقة الاستعارة التبعية
وعاني فات وكن قصده وكن شد بين في العمل ثم انه شبه اركان التقليد بان

او وصلها والاجمال ما مثلا و
والاطناب اخ على حسب الكلام
مطابقا لمقتضى الحال بليغا
اجمالي للاشارة الى ان كل
وقد ترتب الكلام في مسمع كاتبي
عا فنون اربعة الفن المتعلق
في تفصيل اعتبارات الكلام
المسند اليه الفن الثالث
في تفصيل اعتبارات

يكون مقتضى اجمال واعتبار امناسبا له ولذلك قال اولا اذا كان المقتضى فصلها او وصلها
كما يرام وكون الفصل لكمال الانقطاع يكون له اعتبار مناسب ولذلك قال
هنا في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب
وقبل ان نشرع في اصل بدا بحق يجب علينا التباث عليه او زنة العلوم ومقاساتها بمقدار حاجة
ان نحفظ منها لحظ كاظة ولذة وافية واعطاء فنون الاعتبارات حقها في الذكر بكسر الذال
وهو باللسان ان نفصل بعبارات تجزيها او تمثل لها بشواهد تقررها فقوله لئلا يكون اي في ذلك
الاصل عاذكر منكل بضم الذال وهو بالقلب اي لا يذهل عن حفظ كل ويروى لئلا تكون اي انت
عاذكر منه اي عما تحفظه لا تغفل عنه فقوله صناعة اي في علم من العلوم وان كان المرجع اي
الرجوع في اصوابها بلسانا وقوله عما الى آخره دليل بان يستدل عليها بدليل عقلي او
بكتفي بتبيانها كالعلوم الحكمية والوضعية في الصناعة المبتدى وهما فعال مودخيل في بني فلان
الاصل الكاف تسكن الكاف من البشر ربما تحركه وهذا من لغات السبعة
ان النسب اليهم ولم يكن منهم والثباث عليها المقترن فيها كانه خبل عليها من خبل الفلان اذا
ارتفع وبلغ والذوق حالة ادراكية تشبه ذوق الطعوم اللذيذة كما بيانا بعد بيان
وقد يطلق على الفوق الذي توصل بها الى تلك الحال واذا لم يجب نساوبها في العقبات
الصرفة فكيف بحث في صناعة مستندة الى تحكمات وضعية كقول اللام وان مثلا للتاكيد قالا
اعتبارات الفنية اي امور تعتبر حسب الالف بتراكيب البلغاء الحقيقية عما مناسبات عادية تكون
التاكيد لدفع الشك او رد لانكار او اعتناء المتكلم وانما في وجوب النساوي ولم يدع الصناع
لان الدخيل ربما زاد على الناشئ في استفادة الذوق لشدة ذكائه وفق فطانته ولانه
كاف في اثبات مطلوبه فانه اذا لم يجب النساوي فلا باس على الدخيل في صناعة علم المتاخر
في ان يعتقد صاحبها الناشئ عليها الذي صار كالمجتهد يقبل منه فتواه وان لم يعلم وجهها
وانما عرج بالبعض مع كل الشكل تنبيها على ان فوات الذوق ان كان فانما يكون في بعض

والانتطاب يصل اليها الكلام مقام يقتضيها وانا آفرد لها شانا الى ذلك مع ادراجها في
الفن الرابع لانه في نفس باب برأسه و ارتفاع شان الكلام لما اشار الى المقتضيات
المقتضيه لفنون كل عبارات كل ربقه رتبة لا تعتاها بها فقال ارتفاع شان الكلام
اى الكلام الذى يعتد به وكانه تقدس اصوات الحيوانات في باب حسنه الذاتى وكونه مقبولا
عند النقاد والخطاط في ذلك الباب بقدر مصادفه المقام لما يليق به من كل عبارة من
الكيفيات فكلما كانت المصادفة اتم واوفر كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة
انقص كان حسنه افل وقبوله وهو اعنى ما يليق بالمقام من الاعبارات هو الذى نسميه مقتضى الحال
فان كان مقتضى الحال مما تنفصل لمصادفه المقام لمقتضاه وجانبه عليها كان
الحسن وانما نعرض لمقتضيات كل حوال المتعلقه باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى و
تطبيق الكلام عليها لانها المعتبره في علم المعانى وما تقدمها نوطئه لها كما مر وارادة باطلاق
الحكم ان لا يقيد بالتاكيد وذكل انا نجعل بنوع من الكلام عن المؤكدات فالحال اقتضى كيفية
مخصوصة من كل طلاق في امر معنوى هو الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ
من تجرد عن المؤكد فحسن الكلام ايراد المعنى به على ما هو المقصود اعنى كل طلاق ومجرد كل اصل
واذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى بتوسط اقتران الكلام بالمؤكد كان حسنه
بتحليه وتزينه بشئ من المؤكدات بقدر المقتضى ضعفا وقوة فلفظ المقتضى يروى بصيغة
الفاعل اى الحال المقتضى ان كان ضعيفا كالسوال والدنى كالانكار على الكلام المؤكد
اقل وان كان قويا بحيث يأكد بصيغة المفعول اى مقتضى الحال وهو التاكيد بقوة وشدة
وضعفا فيراعى ذلك في المؤكد وان كان مقتضى الحال طى ذكر المسند اليه لا بحيث يعلم
ان الطى ولا بثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال
هو الطلاق بعينه اولا في المعنى وثانيا في اللفظ فما نسب ما عرفته في الاسناد فقد سها فتدبر

اثنه بحاوجه من الوجوه المذكوره بان يكون معرفا من احد المعارف الى آخرها ذكر هناك
وقد يتمسك بدليل ان قوله معرفا وما بعده صفة لقوله ثانيا قوله بثبات من التخصيص
بان يكون مفردا او جوابا باقسامها قوله عند انتظام الجملة مع اخرى الاولى ان يحمل اخره
على الجملة كما في قولي للآتي [illegible] المنبوع دون التابع فتقصر فصلها لو وصلها راجح لما
الجملة بما يقتضيه مقتضى الكلام وكذا اضعه معها اى مع انتظامها وقصره لا يجاز ولا طناب
بل على ولا طنابها عن بين الجملتين المنتظمتين لان طرفا دون ذلك ولا طنابه مندوجان في
الفنون الثلثة واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذى يقتضى الحال ايراد الكلام عليه من
اطلاق الحكم وتاكيده وطى المسند اليه واثباته وذكر المسند وذكره وغير ذلك مما ذكر هنا
اجمالا وسيانتى في تفصيله اما الحالة المقتضيه للحذف للاثبات للتقديم للتاخير للتعريف
للتنكير فتطبيق الكلام عليها مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه وقد يقال مقتضى الحال هو الكلام المشتمل
على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضى اندراج الجزئى تحت الكلى فالانكار مثلا
يقتضى كلاما مؤكدا فاذا قلت ان زيدا لقايم كان مطابقا لمقتضى الحال وجزئيا له ومندرجا
لذلك بقوله في تعريف المعانى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكر فان المذكور حقيقة هو
الكلام لا الحذف والتقديم وانت تعلم ان بعض المقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف
مما يذكر فوجب حمل الذكر على التطبيق بما يصح فيه كالحال والتفصيل فكانه قال
على ما يقتضى الحال ايراده في الكلام وايضا كما جعل الالتفات مسوغا للتعلق بالمسوغ
جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا والابدا بما يتعلق بالمذكور وغيره حسب تعالى ورد الحذف والتقديم في الكلام
وما ذكرنا حديث اجمالى لا بد من تفصيله
اى سنفصل لكل حديث مقتضيات كل حوال المتعلقه بالاعتبارات المذكوره بتعيين كل
حال وما يقتضيه وقد نرتب الكلام هنا اى في تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة
من اجل ان ذلك الكلام بمنزلة الفصول وكل باب الا انه سماها بالفنون نظرا الى ان بينها
فنونا كل عبارات كل ربقه وكل من الفصل والوصل من حيث انه امر عارض للجمل المنتظمة

كانت مع اخرى فهناك اعتبارات أخر في فن رابع يبحث مباحث الفصل والوصل لكن لا يجاز

ولا طناب قولا اذا انتظمت اى اقترنت والعاطف في اذا كلا اما اى مهما يكن من شئ في

زمان انتظامها مع اخرى فلا ينحصر اعتباراتها في الفنون الثلثة لانه يبحث اذ ذاك

لانتظام جاعل اى يبحث في زمان حصول اعتبارات ثم ان الفصل والوصل يجريان بكل

الخبرية ولا انشائية وكذا لا يجاز ولا طناب بل يجريان في جملة واحدة ايضا وكذا كثير من

احوال المسند والمسند اليه والمتعلقات بخلاف الانشاء الا انه لما ذكرها في فنون الخبر اكتفية به

اذ يعرف حال الانشاء بالمقايسة وتنبيهه عليها في بعض المواضع بايراد له مثله لانشائية

قال ولا يبحث اى ولا يبحث الكلام في جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة حتى

اقتضاه الا بالتعرض لمقتضى الحال وذلك لان البحث المقصود في علم المعاني من معرفة تلك الاعتبارات

الا ان تؤكد كلامك مشتملا عليها عاريا وفي مقتضى الحال ليقصد خواص مقتضياتها

او تصدق بانها في كلام غيرك منطبقة على مقتضى الحال ليمس منها الى العمل بمثلها

بالكلية بحث في علم المعاني عن افادة التراكيب لخواصها بحسب مطابقة اعتبارات لا حوال

ومقتضياتها قوله بالحري اى اذا كان كذلك فليس الحري عدم اتخاذ مقتضى الحال ظرفا

اى مبنيا لا يلتفت اليه وقد يروى بالتشديد عاريا بالباء اى الحري ذكرها

فنقول والله الموفق قد عرفت ان الحال هو الداعي الى ايراد الكلام على خاصة مخصوص

وكيفية معينة وقد يطلق عليه المقام ايضا والفرق بينهما بحسب الاعتبار فان ذكر الداعي

من حيث انه بمنزلة زمان يقارنه ذلك الوجه المخصوص سمي حالا ومن حيث انه بمنزلة مكان

حل فيه ذلك الوجه سمي مقاما ثم انه قد يخالف الاحوال والمقامات اذ قد لا يتضح

التفاوت بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم مبنية اى متقابلة بمقتضى

كل واحد منها نوعا من الكلام مبنيا لما يقتضيه مقابله وعادا الى قوله بيان مقام التنزيل

ومعرفة المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها مما لا احتياج فيه الى علم المعاني

الا لمباحثة المتعلقة بالمتكلم

فذكرها هنا توطئة لايفاء اذا اقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام لم يكن داعيا الى

ايراد وجه مخصوص في الكلام فلا يكون حالا لنا نقول خصوصية كل نوع من الكلام

وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب من خلو ذهنه واستحباره

وانكاره ومن متقابل بعضها انها ليست متقابلة تقابل المقامات السابقة ومقتضية

لوجوه مختلفة في جملة واحدة من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما

تقدمها بلفظة كذا وكأن ذكر هناك مقامين يجامع كل منهما كل واحد مما عداها اعني مقام

الجد والهزل ذكر هنا ايضا مقامين يجامع كل منهما كل واحد من الاحوال المذكورة

للمخاطب اعني ذكاءه وغباوته في الذكي يتفاوت اقتضاء كل الاحوال دون الغبي

وفصلها عنها بكذا لكونها جملتين وذكر فيها التغاير دون التباين نظرا الى انها

لا يوجبان اختلاف اصل الكلام بل تفاوتا في وجوه الاسناد في كلام واحد

بقوله ولكل من ذلك اى المذكور من المقامات فهو مقتض غير مقتض الخ عاما هو

بصدده من بيان مقتضى الحال وتفاوته ثم اشار الى كل احوال المعتبرة في الفنون

بقوله ثم اذا شرعت وانا فصلها عن احوال الاسناد اى

الكلام لا بتصور وجوده قبله حتى يتصور ان المتكلم

احوال في ذلك الضمير والراجع الى الكلام

بخلاف المسند اليه

ان يشرع في الكلام بأحدهما ويضيه الى الآخر ويجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما

احوال تضمه الى صاحبه وكذلك الحال المنتظم فاحوال الفنون الثلثة راجعة الى

الثلثة باعتبار انضمامها الى نسبة اخرى واذ قد فرغنا من كلا جانبي

متقابلا المسند اليه والمسند وما يتعلق بهما وكذا الجملة اذا اريد ضمها

كون المركب وللبعاد الكافي في كثرة اسناد الى كثرة لا مثله وقوله لا رجل تحقيقه
قيل مرفوع على انه لا يمتنع ان يكون خبر مفتوح على انه لا النافية للجنس يفيد عموما لا نا
وقوله معه نرجع الى نفس الاسناد والخبر في غير الابنوع من انواع الجملة الواحدة فإنا
مختلبس وبون التاكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام لاحقة ولزومه على
المسند اليه او المسند فهي اعتبارات راجعة الى الحكم لا الى الحكيم بدلالة الحكم
فاشار الى ان الكل من حيث المعنى راجع الى الحكم كما مر ... واما لا تشار الراجع
الى المسند اليه قدم لضعفها والراجع الى الاسناد لما نفسه موقف يحصل به الخبر بالفعل
وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى وقوله في المركب حال
من المسند اليه واحترازا عما لا يكون رجوعه اليه بحسب الحال كونه والعمل في التركيب
كالادغام ونحوه على الاخذ من حيث هو حال خبرية ونحو له من قبل المتعرض بيان انه او
جول على قياس ما خصص في الحكم والبحث عن كونه حقيقة او مجازا فيلحقه بيانه وذكر
الحذف في المسند اليه والتركيب للمستند في الجملة ولذلك قال بعض اهل
نحو منطلق يترك المسند اليه وقوله قال في حسبته فهو المعلق في المسند اليه كالبيان
اشعارا بانه الركن لا يقع ... ثم استعمل لو يظهر ولها المسند بعينه وكيف به ...
به وتقديم الحذف فيما لا تثبت لكونه اعرف ... في تفصيله الذي عليه ولا تقدم
الذكر متقدم عليه ... في ذكر التثنية ... ان المسيند ...
للطلبات والقصر ... حذف المسند اليه ... في المسند الذي اعتذارا
بوقوع الاختصار ... والتعريف على التنكير في المسند اليه وتكلم في المسند
وتخليه للمسند الفصل ... بذكر التوابع لانه ... فلانه
فللبيان حكم الفصل لاختصاصه به ... سيبويه من يقول ... الغرض
من هو ... ابو عمرو الى ... وهذا الفصل من الجنات

المسند اليه لمطابقته اياه لفظا واقترانه في التلفظ اولا وان كان معناه منفصلا عنها
فانه لقصر المسند على المسند اليه ولو جعل من اعتبارات المسند لكان له اعتبار اذ
يفيد به الفصل بين المسند والنعت وقوله موقعا خبر آخر لكونه لا صفة لقوله ثابتا لان
التعريف يعم الثابت والمحذوف ومن في قوله من احد المعارف بيانه والظرف
لغوا وكذا قوله مصدرا وقوله مقرونا صفتان له وقوله مفردا خبر آخر ايضا ولما
لاعتبار الراجع الى المسند ترك هنا قيد في التركيب اتكالا على ما ذكر غير مرة وانما
بقوله ايضا الى ان قيد حيثية المسند معتبرة باعتبار حيثية المسند اليه ...
لكونه حقيقة او مجازا او هو مصدر آخر ... وجب حذف ...
في المسند المشكل النقص المذكور في المسند اليه اي بحيث اليه ... به قوله
وفي افراده اي وفي افراده اعتبارات من كونه فعلا وفي كونه جملة اعتبارات ...
اسمه ولا باس ... في عطف كونه مقدما او مؤخرا على كونه مفردا ... كونه متروكا
لان الفاصل بين ... المعطوف عليه او المعطوف ...
الراجع اليه في افراده وفي كونه جملة وقدم في اعتبارات افراده الفعل ...
كونه مسندا من حيث انه يدل على النسبة الحكمية وفي اعتبارات كونه ...
الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة او للتقرن بالفعل ...
الشرطية والظرفية وقوله مفردا خبر آخر لكونه اي بعد الكل من الفعل ...
بنوع قيد يناسبه واعلم ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه ...
... ويوصف بهما لا لفظا بينا واذا اطلق على الضم المذكور كان ...
وان اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنييه على السواء واما اعتبارات المسند والمسند
اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ ... هذا اذا كانت ...
الى الخبر في فنون ثلاثة لانه يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست مع جملة اخرى واما اذا

ان الخبر لابد فيه من ذكر الحكم الذي لابد له من طرفيه فتحققه بهذا لا شيآ الثلثة اي ما جرآ
بلا توقف على غيرها الآن الحكم لما كان جزءا خبرا كالصورة ومستلزما للطرفين جعله مرجعا
للخبر وانما قال لمفهوم اشارة الى ان المحكوم عليه هو العدد الكبرى لانه الذي قصد في الخبر
اثبات صفة له او نفيها عنه ولذلك سماه محكوما عليه قوله نسبة اشارة الى ان هناك معنى
آخر للاسناد فان النحاة يفسرون الاسناد الخبري بضم كلمة الى اخرى بحيث يجوز ان يسكت
الحكم وسكل بالنسبة الثابت لانها في غاية العموم والابهام اي هذا القدر كاف في تحقق الخبر
وما زاد من خصوص في المحكوم عليه او به فليس بمعتبر في تحقق ماهيته بل في تزيينه الفائدة
والتنكير في شيء بدل على صفة اي شيء من الاشياء فجاز وقوعه مبتدأ والمراد بالاثبوت سلب
الثبوت ونفيه وقد يقال فيه السالبة بالمعدولة اشعارا بان الثبوت اذا وقع محمولا
لم يكن بينهما فرق لان معناهما اتصاف الموضوع في الخارج وانما يفترقان اذا جعل
الثبوت رابطة كما في قولك زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب فان قلت اذا كان
الخبر راجعا الى الحكم بمفهوم لم يتناول الخبر الشرطي قلت سياتي في الكتاب
ان الجملة الشرطية على خبره من الخبر مقيد بقيد مخصوص هو الشرط مختلفة في نفسها الصدق
والكذب فالخبر عند منحصر في الحكم وسينكشف لك الحال ان شاء الله تعالى قوله لانه قوله
عائد اي لاعتبارات الراجعة الى الخبر افادته للخواص منحصرة في فنون ثلثة راجعة
الى اجزائه الثلثة وليس في راجع اعتبار ليعرض عليه بجواز ان يكون هناك اعتبارات
يتصف بها المجموع من حيث هو لا تتم من اجزائه او يتصف بها اثنان منها ولما كان
متعلقات المسند او المسند اليه كالجزء منها اورد ولا اعتبار الراجعة اليهما
في فنيهما اما لاعتبار الراجع الى الحكم جمع لاعتبار او لانظر الى انها فنون
ثلثة وافرده ههنا لانه فن واحد من تلك الفنون وقوله في التركيب حال من الحكم
والعامل هو الراجع اي الذي يرجع الى الحكم حال كونه في التركيب اي يرجع اليه

باعتبار او كونه فيه فخرج لاعتبار الذي لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في
التركيب بكونه مذكورا او كسبيا او بقيدا او وظيفيا وقوله من حيث هو متعلق بالراجع
يعني ان الراجع انما يرجع الى الحكم من حيث هو هو لا من حيث انه متعلق بالغرض
لان الحكم بكونه مفيدا مثلا انما يكون لاجل الغرض لا لذاته فيكون غير مرجوع اليه
في نفسه بل بالعرض والمجموع لا يعتبر والى الحكم لذاته فقط ظاهر ما ذهب اليه
بعض المحققين من ان الفعل كما ينبئ عن الوقوع في الزمان ينبئ عن الوقوع
في الذهن فاذا اسند الى شيء كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا
اسند الى غيره كان واقعا على خلاف ما يقتضيه اصل الوضع وهذا التقدير يكون الحكم منسوبا الى الفعل وكذا
اشار الى ما ذهب اليه المحققون من ان الفعل لا يدخل فيما وضع لتعيين ما يسند اليه الفعل بل ذكر
مفوض الى العقل كالاسباني كضربي ولو قال من غير التفويض لكان صحيحا ولكنه ما اختاره
كما ذكر في المسند اليه لان الظرف في كونه وظيفة بيانية وكان مثل هذا يدخل في
الفعل فانه صحيح فعلية على المذهب المختار واضرب عما اختاره المحققون قوله
الحكاية والتجريد عن مسند
انتاكد وتكون تكسبية ولا يكون التركيب بخلاف
ما تقدم بخصوصه والتخصيص ان يكون التركيب بحيث يتعين
كونه واحد الاحكام بعينه
لا يتبع مسند بعضهم واسند
فان من الصفات المشبهات ما جعله الى الحكم وليس
كذلك وقد يجيء المفعول الحال كون
فعل الفاعل على القياس كما في قولك زيد ضارب عمرا
الى غير ذلك من الاحوال
ان قيل ان الفعل ما يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة
فكيف يكون الفعل ما يتعين به ما يسند اليه الفعل
قلت المراد بالتعيين ما يعم التعيين بالذات والتعيين بالعرض
فان الفعل يتعين بالعرض للدلالة على احد الازمنة
فعل الفاعل على القياس كما في قولك زيد ضارب عمرا
الى غير ذلك من الاحوال
ان قيل ان الفعل ما يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة
فكيف يكون الفعل ما يتعين به ما يسند اليه الفعل
قلت المراد بالتعيين ما يعم التعيين بالذات والتعيين بالعرض
فان الفعل يتعين بالعرض للدلالة على احد الازمنة

خلاف ما قاله فان قال الاول ما ليس بثابت
المرجع الفعل بل بكلا هما لغو عند البعض وعلى تقدير
الكون فيه فالمعنى ان الحكم حال كونه في التركيب
ثابت او منتف فيخرج لاعتبار الذي لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا
في التركيب بكونه مذكورا او كسبيا او بقيدا او وظيفيا وقوله من حيث هو متعلق بالراجع
يعني ان الراجع انما يرجع الى الحكم من حيث هو هو لا من حيث انه متعلق بالغرض
لان الحكم بكونه مفيدا مثلا انما يكون لاجل الغرض لا لذاته فيكون غير مرجوع اليه
في نفسه بل بالعرض والمجموع لا يعتبر والى الحكم لذاته فقط ظاهر ما ذهب اليه
بعض المحققين من ان الفعل كما ينبئ عن الوقوع في الزمان ينبئ عن الوقوع
في الذهن فاذا اسند الى شيء كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا
اسند الى غيره كان واقعا على خلاف ما يقتضيه اصل الوضع وهذا التقدير يكون الحكم منسوبا الى الفعل وكذا
اشار الى ما ذهب اليه المحققون من ان الفعل لا يدخل فيما وضع لتعيين ما يسند اليه الفعل بل ذكر
مفوض الى العقل كالاسباني كضربي ولو قال من غير التفويض لكان صحيحا ولكنه ما اختاره
كما ذكر في المسند اليه لان الظرف في كونه وظيفة بيانية وكان مثل هذا يدخل في الفعل
الفعل فانه صحيح فعلية على المذهب المختار واضرب عما اختاره المحققون قوله
الحكاية والتجريد عن مسند
انتاكد وتكون تكسبية ولا يكون التركيب بخلاف
ما تقدم بخصوصه والتخصيص ان يكون التركيب بحيث يتعين
كونه واحد الاحكام بعينه
لا يتبع مسند بعضهم واسند
فان من الصفات المشبهات ما جعله الى الحكم وليس
كذلك وقد يجيء المفعول الحال كون

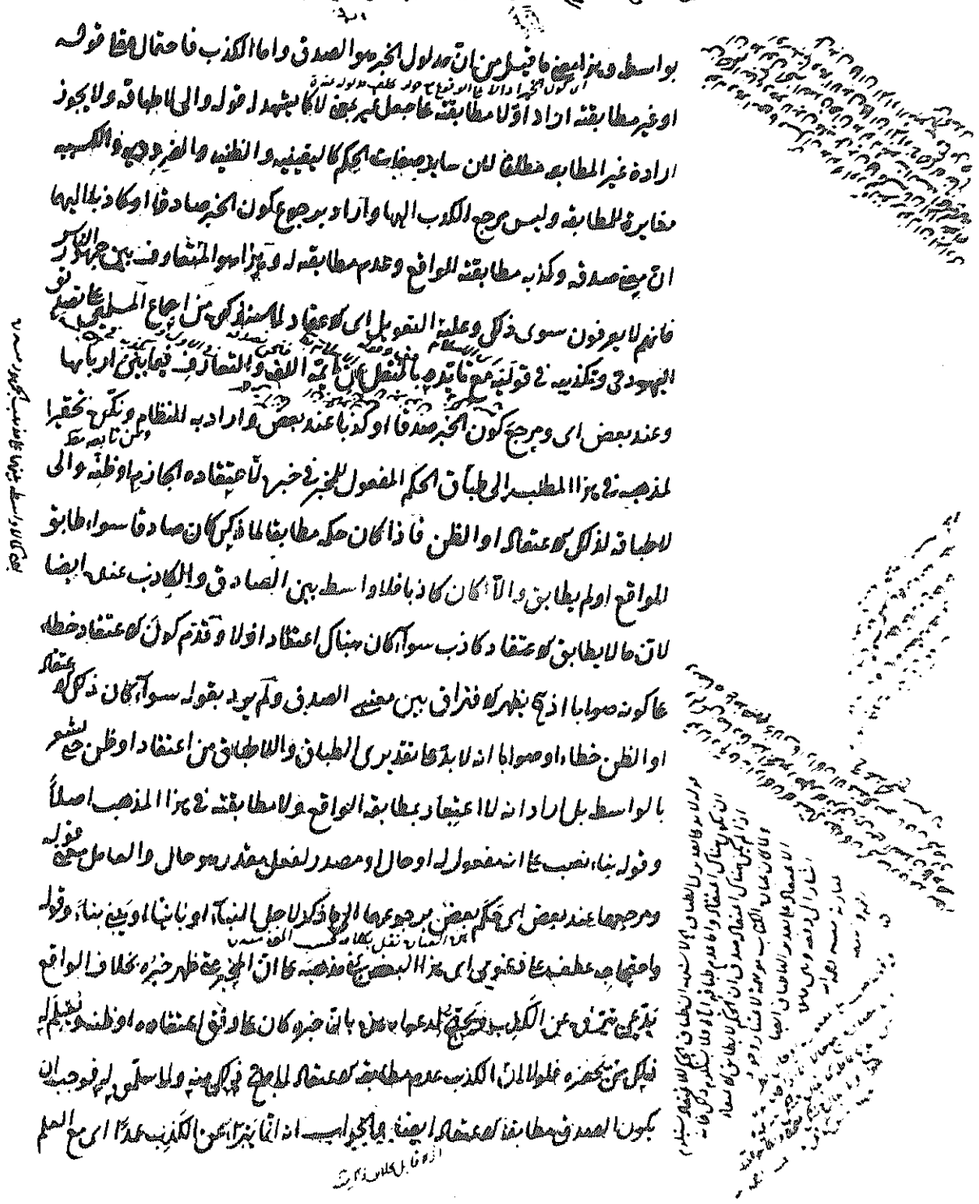

نعلم ذلك الحكم لذا لا يشتبه ان المراد علم المتكلم بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو فرض
الى استفادة المخاطب منه الحكم لكان هو الاصول. فان قلت لو سلم ذلك فرجع للافادة
فكيف يرجع الافادة الى فرعها. قلت المراد ان حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب العلم
الى الاستفادة ثم يشير احد هذين الامرين وملخصهما ان منع افادة الخبر افادته ليس احدهما
فاذا لم يفده شيئا منهما لم يعد مفيدا له كقولك السماء فوقنا قوله وتسمى هذا اي الحكم بالوقوع
او اللاوقوع فايدة الخبر لانه المقصود الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا لازم فايدة
الخبر كون المخبر عالما بالوقوع او اللاوقوع وقد صرح بذلك في توصيف المسند اليه حيث قال
والسبب في ذلك ان فايدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت في اول فن القول
في الخبر ولازم الحكم … لازما فمن قال فايدة الخبر استفادة الحكم ولازمها
كون المتكلم عالما بالحكم فلا بد … صاحبه وانما يقبل حفظ التوراة لا منعا
وتحريكها لسانه … اقول … فائدة الخبر انما هي
بسبب كون ذلك … فايدة الخبر … باعتباره في نفسه
ايضا فايدة كما صرحت به عبارة المنقول آنفا ومع امتناع كلا … من ان كلا
حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم
وذلك لما عرفت من ان المعتبر في العرف فهم المعنا المقصود للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من
الخبر علم بالحكم اي اعتقاد به قطعي او ظني فانه يبني على … المتعارف كان ذلك بسبب علمه
بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه ومن هو دون الاول لا يمتنع لجواز ان يحصل للمخاطب
من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك
الخبر كحافظ التوراة وما يقال من ان علم المخاطب بالحكم هو حضوره في ذهنه
بمجرد سماعه سواء اعتقده ام لا فليس بشيء لان ذلك الحضور قد يحصل بسماع الخبر النام
ولا يعد خبره مفيدا عند ارباب اللغة وكذا مجرد حضوره في ذهن المتكلم لا يعد علما عندهم

اصلا

اصلا فيما كان لزوم علم المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بهما من الخبر نفسه كما … لا
باعتبار تحققهما في نفسهما كما يشعر به المتبادر من لزوم احد الشيئين للآخر كما نبه عليه المحشي
فايدة الخبر ولازمها بالاستفادة بين … قوله اللازم المجهول المساواة
فالمناسب للمقام ان يجعل كما هو … عن اللازم … اولى … المساواة وقد
يقال ان … ولا … حكم العقل بالامتناع وعدم حكم … العقل يحكم بامتناع
الاولى بدون الثانية ولا يحكم بامتناع ملزومه بدونه ولا يحكم بامتناعه بدون ملزومه
مساو بما كان في الواقع او اعم … ومن جهة كونه صدقا وكذبا اشار بذلك الحكم المخبر
للمخبر في خبره اعم … او لا ينتزع فانه كما مر هو المفعول للخبر وهو المحتمل للصدق والكذب
وهو المتصف بمطابقة الواقع ولا مطابقته دون وقوع النسبة ولا وقوعها وحمل الحكم في
هذه المواضع الثلثة على الوقوع او اللاوقوع لانه في بحث افادة الخبر … وهو
جمهور المحققين … ان الجملة الخبرية كزيد قايم او ليس بقايم … يشتمل على حكم ايجابي
او سلبي مفعول للمخبر في خبره … ويعبر عن هذا الحكم بالنسبة الذهنية فهذه النسبة
الذهنية ان طابقت النسبة الخارجية بين زيد والقيام بحسب نفس الامر في الكيف بان تكونا
ثبوتيتين او سلبيتين معا كان الخبر صادقا وان لم يطابقها بان كانت الذهنية ثبوتية
والنسبة الخارجية سلبية او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة
تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع موافقة للاولى في الكيف وهي النسبة
الخارجية مدلول الخبر بتوسط الاولى وهي المقصودة بالافادة كما مر فاذا كانت هذه النسبة
الخارجية المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثم قيل ان صدق الخبر
هو ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية
على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة الذهنية على حصول النسبة الخارجية بطريق …
من دون استلزام عقلي فجاز ان يتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها

الرابعة الى ذلك فلابد ان يصير معلومة لكن بهذا الاعتبار في نفس الامر واما الا معلوميتها الذاتية فبحسب فرض العقل حيث توجه اليها بهذه الصفة لا بحسب نفس الامر فلا تناقض وانما حكم على الحد الاول بالخروج عن كونه معرفا وعلى الاخيرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس لشانه الى ان الدوري لا يفيد معرفة اصلا لاستلزامه المحال وان غير المطرد وغير المنعكس قد يفيد معرفة بوجه ما ولذلك جوز جماعة في التعريفات الناقصة ان يكون اعم او اخص ... واما في الطلب استدل على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهيا بان كل احد من العقلاء الذين لم يمارسوا اكتساب التصورات من الحدود والرسوم ولا عرفوا كيفية ذكر الاكل الصغار الذين لهم ادنى تمييز ولا يتوهم منهم الاكتساب اصلا يوردون كلاما من اقسام الكلام الطلبي الدالة على معنى التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء في موضعه عن علم بذلك وبارادة واختيار ولا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام الدال على مثلا في موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شيء منها اجابوا بما يناسبه فهم عالمون بتلك الاقسام ومعانيها ومواضعها اللائقة بها واجوبتها المناسبة اياها وكل واحد منها كلام طلبي مخصوص والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام فيكون مطلق الكلام الطلبي معلوما لهؤلاء بديهة والجواب ان ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص والخاص معلوما بالكنه وهما ممنوعان ههنا وان اراد ان معنى الاقسام ومطلق الكلام الطلبي معلومة بوجه ما فلا نزاع فيه انما الكلام في تصور الطلب بالكنه قوله واما في الطلب اي واما اختيارنا في الطلب فقول الفرقة الثانية القائلة باستغنائهما عن التعريف وقوله يتمنى اي يأتي بكلام يدل على التمني وهو وما عطف عليه خبر ان ويوجد كلا بدل منه وتجعل الاول صفة لكل احد والجملة خبر الا بلا ايهام ما مر ثم ان الخبر يزيد انهما بعد افتراقهما وجدانا تحقيقهما البديهي يفترقان ايضا باللازم المشهور ثبوته للخبر وانتفاؤه عن الطلب وهذا النوع توطئة منه لما سيذكر من بيان مرجع الخبرية ولما قدم مباحث الخبر بطولها على مباحث الطلب اراد ان يجعل الشارح

في بحث الخبر

في كتابه على صدق رجائه وثقته باستيفاء تلك المباحث الموفرة ايضا فقال والكلام في الطلب وما نسبنا اليه من اقسامه الخ وما يتولد منها لا يقتصر على هذا الكلام الاجمالي الذي اوردناه ههنا وقد عنانه سمعك من غيران يتفقد فيه ويوصل معناه على ما ينبغي الى قلبك لكنا في اوان التصدي لتحقيق مباحثه سنفرغ ونصبت بتيسير الله تعالى في تفتيش اذنيك بحيث يصل الى صماخيك كلاما ينتقش في ذهنك صورة مباحثه من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفاصيل احوالها وتوليدها لما تولدها النقش الجلي الذي لا خفاء فيه وهذا وعد اقوى واشمل ما سبق من وعد كشف القناع عن وجه المتوالدات قوله ولنكشف عطف على مقدر اي فلنشرع في المقصود لا صالة ولنكشف وصرح بان ما ذكر في معرض الاستدلال على استغنائهما عن التعريف تنبيه على حكم بديهي اشارة الى ان ما يعترض به عليه لا يجدي نفعا وقيد التعريف بالحدي اي الذي يحصل في الذهن صورة لم تكن حاصلة فيه احترازا عن اللفظي اعني الذي يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر الصور بانها المرادة بلفظ كذا كتوكل الغضنفر الاسد فانه يجري في البديهيات ايضا بخلاف الاول سواء كان حدا اسميا محصلا لصور المفهومات او حقيقيا محصلا لصور حقايق الموجودات والقانون كلية يسريانه بجميع المسطرة ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات المحكوم عليه فيها ويسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا واستخراجها من ذلك الاصل تفريعا وانما سمي كلا من بابي الكلام في الخبر والطلب قانونا لاشتماله على بيان قوانين هي مسائل علم المعاني ... القانون الاول فيما يتعلق بالخبر قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا واوفر اشتمالا على الخواص واقدم اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب ماخوذة بتصرف في الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر ومحتمل للصدق والكذب وانه مفيد للمخاطب وانه صادق او كاذب فاراد ان يبين مرجع ذلك كله فقال اعلم ان مرجع اي رجوع الخبرية

التعريف

والسابق في الاعتبار في كلام المصنف شيآن الخبر والطلب فالخبر مكسور لاستئنافه او بجواب الخ
الق بالمكسور سوى ذكر طلبي استناع اجراء الكلام على الاصل وعساك فيما يأتي ان تقف
عيناك للفكر اذا اجتلبته اوان كشف القناع عنه وجدت من نفسك الشان بخلافه فلتفعنها
اعني الخبر والطلب لافتتاح الحديث لا خص له والله المستعان من من

فقبل ارادة ماسوى المذكور من الخبر والطلب فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه على اصله فيكسر
من آخر كالدعاء في نحو كل اسود كالحبشي المقصود به تصبيح العقود وغيرها وقبل ارادة ما سوى
قوله بجواب الخ لانه نقض لكلامه فيما مضى في صدر الفانون الثامنة امتنع اجراء ان لكسرة
على اصله فعدلوا عنها فناب المفام وسيأتي الكلام في بيان المبنى المعدول عنها اجمالا او
نفوض ايضا في تفاصيل ابواب الخ فكأنه لم يلتفت الى نتائج امتناع اجراء الخبر على اصله
اما لغفلتها او لعدم تعلق غرض بالبحث عنها ولم تعتد ايضا بالنزر لاخطاط عن ان يعد
اصلا براسه وعدم اندراجه في احد الاصلين وعند بعضهم ان طلب الخ فيال خارج عن الفذ
الذي هو صوت يقذف به الرجل لكنه يلزمه وان الفذ ليس طلبيا ولا يستلزمه فان العاقل
لا يطلب ما يعلم استحالته قال وعساك الخ بان ما سوى ذلك فروع نشأت من امتناع
اجراء الكلام على اصله مما يستبعد ويظن انه مما يرى بها جزافا فيضاك انواع كثيرة كثيرة
لاستعمال كالتقرير والانكار والتعجب والاستبطاء والتهديد وغيرها فاني يتسنى لك تقريرها الجاري
فدفعه بانا نتوضحه بازالة الخفاء عنه على وجه تستقف وفاني ماتري اقامصدريه اي في ظنك
او موصولة اي في الذي تراه اي تخيل مبهما اياه والعامل في الظرف عين لما فيهما من معنى المقابلة
وقيل متعلق بموضع الخبر اي كائنا فيما تراه كائنا في حيث كل اي الخطاب كل اي لكل قارئ في
قبل او في شان ما انت به والضمير في نقتفيها لما ذكر من ان ما سوى ذلك فروع او تلوصوا الذكر
موعبان عنه بقال اقتفيته عينه اي اذرفته وبالمعجمة واجتليت العروس اذا نظرت اليها جلوة
مكشوفة شبه الصور المعقولة بالصور المحسوسة فاثبت لها افتقام العين والاجتلاء
كشف القناع قوله بخلاف اي بخلاف الافتقام اي وجدت من نفسك الاستحسان والاستعظام
فلتعنيها اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينها للافتتاح الخ
لا نحن منتصبون له ومتوجهون اليه من بيان خواص التراكيب — اعلم ان المصنفين حولوا
فرقة تخوجها الى تحكم باجنابها الى التعريف وتزعم انها اكسبان ومحصول ما استدل به

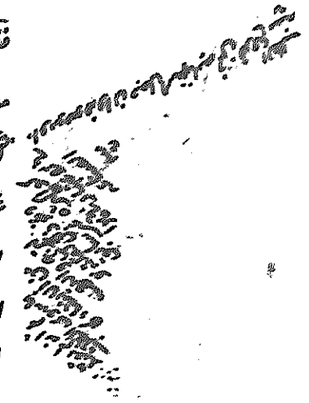

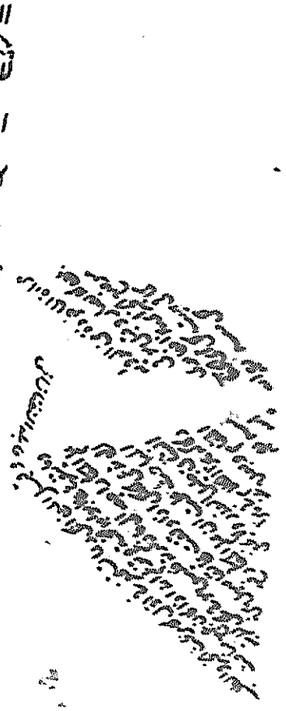

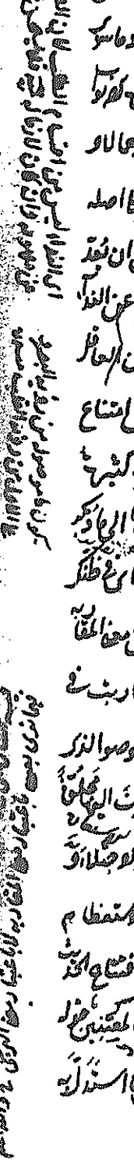

عما اختاره من استغنائه الخبر عن التعريف ان العقلاء الذين لم يزاولوا الكتاب لا يشتبه
بالكذوب الوسوم ولا عرفوا الكيف بكتب لا يشتبهها بل الصغار الذين لا يتوهم فيهم ذلك
اصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب اللذين يوصف بهما المتكلم وذلك لانهم اذا صدقوا
المتكلم اي حكموا بانه صادق اوردوا بادا تصديقهم في مقام التصديق اي مقام صالح في
نفسه لان يوصف فيه المتكلم بانه صادق وكذلك اذا كذبوه اي وصفوه بانه كاذب فلولا
انهم عارفون بهذين المفهومين ومميزون للقضايا الصالحة في انفسها لها عن غيرها لما تاتيه
منهم ذلك على الاكثر فظاهر ان مفهوم الصادق هو المتكلم بالخبر الصدق ومفهوم الكاذب
هو المتكلم بالخبر الكذب فيتوقف معرفتها على معرفة مفهوم الخبر الذي هو جزء لهما وما يتوقف عليه
التصور الضروري اولى بان يكون ضروريا وانت تعلم ان مرجع ما ذكر الى ان الحكم بان
صادق وذاك كاذب ضروري لا يتوقف على كسب فطعا لصدور عمن لا يتصور منه اكتساب
اصلا فوجب ان يكون تصورات اطرافه وما يتوقف عليه ضروريا اللهم الا ان زاد عليه ان الحكم
بذلك الحكم غير القضايا الصالحة في انفسها لان يحكم عليها بالمحكوم به فيها عن غيرها وهذا
المقدار لا يندفع السوال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق والكاذب
بوجه ما وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذي هو المتنازع فيه فوقه اما في الخبر اي اما
اختيارا فيه فوله اي لاستغنائه الخ وفي نسخ ومن لم يمارس صبه مخصصه لكل احد بعد
تخصيصه بصبه كونه من العقلاء وقابل الحدود بالرسوم على مصطلح القوم مبالغة في
نفي الممارسة وقوله بل الصغار يروى بالنصب عطفا على كل احد والضمير في يعرفون لهما
معا او للصغار فيقدر لكل احد جزءان يعرف وبالجر عطفا على العقلاء وعطف على من لم يمارس
منعه ان في تمييز وهو الضمير في يعرفون يرجوعه الى عائد على كل احد من معنى الحاء والمراد
بالكل ان عرفانهم للصادق والكاذب وان لم يكن مطلوبا لكن يستلزمه فالاستدراك لدفع
توهم عدم الاستلزام وقوله الخبر الصدق والخبر الكذب اي الصادق والكاذب فان الخبر

فاسنوضح ما اجبنا به عن تعلم علم الاستدلال وعلم العروض اذ قيل ان كان التعلم
او الطبع يكفي في البابين فليستغن عن تعلمها والا فكان تعلمها موقوفا على تعلم سابق
والمآل اما الدور او التسلسل وسنتكلم لكن باذن العليم في سؤال العروض لهما اذا حان وقته باذن الله

مثلا اذا انضبطت جزئيات كثيرة من تراكيب الكلام الموكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك او
رد الانكار او غيرهما وتبين لكل ان افادتها لذلك المعنى لاستقرائها على التاكيد المناسب لها بوجه
خطابي حصل عند ذلك قاعدة هي ان كل كلام موكد من جنس هو موكد صالح للافادة لذلك المعنى
فمن الفاعل ان يستدل من علم المعاني بدليلها استقرائيا ان تلك الجزئيات وقس عليها ذلك تتبع جزئيات سائر
انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فيكون الجزئيات التي استقريت دلائل استقرائية
للقواعد فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولاشك ان خواص تلك الجزئيات مما تفتقر
في ادائها الى ازيد من دلالات وضعيه فهي من القسم الذي الموقوف على المعاني فيتوقف معرفة
تلك الخواص على علم المعاني فقد توقف تعريف علم المعاني على تعريف لسابق من التعريفين فان كان
منطق التعريفين على واحد اداى توقف تعريفه على نفسه والا تسلسل فان قيل جاز سد
التعريف المتعلق بمعلوم واحد قلنا ان جوز ذلك كان الدور او التسلسل في التعريف
المتعددة وانما ذكر تعريفه دون معرفته لانه بتصنيفه في علم المعاني قد نصبه للتعليم فقيل
لان تعلمك مزاحم ودخول القاف في قوله فليستغن لوقوع الفصل وان كان الفاصل
يتبين به لزوم الجزاء الشرط فاسنوضح ما اجبنا به مزاحم جواب لقوله وان اختلج
بقال استوضحت الشيء اذا وضعت يدك عليه بتأمل حتى تراه واذ قيل ظرف لاضاق
اختار كلا او في موضع الواو واشار الى ان تقرير الشبه كان بكفيانه العقل والاغرى بكفايته
الطبع ولو كانت بمعنى الواو ليقال بكفيان اي ان كان العقل كافيا في تعلم علم كالمسند للال
اي في تحصيل العلم به لكونه ضروريا لا يحتاج عاقل في تحصيله الى تعليم من غيره فلا حاجة الى التصنيف
فيه للتعليم وان لم يكن كافيا في تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج في تعقله بل وفي تعليمه الى فانون
آخر للاكتساب وهو ايضا كسبي فيحتاج في تعليمه الى كذا وقال فيدوا والى فانون ثالث كسبي
ايضا فيتسلسل وقس على ذكر حال الطبع في العروض قوله فليستغن عن تعلمها اي عن تعلم كل
منهما ان كان العقل والطبع كافيين فيها وعن تعلم احدهما ان كان الكافي احدهما في بابه

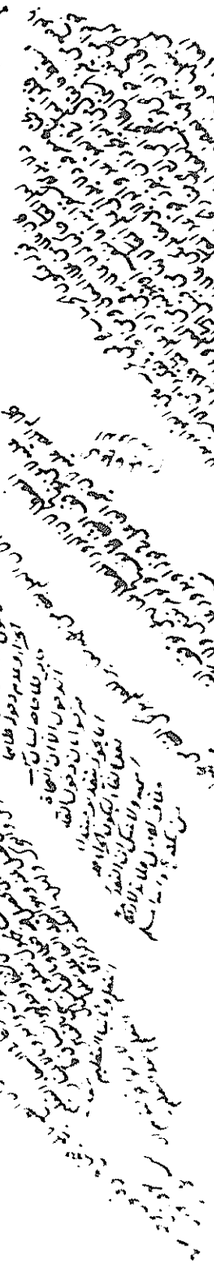

واذ قد عرفت هذا فنقول ان التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة فيجب المصير الى ايراد ما يحث الضبط بتعيين مواضعها وسابق في اعتبار ثم قبل ما عدا ذلك عليه شاقا على الطالب المساق سر

وكذا الكلام في قوله والا كان تعلمها موقوفا وقصد لهذا المعنى مما لا يشتبه على احد سواء
حمل كلامه على الحذف او على ان التعليم المنسوب اليها يتناول بعموم المجاز ما يتعلق بكل
منها وما يتعلق باحدها والمتبادر من الجواب الذي اشار اليه في الاستدلال ان بعضها منه
ضروري فتثبته المخاطب عليه فان لم يتثبته له محوناه عن دفتر المخاطبين او كل متيسر لما
خلق له وان تثبته علمناه به البعض الآخر الكسبي وبذلك يحصل الجواب في علم المعاني
فيقال ان جماعة هو بسليقتهم خواص جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء واستنبطوا
منها قواعد فدونوها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا اراد ان يتعلم تلك القواعد
لغيرهم تنهض على خواص تلك الجزئيات فان يتثبته لها علم القواعد بدلائلها والا اعرضوا
عنه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والصرف واذ قد عرفت اذا تحققت
ان محصل الذي ندب وطائفة من اصلاح الشبه وجوابها بطريق لو شاء ظهر لكل ان من اتى
بماله خواص اي معان يقتضي فانه ينبغي ان يعلم وان علم المعاني يبحث
فيه عن تلك الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام
من حيث انها مفادة بها موقوف على التعرض لتراكيبه فما معلوما بالضرورة فوجب عليه
ان يعرض لها بايراد ما تحت الضبط لينضبط التراكيب التي هي موضوع علم المعاني فقوله
لا يخفى على كل حال التعرض لها منتشرة اي في كلام علماء النشار مدونة لكن في علم النحو وليس بحصل
به ما هو مقصود نا من ضبط مواقد المعاني قوله وسابق في اعتبار اي في نظر ارباب هذه الصناعة
وقوله ثم حمل معطوف على تعيين فان الضبط انما يحصل بالتعيين والحمل شاقا اي على
مدرجا كابنا على ما يوجبه سوق الكلام ويقتضيه لا بقال اذا كان الحمل المدرج من تمام الضبط
لم يحصل الضبط التدريجي ايضا لانا نقول ههنا الضبط الحاصل بتعيين الاصل وعلى هذا
عليا اجمالا والسابق في الاعتبار حصر اصول التراكيب الناشئة في الخبر والطلب
المنحصر عند في التي ولا يستفهام ولا مر والنهي والنداء وادعى ان ما سوى ذلك فروع منقولة

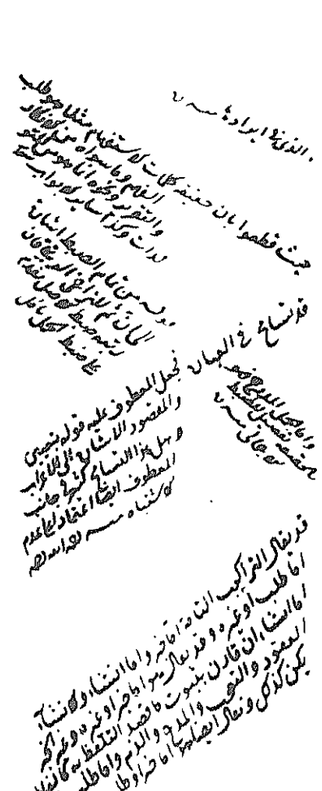

وظاهر ان الخطأ الذي نحن بصدده لا يجامع ... في قوله ... التمييز فضلا ان يقع
فيه صوب القافل المنقطن وانما مناط الخطأ هو الثاني ... بالقطن ...

في النحو من ان وضع المفردات ليس لافادة مسمياتها لاستلزامها الدور كما هو المشهور
بل لافادة المعاني التركيبية فالمفردات بلا تاليف في حكم النعيق لخلوها عن الفايل فاذا
الفت بالقواعد النحوية عرجت عن حكمه وافادت فايل معتبر في صناعة النحو لكنها
في صناعة البلاغة كاصوات الحيوانات وكلام قد يحسب المعنى ان تخرجها صفة للتاليف
على انه في قوة النكرة والضمير في سمعناه ونزلناه راجع الى ما لا يفتقر فان عني به المعنى
في الى قدير اي نزلنا لفظه وان عني به اللفظ احتيج اليه في كلا وان اي سمعنا معناه لا
بقال اذا كان مقتضى الحال ذكر وقد وجب على البليغ رعايته كان الصادر عنه كان
صوات الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب ممن لا يلمام الا اصل المعنى لزمه ان
يخاطبه بما يناسبه لكنه مع ذلك يقصد بكلامه معنى زايدا بانه سامع اقر مهجور بخريل عن الخواص
رعايه لمقتضى الحال وبذلك يرتفع عن منزلة تكلم كاصوات وظاهر ان الخطأ اي الخطأ
في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذي نحن بصدده اي قدبه ونجعل المعاني وسيلة الى الاغراض
عنه لا يجامع فيها لا يفتقر في نادية الى ارتيد من دلالات وضعيه اذ في التيمم فكيف تصور
وقوعه ممن له عقل وفطانة وانما الذي يتصور منه الخطأ المذكور ... الغباء المانع
من كه يصار هو القسم الذي يحتاج فيه الى علم المعاني دون كلا ول وفضلا مصدر منصوب
بفعل محذوف ابدا يتوسط بين اداة واعا للتنبيه بنع كلا ولى واستبعاد عما تقى كلا على
والمحالة فيقع بعد تقى صريح كقوله لا يجامع او ضمنا كما في قولك تقاصرت الهمم عن ظواهر
العلوم فضلا عن دقايقها وهو من قولك فضل عن المايكن اذا ذهب الكثير و
بقي اقله ولما استعمل عما مضى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة ظهر هنا كنوجهان
فمن نظر الى المعنى كلا ول قال تقدير الكلام هنا فضلا اي تنفي عدم مجامعة الخطأ الاداء التيمم
عن وقوعه من العاقل المنقطن اي وقوعه منه متنفٍ بالكلية والباقي هو ذلك العدم
ووقوع نسيان معتبران في اصل كلا سعال كون الباقي من جنس الذاهب وكونه

وان اختلج في وهمك ان كلا حراز عن الخطأ في الكلام ان لم يتوقف على علم المعاني استغنى عنه وان توقف عليه
اختلج في النفس ... الصدر ... الوهم ... الخاطر ... الفكر ... يكون سببا لورود ...
ولا شبهة في ان الكلام فيما كلام من القبيل الذي فيتوقف تعريفه على تعريف له سابق ويتسلسل او يدور مل
تعريف ...

... نظر الى المعنى
... فاذا قدرت فضلا انتفاء ... الخطأ الادنى التي ... العاقل
المنقطن اي ... في المعنى ان كلا لانتفاء كلا قول لكون انتفاء الملزوم سببا بعيدا قليلا
بالنسبة الى كلا نتفاء اذ كلا لانتفاء الملزوم قد يفوت من اصل كلا سعال معنى الذهاب
والبقاء ويحتاج الى تقدير الفعل بعد فضلا والى تكلف في تعلق كلا عن المقدر منا
بان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار معنى الفعل او باعتبار كلا سعال كلا صل دون المعنى
المراد وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا على اعتبار ورود النفي على كلا ولى بعد توسط
فضلا بينه وبين كلا على كانه قيل يجامع الخطأ ادنى التمييز فضلا عن مجامعته للفطانة على
معنى فضلت اي بقيت المجامعة كلا ولى المنهي من جنس الثانية وذهب الثانية
ثم اورد النفي على البقية واذا انتفى بقية الشيء كان فاعدا ما اقدم منها في كلا نتفاء
وكان حاصل المعنى نبعت البقية في كلا نتفاء قاعدا ما فيظهر المبالغة المقصودة

وان اختلج في قد تبين ان مقتضى الحال على قسمين وان كلا حراز عن الخطأ في القسم
كلا ول لا يحتاج فيه الى علم المعاني فتعين ان كلا حتياج اليه انما يكون في القسم الثاني
الى شبهة ربما وقعت في بعض كلا ذهان وأوردها بكلمة ان ولفظ كلا ختلاج الدال على
الخطور وكلا ضطراب مع ذكر الوهم الذي ينسب اليه اباطيل تنبيها على ضعفها وتقريرا
ان كلا حتراز عن الخطأ في القسم الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني كان مستغنى عنه بالكلية
وان توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفه اي تحصيل المعرفة بعلم المعاني على معلوماته
على تعريف ليتسابق على التعريف كلا ول ودليل لان العلوم المدونة كسبية سواء كانت
قطعيا وظنية فلا بد لها من ادلة تناسبها وتكتسب منها ومن احد شيئا منها من
تقليدا لا يسمى عالما به بل حاكيا له ثم ان علم المعاني هو معرفة قواعد مستخرجة من تتبع
من تراكيب البلغاء ويقرب قالها من الخواص المستفاد منها بحسب مقتضى كلا حوال

وفيما ذكرنا ما ينبئك على ان الواقف على اسرار كل علم من هذه العلوم التي نحن بصددها
العلوم التي تحتاج الى الاستنباط والفكر والتدبر والتأمل في التفاصيل هو فيها اجهل واعمى وان كان من علم
البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه الا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد لا جرم
آثرنا ان نجيء بـ

افادنها الله موكولة الى متزن العلمين وناشل ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر ووجوه
دلالتها عليها احسن والطف فلا يتأتى لمن اراد الوقوف عليها اذا لم يكن بليغا سليقة
ثم تحصيل مرادة من متزن العلمين وبذلك يظهر فضلها ووجوب الاعتناء بشأنها وقد
عرفت ان المراد من الكلام هو الخواص وان نظم كيفية افادتها ولا امتناع في وقوف
البشر على تمام مراده تعالى بهذا المعنى وان كان وقوفه على جميع ما اراده من كلامه ممتنعا عند
بعض المعتزلة ومنهم المصنف وقد ينال ما اراده بعض افهامه من البشر وفي قوله بنيته اشارة
الى ان من حقه ان يكون معلوما الا انه قد يغفل عنه وقد اصاب بذكر الحكيم مجترئ وقوله
فالويل تفسير التفصيل في تحصيلها وبيان لضرورة اهمالها والقصور فيها وذلك ان
من لم يعرف من ذكر قواعدها وشرع في تفسير القرآن واستخراج لطائفه اخطأ غالبا
وان اصاب نادرا كان مخطئا في اقدامه عليه بدليل قوله ومنه يعلم ان الناظر في العلوم كلها
يجب ان يعتني بها اذ لا يؤمن عن اخذه في تفسير آية من غير ان يكون عالما بما وضع له المقدمتان من بيان الحد بن والفرض فاكتفى بالتنبيه على ترتيب ايراد العلمين مع الفصلين
وحاصله ان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه عن افادة التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث
فيه عن كيفية تلك الافادة ولما خفي ان كيفية الافادة متفرعة عليها وبمنزلة شعبة منها وكان
بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يؤخر عما يبحث عن الافادة نفسها وقوله
لا ينفصل يروى بتأنيث الضمير على ان الجملة صفة شعبة وبتذكيره على انه خبر ثان ولكن عنها
الزايد هو الكيفية الخ ضمت الى الافادة على وجه الاضافة وقوله جرى جواب لما ترتب كما
كالمركب على كونه شعبة ورتب ناخبر على تركيبه وكلمة من في منه ومن المفرد اما صلة
قوله عليه الصلوة والسلام انت مني بمنزلة هرون من موسى ولكن لا صفة لمحذوف والثانية حال
اي جرى مجرى كائنا منه مثل مجرى المركب كائنا من المفرد ولا جرم آثرنا جعله استيناف بيان
للتنبيه على الخ آه مع لا جرم في كلام اصل لا بد ولا محالة ثم استعمل بمعنى حقا فيجري مجرى القسم

وجاب باللام فيقال لا جرم لافعلن الفصل كذا وكذا اضافه المعاقد الى علم
المعاني وحمله على ان ضبط معاقد البيان في الفصل كما اشرنا اليه لكنه عبر
اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثاني في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام
فيه ولم يتعرض بذلك لما ذكر هنا والكلام بعد النكت ومعطوف على الضبط
ولما اراد ضبط التراكيب التي هي موضوع المعاني ولم يكن تلك التراكيب موضوعا له مطلقا
بل من حيث تقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال ولم يكن ذلك التطبيق ايضا على اطلاقه
كما يتوهم من عبارته في بيان الغرض بل مقيدا بمقتضى الحال الذي يقتضي فاثبتقفر
نادبة الى ازيد من دلالات وضعية احتاج الى تمهيد ذلك فصل اعني اقسام مقتضى
الحال المذكور بقسمين واستغنى القسم الاول عن علم المعاني والذي يشهد به الذوق السليم
هو ان قوله فتارة واخرى تفصيل لقوله ان مقتضى الحال عند التكلم يتفاوت الى ثلاثة
يكون مقتضاه هذا لا يقتفر واخرى فاثبتقفر وان حق قوله كما ستقف ان يكون موخرا
عن القسم الثاني لانه المحتاج لان يفصل ويبين به في هذا العلم الا انه اجاد بالحواله فيما
لان سنوهم من اول الامر ان تفصيله الذي شرع فيه وافى بما يراد من تلك تتمة وليس
كذلك بل هو بمقدار حاجته اليه هنا والمراد بالا يقتفر في ثاديته اي في ادايه والغاية لا
السامع هو المعنى لانه المقصود كما مر بالذات وجاز ان يراد اللفظ لانه مودي و
ملقى اليه ايضا واراد بالدلالات الوضعية دلالات المفردات وبقوله كيف كانت
ان الالفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة والا لم يحسن قوله لم يتعلق بنظم عام المعنى الفعلي اي
نظم وجيء بها لتحصيل مجرد التاليف بينها حتى تتأدى بها اصل المعنى لا لتحصيل كيفيات
وصفات يتفاضل بها مراتب تراكيب الكلام ويستعان منها خواصها وينبغي ان يسمى
جمع مفردات نظما تشبيها بنظم الدرر والمناسقة وقوله تخرج بها صفة لنظم اي ذلك النظم
المحصل لمجرد التاليف بين ذلك الالفاظ تخرج بها عن حكم النعيق وهو اشارة الى ما ذكر

التمهيد الاول في ضبط معاقد المعاني والكلام فيه على ان مساق الحد يشهد بان هذا اصل وهو ان
مقتضى الحال عند التكلم يتفاوت كما ستقف عليه اذا افضت النوبة الى التعرض له من هذا الكتاب باذن الله تعالى
فتارة يقتضي ان لا يقتفر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية والغاية كيف كانت وتظم التي لجرد التاليف بينها
عن حكم النعيق وهو الذي سميناه في علم النحو اصل المعنى ونزلناه هناك منزلة اصوات الحيوانات واخرى يقتضي ان لا يقتفر في تاديته الى ازيد

وكذا اذا لفظ بالمسند اليه وهكذا اذا عرف او نكر او قدم او اطلق او قيد او اخر عما
يطابق به ذلك مما جميع ذلك شتى فانها مساق الكلام في العلمين باذن الله تعالى

اى لم يترك اذ هناك ايضا يسبق الى الفهم معان مقصودة كالاحتياط وزيادة التقرير و
غيرها وجاز ان يكون اشارة الى ما يسبق ومثل ما يسبق في قانون الصور ما سبق اذا
لفظ قوله وهكذا اذا عرف اى عرف المسند اليه او نكر الى آخر ما ذكر وجاز ان يراد
حذف المفعول عموم مثل لا فعال للمسند اليه وغيره فما عاد فوائد كذا مصدرية نحو اعجبني
اما الكثرة فما ذكر بعده واما الكلية مع العموم وقاصرة به من امثلة الخواص او اشارة اليها كما
خطابية تجارية تجري الآتم سوى الاختصار وانما لم يهتم بامثلة الاتم كما هو مقولة انه افيد
الخواص لا سند اليه في النكرة وفي ما يوجد لازم كذلك من غيرها فوقتية ما يطابق العلمين مصدرية و
الجار متعلق بيسبق في مثل ما يسبق اى يسبق من الخواص المقصود بها والمشار اليها كائنة
على ان يطابق علمين ما سيق الكلام في القسمين وقد يجعل موصولا اى كائنة على الوجه الذي
يطابق العلمين عليه ذكر المساق والمقصود احالة بمعرفتها على قواعد مبرئين العلمين عما
فان الخواص كما عرفت من المعاني المغايرة لاصل المعنى وقد يعبر عنها بالطرق يفيدها التراكيب
لا لمجرد الوضع سواء افاد بعض مفرداتها او هيئاتها التركيب ولا شك ان المعاني الجزئية
والكلية عنها داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب للخواص سواء كانت مقصودة اصلية
منها او كانت من مستتبعاتها وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه معان مجازية ومكنى عنها
والبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي قصدت بها اصالة وظيفة علم البيان لان افادة المستتبعات
مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع على جميع الخواص من حيث هي لا فادة وكيفيتها اما في العلمين
او في احدهما وقوله بسبب فانه نصب على المصدر اى اطلاعا حاصلا بسبب وقوله باذن الله تعالى
اى بتيسيره متعلق بيطابق او بمساق . واما علم البيان ايراد العلمين في قسم واحد
منثورا بتقارب بهما فحين ذكر حد احدهما كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان حد الآخر قريب
من ذلك او بنوع ذلك انه اذا فاورد كلا اما تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه وازالة للريبة
وقد يقال اراد تفصيل ما في المقدمة من الحدين والغرض فجعل اولا كلا اعلم مكانا اجمالا

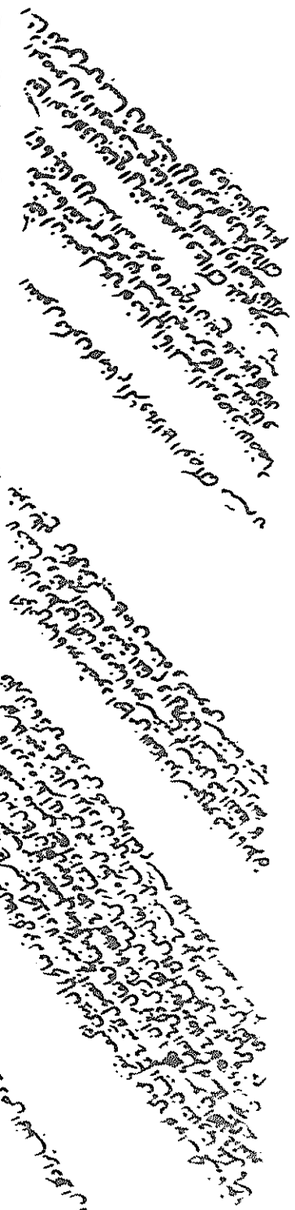

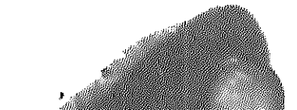

واما علم البيان فهو معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح
الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في مطابقة الكلام تمام المراد منه

تفنن عنا اهم ثم جعل من قرينة لاجل نظرا الى المعنى وتصريحه بالمعرفة في هذا الحد اشعار
بانها المرادة في الحد كما قول كما ان تصريحه بالتنبيه هناك مشعر بان المراد هنا المعرفة
المستفادة كما ان علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد من المعاني ان يقصد اليها في تراكيب
مختلفة في مراتب وضوح الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية يتمكن بها من ايراد
كل معنى يقصد في عبارات مختلفة وفي كل منها لوازم وملزومات مختلفة بحسب القرب
والبعد فيختلف دلالتها عليه قطعا ولا استحالة في ملاحظة بعضها لاجل بعض كما في
سائر العلوم وذكر كل يراد هنا النسب بالطرق التي عبرت بها عن التراكيب الموصلة
الى معانيها ايضا الطرق التي ما يقصد بها كما ان ذكر كل فائدة هناك انسب بالخواص التي
هي آثار واقتصر على الوضوح لان مقابله مردود واما اختلاف مراتبه فلا يضر وان وصف
بعضها بالخفاء نظرا الى ما هو اجلى منه وصرح بالنقصان وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها
على انه مقصود ايضا والوضوح صفة للدلول ووصف به الدلالة تبعا او صفة لها اختلافا
بالظهور انفسها على حسب تفاوتها بحسب الفهم وتباينها في الفك وتباينها في الفصل كما ان
كل خلاف انما هو في الدلالات العقلية دون الوضعية وبين هناك ان الدال الوضعية
وحدها كاصوات الحيوانات فايراد المعنى الواحد في تلك الطرق انما يكون في الدلالة العقلية
وقوله ليحترز متعلق بالمعرفة وتنبيه على ما هو فايدة العلم وينبغي ان يكون مقصود المؤلف
كما مر ولا حاجة الى جعله جزءا من الحد لان معرفة الكرب ذكر بحسب السليقة لانها خارجة
عن المعرفة المبتغاة للتتبع وذكر الوقوف لما مر والمراد من الكلام هو المعنى الذي يفاد به
وغايم المراد منه كيفية افادة اياه فانها من توابع افادة المعنى وتتمتها والمتكفل بالاحتراز
عن الخطأ في كل فائدة علم المعاني وعن الخطأ في كيفيتها علم البيان وبتبديل التطبيق بالمطابقة
تفنن في العبارة واشارة الى ان تصرف المتكلم في كل فائدة اكثر منه في كيفيتها
وفيما ذكرنا مايئة فدرية اذ ذكر في الحد ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية

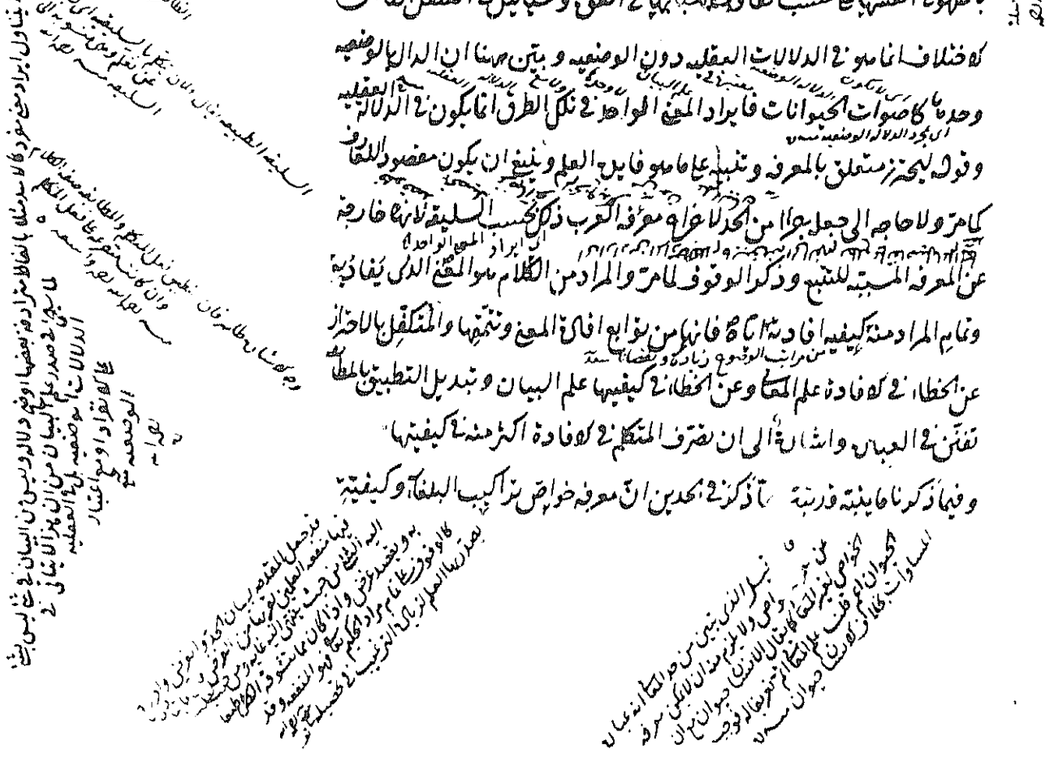

فانها توجد شائعة او غائبة فان علمت اذا كانت لازمة للتركيب من حيث هو هو فاذا اصدر
مثله عن غيره كانت لازمة له ايضا فيوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء، فليست من لازمة
لكونها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وقد اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه و
سيصرح به في كلامه وكذا الحال في الخواص الخطابية فان التركيب المؤكد اذا صدر عن
غير البليغ لاجل الا عما معناه الوضعي والسبب في ذلك كله عدم شعوره بالمناسبات الظنية
والقطعية وعدم قصده الى رعايتها ولا شك ان المعتبر في المتعارف هو المعاني المقصودة
المتكلم وفي قوله يسبق دون يصل ايماء الى ان من حق المعاني ان تسابق الالفاظ فتصل الى
الفهم قبل استقرار الالفاظ في الآذان وفي قوله ذلك التركيب بوضع اسم كشاعر موصوفا
بالمظهر موضع المضمر مزيدا عتناء بتمييز التركيب المراد عن سائر التراكيب بافادة مغايرة
جليلة وقوله لكونه صادرا متعلق بجاء وقد عطف عليه للنفس ذلك التركيب دفعا
لتوهم بعيد اعني كون الجار بيان معللا بديات التركيب وضمنا ظرف مستقر صفة للازما
قوله لما هو هو احد الضمير من للوصول والاخر للتركيب وضمير له للتركيب وفي بعض النسخ
وانا قال احد الضميرين للموصول والاخر للتركيب وفي بعض الاول للموصول
اي لازما حاصلا في حين من احيانه لا من احيان التركيب كيلا في اللزوم الذاتي وما
يقال من ان اللازم هو خاصية لا مثال او خاصية ما اخرج عما سيقت ظاهرا لحال او مقال
التعجب السابق من قوله كيف نكفرون بالله اي مع وضوح الايات فما لا يعتد به اصلا
اذ كلها خواص خطابية مبنية على اعتبار راي الغبية كما لا يخفى على ذوي مسكة
اطلق للفهم في تعريف الخواص واراد به فسما منه فاحتاج الى تبيينه كما في التراكيب والفطرة
الخلقة التي جبل عليها الانسان وسلامتها خلوها عن كدورات المفاسد في ادراك لطائف
التراكيب وكل طلاع غنيا ما بينهما من المناسبات الدقيقة وفيه اشارة الى ان فطرة كل انسان
على الفطنة وان خلافها لآفة واما فطرة الله التي فطر الناس عليها من السلامة عن
العقائد الباطلة والاخلاق الرذيلة فلا تناسب المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على

واعلم بالفهم فهم ذوي الفطرة السليمة مثلا يسبق الى فهم من تركيب ان زيدا قائم اذا سمعته من العارف
بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا به نفي الشكل او رد الانكار او من تركيب زيد منطلق من انه يلزم
مجرد القصد الى الاخبار او من نحو منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب به وجه الاختصار مع افادة
لطيفة مما يليق مقامها من

من الفطرة وقد بدلوا فطرة الله تبديلا فلا بد في الخواص من كون المخاطب ذا فطرة
سليمة كما لا بد لها من كون المتكلم ذا فضل تميز ومعرفة
الخاصية مع ما هو من تتمته اعني تعيين المراد من لفظ الفهم فشرع في تمثيلها توضيحا لها فقول
مثل بالنصب اما بدل من ما يسبق واما حال منه واما مصدر ليسبق بتقدير مضاف اي
مثل سبق ما يسبق ولا بد حينئذ من التقدير لان ما موصولة لا مصدرية بدليل رجوع الضمير
في يسبق اليها وتبيينها بقوله من ان يكون وفي خطاب فعل تنشيط المخاطب وتنبيه على
ان المأخذ في كتابة يليق ان يكون كذلك واراد بالعارف بصياغة الكلام من له فضل تميز و
معرفة والصياغة من الصنعة المعروفة في تاليف الكلام بترتيب كلامه مثنى السكاكي الدلالات
على اغراض المقصودة منه بصياغة الحكم ومنه قول الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب
من التصوير والمستفاد من ان يكون راجع الى تركيب ان زيدا منطلق واقتصر في المثال لقلة
ما ذكر القصد لان الكلام المؤكد لمعان اخر ظاهرة وذكرنا لاخبرين اللذين لكونهما
اقرب الى اللزوم من الاول ولم يرد ان فيهما اللزوم عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد
جاز ان يحصل به نفي الشكل او رد الانكار فلا يلزمه عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى
الاخبار وانما الاختصار الحاصل بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب الماخوذ
مع حذفه لزوما عقليا لكن نسب اللزوم الى طلب الافادة وذلك مما لا يلزمه قطعا فالاختصار
في الخواص المسندة اليه وقيد الاحتراز عن المعارف معتبر في الجميع واما قال او من نحو منطلق
بترك التركيب للاختصار صورة فيه وحصر المطلوب في الاختصار لانه لازم فلا بد ان يكون
مقصود المعارف اما وحده واما مع افادة لطيفة اخرى من اللطائف الخطابية التي يليق
بها اي يصير اليها باب على المسند اليه واضافه الوجه الى الاختصار بيانية مشعرة بوقوع
الاختصار موقعه وكذا اذا لفظ بالمسند اليه لفظة ذا من كذا اشار الى المعنى
بسبق في مثل ما يسبق اي ومثل السبق في بين كما مثله السبق اذ لفظ العارف بالمسند اليه

واعلم بخواص تراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء
لا الصادرة عمن سواهم لتزولها في صناعة البلاغة منزلة اصوات حيوانات تصدر عن مجالها
بحسب ما يتفق من

كلام معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه فاذا اضافها
غير او بعين كان المضاف اليه اولى بالتقديم فلذلك قدم على غيره الخواص بعين التراكيب
التي اطلقها او اراد بها فيما منها تراكيب الصادرة عمن له فضل تميز بين الامور
الدائمة الى تركيب الكلام على وجوه مختلفة وفضل معرفة بدقائق تلك المعاني مناسبة لتلك
الوجوه فيورد كلا من تراكيبه على ما ينبغي فاصدا ايقاع كل من تلك التراكيب
عن الفضل فلا يعتبر بين مقتضيات الدواعي ولا يعرف دقائق المعاني فيجرد تراكيبه عن
كل الوجوه او لا يقصد بها افادة شيء مما ينبغي بل جل مقصوده عند افادة المعاني
بلا تعرف منه يعتد به فالتراكيب الصادرة عنه في تعريها عن اعمال الروية وافادة
اللطيفة بمنزلة اصوات تصدر عن حيوانات على مقتضى طباعها وقوله وهي تراكيب البلغاء
جملة توسطت بين المبتدا وبين نعته بحسب المراد مع كلا شعار بان فضل التميز والمعرفة
هو البلاغة او ما يساويها وقد يرد لا الصادرة مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء فالضمير
في سواهم حينئذ للبلغاء والضياء علم متعلق بكيفية الفعل سواء حصل بمزاولة الفعل كعلم الخياط
او بدونها كعلم الطب مثلا وقد يطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه
البصيرة للتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من
العلوم العلمية فصناعة البلاغة علم المعاني والبيان وان علقت على المعنى كما كانت للاضافة
بيانيه واما تقرير حد للبلاغة وما يتعلق به من السوال والجواب فموضعه اللائق به
آخر الكتاب وتنكير حيوانات للقصد الى غير معين ولينوصل به الى تنكير اصوات فتوصف
بجملة تصدر وقال عن مجالها دون عنها اشعارا بانها محال تخرج منها لا اصوات عنها بلا قصد
منها ولفظ ما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بالعلة مقتضيه لها فاصدر
اياها او موصولة اي بحسب ما يتفق معها من الامور الغير الاختيارية المقتضية لها

واعلم بخاصية التركيب ما ينسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه
صادرا عن البليغ بالنظر الى نفس ذلك التركيب من حيث هو هو او لازما له لما هو موجبا من

مضافا الى مفرد مثله لان المقصود بالتعريف هو المادة دون هيئتها والحق به البناء
المتردد منتهيا على حرف كخصاص بتراكيب البلغاء كما مر او دلالة على ان الخواص
اسم لكل خاصية بعض كل فريق او خاصية ذلك الشيء اي ما ائل الناشئ منه وآما قول
بعضهم هذا الدواء بعمل بالخاصية فقد عبروا بها عن السبب المجهول للاثر المعلوم وهذا
الموضع من مواضع الكتاب فاسمع لما ينبغي عليك فقد ذكر في صدر الكتاب ان بعضا من
علم البلاغة مبني على لطائف الاعتبارات الخطابية وبعضا آخر على التحقيق البحت كما
نقلناه عنه ثم صرح في آخر القسم الثالث بان كلا من بابي التجريد والاستدلال جزء من علم
البلاغة وقال هناك ايضا وعندك علما ان مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات
الكلام جزء واحد من جملتها وعرفت علم الاستدلال بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في
الاستدلال ولم يتبين هناك ان المراد بالخواص ما ذا فوجب ان يكون تعريفها هنا للخاصية
متناولا للخواص الخطابية والاستدلالية اي اعني بخاصية تركيب البليغ في الكلام هاهنا
الذي يسبق منه الى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب
بسبب صدوره عن البليغ وهذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية
والعلاقات الظنية كما بين التاكيد ودفع الشكوك او رده لانكار فان الخواص ليست لازمة
لتركيبه من حيث هو بل جارية مجرى اللازم له لصدوره عنه اذ البليغ بلوغه عرفان بقصد
بتراكيبه ما يناسبها او المعنى الذي يسبق الى الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى
لازما له لما هو هو اعني لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية الخ اورد هاهنا النكتة فان مما يوكد
القضايا وينتجها كافية لو ازم عقليه بتحيل انفكاكها عن تراكيبه لذاتها فلم يرد
بالتراكيب الالفاظ من حيث انفسها بل من حيث تاديها الى المعاني الخ بمنع تحققها
بدون تلك اللوازم بسبب علاقات عقليه قطعيه وقوله هنا اشارة الى ان الخواص
الاستدلالية والتراكيب المفيدة لها تكون من احيان البليغ بخلاف الخطابية

اعلم ان علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره

بيانا للحيثية المعتبرة هناك فموضوع كل منهما مضبوط في فصله كما يتبادر من قوله وفيهما لضبط معاقدهما المقدمة اعلم ان علم المعاني اي المقدمة في بيان حديهما وفيهما وكلما اعلم حث للمخاطب على ان يلقي سمعه الى ما يلقى اليه وهو تمهيد لما يتبعه الشيء اذا استقريته شيئا فشيئا واراد بالتتبع ههنا المعرفة المسببة له فانه مجاز لا تشتبه وفيه فوايد التنبيه على طريق العلم والاشعار بصعوبة المطلب فان المطلب الذي ينتقل ولا علته ان يقلد صاحبه كما سبق ان ذكرنا من اول الامر الى ان علم الله تعالى وملايكته بالخواص ومعرفة العرب لها لا تسمى علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص احترازا عما حال منها وانما احتيج الى ذلك لان المتبادر من خواص التراكيب ما تختص بها اما على الاطلاق واما بالاضافة فيندرج فيها الصفات المختصة بها الراجعة الى هيئاتها التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة تخصصت بالمعاني التي يفيدها التراكيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منتبعها فكانها محيطة بها واختيرت الافادة على الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص وضميرها للتراكيب وجعل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة اصلا فكيف يجعل جزءا من علم المعاني وادراجها في حده مع جعلها تابعة له خارجة عنه مما لا يقبله فطرة سليمة والتمسك بذكرها متصلا بالمعاني التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض على ان المشهور في العبارة عنها وجوه التحسين لا وجوه الاستحسان فالصواب ان يحمل الاستحسان على مفهومه الحقيقي وغيره على عدمه وذلك ان التركيب المفيد لخاصية كالخبر المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على ان صدوره منه اتفاقي وكذا الحال في المخاطب

وقد صرح بذلك حيث قال ومن متممات البلاغة ما قد سبق لي من ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لاجله يساق ومن صاحب له عرف جهات الحسن لا يتخطاها والا بقي ذلك من اذن لافتنانات الكلام مصونة فظهر انه لا بد لصاحب المعاني معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما سيقت لاجله ومستحسنة في مواقعها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال الكلام فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فربما يستحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقايق جمة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منها مرتبته وقوله ليحترز متعلق بالتتبع ونبه على الغرض ويجوز جعله جزءا من الحد فان قيوده قد لا يكون لاخراج شيء والمراد ان هذا الاحتراز فايدة دون هذا العلم لاجلها فينبغي ان يقصده المتتبع فلو قصد بتحصيله غرضا آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني وفي ذكر الوقوف بعد المعرفة اشارة الى حضور تلك المعلومات مشاهدة اذ بذلك تتم الرعاية اللازمة للمشاهدة عادة يتمكن من الاحتراز والحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وذلك الوجه مقتضى الحال وتطبيق الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه فانكار المخاطب مثلا امر يقتضي تاكيد الخبر لعدمه فالانكار حال والتاكيد مقتضاه وتطبيقك الكلام عليه ايراده مؤكدا والكلام بعد ذلك على خواص تناسب ما فيه من مقتضيات الاحوال وسيرد عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المقام ثم الخطاء في تراكيب الكلام اما لعدم معرفة خواصها واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب تستحسن ممن او ممن فناطل واعلم ايضا ان اسماء العلوم كالمعاني مثلا قد يطلق على معلوماتها التي هي القواعد وعلى ادراكاتها وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد واعني بتراكيب

قوله التفتة على المرجع العلم بها في الجانب الثاني الاول الاشعار بعلم جا
العلم ان المرجع فيه الشم والاستقراء وكذلك كل علم
ينتحل بمتعلقه ويجعل بمرجعه وجعل لغرضه فنية المص عليه
لمرجعه اولا بذكر التتبع وعلى التعلق بذكر الخواص الثانية التنبيه على ان
الملكة صعب الحصول لتوقفه على التتبع والاستقراء المدة على المرتبة
البعد وكمال الاجتهاد فلا بد للفايض فيه ان يشمر ذيله ويتنبه عن سنة
الغفلة والماطلة الثالثة حاملها ان اليه البلغ في معرفة الكتاب العزيز
الظاهر في كتابه دلائل الاعجاز واسرار البلاغة وما عن معرفة الحاكمة
لاعلى علم المعاني اصطلاحا واذ العبرة انما هي للكم بالخواص لا على عدده
التتبع وعم ما كانوا عالمين بذلك وانما كانوا عارفين بالخواص لا على
الاوضاع والاصطلاحات فقد وقعت بعد عصرهم من الامور ما لم يكونوا يعلمون
الذوق العارف للاوزان لا على عالما بعلم العروض وان كان عارفا
عن الخطاء في الوزن قال ابن الاثير في المثل السائر والاخذ من
وقضية العقل لانه لو فرض استناد الكل الى الكل وقضية المناسبة
قبلهم فلا بد وان ينتهي الى اول ابتدعه بمقتضى الطبع والذوق وميز
بعد الوقوف على اسرار اللغة والعربية ومعرفة اليد من الرجل والمقبلة
الجنب من الكتب ولا تذهلك النحاة عن رفع المفعول جاز ذلك ولا انكره
حضر لو علت الفتية الروية واما ام البلاغة والادب فانما هو
الصفاء والابتهاج وينبغي ان يعلم ان قضية الفضل في المعاني بالفاظ
منتظمة الدور على قضية الفضل في المعاني بالالفاظ
ولا افتقار على التوقف فانا قاطعون بعلى ان ما يتناول من المعاني
فتلك على الاسماع ولا تستساغ الا من تلقي اقتضى ان يتخير
الاحوال ومحاسنها الامور المناسبة اشرف فنون البلاغة واولى الوجوه بالاحرة
اللغة متى لو فتش فلا بد ان تكون حاصلة من قول لبعض العرب فيه انما الكلام
على اذا هذه الفائدة من تلك الجملة ضمن وهذا واضح لا خفاء فيه انما الكلام
الا انا المبادرة فلا بد ما نهاية اول الوجلة ضمن وهذا واضح لا خفاء فيه انما الكلام
في كيفية حصول هذه الفائدة من تلك الجملة بسبب ان وجعلها بانها معرفة
الم تر انا خرجنا منه ان الفرض فيه بالاسناد الاخباري والاجرائي
الاشكال التنبيه المطلب ومن فنون البلاغة فن الطبيعة بالتعليل
بعد الفراغ من تزجمة الكلام في الجملة ومن ما يجوز ان يبدأ الاشكال
التفرقة بين الطبيعة بالفتح المفاد بكاف التشبيه في الجملة وبين الطبيعة بالكسر
زائدة في الابهام غير معهود بالفتح فيما يمكن من ابراد التركيب الفتح
المراد حتى الفضيلة التي جيلوا عليها من غير اكتساب ولا تعلم وذكر من قال واما هذا الزعم جبر ما هم ان العرب جبلت
من غير اجتماع الى علم وذكر من قال واما هذا الزعم جبر ما هم ان العرب جبلت

قوله ١١ صدرت الاشعار منهم بالاسجع وارتضاه لصبوط الجم من العلوم فلا بد
كلامه والاخفى فساده والخ ان قبيل المعرفة السابقة كر الجملة ايضا شيء
فالاولى ان يقال ان الاصرار من الخلاف لا يتبع بالتنبيه على الله عليه
لانه منزه من ذلك وتخرجه ظاهر واما الملائكة فعلمهم كعلم نبوة الله خاتم
ذلك واز التعليل بالفرض جشم بانه لم يكن ثم حدث اذا جعل الحاجة الى
العدول بالتنبيه على الله عليه لا ان علمه لا يسمى معرفة لما تقرر فلا غائل
اللهم عارف فما معنى قوله وفائدة الجاز الاشارة الى قرن علمه فلنا مراده
ان المجموع فائدة مخصوصة فلا يرد حصول البعض من الحقيقة منفك

قوله في الافادة قيد للخاص اما صفة لما او حال منها قبل لا بد ان يجعل
النظر منفكة عنه خواص التركيب ان خواص تثبتا وتعرضا
من صفة الافادة فعلى هذا هو الذي قصده العلامة بقوله فيبدن قوله فيبدن
فيها الصفات المختصة بها الراجعة الى صياغتها التنبيه مثلا والجملة
خبرية او طلبية او مفردا انها الواقعة فيها معنى كلية او جزئية
او معرفة علما فيبدن بالافادة خصوص التركيب المعاني التي يجيدها
اما باعتبار انها مجتمعة والمتفاوت من الجملة الفعلية او اسمية مفردا انها
لا من حيث انها مفردة بل من حيث انها واقعة في التراكيب كما
المشار بالمتعلق في قوله لتلك الكتاب وخرج الخواص لعلة لا يفيد
التراكيب المنفكة عن المتممة وعلى غير المتممة على التراكيب المذكورة
مطلقا اي غير مقيد بكونها من البليغ واما التراكيب المذكورة بالعدد
في قوله معرفة خواص تراكيب البلغاء علم المعاني فمخرج بقيد
من البليغ بدليل قوله واعني بالتراكيب المعرفة خواص ما معرفة
تمييز ومعرفة علم المعاني علما مطلقا
تراكيب البلغاء ومعرفة كون التراكيب مطلقا
او غير كونها مجزئة من معرفة المعرفة نظرا الى الاخير من الخلاف لا بينهم
الاخير علما من مجموع المعرفة فتامل قوله من آخر وهو في البلاغة
الاجمال الى هذا الشارح بقوله فتامل قوله ثم نجوز وافيه او لا فتلوه
لفظ وهو في الاصل موضع للتفاوت المعاني
لا التفاوت والاخلاط الرتبي ثم نجوز وافيه ثانيا فتلوه على ما مر في
التفاوت والثاني فيه اجمالي في الدرجة الثانية والاولى في الدرجة الاولى
وما فيه من هذا القبيل من محاسنات علماء الدين الفناري

يبقى منها فعلم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما
برأسه فاختار المص الاصول وترك منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة مع كونها مستقصاة
في الكتب المبسوطة الا انه جعل القسم الاول من كتابه في الصرف وخلط به الاشتقاق بانواعه
الثلثة لان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسبة بعضها الى بعض اصالة وفرعية والقسم
الثاني في النحو وحكم بان تمامه بعلمي المعاني والبيان وذلك لانهما يجريان منه مجرى اللب من
القشر لكنهما لكونهما المرجع في معرفة دقائق الكلام ومزاياه والمرقاة المنصوبة الى ذروة الاعجاز
مع كونهما اصولا وفروعا اوردهما في القسم الثالث واما عمرها فيه لاتحادهما فيما هو الغرض
منهما فالا اعني البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها من توفية مقامات الكلام حقها والترقي الى
الكشف عن وجوه الاعجاز ولكون البيان شعبة من المعاني وزعم ان علم الاستدلال جزء من علم
البلاغة الا انه كما قال مبنية على التحقيق البحت وحكم العقل الصرف والتحرز عن شوائب
الاحتمال بخلاف سائر اجزائه المبنية على لطائف المناسبات الخطابية المستخرجة بنفس الفكر
فلم يستحسن ان يكون معهما في قرن ولا ان يجعل قسما على حدة فاورده عنهما في تكملة للقسم
الثالث وادعى ان التدرب في علمي المعاني والبيان يتوقف على ممارسة النظم المحوج الى علم
العروض والقوافي فجعلهما من تتمة الغرض منهما واوردهما في فن ولما راى لبعض الجهال
مطاعن في القرآن متعلقة بعلم النظم جعل دفعها فنا ثانيا من تتمة الغرض فظهر ان علمي
البلاغة هما الغاية القصوى فكان ما ذكر قبلهما وسيلتهما وما تأخر ذكره عنهما و[illegible]
الكتاب كما صرح منحصر في ثلثة اقسام لان التكملة والفنين من تتمة القسم الثالث ثم
انه بعد ما عين ان كل قسم في اي علم تفنن في ذكر الاقسام فقال اما القسم الاول من الكتاب
فمشتمل على ثلثة فصول وترك ذلك في القسمين الباقيين اعتمادا على ظهور كونهما قسيمين للاول
واعاد التعيين فيهما لبعد العهد وحيث كان اللام في القسم الثالث للعهد كما في نظيريه
فقوله من الكتاب اما صفة له مؤكدة بان يقدر متعلقه معرفة اي الكائن منه على القول

3

وفيه مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض فيهما وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما تمتين

بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال مؤكدة عن المبتدأ عند من يجوزه او من
ضميره في الخبر اعني في علمي المعاني والبيان اذ لا مانع ههنا كما في القسم الاول وتثنية العلم
تنبيه على انهما نوعان منه متمايزان معلوما وحدا ولفظا المعاني والبيان علمان لهذين
العلمين كالنحو والصرف لقولك علم المعاني كشجر الاراك والقسم الثالث من هذا الكتاب
والالفاظ المخصوصة اي تلك العبارات في بيان معلوماتهما وما هو نقطة لها من الحديث
الغرض فيكون بيان مدلولات الالفاظ ظرفا لها وهذا توسع شائع يقال هذه الآية في تحريم
الخمر وتلك القصيدة في مدح فلان اي في بيانهما او شانهما وانما فيه ما اشتهر انتقاص
كون الالفاظ اوعية وقوالب لانفس المعاني لكونها مستفادة وماخوذة منها وحسن
ذكر الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب قال وفيه مقدمة الاشكال في
كون القسم الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه اعني المقدمة والفصلين وايراد اللام
الجارة في لفظ البيان والضبط لوجود معنى الاختصاص وتجوز ايراد الياء بناء على
المشهور ولذلك قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني وتوحيد الغرض لامر
ولانا فيه بتفصيل [illegible] لي لا حيز من وجعل العلمين ظرفا لي استشعار باحاطتهما
مستقلين بافادته والحد عندهم هو المعرف الجامع المانع والغرض هو الغاية المترتبة
على الكتاب من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وذكرهما في المقدمة تبصرة للطالب بتصور
ما يطلبه اجمالا وتعيين فائدته ليتوفر عليه فاستجمعهما الجد والاجتهاد ومعاقدهما
موضوعاتهما ومبادئهما فان ذوات المسائل موقوفة عليها مربوطة بها انعقاد الحبال
[illegible] من اجزاء العلوم وان كان الراجح ان حقيقة كل المسائل كما تشعر به قوله
والكلام فيهما موضوع المعاني هو التراكيب الخبرية والطلبية من حيث انها تفيد معاني
مغايرة لاصل المعنى ومن موضوع البيان ايضا لكن من حيث انها مختلفة في وضوح
الدلالة ولما بين تلك التراكيب في الفصل الاول اقتصر في الفصل الثاني على ضبط الدلالات

قال المقدمة اعلم ان علم المنطق الخ اي المقدمة مشتملة على اربعة اشياء
فيها وكلمة اعلم حث للمخاطب على ان يلقي سمعه لما يلقى اليه شيئا
وهو قصد يقال تنبهت لكذا اذا استفدته شيئا فشيئا وارادة
بالتنبيه عنا المعرفة لانها مسببة عنه والمناسب
التنبيه على طريق العلم لا على انه يخلق صاحبه كما زعمه الاشاعرة
فعلى الطالب ان يتنبه بالخواص وصرفة العرب لها
من اول الامر الى ان علم الله تعالى وملائكته بالخواص ايضا
لانه يسمى علما ايضا كما سيجيء في قوله والعلم الخ
ثم اتبعه بالتنبيه على الغرض الذي هو المقصود بالذات
لان الطالب انما يشتغل بالعلم لاجله وهو الفوز بالسعادة
الابدية والنجاة من الشقاوة السرمدية وهذا هو الغاية
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه الشروع فيه
من بيان حده وموضوعه ومنفعته ونسبته الى العلوم
وواضعه واسمه وحكمه وهو الاستمداد
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه التصور والتصديق
من بيان المقدمات التي يتركب منها القياس
وهيئاته المنتجة وشروطها
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه التصور فقط
من بيان الكلي والجزئي والذاتي والعرضي
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه التصديق فقط
من بيان القضايا وانواعها
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه كل منهما
من بيان القول الشارح والحجة
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه القول الشارح
من بيان المفرد والمركب
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه الحجة
من بيان المادة والصورة
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه المادة
من بيان القضايا الست
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه الصورة
من بيان الاقترانية والاستثنائية
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه كل منهما
من بيان الاشكال والضروب
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه الاشكال
من بيان الاقترانيات البسيطة والمركبة
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه الاستثنائيات
من بيان الشرطيات المتصلة والمنفصلة
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه الشرطيات
من بيان الحمليات
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه الحمليات
من بيان الموجهات
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه الموجهات
من بيان العكس والقياس
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه العكس
من بيان الموضوع والمحمول
ثم بالتنبيه على ما يتوقف عليه القياس
من بيان الحد الاوسط والتعبير بمشتق
بشتبه بلفظ الفعل والاول انفع

قوله وارادة التنبيه الخ بريد دفع اعتراض صاحب الايضاح على المصنف
حيث عرف علم المعاني بانه علم يعرف به احوال اللفظ العربي
التي بها يطابق مقتضى الحال وقال في شرحه ان التنبيه ليس بعلم
ولا صادق عليه فلا يصح تعريف العلم به واجاب
بان التنبيه مجاز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب اعني المعرفة
الحاصلة منه بقرينة ان المس ذكر في آخر القسم الثالث وازفد عرفت
ان علم المعاني هو معرفة خواص الكلام فاقبل كيف صح ذلك وقد عرفت
في موضعه ان المجاز اعنا السببية اعني الذي ذكر فيه السبب واريد به
المسبب لا يلزم ان يكون المراد السببية بعينها بل يكفي جنسها بان يراد
بالفعل مثلا جنس الاتيان سواء حصل بالمطر او غيره فعلى هذا يكون التنبيه
مجازا عن مطلق المعرفة فلا يصح الفصل بجزء معرفة العرب فلنا نعم الا ان
القرينة قائمة على ان المراد المعرفة الخصوصة اذ قد دلت الفكرة على انه مجاز
فالعدول عن الحقيقة الى المجاز لابد ان يكون لنكتة فلما تأملنا في المقام وجدنا
هذه النكتة حاصلة لكمال العلم فحملناه عليها وقد يناقش بانه في ذلك
مجاز في الحقيقة المجاز وهذه المناقشة فاسدة اذ لا مجمع بينهما وارادة
المخصوص من خصوصية العلاقة هذه وقوله المعرفة الخ اقحم
من عباراته الشارح العلامة حيث يقول التنبيه المعرفة الخ لانه يفيد ان المراد
على الالزام لا استلزام شيء شيء ومعرفته وذلك لانه مشروط بعدم
العلاقة وانما يثبت العقول بانه مع قيل ان السبب وارادة المسبب
لم يثبت سابقا اذ بعض معاني المراد التنبيه وهو ضعيف الاخفاء
في عدم الانتقال في حالة ما وعند باون علما لانه هذا فاعلم ان
الانتقال عند باون بالمعنى لا يتصور بعد العلم بما فيها ان التنبيه ليس
طريقا

طريق علم كذلك الفكر والانتقال ليس علما وتنبيه من زاد في الحد وفضا
فعال المضاف محذوف اي معرفة تنبيه خواص تركيب الكلام وجب
ابعض لك ان المراد الحاصل بالتنبيه وهذا جيد لكنه يرجع حاصله الى ما
اشاره الشارح المحقق وتبعه الشارح بان هذا فاسد لانه فيه
اشارة الى ان قوله الاستقاده منه وجوابه ان مراده ان هذا مرجع قيل وذكر
السبب وارادة المسبب كما ذكر نافي المعرفة فالاضافة فيه لادنى ملابسة
من كونه كبيرا ومقوله لا تشبيه تنبيه على انه لا معنى لتشبيه المعرفة الحاصلة
من التنبيه بالتنبيه ثم التعبير منها به بطريق الاستعارة التصريحية اولا
بتشبيه بلفظ الفعل والاول انفع

قال الفاضل الشريف واراد بالتنبيه هنا المعرفة الخ هذا رفع ما اورده
صاحب الايضاح من ان التنبيه ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف
من العلوم به وتحصل الدفع ان التنبيه صار بالكثرة في الاستعمال
العلم اما مبالغة من القواعد لا التنبيه منها فلا يرد ان غير المعرفة بعضها
لذلك الادراك والمعرفة ايضا كذلك فلا يرد ان غير المعرفة بعضها
على وجه كلي حتى ترجع الى معنى او ادراك القواعد فتدفع بانه غير
شامل لما عدا ادراك الكلي وبعض ادراكات الملكة واما ادراك الاصول والقواعد
المسببة الا بمثل وهو ان يقال ان الاصول مسببة عن التتبع ومستند
البعض في الجملة لان وضعها في اول فصل المعاني في آخر البديع موجب
مع التتبع المعرفة لبعض قول المعاني على ما سبق من غلبة الفقه
الخ ولبعض ثم ان ما ذكره من ان التنبيه بالمعرفة على ما سبق من غلبة الفقه

قوله وارادة التنبيه الخ بريد دفع اعتراض صاحب الايضاح على المصنف
حيث عرف علم المعاني بانه علم يعرف به احوال اللفظ العربي
التي بها يطابق مقتضى الحال وقال في شرحه ان التنبيه ليس بعلم
ولا صادق عليه فلا يصح تعريف العلم به واجاب
بان التنبيه مجاز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب اعني المعرفة الحاصلة
منه بقرينة ان المس ذكر في آخر القسم الثالث وازفد عرفت ان علم
المعاني هو معرفة خواص تركيب الكلام فاقبل كيف صح ذلك وقد عرفت
في موضعه ان المجاز اعنا السببية اعني الذي ذكر فيه السبب واريد به
المسبب لا يلزم ان يكون المراد السببية بعينها بل يكفي جنسها بان يراد
بالفعل مثلا جنس الاتيان سواء حصل بالمطر او غيره فعلى هذا يكون التنبيه
مجازا عن مطلق المعرفة فلا يصح الفصل بجزء معرفة العرب فلنا نعم الا ان
القرينة قائمة على ان المراد المعرفة الخصوصة اذ قد دلت الفكرة على انه مجاز
فالعدول عن الحقيقة الى المجاز لابد ان يكون لنكتة فلما تأملنا في المقام وجدنا
هذه النكتة حاصلة لكمال العلم فحملناه عليها وقد يناقش بانه في ذلك
مجاز في الحقيقة المجاز وهذه المناقشة فاسدة اذ لا مجمع بينهما وارادة
المخصوص من خصوصية العلاقة هذه وقوله المعرفة الخ اقحم
من عباراته الشارح العلامة حيث يقول التنبيه المعرفة الخ لانه يفيد ان المراد
على الالزام لا استلزام شيء شيء ومعرفته وذلك لانه مشروط بعدم
العلاقة وانما يثبت العقول بانه مع قيل ان السبب وارادة المسبب
لم يثبت سابقا اذ بعض معاني المراد التنبيه وهو ضعيف الاخفاء
في عدم الانتقال في حالة ما وعند باون علما لانه هذا فاعلم ان
الانتقال عند باون بالمعنى لا يتصور بعد العلم بما فيها ان التنبيه ليس
طريقا

نحمدك اللهم على ما هدينا اليه من ذخائر المعاني ونبدأ به البيان واطلعتنا عليه من خفايا
المثاني بدرار ... بان ... ونصلي على نبيك المبعوث بأشرف لهجة وأبين ورسولك المختار من سر
عدنان محمد سيد الانام وعلى آله الكرام واصحابه العظام والذين اتبعوهم باحسان
الى يوم القيام ... فقد طالما جال في صدري ودار في خلدي ان اربب للقسم الثالث
من مفتاح العلوم سفرا جامعا للصعابه ومميطا عن محدراته نقابه اتقد فيه شهاب الافكار و
اوضح فيه خزائن الاسرار ويكون محمولا بين يديه ضروف الزمان وخطوب الحدثان حتى
اتناول في العلم بالارحال الماء ورأى النهر فوجدت هناك اقواما عطشى لا كباد تجول
حول الكتاب ولا يهتدون الى موارده سبيلا وأخرين متوقفين عن السداد قد خاضوا
في لجة بلا ارشاد فلم يجدوا عنها فرارا بين دليلا وكانوا في حل تراكيبه والكشف عن نكت
اساليبه منكبين عاشروه اكثر هجروه وابتلاها مدخول ومحروم لا يرى فيها العليل
شفاء ولا الغليل رواء كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء فقد اتخذوه مهجورا ... اتباع
ومطارح افكارهم فظلنا لهم باهل الكتاب شحون بلا ضرام وتستمنون ذا اورام
تضيقون كعمار ولا تضبطون بالانوار وتحبون الكمنون صنعا فلعمري ما انتم
الا كباسط كفيه الى الماء ... او كنازح من البير بلا رشاء بل كطالب الرقي الى السماء فهل ادلكم
على مجال تجسسكم من الشفاء فوقعوا في حيرة واضطراب وقالوا ان هذا لشيء عجاب ما
سمعنا بهذا في ابائنا الاولين فانبأنا بأية ان كنت من الصادقين فاريناهم من آياتنا
الكبرى ... اعناقهم لها خاضعين وقالوا آمنا بما جاءنا من الحق المبين فزدنا

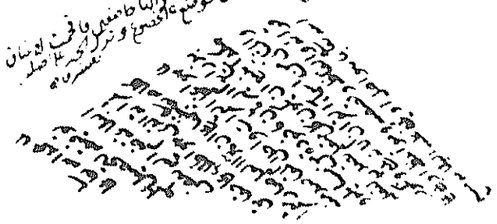

من لدنك علما وهيئ لنا من امرنا رشدا فوجهنا ركاب النظر شطر مطالبهم ونوجهنا
مدين مآربهم على ما يعلمهم ما ينجيهم عن الضلال ويحظيهم بأجزل النوال في عبارات موضحة
بلا املال واشارات موقفة بلا اخلال نشيد فيه قواعد الفوائد ونمهد فيه مواد
الفوائد معرضين عما لا طايل في رده ولا حاصل في نقده ومقتصرين على تلخيص القول
وتمييز الفصل من اللباب مؤدية الى كل ذكي حبل على لا نصاف طبعه وعصم عن
الاعتساف نفسه وقليل ما هم فان اكثرهم كما ترى اما على قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون
حديثا او ليس كالانعام بل هم اضل سبيلا او يحسدون الناس على ما آتيهم الله من
فضله فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به واراد وا ثلبا وندبسا او ليس حزب
الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ... رتب كتابه على مقدمة واقسام وا ... دفها بنظرة وفنين وخاتمة

ان علم العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخطإ في كلا ... سرت لفظا او كتابة وينقسم
على عامة حواليه الى ثلاثة عشر قسما منها اصول هي العمدة في ذلك لا حتياز ومنها فروع اما
الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها ومواده فعلم اللغة او من حيث
صورها وهيئاتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية
فعلم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها
لمعانيها الاصلية فعلم النحو او باعتبار افادتها لمعان مغايرة للاصل المعنى فعلم المعاني
او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات
الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية
واما الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق بنفوش الكتابة فعلم الخط او بمخارج الحروف
فالعلم المسمى بقرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسايل والخطب اولا

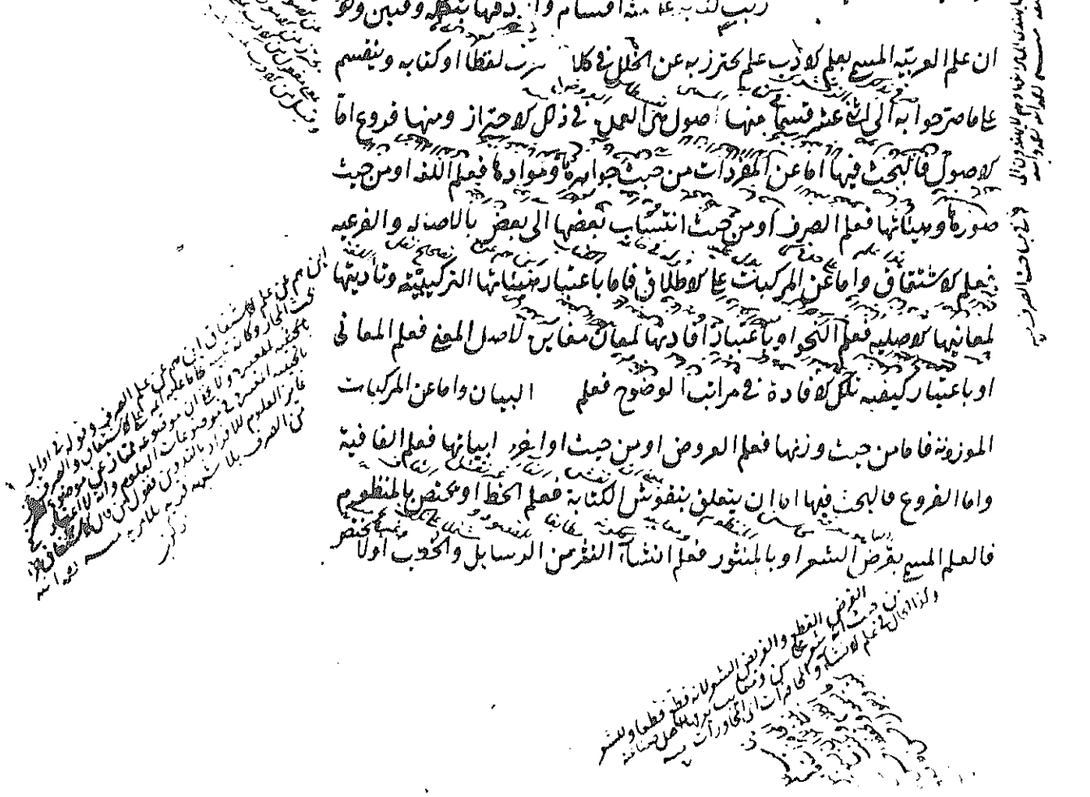

قوله فقد طال ما اعلم انه يجوز ان يكون ما كافة كما في انما فانها كما يكف ان عن العمل كف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل والفعل هنا متعلق بحسب المضي الى مصدر جاء ودار اي طال المجولان والدوران ويجوز ان يكون مصدرية والمصدر فاعل طال وعما الاستدراكية ول يكتب موصولة من تتمة الفعل وعما اكثر يكتب مفصولة فتأمل

قول بعد حال

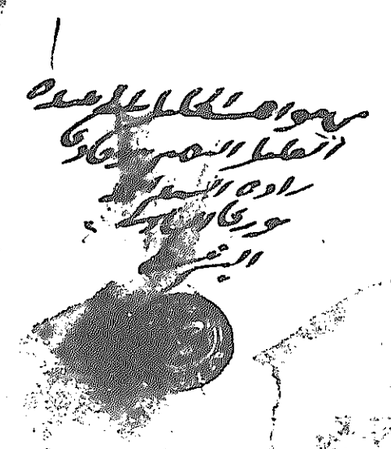

وحرى ملك العصر الصباح
الى حمية العدى
مصطفى
عمره

كهن عادت در بلبل كلشن كورسه فغان ايلر
سدايت يوزنكي كورنجه دلي اغزنده لال ايدر

فحى اولسون مغاني ايله مفاتكراى حدايت كم
دلكر چون دوبدولو عزم تماشايي هوات اولمى

صح
بيتم ضم كه آه غمام ندارد
غرض بهتر خبر دهد كه پاره دل

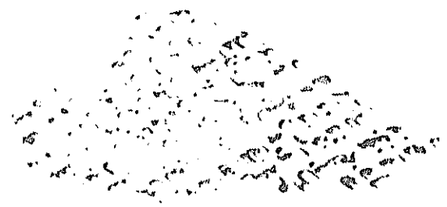

ورق
صفحہ
۴۷۰

ضبط
۱

فداشدی
سے مرتد کر
اسیر
۱۱

584

A. CHESTER BEATTY
MS 3584

G 66

/

ownership entry is on fol. 1*a*.

3584

AL-MISBĀḤ SHARḤ AL-MIFTĀḤ, by al-Saiyid al-Sharīf ʿAlī b. Muḥammad AL-JURJĀNĪ (d. 816/1413).

[A commentary on the third section of the *Miftāḥ al-ʿulūm*, the celebrated encyclopaedia by Sirāj al-Dīn Abū Yaʿqūb Yūsuf b. Abī Bakr b. Muḥammad b. ʿAlī AL-SAKKĀKĪ (d. 626/1229).]

Foll. 283. 26·1 × 17 cm. Clear scholar's taʿlīq.

Copyist, Aḥmad al-Dīn b. Muḥammad b. ʿAlī b. Ḥasan b. ʿAlī Shihāb al-Dīn b. ʿAlīshāh al-Madanī.

Dated Rabīʿ II 880 (August 1475).

Brockelmann i. 294, Suppl. i. 515.

PIETERSE DAVISON
INTERNATIONAL Ltd
microfilm service
Chester Beatty
Library
MS
25 01 1979
5 cm